

تقرير حالة الدين والتدين  
في المغرب  
2017 - 2015







منشورات دار التوحيدي



مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث  
Le centre marocain des études et  
recherches sur le Maghreb



# تقرير حالة الدين والتدين في المغرب 2017 - 2015

تنسيق و تحرير  
منتصر حمادة



الكتاب: تقرير حالة الدين والتدين في المغرب 2015 - 2017 .

تنسيق و تحرير: منتصر حمادة.

الإيداع القانوني: 2018MO2695

ر.د.م.ك: 4 - 58 - 660 - 9954 - 978

الطبعة الأولى 2018

منشورات دار التوحيد - (DAFMED Sarl)

110 زنقة نابولي المحيط الرباط المملكة المغربية

هاتف: 00212666894583 /// 00212537709760

00212661379837

البريد الإلكتروني: darattaouhidi@yahoo.fr

dafmed.attaouhidi@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.darattaouhidi.com



منشورات دار التوحيد

منشورات دار الأمان

4 زنقة المامونية - الرباط - المملكة المغربية

الهاتف: 00212 0537723276

الفاكس: 00212 053720055

البريد الإلكتروني: libdarelamane@yahoo.fr



جميع الحقوق محفوظة

يمنع منعاً كلياً نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب وبأية وسيلة كانت، ورقية أو

إلكترونية أو ميكانيكية أو تسجيلية سمعية أو بصرية، دون إذن خطي من الناشر ©

الإخراج الفني

saeedalbukae@gmail.com



## محاو؁ التقرير حالة الدين والتدين في المغرب 2017 - 2015

- 17 ..... منهجية إعداد التقرير
- عادل الطاهري
- 21 ..... الدين والتدين: مدخل نظري
- حسام هاب
- 43 ..... مؤسسة إمارة المؤمنين: صيانة تدين ودبلوماسية دين
- عمر العمري
- 91 ..... المؤسسات الدينية ومقتضى «الأمن الروحي»
- أيوب الطاهري
- 159 ..... الطرق الصوفية: ومقتضى تميم إرث روهي
- محمد قنفودي
- 183 ..... تحولات التيار السلفي في المغرب

- عبد الرحمن الأشعاري  
الإسلاميون المغاربة: الانتشار والانتظارية ..... 227
- إبراهيم الصغير  
الشيعة والتشيع في المغرب: المعالم والأداء ..... 277
- محمد المدلاوي  
الرافد العبري في الدستور والهوية المغربية: عناصر معرفية ..... 303
- عبد الفتاح نعيم  
السياسات العامة اتجاه تدين مغاربة الخارج ..... 317
- فاطمة حاتم  
تدين الهامش في المغرب ..... 333
- يوسف الكلاخي  
التدين الشبابي: أشكاله ومصادره ..... 345
- مراد لمخنتر  
حالة اللادينية في المغرب ..... 377
- عبد القادر فلالي  
قضايا «التطرف العنيف» في المراكز البحثية ..... 403
- منتصر حمادة  
خلاصات أولية حول حالة الدين والتدين في المغرب ..... 417
- بييليوغرافيا ..... 417

## فهرس التقرير

- منهجية إعداد التقرير ..... 17
- الدين والتدين: مدخل نظري ..... 23
- مؤسسة إمارة المؤمنين: صيانة تدين ودبلوماسية دين ..... 45
- تمهيد ..... 45
- الدبلوماسية الدينية في إفريقيا ..... 46
- الأنشطة الدينية لمؤسسة إمارة المؤمنين في الدول الإفريقية ..... 47
- الجمولة الملكية في إفريقيا سنة 2014 ..... 47
- الجمولة الملكية في إفريقيا سنة 2015 ..... 50
- الدبلوماسية الدينية في خدمة الامتداد الجيوسياسي والاقتصادي للمغرب بإفريقيا .. 51

55	تصدير التجربة المغربية في تدبير الشأن الديني
55	نقل تجربة تكوين الأئمة إلى الدول الإفريقية والعربية والأوربية
62	إنشاء مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة
65	معالم استمرار سياسة هيكلية الحقل الديني في المغرب
67	الظهير الملكي المنظم لمهام القيميين الدينيين وتحديد وضعياتهم
71	«خطة دعم» التي تعنى بالتأطير الديني على الصعيد المحلي
72	تكوين لجنة دائمة تنكب على حالة المساجد المغلقة
73	إشكالية الإجهاض
76	تدشين معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات
77	إعادة تنظيم جامعة القرويين
78	التعليمات الملكية إلى الأئمة بكشف حقيقة الجهاد للمغاربة
79	الدروس الحسنية الرمضانية
81	حصيلة أداء مؤسسة إمارة المؤمنين سنة 2016
	التعليمات الملكية بضرورة مراجعة مناهج وبرامج مقررات تدريس التربية
83	الدينية
84	تنصيب أعضاء المجلس الأعلى لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة
85	الخطاب الملكي في الذكرى 63 لثورة الملك والشعب
87	الزيارات الملكية للدول الإفريقية
89	خلاصات تركييبية
93	• المؤسسات الدينية ومقتضى «الأمن الروحي»
95	1 - مساهمة المؤسسات الدينية في النقاش الديني العمومي
95	1 - 1 - وزارة الأوقاف والمجلس العلمي الأعلى

- 1 - 2 - الرابطة المحمدية ودار الحديث الحسنية ..... 98
- 1 - 3 - أهم النقاشات العمومية الدينية ..... 99
- إشكالية الخلافة في الإسلام ..... 99
- تدخل ديني مؤسسي لتنظيم العلاقة بين الدين والسياسة ..... 103
- قضية المساواة في الإرث ..... 105
- مراجعة مناهج التعليم الديني ..... 108
- هاجس المدّ الفكري المتطرف لدى المؤسسات الدينية الرسمية ..... 110
- معضلة التحاق بعض المغاربة بتنظيم الدولة «داعش» ..... 115
- قضية الإجهاض ..... 116
- إعلان مراكش ..... 117
- تراجع عن فتوى «قتل المرتد» ..... 120
- 2 - أهم مبادرات المؤسسات الدينية الرسمية ..... 121
- 2 - 1 - مبادرات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ..... 121
- مواصلة «التطهير السياسي» ..... 121
- الهيكلة الداخلية للوزارة ..... 122
- الأداء الإعلامي ..... 122
- مبادرات إحياء التراث الإسلامي ..... 122
- العناية بالقرآن الكريم ..... 123
- في مجال الدبلوماسية الدينية ..... 123
- قطاع التعليم العتيق ..... 126
- التأطير الديني للجالية المغربية بالخارج ..... 126
- برنامج محو الأمية بالمساجد ..... 126
- العناية بالمساجد ..... 128

- 129..... - الأداء التشريعي
- 132..... - جامعة القرويين
- 133..... - مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة
- 133..... - معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات
- 134..... 2 - 2 - مبادرات دار الحديث الحسنية
- 135..... - تخريج أفواج النظام الجديد
- 135..... - الأطروحات والرسائل
- 136..... - في مجال الطبع والنشر والتكوين
- 137..... - في مجال التكوين
- 137..... - الاحتفال بالذكرى الخمسينية
- 138..... - الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات ذات الاهتمام المشترك
- 139..... - الأنشطة الطلابية
- 140..... 2 - 3 - مبادرات الرابطة المحمدية للعلماء
- 141..... - الأداء الإعلامي
- 142..... - مراكز البحث
- 143..... - أنشطة الرابطة المحمدية على المستوى الداخلي
- 143..... - أنشطة الرابطة المحمدية على المستوى الخارجي
- 147..... 2 - 4 - مبادرات المجلس العلمي الأعلى
- 147..... - المحاور الأربعة لعمل المجلس
- 148..... - إحداث اللجنة الشرعية للمالية التشاركية
- 149..... - فتوى اللجنة بخصوص التمويلات الإسلامية
- 149..... - إصدار وثيقة «سبيل العلماء»
- 150..... - ندوة السلفية

- إصدار «فتوى الجهاد» ..... 151
- رفع نسبة تمثيل المرأة بالمجلس العلمي الأعلى ..... 151
- إعادة تنظيم المجالس العلمية ..... 152
- أنشطة المجالس العلمية المحلية ..... 153
- خلاصات تركيبية ..... 157
- الطرق الصوفية وتثمين إرث روجي ..... 161
- تمهيد ..... 161
- جانب المؤلفات والمجلات العلمية ..... 163
- في باب مباحث السلوك ..... 164
- جانب الندوات والمؤتمرات والمحاضرات ..... 166
- الجانب الروحي والاجتماعي ..... 173
- وفاة الشيخ حمزة القادري البودشيشي ..... 176
- جانب الرسائل الجامعية ووحدات الماجستير والدكتوراه ..... 180
- خلاصات تركيبية ..... 181
- تحولات التيار السلفي في المغرب ..... 185
- المحور الأول: تفاعلات التيار السلفي على المستوى السياسي ..... 188
- 1 - عبد الكريم الشاذلي والتحالف السياسي مع حزب عرشان ..... 189
- 2 - حزب النهضة والفضيلة، والتفاعل مع التيار السلفي ..... 192
- 3 - أبو حفص ومشروع «السلفية الوطنية» ..... 196
- 4 - محمد الفيزازي والتذبذب بين الدعوي والسياسي ..... 198
- المحور الثاني: في التدبير الأمني للملف السلفي ..... 200

- 1 - تفكيك الخلايا الإرهابية..... 201
- 2 - الاستراتيجية الأمنية في محاربة الإرهاب..... 204
- خصوصية المغرب في التعاطي مع ظاهرة الإرهاب ..... 205
- شراكات المغرب الأمنية ..... 206
- 3 - المقاتلون المغاربة وظاهرة «الهجرة الجهادية»..... 209
- المحور الثالث: تفاعلات التيار السلفي على المستوى الاجتماعي ..... 212
- 1 - سلفية المغراوي وتفاعلاتها الاجتماعية ..... 212
- دور القرآن: من مركز الدعوة إلى عقار للبيع ..... 212
- سلفية المغراوي التقليدية وتصريف المواقف ضد «المخالفين» ..... 215
- أ - نقد الشيعة المغاربة ..... 215
- ب - نقد التقاطع الصوفي الشيعي ..... 217
- ج - نقد «السلفية الجهادية» ..... 219
- 2 - الداعية أبو النعيم ونقد المؤسسات والأشخاص..... 221
- 3 - حسن الخطاب، وتجربة «السلفية الإصلاحية»..... 224
- خلاصات تركيبية ..... 226
- الإسلاميون المغاربة: الانتشار والانتظارية..... 229
- جماعة العدل والإحسان: مقتضى ما بعد الشيخ عبد السلام ياسين ..... 230
- حركة التوحيد والإصلاح: إغراء الانتشار وعوائق التمكين ..... 241
- الحضور الإعلامي والبحثي للإسلاميين المغاربة ..... 255
- الإعفاء الدستوري لعبد الإله بنكيران من رئاسة الحكومة ..... 264
- الشبيبة الإسلامية: عودة منفيين من الخارج ..... 272
- البديل الحضاري والحركة من أجل الأمة: من الانتظارية إلى الأفول ..... 275



275.....	خلاصات تركيبية
279.....	• الشيعة والتشيع في المغرب: الحضور والأداء
280.....	تاريخ التشيع في المغرب
284.....	تيارات التشيع في المغرب
284.....	الخط الشيرازي
287.....	الخط الرسالي
289.....	النسبة العددية للشيعة المغاربة
291.....	أداء الشيعة المغاربة في العام 2015
294.....	أداء الشيعة المغاربة في العام 2016
297.....	أداء الشيعة المغاربة في العام 2017
300.....	خلاصات تركيبية
305.....	• الرافد العبري في الدستور والهوية المغربية: عناصر معرفية
305.....	لمحة عن تاريخ اليهودية بالمغرب
308.....	يهودية اليهود المغاربة، واليهودية التاريخية، والصهيونية الحديثة
310.....	دور مدارس الرابطة اليهودية العالمية
312.....	اليهود المغاربة، والمغاربة اليهود اليوم
319.....	• السياسات العامة اتجاه تدين مغاربة الخارج
319.....	مقدمة
320.....	حالة الدين والتدين لدى الجالية المغربية المقيمة بالخارج
322.....	السياسة الدينية المغربية خارج الحدود

331	..... خلاصات تركيبية
335	..... • تدوين الهامش في المغرب
335	..... 1 - المسيحيون المغاربة
340	..... 2 - البهائيون في المغرب
342	..... 3 - الأحمديّة في المغرب
343	..... خلاصات أولية
347	..... • التدوين الشبابي: أشكاله ومصادره
347	..... مدخل
351	..... 1 - في مفهوم الدين
353	..... 2 - عودة الديني
357	..... 3 - مداخل الدين العام
361	..... 4 - التدوين الشبابي
362	..... 5 - الدين وسؤال الهوية
364	..... 6 - المعرفة الدينية لدى الشاب المغربي
365	..... 7 - مصادر التدوين الشبابي
370	..... 8 - التدوين الشبابي وظاهرة التطرف
374	..... خلاصات تركيبية
379	..... • حالة اللادينية في المغرب
379	..... تمهيد
384	..... من الإسلام إلى اللادينية

388	مقدمات تبني بعض المغاربة للادينية.....
390	شهادات للاديين مغاربة.....
396	مقدمات التحول نحو اللادينية.....
399	آراء عينة من المغاربة حول الإلحاد.....
401	خلاصات تركيبية.....
405	• قضايا «التطرف العنيف» في المراكز البحثية.....
406	الواقع المفاهيمي.....
408	المراكز البحثية ذات التوجهات اليسارية.....
409	المراكز البحثية المؤدجلة دينياً.....
410	المراكز البحثية الأجنبية داخل المغرب: هواجس الاستشراق.....
411	مراكز صناعة الخبراء في مجال الإرهاب والباحثون العرب غير المسلمين.....
412	المراكز التقنوقراطية والباحثون المستقلون.....
413	خلاصات تركيبية.....
419	• خلاصات أولية حول حالة الدين والتدين في المغرب.....
419	1 - سؤال المقاربة المعرفية.....
421	1 - 1 - الدين والتدين من منظور «فلسفة الدين».....
422	1 - 2 - الدين والتدين من منظور العلوم السياسية.....
423	1 - 3 - الدين والتدين من منظور علم الاجتماع الديني.....
424	2 - سؤال التقييم والتقويم.....
424	2 - 1 - مؤسسة إمارة المؤمنين.....
425	2 - 2 - المؤسسات الدينية.....

- 430 ..... الطرق الصوفية - 3 - 2
- 432 ..... التيارات السلفية - 4 - 2
- 433 ..... الحركات الإسلامية - 5 - 2
- 438 ..... الشيعة والتشيع - 6 - 2
- 439 ..... تدين مغاربة الخارج - 7 - 2
- 445 ..... بيبليوغرافيا
- 445 ..... كتب
- 450 ..... مؤلفات جماعية
- 453 ..... دراسات
- 455 ..... مواقع إلكترونية

## منهجية إعداد التقرير

لم تختلف منهجية إعداد النسخة الثانية من تقرير الحالة الدينية بالمغرب، مقارنة مع النسخة الأولى، والتي صدرت في منتصف 2015، مع إضافة همت عنوان التقرير ومضامينه، ونوجزها في ثلاث إضافات:

1 - أما بالنسبة للعنوان، فكان حرياً مساعدة المتلقي على مزيد من التدقيق في هذه الفوضى المفاهيمية المرتبطة بالحقل الديني، وعوض الحديث عن الحالة الدينية، أو الحقل الديني أو المجال الديني.. إلخ، ارتأينا الحديث عن حالة الدين والتدين، من باب مساعدة المتلقي على الفصل بين سمو الدين، ونسبية أنماط التدين، وهذه مهمة علمية أصبحت ضرورية اليوم.

2 - وأما المضامين، فكان ضرورياً مواكبة بعض عديد تحولات تمر منها المنطقة بشكل العام، ومنها المغرب، ومنه دلالات تسليط الأضواء الغربية على الخصوص، ونقصد بذلك ارتفاع أصوات بعض الأقليات الدينية، رغم أنه لا زالت «أقلية الأقلية» ومتواضعة الحضور الكمي والنوعي، ولكن مقتضى المواكبة البحثية يقتضي التوقف

عند هذه الظواهر الجينية، ولذلك، يتضمن التضمنين محوراً حول ما اصطالحنا عليه بـ«تدين الهامش»، وهناك محور آخر يتطرق لظاهرة اللادينيين في المغرب.

3- تهم الإضافة الثالثة، الاقتراب أكثر من مقام الاستشراق، وجاء ذلك في المحور الأخير للتقرير، والمخصص للخلاصات، على هامش طرق باب التقييم والتقويم، وسبق أن أشرنا في الأرضية المنهجية للإصدار الأول إلى أن هذا الأخير، يروم التقرير أن يكون نواة تقرير استراتيجي خاص بالحالة الدينية، ومعلوم أن أهم محطات إعداد التقارير الاستراتيجية، تمر عبر محطات أربع: تجميع المعلومات، التحليل، التركيب ثم الاستشراق، وهذه محطات أربع من المفترض أن تتطرق لأهم معالم الخريطة الدينية في الساحة المغربية، ولذلك، يأتي الإصدار الثاني، في سياق الاقتراب أكثر من مقام التقرير الاستراتيجي الخاص بالحقل الديني، بمقتضى غياب هذا النوع الفريد من التقارير في المجال التداولي الإقليمي.

ويأتي هذا التقرير الأول لمركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث، في سياق التفاعل النظري مع المستجدات الدينية التي طرأت على أنماط التدين في المجال التداولي المغربي.

هناك مجموعة من الأهداف المرجوة من إصدار هذا التقرير، قد يجمع بينها المساهمة في الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي أبرز معالم التدين السائدة في الساحة المغربية اليوم؟ وما هي أبرز التوجهات الدينية لمغاربة اليوم؟

- هل ثمة متغيرات جلية وملموسة بين تدين المغاربة في الأمس القريب (بُعيد حقبة حصول المغرب على الاستقلال) وبين تدين اليوم؟

- كيف نفهم حركية التدين بالمغرب اليوم بالنظر إلى طيبة التحولات الاجتماعية والقيمية التي تعرفها الساحة، محلياً وإقليمياً على الخصوص.

- من منطلق أن المجتمع المغربي يوجد اليوم تحت ضغط التأثيرات القويّة

للعولمة، (بسبب الانفتاح على العالم، ثورة وسائل الإعلام والاتصال، حركة الأفراد والأفكار...)، ما هي أهم آثار وتجليات هذه التحولات على تدين المغاربة؟

- كيف تتفاعل الدولة ومعها التيارات الدينية البارزة، مع تدبير والتفاعل مع الشأن الديني للمغاربة؟

- ما هي أهم التحديات الميدانية التي تواجه وتتفاعل معها معالم التدين في الساحة المغربية، سواء تعلق الأمر بتحديات عقديّة أو مذهبية أو فكرانية/ إيديولوجية، محلية أو إقليمية أو عالمية؟

- ما هي معالم تفاعل من يهمهم أمر تدبير الشأن الديني (من مؤسسات رسمية وتيارات دينية، سلفية وصوفية...) مع التحديات التي تواجه التدين المغربي؟

- ما هو موقع الدين في سياسات الدولة المغربية، وما هي معالم أداء المؤسسات الدينية التي أحدثتها الدولة من أجل صيانة «التدين المحلي»، تفاعلاً مع إكراهات الساحة، الثقافية والدينية، المحلية والخارجية؟

ارتأينا في النسخة الأولى من التقرير الاشتغال بشكل قطاعي، عبر تخصيص كل محور لأداء أحد الفاعلين سالف ذكرهم، ولا زلنا على الخيار نفسه، على أمل الانتقال إلى مقام آخر من التناول.

وهنا، نشير إلى أن هذه التجربة هي الثانية بالنسبة لمحرري محاور هذا التقرير، ومعظمهم من شباب الباحثين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع الديني، وبالتالي فمساهماتهم لا تخلو من عثرات، مع التنويه إلى أن هذه المساهمات، اجتهدت على قدر المستطاع في تحري أكبر قدر من الموضوعية وأخذ مسافة أكبر من التحيز.

مركز المغرب الأقصى للدراسات  
والأبحاث. الرباط







# الدِّين والتدين: مدخلٌ نظريٌّ

|| عادل الطاهري ||

باحث في التاريخ، [enmey\\_18@hotmail.com](mailto:enmey_18@hotmail.com)



## الدِّين والتديّن: مدخلٌ نظريّ

يروم هذا المحور المساهمة في فك الارتباط بين مفهومين أساسيين طالما أُغفلا في مقاربات الفكر الديني بشكل عام في المجال التداولي العربي الإسلامي، وهما مفهوم «الدين» [religion] و«التديّن» [religiosité]. ونرى بدءاً أن نشير إلى أن هذه الثنائية التي اشتهرت خاصة في السوسيولوجيا، وحاول أحد الباحثين المصريين أن يتعمق في دراستها في الفكر الإسلامي<sup>(1)</sup> مستحضراً هذا التمايز بين المكونين الديني والتديّني، قد عبّر عنها بمفاهيم أخرى، وإن كانت تؤدي المعنى نفسه، فأحد الباحثين تحدث عن «الدين» و«الفكر الديني»، وهو يعتبر أن هذا التماهي من قبل الجماعات الإسلامية بين المتعالي والمحيث هو إحدى استراتيجياتها لقمع الآخر فكرياً وسحب البساط من تحت أقدامه، وإضفاء، في المقابل، هالة من القداسة على مشاريعها السياسية التي تمتاز عادة بمفاهيم دينية تتم إعادة تأويلها حتى تستجيب لهمومها ومشاكلها<sup>(2)</sup>. أما

(1) عبد الجواد ياسين، الدين والتديّن: التشريع والنص والاجتماع. (بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع. 2012).

(2) نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني. (بيروت: المركز الثقافي العربي. 2007).

باحث آخر<sup>(1)</sup> فيستعمل مفهومين آخرين هما «الصورة الفطرية للدين» و«الصورة الوقتية للدين»، وهو يشير إلى هذه الثنائية في سياق نقده لما يُسميه مقاربات دهرانية للدين، فالفلسفة الغربية التي فصلت بين «الدين» و«الأخلاق»، وعملت على تأسيس نظريات في الأخلاق على أسس غير دينية، ظانّة أن الدين بما فيه من خرافات باطل، وهي في الحقيقة لم تعرف الصورة الفطرية للدين، وإنما اقتصرَت على ما وصلها من «صورة وقتية للدين» فطابقت بينه وبين الوحي المنزل، لهذا عملت على استبعاده<sup>(2)</sup>.

إن النموذجين معاً من التوظيفات -ونحن نعي أننا لم نستقص هنا كل الاستعمالات- ليست تخمينات بل حقائق واقعية وتاريخية، إذ أن توظيف الدين في السياسة بشكل غير بريء وإنما لأغراض دنيوية بحتة، كما سوء فهم الدين بحكم تراكم طبقات من التحريف عليه، تكاد تكون حقائق عيانية نلمسها في السياقين العربي والغربي، -هذه النماذج- تفرض على الفكر العربي أن يتنبه ويلتفت إلى التمييز بين الدين والتدين، وأن يقيم بينهما حداً وسداً فاصلاً، من أجل حفظ الحياة السياسية من جهة، فلا يكون الدين مجالاً للمزايدة الرخيصة من هذا الطرف أو ذاك، ما دام هو في الحقيقة رأس مال معنوي غال وثري يشكل المشترك بيننا. والأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل إن الوعي بالتمييز بين الدين والتدين ضروري حتى لا تتلبس البنية الاجتماعية والهوى

(1) في معرض اشتغاله على مفاهيم «العلمانية» و«العلمانية» و«الدهرانية» و«الدنيانية»، تطرق طه عبد الرحمن في مقدمة أحد أعماله المرجعية ذات الصلة بهذه المفاهيم، إلى الفرق بين «الدين» و«التدين»، من خلال الحديث عن الفرق بين «الصورة الفطرية» للدين و«الصورة الوقتية» للدين، وهكذا، يرى صاحب «النظرية الائتمانية»، على هامش التعريف بـ«مُسلّمة التبدل الديني»، أن «الدين المنزل يتخذ صورتين، إحداهما، الصورة الفطرية، وهي الصورة التي نزل بها هذا الدين أوّل ما نزل، إيماناً وأعمالاً، على نبي مرسل، والتي تتحد بها مع فطرة هذا الإنسان باعتبارها ذاكرة أصلية تحفظ آثار سابق اتصالها بالغيب؛ وهذا يعني أن الوحي المنزل شرط ضروري في الصورة الفطرية؛ والصورة الثانية، الصورة الوقتية، وهي الصورة التي يتخذها الدين في كل فترة تفصل أهله عن الرسول الذي جاء به، والتي قد تشهد ترسبات اعتقادية وتصوّرية، وأيضاً تأثرات مؤسسية وتقنينية تُبعده، قليلاً أو كثيراً، عن أصله الفطري، وتحدّ من إبداعية روحه ونورانية رسالته». [المحرر]

أنظر: طه عبد الرحمن، بؤس الدهرانية، النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط 1، 2014). ص. 32.

(2) طه عبد الرحمن، بؤس الدهرانية. (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. 2014).

الإنساني بالمقدس، وهو الشيء الذي يعود بالضرر على الدين نفسه قبل كل شيء، إذ أنه يُجمل أوزار ما يُنسب إليه زوراً.

وقبل بيان أوجه حضور التدين، أو قل التأويل البشري للدين، والتراكمات الثقافية والاجتماعية، لا بد أن نقدم تعريفاً للدين، إذ أن سلب هذا الأخير وعزله من الظاهرة الدينية ذات التظاهرات المتنوعة والمتعددة على جل المستويات، هي التي تسمح لنا بعد تمريرها على غربال يسمح بنفاذ الديني فقط، من استكشاف ما يعلق على السطح مما لصق بالدين لكنه ليس منه.

إن تحديد ماهية الدين ليس بسيطاً كما قد يبدو من أول وهلة، إذ أن ثمة من التعريفات بحسب التيارات التي قاربت الظاهرة والمرجعيات التي تجرّها معها، بل وما يزيد من صعوبة التعريف التظاهرات العديدة التي اجتازتها الظاهرة وتشكلاتها المتنوعة، فالدين لم يتخذ شكلاً واحداً، بل هو كشعور بالمقدس يختلف من حيث طبيعة هذا الذي تهوى إليه الروح؛ هل هو إله واحد أم آلهة متعددة أم أنه مجرد ترويض للنفس وبحث عن الطمأنينة بغير إله.

فبدءاً وُجد على مر التاريخ البشري من رأى في الدين مجرد خرافات وأساطير لا صحة فيها، وهذا النقد الخارجي للدين مهما كان عقلانياً وذهب إلى حد بعيد في نسف الأساطير الدينية وتناقضاتها فإنه مع ذلك لا يقترب من فهم الظاهرة الدينية كشعور جواني غامض يعجز المتدين نفسه عن التعبير عنه بله أن يستوعب ماهيته العقلاني الذي لم يخض التجربة، إن هذه المقاربة كما يقول أحدهم «لا تساعدنا في فهم الدين»<sup>(1)</sup>، وهي لا تقرّبنا من فهم الظاهرة الدينية في جوانيتها العميقة لأنها تتحول إلى لاهوت مُضاد، وإذا لم يكن اللاهوت في حد ذاته ديناً، فهل يمكن التسليم بأن ناقد اللاهوت فهم الظاهرة الدينية، إنه ابتعد عنه بدرجتين، من جهة أنه جهل طبيعته وحقيقته لأنه حاول مقارنته من الخارج ولم يتغلغل الشعور في ذاته حتى يفصله عنه ثم

(1) عزمي بشارة، الدين والعلانية في سياق تاريخي. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2013). ص. 248.

يفحصه، ومن جهة أنه ماهى بين الدين والتدين متمثلاً في اللاهوت أو علم الكلام كما يُسمى في الفكر الإسلامي، وعلم الكلام الذي طُبِع بطابع التنوع والاختلاف الشديد، هو بالطبع ليس ديناً، وإلا لما حدثت منازعة في فهم النص الواحد، إنها بالأحرى رؤى بشرية وتأويلات للمقدس.

ولم يكن دائماً نقد الدين موقفاً معادياً له، بل يكون في الحقيقة أحياناً تنويراً له، فالمتدين يضفي أحياناً على الآلهة طباعاً بشرية، فيصفها بذات الصفات التي يتسم بها هو، وإذا كانت أنسنة الإله، أعني تصويره تصويراً بشرياً، لم يوجد في الفرق الإسلامية من تنابها، عدا بعض المذاهب الهامشية القليلة الانتشار التي أُطلق عليها في مصادرنا القديمة «المُجسِّمة»، وغياب هذه النزعة التجسيمية [Anthropomorphisme] راجع بالذات إلى حساسية الدين الإسلامي في نصه الأول وهو القرآن الكريم من هذه النزعة التي بدت سافرة في الصورة المحرفة للدين المسيحي، فإنه في المقابل في الأشكال البدائية لبعض الأديان، وخاصة تلك التي توصف في أدبياتنا الدينية بـ«المُشركة»، لم تكن الآلهة تقدم في مظهرها ككائنات بشرية تقطن في السماء فقط، بل نُسب إليها كل الأنشطة البشرية من نكاح وتناسل ونزاعات وميولات شريرة.. إلخ، يقول مارسيل ديتيان «أسبغ هوميرويس وهيزيودوس على القوى الإلهية كل ما لدى البشر من وضاعة وخسة، السرقة والزنى والخيانات المتبادلة»<sup>(1)</sup>.

إن اعتبار الدين خرافة مرتبطة بطفولة الفكر البشري نجدها كذلك في فكر عالم الاجتماع الفرنسي «أوغست كونت»، وقد سمى نظريته التي يصف فيها الأدوار التي مر بها الفكر البشري بنظرية «الأدوار الثلاثة» [Loi des trois ages]؛ الدور الديني فالدور التجريدي ثم الدور الوضعاني، وما يهمننا في سياقنا هو أن «أوغست كونت» اعتبر الدين مرحلة بشرية متجاوزة، كانت تشبع فضول الإنسان في معرفة علل الأشياء، فكان بقصوره ينسبها لعوامل خرافية، مثل الآلهة أو القوى الخيرة أو الشياطين..

(1) مارسيل ديتيان، اختلاق الميثولوجيا. ترجمة مصباح الصمد (بيروت: المنظمة العربية للترجمة. 2008). ص 173.

إلخ<sup>(1)</sup>، ولا يخفى على دارس الفضاء التاريخي الذي ظهرت فيه المدرسة الوضعية لعالم الاجتماع الفرنسي «أوغست كونت»، أن نظريته هذه تعد بشكل من الأشكال تنويرية، فقد كانت غايته هي الحد من الصراعات التي كانت تمزق الاجتماع الفرنسي، فكما يقول أحدهم «لقد عاش هذا المفكر الفرنسي في ظل الأوضاع التي أعقبت الثورة الفرنسية، فراعته ما أصاب المجتمع الفرنسي آنذاك من فوضى وتمزق وعزا ذلك إلى تنافر الأفكار»<sup>(2)</sup>، ولما كان ذوو التخصصات العلمية هم الأكثر توافقاً وتقل عندهم الاختلافات والمنازعات إلى أقصى درجاتها، بينما توجب المواضيع الدينية واللاهوتية صراعات طاحنة، فقد بشر بالمرحلة الوضعية التي تحتكم إلى منهجيات العلوم الحقة من جهة، وبأفول الدين والميتافيزيقا من جهة أخرى.

وعلى النقيض من رؤية «كونت» - وهو ما يثبت نسبة هذه الاجتهادات عموماً وعدم شوليتها-، يعتقد إيميل دوركهيم أن الأديان إنما أنشئت من أجل الحفاظ على لحمية المجتمع، فدوركهيم منطلقاً من مسلمة فحواها ضرورة الرجوع إلى البوادر الأولى للدين في التجمعات البدائية، درس الظاهرة الدينية في القبائل البدائية ذات الدين الطوطمي، فتوصل إلى أن الطوطم هو رمز لوحدة الجماعة، فهذا «الطوطم» الذي قد يكون حيواناً أو نباتاً، هو إما الأصل الذي ستفرع منه سلالة القبيلة، أو أنه دافع عن الجذ الأول وحفظ وجوده، وهكذا فهذا الرمز ذو القدسية هو تعبير عن الجماعة، وأن الفرد حين يعبده فإنه في الحقيقة يتوجه بالعبادة إلى ذاته الجماعية، إذ حسب هذه الرؤية الدين هو الذي يحفظ القبيلة بطقوس وشعائر ترمز إلى قدسية الجماعة، وحسب عبارة محمد عبد الله دراز «الدين في جملته نظام اجتماعي، خلقتة الجماعة ليعود إليها بالعبادة والتقدیس»<sup>(3)</sup>.

(1) انظر:

Auguste Comte, Cours de philosophie positive, introduction et commentaire par Ch. La Vernier. Collection classique (Paris: Librairie Garnier Frères. 1926).

(2) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1998). ص. 25.

(3) محمد عبد الله دراز، الدين: بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان. (القاهرة: دار القلم. 2010). ص. 221.

وعلى العموم فالفكر الغربي حين يقارب الظاهرة الدينية يتأرجح بين نسبته إلى الجماعة، أو مرحلة الطفولة البشرية، أو يرجعها إلى الانبهار بالظواهر الطبيعية الذي يملأ القلب بمشاعر دينية كما يُقرر ذلك ماكس مولر [Max Muller]، أو أن هذا الشعور سليل مذهب روحاني يعتقد في أرواح الموتى وطاقاتهم الخارقة التي تؤهلهم للتحكم في مصير الإنساني، أو أنه نشأ عن عامل نفسي، كأن يكون نتيجة للشعور بالنقص الإنساني الذي يحيل بالضرورة على وجود الكمال كما يقرر «ديكارت»، أو بسبب إطفاء القلق الذي يغرز أظافره في الإنسان منتظراً مصيراً أو حدثاً ما قادماً نحن غير متيقنين من انعكاساته علينا حسب ما يقول به «برجسون».

لكن في المقابل نجد نزوعات أخرى تتوقف أمام طبيعة الدين، إنها تنظر إليه كلغز مستعص على الفهم، بل يذهب أحدهم إلى حد الادعاء أن الإيمان بما هو شعور قلبي خالص يكف عن أن يكون كذلك حين يتجسد في كتاب مقدس، إذ أن التجربة الدينية حينما تأخذ بجماع القلب لا يمكن للإنسان أن يلتفت إلى شيء غيرها، فبالأحرى أن يحمل قلماً ليكتب عنها، ويعبر «شلايرماخر» عن هذا التيار بعبارة غريبة، إذ يقول: «كل كتاب مقدس ليس سوى ضريح للدين، نصب تذكاري له، يشير إلى أن عقلاً كبيراً كان هنا، ولم يعد بعد على قيد الحياة؛ لأنه لو كان حياً وفاعلاً، فهل سيكون من شأنه أن يضع مثل هذه القيمة العالية لخبر على ورق، حبر ربما كان مجرد تعبير خافت المعنى صدر عنه في سياق ما؟ ما من أحد له دين ويعتقد بحدود كتاب مقدس، أما من يقدم على ذلك فإنها يحاول خلق دين لا يحتاج إليه»<sup>(1)</sup>، وفي السياق ذاته يمكن تصنيف المذهب «الكيركغارددي»، فهو لا يرى أي جدوى من إخضاع الدين للعقل، أو اقتفاء أثر علماء اللاهوت في «الإلهيات الطبيعية» وتدييح الأدلة في الدفاع عن الإيمان، بل لا يتواني في اعتبار إخضاع الإيمان للعقل إساءة إلى الأول لأنه يترفع عنه بكثير، فالإيمان في نظر «كيركغارد» لا يعدو أن يكون «قفزة في المجهول»<sup>(2)</sup>، والأدلة لا يمكن أن تشيد

(1) شلايرماخر، عن الدين: خطابات لمحتقره من المثقفين. في كتاب جماعي بعنوان «تمهيد لدراسة فلسفة الدين». (بغداد: دار التنوير. 2014). ص 106.

(2) أنظر دراسة حول فلسفة الدين الكيركغاردية في: حسن يوسف، فلسفة الدين عند كيركغارد. في «تمهيد لدراسة فلسفة الدين». مرجع سابق. صص. 317-364.



إيماناً، لأنها غير يقينية، ولأن البراهين في الغالب تتطور مع التاريخ، ولهذا فإن قائل  
على الدليل يكون معرّضاً دائماً للاهتزاز.

إن الفكر الغربي، وبسبب عوامل متعددة، اتخذ مواقف شاذة من الدين، فما  
اعترى الدين المسيحي من تحريفات ودخول الكثير من الخرافات إليه حمل الفلاسفة  
والمفكرين على النظر إلى الدين كخرافة، وهكذا هام في البحث عن جذور هذا الدين  
في مُحدثات أخرى غير إلهية، أما من استبدت به عاطفة الدين وقهر ذلك الشعور  
الطبري فقد فصل بين الإيمان والعقل حتى يتملص من الإلزامات العقلانية لمتقديه  
من الملاحظة.

أما لو انتقلنا إلى مجالنا التداولي الإسلامي، فإننا نجد أن ليس الإنسان هو الذي  
يبحث عن الدين ويبتدعه ابتداءً كما هو مُجمل الفكر الغربي، بل إن الدين نفسه هو  
الذي يأتي إليه عن طريق الوحي، وهذا ما يقرره الدكتور محمد عبد الله دراز حين  
يتحدث عن «المذهب التعليمي»: «يقرر المذهب التعليمي أن الأديان لم يسر إليها  
الإنسان، بل سارت هي إليه؛ وأنه لم يصعد إليها، بل نزلت عليه؛ وأن الناس لم يعرفوا  
ربهم بنور العقل، بل بنور الوحي»<sup>(1)</sup>.

هذا عن المصدر، أما المحتوى؛ فإن ماهية الدين في الإسلام هي مصدر قوته التي  
جعلته يصمد أمام كل التحديات المادية، فهي تتسم بميزتين: الأولى أنها بسيطة، والثانية  
أنها شمولية. وبساطتها في أنها تُختزل في الاعتقاد في وحدانية الخالق سبحانه وتعالى  
واستحقاقه وحده للعبادة، مع بساطة فكرة الله نفسها في مصادر الإسلام، وأما ما  
نعنيه بالشمولية فهو أن رسالة الإسلام لم تكن مخصوصة بمحمد ﷺ وحده، بل كانت  
دعوة كل الأنبياء السابقين، يقول الله تعالى على لسان نوح ﷺ: ﴿وَأْمُرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ  
الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: 72]، ويوصي يعقوب بنيه فيقول: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾  
[سورة البقرة: 132]، وموسى يقول لقومه: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ أَمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا

(1) محمد عبد الله دراز، الدين: بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الدين. ص 226.

إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴿ [سورة يونس: 84]. وفي آية أخرى يقرن الله بين الفطرة والدين؛ فيقول ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: 30]، فمن هذه الآية الكريمة يتبين أن الإسلام الذي هو الدين لا يعدو أن يكون الفطرة التي فطر الناس عليها، أما هذه فعبارة عن الذاكرة الأصلية التي تشكلت في الإنسان عند شهوده للغيب، وبمقتضاها يظل الإنسان دائماً متطوعاً إلى السماء والعالم الغيبي، ومؤمناً به فطرياً ومن غير اكتساب، يقول طه عبد الرحمن «يقضي مبدأ الفطرة بأن قدرة الإنسان على التشهد تأتي من كونه خُلِقَ، أول ما خُلِقَ، على هيئة تحفظ سابق صلواته بعالم الغيب، بحيث تحمل روحه قوة خاصة أشبه بذاكرة سابقة على ذاكرته التي يملكها في العالم المرئي، وهذه القوة الروحية التي تحفظ ذكريات عالم الغيب - أو قل هذه الذاكرة الغيبية أو الأصلية - اختصت، في الإسلام، بمصطلح الفطرة»<sup>(1)</sup>.

ونخلص إلى أن الدين هو تلك الماهية التي تشكل عمق الإنسان في حالته الطبيعية الخامة، ومُحدده شيئان أساسيان: الاعتقاد؛ فكل إنسان يولد وهو مدرك بأن هذا العالم الذي يراه ليس هو كل الوجود، إذ أن وراءه عالم آخر غيبي، ثم القيم الأخلاقية الخالدة، فالإنسان بفطرته يُكبر ويتطلع إلى قيم جليلة مثل العدل والخير والحياء.. إلخ، ما لم يؤثر المحيط في نفسية الإنسان فيحجب عنه هذه القيم الإنسانية ويتنكب عنها.

أما التشريعات فهي لا تعدو أن تكون عرضية في الأديان، وسنطلق هنا من مفارقتين تلزمنا مبدئياً بالإقرار بعرضية التشريعات وخضوعها للإكراه الاجتماعي؛ فحوى المفارقة الأولى أنه بينما يضيفي الدين - بمفهومه العامي الموروث عن الأنساق السلفية - على ذاته طابع الثبات والديمومة، نصطدم مع حقيقة مغايرة، وهي أن الثابت في الدين هو العقيدة والأخلاق، أما التشريع المنصوص في الكتب المقدسة فليس واحداً،

(1) طه عبد الرحمن، روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتانية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012). ص. 51-52.



وإنما متغير تبعاً لسياقات تاريخية، وهذه الحقيقة يذكرها النص القرآني بوضوح تام، حيث يضعنا أمام طفرات طالت مجمل البنية التشريعية، ففي سورة الأعراف يقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: 157] آية واضحة مجملة تغنينا عن تتبع الفوارق التشريعية في المسألة الواحدة بين الأديان السماوية، وهو اعتراف صريح بعرضية التشريعات وقابليتها للتغيير.

المفارقة الثانية تخص بالذات حالة التشريع الإسلامي؛ لقد كان الأنبياء في مجتمعات «بني إسرائيل» يتكفلون بمهام التشريع للقضايا المستجدة، فكلما مات نبي خلفه آخر كما هو معلوم ووارد في كتب الحديث، وبالتالي فلم يكن وحي السماء ينقطع، أما مع الحالة الإسلامية فالوضع مختلف؛ إن النبي محمد ﷺ قد أغلق باب النبوة، والنصوص التي خلفها الدين الإسلامي في الحقل التشريعي محدودة (يحصرها أبو حامد الغزالي في خمسمائة آية فقط)، وأكثرها مرتبط بأوضاع اجتماعية معينة في خصوصيتها بحكم البيئة التي عاش وبعث فيها النبي العربي، من هنا تتضح لنا المفارقة التي سنترك ابن قيم الجوزية ينوب عنا في عرضها، يقول «إن النصوص متناهية وحوادث العباد غير متناهية وإحاطة المتناهي بغير المتناهي ممتنع»<sup>(1)</sup>، والحقيقة أن العقل السلفي كان واعياً بمغزى هذه المفارقة، ذلك أن اعتماد آلية القياس معناه تمديد وتمطيط دلالات النصوص -وعلى نحو متعسف في الغالب- لتطال قضايا لم يرد فيها حكم تشريعي، وإلا فلو كانت النصوص كافية للإحاطة بكل القضايا المستجدة لما اضطر العقل السلفي مع نزعة النصوصية الضيقة لاستحداث أصول أخرى غير نصية، كالإجماع والقياس ورأي الصحابي وعمل أهل المدينة.. إلخ.

(1) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. (بيروت: دار الجليل. 1973). ج 1 ص 333.



وقد وعى بعض الفلاسفة المسلمين المعاصرين حقيقة الانعطاف التاريخية التي شهدتها التاريخ بإعلان الإسلام عن ختم النبوة، وهي فكرة استخلص دلالاتها الفلسفية الفيلسوف الشاعر محمد إقبال.

غير أن فهم القراءة الفلسفية التي قدمها محمد إقبال لختم النبوة، تفرض علينا أن نستوعب دلالة مفهوم النبوة، شرط أن نتخندق داخل الحقل الصوفي الذي ينهل منه إقبال ويمتدح من معينه؛ إن النبوة عند إقبال لا تعدو أن تكون مصدراً من مصادر المعرفة البشرية، فالنبي هو الكائن المتناهي القادر على الغوص في حياته الروحانية اللامتناهية، والذي يمكنه من التواصل مع عالم الغيب، والإمداد منه بتوجيهات ربانية، وهي ميزة يشترك فيها معه العارف الصوفي، إنما يكمن الفرق في التفاعل السيكولوجي مع تجربة «الشهود» هذه، فبينما تكون قوة دافعة للنبي، فإنها تشكل للعارف سبباً للنكوص والارتداد إلى الورا.

من هنا، فإن إقبال يرى في ختم النبوة كبتاً للوعي اللاعقلاني بكل مظهراته، تحفيزاً لاتخاذ مصادر أخرى للمعرفة، هي التجربة الانسانية والطبيعة بدل الغيب والميتافيزيقا. إن الوحي حاجة ملحة في المجتمعات ما قبل إسلامية، لأنها كانت إبانها تجتاز «مرحلة الطفولة» المتسمة بالاقتصاد في التفكير، فكانت النبوة تنوب عن العقل في التنظير، أما وقد بلغت الإنسانية نضجها ورشدها، فإنه لا بد من الوعي بضرورة الاعتماد على الذات بما هي كائن عقلائي، فلا يمكن للمجتمعات أن تظل دائماً مقودة من الخارج. وهكذا فالرسالة المحمدية مفترق طرق، أو انعطاف في تاريخ الفكر البشري، فمن حيث مصدرها تنتمي إلى الماضي، أما من جهة الروح الذي يسري فيها، فإنها تدشن لإيستمولوجيا معرفية جديدة، قوامها النظر والتأمل في التاريخ والطبيعة، بتوجيه من العقل. إن الرسالة المحمدية أوصدت كل باب قد يحجر على حرية الفكر، وأنها عهد الوصاية على الذات العاقلة، وأجلت الآفاق الرحبة للإنسان لينطلق مفكراً مبدعاً في الوجود، مؤدياً مهمته في خلافة الأرض وعمارتها بهداية العقل، وما رفض الكهنوتية والوساطة إلا علامات دالة في درب التحرر، يقول إقبال «إن نبي الإسلام يقف ما

بين العالم القديم والعالم الحديث، فهو من العالم القديم باعتبار مصدر رسالته، وهو من العالم الحديث باعتبار الروح التي انطوت عليها، فللحياة في نظره مصادر أخرى للمعرفة تلائم اتجاهها الجديد، ومولد الإسلام هو مولد العقل الاستدلالي<sup>(1)</sup>.

إنَّ ختمَ النبوةِ إذاً، إعلانٌ عن ضرورة استشعار الإنسان لمسؤوليته اتجاه نفسه، واليأس من أي مصدر معرفي ينطلق من خارجه، فليس ثمّة بعد ختم النبوة إلاّ الإنسان، ووحده بما فطر الله فيه من نزوع للخير وقدرة على التفكير والتدبر، يستطيع تسيير شؤونه، ما يعني أن القيم الأنسيّة - ذلك المشترك بين جميع بني البشر - هي المعيار الوحيد الذي يوجّهنا للأمثل ويهدينا لطرق الهدى.

هل يمكن أن نتوصل من خلال تحليل فينومينولوجي للدين داخل مصادرنا الإسلامية إلى حقيقة الفصل بين الدين من جهة، والتدين من جهة أخرى؟ إن محاولة الباحث عبد الجواد ياسين جديرة بالتأمل هنا.

يُميز عبد الجواد ياسين بين الآيات التي تتناول العقيدة وتبحث على الإيمان بالله وتوحيده والنهي عن الشرك، وكذلك الآيات ذات الحس الأخلاقي الثابت، وبين الآيات التي تعالج قضايا اجتماعية بعبارة تنحو منحاً تشريعياً، ويلاحظ الباحث أن آيات الدين (الإيمان بالله - الأخلاق) تعتمد مبدأ المبادأة، أي أنها تنزل ابتداء من غير أسباب معينة أملت تنزيلها، معتبراً أنها هي الجديرة وحدها باسم الدين، وأنها ذات الطابع المطلق المقدس واللازماني، أما آيات التشريع فرغم أنها منصوطة؛ أي واردة في النص، إلا أن فاعليتها لا استمرارية لها، بل هي محدودة الإلزام تخاطب المعاصرين للوحي فقط دون غيرهم.

ويورد د. عبد الجواد ياسين ثلاث آليات أقر بها العقل السلفي على نحو معين للتنصيب على الطابع الزماني لآيات التشريع القرآنية؛ التنجيم وأسباب النزول

(1) محمد إقبال، تجديد الفكر الديني في الإسلام. ترجمة: يوسف عدس. (بيروت: دار الكتاب اللبناني. 2011). ص. 207.

وحدوث النسخ. فعن الآلية الأولى يدعوننا لتأمل «النزول المتقطع للآيات التشريعية»، وبالنسبة للثانية يحث الفكر المتأمل للاعتبار بـ «تعلقها [أي آيات التشريع] بالحوادث وانتظارها للأسئلة»، وكذا «استشعار مرونتها حيال الواقع المتغير في المدى القصير»<sup>(1)</sup> في إطار ما يُسمى في علوم القرآن بالنسخ، وذلك لاستخلاص ما تنطوي عليه هذه الظواهر المتعلقة بتفاعل النص مع الواقع من إشارة لظرفية التشريع في القرآن، وبالتالي إمكانية التجاوز في أفق التأسيس لمنظومات تشريعية مغايرة تستجيب لإكراهات الاجتماع، بالضبط كما كانت المنظومة التشريعية الإسلامية استجابة لواقع زمني متموج.

ونشير هنا أن الباحث في ربطه بين النص التشريعي والاجتماع، قارب الإشكالية من زاويتين، الأولى زمنية، والثانية موضوعية، فالتنجيم والنسخ وأسباب النزول ثلاث آليات تتعاضد فيما بينها لتكشف عن حضور التاريخ في النص، أي إبراز الإطار الزمني الذي احتوى النص التشريعي، إلا أن العقل السلفي كما يقول عبد الجواد ياسين لم يستنبط ما هو كامن في هذه الآليات من توج تاريخي يمس بنية النص، بل رأى فيها أدوات نظرية تنتمي هي نفسها إلى المطلق المؤبد، إنها حسب المرجعية السلفية لم تكن انعكاساً لبنية اجتماعية متحركة، بل كانت تعبيراً عن مشيئة الله المطلقة التي تتعالى كلياً على الواقع والاجتماع.

يقول عبد الجواد ياسين وهو يميلنا على التأويل السلفي لهذه الآليات «عاد العقل السلفي ففرغ ظاهرة التنجيم من مضمونها عبر تبنيه لمقولة النزول المجمل للقرآن من اللوح المحفوظ. وصادر على فاعلية أسباب النزول من خلال الحيل الأصولية التي ربطت السبب بالآية لا بالحكم الذي تحمله «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، كما تجاهل الدلالة الجدلية لتغير الأحكام خلال فترة التنزيل القصيرة، عبر التعاطي مع مفهوم النسخ كعملية نظرية تتعلق ببنية النص، وليس كمسار واقعي لتاريخ الجماعة

(1) عبد الجواد ياسين، الدين والتدين. ص 45.

المسلمة الأولى في إطاره الإجمالي»<sup>(1)</sup>، ويدعم الباحث قراءته هذه بملاحظة مهمة حول المضمون الذي يحمله النص في الحقتين المكية والمدنية، فالقرآن المكي بحكم مجابته لتجمعات بشرية بدائية - لا يمكن أن نطلق عليها اسم مجتمع منظم -، لم ينخرط في عملية التشريع القانوني، لأن هذا الأخير يظهر في التشكلات الاجتماعية التي قطعت أشواطاً في التنظيم، فطيلة الحقبة المكية عمل الوحي على تكريس عقيدة التوحيد وتجديدها في المجتمع المكي وحمله على التحلي بالأخلاق الحميدة والقيم الكلية، أما عملية التقنين فلم تبتدئ إلا في المرحلة المدنية، حيث بدأت أمشاج وإرهاصات «المجتمع/ الدولة» تبرز بوضوح، سواء على مستوى التشريع لجماعة المسلمين، أو لعلاقتهم مع الآخر (المشرك/ النصراني/ اليهودي)، وهي كلها حقائق تصب في مضمون المصادرات ذاته، التي استهل بها الباحث كتابه، أي انتهاء التشريع لدائرة التدين، وارتباط الأخير بالمجتمع، وعدم تقاطعه بالتالي مع جوهر الدين المطلق الثابت المتعالي الذي لا يخضع للسيرورة التاريخية ولا يتأثر بها بسبب طبيعته المفارقة.

هذا عن الإطار الزماني، أما الإطار الموضوعي؛ المتعلق بمادة وموضوع النصوص التشريعية، فاستقراء الأمثلة الجزئية التي اعتمدها عبد الجواد ياسين من أجل إثبات جدلية التشريع والاجتماع، تنتهي بنا لتصنيف مداخله المنهجية وحصراً عاماً فيما يلي:

- اعتبار التشريع الإسلامي للعرف السائد (مع تعديله أحياناً)، واعتماد العرف لا ينحصر في مستوى اختيار ما كان شائعاً من طقوس وأحكام، بل تجاوزه إلى اعتماد البنية النصية لقوالب لغوية ذاتها التي كانت سائدة في العرف الجاهلي.

- تعارض آيات التشريع، الذي يرجع بالأساس إلى تغير الواقع الاجتماعي الذي أنزل فيه النص حكماً معيناً.

- تعارض آيات التشريع مع بعض القيم والأخلاق الدينية.

(1) نفسه.

لنمثل لكل حالة استناداً على ما أورده عبد الجواد ياسين في كتابه هذا من نماذج  
تشريعية. ولنبدأ بما يراه عبد الجواد ياسين استمداداً لأحكام من الواقع العرفي في النظام  
الجاهلي السائد.

يقول الله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن  
سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾  
[البقرة: 217]. ينطلق الباحث في تحليله لهذه الآية من سبب نزولها، حيث يبدو واضحاً  
من سياق النزول أنها جاءت لتؤكد عادة عرفية معهودة عند العرب في الجاهلية وهي  
تحريم القتال في الأشهر الحرام، يقول عبد الجواد ياسين بعد إيراده لسبب نزول الآية:  
«لم يستحدث النص القرآني تحريم القتال في الأشهر الحرم، بل أقر بشرعيته العرفية  
المستمدة من النظام الجاهلي السائد»<sup>(1)</sup>، ولنقرأ السياق الذي نزلت فيه وتتمعن الحادثة  
التي لأجلها أنزل الله تعالى هذه الآية: «عن عروة بن الزبير أن رسول الله بعث سرية من  
المسلمين وأمر عليهم عبد الله بن حش الأسدي، فانطلقوا حتى هبطوا نخلة فوجدوا  
بها عمرو بن الحضرمي في غير تجارة في يوم بقي في الشهر الحرام. فاختصم المسلمون  
فقال قائل منهم: لا نعلم هذا اليوم إلا من الشهر الحرام، ولا نرى أن تستحلوه لطمع  
أشفيتم عليه. فغلب على الأمر الذين يريدون عرض الدنيا، فشدوا على ابن الحضرمي  
فقتلوه وغنموا غيره. فبلغ ذلك كفار قريش، وكان ابن الحضرمي أول قتيل بين  
المسلمين والمشركين، فركب وفد من كفار قريش حتى قدموا على النبي فقالوا: أتحل  
القتال في الشهر الحرام؟ فأنزل الله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ  
فِيهِ كَبِيرٌ﴾»، نعم إن الحادثة نموذج مثالي لاعتبار النص القرآني للعرف، لكن ما لم  
يستشكله الباحث هو جينالوجيا هذا الحكم ذاته؛ كيف صار عرفاً؟ ألا يمكن أن  
يكون تحريم القتال من بقايا دين إبراهيم خاصة أننا نعلم تبعاً لأبحاث الأنثروبولوجيين  
أن العقائد الدينية لا تتلاشى بل تواصل حياتها في حلل جديدة، ما يعني أنه في آخر  
المطاف وحي منزل من الله؟ وورد جداً. وهذا سؤال يستحق النباش والتعرية.

(1) نفسه، ص 136.



لنمض إلى تعارض آيات التشريع مع بعضها البعض، وهي الظاهرة الناجمة حسب عبد الجواد ياسين عن معالجة الوحي لوقائع متباينة، ما يعني أن الحكم المنزل في كل منها سيكون مخالفاً للآخرى تبعاً للظروف الاجتماعية وأحوال المسلمين. وكمثال على هذا التعارض يدرس عبد الجواد ياسين آيات القتال، وهي آيات بالفعل تنوعت أحكامها بين الوجوب والتحريم والندب، تبعاً لمحددات مختلفة، مثل مراعاة العهود واعتبار القوة المادية للمسلمين.. إلخ. يقول عبد الجواد ياسين «باستقراء الآيات القرآنية ذات الصلة [بأحكام القتال] نجد أنفسنا أمام مجموعات ثلاث من النصوص، الأولى تنهى عن القتال، والثانية تبيح القتال، والثالثة تأمر بالقتال»<sup>(1)</sup>، وإذا جاز لنا أن نختلف مع د. ياسين في الدلالات التي يستنبطها من هذا التنوع التشريعي، إذ قد يقول معارض من باب الجدل، أن هذه الأحكام لا تزال سارية، فكلما وُجدت حادثة اجتمعت فيها أو انطبقت عليها الظروف التاريخية التي نزل النص فيها أُلزمتنا بحكمها التشريعي، بمعنى آخر أن هذه الآيات التي نزلت في أحكام القتال لا بد أن يسري علينا حكم من أحكامها، بينما تظل الأخرى معلقة إلى أن تستجد ظروف أخرى تتقاطع مع أسباب نزولها. أقول إذا جاز لنا أن نختلف معه في هذه الدلالات، فلا نجد إلا أن نتفق معه على طول الخط بخصوص الأحكام المتعلقة بأبواب الغنيمة والفيء، يقول عبد الجواد «قواعد الحرب في القانون الدولي المعاصر تؤثم الاستيلاء على ممتلكات الدولة المحتلة أو الأموال الخاصة بغير المحاربين في الميدان من دون تعويض، الأمر الذي تبدو معه أبواب الغنيمة والجزية والفيء في الفقه الإسلامي أبواباً تاريخية تستحق النقاش»<sup>(2)</sup>، ولعل الإمام مالك انتبه إلى الطابع الاجتهادي لأحكام الخمس وغيرها حيث يقول «الأمر في الخمس مفوض إلى رأي الإمام إن رأى قسمته على هؤلاء فعل، وإن رأى إعطاء بعضهم من دون بعض فله ذلك».

وعلى ذكر هذا المسلك الأصولي في فقه مالك، قد يكون من المهم أن نقف عند فكرة نجدها موزعة في غير ما موضع من كتاب «الدين والتدين»، ألا وهي أن مفهوم

(1) نفسه، ص 128.

(2) نفسه، ص 168.

«السنة» بحمولتها الإلزامية هي ضرب من ضروب التنظير التديني وليس الديني، وأنها فكرة لاحقة على زمن الوحي قننها الإمام الشافعي، أما قبلها فكانت السنة من قبيل «الجاري به العمل»، غير أنه لا بد من الانتباه لمسألة، فهذا «الجاري به العمل» لا يتبدئ بظهور الإسلام، بل إنه موغل في الأعراف العربية التي سادت في الجاهلية، وعلى هذا الأساس فقد كان أكثر هذه السنة كما نظر لها الشافعي من المنصوص، وهو مفهوم يوظفه عبد الجواد ياسين يؤدي في الغالب معني «الوضع»، أي الاختلاق والنسبة الكاذبة للنبي، وهذه الفكرة تثبت ما أوردناه سابقا من تأثر ياسين بـ«مدرسة يوسف شاخ» الاستشراقية، فهذا الأخير يرى بأن كل الأسانيد الموثقة في كتب الحديث مختلقة وموضوعة.

أما عن تعارض بعض التشريعات الإسلامية مع الأخلاق الكلية، فيورد كنموذج على هذا التعارض الصارخ مع أحكام العبودية، فالدين في ذاته كأخلاقيات وقيم وسلوكيات حميدة لا يُجذب ظاهرة الرق، لكن النص الديني احتوى جملة أحكام متعلقة بالرق والإماء و«ما ملكت اليمين»، بمعنى آخر أنه تعامل معها كظاهرة عادية من الظواهر المعتادة في النسيج العقلي والنفسي لإنسان القرون الوسطى، وهذه في حد ذاتها تحمل دلالة على رضوخ النص لإكراهات الواقع، يقول عبد الجواد ياسين «إن القوانين التفصيلية المتعددة، حتى وإن كانت منصوصة لا تنتمي إلى جوهر الدين بل إلى الاجتماع (...) لأنها ليست في جميع الأحوال موافقة للأخلاق الكلية (الإلهية)، كما هو واضح في موقف النصوص من ظاهرة العبودية»<sup>(1)</sup>.

أما الفصل الثاني فقد خصصه د. عبد الجواد ياسين لدراسة بنية الفقه الإسلامي، وهي منظومة تشريعية يتوارى فيها الاجتماعي خلف المطلق المقدس من خلال تقييدات أصولية، فالأساس الإستمولوجي للفقه الإسلامي، أي أصول الفقه، كانت تهدف إلى إصباح الاجتهاد البشري بصبغة مطلقة مقدسة، فبالإضافة إلى تأييد العقل السلفي لأحكام تشريعية معنة في الآنية وردت في القرآن كما يرى د. عبد الجواد ياسين، عملت

(1) نفسه. ص 225.

المنظومة الأصولية على إلحاق السنة بالنص الأصلي وإضفاء القداسة ذاتها عليها، أو كما يقول الباحث «عملية التحديث التي وجهها الفقه كانت تعني في الواقع تحويل العرف إلى نص»<sup>(1)</sup>، لكن يظل سؤال كيفية ضبط الفقه الإسلامي للمتغير والمتحرك من خلال منظومة مغلقة ثابتة يطل علينا حتى نقف على مساهمة الإمام الشافعي في بلورة النسيج المغلق للعقل السلفي، فالأحداث والوقائع تستجد دائماً، فكيف لها أن تنضبط وتحصّر من قبل منظومة تشريعية عاجلت ظروف آنية لها خصوصيتها، يقول ياسين وهو يحكي المفارقة ومدخل العقل السلفي لتجاوزها «أراد العقل الديني أن يكون النص حاكماً على كل شيء ولأن النص الأصلي لا يحقق ذلك حرفياً لزم تمديد النص: تمديد مساحته بالحدوث، وتمديد دلالاته بالقياس»، تلك إذا هي الآليات اللتان وظفهما العقل السلفي من أجل ممارسة عملية تمطيط النص كما هو متصور في المنظومة الفقهية عبر التاريخ، مراكمة النصوص القرآنية بكم ضخّم من الأحاديث، هذا فضلاً عن اعتصار ما تحويه من دلالات في سياق استخراج ما يُسمى في المباحث الأصولية بـ «العلة» حتى تتم المقارنة على أساسها بين الوقائع المختلفة.

ويرى الباحث أنه مما أعان على عدم استشعار الفقيه لنوع من استعصاء الاتكاء فقط على النص وانسداد آفاق التشريع تبعاً لآليات الفقيه الأصولية هو التطابق شبه التام بين الظروف السوسيوثقافية التي احتك معها الوحي وتلك التي عايشها الإمام الشافعي، لهذا فقد كان مفعول تلك الأحكام لا يزال قابلاً للسريان على مجموع الأحداث والوقائع التي تستجد، والتي لا تختلف نوعاً عن الأحداث التي نزل فيها النص التأسيسي.

ومع ذلك فقد مزق الاجتماع البنية الفقهية كل مُزق لاعتمادها آلية القياس غير المنضبطة انضباطاً دقيقاً في المنظومة الأصولية، فظهور المذاهب هو تعبير عن الانشقاق في البنية الفقهية لخصوصيات الاجتماع البشري، فلو كانت الخطة التي رسمها الإمام الشافعي محكمة لما ظهر الخلاف الفقهي. لقد كان تعامل المذاهب المختلفة مع النص

(1) نفسه، ص 301.

تعاملاً فسيفسائياً، فبينما اعتمد السنة على الحديث لعضد لملء الخصاص التشريعي، نجد الشيعة يبالغون في التأويلات التي تنحو منحاً باطنياً، ولإملاءات سياسية لا غير، متعلقة بالأساس بعقائد «الإمامة» و«الوصاية»، في إطار مخاصة ومجافاة نظرية الخلافة السنية، التي هي بدورها ليست سوى انعكاساً لحضور الاجتماع في قالب نصي ديني مطلق، فالأحكام المتعلقة بالدولة في نظر عبد الجواد ياسين برزت بعد إغلاق النسق النصي وليس قبله، أي أنه إملاء اجتماعي، لذلك فهو ينتمي للتدين لا الدين. يقول عبد الجواد ياسين «التداخل العميق بين الدين والدولة في النظرية الإسلامية بشقيها، هو انعكاس للمسار التاريخي الواقعي الذي ظل يجاور بينها بسبب النشأة المترامنة وطوال مرحلة التأسيس النظري، وليس العكس. فالنظرية هنا لم تكن تترجم النص أو تعبر عنه على نحو تام، بل كانت تترجم الواقع الاجتماعي كما حدث في التاريخ»<sup>(1)</sup>، ويبدو أن ما ذكره عبد الجواد ياسين على درجة كبيرة من الصحة، فعرض مراحل تطور الفكر السياسي في الإسلام يُحيلنا على حقيقة واحدة، هي عدم مبايئتها للواقع الاجتماعي، وأن القول بنصيتها افتتات على النص والوحي، ويكفي أن ننظر في الشرح والبون الشاسع بين نظرية الخلافة السنية والإمامة الشيعية، وقد تحددت الأولى من خلال الثانية باعتبار أن الشيعة كانت الأسبق زمنياً لتقعيد نظريتهم السياسية في الإمامة، من هنا فهادام الفكر الشيعي قائم على الطعن في التاريخ السياسي للسنة، فقد عمل المتكلمون السياسيون السنة على نقض أدلة الشيعة، وفي مرحلة قادمة ستُعتمد تلك المرحلة التي ذب عليها متكلمة السنة كمثال مؤبد لتشريع الفقه السياسي كما هو بارز مثلاً في الأحكام السلطانية للماوردي.

ونموذج آخر لأسبقية الواقع على الفقه وترجمة الأخير لمتطلبات ومستجدات الاجتماع التاريخي، ما يُسميه عبد الجواد ياسين «ثقافة الغزو»، فالفقه في مرحلة الفتوحات كان يضفي مشروعية على عمليات الغزو المنظمة هذه، ولم يكن تطبيقاً لأي نص كلي، بالعكس فإن الدين في ذاته يقوم على مبدأ عدم الإكراه على الإيمان، ومن

(1) نفسه، ص 355.

هنا فالتقسيم الفقهي للعالم إلى «دار إسلام» و«دار حرب» ينتمي للبنية التدينية وليس الدينية، إنه تنظير تبريري لحالة العسكرة المتواصلة التي شهدتها العالم الإسلامي إبان مرحلة الفتوحات، يقول عبد الجواد ياسين «مفهوم دار الإسلام ودار الحرب ترجمة مباشرة للواقع السياسي العسكري القائم على أرض الواقع وقت التنظير الفقهي وليس ترجمة لأي نص كلي»<sup>(1)</sup>.

وهكذا يتبين لنا من هذه الرؤية البانورامية أن الدين كتجلّ فطري في الإنسان هو في غير اندغام تام مع التدين، فهذا الأخير ليس سوى الدين معجوناً بيد الإنسان، معيداً تركيبته بإقحام اعتبارات ثقافية وتاريخية واجتماعية وسياسية، والفصل بين الدين والتدين هو إجراء فكري منهجي أساسي لحفظ تعالي الدين دائماً.

(1) نفسه. ص 359.





# مؤسسة إمارة المؤمنين: صيانة تدين ودبلوماسية دين

|| حسام هاب ||

باحث في التاريخ الراهن، جامعة محمد الخامس الرباط، [hossam.hab89@gmail.com](mailto:hossam.hab89@gmail.com)





## مؤسسة إمارة المؤمنين: صيانة تدين ودبلوماسية دين

### تمهيد

تميزت الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و 2017 باستمرار استراتيجية مؤسسة إمارة المؤمنين التي نهجتها سنة 2013<sup>(1)</sup>، والمتمثلة في الامتداد على المستوى الإفريقي من خلال توظيف رأسها الديني والتاريخي والروحي لتقوية الحضور المغربي في إفريقيا واستثماره سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، إضافة إلى تعدد مبادرات هيكلية الحقل الديني المغربي باعتباره مجالاً تختص به مؤسسة إمارة المؤمنين انطلاقاً من صلاحياتها الدينية التي نص عليها الفصل 41 من دستور 2011<sup>(2)</sup>.

هذه الاستمرارية تعكس بشكل جلي الحضور القوي لإمارة المؤمنين في رسم الخطوط العريضة للدبلوماسية المغربية، وأيضاً الرغبة في العودة إلى منطقة غرب

- 
- (1) للمزيد من التفاصيل انظر: حسام هاب: مؤسسة إمارة المؤمنين: توظيف للرأس المال الديني وحضور على المستوى الدولي، تقرير الحالة الدينية في المغرب (2013-2014)، إعداد وتنسيق: منتصر حمادة وسمير الحمادي، ط1، الرباط، مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث، 2014.
- (2) للمزيد من التفاصيل انظر: الجريدة الرسمية: السنة المائة، عدد 5964 مكرر، بتاريخ 30 يوليوز 2011، ص 3608.

إفريقيا التي شكلت عبر التاريخ منطقة امتداد تاريخي وسياسي استراتيجي للمغرب. كما تبرز هذه الاستمرارية قدرة إمارة المؤمنين على وضع آليات جديدة مواكبة لظروف المرحلة التي يعيشها المغرب داخليا تمكنها من التحكم في الشأن الديني انطلاقاً من سياسة «إعادة هيكلة الحقل الديني» في ظل التحولات السياسية الإقليمية والدولية، وحالة اللااستقرار السياسي والأمني التي تعيشها منطقة المغرب الكبير والساحل والصحراء في إفريقيا. لكن الجديد الذي عرفته هذه المرحلة الزمنية قيد الدراسة هو تصدير التجربة المغربية في تدبير الشأن الديني التي أصبحت نموذجاً، ومحط اهتمام العديد من الدول الإفريقية والعربية والأوربية.

ومن هذا المنطلق سنسعى في هذا التقرير إلى رصد حركية مؤسسة إمارة المؤمنين على المستوى الدولي والإقليمي والوطني عبر تتبع توجهاتها، وضبط أنماط تفاعلاتها مع القضايا المرتبطة بالشأن الديني، وفهم رهاناتها ومستويات اشتغالها، وبيان طبيعة علاقاتها بباقي الفاعلين الدينيين الرسميين، ومعرفة مدى تأثير حركتها على مسارات النسق السياسي والديني والاقتصادي والثقافي للدولة والمجتمع في المغرب، مما سيسمح لنا ببناء رؤية متكاملة عن طبيعة اشتغال إمارة المؤمنين خلال الفترة التي يغطيها التقرير وذلك من خلال المحاور التالية:

- الدبلوماسية الدينية في إفريقيا.
- تصدير التجربة المغربية في تدبير الشأن الديني.
- معالم استمرار سياسة هيكلة الحقل الديني في المغرب.
- حصيلة أداء مؤسسة إمارة المؤمنين سنة 2016.

## الدبلوماسية الدينية في إفريقيا

شكلت زيارة الملك محمد السادس للدول الإفريقية خلال هذه الفترة محطة أساسية في مسار العمل الدبلوماسي لمؤسسة إمارة المؤمنين. فهذه الجولة الملكية تعتبر امتداداً وظيفياً للزيارة التي سبق وأن قام بها ملك المغرب إلى الدول الإفريقية سنة 2013. لهذا

فالجولات الإفريقية تكرر مرة أخرى سياسة المغرب الخارجية الجديدة نحو القارة الإفريقية التي يمكن تسميتها بـ «الدبلوماسية الدينية»، وذلك راجع إلى استدعاء المغرب للبعد الديني لاستعادة دوره الجيوسياسي داخل الفضاء الإفريقي، وهو ما تمثل في العديد من المناسبات سواء تعلق الأمر بالأنشطة الدينية للملك في زيارته للدول الإفريقية، وكذا الاتفاقيات التي باشرتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمتمثلة في خدمات التكوين والتأطير للأطر العاملة في الشأن الديني<sup>(1)</sup>.

## الأنشطة الدينية لمؤسسة إماراة المؤمنين في الدول الإفريقية

### الجولة الملكية في إفريقيا سنة 2014

بدأت المرحلة الأولى من الزيارة الملكية إلى الدول الإفريقية في شهر فبراير 2014 وشملت في البداية مالي والكوت ديفوار. وقد تميزت هذا الزيارة بعدد من الأنشطة الدينية للملك محمد السادس، حيث قام في دولة مالي بأداء صلاة الجمعة يوم 21 فبراير 2014 رفقة رئيس الجمهورية إبراهيم بوبكار كيتا بالمسجد الكبير باماكو، وبعد الصلاة أهدى الملك الجهات المكلفة بتدبير الشؤون الدينية 10 آلاف نسخة من المصحف الشريف في طبعته الصادرة عن مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف قصد توزيعها على مساجد الجمهورية. وتأتي هذه المجموعة من المصاحف كدفعة أولى في إطار تنفيذ التعليمات الملكية القاضية بأن تقوم هذه المؤسسة بتزويد مساجد بلدان غرب إفريقيا بكل ما تحتاجه من مصاحف برواية ورش عن نافع التي هي من الاختيارات المشتركة بين المغرب وهذه البلدان<sup>(2)</sup>. وفي زيارته للكوت ديفوار أدى الملك محمد السادس صلاة الجمعة يوم 28 فبراير 2014 بالمسجد الكبير ريفيرا بالعاصمة الإيفوارية أبيدجان وذلك بحضور عدد من أعضاء الحكومة الإيفوارية،

(1) المغرب في سنة 2014، إشراف: إدريس شكرية، الرباط، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2015، ص 61.

(2) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.habous.net/>

وأهدى الجهات الإفوارية المكلفة بتدبير الشؤون الدينية 10 آلاف نسخة من المصحف الشريف قصد توزيعها على مختلف مساجد جمهورية الكوت ديفوار<sup>(1)</sup>.

أما المرحلة الثانية من الجولة الملكية فقد تمت خلال شهر مارس 2014 بزيارة كل من غينيا كوناكري والغابون، حيث زار الملك محمد السادس يوم الثلاثاء 4 مارس مرفوقا بالرئيس الغيني ألفا كوندي مسجد الملك فيصل بكوناكري، وبعد أداء ركعتين تحية للمسجد أهدى الملك 10 آلاف نسخة من المصحف الشريف للأمانة العامة للشؤون الدينية بغينيا قصد توزيعها على مختلف مساجد الجمهورية. وخلال الزيارة اطلع العاهل المغربي على مشروع إصلاح وترميم مسجد الملك فيصل الذي ستنشر في إنجازه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بطلب من الجهات الغينية وتنفيذا للتعليمات الملكية<sup>(2)</sup>. وأثناء زيارته للغابون أدى الملك محمد السادس صلاة الجمعة يوم 7 مارس 2014 بمسجد الحسن الثاني بليبروفيل، كما قام بإهداء الجهات الغابونية المكلفة بتدبير الشؤون الدينية 10 آلاف نسخة من المصحف الشريف<sup>(3)</sup>.

وقد خلفت الزيارة الملكية إلى الدول الإفريقية ردود فعل متعددة، حيث صرح وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق أثناء الرحلة الملكية لمالي أن «المغاربة وشعوب غرب إفريقيا تجمعهم تقاليد راسخة عبر الزمن خاصة في الأخذ بكل ما يتعلق بمجال الدين، وتكوين العلماء، وتبادل التجارب والأفكار»، وأكد التوفيق أن «الملك يرفعى الوشائج الدينية بين المغرب ومالي، وهو مبتهج ومستبشر لهذه الروابط»، مشيراً إلى أن «المغرب يجمعه بشعوب غرب إفريقيا قراءة القرآن بطريقة ورش»<sup>(4)</sup>. وخلال الزيارة الملكية لجمهورية غينيا كوناكري صرح أحمد التوفيق للصحافة بمناسبة زيارة الملك محمد السادس لمسجد الملك فيصل في كوناكري رفقة الرئيس الغيني ألفا كوندي

(1) المرجع نفسه.

(2) نفسه.

(3) نفسه.

(4) التوفيق... الملك يرفعى الوشائج الدينية بين المغرب ومالي، موقع «إسلام مغربي» [«الإسلام في المغرب»] [www.islammaghribi.com](http://www.islammaghribi.com)، 22 فبراير 2014.

أن هذه الزيارة «جسدت نفس الشعور ونفس الإرث للعلاقات الروحية بين هذه البلدان والمملكة المغربية»، وأوضح التوفيق أن علاقات المغرب مع هذه البلدان «بناها حسن السلوك والإيمان والسلوك الروحي»، كما أضاف وزير الأوقاف أن «المملكة تستثمر حالياً هذه العلاقات التي يرمز إليها ويجسدها ويسهر عليها أمير المؤمنين»<sup>(1)</sup>.

وعلى المستوى الإعلامي اعتبرت صحيفة «لوموند» الفرنسية في مقال تحت عنوان «الرباط تراهن على الدبلوماسية الدينية»، أن القضايا الاقتصادية وإن كانت تحظى بأهمية خاصة في مختلف الجولات التي قام بها الملك محمد السادس إلى إفريقيا فإن الجانب الديني ما فتى هو الآخر يتقوى مع تنامي التهديد الإرهابي، وسجلت اليومية أنه «بالإضافة إلى كون المذهب المالكي منتشر على نطاق واسع في إفريقيا، فإن الملكية المغربية تربطها بالموازاة مع ذلك علاقات عريقة مع مختلف الطرق الصوفية على صعيد المنطقة»<sup>(2)</sup>.

واهتمت مراكز التفكير الأمريكية بالدبلوماسية الملكية في إفريقيا وخاصة مركز التفكير الأمريكي «Foreign Policy Research Institute» الذي نشر يوم الجمعة 21 فبراير 2014 مقالا تحليليا للكاتب أحمد الشرعي (ناشر وعضو مجلس إدارة العديد من مراكز التفكير الأمريكية) تحت عنوان «المغرب: مكافحة الإرهاب وقمة الولايات المتحدة الأمريكية - إفريقيا»، معتبرا أن الاستراتيجية التي وضعها الملك محمد السادس لمكافحة آفة الإرهاب والتطرف الديني اللذين يهددان مجالا جغرافيا يشمل غرب إفريقيا والساحل، تتميز بـ «جرأتها» و«رؤيتها الثاقبة»، وأبرز الكاتب أن المقاربة الملكية «تشكل عماد تحالف إقليمي ملتزم بالمهمة النبيلة المتمثلة في هزم الإسلاميين المتشددون الذين ينشطون بشمال مالي، وحماية هذا البلد المستهدف من قبل الجماعات الإرهابية». وقال الكاتب أحمد الشرعي في مقاله إن هذه المقاربة تدعمها استراتيجية تجمع بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والدينية، مذكراً في هذا السياق بأن المغرب

(1) التوفيق... زيارة الملك لغينيا جسدت الإرث الروحي بين البلدين، موقع هسبريس، الأربعاء 5 مارس 2014، على الرابط الإلكتروني التالي: [www.hespress.com/orbites/149791.html](http://www.hespress.com/orbites/149791.html)

(2) انظر:

Charlotte Bozonnet: Rabat mise sur sa diplomatie religieuse, Le Monde, 24 avril 2015.

استضاف المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود الذي شارك فيه وزراء خارجية ما لا يقل عن 19 بلدا من بينهم فرنسا. وعلى الصعيد الاقتصادي ذكر المقال التحليلي بالشراكات المتينة وذات المنافع المتبادلة التي أقامتها المملكة بالقارة الإفريقية، مشيراً في هذا الصدد إلى اقتناء «التجاري وفا بنك» لغالبية أسهم رأسمال البنك الدولي للمالي في إطار دعم القطاع البنكي الواعد بهذا البلد<sup>(1)</sup>.

### الجولة الملكية في إفريقيا سنة 2015

تميزت سنة 2015 باستمرار الزيارات الملكية إلى الدول الإفريقية والقيام بالعديد من الأنشطة الدينية فيها، وكانت البداية بدولة السنغال التي تربطها بالمغرب علاقات تاريخية وروحية تشكل الزاوية التيجانية أحد أبرز معالمها، حيث أقام الملك محمد السادس يوم الجمعة 15 ماي 2015 بالعاصمة السنغالية دكار مأدبة عشاء على شرف رؤساء الطرق الصوفية بالسنغال حضرها العديد من الأعضاء البارزين في هذه الطرق التي تمثل مختلف جهات السنغال<sup>(2)</sup>. كما أدى الملك محمد السادس مرفوقاً برئيس جمهورية السنغال ماكي سال صلاة الجمعة يوم 22 ماي 2015 بالمسجد الكبير بدكار، وبعد أداء الصلاة أهدى الملك محمد السادس الجهات المكلفة بتدبير الشؤون الدينية بجمهورية السنغال 10 آلاف نسخة من المصحف الشريف في طبعته الصادرة عن مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف قصد توزيعها على مساجد الجمهورية السنغالية<sup>(3)</sup>.

شملت الزيارة الملكية الثانية دولة غينيا بيساو التي أدى فيها الملك محمد السادس رفقة رئيسها جوزي ماريو فاز صلاة الجمعة بمسجد التضامن ببيساو يوم الجمعة

(1) انظر:

Ahmed Charai: Morocco Counter Terrorism, And The US - Africa Summit, Foreign Policy Research Institute: <http://www.fpri.org/articles/2014/02/morocco-counter-terrorism-and-us-africa-summit>.

(2) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.habous.net>

(3) عبد الكبير اخشيشن: إمارة المؤمنين تكرر عمقها الروحي وبعدها الإنساني في السنغال، صحيفة الأحداث المغربية، الدار البيضاء، عدد 25 ماي 2015.

29 ماي 2015، وبعد صلاة الجمعة أهدى الملك للملكات المكلفات بتدبير الشؤون الدينية بجمهورية غينيا بيساو 10 آلاف من نسخ المصحف الشريف في طبعته الصادرة عن مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف قصد توزيعها على مساجد غينيا بيساو، وهي العملية التي تأتي في سياق تنفيذ التعليمات الملكية القاضية بتزويد مساجد بلدان غرب إفريقيا بكل ما تحتاجه من مصاحف برواية ورش عن نافع التي تعد من الاختيارات المشتركة بين المغرب وهذه البلدان<sup>(1)</sup>.

كانت دولة الكوت ديفوار هي البلد الثالث الذي شملته الزيارات الإفريقية للملك محمد السادس سنة 2015، وظلت الأنشطة الدينية المتمثلة في أداء صلاة الجمعة وتوزيع نسخ من المصحف الشريف مستمرة. فقد أدى الملك ورئيس جمهورية الكوت ديفوار الحسن واتارا صلاة الجمعة يوم 5 يونيو 2015 بالمسجد الكبير «ريفيرا» بأبيدجان، وبعد الصلاة مباشرة قام الملك بإهداء الجهات الإفوارية المكلفة بتدبير الشؤون الدينية 10 آلاف نسخة من المصحف الشريف<sup>(2)</sup>.

## الدبلوماسية الدينية في خدمة الامتداد الجيوسياسي والاقتصادي للمغرب بإفريقيا

عكست الزيارات الملكية المتتالية للقارة الإفريقية توجهها جديدا في العلاقات الخارجية المغربية انعكس إيجاباً على الحضور السياسي والعسكري والاقتصادي للمغرب في القارة السمراء، حيث حقق في إطار الدبلوماسية الجديدة اختراقاً للعمق الإفريقي وبشكل خاص في منطقة الساحل وجنوب الصحراء التي شهدت توترات أمنية كبيرة، وهو ما جعل المغرب يعتبر دائماً أن أمنه واستقراره الحيويين ينطلقان من هذه المنطقة<sup>(3)</sup>. وقد تجلّى الحضور المغربي في القارة الإفريقية بشكل واضح في فلسفة

(1) الملك يصلي الجمعة مع «فاس» ويوزع 10 آلاف مصحف مغربي، موقع «هسبريس»، 29 ماي 2015، على الرابط الإلكتروني: [www.hespress.com/orbites/265202.html](http://www.hespress.com/orbites/265202.html)

(2) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.habous.net>

(3) المغرب يتعد عن سياسة الكرسي الفارغ ومالي مرتبطة بإمارة المؤمنين: حوار مع محمد ضريف، صحيفة الناس، الدار البيضاء، عدد 4 فبراير 2014.

الدبلوماسية الملكية الجديدة التي تستثمر الروابط الدينية والزخم الروحي والوجداني لمؤسسة إمارة المؤمنين في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية في صيغتها الإفريقية، وإعادة تأسيس التوازنات الجيوستراتيجية في منطقة الساحل وإفريقيا الغربية مع تطوير آليات التعاون الثقافي والديني والاقتصادي والأمني لمواجهة تحديات التنمية والتهديدات الإرهابية التي تؤثر على استقرار وأمن بلدان شمال وغرب إفريقيا، وكذلك في مواجهة دعوات الانفصال التي تعمل على تقسيم المنطقة وإضعافها وضرب وحدتها خدمة للأجندات الخارجية<sup>(1)</sup>.

لقد دعم المغرب سياسته الإفريقية عن طريق الدبلوماسية الدينية التي مكنته من التأثير المتزايد على العديد من بلدان الساحل والصحراء من خلال العلاقات الدينية المشتركة التي جعلت الجانب الديني أحد أهم الخلفيات المحددة لهذا التوجه الدبلوماسي، إذ ينظر الأفارقة المالكيون وأتباع الزوايا الصوفية إلى الملك محمد السادس باعتباره زعيمهم الروحي بامتياز، والمالكية في عُرف المغاربة والأفارقة هي ممارسة دينية تتغذى على مبادئ الوسطية في الإسلام، وتتبنى قيم التسامح والاعتدال والانفتاح على الآخر. لذلك فقد ركب المغرب ناصية هذا المذهب ليطلق مبادرة تكوين الآلاف من الأئمة بالبلدان التي يزورها الملك، ناهيك عن توزيع الآلاف من المصاحف أيضاً بل وتوظيف هذا البعد الديني للوساطة في النزاع بهالي بين الحكومة المركزية وجماعة أزواد الانفصالية، وهي وساطة باركتها القوى الكبرى (سيما فرنسا والولايات المتحدة الأميركية) على الرغم من معارضة الجزائر المعلنة لهذا التوجه<sup>(2)</sup>.

(1) بدر الدين الخالبي: البعد الديني في الدبلوماسية الإفريقية - مؤسسة إمارة المؤمنين نموذجاً، موقع «الإسلام في المغرب»، 1 أكتوبر 2014، على الرابط الإلكتروني:  
[www.islammaghribi.com/archives/2012-10-09-17-04-51/2012-10-09-17-11-24/4557-2014-10-26-15-44-47.html](http://www.islammaghribi.com/archives/2012-10-09-17-04-51/2012-10-09-17-11-24/4557-2014-10-26-15-44-47.html)

(2) يحيى يحيوي: التوجهات الإفريقية الجديدة للمغرب، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يونيو 2015، على الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015629114237965153.html>.



وقد أكد الباحث المغربي عبد النبي عيدودي مدير «المركز المغربي للقيم والحداثة» أن المغرب يتقاسم مع موريتانيا ومالي وكوت ديفوار والسينغال والنيجر وأغلب دول الساحل الإفريقي نفس الرصيد الثقافي الروحي منذ اثني عشر قرن تقريباً، معتبراً أن الدور الكبير الذي تضطلع به الدبلوماسية الدينية في منطقة الساحل شكل محور اهتمام كبير في اللقاء الذي جمع الملك محمد السادس بالرئيس الأمريكي باراك أوباما في نونبر 2013، حيث نص البيان المشترك على ضرورة تفعيل المغرب لدبلوماسيته الدينية، والعمل على تقوية حضوره الروحي بدول الساحل للحد من خطر التطرف<sup>(1)</sup>.

فالتوجه الديني المغربي نحو إفريقيا يمكن تفسيره أيضاً في إطار التسابق المحموم على المواقع داخل العمق الإفريقي بين المغرب والجزائر الذي يحمل في طياته طابعا دينيا، بهدف البحث عن الزعامة على الزوايا الطرقية المنتشرة في المنطقة وبالأخص الزاوية التيجانية التي يقدر أتباعها بـ 300 مليون عبر العالم وخاصة بإفريقيا، وتعود جذورها للشيخ أحمد التيجاني الذي يتواجد ضريحه في فاس<sup>(2)</sup>، وهو ما تمثل في احتضان المغرب للاجتماع الثالث الدولي لأتباع الطريقة التيجانية المنعقد بمدينة فاس في 14 ماي 2014 والرسالة الملكية التي وجهها إلى المشاركين وتلاها نيابة عنه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق<sup>(3)</sup>.

ولا يقتصر الحضور المغربي في إفريقيا على المستوى السياسي والعسكري بل يتعداه إلى المستوى الاقتصادي، إذ اعتبر الخبير الاقتصادي محمد اليوحي أن «المغرب قوى علاقاته الاقتصادية مع إفريقيا خصوصاً بعد الجولة الملكية التي قام بها العاهل المغربي في مارس لمجموعة من الدول الإفريقية»، مبرزاً أن «المملكة تتوفر على موقع

(1) عبد النبي عيدودي: الرؤية الملكية لتأهيل الحقل الديني تنطلق من اعتبار «الدين حداثة عريقة والحداثة مقدساً معاصراً»، موقع أحداث أنفو، الجمعة 2 يوليوز 2014، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.ahdath.info/?p=2167>

(2) الدبلوماسية الدينية استطاعت أن تستثمر إمارة المؤمنين إفريقيا: حوار مع الباحث في العلوم السياسية والقانون الدستوري عبد الإله سطي، صحيفة الأيام الأسبوعية، العدد 664، 7 - 13 ماي 2015.

(3) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.habous.net/>

استراتيجي مهم يشكل ممراً نحو إفريقيا، كما أنها مخاطب جيد لأوروبا ومجموعة من الدول التي تربطها بها علاقات متميزة وعلاقات شراكة وتعاون»<sup>(1)</sup>.

وذكر اليوحي أن «المغرب يتوفر على إمكانيات مهمة جداً، فمثلاً مطار محمد الخامس هو نقطة عبور مهمة بالنسبة إلى عدد كبير من المستثمرين ورجال الأعمال نحو إفريقيا الفرنكفونية. كما أن البنوك المغربية تشتغل بشكل مهم في دول إفريقيا عن طريق فروعها إلى جانب اتصالات المغرب الفاعل القوي الذي يتوفر على استثمارات هناك، إلى جانب تأمين الرباط تأطير مجموعة كبيرة جداً من الأطر والطلبة الأفرانقة في الجامعات المغربية والمعاهد المتخصصة». وأكد الخبير الاقتصادي أن «السوق الإفريقية تشكل مليار مستهلك، وهي سوق جد مهمة ويمكن أن تعوض المغرب عن انخفاض الطلب في أسواقه الكلاسيكية خصوصاً نحو أوروبا. وإذا كان المغرب قد نجح في بعض المجالات كالبنوك والاتصالات في الولوج إلى السوق الإفريقية، ففي مجالات أخرى وهي مهمة جداً وتشكل مشاريع مهمة للاستثمار كالبناء والأشغال العمومية والنسيج والصناعات الغذائية، يمكن أن يجد صيغاً لتمويل هذه المشاريع وإيجاد خطوط للنقل واللوجيستيك المناسبة»<sup>(2)</sup>.

لهذا يمكن القول إن إقبال المغرب الديني نحو دول الساحل والصحراء بإفريقيا يدخل في إطار الدبلوماسية الدينية التي استطاعت أن تستثمر أولاً: الروابط التاريخية العميقة التي تجمع المغرب ببعض دول الساحل والصحراء، وثانياً: تمثلات إمارة المؤمنين وثقلها التاريخي والروحاني لدى أهم الطرق والزوايا الصوفية بإفريقيا لكي تحقق مكاسب اقتصادية، ومواقع سياسية رفيعة تجعل من المملكة لاعباً محورياً واستراتيجياً في المنطقة، وهو ما يبرز اهتمام مؤسسة إمارة المؤمنين بضرورة رجوع المغرب وإعادة اكتسابه وتملكه لإفريقيته ثقافياً وإنسانياً وسياسياً واقتصادياً<sup>(3)</sup>.

(1) أيمن بن التهامي: محمد السادس لتقوية البعد الإفريقي للمغرب، موقع إيلاف، الأربعاء 12 فبراير 2014، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://elaph.com/Web/news/2014/2/876460.html>

(2) المرجع نفسه.

(3) خالد الشكراوي: السياسة المغربية في إفريقيا: المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة

## تصدير التجربة المغربية في تدبير الشأن الديني

### نقل تجربة تكوين الأئمة إلى الدول الإفريقية والعربية والأوربية

تعتبر سياسة تصدير التجربة المغربية في تدبير الشأن الديني من أهم مميزات أداء مؤسسة إماراة المؤمنين خلال سنتي 2014 و2015. فالنجاح الذي حققه المغرب في مجال تدبير الحقل الديني على المستوى الداخلي، هو الذي أدى بنسبة كبيرة إلى تحقيق الإشعاع الذي تعرفه اليوم هذه التجربة على المستوى الإقليمي والدولي، خاصة بالنسبة للدول التي تتبنى المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية وذات حضور قوي للمكون الصوفي<sup>(1)</sup>. إضافة إلى أن المغرب يهتم بتحصين الأمن الروحي لمنطقة دول الساحل والصحراء من خلال نشر الإسلام السني المالكي في منطقة مضطربة سياسياً وعسكرياً، وهو ما تجلّى في توقيع اتفاقية بين المغرب ومالي لتكوين 500 إمام مالي خلال الزيارة الملكية لهذا البلد في شتنبر 2013.

فبعد توقيع هذه الاتفاقية مع دولة مالي توصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية يوم الأربعاء 12 فبراير 2014 بثلاثة طلبات تعاون في مجال تدبير الشأن الديني. وقد أعطى الملك محمد السادس موافقته المبدئية على تليبيتها، حيث أمر وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بالانكباب على دراسة مختلف الجوانب التطبيقية المتعلقة بهذه الطلبات والتي تتعلق بالجهات الآتية:

- وزارة الشؤون الدينية بالجمهورية التونسية وموضوعها تكوين أئمة تونسيين بالمغرب والاستفادة من الخبرة المغربية في عمارة المساجد.

للدراستات، 13 يوليوز 2014، على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/07/2014711192045877810.html>

(1) بدر الدين الخمالي: جاذبية التجربة المغربية في تدبير الشأن الديني، موقع «الإسلام في المغرب» [www.islammaghribi.com]

الجمعة 14 فبراير 2014، على الرابط:

[www.islammaghribi.com/archives/2012-10-09-17-04-51/2012-10-09-17-11-24/3079-2014-02-14-09-36-25.html](http://www.islammaghribi.com/archives/2012-10-09-17-04-51/2012-10-09-17-11-24/3079-2014-02-14-09-36-25.html)

• الأمانة العامة للشؤون الدينية بجمهورية غينيا كوناكري وموضوعها طلب تكوين أئمة غينيين بالمغرب.

• معهد الإمامة والخطابة التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالجمهورية الليبية ويتعلق بطلب الاستفادة من دورات في مجال تدبير الشأن الديني<sup>(1)</sup>.

وخلال الزيارة الملكية إلى الكوت ديفوار في فبراير 2014 استجاب الملك محمد السادس لطلب المجلس الأعلى للعلماء بالكوت ديفوار والمتعلق بتكوين أئمة ودعاة إيفواريين بالمغرب، وأوضح بلاغ للديوان الملكي أنه «فضلاً عن ذلك وبالنظر لتجربة المغرب في مجال التعليم الديني ستقدم المملكة دعمها لتحديث وإصلاح المدارس القرآنية في الكوت ديفوار خاصة ما يتعلق بالمناهج وتكوين المكونين والمقررات الدراسية»، وفي هذا الصدد كلف الملك وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بالسهر على تنفيذ التعليمات الملكية بالتشاور مع السلطات الإيفوارية المختصة<sup>(2)</sup>.

كما وافق الملك على طلب المجلس الإسلامي النيجيري وهيئة الإفتاء بنيجيريا بتكوين أئمة من نيجيريا بالمملكة المغربية، وقد عبر بلاغ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الصادر يوم الاثنين 26 ماي 2014 عن الموافقة المغربية قائلاً: «على إثر توصل مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله بطلب من المجلس الإسلامي النيجيري وهيئة الإفتاء بنيجيريا والمتعلق بتكوين أئمة من نيجيريا بالمملكة المغربية. تفضل مولانا الإمام حفظه الله ونصره بالموافقة المولوية السامية على هذا الطلب المرفوع لمقام جلالته من فضيلة الشيخ الشريف إبراهيم صالح الحسيني، رئيس هيئة الإفتاء والمجلس الإسلامي النيجيري باسم العلماء وكذا الهيئات التي يرأسها في نيجيريا. كما تفضل حفظه الله بإعطاء أمره السامي بإخبار الجهة المعنية

(1) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.habous.net>

(2) المرجع نفسه.

بهذه الموافقة المولوية على طلبها، وأمر حفظه الله وزير جلالته في الأوقاف والشؤون الإسلامية بدراسة الجانب الإجرائي والتطبيقي المتعلق بالاستجابة لهذا الطلب»<sup>(1)</sup>.

ولم تقتصر استراتيجية تصدير التجربة المغربية في تكوين الأئمة على الدول العربية والإفريقية بل أصبحت أوروبا أيضاً فضاء يستقبل هذه التجربة، فابتداءً من العام 2014 سيحصل «اتحاد مساجد فرنسا [L'Union des Mosquées de France]»<sup>(2)</sup> يوم 30 يوليوز 2014، وبناءً على طلبه على موافقة من الملك محمد السادس لاستقبال حوالي 50 طالباً فرنسياً كل سنة لتكوين تستغرق مدته المتوسطة ثلاث سنوات، وأكد اتحاد مساجد فرنسا في بلاغ له صدر يوم الجمعة 27 مارس 2015 أن فوجاً أولاً من حوالي 20 طالباً «من مختلف جهات فرنسا يوجد حالياً بالمغرب، وسيلتحق بهم 28 طالباً آخراً في شتنبر 2015»، معرباً عن بالغ امتنانه وعرفانه للملك الذي «بتكفله بتكوين الأئمة الفرنسيين المستقبليين يمنح فرصة لا تقدر بثمن لمسلمي فرنسا». وأوضح الاتحاد الذي توصل بطلبات من طرف العديد من المساجد الراغبة في التعاقد مع أئمة فرنسيين، أنه قام «بالاختيار الصائب بطلب عقد شراكة مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية من أجل السماح لشباب فرنسيين بمتابعة تكوين ديني من مستوى جامعي عالي بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات»<sup>(3)</sup>.

وخلال زيارة الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند للمغرب في شتنبر 2015 وقعت المملكة المغربية وفرنسا اتفاقية ثنائية لتأهيل أئمة فرنسيين في معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، وتعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاق رسمي بين الدولتين المغربية والفرنسية لتأهيل أئمة فرنسيين بعد تجربة اتحاد مساجد فرنسا، وقد وقع هذه الاتفاقية كل من لوران فايوس وزير الشؤون الخارجية والتنمية

(1) المرجع نفسه.

(2) رابط الموقع الإلكتروني للمؤسسة: [www.umfrance.fr](http://www.umfrance.fr)

(3) عشرات الأئمة بفرنسا يلتحقون بالمغرب في تكوين لـ 3 سنوات، موقع «إسلام مغربي» [islammaghribi.com]، الجمعة 27 مارس 2015.

الدولية الفرنسي آنذاك وأحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية<sup>(1)</sup>. وتنص الاتفاقية الموقعة على أن يتولى المغرب تكوين أئمة لفرنسا ويتم اختيارهم وفق مقاييس معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات وبتوافق مع مساجد فرنسا وجمعيات المساجد، مع حرص باريس على أن يكون هناك تكوين تكميلي في فرنسا حسب ما تقتضيه قوانينها ومساطرها. وتنص الاتفاقية على إنشاء آلية للتتبع والتنسيق بين البلدين، وعقد اجتماعين على الأقل في السنة بحضور وزارتي الداخلية والشؤون الخارجية والتنمية الدولية عن الجانب الفرنسي، ووزارتي الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون عن الجانب المغربي<sup>(2)</sup>.

كما لفتت التجربة المغربية العديد من الدول الأوروبية الأخرى، ففي شهر فبراير 2015 أعلن وزير الخارجية البلجيكي ديدي رينديرز خلال لقائه بامباركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون بأن بلاده ترغب في الاستفادة من التجربة المغربية في الإشراف على المساجد وعقد المجالس العلمية، وهو الاهتمام نفسه الذي أبدته بريطانيا أثناء لقاء جمع بين وزير خارجيتها بنظيره المغربي خلال شهر مارس 2015<sup>(3)</sup>.

ونظراً لأهمية مبادرة المغرب نقل تجربته في تكوين الأئمة لهذه الدول فقد توالى العديد من ردود الفعل المثمنة، وكانت البداية بالتصريح الذي أدلى به وزير الشؤون الدينية التونسي منير التليلي للصحافة خلال لقائه بوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق يوم الأربعاء 12 مارس 2014 للتباحث في كيفية الاستفادة من تجربة المغرب في تدبير الشأن الديني بشكل عام وتكوين الأئمة المؤطرين بشكل خاص، حيث قال إن اختيار التجربة المغربية في هذا المجال جاء نتيجة العلاقة الطيبة بين

- (1) تكوين أئمة فرنسيين في المغرب: تجربة استثنائية في نشر إسلام معتدل، صحيفة ذوات الثقافية، 21 شتنبر 2015، على الرابط الإلكتروني التالي: [http://thewhatnews.net/post-page.php?post\\_alias](http://thewhatnews.net/post-page.php?post_alias)
- (2) أحمد التوفيق: تكوين أئمة فرنسا اعتراف غربي بالتميز المغربي، موقع «إسلام مغربي» [www.islam.com]، الأحد 20 شتنبر 2015.
- (3) محمد السادس ي دشّن معهداً لإعداد الأئمة لتجفيف منابع التطرف، صحيفة العرب، لندن، عدد 30 مارس 2015.

البلدين، واشتراكهما في التاريخ والمذهب الفقهي، وكون المغرب استطاع مقاومة ظاهرة التطرف بطريقة علمية<sup>(1)</sup>. أما الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى محمد يسف فقد أكد في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية لأشغال الدورة الخريفية العادية الـ19 للمجلس العلمي الأعلى يوم الجمعة 12 دجنبر 2014 بالصخيرات أن النموذج المغربي في التدين وضبط مؤسسات التعبد الجماعي بات «قبلة» و«ملاذا» لكل من يعنيه أمر استتباب الأمن المعنوي في دياره<sup>(2)</sup>.

واعتبر جو غريوسكي رئيس مؤسسة Institute on Religion and Public Policy أن موافقة الملك محمد السادس على الطلب المقدم من قبل المجلس الإسلامي وهيئة الإفتاء بنيجيريا والمتعلق بتكوين أئمة من نيجيريا بالمملكة المغربية يُعد «اعترافاً بالمكانة الدينية والإشعاع السياسي لجلالة الملك بالقارة الإفريقية»، مؤكداً أن قرار الملك محمد السادس الموافقة على الطلب النيجيري يعتبر بمثابة «إشادة بخصوصية الإسلام المتسامح والمنفتح، الذي ينهل من التقاليد المغربية العريقة القائمة على المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية»، وقال إن «هذا الإشعاع الديني الخاص بالمغرب يُشكل اليوم عاملاً لتعزيز روابط الصداقة وإرساء السلام بإفريقيا بهدف قطع الطريق على التطرف الديني والجماعات الإرهابية التي تتبنى أيديولوجية القاعدة، والتي تعاني منها نيجيريا بسبب نشاط جماعة بوكو حرام»<sup>(3)</sup>.

وفي تصريح صحفي بمناسبة التوقيع على الإعلان المشترك المغربي الفرنسي حول تكوين الأئمة أعلن أحمد التوفيق أن التوقيع هو «حدث دبلوماسي غير عادي»، مبرزاً أنه «لأول مرة يوقع إعلان مشترك مع بلد ينتسب إلى الحضارة الغربية ويقع اتفاق حول مسائل أساسية تهم استعمال الدين، وتضع الأصبغ على ما ينبغي أن يكون عليه

(1) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.habous.net/>  
(2) النموذج المغربي في التدين بات ملاذا لكل من يعنيه أمر استتباب الأمن المعنوي في دياره، صحيفة الأحداث المغربية، الدار البيضاء، عدد 15 دجنبر 2014.  
(3) تكوين الأئمة النيجريين بالمغرب... اعتراف بالمكانة الدينية لمؤسسة إمارة المؤمنين، موقع إسلام مغربي، الثلاثاء 27 ماي 2014، على الرابط الإلكتروني: [www.islammaghribi.com](http://www.islammaghribi.com)

الدين كمصدر للخير والسلام والمحبة». وأشار التوفيق إلى أن تكوين الأئمة في المغرب ليس بالأمر المستجد، في حين أن تكوين الأئمة في بلد مثل فرنسا يبقى من الأمور الجديدة، مضيفاً أن «الاعتراف بأهمية تكوين الأئمة هو اعتراف بالنموذج المغربي الذي ينبع من إماراة المؤمنين التي هي حامية الملة والدين من كل ما يسيء إليه، والساهرة على ترقية الأمور المرتبطة بالدين، ومواكبة ما استجدت عليه من أمور عديدة منها ما يتعلق بتفاصيل الحضارة الحديثة وما ينبغي من أجوبة على أسئلة هذه الحضارة، ومواكبة ما يقع من تقدم في العلوم الإنسانية، ومواجهة ما وقع من تلوث في الجو السياسي ومحاولة استغلال الدين في السياسة». وأبرز وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في هذا السياق أن «المستجدات التي تعرفها الحضارة الإنسانية جعلت إماراة المؤمنين تعطي أوامرها في المغرب منذ 12 سنة لتكوين جيل جديد من الأئمة»، مجدداً التأكيد على أن «التحاق فرنسا بهذه الفكرة اعتراف بالنموذج المغربي الأصيل»<sup>(1)</sup>.

وعلى المستوى الإعلامي تناولت صحيفة «لوموند» الفرنسية في مقال لها تحت عنوان «الرباط تراهن على الدبلوماسية الدينية» موضوع تصدير التجربة المغربية في تكوين الأئمة معتبرة أن «المغرب ليس حديث العهد بتكوين الأئمة» لافتة إلى أنه «في الوقت الذي تنقضى فيه العديد من البلدان عن حلول لمواجهة تأثير الإسلام المتطرف، فإن الرباط أضحت تكرر لنموذج مغربي في هذا المجال»<sup>(2)</sup>. هذه المبادرات صنفها إحدى المنابر الإعلامية الفرنسية بـ «القوة الناعمة للدبلوماسية الدينية للمغرب»، من منطلق أن «ما اجتذب الدول الأوروبية والإفريقية لتوقيع اتفاقيات مع المغرب لتدريب أئمة في هذا المعهد هو النموذج المغربي في تأطير الخطاب الديني»<sup>(3)</sup>.

(1) أحمد التوفيق: تكوين أئمة فرنسا اعتراف غربي بالتميز المغربي. م.س.

(2) انظر:

Charlotte Bozonnet: Rabat mise sur sa diplomatie religieuse, Le Monde, 24 avril 2015

(3) انظر:

Célian Macé : Au Maroc, le soft power passe par l'école des imams, Libération, Paris, 19 décembre 2016, in : [http://www.liberation.fr/planete/2016/12/19/au-maroc-le-soft-power-passe-par-l-ecole-des-imams\\_1536330](http://www.liberation.fr/planete/2016/12/19/au-maroc-le-soft-power-passe-par-l-ecole-des-imams_1536330).



هذا الإقبال المتزايد من طرف العديد من الدول على التجربة المغربية في تكوين الأئمة، ووضع المغرب تجربته رهن إشارتها يمكن اعتباره شهادة إقليمية لنجاح التجربة المغربية الحديثة في تدبير الحقل الديني، بل تدعم كذلك المكانة التاريخية التي احتلتها المملكة المغربية عبر العصور باعتبارها مصدر إشعاع ديني وروحي وعلمي في كافة ربوع الغرب الإسلامي وخاصة بالمجال المغاربي والساحل الإفريقي ومركزاً للتكوين والتعليم والفقهاء<sup>(1)</sup>.

فقد أصبحت التجربة المغربية في تدبير الحقل الديني خاصة ما يتعلق بتكوين الأئمة تحت دائرة الضوء في مختلف البلدان العربية والإفريقية والأوربية في ظل تنامي أعمال العنف والإرهاب، وأعدت الهجمات الإرهابية المتصاعدة بشكل محموم في السنوات الأخيرة طرح قضية تكوين الأئمة باعتبارهم من الفاعلين المحوريين إما في نشر قيم التسامح والاعتدال أو في نشر الخطابات التحريضية التكفيرية<sup>(2)</sup>.

ويمكن تفسير ذلك من خلال تتبع التطورات التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا خاصة ظهور حركات إسلامية متعددة المشارب، وبروز صراعات دموية ارتبطت بالحركات [«الجهادية»] وأبرزها تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي، إضافة إلى ما حدث شمال مالي وما يحدث شمال نيجيريا وعلى الحدود المالية الجزائرية الموريتانية. هذه التطورات استدعت ضرورة الإلتفات إلى تدبير الحقل الديني، وهو ما فرض نفسه أيضاً في كل من تونس وليبيا بعد تمظاهرات أحداث «الربيع العربي»<sup>(3)</sup>. وفي هذا الإطار سعى المغرب إلى تقديم بعض الخبرة في شأن تدبير الحقل الديني للعديد من الدول العربية والإفريقية التي تعيش وضعاً أمنياً وسياسياً مضطرباً بحكم الشراكة التاريخية التي تجمعها مع بلدان الساحل والصحراء والدول المغاربية التي تتبع المذهب المالكي نفسه، ويمكن فهم هذه العلاقة لما للمغرب من مركزية في إنتاج المعرفة والخبرة

(1) بدر الدين الخيالي: جاذبية التجربة المغربية في تدبير الشأن الديني. م. س.

(2) الملك محمد السادس يدشن معهداً لإعداد الأئمة لتجفيف منابع التطرف. م. س.

(3) خالد الشكراوي: السياسة المغربية في إفريقيا: المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية. م. س.

في هذا المجال ارتباطاً بتقاليد تاريخية أسس لها أولاً: عبر جامعة القرويين إحدى أقدم الجامعات العربية الإسلامية مع الزيتونة والأزهر، وثانياً: عبر النظام الملكي المغربي القائم على مبدأ إماراة المؤمنين ليس من منظور تحكيمي وسلطوي بل من خلال منطق ووظيفة تحكيمية للوساطة وتأهيل وترتيب مجال أهل الحل والعقد<sup>(1)</sup>.

من هنا يمكننا أن نفهم بأن عقد المغرب لاتفاقيات مع الدول لتأطير عدد كبير من أئمة مساجدها وفق النموذج المغربي في تدبير الحقل الديني يدخل ضمن استراتيجية المغرب في الدبلوماسية الدينية والتي تكمن دلالتها أولاً في بسط التجربة المغربية في الإصلاح الديني بمنطقة الساحل والصحراء، ثم توجيه رسالة إلى الدول المهتمة بشأن الاستقرار الأمني بالمنطقة على أن المغرب قادر على إنتاج خبرة ونموذج ناجح في التعايش والاستقرار ومحاربة التطرف<sup>(2)</sup>. وما يؤكد هذا التوجه هو الخطاب الملكي يوم الأربعاء 30 يوليوز 2014 بمناسبة الذكرى 15 لتولي الملك محمد السادس عرش المغرب، والذي عبر فيه عن ذلك قائلاً: «وهو ما جعل النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني يحظى بالتقدير والاهتمام على المستوى القاري والدولي. وفي هذا الإطار فإننا حريصون على وضع التجربة المغربية رهن إشارة الدول الشقيقة التي تتقاسم مع المغرب التشبث بالمبادئ والقيم الروحية نفسها، والتي عبرت عن رغبتها في الاستفادة من النموذج المغربي، كما هو الشأن بالنسبة للتعاون في مجال تكوين الأئمة»<sup>(3)</sup>.

### إنشاء مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة

أحدثت هذه المؤسسة العلمية الجديدة بموجب ظهير شريف أصدره الملك محمد السادس ونشر بالجريدة الرسمية يوم 25 يونيو 2015، يتم بموجبه إنشاء مؤسسة لا تسعى إلى تحقيق الربح وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي يطلق عليها

(1) المرجع نفسه.

(2) الدبلوماسية الدينية استطاعت أن تستثمر إماراة المؤمنين إفريقيا: حوار مع الباحث في العلوم السياسية والقانون الدستوري عبد الإله سطي. م.س.

(3) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.habous.net>

اسم «مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة» ويرأسها الملك وتتخذ من العاصمة المغربية الرباط مقراً لها مع إمكانية إحداث فروع للمؤسسة في باقي الدول الإفريقية<sup>(1)</sup>. وحسب الظهير فإن إحداث هذه المؤسسة كان «رغبة من الملك محمد السادس في المحافظة على وحدة الدين الإسلامي ضد التيارات الفكرية والعقدية المتطرفة»، إضافة إلى «فتح فرص لتبادل الآراء بين علماء القارة وتنمية مدارك الناس العلمية والمعرفية»، وأكد الظهير أيضاً على «ضرورة توحيد جهود علماء الإسلام بالقارة الإفريقية للنهوض برسالتهم النبيلة على أكمل وجه في الإرشاد والتوجيه والبيان والتربية على كريم السجايا وحميد الخصال»<sup>(2)</sup>.

ورسم الظهير الملكي أهداف واختصاصات هذه المؤسسة والتي تمثلت في «اتخاذ كل مبادرة من شأنها تفعيل قيم الدين السمحة في كل إصلاح تتوقف عليه عملية التنمية في إفريقيا سواء على مستوى القارة أو على صعيد كل بلد، وتنشيط الحركة الفكرية والعلمية والثقافية في المجال الإسلامي، وتوطيد العلاقات التاريخية التي تجمع المغرب وباقي دول إفريقيا والعمل على تطويرها»، كما ستعمل المؤسسة على «إقامة مراكز ومؤسسات دينية وعلمية وثقافية، وإحياء التراث الثقافي الإفريقي الإسلامي المشترك من خلال التعريف به ونشره والعمل على حفظه وصيانته، وربط الصلات وإقامة علاقات التعاون مع الجمعيات والهيئات ذات الأهداف نفسها»<sup>(3)</sup>.

وترأس الملك محمد السادس يوم الاثنين 13 يوليوز 2015 بالدار البيضاء حفل الإعلان عن إحداث هذه المؤسسة، حيث تم تعيين وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق رئيساً منتدباً لها، والذي أكد في كلمته أن قرار إحداث هذه المؤسسة ليس وليد ظرفية خاصة أو فكرة طارئة، بل هو عمل في العمق يعتمد على رصيد ثري في علاقات المملكة المغربية مع حوالي ثلاثين دولة إفريقية في الماضي، كما يستند إلى جملة

(1) الجريدة الرسمية: السنة الرابعة بعد المائة، عدد 6372، بتاريخ 25 يونيو 2015، ص 5997.

(2) المصدر نفسه، ص 5996.

(3) نفسه، ص 5997.

من الاهتمامات المتصلة بالحاضر والمستقبل. وبخصوص وشائج الماضي أكد الوزير أنها تتمثل في اللحمة البشرية بين المملكة المغربية والعمق الإفريقي جنوب الصحراء كما تتمثل في تراث حضاري وثقافي مشترك يتجلى على الخصوص في وحدة المقوم الديني بأبعاده العقدية والمذهبية والروحية. واعتبر التوفيق أن التراث المادي والروحي صمد أمام محاولات عزل المغرب عن هذا العمق في القرون الأربعة الأخيرة كما صمد وما يزال يصمد أمام الإغراء الإيديولوجي المتنوع المصادر<sup>(1)</sup>.

ومن جهته قال الشيخ إبراهيم صالح الحسيني، رئيس هيئة الإفتاء والمجلس الإسلامي النيجيري في كلمة باسم العلماء الأفارقة خلال حفل الإعلان عن المؤسسة «ونحن إذ نعيش أحزاناً وآلاماً بسبب ما آل إليه أمر الأمة من انتشار الغلو والتطرف في كثير من البلدان، إذ بنا نسمع ونلبي نداء صاحب الجلالة مولانا أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين الملك محمد السادس حفظه الله لتكوين هذه المؤسسة». وأضاف أن المغرب الذي له الفضل في نشر القيم الإسلامية تجمعته مع كل الدول الإفريقية العقيدة والمذهب والمنهج السني في التصوف والسلوك «فنحن جميعاً أشاعرة ومالكية على مذهب الإمام الجنيد في السلوك»، مضيفاً «لذلك فإننا نعتبر النداء إلى هذه المؤسسة عملاً جاء في وقته». وتابع «من هنا فنحن باسم أصحاب الفضيلة العلماء من إفريقيا الحاضرين والذين تغيّبوا لأعذار شرعية مع تصميمهم على الحضور لاحقاً إن شاء الله، نعلن قبولنا النداء لهذه الدعوة وبأن هذه الدعوة جاءت في وقتها»<sup>(2)</sup>.

فالعامل الأساسي الذي يوضح طبيعة دور مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة هو النموذج الديني المغربي الذي صدر تنويه به من جهات إفريقية علمية وسياسية ورغبتها في الاستفادة منه بالنظر إلى التراث الديني والحضاري المشترك. لذا فالمؤسسة هدفها الأساسي هو ربط جسور التواصل والتقارب بين العلماء المغاربة ونظرائهم الأفارقة حتى تشكل فضاء للتداول أكثر حول التجربة المغربية في تأطير الحقل الديني

(1) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني التالي: [www.habous.net](http://www.habous.net)

(2) المرجع نفسه.

خصوصاً أن الرئيس المنتدب هو وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق، لتكون بذلك المؤسسة على مقربة من الوزارة المنوطة بتدبير الحقل الديني بالمغرب، وبالتالي فإن التجربة المغربية خصوصاً في ما يرتبط بمؤسسة إماراة المؤمنين ومؤسسة المساجد والأوقاف ستكون مفتوحة على إطلاع العلماء الأفارقة الذين ينظرون بعين الإعجاب للتجربة الدينية المغربية<sup>(1)</sup>.

### معالم استمرار سياسة هيكله الحقل الديني في المغرب

تعتبر المقاربة الدينية لهيكله وضبط الحقل الديني جزءاً من المقاربة المغربية للتصدي للإرهاب والتي يعتبرها أحد الباحثين في الشأن الديني مقارنة متعددة الأبعاد تشمل الديني والأمني والاجتماعي والاقتصادي. فتعدد المقاربات حسب الباحث نفسه يعود إلى أن ظاهرة الإرهاب معقدة ومركبة، والحرب ضدها ستكون طويلة بسبب تزايد تعقيد هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة. كما أن مسبباتها في الخارج على الخصوص أصبحت أكثر من مسبباتها في الداخل خاصة مع تصاعد أسهم ظاهرة «داعش»<sup>(2)</sup>.

فاستراتيجية تدبير الحقل الديني وهيكلته ظلت مستمرة منذ ما بعد أحداث 16 ماي 2003 من خلال الاعتماد على إعادة تكوين الأئمة والخطباء والمرشدين الدينيين، وتفعيل دور المجالس العلمية، وضبط المساجد والمؤسسات الدينية، وجعل الخطاب الصوفي الركيزة الأساسية لحفظ الهوية الدينية المغربية من أجل مواجهة صعود مؤشر حركات «الإسلام السياسي» (المعتدلة والمعارضة) وتقزيم وجودها في المشهد السياسي والعمومي<sup>(3)</sup>. وهو ما جعل تدبير الحقل الديني ضمن أولويات مؤسسة إماراة المؤمنين،

(1) النعمان اليعلاوي: مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة: هكذا سيصبح المغرب قبلة العلم وحامل مشعل الاعتدال بإفريقيا، صحيفة الأخبار، الدار البيضاء، عدد 16 يوليوز 2015.

(2) إماراة المؤمنين تشبه دار «الضمانة الدينية» التي تضبط أي انزلاقات محتملة: حوار مع منتصر حمادة، الملف السياسي: حراس المملكة في مواجهة الإرهاب والتطرف، صحيفة الأحداث المغربية، الدار البيضاء، عدد 28 / الأحد 29 مارس 2015.

(3) بدر الدين الخمالي: التصوف كمحدد استراتيجي في هيكله الحقل الديني المغربي: دراسة لواقع الطرق الصوفية بين 2011 و2012، التقرير السنوي لحالة المغرب: 2012-2013، تنسيق: منتصر حمادة وعبد الرحمان علال، ط 1، الرباط، دار الوطن، 2013، ص 199.

وقد عبر عن ذلك الملك محمد السادس في خطابه يوم الأربعاء 30 يوليوز 2014 بمناسبة الذكرى 15 لتولية عرش المغرب قائلاً: «إن عملنا على تحسين ظروف عيش المواطنين لا يعادله إلا حرصنا على ضمان أمنهم الروحي، وتوطيد النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني. هذا النموذج المتميز الذي يركز على إمامة المؤمنين كمرجع له، وعلى المذهب المالكي هو نتاج الإصلاحات العميقة التي اعتمدها خلال 15 سنة الأخيرة من أجل تأهيل وتأطير المجال الديني. ويقوم هذا النموذج على تحصين المواطن والمجتمع من نزوعات التطرف والانغلاق والجهل من خلال حماية المساجد من أي استغلال باعتبارها فضاءات للعبادة والتوجيه والإرشاد ومحو الأمية، وهو ما يهدف إليه ميثاق العلماء لسنة 2008... كما يركز على توفير تكوين علمي وديني متنور متشعب بقيم الوسطية والاعتدال، وبالتلازم بين الحفاظ على الثوابت الإسلامية، ونهج الاجتهاد والانفتاح بما يجعل قيم ديننا الحنيف في انسجام مع اختياراتنا الوطنية ومع توجهات العصر»<sup>(1)</sup>.

هذه الاستمرارية في أولوية الاهتمام بالحقل الديني تعكسها قدرة مؤسسة إمارة المؤمنين على القيام بمبادرات جديدة للتحكم في الحقل الديني بناء على السياقات السياسية والأمنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وهو ما برز خلال الفترة بين 2014 و2015 التي عرفت مظاهر متعددة من آليات التحكم والضبط سنقدم أبرزها كالتالي:

منح مكافأة شهرية للمؤذنين وتمتيع الخطباء ومراقبي المساجد والمؤذنين بالتأمين الصحي الأساسي والتكميلي.

أعطى الملك محمد السادس أوامره بمنح مكافأة شهرية ابتداءً من فاتح يناير 2014 لكل من يزاول مهمة الأذان بالمساجد، وبتمتيع المؤذنين والخطباء ومراقبي المساجد بالتأمين الصحي الأساسي والتكميلي. وتأتي هذه التدابير حسب بلاغ وزارة

(1) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني التالي: [www.habous.net](http://www.habous.net)

الأوقاف والشؤون الإسلامية الصادر يوم الأربعاء 12 فبراير 2014 «لتعزز سلسلة من الإجراءات المماثلة التي اتخذت على أكثر من صعيد للرقى بالشأن الديني، والعناية بمختلف شرائح الساهرين على بيوت الله طبقاً للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنتها مختلف خطب مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وخاصة تلك الواردة في خطاب جلالته التوجيهي بتاريخ 30 أبريل 2004»<sup>(1)</sup>. وقد جاءت هذه التعويضات المالية بعد تصاعد احتجاجات الأئمة خاصة من قبل الرابطة الوطنية لأسرة المساجد في السنوات الأخيرة على سوء الوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الآلاف من مختلف القيمين الدينين بمساجد المغرب، وتوجيه انتقادات متعددة لإهمال وزارة غنية مثل الأوقاف والشؤون الإسلامية لنخبة دينية تقدم خدمات للمساجد في مختلف أنحاء المغرب<sup>(2)</sup>.

### الظهير الملكي المنظم لمهام القيمين الدينين وتحديد وضعياتهم

أصدر الملك محمد السادس ظهيراً ملكياً يوم الثلاثاء 20 ماي 2014 نشر في الجريدة الرسمية ينظم مهام القيمين الدينين، حيث منع الظهير على الأئمة والخطباء وجميع المشتغلين في المهام الدينية خلال مدة اشتغالهم ممارسة أي نشاط سياسي أو نقابي، أو اتخاذ أي موقف يكتسي صبغة سياسية أو نقابية، أو القيام بأي عمل من شأنه وقف أو عرقلة أداء الشعائر الدينية، أو الإخلال بشروط الطمأنينة والسكينة والتسامح والإحياء الواجبة في الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي<sup>(3)</sup>. ومنع الظهير أيضاً على القيم الديني مزاوله أي نشاط في القطاع العام أو القطاع الخاص يدر عليه دخلاً كيفما كانت طبيعته إلا بترخيص مكتوب من السلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف والشؤون الإسلامية، باستثناء الأعمال العلمية والفكرية والإبداعية التي لا تتنافى مع طبيعة المهام الموكولة إليه تحت طائلة إنهاء العقد المبرم معه<sup>(4)</sup>.

(1) المرجع نفسه.

(2) المغرب في سنة 2014، إشراف: إدريس شكرية...س، ص 48.

(3) الجريدة الرسمية: السنة الثالثة بعد المائة، عدد 6268، بتاريخ 26 يونيو 2014، ص 5474.

(4) المصدر نفسه، ن.ص.

ولتلقى الشكايات والتظلمات المرفوعة من طرف القيمين الدينيين في موضوع حيف أو ضرر لحقهم في علاقتهم مع إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، نص الظهير على إحداث اللجنة الوطنية للبت في شكايات وتظلمات القيمين الدينيين تناط بها مهمة النظر في هذه الشكايات. وتتألف اللجنة التي أوكل الظهير الملكي رئاستها للأمين العام للمجلس العلمي الأعلى من رئيس الهيئة العلمية للإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى، وعضو بالمجلس العلمي الأعلى من غير رؤساء المجالس العلمية المحلية، بالإضافة إلى رئيس مجلس علمي محلي وقيمين دينيين يزاوون مهمة القيم الديني المشتكي نفسها<sup>(1)</sup>.

ويتعين على كل قيم ديني يزاول مهام دينية حسب نص الظهير الالتزام بأصول المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية وثوابت الأمة وما جرى به العمل بالمغرب، ومراعاة حرمة الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي، مشدداً على ضرورة القيام شخصياً بالمهمة الموكولة إليه، وارتداء اللباس المغربي عند أدائها، وكذا احترام المواقيت والضوابط الشرعية عند أدائها<sup>(2)</sup>. وسجل الظهير أن الهدف هو «رغبة الملك في تنظيم مهامهم لما لها من حميد الأثر في صيانة ثوابت الأمة، وبناء مجتمع متراص متضامن متمسك بمقوماته الروحية ومتفتح على روح العصر، بعيداً عن كل تعصب أو غلو أو تطرف»<sup>(3)</sup>.

وقد أثار هذا الظهير المنظم لمهام القيمين الدينيين نقاشاً كبيراً، مما دفع وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق إلى تنظيم ندوة صحفية يوم الأربعاء 9 يوليوز 2014 ليلسط الضوء على كل تفاصيل الظهير، حيث قال إن الظهير جاء «لكي لا يفسد الدين السياسة» معتبراً أن «الخطباء لم يكونوا من قبل في السياسة واليوم يمنعون»، وأكد أن الهدف الأساسي من الظهير الشريف المنظم لمهام القيمين الدينيين وتحديد وضعياتهم يتمثل في «خلق الانسجام وليس الفصل بين الشأن الديني

(1) نفسه، ص 5476-5477.

(2) نفسه، ص 5474.

(3) نفسه، ص 5473.



والسياسي المغربي»، مضيفاً «نحن لا نخاف على الدين من السياسة، بل نخشى على السياسة من الدين ونحن لا نريدها أن تفسد». ولم تفت الوزير الفرصة دون أن يرسم الحدود بين الديني والسياسي بالنسبة للقيمين الدينيين حيث أوضح أن أئمة المساجد والخطباء والواعظين لا يمكنهم الخلط بين لغتين مختلفتين هما لغة السياسة ولغة الدين، وشدد التوفيق على أنه «لا خلاف في الشأن الديني لأن الثوابت والمرجعية الموجودة واحدة». ولم يخف الوزير تخوفه عن الأئمة والقيمين الدينيين في حال جمعهم بين السياسي والديني قائلاً «أخاف على الأئمة والقيمين الدينيين من السياسة، لأن الدين مستمر ولا نود أن تفسده السياسة التي نحن بحاجة إليها، نحن نتفق في الدين ونختلف في الاجتهادات السياسية»، موضحاً في الأخير أن هذا الظهير يدخل في إطار حماية الدين وهيكله الحقل الديني الذي لا يمكنه أن يتم إلا من داخله<sup>(1)</sup>.

فقرار المنع لا يمكن اعتباره إجراءً جديداً في المملكة المغربية لأن السياسة الدينية دأبت منذ عقود على تحذير الخطباء والأئمة ومن يسير في ركابهم من التدخل في الشؤون السياسية للبلاد، وتمت بالفعل توقيفات عديدة في حق المخالفين لهذا التوجه (الشيخ عبد الله نهاري نموذجاً). ولم يقف الأمر عند هذا الحد وإنما التجأت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى إجراءات أخرى لفك الارتباط بين ما هو ديني وما هو سياسي مثل إصدار دليل للإمام والخطيب والواعظ سنة 2005، وإصدار مذكرة وزارية قبيل الانتخابات التشريعية سنة 2011 دعت صراحة القيمين الدينيين إلى عدم المشاركة في الدعاية السياسية، وتمثل الحياد وعدم الإشارة في خطبهم إلى أي طرف سياسي كيفما كان. إذن ما يمكن اعتباره جديداً في هذا المجال هو أن المنع في هذه المرة اكتسى صبغة قانونية أسمى وهو تأطيره بظهير ملكي<sup>(2)</sup>.

(1) إكرام زايد: في تعليقه على الظهير المنظم لمهام القيمين الدينيين: أحمد التوفيق «نحن لا نخاف على الدين من السياسة بل نخشى على السياسة من الدين ونحن لا نريدها أن تفسد»، صحيفة الأحداث المغربية، الدار البيضاء، عدد 11 يوليوز 2014.

(2) عمر العمري: على ضوء صدور الظهير الملكي الأخير: بعض خلفيات فصل السياسة عن الدين في المغرب، موقع دين بريس، 5 يوليوز 2014، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://dinpresse.com/> ./dahir-imams/05/07/2014

وقد جاء إصدار ظهير ملكي يمنع القيمين الدينيين من ممارسة السياسة في سياق أحداث دولية خطيرة وهي إعلان ما اصطلح عليه بـ «دولة الخلافة» في العراق والشام التي أصبحت لها رقعة جغرافية وموارد بشرية وسلطة سياسية متمثلة في تنصيب خليفة جديد للمسلمين، وهو أمر له دلالاته الدينية والسياسية ويشكل أيضاً خطورة من الناحية الرمزية على الأنظمة التي تكتسب شرعيتها من المنظومة الدينية وعلى رأسها «إمارة المؤمنين» في المغرب والنظام السعودي الذي يعتبر نفسه «خادماً للحرمين الشريفين». وهكذا يأتي الظهير الملكي ليحسم نهائياً في مسألة تحريم السياسة بشكل قاطع على المشتغلين في المجال الديني، بل ومنعهم من اتخاذ أي موقف سياسي كيفما كان شكله تحسباً لأي تطورات دينية قد تعرفها الساحة الدولية، وللتحصن أكثر من أي اختراق فكري قادم من المشرق الإسلامي، شدد القانون الجديد على «الالتزام بأصول المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية وثوابت الأمة وما جرى به العمل بالمغرب»<sup>(1)</sup>.

وإذا كان القانون الجديد يمنع على القيم الديني منعاً كلياً اتخاذ أي موقف سياسي، فهل معنى ذلك أن هذا المنع يسري أيضاً على المواقف التي يتخذها المغرب أو ملكه أو حكومته إزاء بعض القضايا السياسية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية؟ ففي سنة 2011 التجأت السلطة السياسية إلى إقحام خطباء المساجد في الدعوة إلى التصويت بنعم على الدستور الجديد للمملكة، وهو تدبير أثار حفيظة أطراف سياسية معينة ووصل إلى قبة البرلمان، ومما قاله وزير الأوقاف آنذاك رداً على المتحفظين على الزج بالأئمة والخطباء في أتون السياسة «لا يجوز للخطباء ولا للعلماء أن يبقوا محايدين في الأمور العامة وهذا بحكم الشرع». فهل ما قاله الوزير يُعتبر استثناءً وحيداً أمام القيمين الدينيين للخوض في السياسة؟ أو أن هؤلاء سيمارسون السياسة إذا نزلت من فوق وسيترفعون عنها إذا صعدت من تحت، أو بمعنى أصح فإن الدين والسياسة بمقتضى الظهير الجديد سيجتمعان حصرياً في مؤسسة إمارة المؤمنين وينفصلان فيما عداها<sup>(2)</sup>.

(1) المرجع نفسه.

(2) نفسه.

## «خطة دعم» التي تعنى بالتأطير الديني على الصعيد المحلي

ترأس الملك محمد السادس يوم الجمعة 13 يونيو 2014 بالرباط مراسيم تقديم «خطة دعم» التي تعنى بالتأطير الديني على الصعيد المحلي. وأوضح بلاغ للديوان الملكي أن «هذه الخطة تشكل لبنة إضافية في مسار إصلاح الحقل الديني الذي ما فتى أمير المؤمنين منذ توليه عرش أسلافه المنعمين يوليه عناية خاصة. وهو ما جعل النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني يحظى بالاهتمام على المستويين القاري والدولي. كما أنها تأتي تفعيلاً للتوجيهات الملكية السديدة القاضية بتطوير المجال الديني وتحديثه، سيما من خلال تمكينه من الموارد البشرية المؤهلة والوسائل المادية الضرورية، والانفتاح على التكنولوجيات الحديثة وذلك في إطار الالتزام بثوابت الأمة»<sup>(1)</sup>.

وقدم أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الخطوط العريضة لهذه الخطة المعدة من قبل الوزارة والمجلس العلمي الأعلى، والتي تدشن مرحلة جديدة من التأطير الديني، سيما من خلال قيام الأئمة المرشدين بمساعدة أئمة المساجد سواء فيما يتعلق بالتواصل معهم في الأمور المرتبطة بالنهوض بمهامهم أو في توسيع برنامج محو الأمية وتحسينه. وتهدف هذه الخطة إلى تحصين المساجد من أي استغلال، والرفع من مستوى التأهيل الديني وذلك في إطار مبادئ المذهب المالكي. كما تقوم على توسيع تأطير الشأن الديني على المستوى المحلي بواسطة جهاز تأطيري يتكون من 1300 إمام مرشد موزعين على جميع عمالات وأقاليم المملكة. ويتميز هؤلاء الأئمة المرشدون بكونهم حاصلين على شهادة الإجازة من الجامعة، ويحفظون القرآن الكريم كاملاً، وتلقوا تكويناً شرعياً تكميلياً وتكويناً مهنيّاً عماده الالتزام بثوابت الأمة<sup>(2)</sup>.

وتعتبر «خطة دعم» في جزئها الأساسي عن رغبة المغرب في تحصين المساجد من أن تمسها لغة التطرف إن سلوكاً أو خطاباً، وتدخّل في عمومها ضمن استراتيجية الدولة المغربية البعيدة المدى لمحاصرة المد المتزايد للجماعات المتمنية للفكر والممارسة

(1) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني: [www.habous.net](http://www.habous.net)

(2) المرجع نفسه.

«الجهادية»، وتأمين مستقبل أمنها الروحي من منطلق سياسة استباقية كانت في البداية أمنية وتعززت بمرتكزات التنمية والحقوق السياسية والاجتماعية. ولا تخرج «خطة دعم» عن توجيهين أساسيين: أولاً: ضبط المجال الديني بما يتناسب وسياسة الدولة المغربية المحكمة إلى مؤسسة إمامة المؤمنين لكي لا يتم العبث بمجال الفتوى. وثانياً: تأطير المشرفين والمستفيدين داخل مربع مذهب مالكي قاعدته الذهبية المصالح المرسله التي تروم جلب المنفعة ودرء المفسدة<sup>(1)</sup>.

### تكوين لجنة دائمة تنكب على حالة المساجد المغلقة

ذكر بلاغ للديوان الملكي صادر يوم الجمعة 26 شتنبر 2014 أن الملك محمد السادس أصدر تعليماته لوزراء الداخلية والاقتصاد والمالية والأوقاف والشؤون الإسلامية بتكوين لجنة دائمة تنكب على حالة المساجد المغلقة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

- اتخاذ التدابير اللازمة لبرمجة إعادة بناء أو إصلاح أو ترميم المساجد المغلقة وفتحها حسب الأولويات وداخل آجال معقولة.
  - تخصيص الاعتمادات اللازمة لهذه العملية وبرمجتها على الصعيد المحلي.
  - اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق مقتضيات الظهير الشريف المتعلق بمراقبة حالة بنايات المساجد حفاظاً على سلامة روادها.
  - الحرص على منع كل محاولة لاستغلال موضوع المساجد المغلقة من طرف أي جهة كانت لأغراض سياسية أو دعائية أو غيرها.
- وخلص البلاغ الملكي إلى أن الملك أمر بأن ترفع إليه هذه اللجنة تقريراً عن تقدم أشغال مختلف العمليات كل ستة أشهر<sup>(2)</sup>.

(1) محمد بن احمد العلوي: المغرب: تحصين الأمن الروحي جزء من الأمن القومي، موقع ميدل ايست أونلاين، 16 يونيو 2014، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://middle-east-online.com/?id=178649>

(2) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني: [www.habous.net](http://www.habous.net)

## إشكالية الإجهاض

استقبل الملك محمد السادس يوم الاثنين 16 مارس 2015 بالقصر الملكي بالدار البيضاء كلاً من مصطفى الرميد وزير العدل والحريات وأحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأشار بلاغ الديوان الملكي إلى «أن هذه الاستقبالات تندرج في إطار التفاعل والتجاوب الملكي الدائم مع انشغالات المواطنين ومختلف الفعاليات الوطنية بخصوص القضايا المجتمعية الراهنة، سيما منها إشكالية الإجهاض السري، وذلك في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والتحلي بفضائل الاجتهاد، وبما يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي وتطلعاته، وبما يراعي وحدته وتماسكه وخصوصياته»<sup>(1)</sup>.

ويضيف البلاغ أن الملك أصدر توجيهاته للوزيرين ولرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد الانكباب على تدارس هذا الموضوع الذي صار قضية طيبة بامتياز، وكذا إجراء لقاءات واستشارات موسعة مع جميع الفاعلين المعنيين وتلقي آرائهم على اختلافها. كما أمر الملك محمد السادس الوزيرين المعنيين ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتنسيق والتعاون مع المجلس العلمي الأعلى بشأن التداول حول مختلف الآراء والتوجهات، ورفع الاقتراحات للملك داخل أجل أقصاه شهر<sup>(2)</sup>.

واستقبل الملك محمد السادس بالقصر الملكي بالدار البيضاء يوم الجمعة 15 ماي 2015 كلاً من مصطفى الرميد وزير العدل والحريات وأحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذكر بلاغ للديوان الملكي أنه خلال هذا الاستقبال رفع الوزيران ورئيس المجلس إلى الملك نتائج الاستشارات الموسعة التي كلفوا بإجرائها بخصوص إشكالية الإجهاض مع جميع الفاعلين المعنيين. وأشار البلاغ إلى أن كل الفعاليات المعنية أجمعت على الإشادة

(1) المرجع نفسه.

(2) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني: [www.habous.net](http://www.habous.net)

بالمبادرة الملكية وبالمقاربة التشاورية التي أمر بها الملك لبلورة رأي موضوعي وحكيم، ويعطي الأولوية لخدمة المصلحة العليا للأسرة والمواطنين<sup>(1)</sup>.

وقد أكدت هذه الاستشارات على اختلافها أن الأغلبية الساحقة تتجه إلى تجريم الإجهاض غير الشرعي مع استثناء بعض حالاته من العقاب لوجود مبررات قاهرة، وذلك لما تسببه من معاناة ولما لها من آثار صحية ونفسية واجتماعية سيئة على المرأة والأسرة والجنين بل والمجتمع، سيما:

أولاً: عندما يشكل الحمل خطراً على حياة الأم أو على صحتها.

ثانياً: في حالات الحمل الناتج عن اغتصاب أو زنا المحارم.

ثالثاً: في حالات التشوهات الخلقية الخطيرة والأمراض الصعبة التي قد يصاب بها الجنين<sup>(2)</sup>.

ومن هذا المنطلق يضيف البلاغ أن الملك أصدر تعليماته إلى كل من وزير العدل والحريات ووزير الصحة قصد التنسيق بينهما، وإشراك الأطباء المختصين من أجل بلورة خلاصات هذه المشاورات في مشروع مقتضيات قانونية قصد إدراجها في مدونة القانون الجنائي، وعرضها على مسطرة المصادقة وذلك في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والتحلي بفضائل الاجتهاد، وبما يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي وقيمه القائمة على الاعتدال والانفتاح، وبما يراعي وحدته وتماسكه وخصوصياته. وخلص البلاغ إلى أنه نظراً لكون القانون وحده لا يكفي للحد من هذه الظاهرة، فقد أكد الملك على ضرورة التوعية والوقاية ونشر وتبسيط المعرفة العلمية والأخلاقية التي لها علاقة بهذا الموضوع لتحسين المجتمع من الأسباب التي قد تؤدي إلى الإجهاض<sup>(3)</sup>.

(1) المرجع نفسه.

(2) نفسه.

(3) نفسه.

اعتبرت قضية الإجهاض من أهم السجلات العلمية المجتمعية التي عرفتھا سنة 2015، وساهم فيها العلماء وفعاليات المجتمع المدني والأحزاب والمؤسسات الرسمية ولم تتوقف إلا بالتدخل الملكي<sup>(1)</sup>. فالنقاش حول الإجهاض كان قد بدأ داخل أروقة وزارة العدل والحريات في سياق مراجعة القانون الجنائي على ضوء توصيات الحوار الوطني حول منظومة العدالة، وهو القانون الذي يحدد الجرائم وعقوباتها ومن ضمنها جريمة الإجهاض، وذلك قبل أن تدخل وزارة الصحة على الخط وتفجر النقاش على نطاق أوسع تلاه التدخل الاستباقي الملكي الذي جاء سريعاً بعد أربعة أيام من ندوة وزارة الصحة التي انفجر فيها الخلاف حول الإجهاض للعلن وأثار اهتماماً كبيراً وسط الرأي العام<sup>(2)</sup>.

ويمكن تفسير سرعة التدخل الملكي من خلال فرضيتين: الأولى تقول إن المؤسسة الملكية تخوفت من أن يؤدي الصراع حول قضية الإجهاض إلى انقسام مجتمعي لا يتحمله المغرب سواء على المستوى الداخلي، حيث كانت الانتخابات الجماعية والجهوية آنذاك على الأبواب، أو على المستوى الخارجي، حيث دول المنطقة تغلي بسبب الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي؛ أما القراءة الثانية فقد ذهبت إلى أن سرعة التدخل الملكي جاءت بعد أن تبين للملكية وجود تقارب في وجهات النظر يمكن أن يتطور إلى بلورة حل دون الحاجة إلى غطاء ملكي، ودون أن تكون الملكية هي الحاضن وصاحبة المبادرة فيه<sup>(3)</sup>.

ويبرز حضور الملك محمد السادس بصفته أميراً للمؤمنين في الموضوع نظراً إلى صلته بالدين الإسلامي من جهة، ومن جهة ثانية لأن بلاغ الديوان الملكي يوم الاثنين 16 مارس 2015 أشار بشكل صريح إلى ضرورة استشارة المجلس العلمي الأعلى

(1) تقرير الحالة العلمية الإسلامية بالمغرب سنة 2015، الإشراف العام: أحمد الريسوني، مركز المقاصد للدراسات والبحوث، 2016، ص 309.

(2) إسماعيل حمودي: بعد مدونة الأسرة... الدور على الإجهاض: إمارة المؤمنين عندما يخرج التجديد من عباءة التقليد، ملحق تحت المجهر، صحيفة أخبار اليوم، الدار البيضاء، عدد 28 - 29 مارس 2015.

(3) المرجع نفسه.

الذي يعتبر أعلى هيئة فقهية شرعية وتتوفر على هيئة خاصة بالفتوى داخلها، وهي الهيئة التي كان مطلوباً منها أن تقدم رأياً اجتهادياً في الموضوع. هذا الحضور الملكي في قضية الإجهاض جعل المتبعين يطرحون مسألة اصطلاح إمارة المؤمنين بوظيفة الاجتهاد والتجديد في الدين، وهو ما أجاب عنه عدد من الباحثين أبرزهم أحمد الخليلي مدير دار الحديث الحسنية، حيث اعتبر أن «مؤسسة إمارة المؤمنين لا تتولى الاجتهاد مباشرة، وإنما تدعو إليه بقصد تجاوز احتقانات مجتمعية ناتجة عن المبالغة في الانتصار للرأي وعدم الإصغاء للرأي الآخر»<sup>(1)</sup>. في حين يرى محمد جبرون الباحث في الفكر السياسي الإسلامي أن المواقف والأحكام التي اتخذتها مؤسسة إمارة المؤمنين في السنوات الأخيرة في عدد من القضايا التي تستدعي موقفاً شرعياً «يظهر عليها قدر عال من الاجتهاد والرغبة في التكيف مع مستجدات العصر وإكراهاته»، واعتبر أن ما «يجعل من أحكام إمارة المؤمنين أحكاماً اجتهادية بالمعنى الديني هو استدلالها الشرعية التي تستعمل فيها الأصول الشرعية المتعارف عليها بين الفقهاء وتجتهد لإيجاد منافذ للمسائل المطروحة عليها انطلاقاً من هذا الأصول»<sup>(2)</sup>.

### تدشين معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات

أشرف الملك محمد السادس يوم الجمعة 27 مارس 2015 بالحي الجامعي «مدينة العرفان» بالرباط على تدشين «معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات» الذي سبق أن أعطى الملك انطلاقة أشغال إنجازها في 12 ماي 2014. وهذه المؤسسة ستخصص لاستقبال الأئمة المغاربة وآخرين من بلدان عربية وإفريقية وأوربية، ويندرج إنجازها في إطار تنفيذ استراتيجية مندمجة تروم بث قيم الإسلام المعتدل لدى الأجيال الشابة من الأئمة المرشدين والمرشدات، كما تستند هذه الاستراتيجية المندمجة والشاملة ومتعددة الأبعاد إلى ثلاثة أركان هي: الركن المؤسساتي، وركن التأطير الناجع، والتكوين العلمي الحديث المتجدد باستمرار،

(1) المرجع نفسه.

(2) نفسه.



وتطبيقاً لهذا الركن الأخير يأتي إنجاز معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات<sup>(1)</sup>.

وعلاوة على دورها المتمثل في صيانة الأمن الروحي للمغاربة ووحدة المذهب المالكي، من شأن هذه المؤسسة مصاحبة المملكة المغربية في عزمها على إرساء شراكة مع البلدان الإفريقية، سيما إثر قرار الملك محمد السادس القاضي بالاستجابة للطلبات المتعلقة بتكوين الأئمة والواعظين المتحدرين من الدول الإفريقية بالمغرب كتونس ومالي وغينيا كوناكري والكويت ديفوار. كما ستؤمن هذه المؤسسة بفضل طاقم بيداغوجي وإداري من مستوى عال تكوينات ملائمة وذات جودة ستنحى للطلبة المسجلين القيام بمهام التأطير والوعظ الموكولة لهم على أكمل وجه<sup>(2)</sup>.

وقد أنيطت بالمعهد مهام: تكوين الأئمة المرشدين والمرشدات في مجال الإمامة والإرشاد وتمكينهم من المناهج والمعارف التي تؤهلهم للقيام بالمهام الموكولة إليهم، وتكوين وتأهيل واستكمال تكوين القيمين الدينين الأجانب، وتنظيم دورات للتكوين المستمر في مجال اختصاصهم، وتنظيم أطوار دراسية وندوات وتدريب لاستكمال خبرة الأئمة المرشدين والمرشدات، والقيام بالأبحاث الرامية إلى تطوير أداء الأئمة المرشدين والمرشدات<sup>(3)</sup>.

### إعادة تنظيم جامعة القرويين

صدر يوم الأربعاء 24 يونيو 2015 ظهير شريف قاض بإعادة تنظيم جامعة القرويين وتحديد مهامها والمعاهد التابعة لها، وكيفيات سيرها ونظام الدراسة والتكوين بها. وتظل جامعة القرويين طبقاً للنص التشريعي المحدث لها والذي خولها صفة مؤسسة عمومية للتعليم العالي والبحث العلمي في مجال العلوم الشرعية والدراسات

(1) الملك يدشن معهد محمد السادس لتكوين الأئمة بالرباط، موقع إسلام مغربي، الجمعة 27 مارس 2015، على الرابط الإلكتروني: [www.islammaghribi.com](http://www.islammaghribi.com)

(2) المرجع نفسه.

(3) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني: [www.habous.net](http://www.habous.net)

والفكر والحضارة الإسلامية، متمتعة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي. وقد أنيطت بجامعة القرويين القيام بالمهام التالية: تكوين علماء وباحثين متخصصين في الدراسات القرآنية والعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية المعمقة، وتكوين الأئمة والمرشدين والمرشحات، وإعداد برامج خاصة للتكوين والتأهيل والتكوين المستمر في مجال التأطير الديني والسهر على تنفيذها، وتنمية البحث العلمي في مجال الدراسات القرآنية والحديثية والعقدية والفقهية وقضايا الفكر الإسلامي المعاصر، والإسهام في التعريف بالعلوم الإسلامية وتاريخها والعمل على نشر الدراسات والأبحاث والصادر المتعلقة بها، والإسهام في التعريف بتاريخ المغرب وتوثيقه وإنجاز الدراسات والأبحاث المتعلقة به، والإسهام في التعريف بالتراث الفقهي الإسلامي وبالفقه المالكي منه على الخصوص، والعناية بمصادره والعمل على نشره وإنجاز دراسات وأبحاث، والقيام بأعمال الخبرة في مجال اختصاصها، وإقامة علاقات للتعاون العلمي مع الجامعات والمؤسسات والهيئات العلمية العامة والخاصة الوطنية والأجنبية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف نفسها. واستمراراً لمسار إعادة تنظيم جامعة القرويين تم يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2015 تعيين أمال جلال رئيساً لجامعة القرويين<sup>(1)</sup>.

### التعليمات الملكية إلى الأئمة بكشف حقيقة الجهاد للمغاربة

في سياق التفجيرات الإرهابية التي طالت فرنسا يوم الجمعة 13 نونبر 2015 وتبناها تنظيم «داعش»، أوصى الملك محمد السادس عبر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأئمة والخطباء والوعاظ والقيمين الدينيين بشرح حقيقة الجهاد للمغاربة. وأوردت وزارة الأوقاف ضمن بلاغ صدر لها يوم السبت 14 نونبر 2015 أنه بتوجيهات من الملك محمد السادس بصفته أميراً للمؤمنين «تهيب بالقيمين الدينيين من خطباء ووعاظ وأئمة بمواصلة التعبئة والإرشاد، وذلك على إثر الأفعال الإجرامية التي ارتكبتها أباد أئمة في باريس وتسببت في عدد من القتلى والجرحى»<sup>(2)</sup>. ودعت الوزارة

(1) المرجع نفسه.

(2) الملك يدعو خطباء وأئمة المساجد لشرح حقيقة الجهاد للمغاربة، موقع هسبريس، السبت 14 نونبر 2015، على الرابط الإلكتروني التالي: [www.hespress.com/politique/284180.html](http://www.hespress.com/politique/284180.html)

القيمين الدينيين إلى «استعمال الحجج الشرعية والعقلية لتذكير الناس وتبصيرهم بمجموعة من التوجيهات»، مشيرة إلى أن «مرتكبي هذه الاعتداءات الشنيعة يدعون الانتساب إلى دين الإسلام ويبررون جرائمهم بالاستناد إليه، ويبالغون في الباطل إلى حد الزعم بأنهم يرتكبونها لنصرة الدين». وأوصت الوزارة القيمين الدينيين من خطباء ووعاظ وأئمة بتذكير الناس بـ «الرجوع في تعريف حقيقة الجهاد إلى قول علماء الأمة»، وأن «كل أنواع العنف والإكراه ليست من منهج الدين والدعوة في شيء»<sup>(1)</sup>. وأكدت الوزارة على أن «النموذج الديني القائم بالمملكة المغربية فكراً وممارسة وفي توافق مع العمل من أجل نهضة شاملة، هو النموذج الذي يمكن أن يصحح صورة الدين ويقنع الآخرين، الأمر الذي يقتضي صيانة هذا النموذج من كل الشوائب»<sup>(2)</sup>.

### الدروس الحسنية الرمضانية

ترأس الملك محمد السادس بصفته أميراً للمؤمنين 13 درساً حسنياً خلال سنتي 2014-2015، وتم افتتاح الدروس الحسنية لسنة 2014 بدرس لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق في موضوع «حماية الملة والدين وآلياتها في المملكة المغربية».

أما في سنة 2015 فقد افتتح أحمد التوفيق الدروس الحسنية بدرس في موضوع «أبو العباس السبتي ومذهبه في التضامن والتوحيد»<sup>(3)</sup>، بينما خصّص الدرس الافتتاحي لعام 2016 لموضوع «إسهام النساء في بناء ثقافة الإسلام الروحية»، أما الدرس الأخير المعني بهذا المحور من التقرير المخصص لمؤسسة إماراة المؤمنين، وألقىه أحمد التوفيق في 28 يونيو 2017 فجاء تحت عنوان: «دور علماء المغرب في حماية الهوية الوطنية» انطلاقاً من الحديث النبوي الشريف «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله،

(1) المرجع نفسه.

(2) نفسه.

(3) للمزيد من التفاصيل حول مواضيع الدروس الحسنية خلال سنتي 2014 و2015، انظر: موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني: [www.habous.net](http://www.habous.net)

ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»، وكان الدرس أشبه برسائل نصيح ونقد موجهة إلى بعض الفاعلين الإسلاميين، حيث عرّج التوفيق على «صمود علماء المغرب رجالاً ونساءً [في التفاعل مع تحديات الساحة] بفضل حصانة الثوابت التي تحميها إمارة المؤمنين. فبالإضافة إلى مهامهم في التبليغ والإرشاد والفتوى والتعليم والتكوين قام العلماء بنشر ثلاث وثائق وهي وثيقة عن المصلحة المرسلّة في الفقه المالكي ترد على المشككين في شرعية الدولة الحديثة بآليات حكمها وقوانينها، ووثيقة ثانية موضوعها حكم الشرع في دعوى الإرهاب، ورد فيها أن المفاهيم الشرعية التي تحرفها دعوة الإرهاب لتسويغ مشروعها وتسويقه عشرة هي الجاهلية والخلافة الراشدة والشورى والحاكمية والخروج عن الإجماع واللامذهبية والولاء والبراء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتكفير والجهاد»<sup>(1)</sup>.

وقد عرفت هذه الدروس الحسنية خلال فترة 2014 و2017 حضور ومشاركة ثلّة من العلماء والمفكرين من داخل المغرب وخارجه. ويكون اختيار موضوع أول الدروس الحسنية الذي يلقي أمام الملك محكوماً بظروف واعتبارات تتحكم في بناء وتوجيه الرأي العام، بالإضافة إلى مواكبتها لكل المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية.

وقد ارتبطت الدروس الحسنية بشهر رمضان التي منذ أن أطلقها الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1963، واستمرت دون انقطاع إلى حدود اليوم في عهد نجله الملك محمد السادس، مما أعطاها زخماً يفوق الجانب الديني إلى أبعاد تلامس ما هو سياسي وإيديولوجي وحضاري أيضاً<sup>(2)</sup>، وتعتبر أحد تمظهرات العلاقة الراسخة بين إمارة المؤمنين والنموذج المغربي في التدين. وتتوزع أهداف إقامة الدروس الحسنية الرمضانية بين:

- (1) أمير المؤمنين يترأس بالرباط افتتاح الدروس الحسنية الرمضانية لسنة 1438-2017، موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية [habous.gov.ma]، 28 ماي 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/YcJNyV](http://goo.gl/YcJNyV).
- (2) مقتدر: «الدروس الحسنية» حاربت الشيوعية وأضفت شرعية الحاكم، موقع هسبريس، 18 يونيو 2015، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.hespress.com/interviews/266908.htm>.

هدف ديني أسس لما يُصطلح عليه بـ «الهوية الدينية المغربية»، وقد تأكد هذا المعطى بالحفاظ على استمرارية هذه الدروس لأزيد من خمسة عقود، بل إن هذه الدروس شكلت مجالاً لمنافسة دول أخرى للمغرب في هذا المضمار (الجزائر نموذجاً).

هدف تاريخي سعى لإعادة إحياء موروث ثقافي علمي تمثل في حضور السلاطين والملوك لحلقات العلم والذكر، واحتكاكهم بالعلماء ورثة الأنبياء، وقد كانت آلية تاريخية مهمة لإضفاء الشرعية على الحاكم.

هدف حضاري سعى لإبراز خصوصية مغربية وحرصها على إقامة هذه الدروس الدينية، وفقاً لطقوس معينة بشكل أغنى التجربة المغربية بإتاحة الفرصة لعلماء وباحثين مغاربة لإلقاء الدروس الحسنية، وهو ما شكل دفعة معنوية للعلماء والفقهاء على التنافس والعطاء في حقل العلوم الشرعية<sup>(1)</sup>.

### حصيلة أداء مؤسسة إمارة المؤمنين سنة 2016

الرسالة الملكية إلى المشاركين في المؤتمر حول «حقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية»:

وجه الملك محمد السادس يوم الاثنين 25 يناير 2016 رسالة إلى المشاركين في أشغال المؤتمر حول «حقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية: الإطار الشرعي والدعوة إلى المبادرة» الذي انعقد خلال الفترة بين 25-27 يناير 2016 بمدينة مراكش، حيث تولى قراءتها أمام المشاركين في المؤتمر وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق. وقد أوضح الملك في رسالته أن موضوع حقوق الأقليات الدينية في البلاد الإسلامية «ما كان لي طرح من الناحية المبدئية، بالنظر إلى ما هو معروف من أحكام الإسلام وهدية وتراثه الحضاري في هذا الباب، ولكن الوقائع التي دعت إلى طرحه في هذه الظروف تستدعي من المسلمين أن يوضحوا أنها وقائع غير مستندة إلى أي

(1) المرجع نفسه.

نصوص مرجعية في الإسلام، وأن يبينوا إن كان الأمر يحتاج إلى بيان أن لبعض تلك الوقائع التي تقنعت بالدين سياقات وحيثيات لا تمت إلى الدين بصلة». وأكد الملك محمد السادس «إننا في المملكة المغربية لا نرى مبرراً لهضم أي حق من حقوق الأقليات الدينية، ولا نقبل أن يقع ذلك باسم الإسلام، ولا نرضاه لأحد من المسلمين»<sup>(1)</sup>.

وذكر الملك في كلمته الموجهة إلى المؤتمرين أن تاريخ المغرب عرف «نموذجاً حضارياً متميزاً في مجال تساكن وتفاعل المسلمين مع أهل الديانات الأخرى، سيما اليهود والنصارى. ومن العهود المشرقة في تاريخ هذا التساكن ما أسفر عنه الالتقاء على صعيد بناء الحضارة المغربية الأندلسية، حيث ازدهرت بين مختلف الطوائف التجارات والصناعات والفنون وتبادل ثمرات الحكمة والفلسفة والعلوم». واسترسل الملك محمد السادس في رسالته قائلاً: «إننا بوصفنا أمير المؤمنين وحامي همى الملة والدين، نضع على عاتقنا حماية حقوق المسلمين وغير المسلمين على السواء، نحمي حقوقهم كمتدينين بمقتضى المبادئ المرجعية الثابتة التي أشرنا إليها، ونحميهم كمواطنين بمقتضى الدستور، ولا نجد في ذلك فرقا بحسب المقاصد والغايات. ونحن في ذلك إنما نحرص على الاستمرار على ما درج عليه أسلافنا الأماجد»، وبعد أن أشار الملك إلى أن المغرب كان سباقاً إلى الحوار بين الأديان، شدّد على أن «تدبيرنا للشأن الديني في المغرب في الوقت الراهن يجعل من أهدافه الأساسية منع العبث بتأويل النصوص الدينية، سيما ما يتعلق منها بالجهاد الذي أصدر فيه علماءنا بياناً قوياً قبل أسابيع»<sup>(2)</sup>.

وقد صدر عن هذا المؤتمر «إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي»، الذي جاء على خلفية ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط بسبب جرائم ما يسمى بـ «الدولة الإسلامية في العراق والشام» تجاه الأقلية المسيحية واليزيدية، وما أثاره ذلك في الغرب وأوروبا خصوصاً من نقاشات وجدل حول مستقبل العلاقات بين المسلمين والمسيحيين. فكأن المؤتمر أرادت من خلاله البلدان الإسلامية المشاركة -وقد

(1) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني: [www.habous.net](http://www.habous.net)

(2) المرجع نفسه.

شارك فيه رجال دين من غير المسلمين أيضاً- تبرئة الذمة مما يمارسه تنظيم «داعش»، ولذلك أكد الإعلان الصادر عنه على أهمية تأسيس تيار مجتمعي واسع لإنصاف الأقليات الدينية في المجتمعات المسلمة ونشر الوعي بحقوقها، وتمهيد التربة الفكرية والثقافية والتربوية والإعلامية الحاضنة لهذا التيار، وعدم توظيف الدين في تبرير أي نيل من حقوق الأقليات الدينية في البلدان الإسلامية<sup>(1)</sup>.

**التعليقات الملكية بضرورة مراجعة مناهج وبرامج مقررات تدريس التربية الدينية**  
على هامش رئاسة الملك محمد السادس يوم السبت 6 فبراير 2016 بمدينة العيون أشغال مجلس الوزراء، أصدر تعليماته لوزير التربية الوطنية والأوقاف والشؤون الإسلامية بضرورة مراجعة مناهج وبرامج مقررات تدريس التربية الدينية سواء في المدرسة العمومية أو التعليم الخاص، أو في مؤسسات التعليم العتيق في اتجاه «إعطاء أهمية أكبر للتربية على القيم الإسلامية السمحة، وفي صلبها المذهب السني المالكي الداعي إلى الوسطية والاعتدال والتسامح والتعايش مع مختلف الثقافات والحضارات الإنسانية». كما أكد ملك البلاد على أن «ترتكز هذه البرامج والمناهج التعليمية على القيم الأصيلة للشعب المغربي، وعلى عاداته وتقاليده العريقة القائمة، والتشبث بمقومات الهوية الوطنية الموحدة الغنية بتعدد مكوناتها، والتفاعل الإيجابي والانفتاح على مجتمع المعرفة وعلى مستجدات العصر»<sup>(2)</sup>.

لقد تسببت مضامين المقررات الدينية في عديد خلافات مجتمعية حول القيم داخل المدرسة المغربية، بين قيم حقوق الإنسان وبين القيم المحافظة والتقليدية التي أُقحمت في دروس التربية الإسلامية على وجه الخصوص، حيث اعتبرت هذه الدروس من قبل التيار المحافظ المدخل نحو الهيمنة على المؤسسات التعليمية، وفرض هذا التوجه على الدولة وذلك بخلق تيار مجتمعي متأثر بهذه التوجهات السياسية. كما تم رصد

(1) الكنبوري: هذه قراءة في حصيلة المجال الديني بالمغرب لعام 2016، موقع هسبريس، الجمعة 20 دجنبر

2016، على الرابط الإلكتروني التالي: [www.hespress.com/orbites/333468.html](http://www.hespress.com/orbites/333468.html)

(2) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط الإلكتروني التالي: [www.habous.net](http://www.habous.net)

الكثير من المضامين المتعارضة مع مبدأ المساواة بين الجنسين، وكذلك مع مبدأ المواطنة الذي يساوي بين الجميع، وتسجيل الكثير من الإشارات التي تحث على العنف سواء ضد النوع، أو ضد غير المسلمين، حيث لا توجد في المقررات الدراسية قيم احترام للأقليات الدينية أو احترام للثقافات الأخرى<sup>(1)</sup>.

وقد أكد أحد الباحثين في الشأن الديني أن «الأرضية العلمية والأخلاقية والتربوية في مجالنا التداولي المغربي مؤهلة لتعديل المناهج التعليمية الدينية، ولكن السؤال يكمن في تغليب البعد الأخلاقي والتنويري في مشروع التعديل دون السقوط في الميوعة المعرفية أو التضييق الديني. فالتعليم الديني حسب الباحث نفسه تعرض لاختراقات عقدية ومذهبية وإيديولوجية إلى درجة أنه يقف نسبياً وراء بعض أزمات تدين المغاربة»<sup>(2)</sup>.

### تنصيب أعضاء المجلس الأعلى لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة

ترأس الملك محمد السادس يوم الثلاثاء 14 يونيو 2016 بجامع القرويين بفاس حفل تنصيب أعضاء المجلس الأعلى لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، حيث ألقى خطاباً أكد فيه أن المؤسسة تشكل إطاراً للتعاون وتبادل التجارب، وتنسيق الجهود بين العلماء للقيام بواجبهم في التعريف بالصورة الحقيقية للدين الإسلامي الحنيف، وبقيمه السمحة القائمة على الاعتدال والتسامح والتعايش. واعتبر الملك أن قرار إحداث هذه المؤسسة «ليس نتاج ظرفية طارئة، ولا يهدف لتحقيق مصالح ضيقة أو عابرة، وإنما يندرج في إطار منظور متكامل للتعاون البناء، والتجاوب الملموس مع مطالب عدد من البلدان الإفريقية الشقيقة على الصعيدين الرسمي والشعبي في المجال الديني». وقال إن هذه المؤسسة بمختلف فروعها في البلدان الإفريقية، ستقوم إلى جانب كل الهيئات الدينية المعنية بدورها في إشاعة الفكر الديني المتنور، ومواجهة

(1) عصيد: هذه دلالات مراجعة مناهج التربية الدينية بالمدرسة المغربية، موقع كشك، على الرابط الإلكتروني

التالي: <http://qushq.com/blog/41601.html>

(2) حمادة: إصلاح التعليم لا يحتمل التوظيفات والمزايدات السياسية، موقع «إسلام مغربي»، 3 غشت 2016،

على الرابط الإلكتروني التالي: [www.islammaghribi.com](http://www.islammaghribi.com)





إلى فهمه للجهاد في الإسلام، وانتقد بشدة عدداً من الأفكار التي يروجها المتطرفون دينياً، وعبر عن ذلك قائلاً إن «الجهاد في الإسلام يخضع لشروط دقيقة من بينها أنه لا يكون إلا لضرورة دفاعية، ولا يمكن أن يكون من أجل القتل والعدوان، ومن المحرمات قتل النفوس بدعوى الجهاد». وأشار في خطابه أيضاً إلى أنه «من شروط صحة الجهاد أن الدعوة إليه هي من اختصاص إمامة المؤمنين، ولا يمكن أن تصدر عن أي فرد أو جماعة». وتساءل الملك في خطابه «فهل يقبل العقل السليم أن يكون جزء الجهاد هو الحصول على عدد من الحور العين؟، وهل يقبل المنطق بأن من يستمع إلى الموسيقى ستبلعه الأرض وغيرها من الأكاذيب؟». واعتبر أن «الإرهابيين والمتشددين يستعملون كل الوسائل لإقناع الشباب بالانضمام إليهم، ولضرب المجتمعات المتشعبة بقيم الحرية والانفتاح والتسامح. كما أن عدداً من الجماعات والهيئات الإسلامية تعتبر أن لها مرجعية في الدين وأنها تمثل الإسلام الصحيح، مما يعني أن الآخرين ليسوا كذلك والواقع أنها بعيدة عنه وعن قيمه السمحة»<sup>(1)</sup>.

تضمن الخطاب الملكي في محور التطرف والإرهاب عدة رسائل رئيسية، «الأولى: تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة والمنحرفة التي يروج لها حاملو الفكر المتشدد لإباحة القتل والاعتداء على الآخرين باسم الجهاد، حيث أشار الخطاب إلى مفهوم الجهاد ومحدداته وضوابطه الشرعية؛ والرسالة الثانية تتجلى في تحميل مسؤولية انتشار فكر التطرف والتكفير والإرهاب إلى الجماعات والهيئات الإسلامية التي تدعي اعتماد الإسلام مرجعية؛ أما الرسالة الثالثة فكانت موجهة إلى الفئات المرشحة للاستقطاب من طرف المتشددين، وتخص إشكالية تفسير النصوص الدينية، إذ أشار الملك إلى أن الذين يدعون إلى العدوان ويكفرون الناس بغير حق، يفسرون القرآن والسنة بطريقة خاطئة ومنحرفة لتحقيق أغراضهم»<sup>(2)</sup>.

(1) رسالة ملكية قوية لإفريقيا ومرافعة ضد الإرهاب في خطاب ثورة الملك والشعب، صحيفة الأحداث المغربية، الدار البيضاء، عدد 22 غشت 2016.

(2) الملك محمد السادس يبعث خمس رسائل حول التطرف والإرهاب، موقع هسبريس، 22 غشت 2016، على الرابط الإلكتروني التالي: [www.hespress.com/orbites/318416.html](http://www.hespress.com/orbites/318416.html)

## الزيارات الملكية للدول الإفريقية

شكلت زيارة الملك محمد السادس إلى عدد من البلدان الإفريقية (تنزانيا، السينغال، مدغشقر، نيجيريا) خلال الفترة بين أكتوبر - دجنبر 2016، «مناسبة لتقوية دور الدبلوماسية الدينية المغربية في القارة الإفريقية. فقد حرص الملك بصفته الدينية (أمير المؤمنين) على إقامة صلاة الجمعة في الدول الإفريقية التي زارها، وصاحب ذلك توزيع نسخ من القرآن الكريم بالخط المغربي برواية ورش عن نافع. فالعديد من الدول الإفريقية بدأت تنظر إلى المغرب على أنه نموذج لضبط الخطاب الديني يمكنه أن يساعد على تجنب اعتناق المسلمين للخطابات والتيارات المتطرفة»<sup>(1)</sup>.

كان للفعل الديني حضور مؤثر في العلاقات المغربية الإفريقية، رغم أن الإسلام يشكل أقلية دينية في بعض دول شرق إفريقيا. ولأن الأمر يتعلق بمجال سيادي لهذه البلدان فقد حصر المغرب خدماته الدينية في بناء مجال الأمن الروحي لمحاربة التطرف الديني، وتكوين أئمة ومرشدين دينيين مهمتهم تصحيح صورة الإسلام، ومحاربة التأويلات المتطرفة التي تغذي العنف. وبناء عليه «ربح المغرب مساحات جديدة داخل إفريقيا بورقة حقل إمارة المؤمنين التي حققت اختراقاً جديداً داخل النفوذ الديني لدول إفريقية عديدة بعد أن طلبت التعاون في مجال تدبير الشأن الديني من خلال تكوين وتأطير أئمة المساجد، وتبني نهج يحارب التطرف والغلو الديني، وبذلك قدم المغرب بديلاً عن التيارات الدينية المتطرفة التي تتغلغل في بعض الأجزاء من تراب دول إفريقيا، ونجح في سحب البساط من تحتها من خلال محاصرة التطرف بتكوين الأئمة والمرشدين الدينيين لتصحيح مفاهيم الإسلام، ونشر قيم الوسطية داخل المجتمعات الإفريقية المسلمة»<sup>(2)</sup>.

إن الحضور الديني للمغرب في البلدان الإفريقية يندرج «ضمن الاستراتيجية الملكية لتطوير علاقات التعاون مع بلدان القارة السمراء المؤسسة على منطق الاستمرارية في

(1) تكوين الأئمة: القوة الناعمة للمغرب، صحيفة أخبار اليوم، الدار البيضاء، عدد 24 - 25 دجنبر 2016.

(2) الحقل الديني: دبلوماسية ملك، صحيفة الصباح، 17 دجنبر 2016، على الرابط الإلكتروني:

<http://assabah.ma/166097.html>

رعاية العلاقات الروحية التي ربطها شيوخ الزوايا بهذه البلدان مع سلاطين المغرب منذ قرون، وهي العلاقة التي تعززت في السنوات الأخيرة بتبادل زيارات الوفود وحضور العلماء الأفارقة في الدروس الحسنية، وتكوين الأئمة والمرشدين الدينيين، وأخيراً تأسيس مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة»<sup>(1)</sup>.

نُهي هذا الجرد الخاص بأداء مؤسسة إمارة المؤمنين، في الحقبة الممتدة بين 2015 و2017، بالإحالة على محور يطال تأهيل الأئمة والمرشدين والمرشدات، في حدث تميز بتسليط الضوء بالأرقام على المتخرجين في الساحة المحلية والإقليمية، وأيضاً، لائحة الأئمة والمرشدين الذين يمارسون التأطير الديني في المؤسسات الأمنية، حيث أشرف الملك محمد السادس، يوم الجمعة 20 أكتوبر 2017 بالحي الجامعي (مدينة العرفان) بالرباط، على تدشين مشروع توسعة معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، وفي هذه المناسبة، ألقى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية التوفيق كلمة بين يدي الملك، أكد من خلالها أن «الأئمة الوافدين من بلدان أجنبية يتابعون تكويناً أساسياً أو تكويناً قصير المدى»، مشيراً إلى أن «المعهد استقبل طلبة متحدرين من مالي، وغينيا كوناكري، وكوت ديفوار، وتونس، وفرنسا، ونيجيريا والتشاد»، مضيفاً أنه «لحد الآن، التحق 712 إماماً ومرشدة في التكوين الأساسي ببلدانهم»، منهم 35 من الغينيين، و33 من الفرنسيين، و107 من النيجيريين، و79 من التشاديين، و37 من التونسيين، استفادوا من دورات التدريب قصير الأمد الخاص بالأئمة العاملين في المساجد».

ومن جهة أخرى، أوضح التوفيق أنه، وبأمر من ملك البلاد، بصفته أميراً للمؤمنين والقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، تمّ في المعهد إحداث قسم خاص لتكوين الأئمة المرشدين المرشحين للتأطير الديني في صفوف القوات المسلحة الملكية، مبرزاً أن عدد طلبة هذا الفوج هو مائة طالب، وأنه

(1) صلاة الجمعة تأكيداً للروابط الدينية، صحيفة الصباح، 17 دجنبر 2016، على الرابط الإلكتروني: <http://assabah.ma/166091.html>.

«تم بالتنسيق مع القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية، إعداد مشروع دليل لكافة المؤطرين الدينيين في صفوف هذه القوات»<sup>(1)</sup>.

على هامش المناسبة، سلم الملك شهادات التخرج لـ 18 من خريجي معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات «فوج 2016»، المتحدرين من كوت ديفوار، وفرنسا، وغينيا، ومالي، ونيجيريا، وتشاد والمغرب.

## خلاصات تركيبيّة

شهدت الفترة بين حقبتَي 2014 و2017 تنامياً في المبادرات الصادرة عن مؤسسة إمارة المؤمنين التي عملت على استثمار البعد الديني الروحي والرمزي ومكانتها الدينية داخل الدستور المغربي الجديد من أجل تقوية امتداد المغرب نحو إفريقيا عبر توظيف استراتيجية «الدبلوماسية الدينية»، وتصدير التجربة المغربية في تدبير الشأن الديني إلى العديد من الدول المهتمة بهذه التجربة، واستكمال ورش هيكلية الحقل الديني على مستوى التوجهات والتكوين والتشريع والمبادرات. وهو الأمر الذي يؤكد هيمنة مؤسسة إمارة المؤمنين كفاعل رئيسي في المجال الديني على حساب الفاعلين الدينيين الثانويين، واحتكارها الصريح للشأن الديني والذي كان من أبرز نتائجه دفع تيارات «الإسلام السياسي»<sup>(2)</sup> المشاركة في المؤسسات مثل حزب «العدالة والتنمية» إلى الانتقال إلى هيئات مدنية غير مقبول منها أن تنافس الملكية في المجال الديني.

فقد ضمنت مؤسسة إمارة المؤمنين للمغرب بمبادراتها وسياستها الدينية شكلاً ما من أشكال تأميم الدين (الإسلام)، بما هو ملكية جماعية غير قابلة للتفويت إلا

(1) أمير المؤمنين ي دشّن مشروع توسعة معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية [habous.gov.ma]، 20 أكتوبر 2017، على الرابط المختصر:

goo.gl/aRX4gw

(2) نقصد بتيارات «الإسلام السياسي» مجمل الحركات والجماعات الإسلامية التي تروم أسلمة [Islamisation] المجتمع والدولة والنظام، سواء عبر البوابة الدعوية أو البوابة السياسية أو البوابة القتالية أو قل «الجهادية». [المحرر].

على صعيد ما هو إيماني خاص يتعلق بالصلة بين المؤمن وربّه. وإنها إذ تسيطر على المجال الديني وتحتكر الفتاوي فيه توفر شكلاً من أشكال تقييد الدين في الصراعات السياسية، وهو تقييد لا غنى عنه من أجل بناء مجال سياسي تُمارس فيه السياسة وفقاً لقواعدها المدنية، وهذا ما يحتاج إليه المغرب وكل بلد عربي ما زال يدخل حياته العامة التباس في الصلة بين السياسة والدين<sup>(1)</sup>.

(1) عبد الإله بلقزيز: بصدد إمارة المؤمنين في المغرب، صحيفة المستقبل اللبنانية، عدد 13 نونبر 2012.



# المؤسسات الدينية ومقتضى «الأمن الروحي»

|| عمر العمري ||

كاتب وإعلامي، [omar.elomri@gmail.com](mailto:omar.elomri@gmail.com)





## المؤسسات الدينية ومقتضى «الأمن الروحي»

من الطبيعي أن تكون المسألة الدينية حاضرة بقوة في النقاشات العمومية التي شهدتها المجتمع المغربي، باعتبار المرجعية الهوياتية للمجتمع، والتي إن كانت تتميز بحضور محددات الثقافة والعرق والعادات والدين، إلا أن المحدد الديني يبقى في مقدمة هذه المحددات المؤثرة والفاعلة<sup>(1)</sup>.

في هذا السياق إذاً، عرف الإنتاج الديني حركية ملحوظة وتداولاً معرفياً، ولم يخل ذلك من حدوث جدالات واسعة حول بعض القضايا الدينية أو الفقهية، شارك فيها المفكرون والسياسيون ورجال الدين وبعض الجمعيات وأيضاً المؤسسات الدينية التي تشتغل في إطار العمل الدولي [étatique]<sup>(2)</sup> [ما يُصطلح عليها إعلامياً بـ «المؤسسات

- (1) الحضور النوعي والفاعل للعامل / المحدد الديني، يقف في مقدمة الاشتغال على حالة الدين والتدين في المجال التداولي المغربي، ومن ذلك، الاشتغال على هذا التقرير. [المحرر]
- (2) نتحدث عن توجه دولاتي [étatique] لأداء المؤسسات الدينية، لأننا إزاء مؤسسات تشتغل في إطار تفعيل سياسات الدولة المغربية في الحقل الديني، والتي تروم صيانة الدولة والدين، ومن ذلك، ما يصطلح عليه الخطاب الديني المؤسساتي، وخاصة على لسان وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بـ «صيانة الأمن الروحي» للمغاربة. [المحرر]

الدينية الرسمية»[، التي تعيننا في هذا الإطار، وسوف نتوقف بالتحديد عند أداء وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجلس العلمي الأعلى، بالإضافة إلى الرابطة المحمدية للعلماء ودار الحديث الحسنية.

اتسم التدخل الرسمي في هذا النقاش الديني العمومي، كما في السابق، بالترثي والحذر وعدم الانسياق وراء الإيقاع السريع الذي تفرضه بعض الجهات المتحررة من التزامات المسؤولية الإدارية. فالمتتبع لأنشطة المؤسسات الدينية، لا بد أن يأخذ بالحسبان انضباطها للسياسة الدينية في البلاد، وتعتبر مؤسسة «إمارة المؤمنين» المصدر الوحيد الموجه لها، وفق ثوابت دينية واختيارات فقهية محددة. وتخضع هذه المؤسسات لتوجيهات مباشرة من أمير المؤمنين، الذي، بمقتضى الوثيقة الدستورية<sup>(1)</sup>، يُعتبر المسؤول الأول عن تدبير الحقل الديني داخل المغرب، كما أنه مسؤول أيضاً عن تدبير شؤون المغاربة الدينية بالخارج، وتوفير الظروف المناسبة لممارسة شعائرهم التعبديّة.

تقوم المؤسسات الدينية بتنزيل التدابير الدينية المتبعة في البلاد عبر مراحل وفي احترام للظروف السياسية المتحولة، وتأثراً أيضاً بالعوامل الدولية التي تفرض نفسها على التوجهات الدينية الداخلية. في هذا التقرير، سنحاول رصد مساهمة المؤسسات الرسمية في النقاشات العمومية المتعلقة بالجانب الديني، كما أننا سنقوم بمقارنة فيما بينها في المدى الذي يمكن أن يصل إليه هذا التدخل في القضايا التي أثرت سنة 2015 و2017، وأهما قضايا مكافحة الإرهاب، وعلى الخصوص التحديات التي فرضها تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» [«داعش»] على المسؤولين بالداخل، ومسألة الخلافة في الإسلام، والإجهاض، وإشكالية المساواة في الإرث، وحكم الردة وما شاهده من تراجعات من قبل هيئة الإفتاء العام<sup>(2)</sup> بالمغرب.

(1) أنظر: أداء مؤسسة إمارة المؤمنين في مضامين هذا التقرير، في المحور الذي اشتغل عليه الباحث حسام هاب.  
(2) في مضامين «الصفحة الدينية» التي شرعت صحيفة «المساء» في نشرها كل يوم جمعة [عدد 5 ماي 2017]، نقرأ تفاعلاً للداعية والباحث أحمد الريسوني [نائب ما يُصطلح عليه بـ «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، المحسوب على جماعة «الإخوان المسلمين»]، مع الحكم الذي أصدرته محكمة طنجة حول إثبات نسب ابن الزنا لأبيه، حيث اعتبرت الإشارة في الصحيفة أن الريسوني «خرج بفتوى تتحدث عن إمكانية هذا

وسنشير في المحور الثاني من هذا التقرير إلى أهم وأبرز الأنشطة الدينية التي تميزت بها هذه المؤسسات في الفترة الممتدة بين 2015 و2017، ومدى فعاليتها في الإجابة على تطلعات المغاربة في مجال حساس هو تدبير المسألة الدينية.

## 1 - مساهمة المؤسسات الدينية في النقاش الديني العمومي

### 1 - 1 - وزارة الأوقاف والمجلس العلمي الأعلى

- إن أول ملاحظة يمكن رصدها في هذا الباب هي أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وهي المؤسسة الأبرز دينياً بعد إمارة المؤمنين، من حيث مسؤوليتها عن تدبير الحقل الديني أو من حيث رصيدها المعنوي والمادي الكبيرين في هذا المجال، تكاد تكون تدخلاتها في النقاشات الدينية الحساسة متواضعة، إن لم نقل غائبة عن المشهد الديني لبلادنا، ولا تنجر وراء الانفعالات غير المضبوطة - حسب وجهة نظرها- التي تنتج عن مثل هذه النقاشات. وحتى إن أبدى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بعض الرأي في المسائل الخلافية، فإنها تأتي في إطار إشارات معينة أو في سياق تلميحات غير مباشرة، أو عبر سن قوانين أو اتخاذ قرارات تكون بمثابة أجوبة مؤطرة وموجهة للجدل الديني المحدث.

- تفيد الملاحظة الثانية أن الوزارة الوصية حاضرة على الخصوص في المواقف ذات الصبغة الإدارية، والمتعلقة بإصدار قرارات تأديبية، في الغالب تتخذ صبغة توقيفات في حق بعض الأئمة أو الوعاظ أو الخطباء، وغالباً ما تحدث استياء لدى الفئات المتضررة منها، حتى إن المعلقين عليها ينتقدون الوزارة الوصية دستورياً على الحقل الديني، وتنشر مثلاً في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث ترتفع مساحة حرية التعبير، ولكن بالنسبة للقاتمين على الشأن الديني بالمغرب، يعتبرون مثل هذه القرارات أنها

---

الإلحاق». والحال أن الأمر يتعلق برأي شخصي، ولا علاقة له بالإفتاء، لأن هذه المهمة تقوم بها مؤسسة مكلفة بالإفتاء، وليست مفتوحة أمام دعاة الساحة، بصرف النظر عن مرجعياتهم الفكرانية/ الإيديولوجية.  
[المحرر]

تندرج ضمن مسؤولياتهم الضبطية ومراقبتهم لبعض الانفلاتات الصادرة عن القيميين الدينيين، خاصة عندما يعلنون عن انتماءاتهم السياسية أو يخرجون عن «الثوابت الدينية» للمغرب.

- أما الملاحظة الثالثة، فتفيد استمرار الوزارة والمؤسسات التابعة لها في التعامل المحدود والمشوب بالحذر مع وسائل الإعلام المغربية، والتحكم الإرادي في إبداء التصريحات لوسائل الإعلام، وهي سياسة إعلامية تتبعها الوزارة منذ تولي أحمد التوفيق شؤونها، حيث لا يسمح أبداً للمسؤولين الدينيين بإعطاء تصريحاتهم للوسائل الإعلامية، إلا بالتشاور مع الوزارة والحصول على إذن بذلك، لهذا نجد الفاعل الديني الرسمي شبه غائب عن النقاش الديني العمومي، عكس الفاعل الديني الموجود خارج هذا الإطار، وخاصة الفاعل الإسلامي الحركي<sup>(1)</sup> [الإخواني أو السلفي الوهابي]، ويُفضل وزير الأوقاف أن تكون تدخلاته غالباً عبر المؤسسة التشريعية (مجلس النواب)، وهي حالات تفرضها ضرورة الإجابة على تساؤلات برلمانيي الأمة حول بعض الأمور الدينية، أو عبر تنظيم ندوات صحافية بمقر الوزارة وهي قليلة جداً، وتلتجئ إليها الوزارة في مناسبات خاصة. ويبقى الموقع الرسمي للوزارة وإذاعة وقناة محمد السادس هي الجهات الإعلامية الرسمية لتصريف السياسة الدينية للبلاد، وإذا استثنينا الأداء شبه المشرف لإذاعة محمد السادس<sup>(2)</sup>، رغم محدودية الإمكانيات المادية من جهة، وتعرضها لاختراق مشاريع إسلامية حركية من جهة ثانية، فإن الأمر

(1) هذا دون الحديث عن تأثير ومخلفات التجربة الإسلامية الحركية على أداء العديد من رموز المؤسسات الدينية، ويتعلق الأمر بالعديد من الأسماء. [المحرر]

(2) أفادت نتائج الموجة 16 لقياس نسب الاستماع للمحطات الإذاعية أن إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم هي المحطة الأكثر استماعاً في المغرب بنسبة 20 في المئة، حسب نتائج الدراسة، التي أنجزها معهد «إبسوس» لحساب المركز المهني لقياس نسب الاستماع للمحطات الإذاعية بالمغرب (سيراد) بين 16 يناير ومارس 2016.

محمد لهزيم، إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم الأكثر استماعاً في المغرب، موقع «كيش 24»، [kech24] 18 ماي 2016، على الرابط: [goo.gl/nOe5X5](http://goo.gl/nOe5X5)

مختلف مع موقع الوزارة على شبكة الإنترنت، وهذه ظاهرة مواقع باقي المؤسسات الدينية<sup>(1)</sup>، وجاري بها العمل في العالم بأسره<sup>(2)</sup>.

وفي السياق ذاته، يمكن تسجيل الملاحظة نفسها بالنسبة لمؤسسة دينية أخرى هي المجلس العلمي الأعلى، حيث يحجم كثيراً عن المشاركة الصريحة في النقاشات الدينية التي يثيرها الرأي العام المغربي، من قبيل إشكالية «الخلافة» في الإسلام، ومراجعة مناهج التعليم، وقضية المساواة في الإرث، وعلاقة الدين بالسياسة، وهي القضايا التي استأثرت باهتمام الرأي العام في الآونة الأخيرة، ولا نكاد نعثر على تصريح إعلامي للمجلس الأعلى، يبدي من خلاله رأيه الواضح في مثل هذه القضايا، وهو بالمناسبة المسؤول الأول عن الإفتاء في المغرب.

هذه الندرة في الإجابة الرسمية عن بعض القضايا الحساسة تكسرهما أحياناً خرجات فردية لبعض علماء المجلس العلمي، وفي مقدمتهم رئيس المجلس العلمي المحلي لمدينة وجدة الدكتور مصطفى بنحزمة، الذي يشارك بكثافة في النقاشات المطروحة، ويواظب على إعطاء تصريحاته لوسائل الإعلام بشكل منتظم، كما أنه يستغل موقعه على شبكات التواصل الاجتماعي لتمرير مواقفه الدينية، إلى درجة أنه يعطي انطباعاتاً لدى المتابعين، بأن المجلس العلمي الأعلى يمرر مواقفه بشكل مستمر من خلال «بنحزمة»، وهو ما سنقف عليه لاحقاً.

هذا الانكماش الإعلامي وعدم انفتاح بعض المؤسسات الرسمية على وسائل الاتصال الحديثة يجعلها متوارية إلى الخلف بشكل ملحوظ ومتردة في مواكبة الحراك القوي للمجتمع المدني، خصوصاً على مستوى النشاط الإعلامي على شبكات التواصل الاجتماعي، الذي يفرز يومياً كما هائلاً من المحتويات الدينية، والتي تكون بعضها

(1) مع استثناء نسبي لمواقع مؤسسة الرابطة المحمدية للعلماء.

(2) وبيان ذلك أنه غالباً ما ينفرد العامة من «الخطاب الرسمي»، وبالتالي من الأجدر أن تفكر هذه المؤسسات في تمرير خطابها الديني عبر قنوات غير مؤسسية، على غرار ما تقوم به العديد من المشاريع الدينية الفكرانية [الإيديولوجية] في المنطقة، وليس في المغرب وحسب. [المحرر]

إن لم نتحدث عن غالبها، مخالفاً للسياسة الدينية للمغرب، وضخها بقوة في الشبكة العنكبوتية من قبل تيارات «الإسلام السياسي» أو من قبل تيارات متشددة، ومعلوم أن هذا المحتوى الرقمي بدأ يُسيطر على تداول المعرفة والمعلومة الدينية بكل أصنافها<sup>(1)</sup>.

فإن كانت وزارة الأوقاف تمتلك موقعا إلكترونياً [رقمياً]، تصرف من خلاله كل أنشطتها وإنتاجاتها الفكرية والتشريعية والقانونية الخاصة بتدبير الحقل الديني بالمغرب، فإن المجلس العلمي الأعلى وإلى حدود الساعة فشل في أن ينشئ منبراً إعلامياً يليق بمستوى هذه المؤسسة العلمية الكبيرة، في حين نجحت بعض المجالس العلمية الإقليمية في تأسيس مواقع إلكترونية خاصة بها، ولو أنها تكاد تحسب بعدد أصابع اليد. هذه المؤسسة تضم ما يزيد عن 600 عالم [«عالم دين»] وفقه وداعية، مازال جلهم يجد صعوبة في التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة، إلا القليل منهم، وهو ما يشكل عائقاً كبيراً بخصوص المردودية النظرية والعملية لهؤلاء الفاعلين، وربما يطرح إشكالات عديدة على مستوى التكوين والفعالية، في إطار مجتمع يتحول بتدرج إلى كائن إعلامي بفعل سيطرة العالم الرقمي على كياناته إلى درجة الاستعباد.

## 1 - 2 - الرابطة المحمدية ودار الحديث الحسنية

وعلى عكس من ذلك، نجد مثلاً مؤسسة الرابطة المحمدية، وعلى رأسها أمينها العام الدكتور أحمد عبادي، ومؤسسة دار الحديث الحسنية، وعلى رأسها الدكتور أحمد الخليلي، تتسمان بدينامية واضحة على المستوى الإعلامي والحضور المكثف في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة والإلكترونية.

فالنسبة للرابطة المحمدية، نجحت بشكل كبير في تنفيذ استراتيجية إعلامية واسعة تعتمد على تأسيس مواقع إلكترونية متنوعة وذات تخصصات مختلفة، مع انفتاح أمينها العام على الوسائل الإعلامية الأجنبية، مما قوى حضورها على المستوى الدولي.

(1) إضافة إلى أن الحضور الإسلامي الحركي (الدعوي والسياسي والقتالي أو قل «الجهادي») في الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، يبقى طاغياً جداً مقارنة مع حضور الفاعلين في المؤسسات، بل نزع أنه لا قياس مع وجود الفارق. [المحرر]

وبالنسبة لدار الحديث الحسنية، فإن حضورها الإعلامي يكاد يتجسد في دينامية وحركية رئيسها الدكتور أحمد الخليلي، الذي يملأ الساحة الدينية بتدخلاته الإعلامية وحواراته الفكرية وانفتاحه الدائم على وسائل الإعلام، وليس هذا فحسب، بل إن الخليلي يكاد يكون استثناءً على مستوى المؤسسات الدينية الرسمية، لجرأته في طرح أفكاره الدينية والفكرية وتدخلاته النوعية في وسائل الإعلام، وهو بذلك يكسر الحفوت الإعلامي المزمّن الذي يصاحب بعض تلك المؤسسات، وهو يعطي مثلاً لرجل دولة مسؤول عن مؤسسة دينية، وفي الوقت نفسه يحافظ على كيانه الفكري المستقل ويبدى رأيه في المسائل الخلافية، التي يتحفظ غيره في الخوض فيها. وهذا ما يجعل الفرق واضحاً بينه وبين أحمد عبادي أو أحمد التوفيق أو محمد يسف، وهم جميعاً يمثلون مؤسسات دينية، إلا أن الفرق بينهم هو [ما يُشبهه] «التحرر الفكري» الذي يُبدىه الخليلي أمام التحفظ الذي يظهر به الآخرون إزاء النقاش الديني العمومي، والمتعلق خصوصاً بقضايا خلافية حساسة، وفي غير هذا الباب، الذي يمكن أن يجر على المسؤول الديني تبعات المحاسبة، فإن المؤسسات الرسمية تسجل على العموم حضوراً إعلامياً مكثفاً وبدرجات متفاوتة كما أشرنا إلى ذلك.

### 1 - 3 - أهم النقاشات العمومية الدينية

سنحاول فيما بعد عرض أهم المبادرات الصادرة عن هذه المؤسسات الدينية ومدى حضور/ تدخل كل واحدة منها في النقاشات الدينية العمومية، مع الإشارة بعد ذلك إلى أهم أنشطتها التي كان لها صدى علمياً أو إعلامياً على مستوى الوطني أو الدولي، بين مطلع 2015 وربيع 2017.

- إشكالية الخلافة في الإسلام: من المواضيع التي استأثرت باهتمام الرأي العام المغربي والفاعلين الدينيين وأيضاً السياسيين خلال السنين الأخيرة، ما أثاره محمد عبادي، الأمين العام لجماعة «العدل والإحسان»<sup>(1)</sup> من جدل ديني وسياسي حول مسألة

(1) جماعة إسلامية محظورة رسمياً، ولكن معترف بها تنظيمياً ومؤسسياً بتعبير محمد ضريف، أستاذ العلوم السياسية وأحد أهم الخبراء المتخصصين في الظاهرة الإسلامية الحركية. [المحرر]

الخلافة في الإسلام، وهي من الأمور الخلافية التي فرقت المسلمين إلى ملل ونحل، وهو لم يقيم في حقيقة الأمر سوى بإحياء موضوع قديم جداً عندما قال إن «السعي لاسترجاع الخلافة يُعتبر في الإسلام أم المقاصد، وإنها مسألة حياة أو موت، وإنها الفريضة الكبرى»، هذا «الحكم الشرعي» استنبطه [الإسلامي الحركي] محمد عبادي من «أدلة شرعية» رأى فيها أنها تقضي بوجود إقامة الخلافة أو الحكم الإسلامي، وأن المسلمين «لا يجوز أن يبيتوا أكثر من ثلاثة أيام دون خليفة»<sup>(1)</sup>.

أ - رأي الوزارة الوصية عبر مواقف الوزير: هذا الكلام جرّ على زعيم جماعة «العدل والإحسان» موجة من الانتقادات من قبل جهات عديدة فكرية وجمعية وسياسية، إلا أنه كما أشرنا سابقاً لم تتدخل المؤسسات الدينية في هذا النقاش، ذي الحساسية المفرطة، والذي يتماهى فيه الديني مع السياسي، إلا أننا يمكن استنباط موقف «شبه رسمي» صادر عن وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وقد ألمح إليه خلال لقاء حضره ممثلو السلك الدبلوماسي المعتمد بالمغرب، وأكد فيه أن «هناك نظرية متكاملة مستقاة من تقاليدنا ورسيدنا في ممارسة الدين وفهم الدين، وأول هذه العناصر هو اعتبار أن إمارة المؤمنين نظام سياسي ديني هو وحده المقبول في الضمير الإسلامي وهو متحقق عندنا في المغرب». وقال «التوفيق» إن الملك محمد السادس هو رئيس الدولة وفي الوقت نفسه أمير المؤمنين والساھر على «حفظ الكليات الخمس المتمثلة في حماية الدين والنفس والنظام العام والأموال والعرض»، مضيفاً أن المغرب الذي اندمج في اللغة الحديثة للسياسة، نص في الفصل 41 من الدستور على أن الدين من اختصاص أمير المؤمنين «لأنه موضع اتفاق من لدن الأمة». وأكد التوفيق، حسب ما نشره موقع وزارة الأوقاف<sup>(2)</sup>، أن مشروع إمارة المؤمنين في المغرب «تقوم على عقد مكتوب منذ قرون يُسمى البيعة». وكان كلام الوزير واضحاً أيضاً في اعتبار أن أمر الخلافة محسوم في المغرب، ولا يمكن الانسياق مع زعيم العدل والإحسان وراء السعي نحو

(1) أمينة السليمان، جماعة العدل والإحسان تثير الجدل بحديثها عن وجوب إقامة الخلافة، موقع «إسلام مغربي»، 8 أبريل 2016، على الرابط المختصر: [goo.gl/BkZ4ec](http://goo.gl/BkZ4ec)

(2) رابطته: [www.habous.gov.ma](http://www.habous.gov.ma)



استرجاع خلافة هي محققة ومتجسدة في الإمامة العظمى لأمر المؤمنين، كما أكد وزير الأوقاف على حقيقة أخرى، حسماً لأي خلاف أو جدل في موضوع الخلافة، هي أن الدين والسياسة يلتقيان فقط عند مؤسسة إماراة المؤمنين، وهي كما يبدو رسالة واضحة ورسمية إلى من يهمهم موضوع الخلافة في الإسلام.

ب - رأي المجلس العلمي: أورد المجلس العلمي في وثيقة سميت بـ «سبيل العلماء»، وزعت أثناء الدورة التي نظمت يومي 23 و24 دجنبر 2016 مبحثاً خاصاً تحت عنوان «الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة»، وقد حسم فيه بشكل واضح رأيه حول الخلافة في الإسلام، وهو بذلك يرد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الجدل الذي سبق أن أثارته تصريحات صادرة عن قيادي بجماعة «العدل والاحسان» المحظورة بخصوص هذه المسألة. وقد أكد فيها علماء الأمة بشكل حاسم أن «شكل النظام في الإسلام لم يكن له اعتبار محدد مادام معيار التقويم فيه هو القيم والأخلاق وليس السلطة والحكم». وتضيف الوثيقة: «لقد تحدثت مصادر التشريع عن الخلافة وعن الإمارة وعن الملك وعن الدولة... باعتبارها أشكالاً تنظيمية، الأصل فيها التمكين لقيم الدين وسياسة الدنيا بها، وهو ما درجت عليه تقارير العلماء في السياسة الشرعية في قولها بـ «حراسة الملة» و«سياسة الدنيا بالدين» و«رعاية مصالح العباد في المعاش والمعاد...». فلزم من هذا -تضيف الوثيقة- عدم انحسار الحكم بالاعتبار الشرعي في نموذج معين، وإنما الأصل فيه أن يكون قائماً على رعاية كليات ومقاصد الدين في حفظ الأنفس والأموال والأعراض والنظام العام، وفي العدل والإنصاف، وفي الحقوق والحريات والواجبات والالتزامات المختلفة».

ويؤكد رأي المجلس العلمي في وثيقته الجديدة أنه ينبغي أن تُفهم الأحاديث والآثار الواردة في الخلافة أو الإمارة؛ باعتبارها إحياء للقيم والأخلاق، وليس للشكل والرسم في حد ذاته؛ فليس هناك من معنى لإقامة خلافة مضمونها الظلم والقهر والإكراه». وتضيف المؤسسة أن «الدولة التي تجعل دينها الإسلام، وتجتهد في تنزيل تشريعاته المختلفة قدر الإمكان في سياق التحديات الداخلية والخارجية،

هي على مقتضى الشرع والمشروعية المطلوبة ديناً وتديناً، وعلى مقتضى المنهجية المقررة مرونة وتدرجاً»<sup>(1)</sup>.

ج - رأي الرابطة المحمدية للعلماء: بدورها الرابطة المحمدية للعلماء لا تحيد عن التوجه الديني الدولاتي بخصوص موضوع الخلافة، وتنتشر بين الفينة والأخرى، بعض الدراسات المؤسسة لهذه الإشكالية التاريخية، مثل الدراسة التي نشرتها حول (الدولة الإسلامية قراءة في الشروط وبيان تهافت خطاب التطرف)، وتنتقل من فكرة مؤداها أن دعاوى إقامة «الدولة الإسلامية»، تستلزم الأخذ بشرطين، أحدهما شرط أخلاقي لتدبير الاجتماع الإسلامي، والثاني شرط جيوسياسي يقوم على مفهوم جيوسياسة التعارف الإنساني، كما يستهدف البحث بيان عدم توفر «المؤسسات التنظيمية الإرهابية» للشرط الجيوسياسي لقيام «الدولة الإسلامية» المزعومة، والمتعين تحقيقه في زمن الفوضى الجيوسياسية العالمية، واتسام العالم بالتعقيد والتشابك والبحث عن آفاق رحبة لتحقيق «الكرامة الإنسانية»<sup>(2)</sup>.

ونشر موقع الرابطة أيضاً دراسة حول «من الخلافة إلى الدولة: قراءة في السياق وتفكيك المفهوم»، ومما جاء في البحث أنه «لا يمكن إعلان دولة الخلافة الإسلامية الجامعة والمجسدة لوحدة المسلمين وكرامتهم وعزتهم وتقدمهم الحضاري دون تملك المقومات الأساسية للمجتمعات والتنظيمات الحديثة علماً وتكنولوجياً، وعمراً، وثقافةً، وفعالية إنتاجية واقتصادية، وتنظيماً مؤسسياً ديمقراطياً، في ذهول صارخ عن منطق التاريخ وفلسفته في التغيير والإصلاح والتجديد والاجتهاد والبناء»<sup>(3)</sup>.

(1) أمينة السليمان، «سبيل العلماء»: وثيقة جديدة يتبناها المجلس العلمي الأعلى، موقع «إسلام مغربي»، 3 فبراير 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/agPGx7](http://goo.gl/agPGx7)

(2) رابط الدراسة التي جاءت في 52 صفحة، على موقع الرابطة المحمدية للعلماء [arrabita.ma]: [http://www.arrabita.ma/dossiers/akhbar/images/attachments\\_2010\\_05\\_28\(2\)/jadid-new.pdf](http://www.arrabita.ma/dossiers/akhbar/images/attachments_2010_05_28(2)/jadid-new.pdf)

(3) رابط الدراسة التي جاءت في 36 صفحة، على موقع الرابطة المحمدية للعلماء [arrabita.ma]: [goo.gl/ltqina](http://goo.gl/ltqina)

- تدخل ديني لمؤسساتي لتنظيم العلاقة بين الدين والسياسة: يشكل هذا الموضوع حساسية كبيرة داخل المغرب، وهو من المواضيع التي تكون حاضرة باستمرار في النقاش الديني المتداول لدى الأوساط الفكرية والسياسية، ويكون محل تجاذبات دينية عند حركات الإسلام السياسي، ويشكل هاجساً حقيقياً عند السياسيين مع اقتراب موعد الاستحقاقات الانتخابية، كما هو الشأن بالنسبة للانتخابات الجماعية لـ4 شتنبر 2015، كما فرض نفسه قبيل تنظيم الاستحقاقات التشريعية لـ7 أكتوبر 2017. وكان لا بد من السياسة الدينية المتبعة في المغرب أن تولي عناية خاصة لهذا الموضوع، فلم يكن هناك بُد من تدخل تشريعي حاسم في الموضوع، وذلك بإصدار ظهير ملكي، يلزم جميع المكلفين بمهام دينية، ومنهم الأئمة والعلماء والقيّمون الدينيون، بعدم ممارسة أي نشاط سياسي أو نقابي أو اتخاذ أي موقف يكتسي صبغة سياسية أو نقابية<sup>(1)</sup>. وحظر الظهير عليهم مزاولة أي نشاط في القطاع العام أو القطاع الخاص يدر عليهم دخلاً كيفما كانت طبيعته، إلا بترخيص مكتوب من السلطة الحكومية، باستثناء الأعمال العلمية والفكرية والإبداعية. ويروم هذا التشريع إضفاء الطابع التشريعي على الثوابت الدينية للمغرب، حيث ألزم كل قيم ديني (سواء كان يشتغل الإمامة أو الخطابة أو التأطير) الالتزام بـ «أصول المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية وثوابت الأمة وما جرى به

(1) تعرّض الأئمة لإجراءات تأديبية يقف وراء خطوة أقدم عليها ثلاثة أئمة وخطباء في غضون نهاية أكتوبر 2017، من الموقوفين من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، عبر اعتصام احتجاجي أمام مقر الأمانة للمجلس العلمي الأعلى بالرباط، في انتظار التحاق باقي الموقوفين، واعتبروا أن خطوتهم الاحتجاجية ستستمر «حتى الاستجابة لطلبنا الحوار وإعادةنا إلى وظيفتنا الدينية»، وفي مقدمتهم عبد العزيز خربوش، إمام مسجد بحي الشرف بأكادير، والذي تم توقيفه منذ عام 2008؛ أما الحسن ياسين، الإمام الموقوف عن الإمامة منذ عامين بمسجد وكريم بإقليم تنغير، فكشف أن توقيفه مع عدد من الأئمة والخطباء كان بناء على «قرارات مزاجية»، متقدماً وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بتوقيف عدد من الأئمة والخطباء «لسبب وحيد هو أنهم طالبوا بإصلاح وهيكله الحقل الديني بالمغرب، بخلاف ما يقدمه الوزير من سياسة غير جذرية»، مشدداً على أن تصورههم يبنني على «إصلاح وضعية المعنيين، وهم الأئمة والخطباء الذين يعيشون في المهانة والمشاكل». أنظر: طارق بنهدا، أئمة يتهمون التوفيق بالاستبداد وينشدون مزاولة وظائفهم الدينية، موقع «هسبريس»، 25 أكتوبر 2017، على الرابط: <https://www.hespress.com/societe/369211.html>

العمل بالمغرب، وارتداء اللباس المغربي عند أدائها، وكذا احترام المواقيت والضوابط الشرعية عند أدائها».

لكن هناك منشور صادر عن المجلس العلمي الأعلى ضمن وقائع دورته 20 بمدينة مكناس في شهر يونيو 2015، وأهم ما ورد فيه كلمة أحمد التوفيق، التي أشار فيها إلى حالة التشويش التي يعاني منها العلماء في علاقتهم بالسياسة، مُصرحاً بأن من واجبهم في هذه المرحلة أن يعيدوا اكتشاف موقعهم منها. وحاول الوزير بشكل صريح ونادر أن يجيب عن سؤال لماذا تشوش السياسة على يقين العلماء؟ يجيب التوفيق قائلاً: «لأنهم يرون أن السياسة هي الفاعل، ولا يرون أن لهم طريقة للعمل خارج السياسة»، بمعنى أن ذلك التشويش يأتي من عدم وجود تصور واضح يحدد العلاقة بين الدين والسياسة، أو عندما «يقع لهم الظن بأنهم مسؤولون عن تطبيق الشرع لا عن مجرد تبليغه»، الأمر الذي أدى إلى أن يكون العلماء جزءاً من الفتنة التي تقع نتيجة ذلك.

وأشار التوفيق إلى وجود «وثيقة مذهبية» يجري إعدادها، وهي عبارة عن مسودة لم يصادق عليها بعد، ويعول عليها الوزير في أن تحسم في العلاقة بين العلماء والسياسة في ضوء قراءة ورعة للكتاب والسنة. والوثيقة الجديدة - حسب الوزير - تؤسس «لا لتكون مرجعاً تاريخياً ولكن للعمل» بها، حتى يدخل العلماء في مرحلة جديدة، تجعلهم يقتحمون «العقبة وأن يأتوا البيوت من أبوابها»، ويفلتوا من التذبذب في اليقين، ومن هذا التشويش الحاصل في علاقة الدين بالسياسة. لكن هذه الوثيقة الهامة لم تصدر إلى حدود كتابة هذا التقرير [مطلع ماي 2017].

وتزيلاً لمقتضيات الظهير المشار إليه، أصدر المجلس العلمي الأعلى، قبيل الانتخابات التشريعية لسنة 2017، مذكرة إلى كل الفروع التابعة له في جهات المملكة المغربية لنتيجه أعضاءه إلى عدم الخوض فيما له علاقة بالانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر من سنة 2017. ودعا المجلس العلمي كافة المنتسبين إليه إلى «تجنب الظهور في أي تجمع جماهيري يقوم به مرشحو الأحزاب السياسية مهما كانت انتماءاتهم الحزبية».

وحذر المجلس الأعلى من أن «مخالفة هذه التوجيهات تعرض المخالفين إلى عقوبات زجرية قد تصل إلى درجة الإيقاف عن العمل»<sup>(1)</sup>.

- قضية المساواة في الإرث: تعتبر قضية الإرث من الأمور التي تثير حساسية بالغة لدى الرأي العام المغربي، وكانت تثيرها بالخصوص بعض الجمعيات الحقوقية، خاصة النسوية<sup>(2)</sup> منها، بينما يفضل الفاعل الديني، سواء الذي يشتغل في المؤسسات الدينية أو غيره، ألا يخوض فيها لأنها تعتبر لديه من الأمور المحسومة في الفقه الإسلامي، ومتعلقة بنص قرآني مقدس حائز على مفهوم قطعي الدلالة، يقضي بأن يكون «للذكر مثل حظ الأنثيين» [الآية]. لكن في الآونة الأخيرة شرع حتى بعض الفاعلين الدينيين، مثل «محمد عبد الوهاب ريفقي» الملقب بـ«أبي حفص»، وكان محسوباً في وقت من الأوقات على التيار السلفي [«الجهادي»] بالمغرب، في إثارة هذا الموضوع الحساس، وقد طالب بإعادة قراءة آيات الفرائض وقسمتها بناء على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. والملاحظ أن المؤسسات الدينية لا تتدخل في مثل هذه النقاشات، التي تحدث بين الفينة والأخرى، ولكن مع تسجيل بعض ردود العلماء المتمين إليها، ويأتي في مقدمتهم، كما سلف الذكر، مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي المحلي لمدينة وجدة.

وهكذا لن نجد تدخلاً من الجهاز الديني المؤسساتي في الموضوع إلا من باب تأكيد ما هو منصوص عليه في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، إلا أننا يمكن أن نرصد استثناءً نوعياً لهذه القاعدة، وهو الدكتور أحمد الخلمي، الذي عبر بكل جرأة عن موقفه من قضية الإرث، بالرغم من موقع مسؤوليته بدار الحديث الحسنية، بل

(1) المجلس العلمي الأعلى يلزم أعضاءه بالابتعاد عن الحملات الانتخابية، موقع «إسلام مغربي»، 23 سبتمبر 2016، على الرابط المختصر: [goo.gl/pdkdkM](http://goo.gl/pdkdkM)

(2) وبالتحديد الجمعيات النسوية التي تنهل من مرجعية «حدائثية»، نقول هذا أخذاً بعين الاعتبار أن قضايا المرأة أعقد من أن يتم اختزالها في المرجعيات الفكرانية [الإيديولوجية]، حدائثية كانت أم إسلامية حركية أم غيرها، لاعتبارات عدة، منها أن هذه الفكرانيات تشتغل تحت سقف معرفي مُغلق، ولا تتخيل سقفاً اجتهادياً مغايراً، خارج هذا السقف، لأن هذا أمر لا مفكر فيه، دون أن تتجاوز ما كان يصطلح عليه الراحل محمد أركون بـ«السياج الدغمائي المغلق». [المحرر]

وقدم «وصفة للتوفيق بين أطروحتي المطالبين بالمساواة في الإرث بين الذكور والإناث، وخصوصهم المتشبهين بالنصوص الدينية الصريحة. ودعا خلال ندوة علمية نظمتها جمعية «ضمير»، إلى تبني خيار ثالث يقوم على إعمال المساواة مع الحفاظ على هامش من حرية التصرف عبر الوصية لتحقيق العدالة والحيلولة دون جعل الإرث نوعاً من الريع. وبالنسبة للآية القرآنية التي يتمسك بها الرافضون للمساواة في الإرث، والتي تقول «للذكر مثل حظ الأنثيين»، فقال الخمليشي إن تعليها يتمثل في أن الذكر كان هو الذي يتحمل النفقة، «والإحصاء الأخير يقول إن مليون أسرة مغربية تعيلها نساء، أي أن هذا التعليل بدأ يتغير، والحكم كما هو معلوم يدور مع العلة ثبوتاً وعدمًا»<sup>(1)</sup>.

ولا بد أن نشير في هذا الباب إلى رأي أحد أعضاء المجلس العلمي الأعلى هو مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي المحلي لوجدة، حول قضية المساواة في الإرث، رداً على استنكار عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعدم تضمين هذا الأخير لتوصية حول المساواة في الإرث، ضمن مشروع تقريره حول «المساواة بين النساء والرجال: الجانب الاجتماعي»، وذلك خلال انعقاد الدورة 61 للمجلس، وقال «بنحمزة» إن «موضوع الإرث ليس «طابو»، وليس إلا التزاماً مع القرآن»، داعياً الجميع إلى «عدم المساس بالمواضيع التي ترتبط بالقرآن، ليس من باب الإقصاء، ولكن لنبعد عن بلدنا كل ما يدفع إلى التوتر». وأضاف قائلاً: إن «التخلي عن القرآن ليس في يد مجلس لكن قضية هو قضية أمة، ومقدسات الأمة يجب أن نحترمها كما نحترم علمانية الأوربيين أو علمانيتهم»<sup>(2)</sup>.

ونرصده تدخلاً آخر للأستاذ لحسن بن ابراهيم سكنفل، رئيس المجلس العلمي المحلي لعمالة الصخيرات، وردده على «أبي حفص» في موضوع المساواة في الإرث، بقوله: «أما مسألة نظام الإرث في الإسلام، فإن الشرع واضح وضوح الشمس في أن

(1) يونس مسكين، الخمليشي يقدم وصفة للتوفيق بين دعاة المساواة في الإرث وخصوصهم، أخبار اليوم، الدار البيضاء، عدد 21 و22 نونبر 2015.

(2) مريم بوتوراوت، بنحمزة: المساواة في الإرث ليست «طابو» لكن التزام بالقرآن، موقع أخبار اليوم، الدار البيضاء، 28 أبريل 2016، على الرابط: [www.alyaoum24.com/582120.html](http://www.alyaoum24.com/582120.html)

هذه أحكامه لا يمكن تغييرها البتة، لأنها صادرة عن الله تبارك وتعالى، فالنص في هذا الموضوع وهو الآيات 11 - 12 - 13 - 14 من سورة النساء، والآية الأخيرة من السورة نفسها قول فصل فيه بعبارات قوية دالة في مجموعها على أن أحكام الإرث قطعية في دلالتها لا تحتمل التأويل»<sup>(1)</sup>؛ كما نرصد تفاعلاً نوعياً لمحمد التهامي الحراق<sup>(2)</sup>، الذي إن كان يشتغل في مؤسسة دينية، وهي المجلس العلمي المحلي لسلا، إلا أنه يُعتبر من نقاط الضوء الدينية الفاعلة<sup>(3)</sup> في هذه المؤسسات، وقد نشر رأياً مقتضباً في موضوع الإرث هذا، وعبر بعض التدوينات في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»<sup>(4)</sup>، حيث سجل ملاحظتان أساسيتان بخصوص تناول الظاهرة: «الأولى المسارعة إلى «تسطيح» كثير من القضايا الرئيسية والمفرطة في جدتها؛ وذلك من خلال اتخاذها مادة للإثارة الإعلامية أو عبر تحشيد التقاطبات الأيديولوجية [الفكرانية] لصالح هذا الطرح أو ذاك»؛ والثانية، «غياب الصوت العلمي الجامعي والعلمائي المؤسساتي والفكري التنويري من الاقتراب من هذه الملفات على أهميتها القصوى»<sup>(5)</sup>.

- (1) سكينفل: نظام الإرث واضح ظاهر بين قطعي مجمع عليه، موقع «إسلام مغربي» [islammaghribi]، 15 ماي 2017، على الرابط: [goo.gl/mC9Mmx](http://goo.gl/mC9Mmx)
- (2) محمد التهامي الحراق، أستاذ في الإسلاميات والتصوف بعدة مؤسسات علمية أكاديمية؛ رئيس «مجموعة محمد التهامي الحراق للمديح والسماع الصوفي» بالرباط؛ مُعد ومقدم مجموعة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية، من إصداراته: «إني ذاهبٌ إلى ربِّي، مقاربات في راهن التدين ورهاناته» (2016)؛ «لماذا نفرح بالمصطفى ﷺ»، كتاب جماعي (2013)؛ «الرواية العرفانية في تجربة عبد الإله بن عرفة» (2012). [المحرر]
- (3) نقول ذلك لاعتبارات عدة، منها حضوره الدائم والنوعي في إبداء مواقف واجتهادات ذات صلة بهذه القضايا الإشكالية، مخترقاً بالتالي قاعدة «الطبيعة لا تقبل الفراغ»، والتي توظفها بشكل كبير المشاريع الإسلامية الحركية في سياق خدمة مشاريعها الدينية (الدعوية والسياسية على الخصوص)؛ وأيضاً من خلال همه البحثي الذي حوّل له إصدار مجموعة من الأعمال البحثية الرصينة التي تنتصر للتدين المغربي بشكل علمي ونافع وهادف في آن. [المحرر]
- (4) رابط صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»:
- facebook.com/mohammedthami.elharrak
- (5) محمد التهامي الحراق، ملف الإرث يقتضي تفاعل صوت العلماء والمفكرين وليس الإثارة والتحشيد، موقع «إسلام مغربي»، 15 ماي 2017، على الرابط: [goo.gl/gc2b4H](http://goo.gl/gc2b4H)

ولا بد أيضاً الإشارة إلى خبر أوردته صحيفة مغربية<sup>(1)</sup>، توقفت عند دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث أثارت حفيظة المجلس العلمي الأعلى وغضب علماء المغرب؛ وأن هناك نقاشاً بين أعضاء المجلس العلمي الأعلى حول كيفية الرد على ما صدر عن إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولكن لم نعثر على رد في هذا الموضوع، ويمكن التأكيد أن موقف المجلس أصبح معروفاً وهو ذهابه إلى أن أحكام الإرث قطعية ولا يمكن إعمال المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث.

- مراجعة مناهج التعليم الديني: بالرغم من أن الملك محمد السادس دعا في خطاب شهير بمدينة العيون [مطلع فبراير 2016] إلى «ضرورة مراجعة مناهج التعليم وانفتاحها على القيم المعرفية الحديثة»، وتكليف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى جانب وزير التربية الوطنية بهذه المهمة الحساسة، والتي بدورها أثارت جدلاً دينياً. نجد مرة أخرى مدير دار الحديث الحسنية أحمد الخليلي، وفي جراحة غير مسبوقة مقارنة مع باقي الفاعلين الدينيين، يذهب إلى أنه عندما يتم شحن الطفل منذ الصغر بأن المسلمين كلهم في النعيم وما عداهم كفار في الجحيم، ندخل في متاهات، لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، فالإسلام لم يطلب منا البحث عن عقائد الآخرين. ويستنتج أن أول ما يجب مراجعته في منظومة التعليم هو هذا التقسيم بين الحق والباطل، لأن الأمر لن يقتصر على الآخرين، بل إن هذا التقسيم سيغال المسلمين أنفسهم، وهو ما يتجلى في شيوع فتاوى التكفير<sup>(2)</sup>.

وكما أشرنا إلى ذلك سابقاً، فإن مصطفى بنحزمة كان له تدخل نوعي في النقاش الديني العمومي الذي أحدثه مطلب مراجعة مناهج التعليم الديني بالمغرب، وكأنه

(1) صحيفة المساء، الدار البيضاء، عدد 22 أكتوبر 2015.

(2) الخليلي: إصلاح التعليم الديني أمر ضروري، موقع «إسلام مغربي»، 27 فبراير 2016، على الرابط المختصر: [goo.gl/bzbGQK](http://goo.gl/bzbGQK)



ينوب في ذلك عن المجلس العلمي الأعلى، حيث نشر دراسة تحت عنوان «رؤية في التعليم الديني بالمدرسة المغربية»، تطرق فيها إلى السياق التاريخي للتعليم الديني، ومكانته في المشاريع الإصلاحية للعلماء، كما تحدث عن بواغث إصلاح التعليم الديني في المدرسة المغربية راهناً، معتبراً أنه «على الرغم من وضوح نص بلاغ الديوان الملكي، فإن ذلك لم يمنع من أن يتجه به البعض متجهاً مغايراً، ويحاول توظيفه في خدمة رؤى ذاتية، ويرى فيه فرصة مواتية للمطالبة بالتقليص من المدى الزمني لتدريس المادة الدينية، أو بحذف عناوين معينة وإحلال عناوين أخرى بدلها، أو الانتهاء إلى استبعاد المادة الدينية من البرنامج الدراسي لو أمكن ذلك. وذريعة هؤلاء هو تحميلهم برامج المادة الدينية مسؤولية نشوء التطرف والإرهاب»<sup>(1)</sup>.

كما وعدت الوزارة باتخاذ كافة التدابير قبل الإذن للمكتبات بإعادة طبعها برسم موسم 2017-2018، بعد لقاء جمع المكتب الوطني للجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة بمدير المناهج، و«تقديم الجمعية لمذكرة ضمنتها ملاحظاتها البيداغوجية والديداكتيكية والإبستمولوجية على منهاج وكتب منار للتربية الإسلامية».

لا بد هنا من الإشارة إلى أن إصدار سلسلة منار من كتاب التربية الإسلامية أثار جدلاً بالمغرب، ولم يتدخل الفاعل الديني في هذا الجدل، ولم يعلن موقفه من تعديل مادة التربية الإسلامية، على خلاف بعض جمعيات المجتمع المدني التي أخذت على عاتقها خوض غمار هذا التحدي، ويأتي في مقدمتها المكتب الوطني للجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة، حيث أصدر بلاغات عديدة أكد فيها عدم تجاوب وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، في حكومة عبد الإله بنكيران، مع مطلب الجمعية القاضي بسحب سلسلة كتب منار للتربية الإسلامية بالتعليم الثانوي التأهيلي من الأسواق المغربية، باعتبارها «كتباً مُسيئة للفلسفة والعلوم وحقوق الإنسان والطفل ومكتسبات الحضارة الإنسانية». لكن الجديد في هذا الموضوع هو التزام وزير التربية الوطنية

(1) مصطفى بن حمزة، مسؤولية التربية الدينية عن العنف والإرهاب، موقع هسبريس، 4 أبريل 2016، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/301484.html](http://www.hespress.com/orbites/301484.html)

والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي «محمد حصاد»، في حكومة سعد الدين العثماني (أبريل 2017)، بمراجعة سلسلة كتب منار للتربية الإسلامية بالتعليم الثانوي التأهيلي<sup>(1)</sup>.

- هاجس المدد الفكري المتطرف لدى المؤسسات الدينية الرسمية: اهتمت المؤسسات أيضاً بالجانب المتعلق بمكافحة «التطرف العنيف»، خلال الأعوام الماضية، وأبدت حركية غير معهودة، استشعاراً منها بالخطر الداهم الذي يمثله الفكر التكفيري الزاحف على شمال إفريقيا، وشرعت في تكوين علمائها وأئمتها ومرشديها الدينين وتأهيلهم لمجابهة كل أشكال التطرف، خصوصاً لدى الشباب، وذلك بالتوازي مع الاستراتيجية الأمنية، التي شرع المغرب في تنفيذها منذ سنة 2003 لمكافحة الإرهاب. ما يمكن رصده من ملاحظة في هذا الباب هو أن الرابطة المحمدية للعلماء أولت عناية خاصة طيلة السنتين الأخيرتين لموضوع التطرف الديني، وجعلت ذلك من بين أولياتها الفكرية، ويظهر ذلك جلياً من خلال البرامج والملتقيات التي نظمتها داخل المغرب، أو في اللقاءات الدولية التي شارك فيها أمينها العام أحمد عبادي، وكان موضوعها معالجة ظاهرة الغلو والتكفير في الدين، وما ينتج عنها من عنف مادي ومعنوي، تجلّى بالخصوص في إنشاء تنظيم «داعش» سالف الذكر.

وهكذا عملت الرابطة، وتحت إشراف مباشر من أمينها العام، أحمد عبادي، على تنفيذ دورات تدريبية مغلقة لصالح أطرها والباحثين المشتغلين معها، من أجل الحصول على آليات فكرية وعملية لمواجهة الفكر الجهادي المتطرف، الذي يستغل شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية لبت موافقه وتصوراته العقديّة. واستقدمت الرابطة خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الحماية الأمنية والفكرية ضد أفكار ظاهرة «داعش»، حيث يقدم المعنيون، نماذج من المنتجات الإعلامية لتنظيم البغدادي، وتحليلها في أفق تحديد نظريات لمواجهتها والتعامل معها باحترافية، من قبيل مجلة

(1) فاطمة الزهراء جبور، حصاد يراجع «التربية الإسلامية» وينهي الصراع مع مدرسي الفلسفة، موقع هسبريس، 9 أبريل 2017، على الرابط: [www.hespress.com/societe/345918.htm](http://www.hespress.com/societe/345918.htm)

«دابق» الإلكترونية الصادرة بالعربية وعدد من اللغات الأجنبية، ووكالة «الأعماق» للإنتاج السمعي البصري، وهما أبرز مصدر لتنظيم «داعش» في إنتاجها الإعلامي. كما تم إعطاء الانطلاقة الرسمية لعملية التكوين لموظفي المؤسسات السجنية والعلماء الوطاء التابعين للرابطة المحمدية للعلماء، في مجال محاربة الخطاب المتطرف داخل الوسط السجني بالمركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت التابع لإدارة السجون وإعادة الإدماج، ونظمت هذه الورشة التكوينية التي امتدت لثلاثة أيام متواصلة 23 - 24 - 25 ماي 2016 بدعم من السفارة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية<sup>(1)</sup>.

وقامت المؤسسة أيضاً بإعداد دراسات علمية أكاديمية في إطار وحدتها المختصة بتفكيك خطاب التطرف والإرهاب، وباقي مراكزها البحثية ووحداتها العلمية، لعدد من المفاهيم ذات الصبغة الشرعية التي تستند إليها الجماعات المارقة، ويجرفها دعاة التطرف والإرهاب، ويبنون عليها خطابات المفاصلة والكرهية، والعنف. وأخرجتها على دفاتر علمية من بينها: «دراسة في تفكيك خطاب التطرف»، «في تفكيك مفهوم الجزية»، و«في تفكيك مفهوم الجهاد»، وكلها دراسات لأحمد عبادي. وهناك دراسات أخرى تسير في المنوال نفسه مثل «مفهوم الحاكمية: من أجل تجاوز إشكالات المفهوم والتوظيف الإيديولوجي»، و«في حقيقة القتال في سبيل الله ونصرة المستضعفين» لمحمد الناصري.

وتفاعلاً مع موضوع التصدي الفقهي والمعرفي للخطاب الإسلامي المتشدد، كانت الرابطة المحمدية للعلماء، الواجهة الدينية لمبادرة «المصالحة» التي أعلن عنها في صيف 2017<sup>(2)</sup>، في إطار مشروع مؤسساتي تميز بمشاركة وزارة العدل والمندوبية

(1) فطومة نعيمة، 15 إطاراً من أطر المندوبية و5 علماء من الرابطة المحمدية للعلماء أول المستفيدين من تكوين حول محاربة التطرف داخل المؤسسات السجنية، موقع الأحداث المغربية، 24 ماي 2016، على الرابط: <http://www.ahdath.info/182373>

(2) وجب التذكير بأن مبادرة «المراجعات»، تميزت بتدخل فاعلين لا يشتغلون تحت سقف المؤسسة الدينية الرسمية، وإنما من الخارج، بحكم العلاقة التي تجمعهم مع المعتقلين السلفيين، ويُعتبر الناشط الحقوقي والمعتقل السابق، عبد الفتاح الحيداوي، من سلا، أحد أبرز هؤلاء، بإمكانات ذاتية متواضعة جداً، كانت نتائجها أكبر من نتائج أداء المؤسسات الدينية، خاصة أنه اشتغل عن بُعد، وبالتنسيق مع أغلب المعتقلين، في

العامّة لإدارة السجون والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو برنامج استهدف نزلاء المؤسسات السجنية، من المدانين في إطار قضايا التطرف والإرهاب، قامت بإعداده، وبلورة منهجيته وتنفيذه بالاعتماد فقط على مواردها الذاتية.

وأطلقت الرابطة سنة 2016 «المنتدى الأول للعلماء الوسطاء للوقاية من التطرف العنيف»، في إطار استراتيجية المؤسسة لتزويد العلماء بكفايات ومهارات تسهم مع مختلف الفاعلين في الحد والوقاية من السلوكيات الخطرة التي يعتبر التطرف العنيف من أشدها ضرراً وفتكاً بالمجتمعات.

وجاءت أحدث مبادرات الرابطة المحمدية للعلماء، بتطوان، عبر إطلاق مركز جديد يحمل اسم مركز «أجيال للتكوين والوقاية الاجتماعية»، في سياق «الجهود التي تبذلها المؤسسة لدحض أفكار الجمود والتعصب، والوقاية من دعاوى التطرف العنيف»، حيث صرّح الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، أحمد عبادي، «أن المشروع يستهدف أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج الذين هم في أمس الحاجة إلى ضبط ثواب المملكة الدينية»، لأنه يساعدهم على «استيعاب النسخ الهوياتي المغربي، عبر مقارنة مندمجة، تستحضر المقاربة الاقتصادية والدينية والاجتماعية من أجل الحفاظ على أمن البلد، وريادته». وسيعمل المركز على بناء القدرات والكفايات عبر مقارنة التثقيف بالنظير، وبالاعتماد على «العلماء الوسطاء»، و«العلماء الرواد»، الذين تعمل الرابطة المحمدية على تكوينهم، كما سيعمل المركز على «تنمية المهارات الممكنة من تفعيل خطاب ديني إيجابي معتدل، مبني على ثوابت المملكة المغربية، فضلاً عن

سياق تشجيع وترويج مشروع «المراجعات»، عبر الدعاية للأدبيات التي تدافع عن «المراجعات»، أو تغذي الخطاب الديني المضاد لخطاب «التطرف العنيف»، كما أنه يقف وراء الدفع بالعديد من المعتقلين، إلى إعادة النظر في خطابهم المتشدد، كما عاينا ذلك، مع حالة محمد عبد الوهاب رفيقي وحسن الخطاب وعبد الرزاق سوماح ولائحة من المعتقلين الذين طرّفوا باب «المراجعات» بمقتضى ما قام هذا الناشط، بل إنه حتى مع مشروع «المصالحة»، والذي عرف انخراط مؤسسة الرابطة المحمدية للعلماء، تابع نفس الناشط الحدث، في شقه الديني، وبعد معاينته تواضع العدة الدينية المعنية بتغذية خطاب «المراجعات»، تدخل من أجل توزيع بعد الأدبيات، نذكر منها أعمال جودت سعيد، وخاصة كتابه الشهير: «مذهب ابن آدم الأول: مشكلة العنف في العمل الإسلامي». [المحرر]

تزويد الأجيال بالكفايات والمهارات اللازمة، ومدّهم بآليات الوقاية الاجتماعية في مختلف المجالات»<sup>(1)</sup>.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدورها أولت اهتماماً بالموضوع، وشرعت في إعداد أئمتها ومرشديها، من الذكور والإناث، لمواجهة الأفكار المتطرفة، وذلك عبر آليات تكنولوجية حديثة، حيث كشفت الوزارة عن شروعها في إطلاق سلسلة من الدورات التدريبية الأسبوعية، في المعلومات لفائدة الأئمة المرشدين والمرشحات، داخل مقرات المجالس العلمية المحلية بمختلف المدن المغربية. هذه الدورات التكوينية تأتي بغرض اطلاع الأئمة والمرشدين على أفكار المتطرفين، التي تتخذ من الإنترنت فضاء لنشرها، إلى جانب التعرف على الآليات التكنولوجية الحديثة التي يمكن للمشرّفين على الجانب الديني الرسمي استخدامها للتصدي لتلك الأفكار، ونشر المعتدلة منها، في سياق «استخدام نفس السلاح». وفي هذا الإطار تم تأسيس سنة 2015 «معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشحات»، من أجل أن يكون أداة من أدوات التحصين من نزعات التطرف والحفاظ على هوية المغرب الدينية. ونظم هذا المعهد بشراكة مع الجامعة الأورو متوسطية بسلوفينيا، يوم الأربعاء 27 جمادى الآخر 1437 (6 أبريل 2016)، ملتقى حول إنتاج خطاب مغاير لمناهضة الإيديولوجيات المتطرفة. وأكد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق، خلال هذا اللقاء، أن «أداء الدولة لمسؤوليتها الكاملة في تأطير الشأن الديني بمختلف أبعاده يؤدي إلى تحصين المجتمع من تسرب الفكر المتطرف الذي ينتج الإرهاب، مشدداً على الدور المحوري لتكوين الأئمة في نشر الخطاب الديني المعتدل وفق الثوابت المغربية»<sup>(2)</sup>.

ولا يمكن إغفال انخراط المجلس العلمي الأعلى في قضية مكافحة الإرهاب وكل أشكال التطرف الديني والفكري، وإن كان هذا الانخراط يبدو متواضعاً إلى جانب

(1) المحجوب داسع، الرابطة المحمدية تطلق مركز «أجيال للتكوين والوقاية الاجتماعية» بتطوان، موقع «الرابطة»، على الرابط: [www.arrabita.ma/Article.aspx?C=107460](http://www.arrabita.ma/Article.aspx?C=107460)

(2) أحمد التوفيق: أداء الدولة لمسؤوليتها الكاملة في تدير الشأن الديني بمختلف أبعاده يحصن المجتمع من الفكر المتطرف، موقع الأحداث المغربية، على الرابط: [www.ahdath.info/166357](http://www.ahdath.info/166357)

باقي مكونات الفاعل الديني الرسمي، وقد أكد محمد يسف، الأمين العام للمجلس، في الدورة ما قبل الأخيرة [2016] للمجلس أن الملف رقم 3 الذي يشغل مؤسسة العلماء هو التصدي للتطرف، وأن هذا الملف كان حاضراً في كل دورات المجلس، مضيفاً أن «النظر في هذا الموضوع هو استمراري». ونبه إلى أن «الثغرة التي يمر منها الخطر الفكري والذي يتحول إلى إرهاب حقيقي يمر من مساجدنا»، منوهاً بالجهود التي بذلت وتبذل والآليات التي وضعت من أجل التصدي للغلو والتطرف والإرهاب مكنت من الحفاظ على «مساجدنا والاحتفاظ على قدسيتها ورسالتها، في ممارسة الأمة لتدينها المعتدل والوسطي» في ظل الثوابت الدينية للمغرب، وهو ما مكن من صيانة ميراث الأمة وحماية الأمن المغربي في جانبه المعنوي<sup>(1)</sup>، قبل العودة للموضوع في ربيع 2017، منتقداً «ترامي جهات كثيرة على الفتوى، في إشارة إلى ما بات يُعرف بـ«فقهاء الإنترنت»، الذين ينشرون آراءهم الخاصة ويضفون عليها صبغة الإفتاء»<sup>(2)</sup>.

كما أكد يسف في الدورة الأخيرة [2017]، أي الدورة الرابعة والعشرين، أنها «مخصصة لتقييم نشاطها الميداني وما تحقق في باب القرب مع مختلف فئات المجتمع، منذ أن أصبحت فروعها منتشرة في كل ربوع هذا الوطن، سيما وأن هناك انتظارات، وتساؤلات حسنة النية»، وأضاف أن «السفينة التي يمتطيها علماء المغرب تجري بهم بريح طيبة آمنة من قاصف الريح وعاتي الأمواج، وما ذلك إلا لأن الماسك بزمامها ربان حكيم ماهر لا خوف على مركبة هو قائدها، وقد تعلق طموحه بأن يجعل الوطن في عهده ملتقى للكبار في هذا الكوكب ليناقدوا عظيم القضايا، وليشاهدوا في ربوعه من الشواهد والبراهين ما يعزز الإيمان بما يُبشر به ويدعو إلى النظر فيه لصالح الأرض والإنسان»<sup>(3)</sup>، وتضمن جدول أعمال هذه الدورة «تعميق النظر في سبل تعزيز التواصل

(1) ثلاثة ملفات كبرى شغلت علماء المغرب، موقع «إسلام مغربي»، 25 دجنبر 2016، على الرابط المختصر: [goo.gl/RgrD15](http://goo.gl/RgrD15)

(2) أحمد الأرقام، يسف يحذر من فقهاء الإنترنت، الصباح، الدار البيضاء، عدد 3 مارس 2017.

(3) المجلس العلمي الأعلى يُخصص دورته 24 للنقد الذاتي، موقع «إسلام مغربي» [islammaghribi.com]، 27 يوليو 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/wyh3KJ](http://goo.gl/wyh3KJ)

العلمي المغربي الإفريقي»، و«العناية بالشباب وسبل إدماجهم اجتماعياً وثقافياً»، و«آليات الارتقاء بمستوى خطبة الجمعة».

- معضلة التحاق بعض المغاربة بتنظيم الدولة «داعش»: كثفت المصالح الأمنية بالمغرب من عملياتها التفكيكية لكثير من الخلايا الإرهابية المرتبطة بتنظيم الدولة في بلاد الشام والعراق، وكشف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، الذي كان يتحدث في جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس المستشارين جواباً منه على سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة في موضوع سفر المغاربة للقتال في سوريا، عن وجود تنسيق بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجهات الأمنية للتصدي لظاهرة سفر المغاربة للقتال في سوريا، قائلاً إن هناك «تنسيقاً تاماً بين الجهات الدينية والأمنية في هذا المجال»، مؤكداً أن وزارته «تعمل ما بوسعها لحماية المغرب من هذه الظواهر»<sup>(1)</sup>.

وفي سؤال حول هجرة الشباب المغربي نحو بؤر الاحتراب الطائفي والجماعات الإرهابية وعلى رأسها «داعش»، أجاب مدير دار الحديث الحسنية الدكتور أحمد الخليلي، في حوار نشرته جريدة «الأحداث المغربية»، بأن أسباب ذلك يرجع إلى إشاعة مقولة «القانون الوضعي» ومقابلته بـ«أحكام الشريعة»، وأن استمرار المصطلحين معاً بعد استقلال الدول الإسلامية أدى إلى انتشار خطاب التكفير بهذه الدول. وأما السبب الثاني، فهو رواسب الثقافة المتوارثة عن «الكفار» ووجوب جهادهم وغنم أموالهم. وضرب الخليلي المثل بمؤلف شهير بعنوان «فقه الأولويات»، يقول صاحبه «إن جهاد الكفار والإلحاد والعلمانية والتحلل، وما يسندها من قوى داخلية وخارجية هو الآن فريضة العصر وواجب اليوم»، في إشارة إلى يوسف القرضاوي، رئيس «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين». وأضاف سبباً آخر حول ما سماه بـ«الهجرة الجهادية» هو الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية والدولية التي تدفع بعض الشباب إلى تصرفات هوجاء يحسبونها انتقاماً ممن يعتقدونهم سبباً في تعاستهم، وفي

(1) محمد بلقاسم، التوفيق يكشف تنسيق الأوقاف والأمن ضد قتال المغاربة في سوريا، موقع «هسبريس»، 25 يونيو 2014، على الرابط: [www.hespress.com/societe/234165.html](http://www.hespress.com/societe/234165.html)



المقابل أشار إلى «الإسلاموفوبيا» نفسها، التي تغذي مثل هذه النزوعات، وتصرفاتها المتسمة بالاستفزاز وبالانتقام الغوغائي»<sup>(1)</sup>.

وفي الاتجاه نفسه، استضافت مؤسسة «طابة»<sup>(2)</sup> بأبو ظبي، عاصمة دولة الإمارات، أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، حيث ألقى محاضرة في خيمة طابة الفكرية عنوانها «التجربة المغربية في إعادة الخطاب الديني للمنهج الأصيل». وذلك يوم الأحد 28 فبراير 2016. وتحدث عبادي عما أسماه هندسة فريدة، حيث أنيط بالرابطة «مهام جسام عبر 21 وحدة بحثية، منها وحدة لمكافحة التطرف، ووحدات تعالج سلوكيات منحرفة شتى، وأخرى لبناء القدرات، وإعداد جيل متجانس من الباحثين والعلماء وفق دلائل تكوينية، ومن ذلك أيضاً وحدة «باللوح والقلم» التي تعتنى بالأطفال وتجمع أبناء الأعيان بأبناء الملاجئ على بساط واحد؛ وقد أفادت هذه الوحدة ببرامجها المدروسة كثيراً، فلديها 35,000 مقالة كتبها أطفال لأطفال، وفي ذلك حماية للنشء والأجيال من أهل الزيغ والضلال والأفكار المريضة والتطرف»<sup>(3)</sup>.

- قضية الإجهاض: مسألة الإجهاض بدورها كانت مثار اهتمام بالغ من قبل المجتمع المغربي وأحدثت نقاشاً واسعاً سلط الضوء على جوانبه النفسية والاجتماعية بالإضافة إلى الإشكالات الدينية والقانونية التي يطرحها، مما جعل مؤسسة إمارة المؤمنين توليه اهتماماً خاصاً، وذلك باستقبال الملك محمد السادس الجمعة 15 ماي 2015 بالقصر الملكي بالدار البيضاء، كلاً من مصطفى الرميد وزير العدل والحريات السابق، وأحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وذكر بلاغ للديوان الملكي أنه خلال هذا الاستقبال،

(1) أمينة السليمان، الخليلي: من أسباب الهجرة الجهادية عدم وضع نظام متوافق عليه لتفسير النصوص الدينية، موقع «إسلام مغربي»، 6 أبريل 2016، على الرابط المختصر: [goo.gl/jezcs3](http://goo.gl/jezcs3)  
(2) رابط الموقع الإلكتروني لمؤسسة «طابة»: [www.tabahfoundation.org](http://www.tabahfoundation.org)  
(3) أحمد عبادي يشيد بدور وحدة اللوح والقلم بمؤسسة «طابة»، موقع «الفطرة» [alfetra.ma]، على الرابط المختصر: [goo.gl/slwbCF](http://goo.gl/slwbCF)





رفع الوزيران ورئيس المجلس إلى الملك نتائج الاستشارات الموسعة، التي كلفهم الملك محمد السادس بإجرائها بخصوص إشكالية الإجهاض، مع جميع الفاعلين المعنيين.

ويمكن في هذا الباب الإشارة إلى موقف يتسم بالجدّة، وصدر مرة أخرى عن مدير دار الحديث الحسنية أحمد الخمليشي، في موضوع الإجهاض، حيث أعلن في لقاءٍ نظّمته الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري، أنّ «النقاش حول الإجهاض يجب أن يُبنى على حقوق الطفل وحقوقه وهويّته»<sup>(1)</sup>.

- إعلان مراكش: شهد المغرب حدثاً دينياً هاماً، بداية العام 2016، وقد توفقت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في تنظيمه بمدينة مراكش، وكان له إشعاع دولي بارز، وهو الحدث الذي تمخض عنه «إعلان مراكش» للأقليات الدينية، الذي اختتمت أشغاله يوم 27 يناير 2016، وحضره علماء ومفكرون وممثلو الديانات السماوية وغيرها، جاؤوا من كل أنحاء العالم. وتميز اللقاء برسالة سامية بعثها أمير المؤمنين محمد السادس إلى المشاركين في هذا المؤتمر الدولي، تضمنت إشارات واضحة حول تركية حقوق الأقليات الدينية بالمغرب، البلد الذي كان عبر التاريخ مثلاً لتعايش الأديان والإثنيات وتلاقح الحضارات. وكان من بين توصيات إعلان مراكش الدعوة إلى «تأصيل مبدأ المواطنة، الذي يستوعب مختلف الانتماءات، بالفهم الصحيح والتقويم السليم للموروث الفقهي والممارسات التاريخية وباستيعاب المتغيرات التي حدثت في العالم، وتأكيد على ضرورة تأسيس تيار مجتمعي عريض لإنصاف الأقليات الدينية في المجتمعات المسلمة ونشر الوعي بحقوقها، وتهيء التربة الفكرية والثقافية والتربوية والإعلامية الحاضنة لهذا التيار، وعدم توظيف الدين في تبرير أي نيل من حقوق الأقليات الدينية في البلدان الإسلامية». كما دعا الإعلان المؤسسات العلمية والمرجعيات الدينية «للقيام بمراجعات شجاعة ومسؤولة للمناهج الدراسية للتصدي لأخلاق الثقافة المأزومة، التي تولد التطرف والعدوانية، وتغذي الحروب

(1) محمد الراجي، الخمليشي: المغريباتُ يُلجأن إلى الإجهاض بسبب قلة ذات اليد، موقع «هسبريس»، 16 مارس 2015، على الرابط: [www.hespress.com/societe/258180.html](http://www.hespress.com/societe/258180.html)



والفتن، وتمزق وحدة المجتمعات، والساسة وصناع القرار إلى اتخاذ التدابير السياسية والقانونية اللازمة لتحقيق المواطنة التعاقدية، وإلى دعم الصيغ والمبادرات الهادفة إلى توطيد أواصر التفاهم والتعايش بين الطوائف الدينية في الديار الإسلامية<sup>(1)</sup>.

ومن أهم الإشارات الواردة في أشغال المؤتمر، ارتكازه على مبادئ «صحيفة المدينة»، التي صدرت في الحقبة النبوية، لأن هذه الوثيقة، حسب المؤتمرين، «ثابتة في الزمن، وتنفرد عما قبلها وما بعدها، وتنبع من نظرة إنسانية، ولا تحالف نصاً شرعياً، وأن كل بند منها يحث على الرحمة والعدل والحكمة والمصلحة العامة، كما أنها أساس مواطنة تعاقدية لمجتمع تعددي، فضلاً عن أن مقاصدها تنسجم مع إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان».

وتضمن إعلان مراكش 19 بنداً، لاقت استحسان 49 شخصية رسمية، ضمنها 15 شخصية غير مسلمة، و17 ممثلاً لمنظمات دولية، وممثلين لأقليات، وما يقارب 37 مفكراً، و19 إعلامياً.

بعد عام ونيف من «إعلان مراكش»، نظمت «قافلة السلام الأمريكية» في رحاب «منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة»<sup>(2)</sup>، حيث اتفقت كوكبة من كبار الأئمة والقساوسة والحاخامات في أكبر عشر ولايات أمريكية على المضي قدماً في مشاوراتهم ودراساتهم لتأسيس منطلقات أخلاقية إنسانية تمثل لبنة أولى على طريق التوصل إلى إقرار «وثيقة دولية» تكون ملزمة لجميع الأطراف والأفراد في مختلف المجتمعات تنبذ تدايعيات لوثة «الإسلاموفوبيا» أو «معاداة السامية» وتستأصل شأفة الكراهية والتمييز وكل أشكال الغلو والتطرف وإتاحة الفرص في مجال تعزيز وترسيخ ثقافة السلم

(1) أنظر: النص الكامل لإعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي، نشر في موقع «إسلام مغربي»، 27 يناير 2016، على الرابط التالي بالعربية: [goo.gl/UZMyvw](http://goo.gl/UZMyvw)

(2) أو الرابط التالي بالإنجليزية: [www.marrakeshdeclaration.org/files/Declaration-Marrakesh-Eng-27.pdf](http://www.marrakeshdeclaration.org/files/Declaration-Marrakesh-Eng-27.pdf)  
رابط صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: [www.facebook.com/MuslimPeaceForum/](http://www.facebook.com/MuslimPeaceForum/)

والتسامح في وعي المجتمعات الإنسانية المعاصرة»، كما «دعا أعضاء القافلة إلى متابعة تفعيل نتائج وتوصيات ورشة أبوظبي استكمالاً لآليات تفعيل «إعلان مراكش»<sup>(1)</sup>.

ومتابعة لإعلان نفسه، احتضنت الرباط بين 24 و26 أكتوبر 2017، أشغال مؤتمر «قافلة السلام الأمريكية»، ونظمتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بشراكة مع «منتدى السلام في المجتمع الإسلامي»، تحت رعاية الملك محمد السادس، على أهمية المؤتمر في مد الجسور بين ممثلي مختلف الأديان في تعزيز التفاهم والانفتاح.

صرّح حينها القس بوب روبرتس من كنيسة نورثوود بدالاس الأمريكية، بأن «المغرب اضطلع، ومنذ القديم، بدور أساسي في النهوض بالسلام في العالم وتحقيق الالتقاء بين الأديان»، مسجلاً أن بلاده تقدر أهمية «إعلان مراكش»؛ أما الحاخام بروس لوستيغ من المجمع العبراني لواشنطن، فأكد أنه «من الهام بالنسبة لنا التواجد بالمغرب بالنظر للدور التقليدي الكبير الذي يضطلع به المغرب في الجمع والتوحيد بين ممثلي الأديان السماوية»<sup>(2)</sup>.

وقبل افتتاح هذا اللقاء، حاضر أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، عن الأقليات الدينية وعن غير المؤمنين بالآخرة، معتبراً أن من أبرز التحديات التي ينبغي على القادة الدينيين رفعها توضيح مهمة رجل الدين، «الذي لا يملك إلا الكلمة الطيبة المؤثرة، يقدمها على شكل نصيحة لله ولرسله وللمؤمنين وعامة الناس وأصحاب القرار منهم خاصة». كما أبرز المسؤول حاجة القادة الدينيين إلى التمتع بالحرية، قائلاً «رجل الدين شاهد موضوعي، ولكي يكون الشاهد موضوعياً ينبغي أن يملك حريته»، وقصد التوفيق بالحرية «تحرير النفوس من الطغيان وتعزيز السلم فيها»، لافتاً إلى أن تيسير هذه المهمة أو تعقيدها رهين بالنظام العالمي في توجهاته الكبرى؛ «ذلك

(1) أمينة سليمان، تبشير «حلف فضول عالمي» لنشر قيم البناء والحوار وعمارة الأرض، موقع «إسلام مغربي»، 13 ماي 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/aVDGLZ](http://goo.gl/aVDGLZ)

(2) الرباط: ثلاث ديانات سماوية تشارك في مؤتمر «قافلة السلام الأمريكية»، موقع «إسلام مغربي»، عن وكالة المغرب العربي للأنباء، 24 أكتوبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/ZgZpG5](http://goo.gl/ZgZpG5)

أنَّ حُكَمَاءَ هَذَا الْعَالَمِ سَيَقُومُونَ بِالتَّشْخِصِ الصَّحِيحِ لِكُلِّ الْمَشْأَلِ إِذَا عَرَفُوا أَنَّ أَصْلَ الدَّاءِ هُوَ التَّطَرُّفُ بِكُلِّ أَشْكَالِهِ وَمِيَادِينِهِ، وَأَنَّ التَّفَاهُمَ مِنْ أَجْلِ التَّضَامُنِ هُوَ سَبِيلُ حَلِّ الْمَشْأَلِ وَصِيَانَةُ إِنْسَانِيَةِ الْإِنْسَانِيَةِ»<sup>(1)</sup>.

- تَرَاجَعُ عَنِ فَتْوَى «قَتْلُ الْمُرْتَدِ»: جَاءَ الْجَدِيدُ فِي تَنَاوُلِ هَذَا الْمَلْفِ مِنْ خِلَالِ تَرَاجَعِ الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ الْأَعْلَى عَنِ فَتَوَاهِ الشَّهِيرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِقَتْلِ الْمُرْتَدِ، وَهِيَ الْفَتْوَى الْوَارِدَةُ فِي كِتَابِ صَادِرٍ عَنِ الْهَيْئَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَكْلُفَةِ بِالْإِفْتَاءِ سَنَةَ 2012، وَقَدْ أَحْدَثَتْ حِينَهَا ضِجَّةٌ إِعْلَامِيَّةٌ كَبِيرَةٌ وَبَعْضُ الرَّدُودِ، الَّتِي انْتَقَدَتْ كَثِيرًا فَتْوَى الْمَجْلِسِ. وَكَانَتْ فَتْوَى الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ الْأَعْلَى حَاسِمَةً فِي قَتْلِ الْمُرْتَدِ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي «فَتَاوَى الْهَيْئَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَكْلُفَةِ بِالْإِفْتَاءِ 2004 - 2012»، عِنْدَمَا تَطَرَّقَتْ إِلَى مَسْأَلَةِ حُرِيَّةِ الْمُعْتَقِدِ وَالِدِينِ. لَكِنْ يَبْدُو أَنَّ الْمَجْلِسَ الْعِلْمِيَّ عَدَّلَ مِنْ مَوْقِفِهِ هَذَا كَثِيرًا إِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرِهِ بِالْكَامِلِ كَمَا أُورِدَ ذَلِكَ فِي وَثِيقَةِ «سَبِيلِ الْعُلَمَاءِ»، فِي نَقْطَةٍ تَحْتَ عُنْوَانِ «قَضَايَا الْعَدْلِ وَالتَّضَامُنِ وَالْحُقُوقِ وَالْحُرِّيَّاتِ فِي الْأُمَّةِ» (الصفحة 98). وَمِمَّا جَاءَ فِي وَثِيقَةِ «سَبِيلِ الْعُلَمَاءِ»: «لَقَدْ أَثِيرَتْ فِي الْإِسْلَامِ قَدِيمًا وَلَا تَزَالُ تَثَارُ قَضِيَّةُ الرَّدَةِ وَالْمُرْتَدِ، وَيَبْقَى الْفَهْمُ الْأَصْحَحُ وَالْأَسْلَمُ لَهَا الْمَنْسَجُمُ مَعَ رُوحِ التَّشْرِيعِ وَنُصُوصِهِ وَمَعَ السَّيْرَةِ الْعَمَلِيَّةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِقَتْلِ الْمُرْتَدِ هُوَ الْخَائِنُ لِلْجَمَاعَةِ، الْمَفْشِي لِأَسْرَارِهَا وَالْمُسْتَقْوِي عَلَيْهَا بِخُصُومِهَا؛ أَي مَا يُعَادِلُ الْخِيَانَةَ الْعِظْمَى فِي الْقَوَائِنِ الدَّوْلِيَّةِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»، الْمَقِيدُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «التَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»<sup>(2)</sup>.

وَتَمَّتْ الْإِشَادَةُ بِهَذَا التَّحْوِيلِ الْعَمِيقِ فِي فِكْرِ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ بِخُصُوصِ تَجْدِيدِ نَظَرَتِهِمْ إِلَى حُرِيَّةِ الْمُعْتَقِدِ وَالِدِينِ، وَنُوهَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَتَبِعِينَ لِلشَّأْنِ الدِّينِيِّ بِالْمَغْرِبِ بِشِجَاعَةِ هَذَا الْمَوْقِفِ فِي إِعَادَةِ النَّظَرِ فِي فَتْوَى قَتْلِ الْمُرْتَدِ بَعْدَ مَرُورِ خَمْسِ سِنُوَاتٍ مِنْ إِصْدَارِهَا، وَإِنْ كَانَ الْمَجْلِسُ الْعِلْمِيُّ الْأَعْلَى لَمْ يَتَبَيَّنْ بِشَكْلِ رَسْمِيٍّ هَذِهِ الْوَثِيقَةَ.

(1) مُحَمَّدُ الرَّاجِي، التَّوْفِيقُ يَدَافِعُ عَنِ «غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ» وَيُنَسِّبُ مَشْأَلِ الْعَالَمِ إِلَى التَّطَرُّفِ، مَوْقِعُ «هَسْبَرِس»، 24 أَيْلُولِ 2017، عَلَى الرَّابِطِ: [www.hespress.com/orbites/369105.html](http://www.hespress.com/orbites/369105.html)

(2) عَمْرُ الْعَمْرِي، سَابِقَةً: الْمَجْلِسُ الْعِلْمِيُّ الْأَعْلَى يَتَرَاجَعُ بِذِكَاةٍ عَنِ فَتْوَى قَتْلِ الْمُرْتَدِ، مَوْقِعُ «إِسْلَامٌ مَغْرِبِي»، 4 فَبْرَايِرِ 2017، عَلَى الرَّابِطِ الْمَخْتَصَرِ: [goo.gl/7SweqJ](http://goo.gl/7SweqJ)

## 2 - أهم مبادرات المؤسسات الدينية الرسمية

بعد أن أشرنا إلى تدخل المؤسسات الدينية الرسمية في بعض النقاشات الدينية العمومية ومحاولتها الحثيثة لمواكبة السرعة الفائقة التي يدار بها هذا النقاش على المستوى الإعلامي، وبالنسبة لخصوص على مسرح شبكات مواقع التواصل الاجتماعي، فإننا في هذا المحور من التقرير سنتطرق إلى أهم الإنجازات التي قامت بها هذه المؤسسات سنة 2015 و سنة 2017، مع تسجيل ملاحظة هامة وهي أن التقرير لن يتوقف عند مجمل هذه المبادرات<sup>(1)</sup>، وإنما سنقتصر على أهم هذه المبادرات:

### 2 - 1 - مبادرات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

قامت الوزارة في إطار الاستراتيجية الجديدة متعددة الأبعاد، والتي شملت إعادة هيكلة البنيات الإدارية للوزارة وتحديد المرجعيات واعتماد اللامركزية وعدم التمركز والرقي بالخطاب الديني، و«الحفاظ على سلامة العقيدة وتقوية القيم الإسلامية ووحدة المذهب المالكي، والعناية بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وتجديد الروابط الدينية والتاريخية والثقافية التي تجمع المغرب بإفريقيا باعتباره جزء لا يتجزأ منها».

- مواصلة «التطهير السياسي»: بناء على توصية من المجلس العلمي الأعلى، قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بطرد حوالي 1500 من مُحفظي القرآن الكريم بالكتاتيب القرآنية، تبين أن لهم ارتباطات حزبية. وحسب ما نشرت صحيفة محلية، فإن هؤلاء يقومون بمهمة تحفيظ القرآن دون توفرهم على شواهد حفظ القرآن، إضافة إلى وجود شبكات استغلال بعضهم لهذه الكتاتيب للحشد لفائدة حزب سياسي معين. وأشارت مصادر الجريدة إلى أن هذا القرار الشجاع كان عليه أن يشمل أيضاً برامج محو الأمية في المساجد، التي تنفذها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وتحويل هذه المهمة إلى وزارة التربية الوطنية، التي ينبغي أن «يبقى محو الأمية من اختصاصها حصراً»<sup>(2)</sup>.

(1) هذه مهمة التقارير السنوية الصادرة عن هذه المؤسسات، ومعلوم أنها تقارير لا تتضمن التقييم بله التقييم.  
[المحرر]

(2) صحيفة «الصباح»، الدار البيضاء، عدد 1 نوفمبر 2016.

- الهيكلية الداخلية للوزارة: صدر بالجريدة الرسمية عدد 6448، بتاريخ 7 جمادى الآخرة 1437 هـ الموافق 17 مارس 2016، ظهر شريف رقم 1.16.38 صادر في 17 جمادى الأولى 1437 الموافق 26 فبراير 2016 في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وأصبحت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تتكون من 7 مديريات: مديرية الأوقاف، مديرية الشؤون الإسلامية، مديرية المساجد، مديرية تدبير شؤون القيميين الدينيين، مديرية التعليم العتيق ومحو الأمية بالمساجد، مديرية الشؤون الإدارية والتعاون، ومديرية الشؤون القانونية.

- في المجال الإعلامي: أنجزت الوزارة برامج سمعية ومرئية بتنسيق مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ساهم فيها نخبة من العلماء ومن رجال الفكر والثقافة، بثت منها القناة الأولى ثلاثين (30) حلقة من برنامج «حديث الصائم»، واثنين وخمسين (52) حلقة من برنامج «في ظلال الإسلام»، وأعدت تسع (9) ندوات تتعلق ببعض المناسبات الدينية والوطنية. أما على مستوى الإذاعة الوطنية فتمت إذاعة مائة وأربع حلقات (104) من برنامج «ومضات على الطريق» واثنين وخمسين (52) حلقة من برنامج «آفاق إسلامية» واثنين وخمسين (52) حلقة من برنامج «من هدي الإسلام». وقامت الوزارة بتنسيق مع قناة محمد السادس للقرآن الكريم بتسجيل ستة عشر (16) ندوة، ومائتين وأربعة عشر (214) حواراً فردياً تناولت مواضيع متعددة همت مختلف ميادين العلم والمعرفة والثقافة الإسلامية موزعة على الشكل الآتي: ثلاثون (30) حلقة من برنامج «ضيف وقضية» بث خلال شهر رمضان المعظم؛ أربع وثلاثون (34) حلقة من برنامج «ضيف السادسة»؛ اثنان وعشرون (22) حلقة من برنامج «الإسلام في إفريقيا»؛ ثمانية وعشرون (28) حلقة من برنامج «آفاق إسلامية»<sup>(1)</sup>.

- في مجال إحياء التراث الإسلامي: قامت الوزارة بإصدار ستة (6) مؤلفات في مختلف ضروب العلم والمعرفة: (كراسة فن الزخرفة النباتية المغربية تأليف علي الداھية. المجتمع والدين والسلطة في إفريقيا الغربية ما بين القرنين 5 و 10 هجرية،

(1) التفاصيل في موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط: [www.habous.gov.ma](http://www.habous.gov.ma)

تأليف زوليخة بنرمضان. شروح مقصورة المكودي، شرح محمد مفضل التطواني نموذجاً، دراسة وتحقيق محمد سعيد صمدي. الحكم بالعدل والإنصاف الرافع للخلاف، تأليف أبي سالم المعاشي. أجوبة سيدي سعيد بن علي الهوزالي، جمع وترتيب وتوثيق عبد الواحد العروصي. أجوبة العبدوسي، دراسة وتوثيق هشام المحمدي)، وأربعة (4) أعداد من مجلة دعوة الحق، وأصدرت نصوص الدروس الحسنية مطبوعة بالعربية والفرنسية والإسبانية والإنجليزية، على وسائط ورقية وإلكترونية، سمعية وبصرية. ونظمت الوزارة خلال شهر رمضان سبعة (7) معارض للكتاب بساحة كبريات المساجد بمدن الرباط، والدار البيضاء، وفاس، ووجدة، ومراكش، وأكادير، وطنجة.

- العناية بالقرآن الكريم: نشرت الوزارة المصحف الشريف برسم سنة 2015، وذلك بإصدار المليون نسخة الملتزم بطبعتها سنوياً، طبع منها 700.000 نسخة. وقد عملت على إيصال كمية منها إلى مختلف المساجد بجهات وأقاليم المملكة على دفعات مجموعها (609.862) نسخة. كما أصدرت المؤسسة 3000 نسخة من نشرتها التي تعنى بأنشطتها العلمية والثقافية. وقامت الوزارة بتنسيق مع المؤسسة بإصدار تسجيلات المصحف المحمدي المرتل بصوت القارئ المغربي توفيق النوري، حيث أصدرت منه 100 حقيبة تحتوي كل واحدة منها على ثلاثين قرصاً من أقراص الليزر، و15.000 نسخة على أقراص MP3. وعملت الوزارة على تنظيم محاضرات علمية ومسابقات ثقافية شملت جميع جهات المملكة، والمشاركة في بعض المواسم القرآنية التي تنظم ببعض المدن والقرى. وتم يوم الخميس 13 رجب 1437 (21 أبريل 2016) بالعاصمة السنغالية، دكار، تسليم هبة مغربية عبارة عن نسخ من المصحف الشريف في طبعته الصادرة عن مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف، للعائلتين الدينيتين التيجانيتين سي بمدينة تيفوان، ونياس بمدينة كاواك.

- في مجال الدبلوماسية الدينية: وقعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مجموعة من الاتفاقيات الدولية تتعلق بالتعاون الدول في مجال الشأن الديني:

\* التوقيع بمدينة مراكش يوم 20 يناير 2015 على اتفاق للتعاون في مجال الشؤون الإسلامية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكويت ديفوار.

\* التوقيع بمدينة الدار البيضاء يوم 17 مارس 2015 على مذكرة تفاهم للتعاون الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ.

\* التوقيع على محضر اجتماع بين مسؤولي الوزارة ووفد عن وزارة الداخلية والأمن العام واللامركزية والشؤون العرفية والدينية بجمهورية النيجر، بالرباط بتاريخ 29 يناير 2015.

\* التوقيع على محضر اجتماع بين مسؤولي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ووفد عن جمهورية الكويت ديفوار بالرباط بتاريخ 11 مارس 2015.

\* التوقيع بالرباط يوم 9 أكتوبر 2015 على اتفاقية التعاون الإسلامي بين المغرب وجمهورية القمر المتحدة.

\* خلال يومي 23 و24 فبراير 2015 شاركت الوزارة في ورشة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وقطاع الأمن الداخلي بواشنطن.

\* خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 17 أبريل 2015 شاركت الوزارة في ورشة حول «مكافحة التطرف العنيف والاستراتيجية الوقائية للعدالة الجنائية» بالعقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

\* بتاريخ 11 يونيو 2015 شاركت الوزارة في ورشة محاربة التطرف العنيف المنظمة من طرف الاتحاد الأوروبي ببروكسيل.

\* خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 28 يونيو 2015 شاركت الوزارة في المؤتمر الجهوي حول التطرف العنيف المنظم بنايروي بكينيا.

\* خلال يومي 22 و23 يوليوز 2015 شاركت الوزارة في المؤتمر الدولي حول التطرف بالجزائر.



\* خلال يومي 3 و 4 شتنبر 2015 شاركت الوزارة في دورة التخطيط للمبادرة المشتركة الأمريكية التركية حول التطرف ودورة المشاورات الثنائية مع هولاندا المنعقدة بلاهاي.

\* التوقيع على برنامج تنفيذي لاتفاق التعاون في مجال الأوقاف والشؤون الإسلامية لسنوات 2016 - 2017 - 2018 بقصر الصخير بالضاحية الجنوبية لمملكة البحرين.

\* التوقيع يوم الثلاثاء 5 جمادى الآخر 1437هـ (15 مارس 2016) بالكرملين، على مذكرة تفاهم للتعاون الإسلامي بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية والمنظمة الدينية المركزية (مجلس شورى المفتين لروسيا) وقعتها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السيد أحمد التوفيق ورئيس مجلس المفتين بروسيا المفتي الشيخ رافيل غاينوتدين، بحضور أعضاء من الحكومة الروسية وأعضاء الوفد الرسمي المرافق للملك محمد السادس.

\* وقع المغرب وجمهورية الصومال الفيدرالية، يوم الأربعاء 15 شوال 1437 (20 يوليو 2016) بالرباط، على اتفاق للتعاون الإسلامي وتبادل التجارب والخبرات بهذا الشأن. وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقعتها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق ونظيره الصومالي عبد القادر شيخ علي إبراهيم، إلى إعطاء دفعة جديدة للعلاقة بين الوزارتين في ظل ما يجري بالمملكة من تحولات في اتجاه ترسيخ الثوابت الدينية.

\* وقع وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية «أحمد التوفيق» والمفتي الشيخ «أبو بكر بن زبير بن علي» رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بتنزانيا وعضو مؤسس لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، يوم الثلاثاء 23 محرم 1438 (25 أكتوبر 2016) اتفاقية للتعاون في مجالات الشؤون الإسلامية والتعليم العتيق والمساجد والأوقاف. وتأتي هذه الاتفاقية بغية تعزيز التأطير الديني بتنزانيا والتوعية بمقاصد الإسلام وإبراز تعاليمه النبيلة ومحاربة كل أشكال الغلو والتطرف.

- قطاع التعليم العتيق: تم إصدار 15 رخصة للمدارس العتيقة منها (02) رخصتان لفتح مدارس جديدة و13 رخصة للاستمرار في المزاولة، كما تم إصدار 195 رخصة للكتاتيب القرآنية منها 4 رخص للاستمرار في المزاولة، و49 رخصة للفتح، و142 رخصة بالنسبة للمدرسين الجدد، وذلك إلى غاية 15 شتنبر 2015. ورصدت الوزارة اعتمادات مالية قدرها 43 مليون درهم لتعميم المنح على 24 ألف و500 من المتدرسين بمدارس التعليم العتيق و15 مليون درهم لاقتناء المواد الغذائية واللوازم المكتبية والمدرسية والمقررات الدراسية والمصادر والمراجع لفائدة التلاميذ والطلبة، ودعم المدارس بمواد التطهير والتنظيف والغاز وأداء مستحقات الماء والكهرباء والهاتف الخاصة بها. ونظمت الوزارة 3287 زيارة صفية استفاد منها 2748 مدرساً ينتمون إلى 260 مدرسة عتيقة، وكذا 215 درساً تطبيقياً و238 ندوة تربوية، إضافة إلى 66 دورة تكوينية همت مختلف الجوانب العلمية التربوية استفاد منها 216 محفظة ومحفظاً للقرآن الكريم، و279 مدرساً في باقي الوحدات الدراسية، 90 منشطاً تربوياً<sup>(1)</sup>.

- التأطير الديني للجالية المغربية بالخارج: تواصلت الوزارة جهودها من أجل تأطير الجالية المغربية بالخارج وإمدادها بما تحتاجه في حياتها الدينية وربطها بأصولها وهويتها الإسلامية، وذلك عبر إيفاد بعثة علمية خلال رمضان لعام 1436هـ، بلغ عددها 340 مشفعاً وواعظاً وواعظة، موزعين على تسع دول هي: فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا والدنمارك والسويد وهولندا وكندا وألمانيا<sup>(2)</sup>.

- برنامج محو الأمية بالمساجد: قال أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، في تقديمه التقرير السنوي لحصيلة أنشطة المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية أمام محمد السادس نهاية سنة 2016، إن المملكة المغربية تتوفر حالياً

(1) التفاصيل في موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط: [www.habous.gov.ma](http://www.habous.gov.ma)

(2) لمزيد من التفصيل في أداء السياسات المغربية العمومية ذات الصلة بتدبير الجالية المغربية بالخارج، أنظر المحور الذي اشتغل على الموضوع، وحرره الباحث عبد الفتاح نعوم.

على نحو 15 ألفاً من الكتاتيب القرآنية، والتي تضم 400 ألف صيباً وفتاة. وأضاف، بمناسبة إحياء ليلة المولد النبوي الشريف، أن وزارته خصصت 750 مليون درهم لبناء وصيانة وإصلاح وإعادة بناء وتجهيز المساجد. كما سجل الوزير أن 240 ألف قيباً دينياً يستفيدون من التغطية الصحية و82 ألفاً يستفيدون من خدمات مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين.

يُشار إلى أنه أصبح عدد المستفيدين مع نهاية سنة 2015 من البرنامج خلال الخماسية (2010-2015) 1.179.620 مستفيداً بنسبة إنجاز الهدف بلغت 117,96%. وجهزت الوزارة 5807 مساجد بالمعدات والوسائل الديدانكتيكية لاحتضان دروس محو الأمية، وزودت بالمجان كل المستفيدين بالأدوات التعليمية والأطر التربوية بالعدة البيداغوجية. وكلفت الوزارة 5798 مؤطراً للدروس، عدد الإناث منهم 4878، مما يمثل 84,13%، كما كلفت 562 منسقاً ومستشاراً تربوياً بالإشراف والتوجيه التربوي وكلفت 213 مكوناً تربوياً للسهر على تأهيل مؤطري البرنامج. وقد بلغ عدد الممتحنين خلال هذا الموسم الدراسي 241.186 مستفيداً، بلغ عدد الناجحين منهم 215.772 مستفيداً بنسبة 89,46%<sup>(1)</sup>.

أصدرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عدة تربوية جديدة بمناسبة انطلاقة الموسم القرائي 2017/2018 لبرنامج محو الأمية بالمساجد وبواسطة التلفاز والإنترنت.

وتضم هذه العدة مجموعة من الكتب بمثابة دلائل تربوية توجيهية من بينها «حصيلة برنامج محو الأمية بالمساجد وبواسطة التلفاز والإنترنت للموسم الدراسي 2016-2017»، و«الحصيلة الخماسية 2010-2011/2014-2015» للبرنامج، و«دليل الأنشطة الموازية (المستويان الأول والثاني) الذي يهدف إلى دعم وتنويع طرائق التأطير البيداغوجي، واستثمار التنشيط التربوي في تنمية المعارف والمهارات،

(1) التفاصيل في موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الرابط: [www.habous.gov.ma](http://www.habous.gov.ma)

و«مؤطر الدروس: الوظائف والكفاءات (المستويان الأول والثاني)» الذي يوفر آلية للتخطيط المسبق للدروس، بالاعتماد على البطاقات المتضمنة بهذا الدليل، بغية ضبط الأهداف التكوينية للحصص التعليمية وخطواتها، والمفاهيم المعتمدة فيها، والمعينات الديدانكتيكية الكفيلة بتحقيقها.

بالنسبة لعدد المستهدفين من برنامج محو الأمية، خلال الموسم الدراسي 2016 - 2017، فقد بلغ ما مجموعه 300 ألف مستفيد بلغت نسبة الإناث 96ر94 في المائة، فيما بلغت نسبة المسجلين في العالم القروي 67ر44 في المائة، أشرف على تكوينهم 7652 من مؤطرين ومكونين ومستشارين تربويين ومنسقين جهويين وإقليميين بـ6862 مسجداً<sup>(1)</sup>.

- **العناية بالمساجد:** يبلغ عدد المساجد المدونة بالسجل الوطني 51.000 مسجداً منها 19.500 مسجد جامع، كما يناهز عدد مصليات العيدين 9.000 مصلى. وبلغ الغلاف المالي المخصص للمساجد برسم السنة المالية 2015 مليارين وخمسين مليون وتسعمائة وأربعين ألف درهم (2.050.940.000.00 درهم) موزع على النحو الآتي: 1.385.705.000.00 درهم لتسيير المساجد ورعاية شؤون القائمين عليها، أي بنسبة 53 % من مجموع ميزانية التسيير لسنة 2015؛ و665.235.000.00 درهم كاعتماد أداء لبناء المساجد وإصلاحها وتجهيزها وتأهيل المتضرر منها. وأعطت الوزارة الانطلاقة لأشغال بناء أو هدم وإعادة بناء أو ترميم أو إصلاح وتدعيم 41 مسجداً بمبلغ 2.280 مليون درهم، كما يرتقب أن يصل عدد المساجد التي ستنتهي بها الأشغال وتفتح في وجه المصلين هذه السنة إلى 97 مسجداً بتكلفة 359 مليون درهم. وتحتضن مختلف المساجد دروس الوعظ والإرشاد التي تنظمها المجالس العلمية المحلية، ويسهر عليها 3908 واعظاً و1423 واعظة، ويستفيد من دروس

(1) الأوقاف تصدر كتاباً جديدة لتأطير محو الأمية بالمساجد، عن وكالة المغرب العربي للأنباء، موقع «إسلام مغربي»، 20 أكتوبر 2017، على الرابط: [goo.gl/k9tJP9](http://goo.gl/k9tJP9)

الكراسي العلمية بـ11 مسجداً من المساجد الكبرى على الصعيد الوطني، 1.186 مستفيداً، وبلغ عدد الدروس العلمية 5.744 درساً علمياً.

تأتي عناية الدولة بالمساجد لاعتبارات عدة، منها ما هو قائم منذ قرون، أي إقامة وظيفة الوعظ والإرشاد والنصح، ومنها ما هو مرتبط بالتفاعل مع خطاب مشاريع جماعات وحركات في المنطقة، ولذلك، فإن «تشددها في مراقبة المساجد، كان يحركه باستمرار الخوف من أن تتحول هذه الأخيرة ومنابر خطبائها إلى أسلحة تهاجمها عبر مشاريع دعوية، فقد أدركت عبر مسار التاريخ، أن الدعوة مشروع سياسي إيديولوجي، فالوعظ والإرشاد يخفيان دعوة إلى تفسير معين للدين يهدف إلى جمع الأفراد سياسياً عبر الدين، ولأن الدولة المغربية تعي مخاطر هذا التماثل بين المشروعين، فإنها بالإضافة إلى اعتراضها على أي مشروع دينية منافسة، ترفض تحويل الدين من ملكية المجتمع إلى ملكية مجموعة صغرى أو أفراد ينضون داخل جماعة مذهبية، لأنها تعي أن الدعوية إنما هي تمارس تضليلاً كبيراً، وهي التواقفة لدخول الحلبة السياسية، متممّة إخفاء مضمونها السياسي ومدعية أسلوب الوعظ والإرشاد الأخلاقي الخالص، والحال أنها تتوسل كافة سبل التجيش والتعبئة»<sup>(1)</sup>.

- الأداء التشريعي: تميزت سنة 2015 بنشاط تشريعي مكثف، هم مختلف المجالات التي تدخل ضمنها اختصاصات الوزارة، وتجلي على وجه الخصوص في قيامها باتخاذ مجموعة من القرارات وبإعداد مجموعة نصوص قانونية، والتي نشرت بالجريدة الرسمية:

\* ظهير شريف رقم 1.15.02 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بتتيم الظهير الشريف رقم 1.03.300 الصادر في 2 ربيع الأول 1425 (22 أبريل 2004) بإعادة تنظيم المجالس العلمية.

(1) عبد الهادي أعراب، المساجد بين رهانات الدعوة والتحكّم الديني بالمغرب، موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث [mominoun.com]، 22 سبتمبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/FQzK39](http://goo.gl/FQzK39)

\* ظهير شريف رقم 1.15.52 صادر في 8 رجب 1436 (27 أبريل 2015)  
بتغيير الظهير الشريف رقم 1.03.300 الصادر في 2 ربيع الأول 1425 (22 أبريل  
2004) بإعادة تنظيم المجالس العلمية؛

\* ظهير شريف رقم 1.15.71 صادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015)  
بإعادة تنظيم جامعة القرويين؛

\* ظهير شريف رقم 1.15.75 صادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015)  
بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة؛

\* قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 4475.14 صادر في 17 من  
صفر 1436 (10 دجنبر 2014) بتحديد تكوين اللجنة العلمية لمعهد محمد السادس  
لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات وكيفية تعيين أعضائها وقواعد سيرها؛

\* قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 004.15 صادر في 7 ربيع الأول  
1436 (30 دجنبر 2014) بتحديد تحديد مدة التكوين الأساسي ونظام الدراسات  
والامتحانات بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات؛

\* قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 4582.14 صادر في 7 ربيع  
الأول 1436 (30 دجنبر 2014) في شأن تخصيص مكافأة لنظار الأوقاف عن حسن  
تدبير الأملاك الموقوفة؛

\* قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 1166.15 صادر في 12 من  
جمادى الآخرة 1436 (2 أبريل 2015) بتحديد معايير التعاقد مع القيميين الدينيين  
المزاولين لمهمة الإمامة أو لمهمة الإمامة والخطابة؛

\* قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 4487.14 صادر في 22 من صفر  
1436 (15 دجنبر 2014) بتحديد عدد المترشحين الأجانب المقبولين لولوج كل من  
سلك التكوين الأساسي المتخصص والبرنامج الدراسي التحضيري وسلك التكوين  
العالي المعمق بمؤسسة دار الحديث الحسنية برسم السنة الدراسية 2015/2016؛

\* قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 1951.15 صادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) بتحديد عدد المقاعد المتبارى في شأنها لولوج سلك التكوين الأساسي المتخصص بمؤسسة دار الحديث الحسنية برسم السنة الجامعية 2015/2016؛

\* قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 1952.15 صادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) بتحديد عدد المقاعد المخصصة للبرنامج الدراسي التحضيري بمؤسسة دار الحديث الحسنية برسم السنة الجامعية 2015/2016؛

\* قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 1982.15 صادر في 17 من شعبان 1436 (5 يونيو 2015) بتحديد عدد المقاعد المتبارى في شأنها لولوج سلك الإجازة في القراءات والدراسات القرآنية بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية برسم السنة الدراسية 2015/2016؛

\* قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 2243.15 صادر في 6 رمضان 1436 (23 يونيو 2015) بتحديد عدد المقاعد المتبارى في شأنها لولوج سلك التكوين الأساسي بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات برسم سنة 2016؛

\* قرار مشترك لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 522.15 صادر في 28 من ربيع الآخر 1436 (18 فبراير 2015) بتغيير وتتميم القرار المشترك رقم 159.14 الصادر في 18 من ربيع الأول 1435 (20 يناير 2014) بتحديد لائحة مطبوعات ومنشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب وتعريفها؛

\* مقرر لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 283.15 صادر في 12 من ربيع الآخر 1436 (2 فبراير 2015) لتحديد كفاءات إعداد التقارير السنوية الخاصة بحصيلة نشاط المراقب المالي المركزي والمراقبين المحليين؛

\* مقرر لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 1431.15 صادر في 11 من رجب 1436 (30 أبريل 2015) بتميم لائحة الأعمال الممكن أن تكون موضوع عقود أو اتفاقات خاضعة للقانون العادي؛

\* مقرر لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 648.11 صادر في 11 من جمادى الأولى 1436 (2 مارس 2015) بتميم لائحة الأعمال الممكن أن تشكل موضوع الصفقات القابلة للتجديد؛

\* قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 2538.15 صادر في 23 من رمضان 1436 (10 يوليو 2015) بتحديد عدد المترشحين الأجانب المقبولين لولوج سلك الإجازة في القراءات والدراسات القرآنية بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية برسم السنة الجامعية 2015/2016.

\* صدر بالجريدة الرسمية عدد 6530 بتاريخ 29 ربيع الأول 1438 (29 دجنبر 2016) الظهير الشريف رقم 1.16.79 صادر في 20 ربيع الأول 1438 (20 دجنبر 2016) بالمصادقة على النظام الداخلي للجنة الوطنية للبت في شكايات وتظلمات القيميين الدينيين.

- جامعة القرويين: بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.71 الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015) الذي يقضي بإعادة التنظيم جامعة القرويين، سيما المادة 16 منه، فإن المعاهد الآتية أصبحت تابعة لجامعة القرويين وهي: مؤسسة دار الحديث الحسنية؛ معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية؛ معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات؛ والمعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب.

وخلال سنة 2016، تم تحديد شروط الانتقاء وكيفية إجراء المباراة الخاصة بولوج سلك العالمية العليا بجامع القرويين، وذلك بموجب قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عدد 3562.16 الصادر في 16 ربيع الأول 1438 (16 ديسمبر 2016) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6530 بتاريخ 29 ربيع الأول 1438 (29 دجنبر 2016).



كما تحديد تكوين اللجنة العلمية الدائمة لجامع القرويين وكيفية تعيين أعضائها وقواعد تسييرها؛ وذلك بناء على قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عدد 3560.16 الصادر في 16 ربيع الأول 1438 (16 ديسمبر 2016) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6530 بتاريخ 29 ربيع الأول 1438 (29 دجنبر 2016).

- مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة: تم إحداث «مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة»، وفق الظهير الشريف المؤسس بالجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6372، بتاريخ 25 يونيو 2015. وأعلن عنه ليلة 26 رمضان 1436 موافق 13 يوليوز 2015 بالبيضاء، وترأس بجامع القرويين بفاس، منتصف شهر يونيو 2016، حفل تنصيب أعضاء المجلس الأعلى لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة. ومن الشخصيات الدينية التي ألحقت بهذه المؤسسة هناك محمد يسف، الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، وأحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، وآمال جلال، رئيس جامعة القرويين، وأحمد الخمليشي، مدير دار الحديث الحسنية، بالإضافة إلى علماء مغاربة آخرين.

وتم خلال سنة 2016 تحويل مقر مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة إلى مدينة فاس بالمملكة المغربية بدل مدينة الرباط، بموجب الظهير الشريف رقم 1.16.81 الصادر في 16 رمضان 1437 (22 يونيو 2016) المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6513 بتاريخ 31 أكتوبر 2016. وقد جاء هذا الظهير الأخير ليعدل المادة الثانية من ظهير التأسيس رقم 1.15.75 الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015).

- معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات: دشّن الملك محمد السادس يوم 06 جمادى الثانية 1436 هجرية موافق 27 مارس 2015 ميلادية، «معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات»، الذي شيدته الوزارة وجهازته بمبلغ 250 مليون درهم، ويحتضن المعهد، بالإضافة إلى تكوين الأئمة المرشدين والمرشدات المغاربة، تكوين أئمة أجنبية من دول إفريقية وأوروبية وغيرها، منها مالي، وغينيا كوناكري وكوت ديفوار وتونس، كما تم عقد اتفاق رسمي بتاريخ 19 شتنبر



التي عرفتها الأنشطة العلمية والثقافية ابتداءً من سنة 2015. نقول هذا أخذاً بعين الاعتبار أن سنة 2016 تميزت بتنظيم الأنشطة التالية:

\* ورشة علمية من أجل مناقشة مسودتي المعيارين الشرعيين «المسابقات والجوائز وضمان مدير الاستثمار المضارب والوكيل بالاستثمار والشريك».

\* يوم دراسي لفائدة أساتذة المؤسسة لتحديد عنوان المسلك الجديد ومضامينه وأهدافه، ندوة دولية باللغتين الفرنسية والإنجليزية في موضوع «المناهج البين ثقافية وتدرّيس اللغات الأجنبية بالتعليم العالي».

\* احتفاء بمناقشة أول أطروحة دكتوراه التحق صاحبها بالسلك الأساسي المتخصص في نظام التكوين الجديد المطبق منذ الموسم الدراسي 2005 - 2006 وبتخرج الفوج العاشر الموسم الدراسي 2015-2016 من سلك التكوين العالي المعمق لنيل شهادة التأهيل في الدراسات الإسلامية العليا.

- تخرّيج أفواج النظام الجديد: بالنسبة للشهادات الممنوحة خلال سنة 2016، بلغ عدد شهادات الدكتوراه في الدراسات الإسلامية 8 شهادات، والحاصلون على الإجازة في علوم الدين 15، والحاصلون على شهادة التأهيل في الدراسات الإسلامية العليا 3. وقامت مؤسسة دار الحديث الحسنية خلال سنة 2015 بتخرّيج أفواج النظام الجديد، حيث تخرج الفوج السابع الذي حصل على شهادة إجازة دار الحديث الحسنية في علوم الدين، كما تخرج الفوج التاسع حاصلاً على شهادة التأهيل في الدراسات الإسلامية العليا. وعملت المؤسسة في بداية سنة 2015 على تنظيم مباراة التأهيل الجامعي لفائدة أربعة مرشحين مستوفين الشروط النظامية للتأهيل الجامعي، وذلك في التخصصات التالية: مقارنة الأديان (1)، العقيدة (1)، الفرنسية (1)، والإنجليزية (1).

- الأطروحات والرسائل: بلغ عدد الأطروحات المناقشة سنة 2015 بمؤسسة دار الحديث الحسنية لنيل شهادة الدكتوراه أطروحتين، في حين بلغ عدد الأبحاث

لمناقشة لنيل شهادة التأهيل في العلوم الإسلامية 27 بحثاً، والأبحاث المناقشة لنيل شهادة الإجازة في علوم الدين 18 بحثاً.

بالنسبة لسنة 2016 هذه نماذج من الأطاريح والرسائل المناقشة بالمؤسسة:

\* التصرفات النبوية الخاصة بالإمامة والقضاء وقضايا الأعيان من خلال سنن أبي داود والجامع المختصر للترمذي - جمع ودراسة - لبنى بنعلي.  
\* أحاديث الربا - جمع ودراسة عمر اعميري.  
\* التجريح بالبدعة وأثره في الحكم على الحديث - صحيح مسلم نموذجاً - جعفر أهمدي.

\* آليات دراسة النص القرآني عند ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) من خلال كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعراب» - دراسة وصفية تحليلية - أسماء موسى.  
\* تدبير منطقة الفراغ التشريعي بين الاجتهادين الفقهي القديم والقانوني المغربي المعاصر - لمياء فاتي.

\* نظرية التكامل بين الزكاة والضريبة: دراسة تأصيلية فقهية - رشيد المدور.  
\* تجديد الدرس الأصولي عند الإمام ولي الله الدهلوي - إبراهيم الوجيه.  
\* التقليد والاجتهاد في أصول الدين - ياسين السالمي.

- في مجال الطبع والنشر والتكوين: تم سنة 2015 دعم المكتبة بمؤلفات جديدة في تخصصات شتى خصوصاً في الفقه وأصوله والفكر الإسلامي والفلسفة، كما تم طبع دليل الرسائل والأطروحات وطبع العدد التاسع من مجلة الواضحة ثم إعداد العدد العاشر للطبع. وعملت المؤسسة خلال موسم 2015 على إصدار المؤلفات التالية: «الفلسفة والاختلاف» لفرانسواز داستور، ترجمة: إبراهيم مشروح، و«دليل تنمية القدرة على تدريس الاختلاف: التأطير النظري، والتطبيقات العملية»، خالد الصمدي، والمائدة المستديرة: «آليات تدبير الاختلاف بين الفقه الإسلامي والمؤسسات التشريعية»، والمائدة المستديرة: «مؤسسات تدبير الاختلاف في التجربة الإسلامية».

- في مجال التكوين: نظمت المؤسسة لفائدة مجموعة من الطلبة، بتنسيق مع مركز دراسات المخطوطات الإسلامية التابع لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، دورة تدريبية في تحقيق المخطوطات، تحت عنوان: «تحقيق مخطوطات الفقه وأصوله ومخطوطات الفتاوى والنوازل»، بين الفترة الممتدة بين 06 و 11 أبريل 2015 لفائدة الأطر التربوية والإدارية، وذلك في إطار التكوين المستمر المرتبط بمنظومة كونوسيس KONOSYS المتخصصة في إدارة مؤسسات التعليم والتكوين. ونظمت المؤسسة دورتين تكوينيتين يونيو ودجنبر 2015، لفائدة أطرها التربوية والإدارية والتقنية، من أجل تحسين الكفايات والرفع من مستواها، وكذا رقمنة [digitalisation] التدبير التربوي والبيداغوجي بالمؤسسة.

ونظمت المؤسسة سنة 2016 بشراكة مع مركز دراسات المخطوطات الإسلامية التابع لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي دورة تكوينية لفائدة مجموعة من طلبة المؤسسة، وبعض الطلبة الباحثين من خارج المؤسسة وعددهم 95 في موضوع «تحقيق مخطوطات علوم القرآن الكريم: الأصول والقواعد والمشكلات»، وذلك على امتداد ستة أيام ابتداء من 29 فبراير 2016 وإلى غاية 5 مارس 2016، كما نظمت المؤسسة تكويناً تحت عنوان مهارات الدراسة للتفوق الجامعي خلال شهر نونبر 2016 بتأطير أساتذة اللغات بالمؤسسة. وتم تنظيم دورة تكوينية لفائدة أساتذة اللغة الإنجليزية في موضوع «الكفاءة المهنية للأساتذة: استراتيجيات لتعزيز الممارسة المهنية يوم 28 مارس 2016، وكذا دورة تكوينية لفائدة أساتذة اللغة الإنجليزية خلال شهر أكتوبر 2016 بتأطير الدكتور «رداد الركيك»، كما تم تنظيم ورشة تكوينية لفائدة أساتذة اللغة الإنجليزية بالمؤسسة يوم الجمعة 28 أكتوبر 2016 في موضوع Promoting Students' Active Learning through Project Based Learning.

- الاحتفال بالذكرى الخمسينية: نظمت المؤسسة حفلاً كبيراً بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسها، وقد تضمن برنامج الحفل أنشطة ثقافية وعلمية أهمها: تقديم كتاب الذكرى: «مؤسسة دار الحديث الحسنية: الرؤية الرسالة والمسار»، يضم وثائق

عن تأسيس المؤسسة وتطور القوانين المنظمة للدراسة بها ومناهج التدريس فيه، معززة بأرقام تفصح عن عدد الخريجين منها وتخصصاتهم، وجداول تكشف عن طبيعة الأنشطة التي نظمتها. وتم خلال الحفل عرض شريط وثائقي تحت شعار: «مؤسسة دار الحديث الحسنية: الرؤية والرسالة والمسار»، يقف عند أهم المحطات في تاريخ المؤسسة، ويستعرض شهادات عدد من المسؤولين والأساتذة والطلبة المغاربة منهم والأجانب. وتم أيضا تقديم كتاب: «الإتحافات السنوية» تراجم أساتذة ومدرسي مؤسسة دار الحديث الحسنية منذ التأسيس إلى غاية تاريخ الذكرى، وتم تنظيم معرض للكتاب يعرف بالإنتاج العلمي للمؤسسة من إصدارات ورسائل وبحوث، كما عقد جلسة علمية في موضوع: «الرؤية والرسالة وأفق الإشعاع العلمي»، أطرها كل من مدير مؤسسة دار الحديث الحسنية الدكتور أحمد الخمليشي، ورئيس جامعة القرويين الدكتور محمد الروكي والدكتور محمد الكتاني مكلف بمهمة بالديوان الملكي.

#### - الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات ذات الاهتمام المشترك:

- \* اتفاقية تفاهم وتعاون مع معهد أحمد بابا للدراسات العليا والبحوث الإسلامية بتمبكتو بجمهورية مالي.
- \* اتفاقية شراكة مع جامعة روتردام الإسلامية في إطار برنامج إراسموس (erasmus) للتعليم العالي.
- \* المشاركة في فعاليات الدورة الثانية لمعرض الكتاب العربي المنظم من طرف معهد الدراسات والأبحاث للتعريب من 14 إلى 19 دجنبر 2015.
- وفيما يتعلق باتفاقيات الشراكة والتعاون التي تجمع بين المؤسسة وبين مؤسسات علمية وثقافية عربية وأجنبية، فقد تم خلال الموسم 2016 تفعيل اتفاقيتي تعاون مع كل من:
  - \* كلية الإلهيات بجامعة مرمره بتركيا، وذلك باستقبال ست طالبات من تلك الجامعة لمتابعة الدراسة بالمؤسسة لفصل دراسي، من الفترة الممتدة من 13 فبراير إلى أواخر يونيو 2016.

\* جامعة روتردام الإسلامية التابعة للجامعة الحرة بهولاندا، وذلك باستقبال  
طلابين في إطار برنامج جامعات الاتحاد الأوربي. (Erasmus)

- الأنشطة الطلابية: ساهمت المؤسسة بتنسيق مع اللجنة الثقافية الطلابية في تنظيم  
عدة أنشطة طلابية منها:

\* محاضرة مولود السريري في موضوع «الصناعة الفقهية» بتاريخ 23 أبريل  
2015.

\* محاضرة مصطفى بنحمزة في موضوع «ملاحظات حول الاجتهاد» بتاريخ 06  
ماي 2015.

\* محاضرة يوسف الكلام في موضوع «المناهج الغربية في تحقيق المخطوطات ونقد  
النصوص» بتاريخ 12 ماي 2015.

\* محاضرة محمد الروكي في موضوع «الفقه المالكي ومقومات التجديد» بتاريخ  
13 ماي 2015.

\* تنظيم لقاء توجيهي من طرف اتحاد الطلبة الأجانب بالمؤسسة من إلقاء  
الأستاذ الدكتور الناجي ملين في موضوع «خيارات وتوجيهات في التحصيل والبحث  
العلميين» بتاريخ 9 مارس 2015.

\* مائدة مستديرة باللغة الإنجليزية في موضوع: «الإسلام والعنف» بتاريخ 30  
أبريل 2015.

\* اليوم الثقافي للطلاب الأجنبي النسخة الثالثة بتاريخ 31 ماي 2015.

\* إجراء نهائي دوري كرة القدم المصغرة بتاريخ 26 أكتوبر 2015.

\* تنظيم مسابقة في الحديث، بتاريخ 5 نونبر 2015.

وبالنسبة لسنة 2016، فهذه أبرز المحاضرات التي نظمتها مؤسسة دار الحديث  
الحسنية:





كل المستويات، سواء مستويات علمية متقدمة، أو مستويات شبابية أو المتصلة ببعد الطفولة. وهناك مجال آخر يدخل ضمن اهتمامات الرابطة وهو رعاية النشء، الذي يقوم على أبحاث يضطلع بها مركز القيم ووحدة رعاية النشء، والتي منها تستسقى الرسائل، والتي تسكب في القصص المصورة، وفي المستقبل القريب في الرسوم المتحركة وألعاب الفيديو، ولكن أيضاً بمواكبة من الموقع الخاص والموجه للطفولة، موقع الفطرة. وتقوم الرابطة أيضاً بالتأليف والنشر والتوزيع الذي فيه بث للثمرات البحثية، والتي تروم أساساً التعريف بالتراث الأصيل للمغرب سواء كانت عقدية أو مذهبية أو سلوكية.

أمام هذا الزخم المؤسساتي التي تمر منه مؤسسة الرابطة المحمدية للعلماء، عاينا أيضاً نقطة سلبية، تم الكشف عنها في بعض المتابعات الإعلامية خلال السنين الأخيرة، وذات صلة بمكانة الباحثين، حيث «انتقد عدد من الباحثين ومستخدمي الرابطة المحمدية للعلماء الوضع السائد بالمؤسسة، وتعنت الإدارة إزاء مطالبهم الاجتماعية والمهنية المشروعة. واستنكر المتحدثون فصل عدد من الباحثين والمستخدمين من العمل، «صمت الإدارة تجاه اختراق المحسوين على التيار الإسلامي (جماعة العدل والإحسان) التي من المفترض أن تكون بمنأى عن هذه الاختراقات»، حسب تعبيرهم، كما ناشدوا «الملك محمد السادس للنظر في وضع الرابطة ونظامها الداخلي، وأوضاع العاملين والمستخدمين بها»<sup>(1)</sup>.

- الأداء الإعلامي: أطلقت الرابطة المحمدية للعلماء، يوم السبت 23 أبريل 2016 بكلميم، الموقع الإلكتروني علم وعمران للدراسات والأبحاث وإحياء التراث الصحراوي، وذلك عبر الرابط «www.saharaomran.ma»؛ وهو موقع خاص بمركز علم وعمران للدراسات والأبحاث وإحياء التراث الصحراوي التابع للرابطة والمحدث سنة 2014 بكلميم. وينقسم هذا الموقع الإلكتروني إلى عدة خانات وهي

(1) باحثون ينددون باختلالات الرابطة المحمدية للعلماء»، موقع «زوم بريس»، 23 أبريل 2017، على الرابط: <http://zoompresse.com/news10791.html>

التاريخ والصحراء، والتراث، وأثروبولوجيا الصحراء، والخبرات والتنمية، ثم خانة خاصة بالمجال. وأطلقت أيضاً، بمقرها بالرباط، منصة علمية إلكترونية «الرائد»<sup>(1)</sup>، لنشر قيم الوسطية، والاعتدال، المستمدة من الثوابت الدينية والروحية للمملكة، واستجابة لمقتضيات واقعية واستشرافية، وتقديماً لبدائل معرفية وعلمية للشباب في المجال الرقمي<sup>(2)</sup>.

- مراكز البحث: أطلقت الرابطة المحمدية للعلماء، يوم 18 فبراير 2016، بمقرها بالرباط، مركزاً جديداً، وهو «مركز البحث والتكوين في العلاقات بين الأديان»، بحضور عدد من السفراء المعتمدين، وبعض رؤساء المؤسسات الرسمية والهيئة الدبلوماسية. وهكذا أصبحت الرابطة تضم مراكز كثيرة ومتخصصة على الشكل التالي:

مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، مركز الدراسات القرآنية، مركز دراس بن إسماعيل لتقريب المذهب والعقيدة والسلوك، مركز ابن أبي الربيع السبتي للدراسات اللغوية والأدبية، مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة، مركز ابن القطان للدراسات والأبحاث في الحديث الشريف والسيرة العطرة، مركز الأبحاث والدراسات في القيم، مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الإسلام، مركز ابن البنا المراكشي للبحوث والدراسات في تاريخ العلوم في الحضارة الإسلامية، مركز عقبة بن نافع للدراسات والأبحاث حول الصحابة والتابعين، مركز الإمام الجنيد للدراسات والبحوث الصوفية المتخصصة، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، مركز البحوث والدراسات في الفقه المالكي.

(1) رابط المنصة كالتالي: [www.arrabitaacademy.ma](http://www.arrabitaacademy.ma)

(2) محجوب داسع، الرابطة المحمدية تطلق منصة «الرائد» لترسيخ قيم الإسلام الوسطي وتفكيك خطاب التطرف، موقع الرابطة المحمدية للعلماء، على الرابط: <http://arrabita.ma/Article.aspx?C=106592>

- أنشطة الرابطة المحمدية على المستوى الداخلي: عقدت المؤسسة يوم السبت 11 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق لـ 20 فبراير 2016 بمراكش، الجمع العام السادس عشر لمجلسها الأكاديمي، تم خلاله المصادقة بالإجماع على التقريرين الأدبي والمالي، وتقديم الخطوط العريضة لبرنامج المؤسسة لسنة 2016، كما عرفت أشغال المجلس إطلاق تكوين الفوج الثاني من برنامج «العلماء الرواد»؛ الرامي إلى إعداد ورعاية أجيال من نوابغ الباحثين، وبناء القدرات، الممكّنة من تعزيز قيم الوسطية والاعتدال، ومحاربة كل أشكال التطرف، والانغلاق، والإرهاب، والتعصب، والجمود. وتضمن جدول أعمال هذا الجمع العام الإعلان عن إطلاق مجلة الطفولة الجديدة «فازر ونامل».

كما انعقد يوم الأربعاء 11 شعبان 1437 هـ الموافق لـ 18 ماي 2016 بمقر الرابطة المحمدية للعلماء بالرباط الجمع العام السابع عشر لمجلسها الأكاديمي. وقد شكل مناسبة لاستشراف مجموعة من الأمور التي تتصل بالسياق الراهن مع استشراف نوعية الأداء الذي ينبغي أن تضطلع به هذه المؤسسة.

#### أنشطة الرابطة المحمدية على المستوى الخارجي:

\* عقدت الرابطة المحمدية للعلماء، يوم السبت 27 جمادى الأولى 1438 هـ الموافق لـ 25 فبراير 2017م بمراكش، الجمع العام الثامن عشر لمجلسها الأكاديمي، تم خلاله المصادقة بالإجماع على التقريرين الأدبي والمالي، وتقديم الخطوط العريضة لبرنامج المؤسسة لسنة 2017م.

\* زار الأمير مولاي رشيد، في إطار فعاليات الدورة 23 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، المنظم في الفترة ما بين 9 و19 فبراير 2017، رواق الرابطة المحمدية للعلماء.

\* الرابطة تطلق في هذه الفترة موقعا إلكترونيا تفاعليا تواصليا [www.chababe.ma](http://www.chababe.ma)، موجه لفئات الشباب، بمواصفات رقمية جديدة ومتطورة.

\* أطلقت الرابطة المحمدية للعلماء بشراكة وتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة - Unicef قصة «المنقذون الأربعة» (BD)، وذلك يوم الأربعاء 9 نونبر 2016م، بمقر الرابطة بالرباط. و«المنقذون الأربعة» قصة مصورة موجهة لفئة الأطفال والياfecين من أجل الإسهام في ترسيخ الوعي البيئي لديهم، وغرس الأفكار الإيجابية لدى أجيال المستقبل.

\* عقدت الرابطة المحمدية للعلماء لقاءً علمياً، لعرض جهود «الأطفال الرواد» في ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال لدى نظرائهم من الأطفال، وغرس القيم البانية، المسعفة في تحقيق السلم والوئام، ونبذ العنف والتطرف. وذلك يوم الأحد 30 أكتوبر 2016، بمقر الرابطة المحمدية للعلماء، ساحة الشهداء، الرباط. وعرف اللقاء توقيع اتفاقية شراكة وتعاون مع مؤسسة Fons Vitae، ممثلة في شخص الدكتورة عائشة عبد الله، لتبادل الخبرات والتجارب في مجال القصص الموجهة للأطفال والياfecين، وقد تم في هذا الإطار تقديم مشروع قصص مصورة أنجز حول كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي، والسيرة النبوية للقاضي عياض المالكي.

\* احتضن مقر الرابطة المحمدية للعلماء بالرباط يوم الأربعاء 15 يونيو 2016 مراسيم حفل التوقيع على اتفاقية شراكة بين الرابطة المحمدية للعلماء ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف UNICEF.

\* إعطاء الانطلاقة الرسمية لعملية التكوين لموظفي المؤسسات السجنية والعلماء الوسطاء التابعين للرابطة المحمدية للعلماء، في مجال محاربة الخطاب المتطرف داخل الوسط السجني بالمركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت التابع لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وامتدت لثلاثة أيام متواصلة 23-24-25 ماي 2016 بدعم من السفارة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

\* احتضنت قاعة وحدة الفطرة للناشئة بمدينة الرباط مساء يوم الأربعاء 20 أبريل 2016 لقاءً حول موضوع «مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها» بإشراف عزيزة

بزامي مديرة وحدة الفطرة<sup>(1)</sup> للناشئة، وتأطير من كوثر بويحيى وبحضور أعضاء ورواد نادي البيئة.

\* نظم نادي الإبداع بوحدة الفطرة للناشئة التابعة للرابطة المحمدية للعلماء ورشة فنية للأعمال اليدوية لفائدة الأطفال، وذلك يوم الأربعاء 11 ماي 2016 بقاعة الفنون بوحدة الفطرة بالرباط.

\* افتتح الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، يوم الثلاثاء 17 ماي 2016 بالرباط، الندوة السنوية الكبرى التاسعة تحت عنوان «الوحي والعالم: جدلية مرجع الوجهة ومرجع الحركة في عالم متغير»، حضرها علماء، كتاب ومفكرون وباحثون من داخل وخارج المغرب.

\* نظم مركز ابن البنا المراكشي للدراسات والبحوث في تاريخ العلوم في الحضارة الإسلامية التابع للرابطة المحمدية للعلماء دورة تكوينية بتاريخ 09 ماي 2016 الموافق لـ 02 شعبان 1437 من تأطير رئيس المركز الدكتور إدريس نغش الجابري تحت عنوان «مصادر التكوين العلمي المنهجي في حياة الطالب».

\* نظمت الرابطة يوم الاثنين 4 أبريل دورة تكوينية لفائدة أزيد من 110 من طلبة الدراسات العليا من معهد السلام بالعاصمة البريطانية لندن، وكذا طلبة الفوج الثاني من البرنامج التكويني «العلماء الرواد» الذي أطلقتها المؤسسة شهر مارس 2016.

\* قدّم أحمد عبادي عرضاً بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي حول موضوع «تجاوز التهديدات الشاملة وتقوية الحوار الثقافي والسلم والاستقرار» يومي 13 و14 أبريل 2016.

\* تقديم نتائج دراسة «جرد مفاهيم نبذ العنف ضد المرأة في القرآن الكريم والسنة المطهرة»، والتي أعدها «مركز الدراسات والأبحاث في القيم»، التابع للرابطة المحمدية للعلماء، بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(1) رابط موقع الفطرة التابع للرابطة المحمدية للعلماء: <http://www.alfetra.ma/>

\* تم يوم الأربعاء 17 مارس 2016، بالرباط، التوقيع على اتفاقية شراكة للتعاون والتنسيق في مجال السلامة الطرقية، بين الرابطة المحمدية للعلماء واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير.

\* استضافت مؤسسة «طابة» بأبوظبي، عاصمة دولة الإمارات، أحمد عبادي، حيث ألقى محاضرة في خيمة طابة الفكرية عنوانها «التجربة المغربية في إعادة الخطاب الديني للمنهج الأصيل». وذلك يوم الأحد 28 فبراير 2016.

\* نظم «مركز البحث والتكوين في العلاقات بين الأديان»، التابع للرابطة المحمدية للعلماء، يوم الأربعاء 24 فبراير 2016، بالرباط، ندوة دولية في موضوع «التعارف في ضوء العلاقات بين الأديان»، في أول نشاط علمي ينظمه المركز منذ الإعلان عن تأسيسه يوم 18 فبراير 2016.

\* نظمت الرابطة، بتعاون مع مكتبة الإسكندرية، بجمهورية مصر العربية، ندوة دولية في عاصمة المملكة المغربية، الرباط، تحت عنوان «في نقض أسس التطرف ومقولاته: مقاربات وتجارب»، يومي الاثنين والثلاثاء 9-10 ربيع الأول 1437 هـ موافق لـ 21 - 22 دجنبر 2015.

\* نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، (شعبة الدراسات الإسلامية)، بتنسيق مع مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقديّة التابع للرابطة المحمدية للعلماء، يوم الثلاثاء 24 نونبر 2015، محاضرة علمية في موضوع «علومنا الإسلامية والسياق الكوني المعاصر» ألقاها الأمين العام للمؤسسة.

\* حصل كتاب «النساء والرجال في القرآن» للدكتورة أسماء لمرايط، رئيسة مركز الدراسات والأبحاث في القضايا النسائية في الإسلام، بالرابطة المحمدية للعلماء، على جائزة الأطلس الكبير، في خانة الكتب المترجمة.

\* استضافت الرابطة يوم 20 أبريل 2015 بمقرها المفكر الأرجنتيني الأصل

والمكسيكي الجنسية، البروفيسور إنريك دوسل Enrique Dussel ليحاضر في موضوع «فلسفة التحرر».

\* المشاركة في ندوة «الفعل الديني في المغرب»، التي نظمت 19- 20 مارس 2015، بمعهد العالم العربي بباريس.

## 2 - 4 - مبادرات المجلس العلمي الأعلى

تميزت أنشطة المجلس العلمي الأعلى ومجالسه المحلية خلال الفترة الأخيرة على تثبيت أربعة أمور هي: انطلاق عمل الهيئة العلمية المكلفة بدراسة القوانين التنظيمية للبنوك التشاركية، والإعلان عن تأسيس مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، وصدور الظهير الشريف الذي يزيد من تمثيلية النساء في المجالس العلمية، وإصدار المجلس العلمي الأعلى فتوى حاسمة في موضوع الجهاد.

التعاون الثقافي مع علماء إفريقيا، والعمل الجهوي، والتصدي للتطرف والإرهاب، كانت أهم الملفات التي اشتغل عليها علماء المملكة خلال أشغال الدورة الثالثة والعشرين للمجلس العلمي الأعلى التي اختتمت مساء السبت 24 دجنبر 2016، بالرباط، والمنعقدة على مدى يومين، وقال الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى محمد يسف، في الجلسة الختامية إن العلماء منكبون على وضع خطة تحقق طموح وإرادة رئيس المجلس العلمي الأعلى أمير المؤمنين الملك محمد السادس، الداعية إلى تعزيز التواصل العلمي والتعاون الثقافي مع علماء إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تم تعيين لجنة لأول مرة تدارست هذا الملف، وهي «لجنة التواصل العلمي والتعاون الثقافي بين المغرب وإفريقيا».

- المحاور الأربعة لعمل المجلس: جاء في بلاغ للمجلس العلمي الأعلى بمناسبة اختتام الدورة الربيعية العادية العشرين للمجلس العلمي الأعلى بمكناس يوم 25 شعبان 1436 هـ الموافق لـ 13 يونيو 2015 أن المؤسسة العلمية تعزم الانتقال إلى وتيرة عطاء جديدة تركز على أربعة محاور كبرى:

\* المحور الأول: الرفع من مستوى وتيرة الإنجاز والعمل، والحضور الذي يدعم ويفعل المكاسب السابقة تليغاً وإرشاداً بمختلف الوسائل الممكنة من ذلك.

\* المحور الثاني: يتمثل في الاستمرار في تعميق معاني الأمن والسلم والاعتدال ومواجهة تنامي صور الغلو والتشدد المختلفة خدمة لمكاسب الوحدة والاستقرار التي تكفلها إمارة المؤمنين بمقتضى البيعة الشرعية.

\* المحور الثالث: الارتقاء بعمل المرأة العاملة والمرشدة نظيراً وممارسة إلى مستوى الأفق الذي يمكن من الإسهام في مشاريع التوعية والتنمية المختلفة تفعيلاً للمبادرة المولوية الكريمة برفع تمثيلية المرأة داخل المؤسسة العلمية.

\* المحور الرابع: تعزيز الصلات والروابط التاريخية علمياً وروحياً مع إخواننا في بلدان إفريقية، تجاوباً مع رغبتهم في التعاون على ما يكفل الأمن الروحي والاستقرار والتنمية للجميع.

- إحداهن اللجنة الشرعية للمالية التشاركية: عرفت سنة 2015 إحداهن اللجنة الشرعية للمالية التشاركية كلجنة علمية متخصصة لدى الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء بموجب الظهير رقم 1.15.02، والهدف من إحداهن هو إبداء الرأي بشأن مطابقة الأنشطة والعمليات التجارية والمالية والاستثمارية التي تقوم بها بعض المؤسسات والهيئات المالية، لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. هذه المؤسسات والهيئات المالية هي: مؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بنك المغرب، صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية، مقاولات التأمين وإعادة التأمين. وتتألف اللجنة من منسق اللجنة وتسعة (9) أعضاء من العلماء الفقهاء المشهود لهم بالمعرفة ومن خبراء مستشارين دائمين ومؤقتين. وهكذا ستخضع البنوك الإسلامية في المغرب لرقابة المجلس العلمي الأعلى، حيث تنص المادة 63 من مشروع القانون البنكي أنه «ترفع البنوك التشاركية إلى المجلس العلمي الأعلى عند نهاية كل سنة محاسبية، تقريراً تقييمياً حول مطابقة عملياتها وأنشطتها للأراء بالمطابقة الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى».



وقد سبق ذلك، مشاركة عدد من أعضاء المؤسسة إلى جانب مجموعة من الخبراء الماليين والقانونيين في الاجتماعات التي انعقدت بمقر الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى حول البنوك التشاركية، كما قام هؤلاء بزيارة عمل لبعض الدول الإسلامية كالبحرين وماليزية المعروفة بريادتها في هذا النوع من المعاملات المالية.

- فتوى اللجنة بخصوص التمويلات الإسلامية: أفتى المجلس العلمي الأعلى بأن الشروط والمواصفات التي حددها والي بنك المغرب لمنتجات التمويل الإسلامي مثل المشاركة والمرابحة والإجارة تتوافق مع أحكام الشرع وليس فيها ما يخالفها. وجاء في قرار أعدته اللجنة الشرعية المختصة في المالية الإسلامية داخل المجلس<sup>(1)</sup>، بأن منشورات بنك المغرب لا تتضمن أي صيغة للإجبار والإذعان بين البنك والعميل ويعتمد مبدأ التعاقد. واعتبرت اللجنة أن ما ورد في منشور «الجواهري» (والي البنك) بشأن المواصفات التقنية للمنتجات الخمسة «مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها وليس فيه ما يخالف هذه الأحكام استناداً للأدلة الشرعية والاجتهادات الفقهية المعتمدة». ووافقت اللجنة أيضاً على مسألة فتح البنوك التقليدية لنوافذ خاصة بالمعاملات الإسلامية على أن تكون مستقلة عن البنوك وأن تعمل بكيفية مستقلة عن باقي أنشطة البنك. جاء هذا القرار على إثر مراسلة وجهها والي بنك المغرب إلى المجلس العلمي الأعلى يطلب فيها رأيه بشأن مطابقة المواصفات التقنية الخاصة بالمعاملات البنكية الجديدة مع الشريعة الإسلامية، وابتداءً من صيف 2017، سيتم الإعلان رسمياً عن افتتاح أولى المؤسسات البنكية التشاركية، والتي يُصطلح عليها إعلامياً بـ «البنوك الإسلامية».

- إصدار وثيقة «سبيل العلماء»: تبنى المجلس العلمي الأعلى خلال أشغال الدورة الثالثة والعشرين للمجلس العلمي الأعلى التي اختتمت يوم السبت 24 دجنبر 2016 وثيقة «سبيل العلماء» سألغة الذكر، وكانت حدثاً علمياً / دينياً بارواهم أداء المؤسسات الدينية المغربية، المعنية بـ «صيانة الأمن الروحي» للمغاربة، وهي عبارة عن تصورات

(1) أنظر: الجريدة الرسمية عدد 6548 بتاريخ 3 جمادى الآخر (2 مارس 2017) صفحة 630.

وخطوات مرسومة للعلماء المغاربة في تعاملهم مع القضايا الكبرى ومستجدات العصر، كما أنها ترسم لهم بعض الحدود التي ينبغي عدم تجاوزها في القضايا الجدالية أو ذات الحساسية السياسية. وقال محمد يسف، الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، في تقديمه لهذه الوثيقة، إنها «ليست وثيقة مذهبية رسمية للمجلس العلمي الأعلى، ولا مجرد سوانح فكرية شخصية محض، وإنما هي صياغة من الصياغات الممكنة لجملة من التصورات المتداولة في أعمال علماء المجلس بخصوص أنظارتهم في مختلف المحاور التي تناولتها هذه الوثيقة». وأكدت الوثيقة على «صيانة تدين المغاربة من كل مُراحم في الاشتغال الديني، سواء كان داخلياً خارجاً أو خارجياً أو أجنبياً فتاناً، بما يضمن استمرار تميزهم الذي صار نموذجاً يُحتذى»، كما أن «سبيل العلماء» يريد «تحصين الأمة من الأفكار المضللة، والممارسات المنحرفة الوافدة على المجتمع، وتحسيس وتبصير الناس بشأنها»، وهي إشارات واضحة إلى ما تعرفه الساحة المغربية من كثرة المتدخلين الدينيين سواء كانوا جماعات إسلامية أو أشخاص يدعون المشيخة العلمية، وتنافسهم على تأطير المواطنين وفق تصورات دينية غريبة على الثقافة المغربية.

- تنظيم ندوة حول السلفية: نظم المجلس العلمي الأعلى في أبريل 2015 ندوة علمية تحت عنوان «السلفية: تحقيق المفهوم وبيان المضمون»<sup>(1)</sup>، وحدد المنظمون<sup>(2)</sup>

(1) يمكن إدراج أشغال هذه الندوة فيما يُشبه الرد على مضامين وثيقة محسوبة على «الأديبات الجهادية»، خاصة بالتداول المغربي، وعنوانها: «شهادة حق: الأجوبة السنوية على الأسئلة الثلاثينية»، (مقدمة هاني السباعي)، وموقعة باسم «السلفية الجهادية بالسجون المغربية»، ومؤرخة في 5 أكتوبر 2010. حيث تضمنت لائحة من الأسئلة الموجهة إلى المؤسسات الدينية، وعددها ثلاثون، نذكر منها الأسئلة التالية: ما هو المفهوم الجامع المانع لمصطلح الإرهاب؟ وهل ينقسم إلى محمود ومذموم؟ هل جهاد الدفع (دفع الصائل) يحتاج إلى شرط أو إذن من أحد؟ ما حكم تعطيل الشريعة واستبدالها بالقوانين الوضعية؟ ما حكم الحداثة التي تعني عند أصحابها محاربة الدين وتمجيد الرذيلة والإغراق في الحيرة والشك والاضطراب؟ ما حكم العلمانية والتي هي اللادينية في الحكم وفصل الدين عن حياة المجتمع وحسه في ضمير الفرد؟ ما حكم الديمقراطية التي تعني السيادة والحكم والسلطة والتشريع للشعب من دون الله؟ ما حكم الشارع في عبادة القبور والطواف بها والسجود لها من دون الله؟ ما هي أصول أهل السنة والجماعة؟ وهل أعضاء الرابطة [المؤسسات الدينية بشكل عام] على عقيدة إمامنا مالك رحمه الله تعالى؟ [المحرر].

(2) انتظر الرأي العام المغربي سنتين ونيف حتى تصدر مجمل مداخلات هذه الندوة، حيث صدر العمل لاحقاً في يوليو 2017، بينما مرّت ستة أشهر على الفارق الزمني بين تاريخ ندوة حول التعليم الديني في المغرب

بعض أهدافها في إعادة تربية بعض شباب الأمة وفق المنهج السلفي السليم ومعالجة الاختلالات المتعلقة بمفهوم السلفية أياً كانت، وأياً كان مصدرها، والمواءمة بين السلفية بمعنى الانتساب إلى السلف الصالح وبين الثوابت الدينية.

- إصدار «فتوى الجهاد»: أصدر المجلس العلمي الأعلى سنة 2015 فتوى حول مفهوم [مشاريع] «الجهاد»، وذلك على إثر الأحداث التي وقعت في فرنسا والتي أوّدت بحياة عدد من الأبرياء بدعوى الجهاد في سبيل الله، واعتبرت ما حدث هو «إرهاب وعدوان وترويع للآمنين وإزهاق لأرواحهم البريئة وهو محرم تحريماً قطعياً في الإسلام. وخلصت الفتوى إلى أن الجهاد بالسلاح «لا يلتجئ إليه المسلمون إلا في حالة الضرورة القصوى عندما يعتدي عليهم أعداؤهم، وتفشل كل الوسائل السلمية». وأكدت الفتوى أن «إعلان الجهاد في هذه الحالة لا يكون إلا بأمر الإمام الأعظم»، إذ هو من اختصاصه وحده. إذ أعطاه الإسلام وحده الحق في إعلانه والدعوة إليه وتنظيمه، ولم يبح لأي فرد ولا جماعة أن تقتحمه من تلقاء نفسها.

- رفع نسبة تمثيل المرأة بالمجلس العلمي الأعلى: دعا الملك محمد السادس الأربعاء 8 أبريل 2015 إلى رفع نسبة تمثيل المرأة بالمجلس العلمي الأعلى. ووفق بيان لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، فإن الملك أعطى تعليماته بتعزيز التمثيل النسوي في تأطير الأمن الروحي للمواطنات والمواطنين بالرفع من عدد العالمات في كل من المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية. وقالت الوزارة إن هذا القرار الملكي «يأتي تأكيداً للأمال الكبيرة التي يعلقها العاهل المغربي على دور المرأة في المساهمة بقسط وافر في تحقيق النهضة الشاملة للأمة».

[دجنبر 2016]، وتاريخ صدور الكتاب الذي يضم مجمل المداخلات [يونيو 2017]، والإحالة هنا على ندوة نظمها مركز بحثي إخواني المرجعية، بالرغم من أن الإمكانيات المادية التي تتوفر عليها مؤسسة المجلس العلمي الأعلى، أكبر مقارنة مع الإمكانيات التي تتوفر عليها المركز البحثي الإخواني، ومع ذلك، نُعّين هذا الفارق الزمني الدال الذي يكشف [لوحده] عن بعض أعطاب «العقل الديني الرسمي»، أو قل «العقل الديني المؤسسي». [المحرر]

وهكذا، استكملت شعبة الوعظ الديني التابعة للمجلس العلمي الأعلى، إجراءات تعيين 51 واعظة، وهو مجموع المناصب التي تم إحداثها برسم سنة 2015 والتي خصصت كلها لفئة الواعظات المتجولات واستفاد منها 14 مجلساً ليصل عدد الواعظات بكافة أصنافهم إلى 887 واعظة.

- إعادة تنظيم المجالس العلمية: صدر بالجريدة الرسمية عدد 6333 بتاريخ 19 ربيع الآخر 1436 (9 فبراير 2015) ظهير شريف رقم 1.15.02 صادر في 28 من ربيع الأول 1436 (20 يناير 2015) بتتيمم الظهير الشريف رقم 1.03.300 الصادر في 2 ربيع الأول 1425 (22 أبريل 2004) بإعادة تنظيم المجالس العلمية.

- في مجال النشر: صدر عن المجلس العلمي الأعلى نسخة العديدين (12-13) من مجلة المجلس، مؤرخة في ربيع الثاني 1436 هـ، يناير 2015، وتصدّر فهرستها كلمة العدد، كتبها المدير المسؤول د. محمد يسف، الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، بعنوان: الحاجة المتجددة إلى علماء الأمة، إلى جانب قراءة للدكتور سعيد بيهي في «رسالة مفتوحة» من العلماء إلى البغدادي ودولته، وفتوى الهيئة العلمية للإفتاء «في شأن ترك غسل المتوفى من فيروس إيبولا».

واصلت الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برنامج تأهيل أئمة المساجد، ويتمثل البرنامج في لقاءين في الشهر بين مؤطر ينتدبه المجلس العلمي الأعلى وبين الأئمة في جماعة قروية أو جماعة حضرية، ويشمل جميع أئمة مساجد المملكة وعددهم اثنان وأربعون ألفاً يؤطرونهم ألف وأربعمائة وستة وعشرون مؤطراً، بحسب عدد الجماعات.

\* اللقاء ليس تعليمياً بقدر ما هو تواصل للذاكرة فيما يخص الأئمة في أداء رسالتهم بما يناسب صيانة الثوابت الدينية ويستجيب لما ينتظره الناس من إمام المسجد من أدوار توجيهية وإصلاحية في عصرنا هذا؛

\* اللقاء علمي وروحي تفاعلي يستفيد فيه كل إمام ويفيد بالرغم من تفاوت المدارك؛

\* يُشكل برنامج تأهيل الأئمة في إطار خطة ميثاق العلماء التي أعطى انطلاقها أمير المؤمنين بمدينة تطوان بتاريخ 26 رمضان 1429 هـ الموافق لـ 27 شتنبر 2008 م. أهم الركائز للارتقاء بالمستوى العلمي والأخلاقي للقيمين الدينين، فضلاً عن تأهيلهم الاجتماعي بالشكل الذي يجعل منهم أداة لرفع الناس وحفظ روح الألفة بينهم مع امتلاك القدرة الكافية للنصح والتوجيه.

\* إن التأطير الديني للمواطنين والمواطنات بالشكل المطلوب والمرغوب عرف طريقه إلى العباد بفضل برنامج تأهيل الأئمة وذلك بالرفع من قدراتهم المعرفية في:  
أ- الفقه بإعداد ورقات مضبوطة تفقههم في عدد من القضايا الفقهية على مذهب المالكية مع الاهتمام بالتعريف القوي بموطأ الإمام مالك والوقوف على مزاياه لدحض شبهات دعاة اللامذهبية.

ب- العقيدة الأشعرية التي هي صمام الأمان عند المغاربة أهل السنة والجماعة، فهي مصدر تثبيت منهج الوسطية والاعتدال، ونبذ العنف، وقبول المخالف، وحفظ التسامح الديني بين الطوائف.

ج- التصوف السني وذلك بتعريفهم بما درج عليه بعض السلف من العلماء الذين أسسوا لهذا المنهج واهتموا بتقويم سلوك العباد والأخذ بأيديهم إلى الخير.

د- إمارة المؤمنين بالوقوف على مزاياها المتجلية في وحدة الكلمة أولاً، وفي حراسة الملة والدين، وحماية جماعة المؤمنين، وبالتعريف بحقيقتها وبأصولها الشرعية وأحكامها العقدية المتمثلة في وجوب نصب الإمام، وعدم الخروج عن السلطان، والسمع والطاعة للأمر.

- أنشطة المجالس العلمية المحلية: هذه وقفة عند أهم أنشطة المجالس العلمية المحلية، في الفترة الزمنية التي يشتغل عليها هذا المحور الخاص بأداء المؤسسات الدينية.

\* ندوة علمية نظمها المجلس العلمي المحلي، بطنجة يوم السبت 7 رجب 1437 هـ (16 أبريل 2016)، بمشاركة علماء وخبراء وباحثين في مجالي الاقتصاد

والقانون الخاص والشؤون الدينية في موضوع «الوقف بين إكراهات الواقع ورهانات التنمية».

\* نظم المجلس العلمي المحلي لمراكش، يوم السبت 30 ماي 2015، بقاعة المحاضرات بكلية الآداب والعلوم الانسانية، ندوة علمية وطنية في موضوع «الخصوصية الدينية المغربية واسهامها في مواجهة الغلو والتطرف».

\* نظم المجلس العلمي المحلي لإقليم الدريوش بتعاون مع المجلس العلمي المغربي لأوروبا الندوة الدولية الثانية في موضوع: المغاربة المقيمون بالخارج والثوابت المغربية: إمارة المؤمنين والمذهب المالكي يومي السبت والأحد 15 و16 شوال 1436 هـ / 1 و2 غشت 2015.

\* نظم المجلس العلمي المحلي لإقليم فجيج ببوعرفة، يوماً دراسياً في موضوع: الإرشاد الديني بين الفشل والنجاح وذلك يوم الأحد 3 جمادى الثانية 1437 هـ الموافق لـ 13 مارس 2016 م.

\* نظمت مؤسسة سوس للمدارس العتيقة، يوم الثلاثاء 14 ربيع الأول 1436 هـ / 6 يناير 2015، حفلاً بمناسبة عيد المولد النبوي الشريف، بمدرسة أبي ذر الغفاري بأمزو بدائرة أولاد تايمه بإقليم تارودانت.

\* استضاف المجلس العلمي المحلي للرشيدية اللقاء الجهوي الثالث للمجالس العلمية المحلية لجهة مكناس تافيلالت 2 (خنيفرة وميدلت والرشيدية)، لمدارسة موضوع: «المؤطرة الدينية ودورها الرسالي في توعية المجتمع»، وذلك يوم السبت 14 نونبر 2015.

\* عقدت المجالس العلمية لجهة طنجة -تطوان -الحسيمة ندوة علمية حول المولى عبد السلام بن مشيش رحمته الله بعنوان «الإمام القطب عبد السلام بن مشيش» شيخ مقام الإحسان ومرجع العلم والعرفان، يوم الأربعاء 13 و14 من شهر أبريل 2016 بالكلية المتعددة التخصصات بمدينة العرائش، وبحضور الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى الدكتور محمد يسف.

\* نظم المجلس العلمي المحلي لبرشيد الملتقى العلمي الجهوي الخامس للعلماء والشباب بتنسيق مع المجالس العلمية المحلية لجهة الدار البيضاء سطات بعنوان: «الشباب والوحدة الترابية للمملكة المغربية»، وذلك يومه الثلاثاء 10 ماي 2016، بمدرج المدرسة العليا للتكنولوجيا ببرشيد.

\* عقد المجلس العلمي الأعلى دورته الثانية والعشرين يومي الجمعة والسبت 10 و11 شوال 1437 (15 و16 يوليوز 2016)، ومن المواضيع التي تدارسها حسب بلاغ صادر عنه «الخطبة المنبرية والوحدة الوطنية: تأطير وتطوير»، و«المرأة العاملة في صلب مشروع وحدة الأمة: تفعيل وأجراً»، و«برنامج المرشحات الدينيات في خدمة الوحدة الدينية والوطنية: إدماج وتجويد»، و«التنسيق الجهوي ترسيخ للوحدة الدينية والوطنية ودعم للتحسين والتنمية».

\* عقد المجلس العلمي الأعلى دورته الخريفية العادية (الدورة الثالثة والعشرين) يومي الجمعة والسبت 23 و24 ربيع الأول 1438 هـ / 23 و24 دجنبر 2016، وذلك بعد صلاة العصر بمدينة الرباط. وعكف المجلس على دراسة القضايا المدرجة بجدول أعمال الدورة، وهي كالاتي: دور العلماء في توثيق التواصل الثقافي والعلمي بين المغرب وإفريقيا؛ تعميق النظر في آليات الاشتغال الجهوي للمؤسسة العلمية؛ المصادقة على مشروع ميزانية المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية؛ مشروع برنامج العمل السنوي للمجالس العلمية المحلية: دراسة ومصادقة؛ الحسم النهائي في موضوع تزكية القيميين الدينيين.

- مسابقات الخطبة المنبرية: فتحت الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى باب الترشيح للمشاركة في مسابقات نيل جائزة المجلس العلمي الأعلى للخطبة المنبرية برسم سنة 2016 / 1438.

تشمل جائزة المجلس العلمي الأعلى للخطبة المنبرية على الأصناف التالية:

\* جائزة المجلس العلمي الأعلى الوطنية للخطبة المنبرية، وتمنح لأحسن خطيب على المستوى الوطني.

\* جائزة المجلس العلمي الأعلى التوجيهية التكريمية للخطبة المنبرية، وتمنح لأحسن خطيب على صعيد كل جهة.

\* جائزة المجلس العلمي الأعلى التقويمية للخطبة المنبرية، وتمنح لأحسن خطيب على الصعيد المحلي بالمدينة.

\* جائزة المجلس العلمي الأعلى التقويمية للخطبة المنبرية وتمنح لأحسن خطيب على الصعيد المحلي بالبادية.

تمت في الفترة الممتدة من 20 إلى 28 دجنبر 2016، احتفالات توزيع الجوائز على خطباء الجمعة الفائزين بمختلف جهات المملكة، بجائزة المجلس العلمي الأعلى للخطبة المنبرية لعام 2016/1438.

وقد تمت حفلات توزيع الجوائز على النحو التالي:

\* المرحلة الأولى بالدار البيضاء وتم فيها توزيع الجوائز على الفائزين بجهتي الدار البيضاء - سطات وبنو ملال - اخنيفرة وذلك مساء يوم الثلاثاء 20 ربيع الأول 1438 (20 دجنبر 2016).

\* المرحلة الثانية بمدينة مراكش وتم فيها توزيع الجوائز على الفائزين بخمس جهات وهي جهة مراكش آسفي وجهة سوس ماسة وجهة كلميم وادنون وجهة العيون الساقية الحمراء ثم جهة الداخلة وادي الذهب.

\* المرحلة الثالثة بالرباط حيث منح فيها المجلس عدداً من الجوائز لخطباء المساجد على مستوى جهتي الرباط - سلا - القنيطرة، وطنجة - تطوان - الحسيمة. كما تم في هذا الحفل تسليم الجائزة الوطنية للخطبة المنبرية لأحسن خطيب على المستوى الوطني، التي نالها إمام مسجد الشاطبي بطنجة، المصطفى البحياوي، وقد جرى ذلك يوم الأحد 25 ربيع الأول 1438 (25 دجنبر 2016).

\* المرحلة الرابعة بفاس وتم فيها توزيع الجوائز على خطباء الجمعة الفائزين بجهات فاس - مكناس، الشرق، ودرعة تافيلالت وقد جرى ذلك يوم الأربعاء 28 ربيع الأول 1438 (28 دجنبر 2016).



## خلاصات تركيبيّة

طيلة الفترة الممتدة بين 2015 و2017، هناك تباين كبير في أداء المؤسسات الدينية في المجال التداولي الإسلامي المغربي، وذلك بالنظر إلى الإمكانيات المادية والسياقات المؤسسية (القانونية) والظروف المواتية لكي يكون أداء المؤسسات الدينية أفضل بكثير من الأداء القائم اليوم، وخاصة أداء المجلس العلمي الأعلى ومُجمل المجالس العلمية المحلية، التي تعمل بوتيرة بطيئة أو متجاوزة أو كلاهما معاً، هذا إضافة إلى تبعات حضور الخطاب الإسلامي الحركي في دواليب هذه المؤسسات، وهذا خيار دولاتي لصناع القرار، لم يتعرض بعد للتقييم والتقويم.





# الطرق الصوفية وتثمين إرث روعي

|| أيوب الطاهري ||

كاتب وباحث، [islammaghribi@gmail.com](mailto:islammaghribi@gmail.com)



## الطرق الصوفية و تثمين إرث روجي

### تمهيد

يتمتع التصوف، في المنظومة الدينية المغربية، بشرعية تاريخية، كما تميز على امتداد التاريخ بمركزيته ضمن هذه المنظومة التي أجمعت عليها الأمة.

والمغرب، في شخص إمارة المؤمنين، لا يتنكر لهذا الموروث الديني الروحي والحضاري، بل يتعهده برعاية وبعناية، ولا يفتأ ينافح عن التصوف ورجالاته في العديد من خطاباته السامية التي يوجهها للأمة. كما يأبى إلا أن يقيم جل المناسبات الدينية بأضرحه رموز رجالات التصوف بحضور المجالس العلمية للمملكة، إشارة منه ورسالة إلى العلماء للاعتناء بهذا الإرث الروحي للمملكة.

إلا أن هذا الركن لم يحظ، بما يستحق من العناية والاهتمام من طرف المؤسسات الدينية للمملكة، باستثناء بعض المظاهر الطفيفة والمحشمة؛ فعلى الرغم من الحديث المتواصل عن التصوف في وسائل الإعلام المغربية، باعتباره، أحد مكونات الهوية الدينية الوطنية، فإن الوضع الحقيقي للتصوف هو التهميش وعدم تمكين أهله من الأسباب الكفيلة بتطبيق برامجهم الثقافية والفكرية والاجتماعية؛ بخلاف التمكين

الذي تحظى به جمعيات مدنية وسياسية عديدة؛ لا تؤدي الأدوار المهمة نفسها التي يسعى لتحقيقها وتجديدها أهل التصوف.

ومن المفارقات أن الحضور الإعلامي للتصوف، الذي يبدو للبعض بأنه مهم، لا يعدو أن يكون نوعاً من تقزيم التصوف واختزاله في أنشطة فلكلورية هجينة، أو في مظاهر محدودة، كملتقيات ومهرجانات المديح والسماع رغم الأهمية التربوية والأخلاقية للمديح والسماع، هذا دون الحديث عن المتابعات والإعلامية التي تصب في خانة التقزيم من دور التصوف وأهميته وتاريخه العريق في مجالنا التداولي المغربي، والتي غالباً ما تصدر عن أقلام فكرانية [إيديولوجية] لديها خلفية عدائية اتجاه التصوف، ويصعب حصر هذه المتابعات، من فرط حضورها الطاعني في الإعلام المحلي والإقليمي والدولي، موازاة مع متابعات أو قل انتقادات صادرة عن مرجعية صوفية، على قلتها، لعل أهمها ما صدر عن مولاي اسماعيل بصير، شيخ الطريقة البصيرية ببني اعياط بإقليم أزيلال، والذي وجه انتقادات لبعض مشايخ الطرق الصوفية بالمغرب والعالم، خلال كلمته الافتتاحية لندوة دولية تحت عنوان «تجديد الفكر الصوفي والانفتاح على قضايا الأمة المعاصرة»، بحضور عدد كبير من رجالات التصوف من المغرب وإفريقيا وآسيا وأوروبا، والتي نظمتها يومي 10 و 11 ماي 2017 بمقر الزاوية مؤسسة محمد بصير للأبحاث والدراسات الإعلام، بمناسبة الاحتفاء بالذكرى السابعة والأربعين لانتفاضة سيدي محمد بصير التاريخية بالعيون عام 1970<sup>(1)</sup>.

(1) اعتبر مولاي إسماعيل بصير أن «التصوف الذي نراه اليوم من بعض المنسوين إلى الصوفية، قد ابتعد عن معايير العقل فضلاً عن الوحي، وأسقط الشريعة من الاعتبار، فأضاع أصحابه اللبّ واهتموا بالقشور، وهذا واقع يحتاج إلى نقد وتفكيك ومواجهة علمية، لهدم بنيانه المؤسس على باطل»؛ «هناك بعض الشيوخ -يضيف شيخ الطريقة البصيرية- تنقصهم الأهلية العلمية والكفاية وتزكية الشيوخ لهم، ولا يتوفرون على سند الطريقة التي نصبوا أنفسهم شيوخاً لها، مؤكداً أن منهم من «لا علم لهم بالقرآن والسنة وأحكام الشريعة، يرون مرديهم متلبسين بالبدع والخروج عن السنة في مجالسهم ولا ينكرونها». واستثنى شيخ البصيرية قلة من العلماء والشيوخ الذين وصفهم بأنهم «متواضعين خائفين وجلين مجددين في المشرق والمغرب وإفريقيا، الذين يهتمون بتزكية النفس والسمو بالإنسان وجعله مؤمناً صادقاً ربانياً في كل أحواله، يكادون يعدون على رؤوس الأصابع». [المحرر] أنظر: عمر العمري، بشكل غير مسبق انتقادات شيخ صوفي لواقع الصوفية بالمغرب، موقع «إسلام مغربي»، 12 ماي 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/wkyUuL](http://goo.gl/wkyUuL)

ويبقى العمل الصوفي، في غالبية، محسوباً ومتوقفاً على مبادرات واجتهادات فردية؛ إما عن طريق زوايا تعتمد على مواردها المادية الخاصة المحدودة، أو عن طريق جمعيات مدنية ذات طابع صوفي، أو أعمال جامعية متفرقة.

لا شك أن الحاجة ماسة إلى دعم حقيقي للزوايا ومساعدتها لإنجاز برامج تربوية وفكرية واجتماعية، تمكنها من التأهيل الأخلاقي لأجيال الحاضر والمستقبل، خاصة في الوقت الراهن الذي يعرف اضطرابات فكرية وأخلاقية وسلوكية وروحية تدعو إلى النظر بعمق وجدية في معالجتها وتفاديها.

ما بين سنة 2015 وسنة 2017، عاينا مجموعة من الأنشطة، حيث أسهمت مؤسسات رسمية وغير رسمية، في تنظيم ملتقيات وإنجاز أعمال، لازالت في حاجة إلى التجديد والتطوير؛ ويمكن تسليط الضوء وتجلية العمل الصوفي وأنشطته عموماً من خلال أربعة مستويات:

## جانب المؤلفات والمجلات العلمية

في هذا الإطار تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بين الفينة والأخرى، بطبع وإصدار بعض البحوث والأطروحات الجامعية التي تعالج قضايا التصوف.

كما يقوم مركز الإمام الجنيد للدراسات والبحوث الصوفية المتخصصة، التابع للرابطة المحمدية للعلماء، بوظائفه الأكاديمية، من نشر العلم والمعرفة الصوفية؛ بإصدار العديد من الكتب، ونشر العديد من الأطروحات الجامعية التي تناولت قضايا التصوف، وكذا إصدار مجلة «قوت القلوب» المتخصصة والمحكمة، وتعيين موقعه الإلكتروني، وتفاعله وتواصله مع الأكاديميين داخل المغرب وخارجه.

وقد اعتمدت كلية أصول الدين بتطوان، ابتداء من عام 2016، كتاب «التصوف بين المدارس والممارسة» مرجعاً للتدريس في الجامعة، والكتاب من إصدارات المركز، وهو لرئيس المركز إسماعيل راضي.

كما طلبت عدة شخصيات إفريقية، خلال زيارتها للمركز يوم 1 يونيو 2016، إصدارات المركز لاعتمادها في التدريس؛ وهم: صالح بار نادي، الأستاذ الجامعي بالسينغال والباحث في الشأن الصوفي بإفريقيا، والأستاذ توري يومسا، الأستاذ الجامعي بساحل العاج ورئيس المجلس الاتحادي للتجانين بكوت ديفوار، والأستاذ توري محمد، الأستاذ الباحث في العلاقات الدولية بساحل العاج.

من بين الإصدارات التي تُعرف على رجال التصوف في المغرب الأقصى، هناك عمل للباحث للمكتبات عبد الله الغزواني، وصدر عن مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، ضمن مشروعها الذي يروم إعادة إحياء التراث الثقافي والحضاري لمراكش، ويحمل عنوان: «زوايا عبد الله الغزواني»، وجاء في 180 صفحة، ط 1، 2016.

أما أحدث الإصدارات ذات صلة بحقل التصوف، على الأقل حتى صيف 2017، فألفها الباحث خالد التوزاني، والحديث عن كتابه الذي يحمل عنوان: «التصوف الإسلامي: نحو رؤية وسطية»<sup>(1)</sup>، وسبقته مجموعة من الإصدارات، منها الطبعة الثانية لكتاب حول أضرحة ومزارات فاس لفوزي الصقلي<sup>(2)</sup>، ونتوقف عند لائحة إصدارات أحد المراكز المتخصصة في الحقل الصوفي، والإحالة على «مركز الإمام الجنيد للدراسات والبحوث الصوفية المتخصصة»، التابع لمؤسسة الرابطة المحمدية للعلماء، وبالتحديد الإصدارات ذات الصلة بالسقف الزمني للتقرير [2015-2017]:

### في باب مباحث السلوك

- جماليات العجيب في الكتابات الصوفية: رحلة ماء الموائد لأبي سالم العياشي (ت1090هـ) أنموذجاً، تأليف: خالد التوزاني (2015)؛ الفقه والتصوف: هم

(1) أنظر: خالد التوزاني، التصوف الإسلامي: نحو رؤية وسطية، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ لبنان، ودار الفارس/ الأردن، ط 1، 2017.

(2) انظر:

Faouzi Skali, Saints et sanctuaires de Fès, Marsam, Rabat, 2ème édition, 2014.





منذ سنّ الثامنة أصبح أحمد الريسوني يتيماً بوفاة والده. والدته أحسنت تربيته بإدخاله أحسن المدارس القرآنية في منطقة جبالة، ضمن سلسلة المعرفة التاريخية، ط 1، 2016، وجاء في 88 صفحة.

- كتاب «رياض الرقائق وحياض الحقائق على صلاة القطب الفائق عبد السلام بن مشيش، (سلسلة الأنوار الإلهية 5)، محمد بن محمد المهدي التمساني، ط 1، 2016، 512 صفحة.

- كتاب «شرح رائية وشرح تائية سيدي محمد البوزيدي (أعيان من شيوخ الشاذلية بالمغرب - 9)،

أبي العباس أحمد بن محمد ابن عجيبة الحسني، تحقيق: محمد بن محمد المهدي التمساني، ط 1، 2016، 192 صفحة.

- كتاب «عقيدة الإمام العارف بالله شهاب الدين أبي العباس أحمد زروق من خلال كتبه وشروحه (المدرسة الزروقية)، دراسة وتحقيق: محمد إدريس طيب، ط 1، 2017، 512 صفحة.

- كتاب «أذكار الدرقاوية الشاذلية (أعيان من شيوخ الشاذلية بالمغرب - 11)، تأليف: محمد بن محمد المهدي التمساني، ط 1، 2017، 368 صفحة.

- كتاب «قطب المشرق والمغرب سيدي أبو حسن الشاذلي، تأليف: أحمد فريد المزيدي، تأليف: أحمد فريد المزيدي، ط 1، 2017، 320 صفحة.

### جانب الندوات والمؤتمرات والمحاضرات

أطلقت الرابطة المحمدية للعلماء منصة علمية إلكترونية «الرائد»، لنشر قيم الوسطية، والاعتدال، المستمدة من الثوابت الدينية والروحية للمملكة، وتحتوي المنصة على عدة علوم ومعارف؛ من ضمنها مادة التصوف، وتهدف إلى تقريب مضامين هذا العلم الأثيل، وشرح قضاياها، وتصحيح المفاهيم المغلوطة المثارة حوله.

وسعت العديد من الندوات والملتقيات في الجامعات المغربية إلى تثبيت و تثمين التراث الصوفي المغربي؛ من ذلك على سبيل المثال:

- المؤتمر الثاني العالمي للتصوف<sup>(1)</sup> في موضوع «التصوف المغربي في امتداداته الكونية: خطوات عملية نحو النور المحمدي»، والذي نظمه المركز الأكاديمي الدولي للدراسات الصوفية والجمالية بشراكة مع رئاسة جهة فاس مكناس، وبتعاون مع مجموعة من الهيئات الوطنية والدولية، أيام 13 و 14 و 15 أبريل 2016، وتوقفت محاور هذا المؤتمر العالمي في نسخته الثانية حول التصوف المغربي والهوية الدينية، وإسهامه في الدعوة إلى الإسلام عالمياً، كما ناقش محوراً متعلقاً بالمرأة المغربية ودورها في نشر التصوف عبر العالم، وأيضاً تأثير التصوف في الأدب العالمي، وتأثيره في الجماليات مثل الخط، الموسيقى، المعمار، والمسرح.

وتميز الملتقى بمشاركة أكثر من 140 شخصية أكاديمية وصوفية جاءت من أكثر من 30 دولة، حيث أسهمت بفعالية خلال أربعة أيام في دراسة التصوف المغربي في بعده الكوني فكرياً، أدبياً، فنياً وسلوكياً.

واشتغل المؤتمر على التعريف برجال التصوف المغاربة الذين نقلوا هذا الإرث الروحي الإسلامي الحي عبر مختلف الأزمنة والأمكنة، نقلاً أرخت له كتبهم ومخطوطاتهم وصلواتهم وأحزابهم، وأورادهم وتلامذتهم، نقلاً حفلت به كتب الأخبار والسير والتراجم، واحتفت به قصائد الشعر ونصوص الأدب ولوحات التشكيل، وألحان السماع، وتموجات النغم»، كما اعتبرت أرضية الملتقى أن «التصوف الذي يحاول هذا اللقاء العالمي تسليط الضوء عليه هو «تصوف إسلامي، مغربي المشرب، سلوكي سني، تزكوي عملي أخلاقي، ينطلق من الكتاب والسنة ليعود إليهما، يخلق

(1) رابط الملتقى العالمي للتصوف:

[www.boutchichiya.com/category/ich3a3/scientifique/molta9a-alam](http://www.boutchichiya.com/category/ich3a3/scientifique/molta9a-alam)

شخصية مطمئنة ومجتمعاً متوازناً، ويؤسس إنساناً مسؤولاً وفاعلاً في بيئته، يبني ولا يهدم، ويوحد ولا يُفِرِّق»<sup>(1)</sup>.

- الندوة الوطنية التي نظمها مختبر التراث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، بشراكة مع مؤسسة مولاي عبد الله الشريف للدراسات والأبحاث العلمية، في موضوع: التراث الصوفي المغربي: دراسات في بعض قضاياها ومعالمه وأعلامه، وذلك يومي الخميس والجمعة 15 - 16 دجنبر 2016 برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس.

- الندوة الدولية التي نظمتها كلية الآداب جامعة ابن زهر، بالتعاون مع مؤسسة إستانبول للثقافة والعلوم، في موضوع: «المغاربة ومدرسة بديع الزمان النورسي» بين 21 و23 مارس 2016.

ونظمت العديد من المجالس العلمية، في مختلف ربوع المملكة، تظاهرات علمية ذات الصلة بالتصوف، خاصة مجالس جهة سوس ومجلس صفرو. كما عقدت المجالس العلمية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، أيام 13-14 أبريل 2016، ندوة علمية حول المولى عبد السلام بن مشيش بعنوان «الإمام القطب عبد السلام بن مشيش» شيخ مقام الإحسان ومرجع العلم والعرفان، بالكلية المتعددة التخصصات بمدينة العرائش، وبحضور الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ورؤساء وأعضاء مجالس الجهة.

- نظمت مؤسسة سوس للمدارس العتيقة، في الفترة ما بين 5 و12 أبريل 2016 بتارودانت، الدورة الرابعة للموسم السنوي للمدارس العتيقة بالمملكة المغربية، في موضوع «التصوف السنوي: تربية ووحدة وإشعاع» بمشاركة ثلة من العلماء والفقهاء وطلبة المدارس العتيقة والأساتذة الباحثين.

(1) فاس: تنظيم مؤتمر عالمي حول امتدادات التصوف المغربي الكونية، موقع «إسلام مغربي»، 2 أبريل 2016، على الرابط المختصر: [goo.gl/8A1biy](http://goo.gl/8A1biy)

- في غضون الشهر نفسه، دعا الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى «محمد يسف» من فوق جبل «العلم» قرب ضريح المولى «عبد السلام مشيش»، بمناسبة تنظيم ندوة علمية حول هذا القطب الصوفي الشهير، مؤسسات التعليم إلى فتح أحضانها للعناية بمثل هذا العلم الكبير، الذي نبغ فيما لا يستطيع أي معلم آخر أن يصنعه، ودعا أيضاً إلى تمكين المقررات الدراسية من فرصة التعريف بأمثال «بن مشيش»، الذي وصفه بأنه «جبل فوق جبل»، مضيفاً: «نريد أن يكون لهذه الأسماء اللامعة في التاريخ المغربي حضوراً قوياً في مدارسنا، وأن يقرأ التلاميذ هذا التاريخ المجيد، خوفاً من ضياع هذه الثروة العلمية والفكرية والروحية، مشيراً إلى أن هناك من يحتاج إلى هذه الكنوز في وقتنا الراهن لإصلاح نفسه، لكنه لا يتوفر على هذا الموروث الخالد وهذا الرصيد الحضاري مثل الذي تستفيد منه بلادنا»، وأكد أن أجيال المغرب الصاعدة تحتاج إلى أن تقتبس صمودها وشموخها من قوة هذه الأعلام المغربية، وبهذا فإن المغرب والمغاربة سيصعب تحويلهم عن اختياراتهم وقيمهم وثوابتهم»، قائلاً إننا «نعرض عليها بالنواجد ولا يمكن أن يصرفنا عنها أحد»<sup>(1)</sup>.

- موازاة مع دعوة أمين عام المجلس العلمي الأعلى، سوف يؤكد محمد التسماني، عميد كلية أصول الدين بتطوان، في مداخلة له تحت عنوان «أثر الحركية الصوفية في الصحراء المغربية: الإمام القطب مولاي عبد السلام بن مشيش نموذجاً»، خلال ندوة علمية نظمتها بمدينة العرائش المجالس العلمية المحلية لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة، أن التصوف المغربي سيبقى عاملاً موحداً في الفكر المغربي، فهو الذي حافظ على الروابط الروحية بين المغاربة، وشكل حزام أمن ضد اجتياح المستعمر لبلادنا عبر التاريخ، معتبراً أن عبد السلام بن مشيش استطاع أن «يربط بين شمال المغرب وجنوبه عبر روابط أسرية نُسجت بين هذا الإمام وبين القبائل الصحراوية،

(1) عمر العمري، محمد يسف من فوق جبل العلم يدعو مؤسسات التعليم إلى فتح أحضانها لـ «عبد السلام بن مشيش»، موقع «إسلام مغربي»، 14 أبريل 2016، على الرابط المختصر: [goo.gl/AeTBaj](http://goo.gl/AeTBaj)

فهو حاضر في وجدان الذاكرة الصحراوية من خلال كلامه ووصاياه، حيث تردد المجالس في الصحراء حكمه وأقواله ويتغنى بها الفنانون ويكتب عنها الأدباء.

وأشار عميد كلية أصول الدين بتطوان إلى أن المدرسة المشيشية أثرت بشكل لا يضاهي على الأقاليم الصحراوية، فكانت لهذا القطب الرباني علاقة متينة بهذه المنطقة من المغرب، وتجل ذلك عبر التاريخ في أمرين هامين: رابطة النسب ورابطة النسبة.

كما أوضح التمساني هذه «العلاقة من خلال انتساب قبائل صحراوية إلى هذا الولي الصالح مثل قبائل «الركيبات» و«العروصيين» وغيرهما، أما فيما يخص الرابطة الروحية التي تجمع بينه وبين الصحراويين، فيضيف قائلاً إن جل زوايا الصحراء تستمد مددها وبعدها الروحي من هذا القطب، الأمر الذي يجعل التصوف الصحراوي يعتمد على أسانيد قوية تتصل مباشرة بالمدرسة المشيشية»<sup>(1)</sup>.

- كما تواصلت فعاليات مهرجان الثقافة الصوفية بفاس، في دورته العاشرة (ما بين 22 و 29 أكتوبر 2016)، ولقاءات مولاي ادريس زرهون، في دورته الثانية (ما بين 21 و 22 أكتوبر 2016)، حول «التصوف ورهانات التنمية المحلية»، وهي مناظرة شارك فيها مجموعة من الباحثين من داخل المغرب وخارجه، وتُوج اللقاء بالمدائح والسماع. وكذا ما نظمه المركز الأكاديمي الدولي للدراسات الصوفية والجمالية بفاس.

ونظمت العديد من الزوايا عدة ندوات وملتقيات علمية؛ منها: الملتقى العالمي للتصوف، في دورته الحادية عشر الذي تنظمه الطريقة القادرية البودشيشية، والذي عالج موضوع «التصوف والسلام»، وشارك فيه مجموعة كبيرة من الباحثين والعلماء من مصر والمغرب والجزائر والأردن وفرنسا ومالي والسينغال والنيجر وبريطانيا وغير ذلك من الدول. كما نظمت فروع الطريقة القادرية البودشيشية في المغرب وخارجه،

(1) عمر العمري، الدكتور التمساني: جل الصحراويين ينتسبون إلى «بن مشيش» نسباً ونسبة، موقع «إسلام مغربي»، 13 أبريل 2016، على الرابط:

www.islammaghribi.com/archives/2012-09-12-01-13-14/2012-10-09-16-00-56/ 67  
60-2016-04-13-18-00-28.html

حلقات نقاشية وندوات فكرية وصوفية؛ من ذلك: اللقاءات الفكرية التي نُظمت بدار الفنون بالرباط، والندوة التي نُظمت في المكتبة الصيحية بسلا، في 3 دجنبر 2016، حول مدارس الشائيل النبوية (اقتداءً واعتزازاً) بمشاركة العديد من الدكاترة والمتخصصين.

ونظمت مؤسسة الشيخ ماء العينين للعلوم والتراث الملتقى الدولي الثالث للفكر الصوفي في موضوع: «منهاج المتصوف: محبة واعتدال»، أيام 23-25 دجنبر 2016 بمدن تزنييت والسهارة والعيون.

كما نظمت جمعية الزاوية الدرقاوية الفاضلية الملتقى الدولي الثاني للتصوف، تحت شعار: «الزاوية الدرقاوية الفاضلية دعامة للشوابة الوطنية والدينية»، بقصر المؤتمرات بمدينة العيون، وذلك يومي 18 و19 يناير 2016.

هذا بالإضافة إلى الندوة الدولية الموازية لمهرجان زاوية أسا (ما بين 8 و12 دجنبر 2016)، وغيرها.

كما نظمت العديد من المجالس العلمية ومجالس الجماعات المحلية ليالي للسمع والمديح النبوي خصوصاً في المناسبات ورمضان.

وُنظمت الدورة السادسة من ملتقى «سمع مراكش» يوم الجمعة 16 دجنبر 2016 برحاب الزاوية التجانية بمراكش. وتمحور اللقاء حول «الحكمة الروحية ووظيفتها تجاه الطبيعة والبيئة».

- نظمت مؤسسة الملتقى العالمي للتصوف بمداغ (إقليم بركان) الملتقى العالمي الحادي عشر للتصوف من 10 إلى 12 دجنبر 2016 تحت شعار «التصوف وثقافة السلام: رؤية إسلامية كونية لترسيخ قيم التعايش والسلام الحضاري»، وجاء في ورقة تقديمية لهذا الملتقى أن الإسلام هو «دين السلام بلا منازع، خلافاً لما يرى اليوم من تنام لظاهرة الإسلاموفوبيا التي تحاول أن تعطي صورة قاتمة ومشوهة عن الإسلام وربطه بالتطرف والإرهاب».

ومن المحاور التي ناقشها الملتقى: «ثقافة السلام: المفهوم والدلالات»، «ثقافة السلام في الإسلام: المقومات والتجليات»، «ثقافة السلام وأبعادها النفسية والاجتماعية والحضارية»، «التصوف وثقافة السلام: نماذج تاريخية»، «ثقافة السلام وتفعيل الدبلوماسية الروحية»، «التصوف والسلام الأخضر»، «ثقافة السلام ودورها في ترسيخ قيم الجمال»، «ثقافة السلام ودرء آفة العنف والتطرف عن الإسلام»، «ثقافة السلام وأبعادها الاقتصادية والتنموية في الإسلام»، «ثقافة السلام وترسيخ قيم التعايش والسلم الحضاري»، «ثقافة السلام وبناء المشترك القيمي والحضاري للشعوب»، و«ثقافة السلام ودورها في حوار الأديان».

كما احتضن مقر الطريقة القادرية البودشيشية، الدورة الثانية عشرة للملتقى العالمي للتصوف، خلال الفترة الممتدة بين 28 نونبر 2017 وفتح دجنبر الموالي بمداغ، وذلك تحت شعار «التصوف والدبلوماسية الروحية: الأبعاد الثقافية والتنموية»، حيث أوضح منير القادري بودشيش، خلال افتتاح فعاليات الملتقى أن «الدبلوماسية الروحية تعمل على نشر الإشعاع الروحي والإنساني بين البلدان والقارات من أجل بناء حضارة معاصرة، آمنة، متعاونة ومسالمة»، وأضاف مدير الملتقى أن «الدبلوماسية الروحية هي بمثابة جسر حضاري للتواصل مع الآخر، وعلينا أن نستلهم من القيم الإسلامية التي تنبني على إحساس الرحمة والتسامح وترسيخ روح التعايش لنسج خطاب إسلامي أصيل يعطي صورة مشرقة عن الإسلام والمسلمين ويقوي صلاتهم مع سائر المكونات الثقافية الأخرى»<sup>(1)</sup>.

- نظمت زاوية سلا للطريقة القادرية البودشيشية، في رحاب الخزانة العلمية الصبيحية، الندوة العلمية الثانية خلال موسم 2017، تحت عنوان «معجزة الإسراء والمعراج: قراءة في الأبعاد والدلالات» وذلك بتاريخ 29 أبريل 2017، حيث أشرفت على تسيير هذه الندوة والربط بين فقراتها عضو المجلس العلمي المحلي لعمالة سلا؛

(1) عبد الإله شبل، الزاوية البودشيشية تعول على التصوف لإشعاع الدبلوماسية الروحية، موقع «هسبرس»، 29 نونبر، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/373038.html](http://www.hespress.com/orbites/373038.html)



كريمة بوعمري، بينما ألقى مقدم الطريقة القادرية البودشيشية بسلا؛ خالد ميار الإدريسي، كلمة ترحيبية بالمناسبة.

وهكذا تحدثت عائشة فاضل، واعظة تابعة للمجلس العلمي المحلي لعمالة الرباط، في مقدمات هذه المعجزة وبواعثها باعتبارها «منحة إلهية ختمت سلسلة من المحن، المتجلية في ألوان من العذاب النفسي والجسدي تعرض لها سيد الخلق وصحابته الكرام»؛ بينما تولت الحديث سعاد كعب، الأستاذة بكلية علوم التربية، ففصلت القول في البعد الروحي لهذه المعجزة؛ وكان آخر المتدخلين محمد التهامي الحراق، الذي ركز في عرضه على فهومات أهل الذوق لمعجزة الإسراء والمعراج، مستعرضاً بعض تجلياتها الجمالية، حيث صاغوها في قوالب شعرية<sup>(1)</sup>.

- نُنتهي هذه الجولة مع الندوات والمؤتمرات التي نظمتها الطرق الصوفية في مجالنا التداولي المغربي، مع الندوة التي نظمتها المجالس العلمية المحلية لجهة العيون الساقية الحمراء بتعاون مع عمالة إقليم بوجدور وبتنسيق مع المندوبية الجهوية للشؤون الإسلامية بالعيون والمندوبية الإقليمية للشؤون الإسلامية ببوجدور ندوة علمية فكرية في نسختها الخامسة في موضوع: (التصوف السني بالصحراء المغربية وامتداداته بالعمق الإفريقي) وذلك يومي 24 - 25 محرم 1439 هـ الموافق 14 - 15 أكتوبر 2017 بقاعة الاجتماعات بعمالة إقليم بوجدور<sup>(2)</sup>.

## الجانب الروحي والاجتماعي

يتجلى البعد الروحي للطرق الصوفية في إعمار الزوايا، حيث الإكثار من الذكر وسلكات القرآن، تربيةً على حُسن السلوك، وحفظاً للبلاد ولأمير المؤمنين، وجلباً للأمن والاستقرار؛ ولا يخفى، على سبيل المثال، ما تقوم به بعض الطرق الصوفية

(1) سلا: الطريقة القادرية البودشيشية تنظم ندوة حول معجزة الإسراء والمعراج، موقع «إسلام مغربي» [islammaghribi.com]، 16 أبريل 2017، على الرابط: [goo.gl/tovGfA](http://goo.gl/tovGfA)

(2) يوسف الحزيمري، بوجدور: ندوة حول «التصوف السني بالصحراء المغربية وامتداداته بالعمق الإفريقي»، موقع «إسلام مغربي» [islammaghribi.com]، 16 أكتوبر 2017، على الرابط: [goo.gl/zWVGMw](http://goo.gl/zWVGMw)

في هذا المجال من الاعتصامات اليومية للذكر واللطيف والقرآن وختمات «صحيح البخاري» و«الشفاء» [للعامة القاضي عياض].

نتوقف عند موسم نموذجي في هذا الصدد، ويتعلق الأمر بموسم الصالحة للاتعلاط لسنة 2017، وصادف الذكرى 230 للموسم، وتُعتبر الرحلة للاتعلاط من «أشهر العابدات الصوفيات في الجنوب المغربي على الإطلاق، تشكلت محبتها في الوجدان الروحي للسوسيين، منذ عهد مضت، وقرون خلت»، إلى درجة جعلت أحد الباحثين المتبعين لفعاليات الموسم عن قرب، الجزم بأنه «لا يوجد لها نظير عندهم مقارنة مع العابدات الأخرى منذ تشرف سوس بالإسلام إلى الآن»<sup>(1)</sup>، ويضيف الباحث الحسين أكروم، أن هذا الموسم أسس بسبب المكانة الاجتماعية للصالحة للافاطمة تعلاط وليس ببعيد أن يكون صلاحها يتداوله الخلف عن السلف ويدور على الألسنة، وتواترت كراماتها بين الخواص، ومن ثم شاع زهداها وورعها بين العباد في البلاد، فاندفع فضلاء المهتوكيين وعلماؤها وأهل الخير إلى استحداث هذا الموسم، وعن بعض معالم نسخة 2016 من فعاليات الموسم، قرأ الحزابون 13 حزبا إلابع واحد بمعدل أربعة أرباع لكل حزب، وهناك بعض المدارس القرآنية الكبيرة تتعمد ختمه طيلة الموسم عن طريق تحزابت.

كما نظمت جل زوايا المغرب احتفالات بالمولد النبوي الشريف كل سنة، مثل الزاوية الدرقاوية والصديقية والوزانية، وحضر حشد كبير من المريدين يتجاوز المئات الآلاف [نسخة 2016]، وشارك في الاحتفال الذي أقامته الطريقة القادرية البودشيشية علماء من الأزهر والزيتونة وفلسطين، والأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء أحمد عبادي، ويسري جبر وغيرهم. وتوج الحفل بتوزيع جوائز للمديح والسماع والشعر الصوفي وتجويد القرآن والبحث في مجال التصوف.

(1) الحسين أكروم، موسم للاتعلاط بين الأمس واليوم، موقع «إسلام مغربي»، 17 مارس 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/FB9WvL](http://goo.gl/FB9WvL)

وتهتم الزوايا بالبعد الثقافي والفكري، لإحياء الاهتمام بالعلوم الشرعية؛ حيث دأبت الطريقة البودشيشية على تلقين الشباب والشابات والأطفال، فقه ابن عاشر، والسيرة النبوية، والحديث النبوي الشريف، وحفظ القرآن الكريم. وهناك إقبال في ربوع المملكة على برامج الطفولة؛ التي تتضمن بالإضافة إلى المواد الدينية، جوانب ترفيحية وتربوية.

وهناك بُعد اجتماعي، يكمن في تسخير الإمكانيات المتوفرة لمساعدة المحتاجين في رمضان، والعيد الأضحى، والدخول المدرسي، ومساعدة المرضى.

وبموازاة الاحتفال بالمولد النبوي، نظمت الطريقة القادرية البودشيشية لقاء تكوينياً للجمعيات المهتمة بقضايا البيئة والاقتصاد الأخضر؛ وكذلك أياماً للتضامن الاجتماعي، حيث استفاد عدد كبير من رجال ونساء وأطفال المنطقة الشرقية من الدعم الاجتماعي والطبي.

ونظمت عدد من الزوايا في المغرب، على هامش المولد النبوي الشريف، موائد إطعام واحتفاء بالأطفال وحملة القرآن.

وفي إطار التعاون بين الطرق الصوفية بالمغرب، نظمت الطريقة القادرية البودشيشية بشراكة مع طرق أخرى، لقاءات مشتركة للذكر والفكر؛ من ذلك: لقاءات مولاي ادريس بفاس، ولقاءات مع الزاوية الدرقاوية، والشرفاء الحسونيون، وشرفاء ضريح سيدي ابن عاشر بسلا، والزاوية الكتانية، والزاوية الصديقية، وجل شرفاء وصلحاء العديد من المدن.

تقاطعاً مع الجانب الاجتماعي للطرق الصوفية، وفي السياق الذي يُغذي تشبث التربية الصوفية بالوحدة الوطنية، يمكن استحضار دلالات محاضرة ألقاها إسماعيل بصير في الذكرى السادسة والأربعين لانقضاء سيدي محمد بصير التاريخية بالعيون، قائلاً: «إننا في وطننا وفي صحرائنا، مرتبطين بملكنا وبوحدتنا، ولا نحتاج لبعثة الأمم المتحدة المينورسو لمراقبتنا أو التدخل فينا»، مضيفاً في مداخلة الافتتاحية بعنوان:

«دلالات مرور مائة سنة على وجود زاوية آل البصير الصحراوية في بني اعياط بأزيلال»،  
أنه ينبغي أن «نعبر اليوم عن هذا الشعور بكافة وسائل التعبير».

وأضاف، في ندوة علمية دولية نظمتها الزاوية البصيرية اليوم ببني أعياط، أن من أهم دلالات هذه الذكرى هي «أن تاريخ الزاوية البصيرية من الصحراء المغربية إلى الجبال الأطلسية يعد رسالة للخلف تحثهم على ضرورة السير على منهج السلف»، كما أنها «رسالة لكل الصحراويين أن هذا يعد جزءاً لا يتجزأ من تاريخكم الحقيقي، وألا تعتدوا بما يفتره قادة البوليزاريو ومن يسيرهم بالجزائر من تاريخ مزور لصحرائنا»، مؤكداً أن «كل ما يتصل بالزاوية البصيرية من حيث تنقلاتها من الصحراء إلى جبال الأطلس بأزيلال، علاوة على تاريخ أعلامها ورجالها وأسلافها، ومختلف الأدوار الطلائعية التي أدتها عبر التاريخ، يجعل منها نموذجاً للزاوية المغربية الوحودية التي تعتبر دليلاً قوياً على ارتباط شمال المغرب بجنوبه، ونموذجاً قوياً للزوايا الفاعلة التي تعمل على ترسيخ الثوابت المغربية»<sup>(1)</sup>.

## وفاة الشيخ حمزة القادري البودشيشي

ولا يمكن الحديث عن الدور الروحي والاجتماعي للطرق الصوفية في المغرب خلال العقود الأخيرة، دون التوقف عند أحد أهم الأحداث التي طالت الحقل الصوفي خلال مطلع العام 2017، مع وفاة شيخ الطريقة القادرية البودشيشية، حمزة البودشيشي.

نقول هذا أخذاً بعين الاعتبار أن هذه الطريقة تعتبر حسب أحد الباحثين «أبرز تجربة صوفية صمدت وانتشرت في الآفاق حتى وصلت إلى كل بقاع العالم؛ للعبها دوراً ريادياً في تمثيل التصوف المعتدل ذي الركائز المغربية الفحة؛ وسطع نجمها بداية الثمانينيات من القرن الفارط في عهد شيخها الراحل حمزة بلعباس، هذه الطريقة التي

(1) عمر العمري، شيخ الزاوية البصيرية يدعو إلى إعادة قراءة التاريخ الحقيقي للصحراء المغربية، موقع «إسلام مغربي»، 25 أبريل 2016، على الرابط المختصر: [goo.gl/mqsKaE](http://goo.gl/mqsKaE)



نهجت في الساحة؛ رغم وجود مقاومة ونقداً حاداً ضدها من طرف التيار السلفي الوهابي الدخيل من المشرق<sup>(1)</sup>، سبيل الدعوة إلى الله بفكر منفتح على فئة الشباب كقوة ضاربة لإغناء فضائها وتأثير العنصر البشري بهذه الفئة الحية والنشطة داخل المجتمع المغربي<sup>(2)</sup>، وقد وصف محمد التهامي الحراق، الباحث المتخصص في الإسلاميات والتصوف، الشيخ حمزة بأنه «أحد علماء السلوك، وقطب من أقطاب الترقى في معراج المعرفة الذوقية، ورمز واحدة من كبريات المدارس التربوية الروحية الإسلامية»<sup>(3)</sup>.

وُلد الشيخ حمزة بن العباس سنة 1922 بقرية مداغ التابعة لإقليم بركان قرب مدينة وجدة. حفظ القرآن الكريم وتلقى علوم الشريعة بزواية أسرته العريقة أولاً ثم أخذ علوم الفقه واللغة والنحو عن الفقيه العلامة أبي الشتاء الجامعي، والفقيه العلامة محمد بن عبد الصمد التجكاني، والفقيه العلامة علي العروسي اليزناسني والفقيه

(1) على هامش أشغال اليوم الدراسي الذي نظمه «المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة» [تابع لحركة «التوحيد والإصلاح»] بالمكتبة الوطنية بالرباط يوم السبت 31 دجنبر 2016 حول موضوع «التعليم الديني بالمغرب: التحديات والآفاق»، لاحظ الباحث محمد التهامي الحراق أنه تمّ إقصاء «التصوف» من ثوابت النموذج المغربي المتميز في التدين؛ وهو ما يؤكد غياب أي رغبة حقيقية في خلق فضاء علمي تواصلي غير مؤدلج لمناقشة مسألة «التعليم الديني في المغرب»؛ [إذ] كيف يُمجد النموذج المغربي المتميز بوسطيته واعتداله وبمنظومته في القيم والأمن الروحي واجتذابه لأنظار العالم الإسلامي، في غياب التجربة الروحية المتميزة للأخلاقين المغاربة والتي كانت من أبرز عوامل امتداد إشعاع التدين المغربي في إفريقيا وآسيا وأوروبا فضلاً عن المشرق العربي، مثلما تعد من ركائز تلك الوسطية وذاك الاعتدال ومن أجل مجالي تصريف منظومة القيم في المجتمع وتثمين الأمن الروحي، «مضيفاً أن «الجو العام السائد كان جواً أحاديّاً يطغى فيه النفس الإيديولوجي - المتأثر بوعي أو غير وعي بالروح [السلفية] الوهابية المناهية لروح النموذج التديني في المغرب - على كل روح علمية». [المحرّر]

أنظر: محمد التهامي الحراق، إقصاء مكون التصوف في ندوة لمركز بحثي إسلامي بالمغرب، موقع «الإسلام في المغرب»، 26 يناير 2017، على الرابط:

[www.islammaghribi.com/archives/2012-10-09-17-04-51/2012-10-09-17-11-25/7825-2017-01-26-09-57-42.html](http://www.islammaghribi.com/archives/2012-10-09-17-04-51/2012-10-09-17-11-25/7825-2017-01-26-09-57-42.html)

(2) محمد علي لعموري، التجربة الصوفية بالمغرب، موقع «إسلام مغربي»، [islammaghribi.com]، 10 غشت 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/9gUut5](http://goo.gl/9gUut5)

(3) من تفاعلات مواقع التواصل الاجتماعي مع وفاة الشيخ حمزة البودشيشي، موقع «نفحات الطرق»، 2 مارس 2017، على الرابط:

<http://www.nafahat-tarik.com/2017/03/Wafat-Sheikh-HamzaBoutchich.html>



العلامة الحاج حميد الدرعي، وتقلد الشيخ سيدي حمزة مهمة الإرشاد في الطريقة القادرية البودشيشية خلفاً للشيخ العباس بن المختار سنة 1972، وبقي مشرفاً على الزاوية البودشيشية زهاء 45 سنة، حتى فجر يوم الأربعاء 18 يناير 2017 بوجدة، عن عمر يناهز 95 سنة.

رحيل شيخ الطريقة القادرية البودشيشية، حسب أحد المتبعين للعمل الصوفي في المغرب، كانت مناسبة «لتسليط الضوء على إحدى أهم مؤسسات التربية الروحية في الساحة المغربية، وذات صلة بالمكون الصوفي، الذي يُعتبر مكوناً أصيلاً ومعتبراً ووزاناً في المغرب، خاصة أن هذه الطريقة لم تكن طريقة صوفية مغربية فقط، وإنما أصبحت على عهد الشيخ حمزة، طريقة مغربية وعالمية<sup>(1)</sup>، من فرط تزايد أعداد الأتباع والمريدين، والذين نجدهم في إفريقيا وأوروبا وآسيا<sup>(2)</sup>».

وكانت طبيعة التفاعل الإعلامي مع رحيل الشيخ حمزة، دالة على المكانة التي يحظى بها الفقيه، وتوقف نموذجاً عند متابعة بعض الصحف الورقية:

- رحيل الشيخ حمزة: أعطى صورة مثالية لعمل الزوايا واستقطب المريدين من العالم للطريقة القادرية البودشيشية<sup>(3)</sup>.
- رحيل الشيخ حمزة الذي قاد البودشيشية ضد التطرف والعنف<sup>(4)</sup>.
- ملف في صحيفة «العلم»، تضمن العناوين التالية:
- حفيد الشيخ الحمزة البودشيشي: بوفاة جدي، فقدنا رجلاً عظيماً.
- الشيخ العارف بالله سيدي حمزة بن العباس: نموذج كامل للأخلاق المحمدية في هذا العصر، بقلم عبد السلام الغرميني.

(1) انظر: نعي الشيخ حمزة البودشيشي، الصادر في صحيفة «العلم»، الرباط، بتاريخ 19 يناير 2017، تحت عنوان: «الطريقة القادرية البودشيشية في عهد الفقيه الكبير تحولت إلى منارة عالمية للتصوف السني».

(2) سعيد الوزان، المغرب يفقد أحد أعلامه الصوفيين البارزين: وفاة شيخ البودشيشيين تُلقى بظلال الحزن في البلاد، العلم، الرباط، 19 يناير 2017.

(3) مصطفى محياوي، الأحداث المغربية، الدار البيضاء، عدد 19 يناير 2017.

(4) صحيفة «آخر ساعة»، الدار البيضاء، عدد 19 يناير 2017.

- من أقوال سيدي حمزة بن العباس القادري البوشيشي<sup>(1)</sup>.

وخلف الشيخ جمال الدين البودشيشي الشيخ حمزة على رأس الطريقة، وهو من مواليد قرية مَدَاغ سنة 1942، تربى على يد الشيخ حمزة، كما أخذ عن شيخه العارف سيدي بومدين بن المنور، وحمل الضروري من علوم الدين، ليتدرج بعد ذلك في أسلاك التعليم باللغتين العربية والفرنسية، طالبا للعلوم الشرعية والوقفية، على يد مشايخ من أمثال الفقيه العلامة إدريس بن الماحي الإدريسي، والأديب محمد بلخياط بثانوية مولاي إدريس بفاس، ثم بكلية الشريعة بها، على يد علماء مثل العلامة الغازي الحسيني في علم الفرائض، والعلامة عبد الكريم الداودي في الفقه الإسلامي والفقه الإسلامي المقارن، ثم بدار الحديث الحسنية على يد علماء أعلام، من أمثال العالم المحدث المُسند، محمد بن حمّاد الصقلي، والفقيه الأصولي الحسين التاويل، والعامة المحدثة عائشة عبد الرحمن، الشهيرة بـ بنت الشاطي، إلى أن توجّ ذلك بنيله، دبلوم الدراسات العليا في العلوم الإسلامية والحديث بدار الحديث الحسنية من خلال تحقيق ودراسة مخطوط «إرشاد المنتسب إلى فهم معونة المكتسب وبغية التاجر المحتسب» لأبي سالم العياشي سنة 1415 هـ الموافق 1995 م؛ ودكتوراه الدولة من دار الحديث الحسنية، سنة 1422 هـ الموافق 2001 م، بأطروحة استهدفت تجديد أداء مؤسسة الزاوية في واقعنا المعاصر، وتمّ إنجازها تحت عنوان: «مؤسسة الزاوية بالمغرب، بين الأصالة والمعاصرة»<sup>(2)</sup>.

ويدعو الشيخ جمال الدين إلى «تدين إسلامي معتدل وسطي»، وله أطروحة جامعية حول التصوف المغربي، وحظيت بعدة متابعات بحثية في أوروبا وفي الملتقيات العلمية التي تنطرق للتصوف والإسلاميات بشكل عام»<sup>(3)</sup>.

(1) صحيفة «العلم»، الرباط، عدد 20 يناير 2017.

(2) أنظر: ترجمة مختصرة لشيخ الطريقة سيدي جمال الدين بن حمزة، موقع الطريقة القادرية البودشيشية [boutchichiya.com]، 28 يناير 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/FpzR8G](http://goo.gl/FpzR8G)

(3) انظر:

- Ali Kharroubi, Zaouia Bouchichia : Jamal Eddine, le successeur, l'économiste, Casa-blanca, 20 janvier 2017.

## جانب الرسائل الجامعية ووحدات الماجستير والدكتوراه

نسجل هنا ما تقوم به فرق البحث في الجامعات والمختبرات، وإسهامها في هذا المجال، سواء بالماجستير أو الدكتوراه، ويرتكز ذلك على اجتهادات شخصية للأساتذة الباحثين بعيداً عن أي إرادة رسمية، وقد أدت هذه الإسهامات الجامعية إلى تخرج العديد من الدكاترة في تخصصات ذات الصلة بالشأن الصوفي، بكل من جامعات: أكادير، الدار البيضاء، الجديدة، الرباط، فاس، مكناس، تطوان، والرشيديّة<sup>(1)</sup>.

ويلاحظ أن التصوف حاضر في هذه الجامعات، على مستوى الندوات، والرسائل العلمية، وتكوينات الماجستير وغيرها.

وقد تم خلال سنة 2016 افتتاح ماجستير جديد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، يحمل عنوان: «ماستر العقيدة والتصوف في الغرب الإسلامي». كما افتتحت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان وحدتان للدكتوراه تهتمان بالتصوف؛ وهما على التوالي: «وحدة المدونات الصوفية في الغرب الإسلامي»، و«وحدة الخطاب الصوفي في الأدب العربي: أسسه الفكرية والجمالية».

وما دمنا في المحور الخاص بالعمل البحثي الجامعي، وفي إطار انفتاح الطرق الصوفية المغربية على العمل البحثي، قامت الزاوية البصيرية، ببني أعياط إقليم أزيلال، بتأسيس مركز للأبحاث خاص بالفكر الصوفي اسمه «مركز الزاوية البصيرية للدراسات والأبحاث العلمية»، وسيكون من أهداف المركز الدفاع عن التصوف السني الذي ما فتىء أمير المؤمنين محمد السادس يدعو إليه في جميع خطبه السامية، كما أن من مهامه تصحيح بعض المفاهيم المغلوطة عن التصوف المغربي.

وحسب المشرفين على المركز، فإن هذا الأخير بحث أيضاً في تاريخ الصحراء المغربية وأهلها وثقافتهم، وعمل على جمع الظهائر والمخطوطات والآثار المتعلقة

(1) غياب أو تواضع إرادة ترويج الخطاب الصوفي في أصوله الأخلاقية والإصلاحية، يُفسر تواضع الخطاب الصوفي في أداء المؤسسات الجامعية، حيث الغلبة في الخطاب الديني، للفاعل الإسلامي الحركي، الإخواني والسلفي الوهابي. [المحرر]



بهذا الجزء من تراب المملكة قصد تحقيقها ونشرها، وقد أحدثت الزاوية البصيرية لجنة داخل هذا المركز تسمى «لجنة العناية بالتاريخ والتراث الصحراوي» من أجل التخصص في كل ما له علاقة بالصحراء المغربية<sup>(1)</sup>.

## خلاصات تركيبيّة

لا شك أن التصوف مكون أساسي من مكونات الهوية الدينية المغربية، ومقوم غني من مقومات تاريخ المغرب في تشكله وصيرورته<sup>(2)</sup>، ومنبع فياض للارتواء الروحي للعديد من شعوب إفريقيا جنوب الصحراء. إلا أن الإشعاع الذي حظي به، خلال هذه السنة والسنوات التي قبلها، لم يرق إلى المستوى المطلوب الذي يليق به<sup>(3)</sup>؛ لذا ينبغي أن يتبوأ هذا الإرث الروحي مكانة أساسية تليق بجوهره ورسالته، من قبيل: عناية المؤسسات الدينية الرسمية به، وتبني استراتيجية وطنية لإحيائه، وترسيم تدريسه بالمؤسسات التعليمية والجامعية، وخلق شعب التصوف بالجامعات، وإنشاء معاهد متخصصة في هذا العلم الأثيل، إلى غير ذلك مما يستجيب لرسالته ووظائفه.

(1) جدير بالذكر، أن الزاوية البصيرية، ذات الأصول الدرقاوية الشاذلية، انطلقت من الصحراء المغربية في بداية 1700م، ووصلت إلى سوس في بدايات 1800م، وبعد ذلك استقرت ببني اعياط بأزيلال في بداية 1900م، ويعود نسب آل البصير إلى قبيلة الرقيبات، وبالضبط لفخذ «المؤذنين» المنتسبين إلى علي بن سيدي أحمد الركيبي، الذي يعود نسبه لمولاي عبد السلام بن مشيش.

أنظر: عمر العمري، البصيرية تنشئ مركزاً للأبحاث يُعنى بالتصوف والتراث الصحراوي، موقع «إسلام مغربي»، 2 فبراير 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/1D7gTL](http://goo.gl/1D7gTL)

(2) كان التصوف في صلب المشاريع البحثية الصادرة عن التداول الفرنسي قبل أحداث 11 شتنبر 2001، ومن باب أولى، في الحقبة والاستعمارية، وأصبح في مرحلة ما بعد الاعتداءات سالف الذكر، في صلب المشاريع البحثية الصادرة عن التداول الأمريكي، بمشاركة باحثين مغاربة. [المحرر] أنظر مثلاً:

Abdelilah Bouasria, *Sufism and Politics in Morocco: Activism and Dissent*, Routledge Studies in Middle Eastern Democratization and Government (Book 6), February, 2015, 246 pages.

(3) من ذلك مثلاً، الحضور المتواضع للخطاب الصوفي في العالم الرقمي، مقارنة مع الحضور الرقمي للخطاب الإسلامي الحركي (السلفي الوهابي، الإخواني، القتالي...). [المحرر]





# تحولات التيار السلفي في المغرب

|| محمد قنفودي ||

باحث في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس الرباط، [guenfoudimed87@gmail.com](mailto:guenfoudimed87@gmail.com)



## تحولات التيار السلفي في المغرب

شهد التيار السلفي في المغرب بين سنتي 2015 و2017 حركية دالة، حيث برزت مجموع تفاعلاته السياسية والأمنية والاجتماعية، والتي شكلت صورة بارزة لحضوره الوازن في خريطة الفاعلين داخل المغرب، سواء من خلال رموزه، أو من خلال التنظيمات السياسية التي باتت له حضور وازن داخلها. وذلك في أفق المصالحة الاجتماعية والأمنية التي باتت تنتهجها السلطات الرسمية، منذ سنة 2011، مع التيار السلفي عموماً، وسلفيي السجن خصوصاً.

هذا النهج، بات واضحاً من خلال الإقبال المتزايد للفاعل السلفي نحو الانخراط في العمل العلني القانوني، سواء من خلال الجمعيات المدنية أو الأحزاب السياسية أو غيرها، وهو ما تم رصده في هذا التقرير ضمن المرحلة الزمنية التي اشتغل عليها. إلا أنه وفي الوقت نفسه هناك نزوع قوي نحو التطرف والإرهاب، وهو ما تؤكده عدة مؤشرات تم رصدها، سواء من خلال الاستمرار في تفكيك الخلايا الإرهابية، وإفشال مشاريعها داخل المغرب، خاصة التخطيط للقيام بعمليات تفجيرية، أو استقطاب مقاتلين للمجموعات المسلحة في الخارج، فضلاً عن استمرار ما يمكن تسميته

بـ«المهجرة الجهادية»، وتمكن عناصر من السفر للخارج بغية المشاركة في الصراع الدائر في سوريا والعراق.

هذه المؤشرات وغيرها، تؤكد على أن خطر الإرهاب على المغرب قائم، خاصة في ظل تقارير دولية نبهت المغرب إلى خطورة المقاتلين العائدين من سوريا والعراق، فضلاً عن المجهودات التي تبذلها الجماعات المسلحة وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، من أجل زعزعة استقرار المغرب.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن التأكيد، على أن ما برز من ميل نحو الانخراط في العمل السياسي المباشر لدى التيار السلفي، لم يشمل كل توجهات هذا التيار (الدعوية، العلمية، «الجهادية» [أو قل القتالية]، التكفيرية ..)، وإنما طال جزء منه كانت له القابلية لمراجعات فكرية انبنت على مسار من التجربة الميدانية في التعامل مع الواقع الاجتماعي والسياسي، مثل تجارب السجن التي اتسمت بالإضرابات وكذا التفاوض مع إدارة السجن، وحتى مع الفاعل السياسي في إطار صفقة الخروج والإقدام على «تنازلات» في ظل ما اصطلح عليه بـ«المراجعات الفكرية». أما الجزء الآخر منه، فقد وجد في توتر الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، فرصة في توسيع نشاطه. وهو ما يؤكد بأن التهديد الداخلي مازال مستمراً.

وقبل الشروع في سرد أهم المحاور التي سيتم التطرق إليها في هذا التقرير، وأيضاً أبرز مضامينها، لابد من الإشارة إلى أن التقسيم الذي تم اعتماده في المحاور، ينطلق أساساً من طبيعة الأنشطة المرصودة للتيار السلفي، وليس انطلاقاً من خلفياتها وانتماءاتها الجهادية والتقليدية والسياسية، وذلك بسبب التداخلات التي أصبحت اليوم داخل التيار السلفي في المغرب، وجعلت من الصعب التفرقة بينه بحدود فكرية أو دينية واضحة، فالتداخل في المواقف، والترحال الإنتمائي من توجه إلى آخر، وسلسلة المراجعات التي شهدتها التيار الجهادي خاصة، وانحصار بعضه في العمل السياسي، والآخر في العمل الدعوي، كل ذلك صعب من مهمة التفرقة، بأسس وميكانيزمات واضحة وبيّنة.

كما أن التوصيف الذي نالته التيارات السلفية من تسميات انتشر أغلبها إعلامياً، لم يعد يعني الممارسات السياسية والرؤية الفكرانية [الإيديولوجية] نفسها التي كان يعكسها التيار السلفي قبل 2011، إذ منذ هذه السنة، ركز السلفيون على تطوير الجمعيات وحاولوا اكتساب النفوذ السياسي، على الرغم من أن «الجهاديين» لا يزالون يؤمنون بالصراع المسلح<sup>(1)</sup>، فإنه مع ذلك قد برز توجه غالب لا يعتبر المغرب أرض جهاد، ويؤمنون بالجهاد الخارجي، أو جهاد «المساندة»، وهو ما يؤشر عليه أيضاً حجم المغاربة المشاركين في الصراعات الدائرة في عدد من يؤر التوتر خاصة منها سوريا.

تأسيساً على ذلك، سيشمل هذا التقرير ثلاثة محاور أساسية، دون تقسيمها على التيارات وتسمياتها المختلفة، وستكون على الشكل التالي: 1 - المستوى السياسي، 2 - المستوى الأمني، 3 - المستوى الاجتماعي.

وسيخصص المحور الأول، في رصد مختلف التفاعلات التي أبداها التيار السلفي على المستوى السياسي، خاصة تحولات العلاقة مع حزب النهضة والفضيلة، فضلاً عن الأحداث التي طبعت هذه المرحلة بقوة، والمتمثلة في خروج الرمز السلفي عبد الكريم الشاذلي من السجن، وانضمامه إلى حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، والذي يقوده محمود عرشان.

أما ما يرتبط بالمحور الثاني، فسنتناول فيه المستوى الأمني، وذلك من خلال رصد لمختلف الخلايا التي توصف من طرف السلطة القضائية بـ«الخلايا الإرهابية»، والتي تم تفكيكها في هذه المرحلة، فضلاً عن التعاطي الأمني مع قضايا الإرهاب، وتحولات ملف مغاربة سوريا والعراق، والتهديد الذي تشكله المجموعات الإرهابية لاستقرار وأمن المملكة.

أما المحور الثالث، فسنعلم على أن نبرز فيه تطور ملف دور القرآن التابعة لجمعية الدعوة إلى القرآن والسنة والتي يشرف عليها الشيخ عبد الرحمن المغراوي،

(1) تونس: العنف والتحدي السلفي، تقرير الشرق الوسط رقم 173، فبراير 3117، مترجم من الإنجليزية، مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group، ص: 7

إضافة إلى الحضور الاجتماعي للتيار السلفي وتفاعلاته مع قضايا المجتمع، كذلك تطور ملف السجناء السلفيين، ثم ستكون لنا وقفة مع أبرز ردود الفعل المدنية سواء من شخصيات أو جمعيات مجتمعية في ارتباطها بأنشطة التيار السلفي بالمغرب.

## المحور الأول: تفاعلات التيار السلفي على المستوى السياسي

منذ الإفراج عن أول دفعة من شيوخ التيار السلفي سنة 2011، ظلت عيون المتابعين للملف مراقبة لما يمكن أن يؤول إليه هذا الملف، خاصة مع الرواج الواسع لفكرة انضمام السلفيين لأحد الأحزاب السياسية، من أجل المشاركة في الشأن السياسي بشكل قانوني وعلني، وإثباتاً منهم للمراجعات التي بادروا إليها في السجن. وهذا ما حدث مع الداعية محمد عبد الوهاب رفيقي -أو «الشيخ» عبد الوهاب رفيقي حسب التداول الإعلامي<sup>(1)</sup>- حين التحق بحزب النهضة والفضيلة بداية، ثم حزب الاستقلال وانخراطه في مشروع السلفية الوطنية لاحقاً، وأيضاً عبد الكريم الشاذلي حين التحق بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية. في ظل رفض باقي الدعاة العمل الحزبي، مكتفين بالعمل المدني والدعوي، سواء من خلال جمعية دعوية كالداعية حسن الكتاني، أو من خلال العمل الدعوي الفردي كالداعية عمر الحدوشي، والداعية محمد الفيزازي، على الرغم من أن هذا الأخير ظلت نيته في تأسيس حزب سياسي آخذة بين التأكيد والنفي، ولكن تتجه إلى النفي أكثر من التأكيد.

إلا أن الملاحظ، هو توجه السلفيين نحو الأحزاب الصغيرة، أو التي ليس لها أي حضور سياسي وازن ضمن الخريطة الحزبية المغربية، على الرغم من وجود حزب يرأس اليوم الحكومة، وتتقاطع مرجعيته الفكرانية مع «المرجعية الإسلامية» للتيار السلفي،

(1) سواء تعلق الأمر بالداعية عبد الوهاب رفيقي أو حسن الكتاني وبقية الرموز «السلفية الوهابية» سابقاً أو حالياً، فواضح أن الأمر يتعلق بما يُصطلح عليه بـ«طلبة العلم الشرعي»، أما لقب «الشيخ»/ المشايخ، فموجه أساساً للاستهلاك الإعلامي، ولا علاقة له بمقتضى الصفة كما هو جاري به العمل في التداول المحلي، أو قل في المجال التداولي الإسلامي المغربي، فشتان ما بين الحديث عن العلامة القاضي عياض أو الشيخ المختار السوسي، على سبيل المثال لا الحصر، وبين [إطلاق هذه الألقاب على دعاة و«طلبة علم»، لا زالوا في بداية المشوار، بصرف النظر عن واقع ومآل هذا المشوار]. [المحرر]



وهو الأمر الذي أفضى إلى ما يُشبه تشتتاً في المشهد السلفي وتشرذمه، بين حزينين سياسيين، وجمعيات دعوية خطت مسافة عن العمل السياسي، وهذا ما أكدته أيضاً نتائج الانتخابات الجماعية، والتي لم يستطع فيها حزب النهضة والفضيلة، والذي يضم عدداً لا بأس به من السلفيين، الحصول على العتبة الانتخابية، التي تؤهله للمشاركة في التسيير المحلي للجماعات، بله تسيير الجهات.

بالنتيجة، أفضى الخلاف بين رموز التيار السلفي وتشتت الأتباع فيما بينهم، والانقسام في الاختيارات السياسية، إلى إضعاف الجسم السلفي في المغرب، إلا أن الراجح في هذه المعادلة، هي أجهزة الدولة، والتي استطاعت أن تثبت قدراتها التفاوضية، وبالتالي إدماج جزء مهم من التيار السلفي في العمل السياسي، على أن تبقى مهمة فاعلية هذا التيار في الساحة السياسية المغربية من مهام رموزه، حيث إن الدولة فتحت الباب أمامه للعمل السياسي، في إشارة واضحة لقدرته على استيعاب مختلف أطياف المجتمع المغربي، وجدية مجهوداته في حل ملف السلفية في البلاد، فضلاً عن صورة المغرب أمام المجتمع الدولي والجمعيات الحقوقية.

## 1 - عبد الكريم الشاذلي والتحالف السياسي مع حزب عرشان

- في سياق وظروف الانتماء: بعد خروجه من السجن في منتصف سنة 2015، التحق عبد الكريم الشاذلي الذي سجن سنة 2003 وسبق أن حكم عليه بالسجن 30 سنة، على إثر الأحداث الدامية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء في 16 ماي 2003، بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية الذي يقوده محمود عرشان، الضابط السابق في جهاز الشرطة، والمنشق عن حزب الحركة الشعبية سنة 1997. وقد شكل دخول الشاذلي إلى الحزب في شهر ماي 2015، إحدى المراحل المهمة التي شهدتها المجهود الرسمي في عملية دمج عناصر التيار السلفي في العملية السياسية. وأيضاً تجديداً لدماء الحزب الذي شهد انتكاسة انتخابية سنة 2011، إلا أن قياداته استثمرت رغبة السلفيين تأكيد مراجعاتهم والانضمام للعمل الحزبي، لتشهد عملية استقطابهم، تنافسية دالة بين حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية والنهضة والفضيلة.

أكد عبد الكريم الشاذلي في عدد من تصريحاته الإعلامية، أن المفاوضات مع باقي العناصر السلفية في السجن من أجل الالتحاق بالحزب، عرفت مخاضاً استمر لمدة 3 أشهر، أسفر في الأخير عن اتخاذ قرار الالتحاق، لكن ضمن شروط من جانب الأمين العام، ومن جانب السلفيين، فالأول اشترط أن يكون عمل السلفيين داخل الحزب، ضمن ثوابت المغرب، وعلى رأسها الملكية والصحراء المغربية، فضلاً عن التخلي عن التطرف والإرهاب، وفي المقابل اشترط السلفيون، أن يكون للحزب توجه إسلامي<sup>(1)</sup>.

والملاحظ، أن الطريقة التي التحق بها السلفيون إلى الحزب، لم تعلن من طرف أي جهة رسمية داخل الحزب بالشكل الذي يوضح المسارات التي اتبعتها قياداته في عملية التفاوض، بل كل الخرجات الإعلامية في هذا الصدد، كانت بمبادرة من طرف الشاذلي نفسه، كما أن اللقاء الأول الذي جمع أعضاء الحزب بالملتحقين الجدد، أكد فيه محمود عرشان: «أن الإطار العام لهذه المبادرة لا يرتبط بحسابات انتخابية، بقدر ما يرتبط بالانخراط في سياق الإسهام من موقعنا كحزب في تدعيم ركائز الاستقرار والأمن والسلم في بلادنا في محيط جهوي مضطرب».

وعاين الرأي العام عدم اطلاع المكتب السياسي على هذا المستجد إلا أياماً قليلة قبل الاجتماع، وهو ما أكده أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب بعدم إشراكهم في اتخاذ القرار بخصوص هذه المبادرة<sup>(2)</sup>. وهو أيضاً ما يمكن أن نفهم منه طبيعة سرية المفاوضات التي حرص عرشان، على أن لا تخرج إلى الرأي العام، حتى لا تشوش على عملية الالتحاق.

تميز الدخول للمعترك الحزبي بانخراط الشاذلي في بعض السجلات، في محاولة لإثبات وجوده داخل الحزب، حيث صرح أن مقومات مشروعه السياسي تقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية بالمغرب، كما أن مشروعه السياسي يقوم على أرضية الثوابت،

(1) صحيفة الأحداث المغربية، الدار البيضاء، 31 ماي 2015، ص: 9.

(2) صحيفة الأسبوع، الرباط، 28 ماي 2015، العدد: 839.

وفي مقدمتها المذهب السني والحفاظ على كرامة المواطن والعدالة الاجتماعية وأسلمة مظاهر الحياة العامة. واعتبر الشاذلي أن المغرب اليوم يُعتبر أفضل من غيره، وأن السياق الآن موافق من خلال الحرية التي تعرفها البلاد في تطبيق الشريعة الإسلامية، والمظاهر واضحة للإقبال على التدين [religiosité].

نفوذ الشاذلي في الحزب، عرف مساراً تطورياً، خاصة مع تقلده لمنصب المنسق الوطني، وبروز اسمه إعلامياً بشكل أقوى مقارنة مع باقي قيادات الحزب، وهو ما يمكن أن يكون بداية لتحويل حزب عرشان إلى «حزب سلفي»<sup>(1)</sup> في مرجعيته ومبادئه، ولو بشكل نسبي، وبالتالي تكون له القدرة أكثر على استقطاب مزيد من العناصر السلفية إلى صفوفه. وقد عمل من أجل تحقيق هذه الغاية، إلى العمل من أجل تأسيس جناح دعوي للحزب، على شاكلة حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية، واختار لها اسم «حركة السلفيين للإصلاح السياسي»<sup>(2)</sup>.

- الشاذلي وخلافه مع منافسيه السياسيين: كان مثيراً أن يدلي الشاذلي بتصريحات صحفية، يهاجم من خلالها عددا من المكونات السياسية ورموزها، خاصة أن التحاقه بالحزب وتولي المسؤولية بداخله، لم يمر عليه إلا وقت قصير، ومن أبرز ما صرح به هو انتقاده لمن ساهم بـ «العلمانيين»، ومهاجمته للحزب الاشتراكي الموحد وقيادته وعلى رأسهم نبيلة منيب، فضلاً عن «الحرب الكلامية» التي باشرها مع حزب العدالة والتنمية.

ففي يناير 2016، هاجم الشاذلي أثناء انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني لحزب الحركة الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة لحزب الاشتراكي الموحد نبيلة منيب، واتهم حزبها بـ «الشرذمة العميلة»، معتبراً أن الخطاب السياسي اليوم أصبح يتسم بـ «الشعبوية والتهريج والكلام الساقط».

(1) وخاصة في حال إدماج المزيد من الفاعلين السلفيين. [المحرر]

(2) صحيفة الصباح، الدار البيضاء، 18 دجنبر 2015.

كما شن في شهر مارس 2016، وفي معرض حديثه عن السجناء السلفيين، هجوماً حاداً على الحكومة المغربية السابقة، في شخص رئيسها عبد الإله بنكيران، بقوله إن: «حكومة بنكيران عذبت السلفيين بما لم يعذبوا به في زمن اليسار»<sup>(1)</sup>، ومضيفاً أنه: «لو كنت مكان بنكيران لقدمت اعتذاراً، وإلا فليذهب خوفاً من الناس أن يحاجوه أمام الله». وهو الهجوم الأعمى الذي يقوم به رمز من التيار السلفي على عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة وحزبه، وهو ما يبرز أيضاً أن هذا النوع من التصريحات للشاذلي، رغبة منه من أجل التمييز السياسي بين الحزبين، وعدم الخلط بينها، بسبب تقاسم المرجعية الإسلامية نفسها. إذ سبق وصرح الشاذلي في شهر دجنبر 2015، أثناء ندوة صحفية، رداً على سؤال وجه له بخصوص تفضيله لحزب عرشان عن حزب العدالة والتنمية، بالقول إن المسألة ترجع إلى اختلاف في المسار، حيث إن العدالة والتنمية «أصبح له مسار إخواني، وهو ما يتعارض مع مرجعيات السلفيين، الذين يرفضون كذلك المد الشيعي»<sup>(2)</sup>.

## 2 - حزب النهضة والفضيلة، والتفاعل مع التيار السلفي

يُعد حزب النهضة والفضيلة، ذو المرجعية الإسلامية، واحداً من الأحزاب المغربية الصغيرة من حيث حضورها وحجم قوتها. وكان أمينه العام محمد خليدي حاضراً عام 1996 في المؤتمر الاستثنائي الذي اندمجت خلاله قيادات وقواعد من الحركة الإسلامية المعروفة حالياً بحركة التوحيد والإصلاح في حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (حزب العدالة والتنمية حالياً) الذي كان يقوده عبد الكريم الخطيب المقرب من المؤسسة الملكية. وانشق محمد خليدي عن حزب العدالة والتنمية ليقود حزب النهضة والفضيلة الذي ظل حضوره ضعيفاً في الساحة السياسية المغربية

(1) يجب التذكير في هذا السياق أن ملف المعتقلين السلفيين، تتداخل فيه محددات سياسية/ حزبية وأمنية، بله المحددات الحقوقية، ولو أن الغلبة تبقى للمحدد الأمني، بحكم حساسية تدبير الملف في السياق الدولي والإقليمي، موازاة مع تعرضه لتوظيفات سياسية وحقوقية، من طرف عدة أحزاب سياسية ومن عدة مرجعيات، وخاصة المرجعية اليسارية والمرجعية الإخوانية. [المحرر]

(2) نفس المرجع السابق.

حتى بداية شهر أكتوبر عام 2011، حيث انضم هذا الحزب الإسلامي إلى التحالف الانتخابي لمجموعة الثمانية [G8]، مقدماً عدداً من المرشحين للانتخابات التشريعية في 25 نوفمبر 2011، لكنه لم يحصل على أي مقعد برلماني<sup>(1)</sup>.

وفي شهر يونيو 2013، التحق عدد من الفاعلين السلفيين بحزب النهضة والفضيلة وعلى رأسهم محمد عبد الوهاب رفيقي الملقب بأبي حفص، إضافة إلى رموز سلفية أخرى كهشام التمساني وعمر الحدوني، وجمال المودن. وجاء ذلك بعد مرحلة مراجعات لرموز تيار ما عرف بـ«السلفية الجهادية»<sup>(2)</sup>، ليقرروا في آخر المطاف الانتقال إلى العمل السياسي الحزبي، فكانت نتيجة التفاهات التي جرت بين قيادة الحزب مع بعض من رموز التيار السلفي، هو عملية الدمج التي جاءت كخطوة شبيهة بما حصل لحركة التوحيد والإصلاح الإسلامية عند اندماجها في حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لتفرز في الأخير حزباً سياسياً وازناً يقود الحكومة المغربية، أي حزب العدالة والتنمية.

وعموماً، فإن السلفيين المندمجين أو الملتحقين بحزب النهضة والفضيلة، وجدوا أن تجربتهم مختلفة عن تجربة حركة التوحيد والإصلاح من حيث الزمن والتوقيت وشكل الدخول، حيث انتقل بعض القياديين في التوحيد والإصلاح من العمل الدعوي إلى العمل السياسي، بينما يعتقد السلفيون الذين لا يزالون منضوين تحت جمعية «البصيرة» أنهم دخلوا الحزب كفرادى، وأن جمعيتهم القانونية ستظل مستقلة عن خيارات حزب النهضة والفضيلة، وإن كان ذلك لن يحول دون وجود تعاون في المستقبل، فالأمر يتعلق بتجربة ثانية في العلاقة بين الدعوي والسياسي. وهنا ينبغي استحضار العلاقة

(1) عبد الرحيم المنار السليمي، دخول السلفيين حزب النهضة والفضيلة المغربي: السياق والمكاسب، تقرير مركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/08/2013817558174676.htm>

(2) لمزيد الاستزادة حول مفهوم «السلفية الجهادية»، يُرجى الاطلاع على دراسة بعنوان: «وقفات نقدية مع مصطلح السلفية الجهادية»، وحرّرها الباحث المغربي سمير الحمادي، ونشرت بموقع «إسلام مغربي» [islammaghribi.com](http://islammaghribi.com)، بتاريخ 9 نوفمبر 2015، على الرابط الإلكتروني المختصر: [goo.gl/cfT2xN](http://goo.gl/cfT2xN)

التي ما زالت مطروحة إلى اليوم في تجربة حزب العدالة والتنمية الإسلامي مع التوحيد والإصلاح، رغم نفي الحركة أن لها مسافة تنظيمية مع الحزب<sup>(1)</sup>.

كما اختلفت تقييمات باقي التنظيمات الإسلامية لحالة اندماج السلفيين في حزب النهضة والفضيلة، فإذا كان الداعية أحمد الريسوني القيادي بالتوحيد والإصلاح قد أشاد بالتجربة، فإن بعض قيادات الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية هاجمت اندماج السلفيين مع هذا الحزب، إذ اعتبرت أن مسار الاندماج حكمته المقاربة الأمنية، وأن السلفيين اختاروا حزباً يرمز إلى الانشقاق والصراع الدائم، وهو حزب «قريب من الدولة» حسبهم<sup>(2)</sup>، ويبدو أن هذه الانتقادات تعبير عن «خيبة أمل» من السلفيين الذين دافعت عنهم نسبياً، حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية، لكنهم اختاروا حزب المنشقين عن حزبهم. وإن كان البعض يذهب إلى تفسير هذه الانتقادات بفرضية الخوف من فقدان الهيمنة في الساحة الاجتماعية بدخول السلفيين إلى الحياة الحزبية، وهي فرضية قد تكون صحيحة على المدى الزمني المتوسط<sup>(3)</sup>.

وقد أدى هذا الاندماج، إلى حسم كل التكهينات حول انضمام السلفيين إلى العمل السياسي، خاصة التيار «السلفي الجهادي»، والذي سبق أن خاض تجربة كبيرة داخل السجون المغربية من أجل مراجعة العديد من أفكاره حول النظام السياسي والديمقراطية والمجتمع، مما أهل بعض رموزه لهذا الانصهار بشكل سلس، على الرغم من أن هذا الاندماج لم يشمل كل رموز هذا التيار، فقد بقي عمر الحدوشي خارج أي إطار أو توجه سياسي أما الداعية حسن الكتاني فقد أسس جمعية البصيرة كإطار دعوي

(1) نفس المرجع السابق.

(2) كتب «محمد الهلالي» وهو قيادي في حركة التوحيد والإصلاح، بعد إعلان السلفيين التحاقهم بحزب النهضة والفضيلة، أن اعتراضه ليس حول المشاركة السياسية للسلفيين ولكن «الجهة المستقبلية التي أعتبرها -وما زلت- ملحقة حزبية فرعية لحزب الأصالة والمعاصرة، فسؤالي كان حول نزاهة وصدقية هذه الواجهة، وكيف يمكن أن تؤمن على مشروع بهذا النوع وبهذا الحجم». راجع مقال «محمد الهلالي» تحت عنوان «الاندماج السياسي للسلفيين: المشروع والمقاربة»، موقع هسبريس الخميس 13 يونيو عام 2013، على الرابط: [www.hespress.com/permalink/81637.html](http://www.hespress.com/permalink/81637.html)

(3) عبد الرحيم المنار السليمي، مرجع سابق.

لعمله داخل المجتمع مكتفياً بالتوجه الدعوي، رافضاً التمتع من داخل أي حزب سياسي، أما الشيخ الفيزازي ومنذ خروجه من السجن سنة 2011 فقد كرر كثيراً في لقاءاته الصحفية وندواته ومحاضراته رغبته في العمل السياسي الحزبي، ونيته لتأسيس حزب سياسي، إلا أنه اكتفى بالخطابة والعمل الدعوي، مع حرصه على طرح أفكاره في أي نقاش سياسي أو اجتماعي داخل المغرب.

إن التحاق بعض رموز التيار «السلفي الجهادي» وأتباعهم بحزب النهضة والفضيلة، يطرح أسئلة كثيرة عن اختيار هذا الحزب تحديداً دون غيره من الأحزاب الأخرى خاصة العدالة والتنمية، باعتباره أقوى من الناحية التنظيمية والسياسية، وربما يعود الأمر هنا إلى العلاقة التاريخية لبعض رموز «السلفية الجهادية» خاصة الداعية حسن الكتاني مع الحزب وأمينه العام محمد خليدي، الذي أسس ومنذ اعتقال الكتاني ومن معه «لجنة الدفاع عن الداعية حسن الكتاني والآخرين»، حيث كانت له زيارات في سجنهم.

وهذا الخصوص يقول خليدي: «إن علاقتي بالداعية حسن الكتاني تعود إلى فترة طويلة لما كنت مدير جريدة «العصر» حيث كان يشتغل معي وكان لديه ركن خاص به يكتب فيه، وكنت أعرف جيداً سيرته، وهو ما جعلني أتحمس لعملية المطالبة بإطلاق سراحه، وكان الحزب في جميع اجتماعاته يصدر بيانات وبلغات للتنديد بالاعتقال»<sup>(1)</sup>، مع العلم أن حسن الكتاني لم يعلن انضمامه للحزب، إلا أنه يشاركه في كثير من محطات الحزبية بمدخلات ومحاضرات.

ويبدو أن التجربة السابقة لحركة التوحيد والإصلاح لم يكن لها لتمثل في نموذج السلفيين إلا بإطار دعوي مُنظم يقوي قاعدة الحضور والفاعلية من داخل حزب النهضة والفضيلة، فقبل أن ينضم أبو حفص وغيره إلى الحزب، قام ورفقة الداعية حسن الكتاني في أبريل 2013 بتأسيس جمعية دعوية أطلقوا عليها اسم «جمعية البصيرة

(1) أنظر الحوار المنشور على موقع حزب النهضة والفضيلة مع زعيمه الخالدي حول علاقة الحزب بالسلفيين على الرابط التالي: <http://partirv.com>

للتربية والدعوة»، ومنها انضم الداعية أبو حفص للحزب وهو لا يزال عضواً في مكتبها، والذي يشغل فيها الداعية حسن الكتاني منصب الرئيس، إلا أن عملية الربط هذه نفاها الداعية الكتاني مظهراً أن لا علاقة مصلحة تربط جمعيته بالحزب.

يُلاحظ أيضاً أن الحزب وإلى حدود شهر يونيو 2015، كان قادراً على الاستقطاب من داخل الجسم السلفي، حيث قام باستقطاب عدد من السلفيين، بمناسبة تجديده لمكتبه المحلي، وبحضور للكاتب الجهوي للحزب نور الدين زاوش<sup>(1)</sup>، مما يُفيد بأن الحزب في أفقه السياسي، قادر أن يكون إحدى واجهات التيار السلفي الحزبية. لكن في التنافس بينه وبين حزب عرشان فضلاً عن حزب الاستقلال بعد انضمام أبي حفص له في شتنبر 2016.

### 3 - أبو حفص ومشروع «السلفية الوطنية»

شكلت الانتكاسة السياسية لحزب النهضة والفضيلة، بعد الانتخابات الجماعية والجهوية في سنة 2015، مساراً جديداً لسلفي الحزب، وعلى رأسهم محمد عبد الوهاب رفيقي، الملقب بأبي حفص، والذي انسحب منه برفقة عدد آخر من المعتقلين السابقين، معلنين انخراطهم ضمن مشروع سياسي جديد تحت غطاء حزب الاستقلال، وذلك في شهر شتنبر 2016، أي قبل شهر واحد من الانتخابات التشريعية التي شهدتها المغرب في 7 أكتوبر الموالي.

وقد أعلن أبو حفص، أن انخراطه في حزب الاستقلال، ليست الغاية منه انتخابية، بقدر ما هو بداية تأسيس لمشروع جديد، أسماه «مشروع السلفية الوطنية»، وأن اختيار هذا الحزب، يأتي ضمن ما يملكه من رصيد تاريخي، الذي جعل منه أول المؤسسين لهذا المشروع مع قائده الراحل علال الفاسي، مُضيفاً في الصدد نفسه: «أن مشاريع إحياء الفكر السلفي الوطني، ومغربة السلفية بشكل يزيحها عن منهج التزمت

(1) عضو سابق في شبيبة حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية»، وقيادي حالياً في حزب «النهضة»، وهو مؤلف كتاب «الجمالية اليسارية في حزب العدالة والتنمية»، والصادر في العام 2009.



والتطرف والانغلاق، صوب منهج تنويري مقاصدي، في تعامله مع النص الشرعي، ومتقدم في فهم الواقع وحاجته وإكراهاته»<sup>(1)</sup>.

وقد تبع التحاق رفيقي بهذا المشروع، تأسيسه إلى جانب آخرين «مركز الميزان للدراسات والأبحاث والوساطة»، كواجهة مؤسساتية لمشروع السلفية الإصلاحية، والذي صرح أنه سيعمل من خلاله على إصدارات البحوث والدراسات، وأيضاً تنظيم الأنشطة الإشعاعية، بغية رصد خطاب التطرف الديني والظواهر الإرهابية، فضلاً عن الوساطة في ملف «السلفية الجهادية». كما تم الإعلان عن أن الهدف من تأسيس المركز وإحداث بوابة إلكترونية خاصة به<sup>(2)</sup>، في «الوصول إلى جمهور مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، من أجل نزع فتيل التطرف والإرهاب وإشاعة منهج الوسطية والاعتدال، وإحياء الفكر التنويري، والتعريف بأعلام السلفية الوطنية ذات الفكر المنفتح»<sup>(3)</sup>.

ويبدو من خلال مجموع الحوارات الإعلامية التي قام بها أبو حفص، والتي تندرج ضمن تعريفه بهذا المشروع، أحد الملامح التي أوضحت سياقات الانفصال عن حزب النهضة والفضيلة والتحاقه بحزب الاستقلال، والتي يعتبر مشروع السلفية الوطنية أحد أسبابها الرئيسية. حيث أوضح أن حزب الخالدي لم يكن يتوفر على الموارد المادية اللازمة من أجل التأسيس لمشروع بهذا الحجم، والقدرة على استقطاب مزيد من عناصر التيار السلفي. فموارد الحزب المحدودة حسب أبو حفص، لم تمكنه من تحقيق هذه الغاية، الأمر الذي دفعه إلى الانضمام لحزب الاستقلال<sup>(4)</sup>.

(1) حوار أبي حفص مع موقع اليوم 24، بتاريخ 6 سبتمبر 2016، على الرابط:

<http://www.alyaoum24.com/703853.html>

(2) رابط موقع الميزان، والذي يعنى بقضايا الشأن الديني في المجال التداولي الإسلامي بشكل عام:

<https://almizane.com>

(3) الموقع الرسمي لحزب الاستقلال [istiqlal.info]، بتاريخ 14 مارس 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/YeFFD9](http://goo.gl/YeFFD9)

(4) حوار مع أبو حفص، موقع هوية بريس [howiyapress.com]، بتاريخ 25 سبتمبر 2016، على الرابط المختصر:

[goo.gl/EdYkAX](http://goo.gl/EdYkAX)

وعلى الرغم من محاولة أبو حفص التأكيد بأن الغاية من الانضمام إلى الحزب لم تكن انتخابية، إلا أن رصد مواقفه في مرحلة ما بعد الالتحاق، تبرز حرص حزب الاستقلال على حضور أبو حفص ضمن أبرز جولات حملة الحزب الانتخابية في مدينة فاس، والتي كان مرشحاً ضمن لائحتها الانتخابية باسم الحزب، الأمر الذي أقره أبو حفص، بأنه كان حاجزاً على استكمال عملية استقطاب مزيد من العناصر السلفية للحزب، نظراً للانشغال التام في التحضير للحملة، وهو ما أدى به إلى الاكتفاء بدائرة ضيقة من المعارف لم تتجاوز بضعة عشرات<sup>(1)</sup>، وأفضت مشاركته في الاستحقاق الانتخابي التشريعي ليوم 6 أكتوبر 2016 إلى الفشل في الظفر بمقعد برلماني.

#### 4 - محمد الفيزازي والتذبذب بين الدعوي والسياسي

منذ خروج الشيخ الفيزازي من السجن سنة 2011، أكد كثيراً في لقاءاته الصحفية وندواته ومحاضراته، رغبته في العمل السياسي الحزبي، ونيته لتأسيس حزب سياسي، إلا أنه اكتفى لاحقاً بالخطابة والعمل الدعوي، مع حرصه على طرح أفكاره في أي نقاش سياسي أو اجتماعي، كما أن فكرة الحزب عند الفيزازي شهدت «تقدماً» وتراجعاً، حيث لم يُوفق لطريقة تمكنه من المشاركة السياسية، على الرغم من العروض التي قدمت له من بعض الأحزاب وعلى رأسها حزب النهضة والفضيلة، وحزب الحركة الديمقراطية الشعبية.

استطاع الفيزازي وخلال السنوات الأخيرة، أن يكون كأحد أكثر الوجوه السلفية بروزاً على الساحة المغربية، نتيجة أنشطته المختلفة، سواء منها الدعوية أو الاجتماعية أو حتى مشاركاته الإعلامية، وتنشيطه لعدد من الندوات والمحاضرات، إضافة إلى تفاعله مع الشأن السياسي، خاصة فيما يرتبط بملف سجناء السلفية، وطرق اندماجهم السياسي.

(1) المرجع نفسه.

وفيما يرتبط بقضية الاندماج السلفي في العمل الحزبي، فقد صرح الفيزازي في شهر يونيو 2015 بأن: «الإخوان في السجون أو خارجها ليسوا على كلمة سواء، هناك بعض الإخوة دواعش بكل ما للكلمة من معنى، حيث ثبتت مبايعتهم للبغدادي والدولة الإسلامية وهم معها قلباً وقالباً، ولا مجال للتفكير أبداً حتى في إدماجهم أو إقناعهم بخوض المجال السياسي، أو ما يخدم المجتمع المغربي، لأن الجدار سميك جداً بين هؤلاء وبين المجتمع. هؤلاء لا كلام عليهم ضمن هذه التجربة، وهناك من هم مذنبون لم يبايعوا البغدادي، ولا يؤمنون بالدولة الإسلامية كخلافة، وفي الوقت نفسه لا يؤمنون بشرعية المؤسسات المغربية إيماناً كاملاً، وبالتالي هم ممزقون في أفكارهم، هؤلاء أظن أن الحوار معهم هو الحل، ولا أظن أن هناك إمكانية لاندماجهم في أي حزب سياسي، هؤلاء يجب محاورتهم من قبل العلماء بالخصوص»<sup>(1)</sup>.

لكن في غضون صيف 2017، سوف يبرز اسم محمد الفيزازي أكثر في قضايا ذات صلة بما يُصطلح عليه «زواج الفاتحة»<sup>(2)</sup>، بعد قضية جمعته بشابة من مدينة أسفي، سلكت عليها وسائل الإعلام، وتسببت له في حملات نقدية في مواقع التواصل الاجتماعي، وعائنا صدور انتقادات حتى من داخل الأسماء البحثية التي تشتغل في المؤسسات الدينية أو في شعبة الدراسات الإسلامية، ونقرأ في مضامين إحدى هذه المقالات، أن «تجد رجلاً من أهل الحجاز يجعل من نفسه «أمة في النكاح»؛ تحت عهده «أم البنين» وهي ابنة عمه التي تزوجها ولم ينبث شاربه بعد، بعد ذلك ينطلق الرجل في رحلة جنسية شرقاً وغرباً ليتزوج هاته ويطلق تلك؛ وكأنه أقسم على الله ليدوقن من كل بستان زهرة، وقد وصلت هذه «البدعة الحجازية» إلى أهل المغرب الكبير وما أخبار «التائب من فكر الخوارج» منكم ببعيد [في إحالة على واقعة الفيزازي سألقة

(1) صحيفة الأحداث المغربية، الدار البيضاء، 5 يونيو 2015.

(2) واقعة محمد الفيزازي، تسلط الضوء على ظاهرة متفشية لدى العقل الإسلامي الحركي بشكل عام، ولو أنها حاضرة بشكل أكبر عند التيار السلفي مقارنة مع التيار الإخواني، ولا ننسى أن موضوع «زواج الفاتحة» لا زال معمولاً به في الجهاز المفاهيمي لعقلنا الجمعي، وبالتالي موجود على أمر الواقع، مع فارق أن العمل بهذه القاعدة، حاضر بشكل أكبر مع الحركات الإسلامية، بمقتضى إضفاء «المرجعية الإسلامية» على الواقعة. كما أن الواقعة، تحيل على اليسير مما يُصطلح عليه بالجزء الظاهر من جبل الثلج. [المحرر]

الذكر]، على أن الفاعل منهم يعتقد أنه يملك من المال و«العلم الشرعي» ما يجعله جديراً بذلك بريئاً من أي «مخالفة شرعية». وأي مخالفة للشرع أكبر من ركوب موجة الشهوات واستغلال الفقيرات والمعسرات والعانسات. ولم لا تساهمون بأموالكم في تزويج الشباب المعسر والجمع بين المتحابين أو استثمار علمكم في نشر «ثقافة العفاف» وذلك أضعف الإيمان»<sup>(1)</sup>.

وصل الأمر مع الفيزازي إلى ترويج خطاب المؤامرة، عندما صرّح أن «الهدف [من القضية] هو النيل من داعية إلى الله معروف ليس فقط على الصعيد الوطني وإنما على المستوى العالمي، ويريدون إسقاط هذا الصوت الذي يُزعجهم ويقلقهم، سيما أنني من المدافعين باستماتة عن ثوابت المملكة الشريفة»<sup>(2)</sup>.

انتهت القضية مع صدور خبر يُفيد أن الفيزازي تلقى قراراً من جهة رسمية يعفيه من إلقاء خطبة الجمعة، وأنه «تلقى إشعار الإعفاء من جهة عليا، وأنه لن يلقي خطبة الجمعة في مسجد طارق بن زياد كما هو معتاد، ومن المتوقع أن يكون الإعفاء بشكل دائم»<sup>(3)</sup>.

## المحور الثاني: في التدبير الأمني للملف السلفي

يعيش المغرب تحديات أمنية تلعب فيها التيارات السلفية ذات التوجه الجهادي، دوراً مهماً، حيث لازالت البلاد تعيش على وقع التهديدات الإرهابية، على الرغم من «المراجعات» التي أبدتها بعض دعاة<sup>(4)</sup> «السلفية الجهادية»، خاصة ممن اعتقلوا بتهمة

(1) محمد أمين السقال، المراهقة الجنسية باسم الله، موقع «إسلام مغربي» [islammaghribi.com]، بتاريخ 10 أكتوبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/MVseYQ](http://goo.gl/MVseYQ)

(2) الفيزازي: حنان مثل حراك الريف، قال إن جهات سلطتها عليه لتشويه سمعته ويرد على واصفيه بـ«العياش»، حاوره محمد بها، الصباح، الدار البيضاء، 18 أكتوبر 2017.

(3) الفيزازي يتلقى قراراً يعفيه من إلقاء خطبة الجمعة بمسجده بطنجة، موقع «طنجة 24»، 12 أكتوبر 2017، على الرابط: <http://www.tanja24.com/news27384.html>

(4) اصطلح عليهم إعلامياً بـ«مشايخ السلفية الجهادية»، والأصل أن أغلبهم «طلبة علم شرعي» بالتعبير المتداول في الأوساط الدينية. [المحرر]

التحريض الفكري والإيديولوجي على أحداث الدار البيضاء في 16 ماي 2003، وهو الأمر الذي يبرز وجود فاعلين «جهاديين» مازالوا متأثرين أكثر بفكرة «الجهاد الداخلي» والعمل العنفي، بدل الاندماج في العمل الجماعي أو السياسي أو غيره.

وتكمن أهم التحديات الأمنية التي يواجهها المغرب، أولاً عبر الاستمرار في تفكيك الخلايا الإرهابية، والتي تعتبر عمليات استباقية، تقوم بها الأجهزة الأمنية، منعاً من تنفيذ مشاريع تخريبية في الداخل، ثم ثانياً، مع المشاكل الأمنية التي تطرحها الهجرة نحو الدول التي تعرف صراعات مسلحة، والخطر الذي يمكن أن يشكله العائدون من تلك البؤر على الأمن الداخلي.

كما يتتهج المغرب استراتيجية في التعاطي مع ظاهرة الإرهاب توصف بالفعالة من طرف العديد من المراقبين والمسؤولين الأجانب قبل المحليين، وتتميز بنجاحاتها فضلاً عن الطلب المتزايد لاستنساخها كتجربة ناجحة محلياً ودولياً. وتقوم استراتيجية المغرب على ثلاثة مستويات أساسية، ترتبط الأولى بالمستوى الأمني، أما الثانية بالمستوى الديني، ثم الثالثة والأخيرة، فهي مرتبطة بالمستوى السوسيو - اقتصادي.

## 1 - تفكيك الخلايا الإرهابية

تمكنت السلطات المغربية من تفكيك عدد من الخلايا الإرهابية خلال السنوات الأخيرة، وقد كان لتلك الخلايا ارتباط بتنظيمات محلية ودولية، أبرزها تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، حيث عمل هذا التنظيم وغيره من التنظيمات النشطة في بؤر التوتر، وعبر منسقين له داخل المغرب، على استقطاب عدد من الشباب المغاربة من أجل الالتحاق بصفوفه، إضافة إلى خلايا أخرى كانت تنشط عبر مناطق مختلفة من مدن المملكة، عمدت للتخطيط لعمليات «إرهابية» في الداخل، سعياً وراء زعزعة الأمن الداخلي للمملكة.

ويبرز من خلال نوعية الخلايا التي تم تفكيكها، مدى ارتباط أعضائها بالصراعات المسلحة في عدد من الدول التي تعرف نشاطاً متزايداً للتنظيمات المسلحة (سوريا،

العراق، ليبيا ..)، حيث وصل عدد المغاربة المشاركين في الصراع الدائر بسوريا أزيد من 1500 شخص. حسب التقرير الذي نشرته مؤسسة The Soufan Group<sup>(1)</sup>.

كما تمكن المغرب ومنذ التفجيرات الإرهابية التي شهدتها البلاد في اعتداءات الدار البيضاء سالفة الذكر، من تفكيك أزيد من 130 خلية إرهابية<sup>(2)</sup>، مما يظهر نجاعة الاستراتيجية الأمنية المتبعة من طرف السلطات الأمنية، وقد كانت هذه الخلايا متنوعة النشاط والتوجه حسب الظرفية الزمنية للصراعات المسلحة في عدد من مناطق العالم ابتدأت منذ إعلان المرحلة الجهادية الرابعة<sup>(3)</sup>.

وسنحاول في هذا الباب، أن نرصد أداء الأجهزة الأمنية في سياق تفكيك الخلايا الإرهابية من مارس 2015، إلى يونيو 2017، ونذكر منها بعض النماذج:

- ففي شهر مارس من سنة 2015، أعلنت وزارة الداخلية تفكيك خلية إرهابية موزعة على تسع مدن، وقالت إن عناصرها بايعوا تنظيم الدولة الإسلامية وكانوا يستعدون لتنفيذ «مخطط خطير». كما ذكرت الوزارة أيضاً في بيان لها أن «المكتب المركزي للأبحاث القضائية» [B.C.I.] التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، تمكن من تفكيك خلية كانت تستعد لتنفيذ مخطط إرهابي خطير يستهدف زعزعة أمن واستقرار المملكة، وأوضح البيان أنه «تم إيقاف عناصر هذه الخلية بكل من مدن أغادير وأبي الجعد ومراكش وتارودانت، وتيفلت وعين حرودة، وطنجة، والعيون الشرقية، ومدينة العيون في الصحراء المغربية»<sup>(4)</sup>.

(1) انظر:

Richard Barrett, Foreign Fighters In Syria, The Soufan Group, June 2014 p: 9.

(2) موقع فرانس 24 الفرنسي، على الرابط: <http://www.france24.com/ar/20140611>

(3) سبقت هذه المرحلة الجهادية، المرحلة الأولى في الحرب الأفغانية السوفيتية، ولحقتها حرب الشيشان في المرحلة الثانية ثم المرحلة الثالثة والتي بدأت مع تفجيرات 11 شتنبر 2001 ودخول القوات الأمريكية وحلفائها لأفغانستان والعراق، ثم المرحلة الرابعة بعد الحراك العربي، وبداية الثورة المسلحة في سوريا.

(4) المغرب يعلن تفكيك «خلية إرهابية»، موقع «الجزيرة.نت»، 22 مارس 2015، على الرابط:

[goo.gl/tgQ3Xq](http://goo.gl/tgQ3Xq)

- وفي شهر ماي 2015، تمكن المكتب المركزي للأبحاث القضائية، من تفكيك خلية إرهابية على علاقة بتنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، وتنشط في استقطاب وإرسال متطوعين مغاربة للقتال ضمن صفوف التنظيم في العراق وسوريا، وتخطط لتنفيذ هجمات ضد أهداف مغربية، وأضاف البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية أن «المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب، تمكن من تفكيك شبكة إرهابية تنشط بمدينة الدار البيضاء وبوجنية، في مجال تجنيد واستقطاب مقاتلين مغاربة قصد الالتحاق بصفوف تنظيم الدولة الإسلامية بسوريا والعراق».

- وفي شهر دجنبر 2015، أعلنت السلطات الأمنية، إيقافها تسعة عناصر موالين لتنظيم الدولة الإسلامية ينشطون في مدن مغربية مختلفة. وجاء في بيان لوزارة الداخلية أن «المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، تمكن من تفكيك خلية إرهابية خطيرة موالية لما يسمى تنظيم «الدولة الإسلامية»، تتكون من تسعة عناصر، ينشطون في مناطق عدة. وأضاف البيان أن «التحريات أظهرت أن المشتبه فيهم كانوا يعتزمون الالتحاق بصفوف ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية بالساحة السورية العراقية أو فرعه بليبيا»، مشيراً إلى أنهم «تلقوا تعليمات من هذا التنظيم للقيام برصد منشآت ومواقع حيوية ببعض مدن المملكة من أجل استهدافها باستعمال أسلحة نارية ومتفجرات، وذلك وفق المخططات التوسعية لداعش خارج مناطق نفوذه»<sup>(1)</sup>.

- وفي شتنبر 2016، أعلنت الأجهزة الأمنية عن تفكيك «خلية إرهابية» كانت تخطط لاستهداف «مواقع حساسة وحيوية» في عدد من المدن المغربية، والالتحاق بفرع تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا. وذكر بيان صادر عن وزارة الداخلية أنها «تمكنت من تفكيك خلية إرهابية، تتكون من ثلاثة متطرفين ينشطون بوجدة والدار البيضاء وفاس، أحدهم شقيق مقاتل سابق في الساحة السورية العراقية يقضي حالياً عقوبة سجنية بمقتضى مكافحة الإرهاب». وأضاف البيان أن هذه العملية الاستباقية مكنت

(1) السلطات المغربية تفكك «خلية إرهابية» جديدة، موقع «الجزيرة. نت»، 11 ديسمبر 2015، على الرابط: [goo.gl/M6ypQk](http://goo.gl/M6ypQk)

من الكشف عن عدة «مشاريع إرهابية» خطيرة بلغت مراحل متقدمة في التحضير بتنسيق وثيق مع عناصر ميدانية موالية لتنظيم الدولة. وتابع أن مشاريع الاعتداء كانت تستهدف مواقع حساسة وحيوية في كل من وجدة والسعيدية وفاس ودبدو<sup>(1)</sup>.

- وهكذا الأمر مع تفكيك لائحة عريضة من الخلايا السلفية الجهادية بين 2015 وريبع 2017، كانت آخرها<sup>(2)</sup>، تفكيك خلية إرهابية بتاريخ 14 أكتوبر 2017، تتكون من «إحدى عشر عنصراً من الموالين لـ «داعش» ينشطون بمدن فاس ومكناس وخريبكة والدار البيضاء وزاوية الشيخ وسيدي بنور ودمنات وسيدي حرازم»<sup>(3)</sup>.

إن الملاحظ من خلال العدد الكبير للخلايا التي تم تفكيكها خلال المرحلة الزمنية التي يشتغل عليها التقرير، يظهر حجم التهديد الإرهابي الذي يتهدد المغرب، ومعه يقظة الأجهزة الأمنية وعلى رأسها المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني. كما أن نوعية الخلايا تظهر بأنها تتنوع بين خلايا تأسست بغرض القيام بأعمال عنف داخل المغرب، واستهداف أماكن وفضاءات معينة، في محاولة لإعادة سيناريو تفجير أركانة سنة 2011، وأخرى تعمل على استقطاب مقاتلين مغاربة، من أجل المشاركة في الصراع العسكري الدائر في سوريا والعراق وليبيا.

## 2 - الاستراتيجية الأمنية في محاربة الإرهاب

يكتسي موضوع مكافحة «الإرهاب» في المغرب، أهمية قصوى لدى المؤسسة الأمنية خاصة، ومسؤولي الدولة بشكل عام، بمقتضى أولويتها السياسية والأمنية. فبعد تفجيرات 2003 بالدار البيضاء بأسبوعين، صادق البرلمان المغربي على قانون لمكافحة الإرهاب، شمل عقوبات مشددة في حق كل من يتورط في أعمال إرهابية،

(1) المغرب يفكك «خلية إرهابية» جديدة»، موقع «الجزيرة. نت»، 7 سبتمبر 2016، على الرابط:

[goo.gl/7HvPNJ](http://goo.gl/7HvPNJ)

(2) حتى الانتهاء من تحرير هذا المحور من التقرير المخصص لواقع التدين السلفي في المغرب، أي في غضون خريف 2017.

(3) تفاصيل عملية تفكيك خلية إرهابية خطيرة بعدد من المدن المغربية، موقع «ميدي 1. تي في» [medi1tv.com.ma/ar]، بتاريخ 14 أكتوبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/Z9a3xg](http://goo.gl/Z9a3xg)



إن نتج عن نشاطه وقوع ضحايا، وقد عمد المغرب إلى تطوير استراتيجيته الأمنية في مواجهة هذه الظاهرة داخلياً من خلال بناء منظومة متوازنة تشمل مجالات متعددة، وخارجياً أيضاً عبر المساهمة في شراكات أمنية دولية وإقليمية<sup>(1)</sup>.

- خصوصية المغرب في التعااطي مع ظاهرة الإرهاب: يُعتبر المغرب من أهم الشركاء الدوليين في مكافحة الإرهاب، وهو ينشط في العديد من المنظمات التي أحدثت لهذا الغرض، وبالتالي فهو يطبق كل الاتفاقيات الناتجة عنها خاصة على المستوى الإقليمي، بعد بروز خطر تنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي» [A.Q.M.I] وتوسيع نشاطه ليشمل الساحل والصحراء، فعلى الرغم من أن الصحراء المغربية محمية بستار تراي يقبها تغلغل الشبكات الإرهابية نحو سواحلها، إلا أن الخطر قائم ما دام نشاطها يمتد على طول الساحل فضلاً عن مجموعات أخرى قريبة من حدوده.

وتقوم استراتيجية المغرب في مكافحة ظاهرة الإرهاب داخليا على ثلاثة مستويات أساسية وهي كالتالي:

- المستوى الأمني؛
- المستوى الديني؛
- المستوى السوسيو اقتصادي.

وقد أدرك المغرب مبكراً، بأن غياب سياسية أمنية منظمة، والتأطير الديني بالإضافة إلى ضعف مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يؤدي إلى ظهور فئات مجتمعية هشة يسهل تجنيدها في الجماعات الإرهابية للقيام بأنشطة تخريبية. وفي هذا الصدد سعت الدولة إلى تطوير استراتيجيتها الأمنية من خلال تلك المستويات، وممكنها ذلك من تحقيق مكاسب مهمة تمثلت أساساً في قدرتها على المستوى الأمني من أن تبطل مشروع أزيد من 130 خلية «إرهابية» منذ سنة 2003، إضافة إلى أن التأطير

(1) انظر:

United States Department of State Publication, Country Reports on Terrorism 2013, Bureau of Counterterrorism, Released April 2014 p: 162

الديني الرسمي سواء داخل السجون أو خارجها، ساهم ولو بشكل نسبي في تراجع الكثير من «الجهاديين»، عن أفكارهم السابقة، خاصة من «مُنظري» الفكر «الجهادي»، وأحدث نقلة نوعية في صفوف هذا التيار نحو الاندماج الاجتماعي السلس لجزء منه في المجتمع، إضافة إلى المبادرات المتعددة التي تعمل عليها الدولة في مجال التنمية للمناطق المهمشة والبعيدة في المغرب.

كما باشر المغرب في أكتوبر 2014، تطبيق مخطط أمني جديد تحت اسم «حذر»، حيث تم الإعلان عنه في لقاء صحفي مشترك بين وزارة الاتصال ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية، وتم التأكيد حينها أن الهدف من المخطط الأمني الجديد، يروم «حماية الأماكن الاستراتيجية والحساسة داخل المملكة، والمجتمع المغربي من التهديدات الإرهابية الخارجية». واشتركت في المخطط مجموعة من الأجهزة الأمنية: (القوات المسلحة الملكية، الدرك الملكي، الأمن الوطني/ الشرطة، المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني)، كما شملت العملية خمس مدن وهي: (الرباط/ الدار البيضاء/ طنجة/ مراكش/ أكادير)، وشكل دخول الجيش في عمليات الحماية الأمنية الداخلية بادرة غير مسبوقة متجاوزاً دوره التقليدي في حماية الحدود، والأخطار الخارجية فقط.

وعلى الرغم من كل ذلك، مازال هذا الملف يشكل خطورته على الأمن المغربي، خصوصاً مع تصاعد استقطاب كثير من الشباب لهذا الفكر والذي نتج عنه خروج أزيد من 1500 مغربي إلى سوريا والعراق وحدها، وأعداداً أخرى إلى مالي وليبيا وبور توتر أخرى، مما يظهر وجود قنوات متعددة لعملية التأيير للفكر الجهادي يصعب ضبطها.

- شركات المغرب الأمنية: تشكل الشركات الأمنية الذي يبرمها المغرب إقليمياً ودولياً، أحد العناصر الدالة في استراتيجيته لمواجهة الظاهرة الإرهابية، وهذا الأسلوب أصبح شائعاً دولياً مع تنامي هذه الظاهرة، سواء من خلال تأمين الحدود، أو الاستفادة من تجارب دول حققت نجاحات على هذا المستوى.

وقد عرفت الفترة الأخيرة، توقيع المغرب على عدد من الاتفاقيات الأمنية، والتي مكنته من شراكة واسعة في هذا المجال مع عدد من الدول، أبرزها الإمارات العربية

المتحدة، وفرنسا وألمانيا وبلجيكا، وإيطاليا وهولندا، إضافة إلى دولتي قطر والبحرين.  
وهي كالتالي:

- ففي شهر فبراير 2015، صادق مجلس النواب بالإجماع، على اتفاقيات تعاون بين المغرب و6 دول (قطر وبلجيكا وهولندا والبحرين وإيطاليا وبريطانيا)، تتناول التعاون الأمني والدفاع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. خاصة مجالات التعاون العسكري وإقامة برامج مشتركة للبحث والتطوير وإنتاج المعدات والأجهزة الدفاعية، وتطوير علاقات التعاون في مجال الأمن والمساهمة الفعالة في مكافحة الجريمة بكافة أشكالها.

- كما عرف المغرب في شهر مارس 2015، توقيع اتفاقية أمنية لمكافحة الإرهاب، بينه وبين إسبانيا، حيث قام وزير الداخلية المغربي آنذاك، محمد حصاد، والمدير العام للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني عبد اللطيف الحموشي، بتوقيع الاتفاقية مع كاتب الدولة الإسباني في الأمن، فرانسيسكو مارتينيز، والتي تناولت تقوية التنسيق. بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما حضر أثناء التوقيع، وبالإضافة إلى المسؤولين المغربيين، كل من المديرين العميين للششرطة والحرس المدني الإسبانيين، إغناسيو كوسيدو وأرسينيو فرنانديز دي ميسا.

- وفي شهر ماي 2015، تمت الموافقة على اتفاقية تعاون مع الإمارات في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب. والتي تم توقيعها سابقاً في السنة نفسها بمدينة الدار البيضاء، و«تهدف إلى تعميق وتطوير التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الجريمة بأشكالها المختلفة والمساهمة في تطوير علاقتها الثنائية في مجال حفظ الأمن والنظام العام وضمان حقوق الإنسان وحياته»<sup>(1)</sup>.

- وفي شهر شتنبر 2015، وقع المغرب مع فرنسا عدة اتفاقيات شراكة بين البلدين، أبرزها اتفاقية أمنية تهتم إعداد الأئمة في معهد محمد السادس الذي فتح

(1) المغرب يوافق على اتفاقية محاربة الإرهاب مع الإمارات، موقع السكينة، على الرابط:

[www.assakina.com/news/news2/69778.html#ixzz47gRO9SXz](http://www.assakina.com/news/news2/69778.html#ixzz47gRO9SXz)

أبوابه مارس في الرباط، وذلك بمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب فرانسوا هولاند<sup>(1)</sup>.

- كما شهد المغرب في شهر مارس 2016، زيارة لوزير الداخلية الألماني توماس دي ميزير، التقى فيها عدداً من المسؤولين الأمنيين بالمملكة، وعلى رأسهم وزير الداخلية في الحكومة المغربية السابقة، حيث تم التوقيع على اتفاقية أمنية تشمل محاربة كافة أنواع الجريمة، وعلى رأسها الإرهاب<sup>(2)</sup>.

إن الإقبال الواسع على المغرب من أجل عقد اتفاقيات أمنية، سواء من جانب الدول الغربية أو العربية، يمكن إرجاعه لعدد من العوامل، نذكر أبرزها كالتالي:

أ- العامل الأول: تأكيد المغرب على احترافية أجهزته الأمنية في التعامل مع قضايا الإرهاب، وتحقيقه لتجربة تراكمية، أبانت عن يقظة أمنية عالية المستوى، خاصة فيما يرتبط بقدرته على إفشال عشرات المخططات الإرهابية داخل وخارج المغرب.

ب- العامل الثاني: وجود جالية مغربية كبيرة في أوروبا، يصعب من الناحية الأمنية ضبطها بدون تنسيق أممي مسبق مع الأجهزة الأمنية المغربية، بغية القدرة على الاكتشاف السلس للعناصر الإرهابية النشطة داخلها. وهو ما وقع مثلاً في شهر فبراير 2016، حين مكّن التنسيق بين المغرب وإسبانيا من الإطاحة بشبكة إرهابية ضمت أربعة متهمين، ضمنهم مقاتل سابق في تنظيم «القاعدة» بأفغانستان.

ج- العامل الثالث: نجاح المغرب في تسويقه لنموذجه الديني المعتدل، من خلال تجربة «إصلاح الحقل الديني»، اصطلاح عليها بـ«إعادة هيكلة الحقل الديني»، عبر تكوين الوعاظ والأئمة، وهي التجربة التي ألهمت عدداً من الدول، خاصة فرنسا وتونس والنيجر والإمارات العربية المتحدة، وتقف وراء توقيع شركات تعاون في

(1) التوفيق: تكوين المغرب لأئمة فرنسا هو اعتراف بنموذج المملكة، موقع هسبريس، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/277873.html](http://www.hespress.com/orbites/277873.html)

(2) موقع القدس العربي، توقيع اتفاق أممي بين المغرب وألمانيا لمكافحة الجريمة والإرهاب، موقع «القدس العربي»، على الرابط: [www.alquds.co.uk/?p=491843](http://www.alquds.co.uk/?p=491843)

مجال تكوين الأئمة والخطاب، ونشر قيم «الإسلام المعتدل»، والذي نجح المغرب في تسويقه، بعد نجاح تجربة إعادة هيكلة الحقل الديني<sup>(1)</sup>.

### 3 - المقاتلون المغاربة وظاهرة «الهجرة الجهادية»

تُعد ظاهرة «الهجرة الجهادية»، أحد مميزات الحركة «السلفية الجهادية» ما يُصطلح عليه بـ«جهاد المساندة»، وقد بدأت هذه الظاهرة في التشكل مع أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، في أفغانستان، إبان دخول القوات السوفياتية، حيث شهدت تلك المرحلة، استقطاباً إسلامياً حاداً، عزز من أطروحة «الجهاد»، ولقي ترحيباً من عدد من الدول الإسلامية، خاصة منها الخليجية، فأصبحت الخبرة «الجهادية الأفغانية»، أحد أبرز عوامل القيادة وامتلاك مهارات التكتيك العسكري في الأماكن الجهادية اللاحقة، خاصة في الشيشان، ثم الحرب الأفغانية الثانية في 2001، والحرب العراقية في 2003، وأخيراً الحرب في سوريا، والتي وصل فيها عدد المقاتلين الأجانب حوالي 12000 شخص، وذلك من حوالي 81 بلداً<sup>(2)</sup>.

وتشكل هذه الظاهرة أحد أهم التحديات الأمنية التي يواجهها العالم، خاصة بعد التنامي العددي والاقتصادي لأكبر تلك التنظيمات («الدولة الإسلامية في العراق والشام»؛ «داعش»)، وقدرتها على السيطرة على مساحات واسعة من العراق وسوريا. مما فرض على عدد من دول العالم، تنظيم تحالف دولي ضم أزيد من 32 دولة، يهدف أساساً هزيمة «داعش» على كافة الجبهات، موازاة مع مكافحة حملاتها الدعائية، إلى

(1) واضح أن الحديث عن «نجاح تجربة هيكلة الحقل الديني»، يقتضي أخذ الحذر المعرفي، حتى لو كانت شهادات التنويه تأتي من الخارج، الإقليمي والدولي، لأنها في جميع الحالات، لن تكون أعلم بتفاصيل تدبير هذا الشأن، عند متابعيه عن قرب. نقول هذا أخذاً بعين الاعتبار مقتضى مجموعة من الأعطاب التي تطال تدبير الشأن الديني، والتي تقتضي الانخراط في عملية التقييم والتقويم، وقد توقفنا عند بعض معالم ذلك في محور خلاصات التقرير. [المحرر]

(2) انظر:

Richard Barrett, Foreign Fighters, In Syria, The Soufan Group, June 2014 p: 9

جانب قطع موارد تمويلها وخفض تدفق المقاتلين الأجانب للالتحاق بصفوفها<sup>(1)</sup>، مما أدى إلى تراجع وزن التنظيم.

كما أن الأعداد المهولة للمغاربة الذين قرروا المشاركة في الصراع الدامي الدائر في كل من سوريا والعراق، قد وصل إلى أرقام دالة، أثارت معها انتباه المجتمع الدولي من مراكز أبحاث ومؤسسات إعلامية، فضلاً عن الفاعل الرسمي، وحذروا المغرب من الخطورة التي قد يشكلها العائدون بعد انتهاء الصراع وحل الملف السوري، ومع التهديدات التي دأب مغاربة سوريا المنضون خاصة تحت راية تنظيم «داعش»، يوجهونها للمغرب، خاصة مع تضخم الأطروحة «الجهادية»، التي أصبحت تستقطب أعداداً بارزة من المغاربة، سواء من خلال المشاركة العسكرية، أو التعاطف مع مشروعها وإيديولوجيتها المتطرفة. نقول هذا أخذاً بعين الاعتبار دلالات الأرقام التي كشفت عنها السلطات الأمنية بخصوص عدد هؤلاء، ومنها ما صدر عن عبد الحق الخيام، مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية، من أن «عدد العائدين المغاربة من سوريا والعراق وليبيا وعدد المجندين 1623»<sup>(2)</sup>.

كما كشف المسؤول الأمني نفسه في لقاء لاحق، أن «المغرب فكك 174 خلية إرهابية منذ سنة 2002، وأجهض أكثر من 352 مشروعاً تخريبياً كانت تهدف إلى القيام بتفجيرات في مواقع حساسة، وزاد الخيام أن الأجهزة المغربية أوقفت في إطار الاستراتيجية الاستباقية في مجال مكافحة الإرهاب 2970 شخصاً، منهم 277 في حالة عود، أي إنهم سبق أن ارتكبوا أفعالاً إرهابية»، وبخصوص الجماعات الإرهابية، فككت السلطات المغربية «53 خلية إرهابية مرتبطة بتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»؛ في حين التحق حوالي 1664 مغربياً بمنطقة الصراع السورية العراقية، منهم

(1) المملكة المتحدة تستضيف اجتماعاً لممثلي التحالف العالمي ضد داعش، على الرابط:

[www.gov.uk/government/news/uk-holds-meeting-of-representatives-from-the-global-coalition-against-isil.ar](http://www.gov.uk/government/news/uk-holds-meeting-of-representatives-from-the-global-coalition-against-isil.ar)

(2) الخيام: هذا سر قوة المغرب في محاربة الإرهاب، حاورته سلوى بنعمر، آخر ساعة، الدار البيضاء، عدد 14 مارس 2017.

100 شخص بالجماعة الجهادية «حركة الشام والإسلام»، و 50 بـ«جبهة فتح الشام»، بالإضافة إلى التحاق 285 امرأة مغربية و 378 طفلاً، عاد منهم 221 شخصاً، في حين قتل 596<sup>(1)</sup>.

هذا التعاطف مع المشروع «الجهادي»، شمل أيضاً عدداً من السجناء المغاربة الذين أفرج عنهم منذ سنة 2011، في إطار المصالحة التي بادرت إليها الدولة من أجل حسم ملف المعتقلين السلفيين، وخاصة فئة من السلفيين، تبنت «المراجعات»، ولكنها اختارت التوجه إلى بؤر التوتر ومشاركة التنظيمات المسلحة، بما يُفيد أن المجهودات المؤسسية التي تبذلها الدولة في القضاء على الإرهاب، غير مُحصنة باستراتيجية واحدة، على الرغم من كل التقدم الحاصل في هذا الباب، إلا أنه وجب التركيز أكثر على باقي المقاربات، وإعطائها بُعداً أكثر إيجابية، دون التركيز فقط على المقاربة الأمنية، والتي يمكن أن يكون لها بعض الأدوار الإيجابية في جوانب دون أخرى.

في هذا السياق أشارت منابر إعلامية مغربية إلى أن «35 مغربياً على الأقل، التحقوا بتنظيم «داعش»، من بينهم عائلة تتكون من 7 أشخاص، وعائلة أخرى تتكون من 3 أشخاص، وعلى الرغم من أن الشهور الستة الأولى من السنة نفسها عرفت انخفاضاً في أعداد الملتحقين بالتنظيمات المسلحة في الخارج، حيث كانت وتيرة الالتحاق في السابق بمعدل 30 شخص في الشهر، لتصبح بمعدل 3 أشخاص في الشهر، فإن التحاق أسر كاملة، يطرح سؤال المراقبة الأمنية، خاصة مع وجود حالات مراوغة مرصودة، عمد أصحابها إلى تضليل السلطات الأمنية في المطار، بتأكيد توجههم لتركيا بغرض السياحة، أو تغيير الوجهة نحو دولة أخرى ومنها إلى تركيا»<sup>(2)</sup>.

(1) عبد الرحيم العسري، الخيام: التهديدات الإرهابية تزامنت مع «الشيبيات الإسلامية» بالمغرب، موقع «هسبريس»، 20 أكتوبر 2017، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/368627.html](http://www.hespress.com/orbites/368627.html)

(2) صحيفة أخبار اليوم، الدار البيضاء، 4-5 يوليو 2015.

## المحور الثالث: تفاعلات التيار السلفي على المستوى الاجتماعي

عرفت السنوات الأخيرة، تفاعلات دالة للتيار السلفي على المستوى الاجتماعي، سواء من خلال العمل الجماعي، عبر تنظيم وتأسيس جمعيات جديدة، أو الاستمرار في إغلاق أخرى (دور القرآن التابعة للمغراوي)، كما شهدت أيضاً هذه المرحلة، إبراز العديد من المواقف، التي كان لها أثر في ردود الفعل المجتمعية، خاصة قضية الداعية أبو النعيم، الذي وجه اتهامات لشخصيات مغربية، وتفاعل عدد من الجمعيات والهيئات معها، فضلاً عن تجربة تيار السلفية الإصلاحية الذي قاده حسن الخطاب وعبد الكريم الشاذلي.

### 1 - سلفية المغراوي وتفاعلاتها الاجتماعية

شهدت السنين الأخيرة تفاعلات دالة للتيار السلفي التقليدي، تميزت بكونها محاولات التقرب من النظام السياسي، رغبة في إعادة فتح دور القرآن، ومنعاً لأي صدام آخر قد يقع بينه وبين الدولة، خاصة مع استمرار إغلاق دور القرآن منذ سنة 2008، على الرغم من حالات «الهدنة» القليلة، التي طبعت العلاقة المتوترة بين المغراوي والسلطات الأمنية. إلا أن إقدام المغراوي على بيع دور القرآن، حسم في هذا الملف بشكل نهائي، وبرزت على الساحة بعض الجمعيات القريبة من مشروعه الديني، والتي عمدت إلى تنظيم بعض الأنشطة الدينية والاجتماعية، أبرزها ندوة حول الشيعة وأخرى حول التكفير.

- دور القرآن: من مركز للدعوة إلى عقار للبيع: عرفت «دور القرآن» التابعة لجمعية الدعوة إلى القرآن والسنة التي يرأسها المغراوي، مساراً دالاً ابتداءً من الإشعاع الذي كانت تمارسه من خلال أنشطتها المتنوعة، واستقطابها لآلاف الأتباع عبر جهات المملكة، إلا أن سنة 2008، كانت لحظة تراجع إشعاعها وقوة حضورها في مراكش خاصة وباقي جهات المغرب بشكل عام، حيث أدت «الفتوى» التي أصدرها المغراوي من السنة نفسها حول «زواج البنت ذات 9 سنوات»، إلى قيام السلطات الأمنية بحملة أمنية، أدت إلى إغلاق العشرات منها عبر المغرب. إلا أنه وفي شهر أبريل 2011،



سيكون الإعلان عن مرحلة جديدة لتصالح الدولة مع تيار المغراوي، حيث تمت إعادة فتح بعض من الجمعيات ودور القرآن المغلقة، مما أعطى مؤشرات إيجابية لعملية إعادة بناء الثقة مع التيار والنظام السياسي بالمغرب، إلا أن هذا لم يدم طويلاً، حين شرعت السلطات من جديد بالإغلاق النهائي لدور القرآن.

تناولت بعض المنابر الإعلامية حينها، وجود نية للسلطات في البلاد، بإعادة فتح دور القرآن من جديد، والدخول مع الشيخ المغراوي في مفاوضات لهذا الغرض، خاصة بعد سلسلة من التصريحات التي أدلى بها المغراوي، مؤكداً بأن جمعيته هي «صمام الأمان الحامي من انتشار التطرف والغلو»، وأن إغلاقها «يخلف فراغاً لانتشار الفكر المتطرف الذي يمثله تنظيم «داعش» وغيره»، إلا أن السلطات اشترطت من أجل الاستجابة لطلب المغراوي إعادة صياغة قانون أساسي جديد لجمعية الدعوة إلى القرآن والسنة التي يترأسها<sup>(1)</sup>.

واستمراراً منه في تأكيد «الدور الإيجابي الذي تلعبه جمعيته ودور القرآن التابعة لها، في تحصين المغرب والمغاربة من التطرف والإرهاب»، شارك المغراوي في شهر يناير 2015، في ندوة نظمتها جمعية «توسنا» للتنمية والثقافة والبيئة، وحماية المستهلك، بشراكة مع جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة بمراكش، تحت عنوان «دور المجتمع المدني في تربية النشء على المواطنة ومحاربة الفكر المتطرف»، بدار الطالبة بجماعة أورريكا بإقليم الحوز، وعرف مشاركة واسعة من أتباع التيار السلفي التقليدي<sup>(2)</sup>.

وفي هذه الندوة عمد المغراوي إلى مهاجمة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، معتبراً أن الذين توجهوا إلى سوريا والعراق من أجل الالتحاق بتنظيم «داعش» من إقليم الحوز، والمغرب عموماً، أغلبهم من «الفاشليين في الحياة»، منهم من يتخبط في

(1) الداخلية تتفاوض مع المغراوي، موقع اليوم 24، 30 أكتوبر 2014، على الرابط: [www.alyaoum24.com/226618.html](http://www.alyaoum24.com/226618.html)

(2) المغراوي: «داعش» إرهابية ولا علاقة لها بالإسلام، موقع جريدة الصباح 14 يناير 2015، على الرابط: [www.assabah.press.ma/index.php?option=com\\_content&view=article&id=65451:qq-&catid=67:cat-nationale&Itemid=600](http://www.assabah.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=65451:qq-&catid=67:cat-nationale&Itemid=600)

مشاكل مع أسرته وآخرون يعانون مشاكل «لكريدي» [الاقتراض البنكي] وغيرها. ومضيفاً أن العديد من هؤلاء يسقطون في أيدي عصابات إجرامية، ما إن تعتقلهم حتى يتم بيعهم إلى نظام الأسد، مقابل عائدات مالية، داعياً في الوقت نفسه الذين يسعون للجهاد في سوريا والعراق أن يجاهدوا في تربية أبنائهم، والاهتمام بأسرهم وعائلاتهم، واصفاً ما يجري بسوريا والعراق بـ«إجرام داعش الذي عاث فساداً في بلدان عربية وضرب دولاً أوروبية وأمريكية»<sup>(1)</sup>.

وبخصوص دور القرآن والدور الذي تلعبه حسب المغراوي في «الحد من التطرف، وتحصين الشباب من أفكار التنظيمات الإرهابية كتنظيم «داعش»، توقف المغراوي في الندوة عند «الفراغ الذي تركته دار القرآن إثر محاصرتها، ومعه تقصير العلماء الذين يتوجب عليهم محاربة ظواهر الغلو التي لا تأتي إلا بالبشر»<sup>(2)</sup>.

أثناء انعقاد الندوة التي نظمت في أوائل 2015، كان ملف «دور القرآن» دون انفراج، خاصة مع المفاوضات التي كانت تجريها الدولة مع المغراوي في محاولة لإعادة فتحها، في حالة عمل المغراوي على تغيير القانون الأساسي فضلاً عن المناهج الدراسية المستخدمة، إلا أن المغراوي مع ذلك بادر إلى الضغط على الدولة، من خلال مبادرته لجمع التوقيعات الإلكترونية في شهر أكتوبر 2015، ودعا في شريط فيديو نشره على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» لهذا الغرض، دعا إلى توقيع عريضة إلكترونية على أحد المواقع، بغية إعادة فتح دور القرآن من جديد<sup>(3)</sup>.

هذه الحركة من قبل المغراوي في محاولة إعادة فتح دور القرآن، ستختفي كلياً مع بيعه للمقر التابع للجمعية بحي المحاميد بمراكش، من خلال صفقة اعتبرت الأضخم في المدينة الحمراء مراكش. حيث تم البيع في شهر دجنبر 2015، بعد مفاوضات، دامت

(1) نفس المرجع السابق.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) موقع العمق المغربي، المغراوي يطلق عريضة إلكترونية للمطالبة بفتح دور القرآن، 30 أكتوبر 2015، على الرابط: [www.al3omk.com/detail/488/lmgrwy-ytlq-ryd-lktrwny-llmtlb-bfth-dwr-lqran](http://www.al3omk.com/detail/488/lmgrwy-ytlq-ryd-lktrwny-llmtlb-bfth-dwr-lqran)

زهاء سنة، مع مقتني العقار، تدرجت السومة المقترحة من حوالي 900 مليون سنتيم، إلى مليار ونصف المليار سنتيم، أي أزيد من 46 ألف درهم للمتر المربع الواحد<sup>(1)</sup>، علماً أن المساحة الإجمالية للعقار لا تتعدى 320 متراً مربعاً في حي شعبي لا تتجاوز قيمة العقار المبني فيه ستة آلاف درهم للمتر المربع الواحد<sup>(2)</sup>.

ولم تسلم هذه الصفقة من خروج بعض الأصوات السلفية، التي استنكرت تصرف المغراوي في العقار الذي ترجع ملكيته إلى الجمعية بصفة مشتركة، لكنها لم تحدث أي تأثير على مجرى الصفقة، التي تمت عن طريق المفاوضات التي كان يسهر عليها نجل المغراوي، وهي الصفقة التي أنهت الجدل حول دور القرآن، لتظهر معها تنظيمات جمعوية جديدة قريبة من الشيخ المغراوي، والتي عمدت إلى تنظيم عدد من اللقاءات والأنشطة، في مراكش ومدن أخرى.

- سلفية المغراوي التقليدية وتصريف المواقف ضد «المخالفين»: نتوقف في هذا المحور عند أهم المواقف التي صدرت عن الشيخ المغراوي، أو باقي الرموز السلفية التي تشترك والمغراوي الانتماء الفكري [الإيديولوجي] نفسه، والمتمثل في «السلفية التقليدية»، ولذلك لأجل الوقوف عند أبرز المواقف التي أدلى بها أتباع هذا التيار، ضد مختلف التوجهات والتنظيمات العقديّة والمذهبية، والتي تختلف في توجهاتها مع التيار السلفي التقليدي، سواء منها الشيعة المغاربة أو الزوايا الصوفية، أو بعض الحركات الإسلامية، فضلاً عن التيارات السلفية العنيفة.

أ - نقد الشيعة المغاربة: في شهر أبريل 2015، نظمت جمعية الصفوة بمراكش، والقريبة من المغراوي، يوماً دراسياً بعنوان «الخصوصية المغربية والحفاظ على المكاسب رهينة بمحاربة ظاهرة التشيع»، واختارت له الجمعية شعار «التشيع: الخطر القادم»، وقد صرح المشاركون بأرقام ومعطيات حول ظاهرة التشيع في المغرب، معتبرين

(1) حسب ما أورده صحيفه «الأخبار»، الدار البيضاء، عدد 7 دجنبر 2015.

(2) المغراوي يبيع «دار القرآن» بمليار ونصف، موقع «بديل» [badil.info]، بتاريخ 7 دجنبر 2015، على الرابط المختصر: [goo.gl/J3b5Yh](http://goo.gl/J3b5Yh)

الظاهرة بمثابة «خطر وجب التصدي له»، كما اعتبروا أن «التشيع ليست مسألة هامشية، بل أولوية وجب التصدي لها، نظراً لخطورة المد الشيعي وسرعة انتشاره، باعتبار أن اعتناق هذا المذهب بالمغرب انتقل من 1 إلى 7 في المائة»<sup>(1)</sup>.

عمدت الندوة إلى التحويل من خطر التشيع في العالم الإسلامي والمغرب خصوصاً، على الرغم من أن أعداد الشيعة في المغرب غير محسومة، نتيجة غياب أي إحصاء رسمي للأقليات الدينية، في ظل عدم اعتراف السلطات المغربية، بأي مذهب ديني سوى مذهب الإمام مالك، باعتباره المذهب الرسمي للبلاد، والديانة اليهودية كأقلية دينية في المغرب، مما يطرح أسئلة وجيهة حول علمية تلك الأرقام، خاصة وأن المتدخلين لم يشيروا إلى أي بحث ميداني هم حركية اعتناق المذهب الشيعي، وهو الأمر الذي يحيل إلى التحويل فقط من الظاهرة، وتقديم التيار السلفي نفسه، كمحصن للمذهب السني في المغرب، ضد أي «انحراف عقدي خارجي».

ومع ذلك، فقد اعتبر المتدخلون أن نسبة التشيع في المغرب في ارتفاع، مرجعين سبب ذلك إلى «شروع الأمية الدينية، وغياب التوعية، في المساجد وإغلاق دور القرآن، التي كانت مؤسسة تقدم المناعة الدينية ضد كل ما يمس الملة والدين ونظام الحكم بالمغرب، فكما تصدت سابقاً دار القرآن للتصوف السياسي كفكر هدام لثوابت الأمة، فهي قادرة على التصدي لكل فكر متطرف سواء كان داعشياً أو رافضياً». فضلاً عن أن الندوة خلصت إلى أهمية التفكير في بناء ذراع إعلامي للدفاع عن أهل السنة، أمام الهجوم الكاسح للقنوات الشيعية، وتفعيل دور العلماء الحقيقيين، وطلبة العلم لتقديم النصح لكل من زاغ عن طريق الصواب، والتركيز على تدريس عقيدة أهل السنة، والتعريف بأخطار المذاهب الشيعية، وتضمين ذلك في البرامج التعليمية، وجعلها مادة إلزامية بمقررات التعليم المغربي»<sup>(2)</sup>.

(1) سلفيون بمراكش ينادون بإدراج «أخطار الشيعة» بمقررات التعليم، موقع هسبريس 28 أبريل 2016، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/262206.html](http://www.hespress.com/orbites/262206.html)

(2) نفس المرجع السابق.

الندوة التي نظمت في مراكش عن «خطر التشيع»، جاءت بعد أيام قليلة من العمليات العسكرية التي قادتها السعودية في اليمن باسم «عاصفة الحزم»، وشارك فيها المغرب أيضاً، وكان عنوانها حرب السعودية «السنية» على تنظيم الحوثيين «الشيعة»، وهو ما أحدث تقاطباً طائفيًا حاداً على المستوى البلدان العربية. وكانت فرصة للتيار السلفي في المغرب أيضاً، ليُجدد موقفه من المذهب الشيعي، وامتداداته في البلاد، وتأكيد كذلك على العلاقة التي تجمعها بالمملكة العربية السعودية، باعتبارها أحد أكثر الدول تمويلاً للتيارات السلفية في البلدان العربية ومن بينها المغرب، ولو أنه بزغت تطورات لاحقاً، بخصوص التبني السعودي للمشروع السلفي [الوهابي]، ابتداءً من صيف 2017، حيث سوف تنخرط السعودية في مشروع إصلاح، محسوب على «مراجعات عقل الدولة»، ويهم عدة حقول، اجتماعية واقتصادية ودينية وسياسية، وفي الحقل الديني مثلاً، نتوقف عند أحد التصريحات الإعلامية لولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، والذي تعهد بأن السعودية ستتمسك بنهج «الإسلام الواسطي والمعتدل»، بل توعد بتدمير المتطرفين؛ معتبراً أن «مشروع الصحوة انتشر في المنطقة بعد العام 1979 لأسباب كثيرة، فلم نكن بهذا الشكل في السابق، نحن فقط نعود إلى ما كنا عليه، إلى الإسلام المفتوح على جميع الأديان والتقاليد والشعوب»<sup>(1)</sup>.

ب - نقد التقاطع الصوفي الشيعي: في شهر ماي من سنة 2015، أدلى الشيخ المغراوي بتصريحات، اتهم فيها جماعة العدل والإحسان وارتكازها على التصوف، بمثابة امتداد للتشيع، وأن فكر الجماعة، ساهم في اعتناق عدد من المغاربة للمذهب الشيعي، كما وصفها بـ«الدعوة المشؤومة»، وأنها «امتداد للشيعية في إيران»، ومحذراً في الوقت نفسه مما اعتبرها «بدعتهم». كما أضاف أن الجماعة «امتداد للرفض وخانة كبيرة للرافضة»، مضيفاً أن الجماعة جاءت في بدايتها «معاصرة لثورة المجوسي الخميني»، في

(1) أنظر: «إندبننت»: ولي العهد السعودي يتمسك بإسلام معتدل، موقع «العربية. نت» [alarabiya.net] بتاريخ 24 أكتوبر 2017، على الرابط المختصر: goo.gl/sW5odQ



الطائفي على المستوى العربي/الإسلامي ككل، وانخرط فيه المغراوي وأتباعه على مستوى المغرب. وهو الأمر الذي يحاول المغراوي استغلاله جيداً، للتسويق لتياره وجمعياته، كمدافع ومحسن للمذهب السني، من أي اختراق مذهبي/عقائدي، سواء تمثل ذلك في التصوف أو الشيع، أو الفكر «الجهادي» المتطرف.

ج - نقد «السلفية الجهادية»: في شهر نونبر 2015، أصدر الشيخ المغراوي بياناً حول مفهوم «الجهاد»، معتبراً أن مبادرته تأتي وفق تعليمات الملك محمد السادس، لتبيان مفهوم الجهاد، التي وجهها الملك إلى القيمين الدينين من خطباء، ووعاظ، وأئمة، لمواصلة التعبئة والإرشاد، واستعمال الحجج الشرعية والعقلية لتذكير الناس وتبصيرهم بالرجوع في تعريف حقيقة الجهاد إلى قول علماء الأمة. وكانت مناسبتها الأحداث الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة الفرنسية باريس.

وجاء في البيان الذي نشرته صفحة المغراوي في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، قوله إن: «ما يفعله بعض الجهلة من تفجيرات أو سفك للدماء المحرمة هو إفساد وليس جهاداً، فالجهاد الشرعي الذي أجمع عليه العلماء قاطبة، ودلت عليه النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، لا يكون إلا بإمام وتحت رايته. فلا يحق لفرد أو جماعة أن تعلنه من تلقاء نفسها. فالإمام بالنسبة للجهاد بمثابة الفاتحة للصلاة. فكما لا تصح الصلاة إلا بفاتحة الكتاب، فكذلك الجهاد لا يصح إلا بإمام». واعتبر أن أعظم الجهاد هو: «نشر العلم الشرعي، مبرراً ذلك بكثرة انتشار الجهل بنصوص الكتاب والسنة، سيما في هذا الزمان، ومستندلاً على ذلك بقول ابن القيم: تبليغ السنن أفضل من تسديد سهام إلى نحور العدو». وأضاف المغراوي مؤكداً - في نص البيان - «إن الأصل في الإسلام هو الدعوة إلى الله تعالى، وتاريخ النبوة الذي بلغ ثلاثاً وعشرين سنة قائم على ذلك. هذه الدعوة تعددت أساليبها ما بين خطابة، ومكاتبة، وإرسال للدعوة، واستقبال للوفود ورحلات. وغالب الغزوات كانت دفاعاً عن النفس لا غير»<sup>(1)</sup>.

(1) الشيخ المغراوي يصدر من مراكش بياناً حول مفهوم الجهاد، موقع أخبار مراكش 19 نوفمبر 2015، على الرابط: [goo.gl/EG2ovh](http://goo.gl/EG2ovh)

كما نظمت عدد من الأنشطة ذات الصلة، وخرج المغراوي وأتباعه بعدد من التصريحات، التي دانوا فيها التنظيمات السلفية «الجهادية»، واستقطابها لمئات من المغاربة، الذين التحقوا بصفوفها في العراق وسوريا، كما لم يفت التيار أيضاً، توجيه النقد للتيارات التي تتبنى «المنهج التكفيري»، حيث نظمت جمعية الهدى للتنمية والثقافة بمراكش في شهر مارس 2016، ندوة تحت عنوان: «خطورة التكفير وبراءة أهل السنة منه». وهي الندوة التي عرفت مشاركة واسعة لأتباع التيار السلفي التقليدي، وأطرها كل من محمد الشرقاوي، وأبي يونس محمد الفرعني، وأبي النعمان عبد القادر دراري. وهذه الأساء الأخيرة، تتبع جميعاً لتيار المغراوي<sup>(1)</sup>.

وقد عمد المتدخلين بالتركيز على ما اعتبروه مجهودات الشيخ المغراوي في محاربة التوجه التكفيري، حيث عمد عبد القادر دراري على تناول ما اعتبره جهود الشيخ الدكتور محمد بن عبد الرحمان المغراوي في محاربة التكفير وتربية الطلبة وعموم رواد دور القرآن على الاعتدال ونبذ التطرف، وأنه كانت له جهود مشكورة يقر بها القريب والبعيد، وأنه لم يخرج عن منهج السلف في فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وقد أسس لهذا الغرض جمعية سهاها جمعية «الدعوة إلى القرآن والسنة»<sup>(2)</sup>.

والملاحظ من خلال تتبع نوع وشكل الأنشطة التي عمد التيار السلفي التقليدي على تنظيمها، يظهر مدى الجهد المبذول في التسويق الذاتي للتيار، باعتباره «صمام الأمان، الذي لا يحمي فقط المجتمع المغربي من مظاهر الغلو والتطرف، وإنما كافة المخالفات العقدية» بتعبير الخطاب السلفي، سواء كانت شيعية أو صوفية أو تنبع من التوجه الإسلامي الحركي، خاصة جماعة العدل والإحسان ومرشدها الراحل عبد السلام ياسين، وهي نظرة تُترجم ما يُشبه «طهرانية دينية» في «اتباع الكتاب والسنة»،

(1) تنظيم ندوة علمية فكرية تحت عنوان: «خطورة التكفير وبراءة أهل السنة منه»، موقع هوية بريس، 21 مارس 2016، على الرابط: [goo.gl/r4myfs](http://goo.gl/r4myfs)

(2) نفس المرجع.



بعيداً عن المدخلات التي حسب ظنهم مجرد «بدع وشرك وظلال»، كما لا تخلو هذه الرؤية التسويقية، من خلفيات سياسية، تحكمها طبيعة العلاقة بين التيار والدولة، رغبة في تكسير الجمود وإعادة بناء الثقة.

## 2 - الداعية أبو النعيم ونقد المؤسسات والأشخاص

عمد الداعية أبو النعيم إلى بث عدد من أشرطة الفيديو ونشرها على موقع «يوتيوب»، حيث لاقت رواجاً كبيراً على الشبكة العنكبوتية، وجه فيها عدداً من الاتهامات لشخصيات سياسية ولبعض الفاعلين في المجتمع، والتي خلفت ردود فعل متباينة بين مؤيد ومعارض، لينتهي بالشيخ في سلسلة من المحاكمات بسبب تصريحاته، مخلفاً بذلك موجة من التفاعلات الحقوقية والمدنية والسياسية. إلا أن ذلك لم يوقفه عن الخروج في عدد من المناسبات، بمقاطع فيديو يهاجم فيها توجهات دينية وحتى مؤسسات إعلامية عمومية، من قبيل «القناة الثانية» [2M].

بدأت قصة أبو النعيم في سنة 2014، حين نشر فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، انتقد فيه ما اعتبره صمماً للمؤسسات الدينية و«متهماً الأمين العام للاتحاد الاشتراكي إدريس لشكر بـ«الكفر»، على خلفية دعوة لشكر إلى مراجعة أحكام الإرث في الإسلام ومسألة تعدد الزوجات، كما وجه نقداً حاداً للقيادي الاشتراكي الراحل المهدي بنبركة، والمفكر الراحل محمد عابد الجابري، والناشط الأمازيغي أحمد عصيد.

وعلى الرغم مما خلفته هذه المواقف «النقدية» من ردود فعل سلبية، إلا أنه استمر في نشر بعض مقاطع الفيديو، التي كان يخرج عبرها بتصريحات اتهامية لعدد من المؤسسات والتوجهات الفكرانية المختلفة. ففي شهر يونيو من سنة 2015، اعتبر مهرجان «موازين» أنه «حرب على الله ورسوله وإفساد للمسلمين وخراب على الأمة»، كما هاجم فيلم «الزين لي فيك» لصاحبه نبيل عيوش، متهماً أن من يقف وراءه «أبناء وأحفاد اليهود»، وفي إشارة منه لوزارة الأوقاف، قال أبو النعيم: «انتظرنا فتوى

من الجهة الرسمية، إلا أننا لم نسمع شيئاً»، ومعتبراً أن: «الدين الحدائي الذي تروج له الوزارة لن نقبل به»<sup>(1)</sup>.

في شهر يناير 2016، هاجم أبو النعيم، القناة الثانية حيث اتهمها بكونها «القناة الصهيونية المتآمرة على الإسلام»، وذلك بسبب تغطيتها لذكرى الاحتفاء بالمولد النبوي، الذي تنظمه سنوياً الطريقة القادرية البودشيشية في المغرب ببلدة مداغ بإقليم بركان. وبث رابط موقع «يوتيوب» لـ «أبو النعيم»، شريط فيديو من 40 دقيقة يهاجم فيه التيار الصوفي في المغرب، متسائلاً «هل الصوفية هي الحل؟»، إذ اتهم على إثرها القناة الثانية بـ كونها تعمل على التآمر على الأمة واصفاً بـ «الخبائث في الخبائث». واتهمها بـ «نهب أموال المغاربة لحماية ورعاية اللوبي الصهيوني الذي تموله الماسونية»<sup>(2)</sup>، وإلى جانب ذلك، قام أبو النعيم بمهاجمة الطريقة القادرية البودشيشية واحتفالها بذكرى المولد النبوي، وقال: «الدين عند الله الإسلام، ومن يتبغي غير الإسلام دينا فلن يقبل منه»، بل وصف الطريقة البودشيشية بالقول إنها «مليئة بالخرافات والأوهام»، وإنها «مليئة بالمجاهيل، ولا دليل لها لكي تنتسب إلى آل البيت»<sup>(3)</sup>.

– ردود الفعل المجتمعية: منذ التصريحات الأولى لأبو النعيم، برزت على السطح بعض ردود الفعل، التي عبرت عنها شخصيات سياسية ومجتمعية موازاة مع انتقادات صادرة عن جمعيات وتنظيمات حقوقية ومهنية، استنكرت تصريحاته واتهاماته.

وكانت البداية مع جمعية «دار الحكمة»، والتي دعت في شهر يناير 2014، عبر بيان لها، إلى تجريم التكفير، واعتبرته «شرطاً لحماية الأفراد والمجتمع من كل الدعوات التحريضية التي تتعامل مع الرأي المخالف»، وأضاف البيان أن «تكفير الناس عبر تصريحات مكتوبة، أو منطوقة، أو مصورة يعتبر تحريضاً مباشراً على ارتكاب أفعال

(1) صحيفة «الأحداث المغربية»، الدار البيضاء، عدد 5 يونيو 2016.

(2) بسبب «البودشيشية»، «أبو النعيم» يوجه اتهامات خطيرة لـ «دوزيم»، موقع كشك 3 يناير 2016، على الرابط: <http://qushq.com/blog/34554.html>

(3) أبو النعيم يهاجم البودشيشية، وحمادة: السلفي يخدم مشروعه، موقع هسبريس، 3 يناير 2016، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/289863.html](http://www.hespress.com/orbites/289863.html)

إجرامية ضد أفراد يعبرون عن آرائهم في قضايا معينة». وأشار إلى أن «التكفير يتعارض مع أحكام الدستور المغربي الذي ينص على أن حرية الرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها، وأن الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان، وأن القانون يحمي هذا الحق». فضلاً عن أن «محاولة تبرير دعوات التكفير، من أي موقع كان، وتحت أي غطاء إيديولوجي، أو دعوي، أو عقدي، تعتبر تحصيلاً مباشراً لدعوات القتل، وحماية معنوية للفكر الإرهابي، ومسوغاً عملياً لاستنابات وزرع الحقد والعنف والتطرف»، حسب البيان نفسه<sup>(1)</sup>.

وفي شهر يوليوز 2015، دعت «حركة ضمير، المشرع المغربي إلى وضع قوانين تجرم التكفير والتحريض على الكراهية وازدراء الأديان، فيما وجهت تحذيرها للحكومة المغربية من «البصم على أي تراخ أو تواطؤ يجر على المغرب الفتن الطائفية والمذهبية التي تفتك بالعديد من المجتمعات المشرقية».

كما أدانت النقابة الوطنية للصحافة المغربية، في شهر يناير 2016، ما اعتبرته النقابة «الترويج المتعمد والمتواصل للخطابات التحريضية والتكفيرية للمدعو (أبو النعيم) الذي يستمر في خرجاته الإعلامية المحرضة على الفتنة والمكفرة لكل مخالفه»<sup>(2)</sup>.

وعلى الرغم من تأكيد التهم ضده في سنة 2015، من قبل محكمة الدار البيضاء، والحكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ وغرامة مالية قدرها 500 درهم، ثم تبرئته لاحقاً في ربيع 2017، فإن الداعية المعني دأب على الخروج بشكل دوري ضمن أسرطة فيديو، تنشر على قنواته في «يوتيوب»، ويصرف من خلالها مواقف من الأحداث

(1) جمعية مغربية تدعو لتجريم «التكفير» حماية للتعايش: التكفير ظاهرة تحصن دعوات القتل وتحمي الفكر الإرهابي الذي يسعى إلى استنابات وزرع الحقد والعنف والتطرف ضد أفراد يعبرون عن آرائهم، صحيفة «العرب العالمية»، لندن، 21 يناير 2014. يمكن تصفح المادة على الموقع التالي:

[www.alarab.co.uk/?id=13329](http://www.alarab.co.uk/?id=13329)

(2) النقابة الوطنية للصحافة المغربية تدين الهجوم التحريضية للمدعو أبو النعيم ضد القناة الثانية، موقع سياسي، 7 يناير 2016، على الرابط: [www.siyassi.com/?p=25339](http://www.siyassi.com/?p=25339)

التي تشهدها البلاد، خاصة ذات الارتباط بالمعطى الديني و«الأخلاقي». كمهرجان موازين، وقضية الإرث، ومناسبة الاحتفال بالمولد النبوي، وغيره.

### 3 - حسن الخطاب، وتجربة «السلفية الإصلاحية»

ذاع صيت حسن الخطاب إعلامياً في سنة 2007، حين تمكنت السلطات الأمنية من تفكيك خلية «أنصار المهدي»، والتي كان يتزعمها. إلا أن هذه السنة لم تكن تجربته الأولى مع السجن، إذ سبق له أن اعتقل بعد الأحداث الدامية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء سنة 2003، وحكم عليه بستين، ليخرج من السجن سنة 2005، لكنه عاد إليه سنة 2007، بحكم قضائي ضده بالحبس لـ 30 سنة، قضى منها أزيد من تسع سنوات، ليفرج عنه في سنة 2015، بعفو ملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء.

ويُعد حسن الخطاب من الرموز السابقة للتيار السلفي «الجهادي»، وقد نال اهتماماً إعلامياً واسعاً خلال مرحلة السجن وبعدها، خاصة مع تجربة «السلفية الإصلاحية» التي تزعمها إلى جانب عبد الكريم الشاذلي وعبد الرزاق سوماح<sup>(1)</sup>، والتي قادت إلى عدد من «المراجعات» في السجن، أبرزها الموقف من النظام والتأصيل للعمل الحزبي والجمعي من منظور سلفي، أو كما عبر عنها حسن الخطاب في حوار صحفي قائلاً: «مراجعات كانت على المستوى العمودي والأفقي، بمعنى أنها كانت مراجعات منهجية على مختلف الأصعدة، فيها مستوى سياسي ومستوى فكري، ومستوى حقوقي، ومستوى الحريات الفردية، وجميع ما يتعلق بالحياة داخل المجتمع المغربي، وهي تراعي الخصوصيات المذهبية للبلاد.. حيث أصدرت سبعة وثلاثين مؤلفاً فيما يتعلق بمختلف الوسائل المنهجية سواء السياسية أو الفكرية أو الاقتصادية»<sup>(2)</sup>.

كما صرح حسن الخطاب في حوار آخر بالقول: «التغيرات التي شهدتها المغرب وأجواء الحرية التي أصبحت متوفرة فيه، جعلت من الصعب الجمود على أفكار معينة

(1) رابط صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»:

[www.facebook.com/abderrazak.soumah.7](http://www.facebook.com/abderrazak.soumah.7)

(2) صحيفة الأيام الأسبوعية، الدار البيضاء، 18 نوفمبر 2015.

كنا نؤمن بها، ولو بقيت الدولة جامدة لبقينا أيضاً جامدين في السجن، أما مجمل المراجعات التي قام بها التيار السلفي الإصلاحية في السجن، فتتمثل في الموقف من النظام الذي أصبحنا نؤمن بمشروعيته بعد أن كنا نعتبره كافراً مرتداً ولا يجوز التعامل معه، فضلاً عن التأصيل للأحزاب والجمعيات الحقوقية من منظور سلفي»<sup>(1)</sup>.

تجربة المراجعات التي بادر إليها الخطاب في السجن، كان من نتائجها التحاق ما بين 300 و400 سلفي بالتيار السلفي الإصلاحية حسب تصريحات الصحفية، وكانت طريقة عمله تقوم على وجود منسقين له في كل سجن، والتواصل معهم من خلال الهاتف والرسائل المكتوبة، فضلاً عن تنظيم حلقات نقاش، الغاية منها إقناع السجناء بترك أفكار العنف والتطرف<sup>(2)</sup>.

على أن أهم مبادرات التفاعل المؤسساتي مع موضوع المراجعات، أعلن عنها في صيف 2017، فبعد بلاغ وزارة العدل الذي تحدث عن خبر العفو عن 14 معتقلاً إسلامياً ممن شاركوا في برنامج «مصالحة» الموجه لفائدة المعتقلين المحكومين في قضايا إرهابية، كشفت المندوبية العامة لإدارة السجن وإعادة الإدماج عن حيثيات ومعطيات هذا البرنامج الذي أثار الكثير من الجدل، حيث صرحت مندوبية السجن أن برنامج «مصالحة» الموجه لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية المدانين في إطار قضايا التطرف والإرهاب، قامت بإعداده، وبلورة منهجيته وتنفيذه بالاعتماد فقط على مواردها الذاتية، في إطار تعاون مع الرابطة المحمدية للعلماء، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وخبراء مختصين.

كما أشارت إلى أن برنامج «مصالحة» في نسخته الأولى تم استكمالها بنجاح خلال الفترة الممتدة ما بين 29 ماي و25 يوليو من العام 2017 بسجن العرجات 1، واستفاد منه سجناء مدانون في ملفات الإرهاب والتطرف، يمثلون عينات من مختلف

(1) صحيفة أخبار اليوم، الدار البيضاء، 11 نوفمبر 2015.

(2) نفس المرجع السابق.

الاتجاهات الجهادية، المحكوم عليهم بعقوبات سجنية متفاوتة، وقد عبروا عن رغبة أكيدة في المشاركة في هذا البرنامج بشكل اختياري وعن طواعية.

ويرتكز برنامج مصالحة، بحسب المعطيات الرسمية، على «ثلاثة محاور أساسية هي المصالحة مع الذات، والمصالحة مع النص الديني، والمصالحة مع المجتمع، كما يركز على البعد الحقوقي والقانوني من حيث تأهيل السجناء على مستوى فهم واستيعاب وقبول الإطار القانوني المنظم لعلاقة الأفراد بالمجتمع وبال الدولة وبضوابط النص القانوني، انطلاقاً من جدلية الحقوق والواجبات. واستعانت مندوبية السجنون في برنامجها بعرض تسجيلات سمعية بصرية لشهادات بعض عائلات ضحايا الإرهاب، بهدف تحسيس المعتقلين بحجم الأذى الذي يُخلفه التطرف العنيف على استقرار المجتمع، وأمنه، علاوة على الضرر المباشر الذي يُصيب الضحايا»<sup>(1)</sup>.

### خلاصات تركيبيّة

تحتل الظاهرة السلفية في المغرب بمتابعة إعلامية نسبية، مقارنة مع حضورها في المؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني وفي التيارات السلفية المعروفة لدى السلطة والباحثين والإعلاميين، ونلاحظ أن التركيز الإعلامي غالباً ما يطال حالات سلفية فردية [أبو النعيم، الفيزازي، الحدوشي... إلخ]، دون أن تعكس أو تترجم هذه الحالات حجم وتنوع الحضور السلفي في المغرب، ومن ذلك عدم تسليط الضوء على الطيف السلفي الوازن الذي تُجسده مجموعة من التيارات، وخاصة ما يُصطلح عليه بتيار «السلفية العلمية» الذي يقوده الشيخ عبد الرحمن المغراوي.

ومن ذلك، متابعة وسائل الإعلام للحضور السلفي في بعض الأحزاب السياسية، صغيرة الحجم، على تواضع هذا الحضور السلفي مقارنة مع الوزن السلفي في المشهد الديني المغربي، والذي يشتغل في حقل الدعوة والوعظ والإرشاد، سواء في الجمعيات التابعة «للسلفية العلمية»، أو بشكل فردي في الواقع المادي والعالم الرقمي.

(1) أنظر: عبد الرحيم العسري، التامك يكشف تفاصيل «مصالحة» معتقلي السلفية في السجنون المغربية، موقع «هسبريس»، 25 غشت 2017، على الرابط: <http://www.hespress.com/societe/362352.html>



# الإسلاميون المغاربة: الانتشار والانتظارية

|| عبد الرحمن الأشعاري ||

صحفي وباحث متخصص في الشأن الديني، [abderziad@gmail.com](mailto:abderziad@gmail.com)





## الإسلاميون المغاربة: الانتشار والانتظارية

يتوقف هذا المحور عند أداء الحركات الإسلامية المغربية سواء التي انخرطت في اللعبة السياسية، وأقصد بالتحديد حركة التوحيد والإصلاح الحليف الاستراتيجي لحزب العدالة والتنمية، والتي هي في الأصل عبارة عن جماعتين إسلاميتين اندمجتا سنة 1996، وهما حركة الإصلاح والتجديد الموالية لكل من عبد الإله بنكيران ومحمد يتيم ورابطة المستقبل الإسلامي؛ أو الحركة الإسلامية غير المعترف بها رسمياً، أي لم تنخرط بعد في مؤسسات الدولة، والحديث عن جماعة «العدل والإحسان»، التي تطالب الدولة المغربية بتوفير مجموعة من الشروط قصد الانضمام إلى العمل السياسي المؤسسي، أبرزها استصلاح الحقل السياسي بإعادة توزيع السلطات، وتحديد الصلاحيات من جديد.

أما باقي الحركات الإسلامية، فلن نتوقف عندها كثيراً، بمقتضى أفول حضورها التنظيمي واقتصار تفاعلها على نشر مقالات رأي أو المشاركة في بعض الندوات، أو الحضور الرقمي بشكل فردي أكثر منه مؤسسي، والإحالة على جمعية/ حزب «البديل الحضاري»، والحركة من أجل الأمة، وما تبقى من «الشبيبة الإسلامية» التي تقيم أهم قياداتها في الخارج، وفي مقدمتهم الداعية عبد الكريم مطيع الذي يُقيم في لندن.

بتعبير آخر، لقد تراجعت «الحركة من أجل الأمة» وجمعية/ حزب «البديل الحضاري»، ومرد ذلك مجموعة من المستجدات أبرزها، تداعيات محاكمة «خلية بلعيرج»، التي انعكست سلباً على التنظيمين معاً، بعد تورط قياديين فيهما في هذا الملف الشائك، الذي يندرج في إطار قانون مكافحة الإرهاب، ونخص بالذكر المصطفى المعتصم، الأمين العام لحزب البديل الحضاري المحظور، ونائبه محمد الأمين الركالة، ومحمد المرواني، الأمين العام السابق لحزب الأمة.

وجب التذكير إلى أن السياق الزمني لأداء الإسلاميين المغاربية، أي الحركات الإسلامية الدعوية والسياسية بالتحديد، مؤطر بين مطلع 2015 وصيف 2017، ونروم في هذا المحور، رصد أهم المواقف ذات الصلة بأداء الحركات الإسلامية أو «الإسلاموية» [Islamsime] المغربية.

### جماعة العدل والإحسان: مقتضى ما بعد الشيخ عبد السلام ياسين

في استجواب له مع صحيفة محلية، نفى فتح الله أرسلان الناطق الرسمي باسم جماعة العدل والإحسان، أن تكون الجماعة قد تراجعت في أدائها وأن يكون هذا التراجع مرتبطاً بوفاة المرشد والموجه الشيخ عبد السلام ياسين<sup>(1)</sup>.

وقال أرسلان في الاستجواب نفسه، ما يوصف «بالتراجع مجرد انطباع وحكم جاهز يقوله البعض في كل الظروف ضدًا على الواقع وعلى ما يقوله أغلب المتابعين، وهو لدى البعض رغبة أمنية أكثر منه حكماً»، وأشار إلى أن «الرأي السائد اليوم هو عكس ذلك تماماً، بما فيه حتى الجهات الرسمية، حيث تتم إثارة دور الجماعة وتأثيرها في مجمل الأحداث والاحتجاجات والإضرابات حيثما كان هناك زخم اجتماعي جماهيري»، مبيناً «لو كانت قوة الجماعة رهينة بالحضور الجسدي للرجل يقصد الشيخ

(1) المساء، الدار البيضاء، عدد 19-20 دجنبر 2015، وتعد اليومية أكثر المنابر الإعلامية تفاعلاً مع أخبار الجماعة، ولذلك تعج ببعض أعضاء من المرجعية الإسلامية الحركية، الإخوانية على الخصوص، بينما تعتبر صحيفة «أخبار اليوم»، الصحيفة الأكثر تفاعلاً مع مشروع حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية»، بل إنها حسب الباحثين المتبعين للحركات الإسلامية، محسوبة على الحركة والحزب.

عبد السلام ياسين، لما استطاعت الجماعة أن تخطو خطوة واحدة مدة سنتين إبان اعتقاله بين سنتي 1983 و 1985، ومدة عشر سنين إبان الإقامة الجبرية المخزنية، التي حصرت حركته منذ سنة 1989 إلى غاية منتصف سنة 2000، وأضيف إلى اعتقاله كل أعضاء مجلس الإرشاد بين 1990 و 1992، في وقت يشهد الجميع أن الجماعة لم تحافظ على ذاتها فيها فحسب، بل توسعت توسعاً كبيراً وازدادت تماسكاً وقوة بما جعلها تصمد في وجه كل محاولات التشتيت والاحتواء».

لكن الواقع يُفيد أن الجماعة بعد مرور ثلاث سنوات على وفاة مؤسسها الشيخ عبد السلام ياسين، تمر من مرحلة «انتظرية مستدامة» لعدة أسباب، منها وفاة الشيخ المؤسس، وبسبب عجز أي عضو في الجماعة، سواء كان في مجلس الإرشاد أو الدائرة السياسية، على تعويض المكانة الرمزية الكبيرة للشيخ عند الجماعة<sup>(1)</sup>.

كما أن الجماعة لم تستطع أن تخرز أي تقدم ملموس في ملف الاعتراف السياسي، وإيجاد تسوية مع النظام المغربي، وظل الملف على حاله جامداً، على الرغم من صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي للسلطة وموجات «الربيع العربي» التي عاشتها بعض دول المنطقة، ومنها المغرب الذي عرف ظهور حركة 20 فبراير.

اقتصرت أجندة الجماعة على الأنشطة الثقافية والاجتماعية، أو تنظيم الوقفات المساندة لبعض قضايا الساحة الإسلامية، ويُفسر محللون تراجع الجماعة وانحسار مدها الشعبي في السنين الأخيرة بحدثين هامين، الأول داخلي بنيوي، يرتبط بالجماعة نفسها، ويهم طبيعة التغيرات التي عرفت بعد وفاة مرشدها الأول، إذ بقي التنظيم محافظاً على شكله الهرمي الصارم، الذي يكرس علاقة التابع والمتبوع (الشيخ والمريد)، كما أن مصير الجماعة ومستقبلها في ما بعد مرحلة عبد السلام ياسين أصبح بين دائرة ضيقة من الجيل الأول الذي عايش مراحل التأسيس الأولى (جيل المرشد الأول)،

(1) بدهي أن بعض أتباع الجماعة، يُجل الشيخ المؤسس إلى درجة تكاد تقترب من التقديس، على غرار المكانة التي يحظى بها ابن تيمية عند بعض أتباع التيار السلفي الوهابي أو مكانة الخميني عند بعض الشيعة. [المحرر]

الذي يمثله كل من المرشد الحالي محمد العبادي، ونائبه فتح الله أرسلان، وعبد الواحد المتوكل، رئيس الدائرة السياسية.

هذا الجيل الذي تشيع وظل وفاقاً للخطط السياسي والأهداف التي سطرها الشيخ ياسين، لم يستطع الخروج من عباءته، فيما بقي تأثير الجيل الثاني جد محدود في صناعة القرار داخل الجماعة، ويمثله كل من عمر أحرشان، وحسن بناجح، ومنير الجوري، صراع بين جناحين في إطار التبلور لم يأخذ شكله بعد، إذ حسمه مرحلياً الجناح الأول، بدعوى المشروعية التاريخية والنضالية (الاعتقال، السجن)؛

أما الحدث الثاني فيتعلق بالسياق العام، المرتبط بالحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة العربية عامة والمغرب خاصة خلال أواخر سنة 2010، إذ انخرطت الجماعة بكل قوة في حركة 20 فبراير، وشكلت خلال فترة الحراك النواة الصلبة، والمزود الرئيس للحركة بالإمدادات البشرية العريضة في القرى والمدن، غير أن تكتيك الانسحاب، أثر على حركية الجماعة وزاد من عزلتها<sup>(1)</sup>.

وفيما يخص العلاقة مع الدولة، فإنها ما تزال تخضع للعبة شد الحبل، فالجماعة ما تزال مُتشبثة بمواقفها ورافضة للانخراط في الحياة السياسية، وفكرة تأسيس أو التحول إلى حزب سياسي وبالتالي المشاركة في الانتخابات ودخول مؤسسات الدولة<sup>(2)</sup>؛ ويعود جوهر المشكل في هذه القضية، حسب عبد الواحد المتوكل، رئيس الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان، إلى أن «الحديث عن نجاح النموذج المغربي واستقراره السياسي وعن كونه قد تجاوز عواصف الربيع العربي بسلام، حديث فيه كثير من المبالغة، وهو أقرب إلى الدعاية منه إلى الوصف الدقيق لما هو ماثل على الأرض»، يشرح عبد الواحد المتوكل، رئيس الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان، في «حوار الشهر»، الذي خصصه الموقع الرسمي للجماعة حول موضوع «الدخول السياسي الجديد..

(1) مقتطف من استجواب أجرته يومية المساء مع الأمين العام لجماعة العدل والإحسان في عددها 2797 الصادر بتاريخ 03-04 أكتوبر 2015.

(2) بصرف النظر عن وجود العديد من أعضاء الجماعة في المؤسسات التعليمية والدينية الرسمية. [المحرر]

المغرب إلى أين؟»، وأشار إلى أن «تحاليل كثيرة ومن جهات متخصصة لا يمكن اتهامها بأنها معادية للمغرب أو النظام المغربي، كلها تحذر من ديمقراطية الواجهة والانخداع ببعض التغييرات التجميلية التي لم تغير من طبيعة النظام السياسي شيئاً»، مضيفاً «لا يزال الملك وأعوانه ومستشاروه يحتفظون بالسلطة الحقيقية، ويتخذون جل القرارات الهامة، تاركين الهوامش للحكومة والبرلمان وغيرهما من المؤسسات، ولذلك لا تزال ثقة أكثر المغاربة في النظام السياسي القائم متدنية إن لم تكن منعدمة، ونسبة العزوف عن الانتخابات الأخيرة خير دليل على ذلك، وهذا رغم الدعايات الواسعة، والأموال الطائلة التي أنفقت لتقليل نسبة العزوف واستعادة ثقة الناس في العمل السياسي الرسمي»<sup>(1)</sup>.

وتساءل المتوكل قائلاً: «لست أدري كيف يطلب إلينا أن نغير سلوكنا السياسي ومواقفنا والحال أن المغرب لا يزال يخضع للعقلية نفسها التي أفرزت المآسي التي نعيشها اليوم، ويدار بالطريقة نفسها التي درج عليها منذ عقود، فما الذي تغير حتى نتغير؟ لذلك سواصل عملنا الرافض للفساد والاستبداد وبكل الوسائل المشروعة»، مؤكداً أن الجماعة ليست ضد «الانخراط في العمل السياسي بمعنى تأسيس حزب سياسي، فلسنا نحن من يرفض ذلك، والسؤال ينبغي أن يوجه لأصحاب القرار، فهم الذين يمنعوننا من ممارسة حقوقنا، وتحظر المبادرات التي نقوم بها من أجل التواصل مع الناس، والتعريف بأفكارنا ومشروعنا واقتراحاتنا حول القضايا المطروحة»<sup>(2)</sup>.

ويُلخص فتح الله أرسلان، نائب الأمين العام والناطق الرسمي باسم الجماعة، شروط الدخول إلى اللعبة السياسية، فيقول «هل تعجيزي أن نطالب بالتداول على السلطة بناء على انتخابات جادة وشفافة تفرز مؤسسات مسؤولة وتفرز من يحكم

(1) حوار أجراه موقع الجماعة للنقاش بين الزوار والدكتور عبد الواحد المتوكل، حول موضوع «الدخول السياسي الجديد: المغرب إلى أين؟» بتاريخ 11 نونبر 2015، يمكن الاطلاع على هذا الحوار على الرابط التالي: [www.aljamaa.net/ar/document/101623.shtml](http://www.aljamaa.net/ar/document/101623.shtml)

(2) نفس المرجع.

حقيقة لا شكلاً، وترتبط فيها المسؤولية بالمحاسبة، وتفصل فيها السلطة عن الثروة، ويكون فيها القضاء مستقلاً؟»<sup>(1)</sup>.

وفيما يخص مفهوم الدولة الذي تنظر له الجماعة في ورقتها المذهبية، نسجل تضارباً في شرح هذا المفهوم، فتارة تقول الجماعة بالدولة المدنية<sup>(2)</sup> وتارة أخرى بما يُصطلح عليه «الخلافة على منهاج النبوة»<sup>(3)</sup> و«القومة الإسلامية» حسب التداول السائد في أدبيات الجماعة التي حررها عبد السلام ياسين.

هذا التضارب نجده كذلك في الوثيقة الأوضح في عرض علاقة الجماعة بنظام الحكم الذي تدعو وتنظر له، وهي الوثيقة المنشورة بموقع الجماعة بتاريخ 20 دجنبر 2011، والمعنونة بـ«جماعة العدل والإحسان، الهوية، الغايات، المواقف، الوسائل»، بحيث في الوقت الذي تؤكد فيه هذه الوثيقة على نبذ العنف وعلى إقامة نظام سياسي يكون الإسلام قاعدته، والشورى والعدل ركيزته، والإحسان روحه، تؤكد في الوقت نفسه، على ضرورة القبول بالمشاركة والتعددية وسيادة القانون وسلطة المؤسسات والاحتكام إلى الشعب والتداول على السلطة والحريات العامة وفصل السلطات، وهي قواعد أساسية في العملية الديمقراطية، إلا أنها في نظر الجماعة لا تعدو أن تكون شرطاً

(1) حوار مع فتح الله أرسلان، أجرته صحيفة المساء، عدد 19-20 دجنبر 2015.

(2) كمثل على ذلك التصريح الذي أدلى به عمر أحرشان، عضو الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان لمجلة TELQUEL في عددها 712 الصادر بتاريخ 14/8 أبريل 2016، حيث قال جواباً على سؤال حول معنى الدولة المدنية:

«Ce n'est pas encore un concept juridique précis ; mais plutôt une idée, une base de réflexion, déjà, nous pouvons dire ce qu'il n'est pas: pas un état policier, pas un état militaire, ni un état théocratique. C'est un état qui respecte la séparation des pouvoirs, la souveraineté populaire, la liberté de parole.»

(3) من قبيل الحديث الذي خصّ به فتح الله أرسلان، نائب الأمين العام لجماعة العدل والإحسان، يومية المساء في العدد سالف الذكر، يشرح فيه تصور الجماعة للخلافة على منهاج النبوة، حيث قال «كثيراً ما يذهب الفكر عند البعض عند الحديث عن الخلافة إلى صورة تاريخية نمطية جامدة تقرنها بالتخلف الاجتماعي والاقتصادي انطلاقاً من حكام وصفوا أنفسهم زوراً بلقب الخليفة. وهذا ما يتم استغلاله لمحاولة ضرب الوعد النبوي غير المكذوب بالخلافة على منهاج النبوة»، أو إشارة عبد الواحد المتوكل إلى أن «الخلافة فكرة نبيلة تم تشويه مدلولها». أنظر حوار عبد الواحد المتوكل، أجرته أسبوعية «الأيام»، الدار البيضاء، العدد 713، 26 ماي - 1 يونيو 2016.

فقط مما تبتغي تحقيقه، أما الشرط الآخر المغيب في الديمقراطية فيتمثل في كونها «لا تقترح على الإنسان مخرجاً من الكفر، وهو الظلم الأكبر»، كما أنها تعتبر الديمقراطية «فلسفة ضد الإسلام»، و«آلية مقطوعة عن الله» وأنها «ملازمة للعلمانية»<sup>(1)</sup>.

محمد عبادي الأمين العام الحالي لجماعة العدل والإحسان بدوره، تحدث في سلسلة «مجلس الحديث» - التي تعرضها قناة «الشاهد» الإلكترونية التابعة للجماعة - عن الخلافة على منهاج النبوة وقال إن «صفة الرشد اكتسبتها الخلافة الأولى لأنها كانت على منهاج النبوة»، مبيناً أن «العلماء والمؤرخون تواضعوا على تسميتها بالخلافة الراشدة، تمييزاً لها عن غيرها من الدول، ودامت مدتها ثلاثين سنة»، كما بين أن «الخلفاء الراشدون أسسوا عمراً إسلامياً اتبعوه في أحوالهم الروحية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية»، ويسترسل عبادي في حديثه عن الخلافة في السلسلة نفسها، فيقول «إن من بين ضرورات الخلافة أنها تمنح المسلمين دولة واحدة»<sup>(2)</sup>، متسائلاً في الوقت نفسه هل دولة الخلافة ستضم المسلمين كل المسلمين، سنة وشيعة؟ كيف سيكون الخليفة، سنياً أم شيعياً اثني عشري أم زيدي من الحوثيين؟ هل سيقبل الشيعة بذلك؟ ألا يدعوا شيعة إيران إلى دولتهم للخلافة/ الإمامة حينما أقاموا ولاية الفقيه؟<sup>(3)</sup>.

لقد خلف هذا الطرح النظري ردود فعل قوية من طرف باقي مكونات المجتمع المدني، بحيث تم شن حملة ضد الأمين العام للجماعة، محمد عبادي، تعتبر الشيخ جاء فقط بهذا الشريط من أجل تبرير العنف والإرهاب عندما استند على مقولة تاريخية لعمر بن الخطاب، تلح على ضرب عنق كل من اعترض على اختيار خليفة له، ما جعل عبادي يعود في خروج إعلامي آخر إلى إثارة موضوع الخلافة مدافعاً عن تصور

(1) محمد الساسي، أسئلة إلى الجماعة، المساء، الدار البيضاء، 28 غشت 2014.

(2) تفاعلاً مع المغالطات المعرفية والتاريخية ذات الصلة بمفهوم «دولة الخلافة» ومعها «الدولة الإسلامية»، حري بنا الإشارة إلى عمل نوعي صدر في صيف 2017، ويتطرق بالنقد المعرفي لهذه المغالطات. أنظر: سعيد بنسعيد العلوي، دولة الإسلام السياسي: وهم الدولة الإسلامية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ط 1، 2017. [المحرر]

(3) سلسلة «مجلس الحديث» التي تعرضها قناة الشاهد الإلكترونية، أنظر الرابط:

<http://chahed.tv/post/5668>

جماعته، ومؤكداً أنها «لا تتحدث عنها في المغرب»، لأنها «لا يمكن أن تقوم إلا على أرض المسلمين جميعاً»، مضيفاً في حوار مع يومية مقربة من الحركات الإسلامية، أن الخلافة لا يمكن أن تتحقق «عن طريق أنظمة مستبدة، بل عن طريق تحرير الأمة من القهر والجبروت»، معبراً في الوقت نفسه عن غضبه، مما وصفه «حملة مسعورة» نالت منه ومن جماعته، وتوسلت «اتهامات لا حصر لها من السب والشتم والتبديع والتضليل والاتهام بالداعشية»، مستنكراً كل ذلك، لأن جماعته «لا تريد لهذا البلد، ولكل الناس، إلا الخير»، وأنها «تحمل رسالة رحمة إلى أنفسنا وإلى غيرها»، وقال «إن الجماعة منذ تأسيسها وهي ترفع شعار نبذ العنف، والدعوة إلى الرفق، ولن نتخلى عن هذا الشعار»<sup>(1)</sup>.

فتح الله أرسلان، نائب الأمين العام لجماعة العدل والإحسان، والناطق الرسمي باسمها، اعتبر بدوره أن المتتبعين لجماعته يجب أن يميزوا بين شيئين: الأول أن الاهتمام بمشروع الخلافة «هو جزء من اهتمامنا وليس كله»، إذ إن الجماعة «منخرطة في بلدها، وفي الحراك الاجتماعي القائم، وتهتم بقضاياها الحيوية، وتنتقد السياسات العمومية، ومنفتحة على فعاليتها»، أما الشيء الثاني فهو «رؤيتنا للعالم الإسلامي ومستقبله كقوة حضارية يجب أن تتوحد، ما دمنا نعيش في عصر التكتلات»، مؤكداً أن من حق الجماعة أن تكون لها «نظرة استراتيجية، كما من حق الأمية الاشتراكية أو الليبرالية أن تتوحد، لذلك لا يجب منع المسلمين من التفكير في هذا الحق»، متسائلاً: «هل يمكن منع الاشتراكيين من التفكير في أممية اشتراكية، أو الليبراليين»، مؤكداً أن «المسلمين تجمعهم مقومات كثيرة ويجب بذل الجهد من أجل تحقيق هذه الغاية»، كما اعتبر الناطق الرسمي باسم الجماعة، أن التمايز في مشروع العدل والإحسان بين ما هو خاص بجميع المسلمين وما هو خاص بالمغرب، كان قائماً منذ البداية في كتابات الجماعة ومؤسسها، مؤكداً أن الناس «يخلطون حين نتحدث عن الخلافة، للقول إن الشيخ ياسين أو عبادي يريد أن يصبح خليفة المغرب»، وأوضح أرسلان أن الخلافة طرحتها الجماعة منذ البداية

(1) صحيفة أخبار اليوم، الدار البيضاء، 15 أبريل 2016.



كمشروع لعامة المسلمين في جميع الأقطار، أما المشروع الذي تطرحه العدل والإحسان للمغرب فيرمي إلى تحقيق «دولة ديمقراطية مدنية»<sup>(1)</sup>.

كما دخلت الجماعة كذلك على خط النقاش الدائر حول قضية مراجعة وإعادة النظر في برامج ومناهج «التربية الدينية»، ونشرت على موقعها الإلكتروني على الإنترنت، مقالات ودراسات تتناول هذا الموضوع، وتطرح وجهة نظرها وتصورها، ويمكن أن نلخص الاتجاه العام لموقف الجماعة، والذي لا يختلف إجمالاً عن موقف الحركات الإسلامية، الإخوانية والسلفية، في التأكيد على أن «مفهوم التربية الدينية، الذي أقحم في مجال التداول التربوي والإعلامي، مفهوم دخيل تحوم حوله شبهات الغموض في الدلالة والمرجعية والمقصد»<sup>(2)</sup>.

ونسجل كذلك أن الجماعة كانت توجه سهام انتقاداتها بين الفينة والأخرى صوب الحكومة المغربية السابقة التي كان يقودها الإسلامي الحركي عبد الإله بنكيران، الرجل الأول في التنظيم الإسلامي الحركي الذي ينافس الجماعة على قيادة المشروع الإسلامي الحركي، أو نقد الحكومة الحالية التي يقودها سعد الدين العثماني<sup>(3)</sup>، الرجل الثاني تنظيمياً في المشروع ذاته.

بقيت ملاحظة لا بد منها، وتتعلق بغياب نادية ياسين، كريمة مؤسس الجماعة في أنشطة الجماعة، ومواقفها، حيث تمّ استبعادها كلياً من جميع أجهزة الجماعة، مباشرة

(1) نفس المرجع.

(2) مراجعة التربية «الدينية» شبهات المفهوم والسياقات والمآلات، مصطفى شكري، موقع الجماعة. نت على الرابط الإلكتروني: [www.aljamaa.net/ar/document/106526.shtml](http://www.aljamaa.net/ar/document/106526.shtml)

(3) واضح أن المسار العلمي لسعد الدين العثماني، ومعهُ مُقتضى المهنة التي يزاولها سعد الدين العثماني، أي طبيب في علم النفس بالعاصمة الرباط، جعله يتميز أيضاً في خطابه وسلوكه ومواقفه مقارنة مع باقي الفاعلين الإسلاميين، وخاصة الذين ينتمون إلى المشروع الإسلامي الحركي المُجسد في الحركة الإسلامية التي ينتمي إليها، ومعها الحزب الإسلامي [الإخواني] الذي يُعتبر الوجه السياسي للمشروع المعني في هذا المقام.

Mountassir Hamada, Saâdeddine El Otmani, un islamiste atypique, 9 avril 2017, in : [www.medias24.com/MAROC/NATION/POLITIQUE/172440-Saadeddine-El-Otmani-un-islamiste-atypique.html](http://www.medias24.com/MAROC/NATION/POLITIQUE/172440-Saadeddine-El-Otmani-un-islamiste-atypique.html)

بعد وفاة المؤسس، ومعروف عنها أنها كانت تثير قلق أغلب قيادات الجماعة، في عهد عبد السلام ياسين، ولكن لأنها كانت من أسرة المؤسس، لم تكن لديهم القدرة عن إزاحتها، وهذا ما تم بعد وفاته، وما يُركيه أيضاً واقع الجماعة.

في الشق البحثي الذي يشتغل على التعريف بمشروع الجماعة، تميزت الحقبة بصدور كتاب «ما وراء السياسة: الموقف الأخلاقي في فكر عبد السلام ياسين»، للباحث إدريس مقبول، والعمل، حسب مؤلفه، يُصنف في سياق «القراءات المنصفة لمشروع الإمام عبد السلام ياسين الذي كان يمتلك بالإضافة إلى اطلاعه الكبير على كبرى النظريات السياسية الغربية، القدرة على الجمع بين عمق التربية الإيمانية الإحسانية ودقة النقد الفلسفي والأخلاقي للتصورات والمفاهيم الشائعة، ومفاتيح القومة ضد الظلم السياسي»<sup>(1)</sup>.

كما شارك بعض أعضاء الجماعة في لقاء نظمته «حركة البناء الوطني» الجزائرية يومي السبت والأحد 21-22 أكتوبر 2017 بالعاصمة الجزائر، بحضور باحثين وساسة وقيادات حركية ودعوية تنتمي لأقطار عربية وإسلامية، وقد مثّل الجماعة وفد تقدمه محمد النويني عضو المجلس القطري للدائرة السياسية للجماعة، وفتحي الصباني عضو المجلس القطري للهيئة العامة للتربية والدعوة بالجماعة، وقد كان للوفد مشاركة في أشغال المؤتمر من خلال كلمة باسم الجماعة في الجلسة الافتتاحية، ومداخلة في ندوة فكرية عنوانها «التيار الإسلامي ودوره في تحصين الأوطان».

من الاستقالات التي طالت الجماعة، تلك الصادرة عن المنشد رشيد غلام، والذي أصدر بلاغ استقالته من الجماعة على إثر أنشودة عنوانها: «سجن القداسة»، ووجه من خلالها انتقادات إلى صناع القرار، مؤكداً أنه لم يعد مرتبطاً تنظيمياً بـ«الجماعة المباركة»،

(1) إدريس مقبول، ما وراء السياسة: الموقف الأخلاقي في فكر عبد السلام ياسين، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط 1، 2016. ويجب التذكير أيضاً، أن دار أفريقيا الشرق، أصبحت أهم دور النشر التي تنشر لباحثين من الجماعة في الساحة المغربية. [المحرر]

ومضيفاً: «لا تتحمل الجماعة تبعات مواقفي، التي صدرت وما سيعقبها من مواقف؛ قد لا تنسجم مع مواقف الجماعة في ظرفيتها السياسية الحالية».

واعتبر محمد ضريف، أهم باحث متتبع لتاريخ وأداء الجماعة، أن استقالة رشيد غلام «جاءت تقديراً منه لحجم ما يمكن أن يترتب عن موقفه الذي عبّر عنه من خلال أغنيته سجن القداسة، وحتى لا تتحمل الجماعة تبعاتها السياسية»، وأنه بـ«قرار استقالة غلام صار هناك فصل بين مواقف الأخير وبين الجماعة، على عكس ما كان قبل الاستقالة، حيث كان هناك ربط آلي بين موقف هذا الفنان الملتزم وبين مواقف الجماعة، ما جعل غلام يشكو من وجود تضييقات بسبب ارتباطه بالجماعة»<sup>(1)</sup>، ولوحظ أن الجماعة لم تروج شريط رشيد غلام في مواقعها الرسمية، وبالكاد روج بعض الأعضاء رابط الشريط في مواقع التواصل الاجتماعي، ولكن بشكل شخصي.

كما أصدرت الجماعة في هذه الحقبة الزمنية، تقريراً حقوقياً متشائماً حول الوضع في المغرب، مستندة إلى ما قالت إنها «وقائع وأحداث متتالية همت مناطق مختلفة وفئات وقطاعات متنوعة»، واتهمت الدولة بما وصفته «ممارسة انتهاكات حقوقية مُمنهجة»، حيث وجهت الدعوة إلى تأسيس «جبهة واحدة لصد التطاول الممنهج على الحقوق الأساسية للمواطنين»، الذين تبناوا «الالتزام بسلمية التظاهر»، معتبرة أن «ما يقع عليهم من قمع وتعسف يمس حرية وكرامة جميع المغاربة»<sup>(2)</sup>.

نُهي هذا المحور الخاص بأداء جماعة «العدل والإحسان» المحظورة، بالإشارة إلى صدور التقرير السنوي عن المجلس القطري للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان، بعد التثامه في الدورة الحادية والعشرين يومي السبت والأحد 4 و 5 نونبر 2017، وهو التقرير الذي يُقدم قراءة في الأحداث سواء على المستوى الدولي أو

(1) ضريف: هذه الأبعاد السياسية وراء استقالة رشيد غلام من العدل والإحسان، موقع «بالواضح» [bilwadeh.com]، 19 يونيو 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/YGsJvY](http://goo.gl/YGsJvY)

(2) طارق بنهدا، «الجماعة» تُسود صورة حقوق الإنسان في المغرب، موقع «هسبريس»، 17 أكتوبر 2017، على الرابط: [www.hespress.com/politique/368172.html](http://www.hespress.com/politique/368172.html)

الإقليمي أو المحلي للفترة الممتدة بين الدورة الفارطة والحالية، والتي تنعكس على طبيعة التحولات في المغرب. ويرصد التقرير أيضاً تفاعل الدائرة السياسية مع بعض هذه الأحداث<sup>(1)</sup>. وكما جرت العادة مع التقارير السابقة، ومع ما يصدر عن أتباع الجماعة، في الإعلام والبحث، في الداخل والخارج، جاءت مضامين التقرير سوداوية الطابع، كما لخصت ذلك «بعض العناوين الفرعية للتقرير، من قبيل: الحديث عن احتكار تدبير الحقل الديني أو الكلفة الغالية لتدبير ملف الصحراء» أو ما وصفه التقرير بـ«التنامي المفصوح لظاهرة التطبيع مع الكيان الصهيوني» أو اختزال الجماعة لواقع المرأة المغربية في عنوان: «حكرة بصيغة المؤنث»، مع أنه «كان أولى بالجماعة أن تذكر المتتبعين بواقع تعاملها مع جريمة مؤسس الجماعة، ندية ياسين، التي تعرضت للقتل الرمزي، مباشرة بعد رحيل الشيخ المؤسس، عبد السلام ياسين»<sup>(2)</sup>.

وإجمالاً، فالجماعة تسير في اتجاه مختلف عن الخط الذي تسير فيه حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية»، وما تبقى من التنظيمات الإسلامية الحركية، وإن زعم كل اتجاه أنه يمثل الصواب من منظور [مرجعية] العمل الإسلامي الحركي، وإن كانت الجماعة تتميز في هذه الجزئية بأنها حركة إسلامية مغربية خالصة<sup>(3)</sup>، مقارنة

- (1) أنظر: التقرير السياسي السنوي المنبثق عن المجلس القطري للدائرة السياسية في دورته 21، موقع «الجماعة.نت» [aljamaa.net]، 9 نونبر، 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/4XBTLm](http://goo.gl/4XBTLm)
- (2) طارق بنهدا، تسويد «الجماعة» وجه المملكة بين قلة المراجعات وكثرة الاختلالات، موقع «هسبريس»، 10 نونبر 2017، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/370937.html](http://www.hespress.com/orbites/370937.html)
- (3) تبقى جماعة «العدل والإحسان» حركة إسلامية مغربية خالصة، وهي الوحيدة في الساحة، بخلاف باقي المشاريع الإسلامية الحركية، التي ترتبط تنظيمياً أو فكرياً، أو كلاهما معاً، بمشاريع إسلامية حركية من المشرق، من قبيل الارتباط الفكري لحركة التوحيد والإصلاح بما يُصطلح عليه إعلامياً بـ«التنظيم الدولي للإخوان المسلمين»، بدليل مشاركة أعضاء من الحركة في لقاءات التنظيم. [المحرر]، وإن كنا نعاين مواقف أعضاء من الجماعة تصب في التعاطف مع بعض قضايا الخارج ذات الصلة بالمشروع الإخواني، ولكن ليس إلى درجة التعاطف والتأييد الصادر عن مشروع المجرة الإسلامية الحركية التي نواتها حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية، ومن هذه المواقف، على سبيل المثال لا الحصر، مضامين مقال رأي بعنوان «حصار قطر وعواقب خلخلة التوازنات السياسية بمنطقة الخليج»، حررته فاعلة إسلامية حركية من الجماعة، ووقعته بصفتها «من قيادات العمل النسائي للعدل والإحسان»، تدافع فيه عن الموقف القطري من الأزمة، ووصفت قطر بأنها منخرطة في «التطبيع مع الكيان الإسرائيلي»، ووصفت الإمارات بأنها من



المائة، فيما نال أحمد الريسوني ثقة 200 مندوب صوتوا لفائدته، بعد ثلاث جولات من التصويت والاقتراع، وتؤكد هذه المعطيات تداخل العمل الدعوي والعمل السياسي عند أعضاء المشروع، ولو أن بعض أعضاء الحركة، يرون أن «مفهوم التمايز» يتعلق بالتمايز في المؤسسات، والتمايز في الخطاب، التمايز في الرموز، خاصة أن هذا المفهوم ولد عند تأسيس حزب العدالة والتنمية، وتحديد العلاقة بين الحركة والحزب، ففي فترة التأسيس احتضنت وربت الحركة الحزب، إلى أن شب وبلغ أشده التنظيمي والسياسي؛ و[قد] اقتضى ذلك، التمايز المؤسسي، الحركة مستقلة في قراراتها التنظيمية عن الحزب والعكس، كما أن «التمايز في الخطاب، خطاب الحركة ليس هو خطاب العدالة والتنمية، والتمايز في الرموز<sup>(1)</sup>: رموز الحركة يتحدثون بخطاب الحركة، ورموز الحزب يتحدثون بخطاب الحزب»؛ وأن «الآن يعيش حزب العدالة والتنمية فترة الانتشار والانتساع الكبير، وهذا الانتشار يتطلب وضع رموز جديدة في مواقع مهمة جداً»<sup>(2)</sup>، ف «مثلاً، دخول أحمد الريسوني إلى المعتزك السياسي»، معناه أنه «في الحقيقة يمارس السياسي بشكل يومي، وأيضاً محمد الحمداوي في هذه المرحلة»، وهكذا «يتم الانتشار بين الحزب والحركة والجمعيات الموازية لها، عن طريق التداول المستمر بالتردد، وحتى قيادات منظمة التجديد الطلابي بعد أن يتخرجوا يعيدوا انتشارهم، في الحركة أو في الحزب، في كل فترة، يعيدوا الانتشار، وهكذا. أهمية هذا السلوك،

(1) نقرأ لمحمد الحمداوي، الرئيس السابق لحركة «التوحيد والإصلاح»، أن «التمايز بين الحركة والحزب يوجد أيضاً في التمايز على مستوى الرموز، ومن يوم بدأنا قلنا إنه يجب أن يكون التمايز»، مضيفاً أنه «بالرغم من اقتناعنا به لم نستطع توفير كفاءات قيادية تكون لدينا في الحزب والحركة، ولكن بدأنا في خطوات». أنظر: الشيخ اليوسي، الحمداوي: الإصلاح الديني ليس حكراً على المؤسسات الرسمية بالمغرب، موقع «هسبريس»، 7 فبراير 2017، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/338397.html](http://www.hespress.com/orbites/338397.html) مع الإشارة إلى أن محمد الحمداوي هو نفسه، القيادي في الحركة الذي أصبح بعد انتخابات 7 أكتوبر 2016 نائباً برلمانياً عن حزب العدالة والتنمية عن دائرة العرائش.

(2) «تسلل منتسبو الحركة والحزب إلى مؤسسات تأطير الشأن الديني من قناة السادسة، مجالس العلماء المحلية الجهوية والوطنية، الرابطة المحمدية». أنظر عبد الرحمن المنسي، نجاح البيجيجدي وخسر بنكيران: تسييس الدعوة والإفتاء وصل إلى المحطة الأخيرة، الأحداث المغربية، الدار البيضاء، 21 أكتوبر 2016، على الرابط: <http://tinghir.info/?p=22367>

أن القيادات الحركية، لها جولات، ستفيدها في تكوينها وفي رؤيتها للواقع المعقد، وسيستفيد هذا المشروع برمته»<sup>(1)</sup>.

هذه الرؤية الإخوانية للعمل الميداني، تغذي وعي بعض المنابر الإعلامية بتشابك الدعوي والسياسي في المشروع، بالرغم من إصرار أعضاء المشروع على الحديث في عدة مناسبات عن موضوع الفصل بين العمل الدعوي والعمل السياسي، وهو فصل تقوضه وقائع الساحة التي خولت لصحيفة أسبوعية فرنكوفونية، أن تنشر تحقيقاً مطولاً عن «الوجه الخفي لحركة التوحيد والإصلاح»، وهو وجه يقوض حديث الحركة عن كونها «مجرد تنظيم من منظمات المجتمع المدني يشتغل في الحقل الديني، لأن الأخذ بعين الاعتبار التداخل في العلاقات مع حزب «العدالة والتنمية»، والارتباطات مع تنظيم «الإخوان المسلمين» يُفيد أن هذا الزعم مجرد ستار»<sup>(2)</sup>.

ويرى متتبعون أن وضع الشيعي، الذي عمل منسقاً لمجلس الشورى، ومسؤول العلاقات الخارجية للحركة، على رأس حركة التوحيد والإصلاح «الذراع الدعوي» لحزب العدالة والتنمية، أراح بالخصوص بنكيران الذي سيجد نفسه آمناً من مواقف غير محسوبة للحركة في حالة لو تم انتخاب الداعية والباحث أحمد الريسوني، المعروف بمواقفه السياسية والدينية، ذات الصلة بالارتباطات الخارجية، لأنه يشغل منصب نائب الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين<sup>(3)</sup>، الذي يوجد مقره في قطر، ويتعلق الأمر بمؤسسة دينية إخوانية المرجعية، تابعة سياسياً للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، يترأسها الشيخ

(1) أنظر: حركة «التوحيد والإصلاح»: من «التمايز في الرموز» إلى «دورة انتشار جديدة للرموز»، موقع «إسلام مغربي» [islammaghribi.com]، 3 أكتوبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/gdX73H](http://goo.gl/gdX73H)

(2) أنظر:

Enquête : La face cachée du MUR, par Bilal Mousjid, Mohammed Hamza Hachlaf, Mohamed Etayea, Telquel, Casablanca, N° du 10 au 16 mars 2017.

On peut lire : « Le MUR se définit comme une simple association à caractère religieux et caritatif. Un écran de fumée, à en juger par les liens étroits qu'il entretient avec le PJD et ses connexions avec les Frères musulmans ».

(3) منظمة إسلامية، أصبحت منذ اندلاع أحداث «الربيع العربي»، مع مطلع يناير 2011، محسوبة على المشروع الإخواني في المنطقة، ويوجد مقرها في العاصمة القطرية الدوحة، وغالباً ما تكون مواقفها مؤيدة للمشاركة الإسلامية الحركية، أو للدول التي تمول أو تدافع عن المشروع.



يوسف القرضاوي؛ ويصعب حصر مواقف داعية الحركة والحزب والمشروع ذات الصلة بالارتباطات [والالتزامات] الخارجية<sup>(1)</sup>، وتوقف عند نموذجين اثنين:

1 - مطالبته بفك الحصار المضروب على قطر، على هامش اندلاع أزمة سياسية بين السعودية وقطر في منتصف 2017، حيث اعتبر أن «تمزيق الحصار على قطر كما مزق أشرف مكة الحصار على النبي ﷺ واجب شرعي وأخلاقي»<sup>(2)</sup>.

2 - تصريح لأحمد الريسوني خلال إلقاءه لمحاضرة بمدينة مكناس، مفاده أن «اعتقال السعودية للعلماء ظلم واستبداد وفرعونية»، ووصف ما قام به النظام السعودي بأنه «اختطاف وعمل عصابات»، وهو تصريح منسجم مع البيان الذي نشرته حركة «التوحيد والإصلاح»<sup>(3)</sup>، والذي اعتبرت فيه أن «أي اعتقال لمن لم يرتكب عملاً يجرمه الشرع أو القانون، هو ظلم واعتداء وتعسف»<sup>(4)</sup>.

(1) يبقى الداعية والباحث أحمد الريسوني، داعية خاصاً بحركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية، بمعنى داعية لأحد أطراف العمل الإسلامي الحركي في شقه الإخواني حصراً، وبالتالي لا تهم مجمل مواقفه السياسية والدعوية باقي المشاريع الإسلامية الحركية المنافسة، وفي مقدمتها مشروع جماعة «العدل والإحسان»، التي تنتصر لمواقف مؤسس الجماعة، الشيخ عبد السلام ياسين، أو مواقف الدائرة السياسية ومجلس الإرشاد؛ ولا بالأحرى تهم مواقفه الفاعلين الدينين في المؤسسات الدينية أو في الطرق الصوفية أو التيارات السلفية، بله الاتجاه التديني الغالب لدى العامة والخاصة، أو ما يُصطلح عليه بـ«الإسلام الثقافي»، لذلك وجب التنبيه إلى هذه الجزئية الدقيقة التي لا زالت في مقام اللامفكر فيه [بتعبير ميشيل فوكو] عند الجهاز المفاهيمي للعقل الإسلامي الحركي (في شقيه الإخواني والسلفي الوهابي). [المحرر]

(2) أحمد الريسوني يهاجم حكام السعودية والإمارات وينتصر للقرضاوي ولقناة الجزيرة، الأيام، الدار البيضاء، العدد 763، 15 - 21 يونيو 2017.

(3) اعتبرت الحركة في شأن اعتقال علماء ودعاة في السعودية أن «أي اعتقال لمن لم يرتكب عملاً يجرمه الشرع أو القانون، هو ظلم واعتداء وتعسف».

التوحيد والإصلاح تناشد السلطات السعودية بإطلاق سراح المعتقلين، موقع حركة «التوحيد والإصلاح» [alislam.ma]، 13 سبتمبر 2017، على الرابط المختصر التالي: [goo.gl/IHTPbW](http://goo.gl/IHTPbW)

(4) وهو البيان الذي تفاعلت معه بعض المتابعات البحثية والإعلامية على أساس أنه مؤرق للحركة والحزب أمام الدولة المغربية، لكونه يتدخل في شأن دولة حليفة للمغرب، ويمكن أن يتسبب في إحداث أزمة دبلوماسية بين الرباط والرياض، من منطلق أن حزب «العدالة والتنمية» الذي يقود الحكومة الحالية، يبقى الواجهة السياسية لحركة «التوحيد والإصلاح».

أنظر: عمر العمري، الريسوني: اعتقال العلماء في السعودية اختطاف وعمل عصابات، موقع «إسلام مغربي» [islamaghribi.com]، 16 سبتمبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/ZWVJ64](http://goo.gl/ZWVJ64)







وفي هذا السياق، نقرأ دلالة تدوينة رقمية لمستشار برلماني عن حزب العدالة والتنمية [علي العسري]، هاجم فيها السعودية بسبب إجراءات الحج، العلاقات المغربية السعودية تحت المجهر، حيث سارعت على إثرها الرياض إلى الرد ببلاغ رسمي عبر سفارتها بالرباط على «الخرجة المثيرة»، مشددة على أنها «لا تسمح لكائن من كان بالتدخل في شؤونها الداخلية»<sup>(1)</sup>، وهذا أمر متوقع، ما دامت تتفاعل بشكل تلقائي مع مضامين مواقف الداعية والباحث أحمد الريسوني الذي يُعبر عما يُؤمن به أغلب قادة المشروع<sup>(2)</sup>، وإن كانت بفعل ذلك عبر توظيف ثنائية «الموقف من الخارج - الموقف من الداخل».

المتتبعون لمسار حركة «التوحيد والإصلاح»، وخاصة المتتبعون من الداخل، أو الذين كانوا ينتمون إلى هذا المشروع الإخواني، ولكنهم أعلنوا الانفصال عنه، أو أخذوا مسافة تنظيمية منه، كما هو الحال مع «تيار أكادير»<sup>(3)</sup>، يرون أن الحركة تعاني من أزمة قيادة بعد إقالة الداعية والباحث أحمد الريسوني ورحيل عدد كبير من الرموز

- (1) أنظر: طارق بنهدا، برلماني بـ«العدالة والتنمية» يهاجم السعودية، والرياض ترفض تدخل «الإخوان»، موقع «هسبريس»، 22 سبتمبر 2017، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/365334.html](http://www.hespress.com/orbites/365334.html)
- (2) لذلك، عندما نشرت صحيفة «المساء» رأياً للداعية والباحث أحمد الريسوني، الذي استعرض موقفه من حكم أصدرته محكمة مغربية حول إثبات نسب ابن الزنا لأبيه، اعتبرت الصحيفة أن «الريسوني خرج بفتوى تتحدث عن.. إلخ» [المساء، الدار البيضاء، عدد 5 ماي 2017]، والحال أن هذا الرأي يُلزم صاحبه، أي الداعية الريسوني، ولا يُلزم الرأي العام المغربي، ولو كان يُلزم أحداً من المغاربة، فلن يخرج عن أعضاء المشروع الذي ينتمي إليه، أي المَجْرَة الإسلامية الحركية التي نواتها حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية». [المحرر]
- (3) أخذ مسافة نظرية وتنظيمية من «المَجْرَة الإسلامية الحركية» مُعضلة نفسية قبل أن تكون معضلة معرفية، نعاينها بشكل جلي مع الفاعلين الإسلاميين السابقين، سواء كانوا ينتمون إلى مشروع إخواني أو سلفي أو «جهادي»، ولو توقفنا عند الحالة المغربية، يمكن استحضار ما كان يُصطلح عليه بـ«تيار أكادير»، أي مجموعة من الإسلاميين الذين كانوا ينتمون إلى مشروع حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية»، وتم فصلهم عن المشروع، بسبب انتصارهم حينها للنزعة النقدية، ولكن مع مرور العقود (عقدان تقريباً)، وخاصة بعد اندلاع أحداث «الربيع العربي»، اتضح أن الظاهرة كانت ظاهرة عابرة، لأن قلة قليلة من أعضاء المجموعة، من أخذت مسافة نظرية وتنظيمية بشكل نهائي من المشروع (الإحالة مثلاً على مصطفى تاج الدين أو إبراهيم أمهال)، بينما تشتت اتجاهات الباقي، بين من عاد للمشروع، وانضم للعمل الحزبي وترشح للانتخابات، أو بين من احتفظ بانتماء فكري/ فكري، دون العودة للعمل التنظيمي، وهذا حال أغلبية أعضاء التيار. [المحرر]



إلى حزب العدالة والتنمية، وبينوا أن هذا الرحيل خلف نزيفاً داخل الحركة، لم تستطع أن توقفه منذ المؤتمر الاستثنائي للحزب سنة 1996، كما زاد انحصار عمل الحركة في الوظائف الثلاث (التربية والدعوة والتكوين) من تعميق هذه الأزمة، بحكم أن غالبية أعضائها لم يروا أي جاذبية في هذه الوظائف، فالتحقوا بالهيئات الأخرى الحزبية والنقابية والاجتماعية، مستدلين على ذلك بأداء الحركة وحضورها المتواضع على المستوى المجتمعي وضعف نسبة الاستقطاب فيه.

وتأسيساً على ما سبق، وبفعل الثقل التنظيمي الكبير الذي يُكرسه الرجل الأول في المشروع، لا زالت الحركة بعيدة عن تحقيق ما كانت ترومه من التأسيس، أي «تأسيس حركة دينية مدنية تشغل على التقويم والإصلاح في مجالات التدبير والتوجيه والترشيد التربوي والأخلاقي وإقامة الدين في الفرد والأسرة والدولة والأمة»، كما لم تستطع أن تمغرب إطارها الفكري والمرجعي وتؤسس لنمط من التدين المغربي يستقي أفكاره من رموز السلفية الإصلاحية قديماً وحديثاً مثل أبي شعيب الدكالي وشيخ الإسلام محمد بلعربي العلوي، مروراً بمحمد المختار السوسي وعبدالله كنون وعلال الفاسي، وتتخلص بالتالي من تأثير مرجعيات وأدبيات السلفية الوهابية وجماعة الإخوان المسلمين القادمة من المشرق العربي.

ويدعم هذا الطرح أن مسؤولي حركة التوحيد والإصلاح، بإقرار أحد القياديين في المشروع «لا يخفون استفادتهم من التراث الحركي والفكري لجماعة الإخوان المسلمين وغيرها من التنظيمات الإسلامية المشرقية، ومن أراد أن يتوسع في ذلك ويعرف ترسبات الفكر السلفي التقليدي في المرجعية الفقهية للحركة أن يطلع عما كانت جريدة «التجديد» تنشره من فتاوى وآراء فقهية»<sup>(1)</sup>.

تجليات سيطرة بنكيران على كل من حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح، ستظهر مرة أخرى، عندما سيقدر الحزب يوم 28 ماي 2016، تمديد فترة ولايته.

(1) عبد العلي حامي الدين، «حركة التوحيد والإصلاح: نموذج للدراسة»، القدس العربي، لندن، 7 غشت 2014.

جاء ذلك عندما صادق مؤتمر استثنائي لحزب العدالة والتنمية في العاصمة الرباط على مشروع قرار قدمه المجلس الوطني للحزب، يقضي بتأجيل إجراء المؤتمر العادي، المقرر عقده في يوليو المقبل، لانتخاب قيادة جديدة للحزب، إلى نهاية سنة 2017، وما يثير الدهشة في هذه القضية هو بلوغ نسبة المصادقة على هذا القرار حوالي 95 في المائة.

كما كان متوقفاً عند متبوعي أداء المشروع، لم يكن هيناً تفعيل ما يُصطلح عليه بـ «التمييز بين الديني والسياسي»، حيث تؤكد عجز المشروع عن إحداث مسافة تنظيمية بين الحركة والحزب، وهو ما جعل بعض أعضاء الحركة «يجدون أنفسهم متورطين في نقاشات حزبية بحثية، وبنزعة صدامية واضحة أحياناً، وإلى الآن يقفون صفاً مرصوفاً خلف حزب العدالة والتنمية، ولا ينتقدونه، لا في المعارضة ولا في الحكومة، ويتصرفون كذراع دعوي أو سياسي للحزب، كما أن الحركة لا تبدي أي اتجاه نقدي إزاء سياسة الدولة، وخاصة في الحقل الديني، وتتصرف كفاعل سياسي مطوق بواجب التحفظ وضرورات التوافق مع الدولة حول الكثير من القضايا الحساسة، في حين أن الذي ما يجب أن تفعله هو أن تتحرك كفاعل مدني مستقل عن كل الأطراف السياسية، وتشارك في ترشيد الحالة الدينية بفكر مستنير وجريء يتوافق مع العصر»<sup>(1)</sup>.

تميز أداء المشروع بتبعات العديد من قضايا ذات طابع أخلاقي التي خلفت أثراً سلبية على صورة المشروع الإسلامي بشكل عام، وهذا المشروع بشكل خاص، بمقتضى انخراط أعضاء المشروع في العمل السياسي المؤسسي، بخلاف السائد مع المشروع الإسلامي الحركي المنافس، أي مشروع جماعة العدل والإحسان.

ومن بين هذه القضايا تلك التي كشفت عنها وسائل الإعلام في صيف سنة 2015، وأسالت الكثير من المداد داخل وخارج المغرب، وتورط فيها كل من صحافي في فضائية «الجزيرة» القطرية، الإعلامي الإخواني أحمد منصور وبعض أعضاء الحركة

(1) توفيق بوعشرين، ثلاث ملاحظات نقدية على هامش مؤتمر التوحيد والإصلاح، أخبار اليوم، الدار البيضاء، 6 غشت 2014.



وساهم الاعتذار الصادر لاحقاً عن الإعلامي المعني<sup>(1)</sup>، في تسوية القضية، وصرف النظر عنها، دون تسوية دالاتها السياسية، من قبيل تبعات نشر الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية المقالة النقدية سالفه الذكر، كاملة، متضمنة عبارات السب والقذف، رغم أن الأمر بتعلق بموقع رسمي لحزب سياسي يقود الحكومة.

ولست هذه المرة الأولى التي عاين فيها الرأي العام تفاعلاً رسمياً لقيادة الحزب مع قضية تسببت أو قد تتسبب في مشاكل دبلوماسية، لأن هناك عدة حالات، بعضها تم تسليط الضوء عليه إعلامياً، وبعضها لا يتم ترويجه، ومن القضايا التي تحدثت عنها العديد من وسائل الإعلام:

- «مواقف عبد الإله بنكيران من رئاسيات الولايات المتحدة، وتسببت في صدور احتجاج رسمي عن روسيا على تصريحات للقيادي نفسه؛

- شارة «رابعة» الصادرة عن الأمين العام السابق عبد الإله بنكيران، في تفاعله مع مصر، وتفاعلات الإشارة على العلاقات المغربية المصرية، رغم أن بنكيران معروف عنه عدم التعاطف مع «التنظيم الدولي للإخوان المسلمين»، بخلاف العديد من قيادات أعضاء حركة «التوحيد والإصلاح» الذين يُعلنون ما يُشبه الولاء للتنظيم، ويشاركون في مؤتمرات التنظيم.

- توصل المغرب باحتجاج رسمي من المكسيك بسبب تصريح لوزير الاتصال سابقاً، والناطق الرسمي باسم الحكومة حالياً، مصطفى الخلفي، عندما تحدث عن «ماخور في المكسيك»؛

(1) عبر أحمد منصور عن اعتذاره عن العبارات الجارحة والكلام الساقط الذي كان قد أوردته، وأكد في الحساب الخاص به على «فيسبوك» أنه «يعتذر بشجاعة عن أي خطأ غير مقصود أو إهانة غير متعمدة»، وأضاف مخاطباً من عبّروا عن عدم تقبلهم لإساءته تجاه مغاربة: «الاعتذار بشجاعة يقتضي كرم قبوله بشجاعة أيضاً».

أنظر: أحمد منصور: أعتذر للمغاربة بشجاعة عن تدوينة كتبتها غاضباً، موقع هسبريس، 6 يوليوز 2015، على الرابط: [www.hespress.com/facebook/269459.html](http://www.hespress.com/facebook/269459.html)

- لقاء سعد الدين العثماني مع أعضاء من التيار الإخواني في الكويت<sup>(1)</sup>، وغيرها من الوقائع.

ومن القضايا التي شوشت نسبياً على صورة المشروع، قضية شخصية، تهم خطوبة وزيرين سابقين في الحكومة السابقة، وهما الحبيب الشوباني وزميلته في الحزب سمية بنخلدون، ومردّها إقدام الشوباني على الزواج بزوجة ثانية، في سياق مجتمعي وسياسي يُشوش نوعاً ما على سياسة الدولة في التعامل مع قضايا المرأة، ولو أن الانتقادات التي صاحبت الواقعة، كانت تهم بالدرجة الأولى مدونة الأسرة، وقد انتهت فصول هذه الواقعة بإقالة الوزيرين من مهامهما، وإصدار بلاغ عن الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية نقراً فيه أن الإقالة جاءت «تقديراً منها لما تقتضيه المصلحة العامة للبلاد وتجربتها الإصلاحية، ومن أجل وضع حد للتشويش السخيف عليها، وخصوصاً المتاجرة الرخيصة بأعراض الناس».

وقد كشفت الوزيرة سمية بنخلدون لمقربيهما عن بعض تفاصيل القضية قائلة إن «زواجها الأول لم يكن مستقراً»، وزادت موضحة «عقود مضت وأنا صابرة من أجل أبنائي والشوباني كان أحاً وصديقاً قبل أن يفاتحني في الزواج»، وكشفت أيضاً أن «الحب ليس حراماً ونحن لم نفعل أي شيء خاطئ كلانا اختار الطريق الشرعي من أجل توطيده، لكن كلانا حتى قبل أن تثار هذه الضجة قررنا تأجيل الزواج إلى ما بعد انتهاء هذه الولاية الحكومية<sup>(2)</sup>».

على أن القضية الأهم<sup>(3)</sup> من بين كل التي سبقت هي تلك التي تورط فيها كل من نائب رئيس حركة التوحيد والإصلاح، عمر بن حماد، وفاطمة النجار عندما ضبطا من

(1) أنظر: محمد سليكي، بنكيران ووزراء حزبه ورطوا المغرب في أزمات دبلوماسية، آخر ساعة، الدار البيضاء، 28 دجنبر 2016.

(2) سمية بنخلدون: الحب ليس حراماً ولم أفعل شيئاً مع الشوباني وزواجي منه ليس لغرض الأمومة، موقع «إنصاف بريس» [insafpress.com]، 5 ماي 2015، على الرابط: [goo.gl/MwcVjr](http://goo.gl/MwcVjr)

(3) يجب الإشارة إلى أن العديد من هذه القضايا، تسببت في الكشف عنها، أعضاء في المشروع، وذلك في إطار تفاعلات مرتبطة بصراعات داخلية حول الظفر بمناصب قيادية في الحزب أو في مؤسسات الدولة. ومن

قبل رجال الأمن وهما يمارسان الجنس داخل سيارة قرب شاطئ المنصورية بالمحمدية، وهي الواقعة التي تجاوزت الحدود الجغرافية في زمن الانفتاح الإعلامي والثورة الرقمية، ولذلك تناولتها العديد من المنابر الإعلامية الدولية، فالأحرى المحلية.

وبسبب تداعيات القضية، تم استبعاد عمر بن حماد، وفاطمة النجار من مؤسسات الحركة، حيث أشار حينها قيادي من حركة التوحيد والإصلاح، من أنه فور علم الحركة بالخبر دعت كامل أعضاء المكتب التنفيذي للقاء استثنائي خصص لمحاسبة عمر بنحماد وفاطمة النجار، حيث انتهى بتجميد عضويتها من الحركة، «تطبيقاً للمادة 5-1 من النظام الداخلي للحركة»<sup>(1)</sup>، كما اعتبر عبد الرحيم الشبخي، رئيس الحركة أن هذه الأخيرة «لا تقبل إطلاقاً قضية الزواج العرفي»<sup>(2)</sup>، وأضاف في مقام آخر: «نحن دائماً نبذل مجهودات في التربية وفي الدعوة، ونحن واعدون تمام الوعي أننا بشر معرضون للخطأ، يمكن أن يقع فيه القيادي والمسؤول»<sup>(3)</sup>، وقبل هذا الحوار، أشارت منابر محسوبة على المشروع، إلى أن الحركة ترفض مساندة القيادي والقيادية أمام القضاء<sup>(4)</sup>.

تميزت هذه الحقبة الزمنية بصدور كتاب يُصنف في خانة التأريخ غير الرسمي لمسار الحركة الإسلامية<sup>(5)</sup>، وتم افتتاح هذه «السلسلة» من الأعمال الفردية، منذ عقد ونيف، مع الأعمال التي ألفها الراحل فريد الأنصاري، نذكر منها ثلاثية «البيان

- 
- بين هذه القضايا، على سبيل المثال لا الحصر، ما اصطلحت عليه وسائل الإعلام بقضية «الكوبل الحكومي»، ومعها قضايا أخرى ذات صلة بموضوع العلاقات العاطفية أو الجنسية. [المحرر]
- (1) التفاصيل الكاملة لتوقيف بنحماد والنجار وزواجهما العرفي، موقع «اليوم 24»، 21 غشت 2016، على الرابط: <http://www.alyaoum24.com/689023.html>
  - (2) تصريح أدلى له لصحيفة «أخبار اليوم»، الدار البيضاء، عدد 28 غشت 2016.
  - (3) عبد الرحيم الشبخي: هذه تفاصيل قرارا الحركة ضد «الزواج العرفي» بين بنحماد والنجار، حاوره: عادل الكرموسي، الأيام، الدار البيضاء، عدد 1-7 سبتمبر 2016.
  - (4) إسماعيل حمودي، التوحيد والإصلاح لن تساند بن حماد والنجار أمام القضاء، أخبار اليوم، الدار البيضاء، عدد 25 غشت 2016.
  - (5) نقصد بالتأريخ الرسمي هنا، الرواية الرسمية الصادرة عن أعضاء من المشروع (الحركة، الحزب، النقابة.. إلخ)، ذات الصلة بتاريخ المشروع، والتي غالباً ما تكون بعيدة عن الحقائق الميدانية كما جرت، بمقتضى الرغبة في تجميل الصورة أو إخفاء بعض المعطيات المؤرقة، وتحرير صورة وردية، لا تشوش على ما يُروج له للرأي العام، بله للباحثين والإعلاميين وصناع القرار. [المحرر]



الدعوي»، «الأخطاء الستة للحركة الإسلامية»؛ «الفطرية»، وهي أعمال صدرت قبل أحداث «الربيع العربي»، وتلتها بعد اندلاع هذه الأحداث، لائحة أخرى، منها كتب لحسن كرام: «الذئاب الملتحبة: الخديعة الكبرى»<sup>(1)</sup>، و«الذئاب الملتحبة [الجزء الثاني]: تدمير البلدان الإسلامية عبر الجماعات الإسلامية»<sup>(2)</sup>، وكذلك أعمال أخرى، روائية أو توثيقية، ونذكر منها على الخصوص:

أ - صدور سيرة ذاتية جاءت في قالب روائي، تحت عنوان «كنت إسلامياً» للصحافي السابق بجريدة «التجديد»، عمر العمري، وهي عمل إبداعي يُلخص مساره الإسلامي الحركي تحت سقف حركة التوحيد والإصلاح، وسبق لعمر العمري أن التحق بالحركة الإسلامية مع بداية التسعينيات من القرن الماضي وبالضبط ب«رابطة المستقبل الإسلامي»، قبل ولوج محطة حركة «التوحيد والإصلاح».

ب - صدور كتاب نقدي بعنوان: «لماذا انفصلت عن الإخوان المسلمين؟»<sup>(3)</sup>، وألفه الكاتب والباحث محمد لويزي<sup>(4)</sup>، وهو عضو سابق في حركة «التوحيد

(1) حسن كرام، الذئاب الملتحبة الخديعة الكبرى، دار النشر: عين السبع الدار البيضاء، ط 1، 2014، وصدرت الطبعة الثانية عن منشورات آخر ساعة، الدار البيضاء، 2017.

قد يبدو هذا العنوان بعيداً عن الموضوعية والنقد والتقييم فالأحرى التقويم، لذلك مُهمم الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الذاتية والموضوعية التي تقف وراء صدور الكتاب بهذا العنوان، ومفادها أن مؤلفه، العضو السابق في «المَجْرَة الإسلامية الحركية» التي نواتها حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية»، تعرض لمضايقات من بعض أعضاء «المَجْرَة»، طالت عائلته، انتهت إلى الطلاق، وطالت مصدر رزقه، انتهت إلى البطالة. [المحرر]

(2) حسن كرام، الذئاب الملتحبة [الجزء الثاني]: تدمير البلدان الإسلامية عبر الجماعات الإسلامية، مطبعة «بريستيجيا برنت» [Prestigia Print]، 2016.

(3) انظر:

Mohamed Louizi, Pourquoi j'ai quitté les Frères musulmans ? Editeur : Michalon, Paris, janvier 2016

(4) في كتابه حديث الإصدار، وعنوانه: «نداء من أجل إسلام لا سياسي»، يرى الباحث المغربي محمد لويزي، أن بداية الإسلام السياسي لا تعود إلى منعطف تأسيس جماعة «الإخوان المسلمين» على عهد حسن البناء، أي أربع سنوات بعد أفول دولة «الخلافة العثمانية»، وإنما بالتحديد، مباشرة بعد البعثة النبوية، في منعطف السقيفة الشهير. [المحرر] أنظر:

Mohamed Louizi, Plaidoyer pour un islam apolitique, Editions Michalon, septembre 2017, 250 pages.







والإصلاح»، في المغرب وفرنسا، وعلى هامش صدور كتابه، صرّح أن علاقته مع الإسلاميين، والإخوان المسلمين خاصة هي «علاقة عقيدة سياسية قائمة على أساس «السردي الإيماني» للوصول إلى السلطة وفي النهاية إقامة دولة الخلافة»، وهو ما يذكره في بداياته مع التنظيم عندما كان في سن المراهقة. ويضيف: «منذ عام 2004 اعترت تفكيري أسئلة عميقة وتمثل في المفارقة بين العنف واللاعنف في المجال الإسلامي وبخاصة ما يتعلق بنشاط جماعة الإخوان المسلمين»<sup>(1)</sup>.

تميزت هذه الحقبة برحيل القيادي عبد الله باها، وزير الدولة وعضو المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح، ونائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، في حادثة سير أسالت بدورها الكثير من المداد، بين قراءات تنتصر لعقل المؤامرة، وقراءات مضادة تدعي معطيات مضادة، وأن الحادثة تبقى حادثة عادية.

وتعود أسباب هذا التباين إلى أن الحادث وقع بالقرب من المكان نفسه (واد الشراط) الذي فارق الحياة به القيادي السابق في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الراحل أحمد الزايري.

(1) الباحث المغربي محمد لويزي: تركت الإخوان لأعود إلى الإسلام، العرب، لندن، 1 فبراير 2016، على الرابط: [www.alarab.co.uk/?id=72015](http://www.alarab.co.uk/?id=72015)

هذا العنوان يُعتبر قاسماً مشتركاً في تجربة الإسلاميين سابقاً، من الذين أخذوا مسافة نظرياً وتنظيماً، بشكل صريح، من المشروع الإسلامي الحركي (إخوان، سلفية، «جهادية».. إلخ)؛ وحتى «في حقبة ما بعد القطيعة المعرفية مع الخطاب الإسلامي الحركي، ومعها الطلاق التنظيمي، يبقى هذا الفاعل الإسلامي تحت تأثير مرحلة النهل من ذلك الجهاز المفاهيمي الذي كرس «عقلاً طائفيًا» داخل منظومة مجتمعية مفتوحة ومتعددة الثقافات والهويات والأعراف، ولا يتخلص هذا الفاعل الحركي [سابقاً] من آثار تلك الأدبيات إلا مع مرور الزمن، شرط أن يبذل جهداً نظرياً، يختلط فيه المُحدّد النفسي بالمُحدّد الروحي، على أمل العودة إلى مرحلة ما قبل الانتهاء، أو قل «اعتناق الإسلام من جديد» كما نقرأ بشكل صريح ودال في أعمال تطرقت للتجربة الإسلامية، سواء عبر أسلوب الرواية [كما هو الحال مع رواية «كنت إسلامياً» لعمر العمري]، أو عبر أسلوب البحث [كما هو الحال مع كتاب «لماذا انفصلت عن الإخوان المسلمين؟» لمحمد لويزي]، حيث نقرأ في العمليتين معاً، عبارة «انفصلت عن الإسلاموية لأعتنق الإسلام من جديد».

أنظر: منتصر حمادة، الضرائب النفسية للتجربة الإسلامية الحركية، موقع «مؤمنون» [mominoun.com]، 31 أكتوبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/aLxqcG](http://goo.gl/aLxqcG)



واستبعد الكثير من المتبعين أن يكون الحادث مدبراً، كما حاول أتباع العدالة والتنمية أن يروجوا لذلك بهدف كسب التعاطف الشعبي، على اعتبار أنه لا يجوز أي ملفات حساسة يمكن أن تدفع جهة ما إلى السعي لاغتياله، «الملفات الحساسة كما يعلم الجميع كلها بيد الملك ولدى أجهزة الأمن»، حسب الإعلامي المخضرم الجامعي، والذي اعتبر أنه ليس من مصلحة أي جهة استهداف حزب العدالة والتنمية عبر اغتيال عبد الله الذي كان إبان حياته من أبرز قياديين التنظيم وأنجعهم، «لأن الذي سيحصل لو أن جهة ما وقفت خلف الحادث، هو أن هذه الجهة المفترضة ستقدم لحزب العدالة والتنمية شهيداً، وفرصة لكسب تعاطف الرأي العام الوطني والدولي، وبالتالي تكون قد قدمت له هدية على طبق من ذهب»<sup>(1)</sup>.

لكن عبد الإله بنكيران عاد من جديد وبعد مرور أزيد من سنة على وفاة عبد الله باها، إلى النباش في ظروف وملابسات وفاة عبد الله بها على سكة القطار، مشككاً في الموت الغامض لرفيق دربه، وقال بنكيران: «يظهر لي أنهم قاموا بشي مؤامرة»<sup>(2)</sup>.

من بين القضايا التي ارتبطت بقيادات المشروع، مجموعة من حالات تدخل بعض القياديين لإدماج أعضاء المشروع في مؤسسات الدولة، الرسمية أو في القطاع الخاص، من قبيل تلك التي كشفت عنها بعض وسائل الإعلام في مارس 2016، حيث صادق على تعيين عضو ديوانه المنتمي إلى حزب العدالة والتنمية، محمود عبد السميح، في منصب مدير الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، دون أن يكون اسمه ضمن لائحة المرشحين للمنصب، ودون إجراء أي مقابلة للالتقاء مع لجنة الترشيحات<sup>(3)</sup>، أو استفادة محمد الهلالي، عضو المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح، من منصب مدير الشؤون القانونية بوزارة السكنى وسياسة المدينة، بسبب التحالف السياسي بين حزب التقدم والاشتراكية والعدالة والتنمية تقضي بتعيين المنتمين للحزبين في

(1) الجامعي في التصريح نفسه، الذي نشر بتاريخ 8 دجنبر في موقع هسبريس».

(2) في يومية الأخبار، الدار البيضاء، 14 أبريل 2016.

(3) الأخبار، الدار البيضاء، 22 مارس 2016.

المناصب العليا ومناصب المسؤولية بالوزارات التي يُسيرها الحزبان<sup>(1)</sup>، وتصب مثل هذه المبادرات في سياق تغلغل مشروع حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، ما دام الأمر يتعلق بحركة إسلامية معترف بها من طرف الدولة المغربية، ولذلك من الطبيعي أن نعاين استغلال الحركة لكل الفضاءات الرسمية والجموعية لكي تمرر خطابها، على غرار السائد مع باقي الفصائل السياسية والإيديولوجية<sup>(2)</sup>، ومن ذلك مثلاً، بعض أسباب الترويج لمشروع جمعي على صعيد جهات الوطن، فبعد «كتائب البيجدي» يعد «إخوان المغرب» العدة لإخراج «كتائب الجمعيات» لتُظهر في العلن، بعد أن تستفيد في هذا المجال من طرف الوزارة الوصية التي يُسطر عليها العدالة والتنمية منذ سنة 2011 نظراً لأهميتها وفق مخططاتها، خصوصاً أن هذه الجمعيات تلعب دوراً مهماً في تحقيقه لما يحققه من نتائج في الانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية، حيث أعلن مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة، إطلاق «برنامج تقوية قدرات الجمعيات في مجال التفاعل مع المنظومة الأمية لحقوق الإنسان»، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تدرج في «إطار دينامية وطنية، وىروم البرنامج تأهيل 1200 فاعل جمعي»<sup>(3)</sup>.

## الحضور الإعلامي والبحثي للإسلاميين المغاربة

يُحيلنا موضوع الانتشار المجتمعي للحركات الإسلامية، سواء على الصعيد المؤسساتي أو الجمعي، على أحد أهم طرق الانتشار والتأثير والدعاية، أي البوابة

- (1) الأخبار، الدار البيضاء، 17-18 يناير 2015، ولذلك عين الهلالي في منصب مدير الشؤون القانونية، مقابل موافقة بنكيران على تعيين أنس الدكالي في منصب مدير «لانايبك» [ANAPEC].
- (2) مع فاروق جوهري، يكمن في أن فكرانية [إيديولوجية] الحركة، تبقى فكرانية إسلامية حركية، أو إسلاموية، بخلاف فكرانية باقي الفرقاء، وبالتالي فكرانية تتمحور حول المقدس الديني المشترك بين المغاربة. [المُحرر].
- (3) مصطفى وشلح، بعد «كتائب البيجدي» الخلفي يطلق «كتائب الجمعيات»، موقع «كشك» [qushq.com] سبتمبر 2017، على الرابط المختصر: goo.gl/ZqZ3DW

الإعلامية، لأن وسائل الإعلام، التقليدية والعصرية، الورقية والرقمية<sup>(1)</sup>، تعتبر من أهم المحطات التي عرفت انتشاراً كبيراً للأقلام الإسلامية الحركية، سواء تعلق بالمنابر الإعلامية الناطقة باسم هذه المشاريع، أو المنابر الإعلامية التي تُصنف في خانة المنابر الخاصة أو المستقلة، ولكنها تابعة إيديولوجياً للمشروع الإخواني، أو المنابر المنافسة، التي لا علاقة لها بالمشروع الإسلامي ولكنها تعرضت لاختراقات من طرف إعلاميين إسلاميين. ويصعب إحصاء عدد الحالات، لأننا إزاء ظاهرة متفشية، ولكن يكفي التوقف عند بعض النماذج:

أ - ففي الحالة الأولى، يتعلق الأمر بجميع الصحف الورقية والرقمية والمجلات والمنصات والكتائب الإلكترونية، الناطقة باسم المشروع الإسلامي، ويوجد في مقدمة هذا الحضور، الواجهة الإعلامية لمشروع حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية، كالموقع الإلكتروني للحركة والحزب وباقي المؤسسات.

ب - وفي الحالة الثانية، وهي حالة صحف مستقلة أو خاصة، لكنها محسوبة في خطها التحريري على المشروع الإسلامي الحركي<sup>(2)</sup>، يمكن أن نتوقف على سبيل المثال، عند حالة صحيفة «أخبار اليوم»، والتي تدافع في خطها التحريري عن مشروع حزب العدالة والتنمية، لاعتبارات عدة، منها<sup>(3)</sup> أن الجريدة تحفل بمجموعة من الإعلاميين الإسلاميين، بما فيها مدير الجريدة الذي لديه تجربة إسلامية حركية مع «الحركة من أجل الأمة».

(1) للاطلاع على مُحددات العمل الإسلامي الحركي [الإخواني نموذجاً]، في التعامل مع الثورة الرقمية، وتوظيفها في سياق خدمة المشروع، أنظر: منتصر حمادة، الغزو الإسلامي الحركي للثورة الرقمية: نموذج الإسلاميين المغاربة، مكتبة الإسكندرية، نشر سلسلة مرصد، العدد 32، 8 يونيو 2016. [المحرر] يمكن تحميل الدراسة على الرابط:

www.bibalex.org/Attachments/Publications/Files/2016060813181052822\_201678232.pdf

(2) بإقرار بعض العاملين فيها، بما في ذلك من ينتمي إلى المرجعية الإسلامية. [المحرر]  
(3) ومن الاعتبارات أيضاً، أن التحالف مع الحزب الذي يقود الحكومة، يُحول للجريدة الظفر بالدعم المالي عبر بوابة الإشهارات، على غرار السائد مع صحف أخرى، مع فارق أن الأمر هنا يتعلق بحالة مشروع إسلامي حركي.



ويتضح ذلك في مضامين الملفات الأسبوعية للجريدة، حيث غالباً ما يتم استدعاء باحثين إسلاميين من حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية للإدلاء بآراء في موضوع الملف، ولكن دون الإشارة إلى الانتماء السياسي لهؤلاء الباحثين، وإنما التوقف عند الصفة البحثية، وهذه ظاهرة نُعاينها في عدة صحف، يومية وأسبوعية، محلية وأجنبية<sup>(1)</sup>، ومنها على سبيل المثال، مضامين ملف نشرته صحيفة «المساء» بعنوان: «بين حراك 20 فبراير وحراك الريف: باحثون يشرحون أوجه الاختلاف والتشابه وي طرحون سؤال: القطيعة أم الاستمرارية»<sup>(2)</sup>، نعاين أن الملف تضمن مساهمة تسعة باحثين، من عدة حقول علمية، ولكن قراءة المرجعية الأيديولوجية للمشاركين، تفيد أن تسعة منهم ينتمون إلى حركات إسلامية (حركة «التوحيد والإصلاح» وجماعة «العدل والإحسان»)، دون الإحالة على هذه المرجعية في الصفة المصاحبة للملف.

ج - وفي الحالة الثالثة، نعاين حضور مجموعة من الإعلاميين الإسلاميين في صحف مستقلة [أو ما يُصطلح عليه بـ«الصحف الخاصة»]، حيث يتكلفون بالدفاع عن وجهة نظر المشروع في قضايا الساحة، ونُعاين ذلك في الصحف اليومية والأسبوعية، وفي المواقع الإلكترونية.

(1) أنظر على سبيل المثال الملفات التالية:

- الجنس والمخدرات والتمويل الأجنبي: أسلحة الدمار الشامل ضد المعارضين، ملف من إعداد: إسمايل حمودي ومنير أبو المعالي [بمشاركة ما يُصطلح إعلامياً بتيار «يسار الإخوان»]، أخبار اليوم، عدد 27-28 غشت 2016.

- القصر والإسلاميين: هل رجعنا إلى منطقة سوء الفهم؟ ملف من إعداد إسمايل حمودي، بمشاركة الباحث عز الدين العزماني، أخبار اليوم، عدد 10-11 دجنبر 2016. [مُعد الملف، هو أحد أعضاء اللجنة التنفيذية سابقاً لمنظمة التجديد الطلابي -التخصص الطلابي للحركة- والصحفي السابق بجريدة الحركة (التجديد)، وذلك حسب مقال رأي صدر في موقع حركة التوحيد والإصلاح بتاريخ 21 أبريل 2014، بعنوان «هل حركة التوحيد والإصلاح حركة سلفية؟»]

- كواليس إعفاء بنكيران: ماذا وراء بلاغ الديوان الملكي؟ ملف من إعداد: إسمايل حمودي، يونس مسكين وعبد الحق بلشكر، بمشاركة الباحث محمد مصباح، أخبار اليوم، عدد 18-19 مارس 2017.

- الملك وبنكيران: نهاية التعايش، ملف من إعداد يونس مسكين، بمشاركة الباحث محمد مصباح والباحث مصطفى بوكرن، أخبار اليوم، عدد 25-26 مارس 2017.

(2) المساء، الدار البيضاء، السبت - الأحد، عدد 29-30 يوليو 2017، أي في نهاية الأسبوع التي تتزامن مع احتفالات المغرب بذكرى عيد العرش.





الغلبة في لائحة المشاركين في ندوات المركز، أو عبر المجالات التابعة للمشروع، ونذكر منها مجلة «الفرقان» ومجلة «تحولات معاصرة».

وبالنسبة للباحثين الذين ينتمون إلى مشروع جماعة العدل والإحسان، وإضافة إلى «المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات»، و«مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية»، يمكن إضافة «شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات»<sup>(1)</sup>، التي ينشر فيها باحثون من الجماعة.

ومن تطبيقات هذا التوجه البحثي الذي يُسلط الضوء على الباحثين الذين ينتمون للمشروع بالدرجة الأولى، نلاحظ على سبيل المثال، أنه من أسماء المشاركين في المؤتمر السنوي للباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، في موضوع «الديني والسياسي في السياق المعاصر: بين سؤال الاتصال وجدل الانفصال»، الرباط 20 و 21 ماي 2017، كان أغلب المشاركين من حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية»، وكذلك الأمر مع الانتماء الإسلامي الحركي للمشاركين في العدد المزدوج 2-3 لمجلة «تحولات معاصرة»، والصادر في شتنبر 2017، وتضمن ملفاً حول «القيم والسلطة في السياق الإسلامي المعاصر».

ومقابل ذلك، نرى أن أغلب الباحثين المشاركين في التقرير السنوي الصادر عن «المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات» [التابع لجماعة «العدل والإحسان»]، والذي يتطرق لحالة المغرب السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية<sup>(2)</sup>، ينتمون إلى جماعة «العدل والإحسان».

(1) رابطها الإلكتروني كالتالي: <http://diae.net>

(2) أخذاً بعين الاعتبار المرجعية الإسلامية الحركية للمركز، أي الانتماء إلى جماعة «العدل والإحسان»، فإن الخيط الناظم في التقارير السنوية الصادرة عن المركز والتي تتناول حالة المغرب في الحقل السياسي والاقتصادي والديني وغيره، لا يخرج عن تمير صورة سوداء عن الوضع، بما يُركي تصنيف هذه التقارير في خانة «التقارير الفكرانية/ الإيديولوجية»، على غرار وصف الباحث محمد ضريف، تقارير المركز البحثي الإخواني التابع لحركة «التوحيد والإصلاح» [المركز المغربي للأبحاث والدراسات المعاصرة]، والخاص بالحقل الديني، بأنه «تقرير إيديولوجي». [المحرر]

هذا الحضور البحثي لأعضاء المشروع الإخواني المغربي في المراكز البحثية للخارج<sup>(1)</sup>، هدفه الدفاع عن المشروع، سواء تعلق الأمر بالدفاع عن المشروع في مواجهة الدولة، أو في مواجهة باقي المشاريع الإسلامية الحركية<sup>(2)</sup>، سواء كانت إخوانية أو سلفية، وهناك عدد كبير من الأمثلة المرتبطة بهذه السياقات، ونتوقف في هذه الجزئية عند مثالين فقط:

أ - في الحالة الأولى، وفي إحدى مقالات الرأي الموجهة للرأي العام البريطاني، تطرق أحد الباحثين، من المحسوبين على المشروع، إلى أداء حزب العدالة والتنمية، وصراعه مع القصر، وخلص في خاتمة المقال إلى أن «الحدود المؤسساتية بين الطرفين [القصر والإسلاميين المعترف بهم] قد أنتجت حالة توازن ستجبر القصر والحزب [الإسلامي الحركي] على التعايش في المستقبل المنظور»<sup>(3)</sup>.

ب - بالنسبة للحالة الثانية، فتهم مضامين «تقدير موقف تحليلي» حول انتخابات 6 أكتوبر 2016 التشريعية، وصدرت عن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، ومقره قطر، في موقع إلكتروني لندني<sup>(4)</sup>، تابع لقطر، ولكن مضمون التقرير، كان دعاية إعلامية لحزب «العدالة والتنمية» الإسلامي الحركي، فكانت النتيجة أن صدرت انتقادات في مواقع التواصل الاجتماعي تندد بهذا التدخل الخارجي عبر البوابة البحثية

(1) الباحث المغربي كمال القصير، باحث في مركز الجزيرة للدراسات «مسؤول منطقة المغرب العربي»، ولذلك فإنه كثير الحضور في الإعلام الإسلامي الحركي في المغرب أو الإعلام الموالي له (مقالات رأي الباحث تنشرها صحيفة «أخبار اليوم»، المحسوبة على حزب «العدالة والتنمية»).

(2) واضح أن اشتغال الباحث المسلم [chercheur musulman] على ملف الحركات الإسلامية [الإسلاموية] مختلف عن اشتغال الباحث الإسلامي الحركي [chercheur islamiste] على نفس الملف. [المحرر]

(3) أنظر: محمد مصباح، القصر يكسب نقاطاً في الصراع على السلطة الدستورية، أخبار اليوم، الدار البيضاء، عدد 28 مارس 2017، والمقال مترجم عن «معهد شاتام هاوس».

وواضح أن مثل هذا الخطاب، كان في دائرة اللامفكر فيه، في حقبة ما قبل أحداث «الربيع العربي»، أي في الحقبة التي كان فيها الطلب الوحيد للرجل الأول في المشروع، الظفر بقاء وزير الداخلية الأسبق، إدريس البصري، الذي أشرف في الكواليس، على إدماج الإسلاميين في العمل السياسي، دون أن يتوقع أن يصل هذا الإدماج إلى درجة أن تُصبح فيه أقلام المشروع، تتحدث عن منافسة ندية بين القصر والحزب الإسلامي. [المحرر]

(4) أنظر: انتخابات المغرب التشريعية، صراع على إعادة تشكيل المشهد السياسي، موقع «العربي» [alaraby.co.uk]، 20 مارس 2016، على الرابط المختصر التالي: goo.gl/5FhorL



في الشأن الانتخابي، بما تطلب صدور بيان عن المركز المعني، أكد فيه أن المركز «ينأى بنفسه عن التدخل في أي شأن داخلي، في المغرب أو غيره»، وأنه «مركز بحثي وأكاديمي عربي مستقل لا يمثل أي جهة في أي دولة عربية، بما فيها مقره الرئيس في قطر، ولا يمارس أي دور سياسي، وليس طرفاً في أي صراعات سياسية داخلية عربية»<sup>(1)</sup>، دون أن يؤكد البيان أن الأولوية للباحثين الذين يتعاونون معه، ومع باقي المراكز في قطر، ينتمون إلى الحركات والأحزاب الإسلامية، وهي الملاحظة نفسها حول الإعلاميين المغاربة الذين يقيمون هناك، فأغلبهم ينتمون إلى الحركات الإسلامية<sup>(2)</sup>.

وحتى بالنسبة للمقالات والدراسات التي ينشرها الباحثون الإسلاميون في الخارج، وإضافة إلى دفاعها عن مشروع الحركة الإسلامية التي ينتمون إليها، فإنها لا تتحدث عن الحركة أو الجماعة الإسلامية المنافسة<sup>(3)</sup>، وتوقف عند نموذج تطبيقي ودال:

يتعلق الأمر بتقرير جاء تحت عنوان: «التحولات السياسية والاجتماعية بالمغرب خلال 2016-2017 في ضوء الحراك الاحتجاجي»، ونشر في صيف 2017 على موقع «مركز برق للأبحاث والدراسات»<sup>(4)</sup>، ولأن محرر التقرير ينتمي إلى نواة المشروع الإسلامي [حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية»]، فقد كانت المادة عبارة عن دعاية للمجرة، كما يتضح مثلاً في تأمل لائحة مراجع المادة؛ وحتى في

(1) «المركز العربي» ينفي تدخله في شؤون المغرب، موقع «هسبريس»، 16 مارس 2017، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/342979.html](http://www.hespress.com/orbites/342979.html)

(2) يجب أن نأخذ بعين الاعتبار في هذه الجزئية أن أغلب الانتخابات التشريعية التي جرت في دول شمال إفريقيا بعد اندلاع أحداث «الربيع العربي»، لم تكن انتخابات محلية / وطنية خالصة، وإنما كانت انتخابات محلية وأجنبية في آن، وعائنا ذلك بشكل جلي في الاستحقاقات المصرية والتونسية، وأيضاً في الحالة المغربية، وهذه جزئية دقيقة لم يتم التفطن إليها في التناول الإعلامي المغربي، فالأحرى التناول البحثي، ولو أنه كان متوقعاً ألا تتحدث الأقسام البحثية الإخوانية (المحلية والخارجية) عن الموضوع، بل هذا تحصيل حاصل بتعبير المنطقة. [المحرر]

(3) هذا أمر متوقع لأنه يرتبط بجهاز مفاهيمي يدافع عن مشروعه التديني، وهذا الاعتقاد يؤسس مجموعة للممارسات التي يُصبح الانتباه إليها، مسألة لا مفكر فيها. [المحرر]

(4) رابط موقع المركز: <http://barq-rs.com/barq/>



المجال الحقوقي، تم الاستشهاد ببيان صادر عن «منتدى كرامة لحقوق الانسان» في 21 فبراير 2017، والمنتدى جمعية حقوقية تابعة لحزب «العدالة والتنمية»<sup>(1)</sup>، وحديث العهد في التأسيس مقارنة مع عدد كبير من الجمعيات الحقوقية، أو في من خلال وصف حركة «التوحيد والإصلاح» على أساس أنها «حركة إسلامية مقربة من حزب العدالة والتنمية»، مع أنها نواة هذا المشروع، وليس مجرد حركة مقربة من الحزب؛ وأخيراً وليس آخراً، وصف البرلماني السابق عبد العزيز أفتاتي بأنه «قيادي بارز في صفوف حزب العدالة والتنمية معروف بمواقفه القوية تجاه التحكم ورموز الفساد وانتقاده للدولة»<sup>(2)</sup>.

انتظر الرأي العام مرحلة الخلافات التنظيمية بين عبد الإله بنكيران وسعد الدين العثماني، حتى يكشف أن ما كانت تقوم به «الكتائب الإلكترونية» ضد الخصوم<sup>(3)</sup>، في

(1) بسبب تبعية «منتدى الكرامة» لحزب «العدالة والتنمية»، تأسست حركة تصحيحية، وأعلنت انفصالها عن المنتدى من أجل تأسيس منتدى حقوي بديل، وصرح محمد حقيقي، المسؤول الأول في هذه الحركة بأن رئيس المنتدى ارتكب خروقات قانونية قائلاً: «لم يلتزم وقيادة المنتدى بمسطرة عقد الجموع العامة بعدم إخبارنا...»، مضيفاً: «كنا ننتظر مساعي رأب الصدع وتدارك الأخطاء، لكن تبين أن هناك نية مبيتة لإقصائنا وتعهد تسييس المنتدى وتجريده من استقلالته التي تؤكدنا كل الوثائق التأسيسية». أنظر: طارق بنهدا، حقوقيون يعلنون «خطأ تصحيحياً» داخل «الكرامة»، موقع «هسبريس» 14 فبراير 2016، على الرابط:

[www.hespress.com/politique/permalink/294775.html?desktop=1&output\\_type=rss](http://www.hespress.com/politique/permalink/294775.html?desktop=1&output_type=rss)

(2) أنظر:

الحسن هما، التحولات السياسية والاجتماعية بالمغرب خلال 2016-2017 في ضوء الحراك الاحتجاجي»، موقع مركز «برق» [barq-rs.com]، على الرابط المختصر: [goo.gl/TtSzkU](http://goo.gl/TtSzkU)

(3) هناك دراسة صدرت ضمن عمل جماعي، عن مركز بحثي، اشتملت على أهم المحددات التي تميز تفاعل الخطاب الإسلامي الحركي، مع الاستحقاق الانتخابي، ليس على الصعيد الميداني، أي في الحملات الانتخابية التقليدية التي تتميز بتنظيم لقاءات جماهيرية وجولات في الأحياء والشوارع، وإنما طبيعة هذا التفاعل في الإعلام وبالتحديد الإعلام الرقمي (أو قل الإلكتروني)؛ وتُسلط الدراسة الضوء على دور الواقع الافتراضي، الذي لا يقل أهمية عن الواقع المادي بالنسبة للفاعل السياسي بشكل عام، بما في ذلك الفاعل الإسلامي الحركي موضوع الدراسة من خلال نموذج حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي، الذي راهن بشكل كبير على دور مواقع التواصل الاجتماعي في إطار التفاعل مع الاستحقاق الانتخابي الذي جرى يوم 4 شتنبر 2015. [المحرر]

أنظر: منتصر حمادة، الإسلاميون المغاربة والاستحقاق الانتخابي: الفضاء الرقمي نموذجاً، ضمن كتاب: الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للربع من شتنبر 2015، رشيد مقتدر (إشراف)، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، سلسلة كتب جماعية، الرابط، ط 1، 2016.



المجتمع والدولة والنظام، أصبح يطال المشروع ذاته أيضاً، مما دفع الأمين العام لكي يصدر بلاغاً، يوم الثلاثاء 10 أكتوبر، يعلن فيه براءة مما تتضمنه بعض الصفحات على موقع «التواصل الاجتماعي»<sup>(1)</sup>، وقد عمقت الاستقالة «تباين وجهات النظر بين قيادات الحزب في تعاطيهم مع حادث الاستقالة، وأخرج تيارى «الاستوزار»<sup>(2)</sup>، و«الولاية الثالثة» للمواجهة من جديد»<sup>(3)</sup>.

في نهاية هذا المحور المخصص لموضوع انتشار المشروع الإسلامي الحركي في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني<sup>(4)</sup>، سبق لأحد أعضاء المشروع أن توقف عند الإعاقات التي تطال تحقيق هذا الانتشار المرجو، والذي أشرنا إليه أعلاه، عندما تحدث عن انتشار أعضاء الحركة والحزب، حيث أشار إلى وجود عديد إعاقات، لا تصب في تفعيل مشروع «التمكين» الذي يهمن على المخيال [imaginaire] الجمعي للمشروع الإسلامي الحركي بشكل عام، معتبراً أن «من يتحدث عن الانتصار في الانتخابات المغربية، يصدر الوهم للناس، ويبالغ كثيراً، [لأنه] ممكن أن تكون عندك أغلبية مطلقة، لكن ليس لك سلطة فيما يلي: الإعلام، الأمن، المخابرات، الجيش، الخارجية، الشأن الديني، وزارة الداخلية، القرار الاقتصادي»، وأن «السلطة لا تعرض في الانتخابات، السلطة في مكان آخر»<sup>(5)</sup>.

- (1) إسماعيل حمودي، نائب بنكيران: صفحات تمارس ما هو أسوأ من الكولسة؛ «الفيسبوك» يشعل حروب «كولسة» في العدالة والتنمية، أخبار اليوم، الدار البيضاء، عدد 13 أكتوبر 2017.
- (2) إن مجرد الحديث عن «تيار الاستوزار» يُعتبر معضلة أخلاقية قبل أن يكون معضلة تنظيمية في «المَجْرَة الإسلامية» المعنية، حيث كشف هذا الحدث عن مآزق ساهمت في تراجع شعبية الحزب لدى الرأي العام، بعد أن اتضح مثلاً، أن أغلب أعضاء «تيار الاستوزار»، وصلوا إلى ما وصلوا إليه بمباركة الأمين العام السابق الذي قاد عملية الإدماج في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وفي الأخير كان مصيره النكران من قبل هؤلاء. [المحرر]
- (3) سارة الطالبية، استقالة جبرون تخرج تيارى «الاستوزار» و«الولاية الثالثة» للمواجهة من جديد، موقع «اليوم 24»، 4 نونبر 2017، على الرابط: [www.alyaoum24.com/980984.html](http://www.alyaoum24.com/980984.html)
- (4) يُلاحظ أن العديد من مشاريع «التنمية الذاتية» محسوبة على المرجعية الإسلامية الحركية، في نسختها الإخوانية على الخصوص، سواء تعلق الأمر بإسلاميين سابقاً، أخذوا مسافة نسبية من المشروع الإسلامي الحركي، أو بإسلاميين حالياً. [المحرر].
- (5) مصطفى بوركن، هذا ما ينقص الإسلاميين في المغرب للوصول إلى الحكم، [العنوان من اختيار الموقع]

## الإعفاء الدستوري لعبد الإله بنكيران من رئاسة الحكومة

من المشاكل التي طالت مشروع حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية، تلك المرتبطة بزلات اللسان المرتبطة ببعض مواقف الرجل الأول في المشروع، عبد الإله بنكيران، سواء كانت تهم الوضع الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، بل إن بعضها كاد أن يتسبب مراراً في اندلاع أزمات دبلوماسية مجانية، من قبيل انتقاداته ذات الصلة بموضوع تقنين زراعة الكيف والحشيش، قائلاً «هؤلاء يريدون تحويل المغرب إلى الحالة الكولومبية ودولة العصابات»، وهو ما جعل سفارة كولومبيا بالرباط تدخل على الخط وتقوم بالتحقيق في هذه التصريحات غير المسؤولة، من خلال البحث عن شريط فيديو للقاء الحزبي الذي انعقد بمقر حزب العدالة والتنمية نهاية الأسبوع الأول من شهر أبريل 2016. بل تطور الأمر إلى صدور رد على لسان رئيس البرلمان الكوبي الذي أكد أن برلمان بلاده قرر الاستماع في جلسة عمومية لممثلين عن جبهة البوليساريو الانفصالية، وقال «إن هذا القرار اتخذه المجلس بإجماع كافة أعضائه بطلب من مجموعة من النواب المتعاطفين مع الجبهة الانفصالية، موضحاً «أن البرلمان الكولومبي يناقش القضايا الوطنية وكذلك الدولية التي تعتبر ذات أهمية»<sup>(1)</sup>.

تصريحات الرجل الأول في المشروع طالت المؤسسة الملكية، في أكثر من مناسبة، لعل أهمها تلك المرتبطة بسياق مغربي استراتيجي مرتبط بالانفتاح على القارة الإفريقية، مقابل أخذ مسافة من الصراعات القائمة في المشرق العربي، حيث سبق له في هذه الجزئية، أن صرح بنكيران في كلمته خلال الجمع العام العادي لنقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب التابعة لحزب العدالة والتنمية، وبالتالي التابعة للمشروع: «لا يمكن أن يذهب الملك إلى تفريغ كربات بعض الشعوب الإفريقية، ونهين الشعب المغربي،

موقع «إسلام مغربي» [islammaghribi.com]، 9 أكتوبر 2017، على الرابط المختصر التالي:  
goo.gl/zRHjuN

(1) العلم، الرباط، عدد 23500 الصادر بتاريخ 15 أبريل 2016.

هذه إهانة للشعب المغربي» قبل أن يتدارك ويقول «هذه إهانة للشعب المغربي إذا لم نحترم إرادته في تشكيل الحكومة»<sup>(1)</sup>.

ومن غير المستبعد أن تكون هذه المواقف الصريحة الصادرة عن قيادات المشروع، ومعها قضايا وأحداث جرت في الكواليس لم يتم الكشف عنها للرأي العام، وأيضاً بعض قلاقل قضايا المشرق، قد عجلت بإعفاء عبد الإله بنكيران من قبل المؤسسة الملكية، عندما أصدر الديوان الملكي في 15 مارس 2017، بياناً جاء فيه أن قرار عزل بنكيران يأتي بعد خمسة أشهر من قيادته للتشاور من أجل تشكيل أغلبية حكومية، وغياب أي مؤشرات توحى بقرب تشكيلها، ويضيف البيان أن الملك محمد السادس «سبق أن حث رئيس الحكومة المعين، عدة مرات، على تسريع تكوين الحكومة الجديدة»، ولكنه بعد العودة من جولة إفريقية «أخذ علماً بأن المشاورات التي قام بها السيد رئيس الحكومة المعين، لمدة تجاوزت الخمسة أشهر، لم تسفر إلى حد اليوم، عن تشكيل أغلبية حكومية، إضافة إلى انعدام مؤشرات توحى بقرب تشكيلها»، ويوضح البيان أنه بموجب الدستور المغربي فإن الملك محمد السادس قرر أن «يُعين كرئيس حكومة جديد، شخصية سياسية أخرى من حزب العدالة والتنمية»، وهو ما يؤكد البيان أنه سيتم «ضمن كل الاختيارات المتاحة التي يمنحها له نص وروح الدستور»، وفق نص البيان، مشيراً إلى أن الملك سيستقبل الشخصية التي ستخلف بنكيران في رئاسة الحكومة، «وسيكلفها بتشكيل الحكومة الجديدة»<sup>(2)</sup>.

بعد ذلك، سيقدم بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، بصفته نائباً برلمانياً منتخباً بدائرة سلا برسم الاقتراع الذي أجري يوم 7 أكتوبر 2016، استقالته من البرلمان، وحسب ما نقله الموقع الرسمي للحزب، فيعتبر هذا الإجراء تصحيحاً

(1) تصريح لبنكيران: «لا يمكن أن يذهب الملك إلى تفريغ كربات الشعوب الإفريقية ونهين الشعب المغربي!»، موقع «أخبارنا المغربية»، 18 فبراير 2017، على الرابط:  
<http://www.akhbarona.com/politic/199196.html#ixzz4eFLtknQq>

(2) بلاغ للديوان الملكي يعلن عن تعيين العثماني رئيساً للحكومة، موقع «ماروك بولس» [marocplus.info]، 17 مارس 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/Nvjhtf](http://goo.gl/Nvjhtf)

لوضعية ترتبت بعد تعيينه رئيساً للحكومة مكلفاً بتشكيلها عقب الانتخابات التشريعية الأخيرة، مما جعله في وضعية التنافي مع الصفة البرلمانية، وسوف تقف هذه التطورات وراء اندلاع بعض الخلافات التنظيمية<sup>(1)</sup> بين ما قد نصطلح عليه تيار عبد الإله بنكيران وتيار سعد الدين العثماني<sup>(2)</sup> في المشروع، واتضح معالم هذه الخلافات في عدة محطات، نذكر منها، التداعيات التي طالت المؤسسة التشريعية، لأن حزب المشروع يقود الحكومة المغربية الحالية، حيث أعطى بنكيران الضوء الأخضر لفريق حزبه بمجلس المستشارين لتوجيه انتقادات إلى حكومة سعد الدين العثماني، حيث كانت «لمسة بنكيران حاضرة في كلمة فريق حزب العدالة والتنمية أثناء مناقشة التصريح الحكومي أواخر شهر أبريل 2017»<sup>(3)</sup> وعائنا المعطى نفسه في تفاعل حركة التوحيد والإصلاح مع الثنائي بنكيران - العثماني<sup>(4)</sup>.

مباشرة بعد هذه التطورات، سوف يمر المشروع الإسلامي الحركي الذي نواته حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية» من أزمة تنظيمية، وصراع تيارات، بسبب مصادقة لجنة الأنظمة والمساطر، التابعة للمجلس الوطني للحزب بالأغلبية على تعديل المادة 16 من النظام الداخلي، ما يمهد لولاية ثالثة لعبد الإله بنكيران، وتنص المادة 16 في صيغتها القديمة على أنه «لا يمكن لعضو أن يتولّى إحدى المسؤوليات الآتية لأكثر من ولايتين متتاليتين كاملتين: الأمين العام، رئيس المجلس الوطني، الكاتب الجهوي، الكاتب الإقليمي، الكاتب المحلي».

(1) حسب القيادي سليمان العمراني، نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، فإن إعفاء بنكيران كان بحق زلزالاً أصاب الحزب وأحدث فيه أزمة ما تزال آثارها قائمة. عنوان حوار أجراه معه محمد كريم بوخصاص، الأيام، الدار البيضاء، عدد 766، 6-12 يوليو 2017.

(2) يجب أن تُفرد بين وزن بنكيران ووزن العثماني في ميزان المشروع، فالعثماني، يبقى رجل تنظيم وليس رجل تنظيم، على عكس بنكيران، الذي يتحكم عملياً، وبشهادة أبناء التنظيم، في معالم المشروع وفروعه التابعة له. [المحرر]

(3) الأخبار، الدار البيضاء، عدد 27 أبريل 2017.

(4) من ذلك، ما جرى يوم 15 أبريل 2017، عندما زار سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة الحالية مقر الحركة بالرباط والتقى بمكتبها التنفيذي، ومباشرة بعد ذلك، قام المكتب التنفيذي بزيارة عبد الإله بنكيران في منزله في نفس اليوم، وهذا أمر متوقع، لأن مؤسسات المشروع، تدين بالولاء التنظيمي للرجل الأول في المشروع.

تمّ التعديل يوم «الأحد 15 أكتوبر 2017، حيث كشفت لجنة التصويت السري عن ميل عارم يزيد على الثلثين نحو التمديد لبنكيران لولاية ثالثة على رأس الحزب»<sup>(1)</sup>، وتوقف موقع محسوب على المشروع عند بعض حُجج التيار المعارض لتمديد ولاية الرجل الأول في المشروع، منها أن «تعديل القانون من أجل الأشخاص هو مسألة تحالف ثقافة الحزب، الذي يقوم على قيادة جماعية، ويحترم قوانينه ولا يعدلها من أجل الزعامات؛ أن بنكيران متحفظ على الحكومة الحالية ويرفض حضور اجتماعات الأغلبية، وصعوده من جديد لقيادة الحزب، من شأنه أن يؤثر على عمل الحكومة، ويعتبر رسالة من الحزب لإنهاء المشاركة في الحكومة؛ أن بنكيران نفسه، كان يقول إنه لا يمكن أن يكون رئيس حكومة ومروّسا داخل الحزب، وبالتالي، فمن غير المنطقي أن يقبل هذه القاعدة لنفسه ويرفضها بالنسبة إلى العثماني؛ أن الدول والهيئات التي تعتمد الديمقراطية حددت ولايتين للمسؤولين، كإجراء ضد تغول المسؤولين الأقوياء؛ أن ولاية ثالثة لبنكيران، تعني تحدي الدولة والدخول في مواجهة معها، خاصة أن بنكيران متحفظ عن الحكومة، في حين أن أدبيات الحزب، وتوجهات ومواقف بنكيران المعروفة لا تدعم المواجهة، وإنما التوافق والإصلاح في ظل الاستقرار»<sup>(2)</sup>.

وبسبب التفاعلات التنظيمية لواقعة التمديد، والتي تسببت في صدور عدة أخبار حول الصراعات الداخلية في المشروع<sup>(3)</sup>، كشف الباحث محمد جبرون [عضو سابق في الحركة] أن «الخلاف والصراع الواضح الذي يعيشه حزب العدالة والتنمية اليوم

(1) إسماعيل حمودي، بعد 6 أشهر: العدالة والتنمية يرد على قرار إقالة بنكيران من رئاسة الحكومة، أخبار اليوم، 17 أكتوبر 2017.

(2) معارضو الولاية الثالثة لبنكيران من هم؟ وما حُججهم؟ موقع «اليوم 24»، 9 أكتوبر 2017، على الرابط: [www.alyaoum24.com/962260.html](http://www.alyaoum24.com/962260.html)

(3) ومن ذلك حديث متابعة إخبارية عن انخراط «قياديين في حركة التوحيد والإصلاح، الذراع الدعوية لحزب العدالة والتنمية، في حملة شرسة ضد تمكين الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، من ولاية ثالثة على رأس الحزب الذي يقود الحكومة». أنظر: محمد بلقاسم، التوحيد والإصلاح تضغط لمنع بنكيران من ولاية ثالثة في العدالة والتنمية، موقع «هسبريس»، 8 نونبر 2017، على الرابط: [www.hespress.com/politique/370684.html](http://www.hespress.com/politique/370684.html)





هو أسوأ صراع عاشه منذ عشرين سنة، بل أسوأ خلاف منذ دخول هذا الجيل من الإسلاميين مجال الدعوة والإصلاح. وترجع بشاعة هذا الخلاف والصراع<sup>(1)</sup> إلى كونه ينال من المصادقية الأخلاقية للرموز المؤسسة لهذا المشروع، الذين يظهر عدد منهم في ضوء ما ينشر ويتداول في مختلف الوسائط أنهم وصوليون، مصلحيون، انتهازيون، غير أوفياء»، وأوضح أن «المشكلة الكبرى، التي سيعاني منها حزب العدالة والتنمية وبسبب حملة التدمير الذاتي التي يعيشها منذ شهر، ليست شبغ الانشقاق، بل تبديد رصيد المصادقية السياسية والشرعية الإصلاحية التي راكمتها أجيال من العاملين تحت شعار الإسلاميين، فإذا أمسى هذا الجيل من الساسة/ الرموز الذي يشارك في الحكم، ويسير المدن الكبرى والصغرى فاقداً للمصادقية الأخلاقية وجماعة من الانتهازيين»<sup>(2)</sup>.

وتأكدت النزعة التقديرية لأمحمد جبرون في العديد من المحطات، خاصة في بعض الحوارات التي أجرتها معه الصحف الورقية والرقمية، كشف فيها عن نمط من التفكير متداول في الحركة والحزب، ولو أنه يصعب معرفة نسبته، كأن يكون أقلية أو أكثرية، ومن ذلك، تأكيد أنه على حزب «العدالة والتنمية» التنازل عن بعض الديمقراطية في الراهن من أجل كامل الديمقراطية في الأجل<sup>(3)</sup>، أو أن «بنكيران لم يعد رجل المرحلة»<sup>(4)</sup>.

(1) كان الإسلاميون المغاربة من «المَجْرَة الإسلامية» المعترف بها، على قلب واحد قبل الانخراط في العمل السياسي/ الحزبي، ولأن العمل السياسي غالباً ما ينتصر للعقل البراغماتي، وليس للعقل الأخلاقي، كما هو جاري به العمل في مختلف المجالات التداولية، فقد تطورت الأحوال عند قيادات وأتباع هذه «المَجْرَة»، فأصبحنا أمام صراعات مواقع وتوزيع اتهامات وتصفية حسابات و«كتائب إلكترونية»، بين ساسة وجمعويين وإعلاميين وباحثين، وغيرهم، قاسمهم المشترك الدفاع عن «الفكرة الإخوانية»؛ ومع أننا نُعين نفس الآفات لدى باقي الفاعلين السياسيين/ الحزبيين، بشكل أو بآخر، إلا أن ما لم ينتبه إليه العقل الإسلامي الحركي، أنه هنا يرفع شعار «المرجعية الإسلامية»، وهذا سبب واحد ضمن أسباب أخرى، يقف وراء افتتاح هذا العمل الجماعي بمحور مُخصّص للتدقيق في الفوارق الجوهرية بين مفهوم «الدين» [religion] و«التدين» [religiosité]. [المُحرر]

(2) جبرون: العدالة والتنمية يعاني من حملة التدمير الذاتي، موقع «الأحداث المغربية»، 17 أكتوبر 2017، على الرابط: <https://ahdath.info/331834>

(3) جبرون: هكذا يجب أن نفهم استمرار التحكم مع وجود ملك ديمقراطي، حاوره منير أبو المعالي، أخبار اليوم، الدار البيضاء، عدد 24 نونبر 2016.

(4) جبرون: بنكيران لم يعد رجل المرحلة، حاوره يونس دافقير، الأحداث المغربية، الدار البيضاء، عدد 19 يناير 2017.





وقد أفضت هذه المواقف إلى مطالبته بتقديم استقالته، وهو المطلب الذي تكرر مراراً، وكان يُواجهه جبرون بالإشارة إلى أن المعنيين بالانتقادات هم «شباب ليست لهم دراية بالوضع السياسي في المغرب»<sup>(1)</sup>، في إحالة على ما صدر عما يُصطلح عليه إعلامياً بـ «الكتائب الإلكترونية»<sup>(2)</sup> لحركة التوحيد والإصلاح وحزب «العدالة والتنمية»<sup>(3)</sup>، وتسببت له هذه المواقف في تسليط بعض الأضواء الإعلامية، ومنها استضافته في أحد البرامج الإذاعية، لتوضيح عديد آراء ومواقف، ولتمير عديد ردود على «الكتائب الإلكترونية» للمشروع ولمن يقف وراءها، ومن ذلك، إشارته إلى أنه يتفهم «ردود الفعل من طرف البعض الذي ما زال قاصراً في الوعي، لكن أن يأتي ذلك من بعض القيادات البارزة، فهذا أمر غير مفهوم»، وأن «بلادنا تحتاج إلى نقاش صعب، فلم نعد نقبل فرقاء سياسيين يمارسون السياسة في جو من الحقد والكراهية، فهذا يُسيء إلى المغرب»<sup>(4)</sup>.

أفضت الانتقادات المتتالية ضد محمد جبرون إلى تقديم استقالته من الحزب وليس من الحركة، حيث نقرأ في رسالة الاستقالة: «أنا لا زلت مستمراً في القيام بها من موقعي الجديد كمتقف»، وأكدت الرسالة أيضاً أن الاستقالة «هي احتجاج على

- (1) كوثر زكي: جبرون لـ «الجريدة 24»: الذين طالبوا باستقالتي من العدالة والتنمية لا دراية لهم بالسياسة، موقع «الجريدة 24»، 28 نوفمبر 2016، على الرابط: [www.aljarida24.ma/p/politique/193170](http://www.aljarida24.ma/p/politique/193170)
- (2) يتعلق الأمر بـ «مجموعات رقمية» مكلفة بمهام داخل الحزب، أو متعاطفة مع المشروع الإسلامي الحركي، تنخرط في حملات الدفاع عن المجرّة الإسلامية الحركية، مقابل نقد وشيطنة المنافسين، سواء تعلق الأمر بفاعلين في الدولة أو الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني، ولو تطلب الأمر اللجوء إلى ممارسات معادية للأخلاق، من قبيل تشويه السمعة، فبركة الأخبار، الاتهام في الأخلاق والملة. وما لم ينتبه إليه العقل المدبر لأداء هذه الكتائب، أنه إن كان عملها قد تميّز بالكفاءة والنجاح النسبي في كسب عدة «جبهات»، إلا أنه فشل في كسب أهم «جبهة»: ثقة المجتمع، فالأحرى ثقة الدولة. [المحرر]
- (3) وبسبب استفحال الظاهرة، شرعت بعض الصحف الورقية والرقمية في نشر ملفات حولها، مقابل صمت الصحف والمنابر المحسوبة على المشروع الإسلامي أو المقربة إليه.
- أنظر على سبيل المثال، سلسلة تحقيقات موثقة نشرتها صحيفة «الأحداث المغربية»، في صيف 2016، وافتحتها بمقالة: تعرف على جنرالات الكتائب الإلكترونية لحزب البيجيدي: اللعبة الخطيرة!، موقع «الأحداث المغربية»، الدار البيضاء، 23 سبتمبر 2016، على الرابط: <http://ahdath.info/219667>
- (4) من داخل القفص: العدالة والتنمية والتحكيم: وشهد شاهد، حوار مع محمد جبرون، أجراه رضوان الرمضاني، أعدده للنشر: هشام الفرجي، الأحداث المغربية، الدار البيضاء، 5 ديسمبر 2016.

السقوط الأخلاقي الفظيع لكثير من أبناء هذا الحزب، وشذوذهم عن منهجه، وكيلهم التهم لشخصي، وطعنهم في عرضي، دون أن يكلف أحد نفسه من قيادة هذا الحزب استنكار هذه الهجومات المتكررة التي تنال مني، وأمست تؤثر على محيطي العائلي»<sup>(1)</sup>.

وانتهت الصراعات التنظيمية بين بنكيران والعثماني، بانتخاب هذا الأخير، أميناً عاماً جديداً للحزب على هامش اختتام أشغال المؤتمر الوطني الثامن للحزب، فبعد «أكثر من 6 ساعات من التداول، من طرف 131 متدخلاً، من أعضاء المجلس الوطني الجدد والقدامى، أعلن رئيس المؤتمر جامع المعتصم، عن اختيار العثماني أميناً عاماً جديداً لحزب العدالة والتنمية، بعد حصوله على 1006 صوتاً من أصل 1943 صوتاً أي بنسبة 51,8 في المائة»<sup>(2)</sup>، وتحقق ذلك رغم مبادرات الجناح الحزبي والدعوي للمشروع، من أجل التمديد لولاية الثالثة لعبد الإله بنكيران، وكانت أهم محطة في هذا السياق، مصادقة المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، على رفض تعديل المادة 16 من النظام الأساسي للحزب، حيث كانت نتيجة التصويت ما يلي: مجموع المصوتين: 231؛ المصوتون بنعم للتعديل: 101؛ المصوتون بعدم التعديل: 126؛ الملغاة: 4»<sup>(3)</sup>، قبل أن يتحول الثقل الدعوي للمشروع في موافقه ويُعلن عن تأييده العلني لسعد الدين العثماني، فكانت النتيجة النهائية سالفة الذكر: إزاحة عبد الإله بنكيران من منصب رئاسة الأمانة العامة.

من بين مبادرات الحركة الإسلامية الوحيدة المعترف بها في المغرب، ما تضمنه بلاغ صدر على هامش اجتماع للمكتب التنفيذي للحركة يوم السبت 30 سبتمبر 2017 م، واستعرض وتدارس عدداً من المستجدات الوطنية، ومستجدات الحركة،

- (1) أمينة السليمان، جبرون: استقالتي احتجاج على السقوط الأخلاقي الفظيع لكثير من أبناء «العدالة والتنمية»، موقع «إسلام مغربي»، 6 نوفمبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/x37ucZ](http://goo.gl/x37ucZ)
- (2) خالد فاتحي، العثماني يخلف ابن كيران على رأس الأمانة العامة لحزب «المصباح»، موقع حزب العدالة والتنمية، [pjd.ma]، 10 ديسمبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/ndUxvo](http://goo.gl/ndUxvo)
- (3) برلمان العدالة والتنمية يرفض تعديل المادة 16، موقع حزب «العدالة والتنمية» [pjd.ma]، 26 نوفمبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/zMyRzf](http://goo.gl/zMyRzf)

حيث توقف البلاغ عند «العمل السياسي لأعضاء الحركة»، معتبراً أن المتدخلين «في هذا الموضوع بعض الوقائع والمؤشرات السلبية والمقلقة في هذا المجال، سواء ممن هم في قيادة حزب العدالة والتنمية، أو على مستوى بعض الأعضاء هنا وهناك، وقد انتهى النقاش في هذا الموضوع إلى توصية «المكتب التنفيذي كافة أعضاء الحركة بأن يلتزموا بمتطلبات السلوك الأخلاقي الرفيع في كل أعمالهم وأقوالهم، وألا يفرطوا في شيء من هذا الجانب الأساس في عمل الحركة والانتماء إليها»، كما أكد «المكتب التنفيذي امتناع الحركة التام والشامل عن أي تدخل أو توجيه سياسي أو تنظيمي في مواقف أعضاء الحركة المنخرطين في أي عمل أو منصب سياسي، ولكنها لن تتساهل ولن تتغاضى عما قد يظهر من اختلالات خلقية وتربوية وسلوكية»<sup>(1)</sup>، مع الإشارة إلى أن ثلاثة من أعضاء المكتب التنفيذي، هم أيضاً أعضاء في الأمانة العامة لحزب «العدالة والتنمية»، اثنان منهم أعضاء في حكومة سعد الدين العثماني (يتعلق الأمر بمحمد يتييم، محمد الحمداوي ومصطفى الخلفي).

هذه الحقبة الزمنية تميزت أيضاً بحدث أسال بعض المداد الإعلامي والرقمي، ويتعلق الأمر بمؤتمر «السيرة النبوية وتعزيز فكر الوسطية والاعتدال»، الذي نظّمته جمعية «المسار» بتعاون مع «المنتدى العالمي للوسطية»، في 28 و 29 أكتوبر 2017، وتميز بحضور سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة المغربية، في ظرفية زمنية كان المغرب يمر فيها مما اصطُح عليه إعلامياً بحدث «الزلزال السياسي»<sup>(2)</sup>، ولو أن المدافعين عن مقام سعيد الدين العثماني في الحركة والحزب، أكدوا أن مشاركته في المؤتمر، ذات صلة بصفته البحثية، وغير ذات علاقة بصفته السياسية، وقد لوحظ أن العديد من المشاركين في أشغال المؤتمر، محسوبون على «التنظيم الدولي للإخوان المسلمين».

(1) الحركة قلقة من الاضطراب في لغة التدريس وتشديد بسلوك أعضائها، موقع حركة «التوحيد والإصلاح» [alislsh.ma]، 30 سبتمبر 2017، على الرابط المختصر التالي: goo.gl/ug4Foh

(2) الإحالة على قرار إعفاء العديد من الوزراء بعد صدور بلاغ عن الديوان الملكي بتاريخ 24 أكتوبر 2017، في إطار التفاعل الملكي مع التحقيقات التي أمر بها، وذات الصلة بمشروع «منارة المتوسط» بالحسيمة والضواحي.

وُنهي هذه الوقفات مع أداء المشروع الإسلامي الحركي الذي نواته حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية»، خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2017، عبر أهم حدث عرفه، ويتعلق بمقالة حررها القيادي بالحزب المصطفى الرميد الذي دمج بياناً حمل مواجهة مباشرة مع الأمين العام، عبد الإله بنكيران، الذي نفوه بكلام بمناسبة اللقاء الوطني لمنتخبي مجالس الجماعات، المنعقد يوم السبت 21 أكتوبر 2017، اعتبره وزير حقوق الإنسان في حكومة العثماني مقصوداً به وموجهاً إليه، حيث قال الرميد في بيان نشره على صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: «لقد فات الأخ الأمين العام أن يذكر رأبي الذي دافعت عنه حينئذ ولم أفلح في إقناعه به، وهو أن الحزب يحتاج إلى جرعة أخلاقية يُجسدها عدم ترشيح بعض الإخوة القيايين ليكونوا قدوة للمناضلين الآخرين»، كما أن «الصيغة التي أورد بها بنكيران موضوع نضاله الكبير خلال انتخابات 2011 استصغر معها نضال الآخرين من إخوانه في قيادة الحزب، حتى بدوا وكأنهم متخاذلين ومفرطين وغير مكترئين باستحقاقات مرحلة حاسمة من تاريخ الحزب والوطن، وتمجيده لنفسه بشكل جعله وكأنه هو الحزب والحزب هو»، مُذكراً الأمين العام بأنه «دعا إلى صيانة الأعمال من العبث ونهى عن تحريب البيوت بالأيدي، لكنه للأسف الشديد أبى إلا أن يخالف ما دعا عموم الأعضاء إليه»<sup>(1)</sup>.

### الشبيبة الإسلامية: عودة منفيين من الخارج

على غير العادة مقارنة مع السنوات السابقة، كانت الحقبة الزمنية الممتدة بين 2015 و2017 حافلة بالأحداث التي تخص حركة الشبيبة الإسلامية، نذكر منها عودة ستة أعضاء منتمين إلى المغرب بعد أزيد من ثلاثين سنة قضوها في المنفى في دول أوروبية فروا إليها وعاشوا فيها طيلة هذه المدة بعيداً عن الوطن والعائلة، بسبب تبعات نشر مذكرات بحث صدرت في حقهم بعد عمليات البحث عنهم

(1) «زلزال سياسي» ينذر بزعة «بيت الإخوان»، الرميد يهاجم بنكيران، موقع «هسبريس»، 27 أكتوبر 2017، على الرابط: [www.hespress.com/politique/369382.html](http://www.hespress.com/politique/369382.html)

التي باشرتها عناصر الأمن، عقب توقيف جماعة منتمية إلى الشبيبة الإسلامية سنة 1985 معروفة بـ«حكيمي بلقاسم ومن معه»، والتي صدر فيها 14 حكم بالإعدام حضورياً وغيابياً.

وقد جاءت عودة هؤلاء بتاريخ 26 أبريل 2015، بعدما سقطت قضاياهم بالتقادم الجنائي بعد مضي أزيد من 15 سنة، وهو المخرج القانوني الذي سمح للجهات المعنية بتسوية أوضاع كل المنفيين السياسيين الإسلاميين، بمن فيهم زعيم الشبيبة الإسلامية عبد الكريم مطيع، في الوقت الذي يرى أغلب المتبعين أن هذه التسوية جاءت متأخرة مقارنة مع التسوية التي حظي بها ملف اليساريين، الذي تم طيه بشكل نهائي قبل قرابة عقد ونصف من الزمن.

يتعلق الأمر بستين جبارة، وجامع إشاعن، وعبد المجيد حليمي، وشوقي رفاعي، ومحمد اعماجو، رافقهم أثناء دخولهم المغرب القيادي السابق في الشبيبة الإسلامية السيد ولد الحبيب، الذي سبق أن عاد إلى البلاد سنة 2014، بعد تصفية ملفه القضائي الثقيل من أحكام الإعدام ومذكرات البحث الصادرة في حقه، عكس العائدين سالف الذكر، الذين كانوا ضمن عشرات ممن ذكرت أسماؤهم خلال التحريات الأمنية التي ارتبطت بمحاكمات الإسلاميين، إذ كانوا يخاطون في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات العناصر المتورطة والمتهمة، وأخبروا من قبل عائلاتهم، بأن الشرطة تبحث عنهم في منازلهم، فكان أن احتاطوا من الدخول إلى المغرب طيلة هذه المدة التي تجاوزت 30 سنة<sup>(1)</sup>.

وواضح أن عدم تفاعل صناع القرار مع ملف المعتقلين الإسلاميين من تيار «الشبيبة الإسلامية»، يُفسر توجيه أغلب المعتقلين نداءات من أجل الإفراج عن كل المعتقلين والمنفيين الإسلاميين، رافعين شعار «إن الوطن غفور رحيم»، منذ سنة 1994، أي السنة التي استفاد منها جل المعتقلين والمنفيين السياسيين اليساريين.

(1) المشعل، الدار البيضاء، 7 - 13 ماي 2015.

ولهذا الغرض تأسست جمعية «التجمع من أجل كرامة الإنسان»، التي يطلق عليها اختصاراً «تمكين»، وساهمت في التوسط بين الدولة والمعتقلين، حيث تم الإفراج عن عدد من معتقلي الشبيبة الإسلامية سنة 2004، بعد إصدار عفو ملكي شامل استفاد منه حكيمي وعقيل وبوصوف وآخرون من المدانين في محاكمة 1994، لكن ملف المنفيين بقي عالقاً إلى أن تم طي جزء منه متعلق بمن أسقطت المتابعات عنهم بقوة «التقادم الجنائي»، لكن البعض ممن ترتبط أسماؤهم بما يعرف بقضية «أطلس آسني»، التي تعود إلى سنة 1994، مازالوا متخوفين من الدخول، ولم يتأكدوا بعد من طي ملفاتهم.

من بين العائدين أيضاً، خمسة من أعضاء «الشبيبة الإسلامية»، حطوا الرحال بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، يوم 19 أكتوبر 2017، من الذين حالت بينهم وبين العودة إلى المغرب -منذ سنة 1994- ورود أسماؤهم ضمن التحقيقات الأمنية في قضية أطلس آسني بمراكش، وكان في استقبالهم أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعتقل الإسلامي السابق عبد الرحيم مهتاد<sup>(1)</sup>.

أداء تنظيم الشبيبة الإسلامية تميز أيضاً بإصدار بلاغات وبيانات تصدر بين الحين والآخر، واستجوابات يجريها عدد من قياداتها سواء الحالية أو التي كانت، مع الصحافة الوطنية والأجنبية، ومن البيانات التي أصدرتها الشبيبة الإسلامية، البيان التضامني مع جماعة الإخوان المسلمين بالأردن بتاريخ 17 أبريل 2016؛ كما بقيت الشبيبة الإسلامية ودية للخيار النقدي ضد الإخوان سابقاً في التنظيم، وفي مقدمتهم الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، حيث السائد في خطاب التيار، وخاصة في الكواليس، أن «الشبيبة الإسلامية» تعرضت لما يُشبه الخيانة من داخل التنظيم، كما اتضح ذلك مع التطورات التي تسارعت مباشرة بعد اغتيال عمر بنجلون في 18 دجنبر 1975.

(1) أوردنا هذه المعطيات، نقلاً عن الصفحة الرسمية للفاعل الحقوقي والمعتقل الإسلامي السابق، عبد الرحيم مهتاد، على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ورابطها:

[www.facebook.com/aderrahim.mouhtad](http://www.facebook.com/aderrahim.mouhtad)

## البديل الحضاري والحركة من أجل الأمة: من الانتظارية إلى الأفول

نسجل بداية أن تداعيات أحداث خلية بلعيرج الإرهابية ما تزال مسيطرة ومؤثرة وما تزال فصولها تنعكس سلباً على أداء كل من الحركة من أجل الأمة والبديل الحضاري، وإجمالاً، يمكن الجزم بأن الحركة من أجل الأمة والبديل الحضاري، كانتا ضحيتي صراعات داخلية شخصية انطلقت بعد الانفصال التدريجي عن تنظيم «الاختيار الإسلامي»، وبالضبط عندما فشلا في تأسيس تحالف الوحدة مع «رابطة المستقبل الإسلامي»، انتهى بدخول حركة الإصلاح والتجديد على الخط واستحوادها في شخص بنكيران على تفاصيل هذه التحالف، وتأسيس بالتالي حركة التوحيد والإصلاح سنة 1996، وبالنتيجة، انهار تنظيم الاختيار الإسلامي وتفرق أعضاؤه شيعاً وتوزعوا إلى فئتين متصارعتين، كل فئة تحمل المسؤولية للأخرى وتلقي باللائمة عليها.

وقد أصبح حضور الحركة والبديل اليوم مجسداً في العالم الرقمي، أكثر منه في الواقع المادي، بفعل الأفول التنظيمي، بالصيغة التي تزكيتها العديد من المؤشرات، أقلها الغياب الإعلامي والاقتصار على اختزال الحضور في توقيع مقالات رأي، مع مصطفى المعتمس بالنسبة للبديل الحضاري وإدريس مستعد بالنسبة للحركة من أجل الأمة.

### خلاصات تركيبيّة

ثمة تباين كبير في أداء إسلامي الساحة المغربية، أي التباين في أداء مشروع حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية» من جهة، ومشروع جماعة «العدل والإحسان» المحظورة من جهة ثانية.

فمقابل استمرار المشروع الأول في الانتشار المؤسسي والمجتمعي، وهو الانتشار الذي أغلب مؤسسات الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، يمر مشروع جماعة «العدل والإحسان» المحظورة رسمياً، من حالة انتظارية، كانت قائمة في مرحلة مؤسسها

الشيخ عبد السلام، وازدادت في مرحلة ما بعد وفاته، ولو أنها لا زالت حاضرة في عدة محطات مجتمعية، ذات صلة بقطاعات حيوية كالتعليم والعمل الديني، إضافة إلى الحضور في المحطات الاحتجاجية التي مرّ منا المغرب خلال العقد الأخير، سواء مع النسخة المغربية من أحداث «الربيع العربي»، أو مع أحداث الحسيمة سالفه الذكر، مع التأكيد أن الانتشار المجتمعي للمشروع الثاني، يتم موازاة مع الانتشار المؤسسي والمجتمعي للمشروع الأول.





# الشيعة والتشيع في المغرب: الحضور والأداء

|| إبراهيم الصغير ||

صحفي وكاتب متخصص في ظاهرة التشيع.



## الشيعة والتشيع في المغرب: الحضور والأداء

لقد ظل الحديث عن الشيعة والتشيع في المغرب، وعدد المتشيعين، وتحدي التدين الشيعي، في وسط سني، حديثاً مبالغاً فيه ومضخماً بشكل كبير، عند عديد باحثين وكتاب، بله الفاعلين الشيعيين، على قلتهم في الساحة المغربية، إلا أن تطورات الساحة الدينية والسياسية في المنطقة، منذ أحداث «الحراك العربي»، كشفت أن موضوع التشيع والظاهرة الشيعية في الدول المسلمة السنية، أكبر من مسألة اشتغال بحثي أو متابعات إعلامية، متواضعة أو نوعية، وإنما موضوع مركب، تتداخل فيه عدة عوامل، منها على الخصوص الأبعاد الاستراتيجية والأمنية والسياسية، قبل الأبعاد الدينية والعقدية والمذهبية، خاصة مع استحضر طبيعة المشروع «الصفوي الفارسي»<sup>(1)</sup> والأطماع التوسعية الإيرانية، وهي أطماع مشروعة عند أصحابها ولكنها ذات تداعيات لا تبعث على الاطمئنان عند الدول المستهدفة بهذه الأطماع والمشاريع.

(1) ينبغي التفريق بين التشيع العربي الأصيل، وبين المشروع الفارسي الإيراني الذي يتخذ التشيع غطاء لتنفيذ أجندته التوسعية وفق مؤامرة دولية بدأت تتكشف بعض أوراقها في العديد من البلدان المستهدفة، بعدما صبغ التشيع بالصبغة الباطنية وألبسه لبوس الطائفية.

في هذا السياق العام إذاً، يأتي الاشتغال على محور واقع الشيعة والتشيع في المغرب، مواكبة وتتممة لما اشتغل عليه التقرير في نسخة سابقة<sup>(1)</sup>، مع الإشارة إلى أن التقرير يشتغل على تفاعل الشيعة المغاربة في الفترة الزمنية الممتدة بين مطلع 2015 وصيف 2017.

## تاريخ التشيع في المغرب

لقد عرف المغرب منذ وصول الإسلام إليه بأنه بلاد أهل السنة والجماعة على مستوى العقيدة والسلوك، اختار أهله المذهب المالكي في الفقه مذهباً رسمياً، مؤسسين بذلك دولة سنية فريدة، تعزز بدينها وتحافظ على ثوابتها.

ثوابت توارثها المغاربة جيلاً بعد آخر، في شكل أمانة ثقيلة هي أساس الهوية المغربية الأصيلة، التي تقتضي صيانتها والحفاظ عليها. وهذا جوهر ما دعا إليه ملك البلاد في عدة مناسبات<sup>(2)</sup>.

وهي ثوابت تختلف في جذورها الدينية والتاريخية والقواعد المؤسسة للتشيع، ولهذا لم يستقر التشيع بالمغرب ولم يدم مقامه، منذ تاريخ الدولة العبيدية<sup>(3)</sup> التي فرضت تشيعها بالقوة، بما مهد لزوالمها لاحقاً. والتي يحاول المتشيعون الجدد إحياء تاريخها.

(1) الإحالة على مضامين محور الشيعة والتشيع في المغرب: الرؤى، الاستراتيجيات والمرجعيات، الصادر في الإصدار الأول تقرير الحالة الدينية بالمغرب، الصادر عن مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث - الرباط، وحرره الباحث محمد بوشيعي، ط 1، 2015.

(2) منها مثلاً عندما قال: «وخير ما أختتم به خطابي لك، شعبي العزيز، أن أذكرك بصيانة الأمانة الغالية التي ورثناها عن أجدادنا، وهي الهوية المغربية الأصيلة التي نحسد عليها. فمن واجبك الوطني والديني الحفاظ على هويتك، والتمسك بالمذهب السني المالكي الذي ارتضاه المغاربة أباً عن جد» (مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش المجيد، يومه الخميس 30 يوليوز 2015).

(3) يروج بعض الشيعة المغاربة أن دولة الأدارسة هي أول دولة شيعية بالمغرب، والحال أن التشيع في هذه المرحلة كان قضية سياسية، وانتفاء لعسكر المطالبين بحق آل البيت في الخلافة، ومناهضة للتسلط الذي بدأ ينشأ في رحاب الملك العباسي.

لا بد من العودة إلى عام 2009، هذا التاريخ المفصلي في ذاكرة المد الشيوعي بالمغرب، عندما قطعت المملكة المغربية علاقاتها بإيران، بعد ثبوت ضلوعها في نشر التشيع والتبشير به، وزرع خلايا شيوعية في البلاد، وما صاحبها من حملة اعتقالات للمتشييعين وتجنيف منابع التشيع بالمملكة.

منذ ذلك الحين طرأت العديد من المتغيرات الدولية، أبرزها حصول تقارب إيراني - أمريكي توج برفع العقوبات التي كانت مفروضة على إيران ورفع اليد عن برنامجها النووي، وكذا بعض المستجدات الداخلية كإقرار دستور 2011، مما أحدث تغييراً نسبياً في مسار الحالة الشيوعية بالمغرب.

هذا عن الصعيد المغربي، أما على الصعيد الإيراني، فهناك سياقات أصبحت مكشوفة اليوم، ومُعلن عنها، بل صدرت بشكل صريح عن السفير الإيراني محمد تقي مؤيد، في لقاء مفتوح جمعه بمجموعة من الإعلاميين المغاربة في صيف 2016، معتبراً أن المرحلة السابقة<sup>(1)</sup>، تميزت بـ «سوء التفاهم» بين البلدين، فيما شدد على أن الموانع التي حالت دون استمرار علاقات طبيعية بين المغرب وإيران انتفت حالياً، قائلاً: «نتوق حالياً إلى علاقات أفضل بين البلدين»، مضيفاً أن «هذه هي الخطوة الأولى؛ أي قرار العودة، وستليها خطوات أخرى أكثر أهمية في المستقبل»، وموضحاً أن من بين تلك الخطوات «تعريف الشعب المغربي بما لإيران من ثقافة وتراث ومقومات على جميع الأصعدة، والأمر سيان بالنسبة للشعب الإيراني في علاقته مع المغرب»، ومن ذلك، «رفع عدد السياح الإيرانيين في المغرب إلى 100 ألف سائح إيراني في السنة الواحدة»، مشيراً إلى أن العدد الحالي لا يتجاوز الألف سائح، وقال: «أكثر من 7 ملايين إيراني يغادرون التراب الإيراني صوب العالم سنوياً للسياحة، ويجب أن يكون للمغرب نصيب من هذه السياحة»<sup>(2)</sup>.

(1) يقصد مرحلة 2009 - 2015، أي مرحلة القطيعة الدبلوماسية بين الرباط وطهران.

(2) طارق بنهدا، إيران تشكر «حكومة بنكيران» وتنشد تعاوناً سياحياً مع المغرب، موقع «هسبريس»، 1 يوليوز 2016، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/312447.html](http://www.hespress.com/orbites/312447.html)

نقرأ في نفس المتابعة الإخبارية أن «المعلومات التي قدمها محمد تقي مؤيد تشير أيضاً إلى تردد عدد قليل من

وكما كان متوقعاً، لم يتطرق السفير الإيراني من قريب أو بعيد لمشروع الشيعة المغاربة، وعلاقتهم بإيران وسوريا ومشاريع التشيع الإيراني الذي طال مغاربة أوروبا، وعلاقات التوتر بين المشروع السياسي / الديني الإيراني والسعودي وغيرها من القضايا المسكوت عنها في الخطاب الرسمي الإيراني، الموجه للتداول العربي.

والحال أن المغرب، ولا اعتبارات عدة، منها ما هو استراتيجي وما هو ديني وما هو اقتصادي أيضاً، يوجد في مقدمة الدول المستهدفة بهذا المشروع الإيراني - الشيعي، ضمن الخطط التي تستهدف المغرب العربي ودول شمال إفريقيا، حيث شهد محاولات اختراق عديدة على المستوى الداخلي والخارجي، حيث استطاعت البعثات الدبلوماسية الإيرانية بالمغرب ابتعاث مغاربة للدراسة في الحوزات الشيعية وتكوينهم مشاريع دعاة، والسهر على عودتهم لتكوين خلايا صغيرة بنت فيما بعد الحالة الشيعية بالمغرب، ساندهم باستهداف الجالية المغربية في الخارج، وخاصة في بلجيكا وألمانيا وهولندا وإسبانيا، عبر المراكز الثقافية والحسينيات والمساجد. كما عضدت اختراقهم هذا باختراق آخر عبر الجنوب من بوابة دول جنوب غرب إفريقيا، عبر الحدود مع الجزائر وموريتانيا.

وقد أحصى أحد الباحثين المتخصصين في الشأن الديني، على هامش اشتغاله على واقع التشيع في المنطقة العربية أو ما يُصطلح عليه إعلامياً بـ«الخطة الخمسينية لآيات الشيعة في إيران، أربعة أضلع ميدانية تكرر واقع التغلغل الشيعي في المجالات التداولية غير الشيعية، ومنها المجال التداولي الإسلامي المغربي، ولخصها كالتالي:

- يكمن الضلع الأول في محاولة الانتشار البطيء لأتباع المذهب الجعفري، الذين غالباً ما يتم استقطابهم، بالنسبة لدول المغرب العربي، أثناء زيارتهم لإحدى دول الخليج أو عن طريق منظومة وسائط التواصل الاجتماعي. ويشغل هؤلاء «الأتباع»

---

المغاربة على مقر السفارة الإيرانية بالرباط لنيل تأشيرة دخول إيران، ليضيف أن رؤية بلده الحالية في علاقتها مع المغرب هي «تطوير التعاون في المجالات السياحية والاقتصادية والتجارية»، مورداً: «نأمل أن يكون تعيين سفير المغرب الجديد في طهران مساهماً في هذا الأمل».

على اختيار «أهدافهم»، لتبدأ بعدها مهمة البرمجة الفكرية عن طريق طرح أسئلة محرجة تجد مبرراتها الفقهية في كتب التراث».

- يتجلى الضلع الثاني في «استراتيجية الاختراق والانتشار التي يعتمدها أتباع المذهب الجعفري في الدول والبلدان التي يتم زرعهم، ومحاولة ربط تحالفات مع السلطة الحاكمة وكسب ودها وتعاطفها والظهور بمظهر الحليف الاستراتيجي، الذي يمكن التعويل عليه في ظروف الأزمة؛ وبعد مرحلة الانتشار الجماهيري والاختراق المؤسساتي، تصل هاته التجمعات إلى مستوى من التنظيم الهيكلي يدفعها للمطالبة بالنشاط العلني (المغرب) عن طريق المطالبة بتأسيس هيئات سياسية وجموعية في ظل ضعف الخطاب الديني السني الرائج، وعدم قوته، خاصة مع التطور التكنولوجي والانفتاح الإعلامي الذي كشف كثيراً عن عورات هذا الخطاب، ومكامن ضعفه وتناقضاته»، ولو أن هذا الانفتاح يمتل سوط الإعلام في الجهل بالظاهرة<sup>(1)</sup>، والتضخيم من حالات فردية وظواهر، تصب في خدمة المشروع الشيعي.

- نأتي للضلع الثالث في الاستراتيجية الإيرانية، ويتضح في محاولة الركوب على الأزمات الداخلية ومحاولة إذكائها وتمويلها وتوجيهها. هذا المعطى تؤكد الزيارات المتكررة للساسنة الإيرانيين لكل من ليبيا وتونس، وعرض النموذج الإيراني في السياسة والحكم. وهنا يتقاطع المشروع الإيراني مع استراتيجية التنظيمات التكفيرية، وليس صدفة أن أغلب «المناطق التي تستهدفها التنظيمات التكفيرية إلا ونجدها آثاراً للوجود الإيراني».

- يعتمد الضلع الرابع من الاستراتيجية الإيرانية «تكتيك المواجهة الإيديولوجية من خلال التركيز على بعض «سقطات» الخطاب السني، الذي تحفل به كتب التراث، من أجل وصف الدول العربية والسنية على أنها دول حاضنة ومصدرة للفكر الجهادي

(1) محمد حبي، «الشيعية المغاربة يُحطون لإسقاط بنكيران في 2016»، الصباح، الدار البيضاء، عدد 11 غشت 2015، عنوان من عناوين صحيفة يومية، يكشف عن تواضع المتابعة الدقيقة للظاهرة. [المحرر]





وقد قدر بعض الباحثين أن عددهم يتجاوز الألف شيعي، وتتضح معالم التشدد العقدي في خطاب ومشروع هذا التيار من خلال تأمل مضامين منابره الإعلامية، الفضائية والرقمية، وعلى («فيسبوك» و«تويتر» على الخصوص، وأيضاً مواقع «يوتيوب») من قبيل «شبكة زاوية المعلوماتية»<sup>(1)</sup> والتي أصبح اسمها لاحقاً «زاوية بريس»، و«هيئة الإمام محمد الشيرازي»<sup>(2)</sup>، ولا يتردد خطاب عديد أتباع هذا التيار في الإفصاح عن العداء للمغاربة، ملكاً وحكومة وشعباً، ومن ذلك نقد وشيطة تدين المغاربة السني المالكي الأشعري.

ونجد من رموز المشهد الشيعي: هشام الأشقر (مكناس) وصديقه هشام الزواوي، اللذين ظهرا في حلقة مطولة على فضائية «فدك»، بعنوان «دهاء النظام المغربي في محاربة التشيع» في 16 غشت 2015، وأطلقا ألسنتهما باللعن والتكفير للصحابة وأمّهات المؤمنين، وسب ولعن ملك البلاد. قبل أن يشتغلا في الخدمة الإخبارية للمنبر الإعلامي نفسه، كما نجد أيضاً، الكاتب والباحث الشيعي إدريس هاني (مكناس)، وهو أيضاً صاحب دراسات باسم مستعار، هو إدريس الحسيني، تكشف عن نزوع شيعي طائفي، ونخص بالذكر، «الخلافة المغتصبة» و«لقد شيعني الحسين»، وقد صدر للباحث إدريس هاني، عمل بعنوان «سراق الله: الإسلام السياسي في المغرب»<sup>(3)</sup>، صاحبته جلسة تقييم، شارك فيها محمد ضريف، أحد أهم المتخصصين في الشأن الديني، والباحث والكاتب حسن أوريد، الذي شغل عدة مناصب رسمية من قبل، وتميزت الندوة<sup>(4)</sup> بصدور عدة انتقادات حول مضامين العمل، وصدرت أغلبها عن محمد ضريف، لتمكنه من الموضوع.

(1) رابطها: [www.zawyah.org](http://www.zawyah.org)

(2) رابط الهيئة: <https://chiatanger.wordpress.com/>

(3) إدريس هاني، سراق الله: الإسلام السياسي في المغرب، تأملات في النشأة والخطاب والأداء، مؤسسة دار الوطن للصحافة والطباعة، الرباط، ط 1، 2017.

(4) هذا رابط أحد المواقع الشيعية التي واكبت الحدث، دون التوقف عند تلك الانتقادات التي يعج بها الكتاب، بمقتضى المرجعية الشيعية الطائفية لمؤلفه:

كمال الغزالي، سراق الله الاسلام السياسي في المغرب للكتاب الاستاذ هاني ادريس، موقع «المواطن الرسالي» [\[almowatenarrissali.net\]](http://almowatenarrissali.net)، 24 يناير 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/7z9e7b](http://goo.gl/7z9e7b)

وقد تفرعت عن هذا الخط «مؤسسة المواطن الرسالي للدراسات والأبحاث الإسلامية بالمغرب» التي تنشط في العالم الافتراضي، ويديرها «أبا الفضل المغربي»، يُلقبه أتباعه بـ«سماحة السيد»، كان قد ظهر في بعض المقاطع لتوضيح منهجه ودعوة بعض المغاربة الأمازيغ لمناصرته.

وأعلنت هذه المؤسسة على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» بتاريخ 5 مارس 2016، عن قرب أجل افتتاح مكتبها التنسيق بتطوان التي أسمتها «العاصمة المهدوية»، وأعلنت عن نيتها تعميم فروع للمؤسسة في باقي المدن المغربية، وجعلت المكتب تحت إشراف الشريف الصديقي، وحملت الحكومة المغربية «عواقب أي اعتداء تعسفي ضد فروع المؤسسة» التي اعتبرتها غير حكومية، حسب نص بلاغ موقع من طرف المكتب الإعلامي للمؤسسة، تنسيقية المغرب.

وبعد ظهور صفحات لتنسيقيات هذه المؤسسة بكل من تطوان، الرباط، الدار البيضاء، مراكش، عُلم أن لهذه المؤسسة نشاطاً في لبنان حيث درس مؤسسها، والعراق وغيرهما، كما اتضح أن أغلب بيانات المؤسسة تصدر من لبنان، وبالتحديد من المكتب الإعلامي الذي يديره المتشيع المغربي أنس الحمدي من تطوان، كإعلان الحملة الأخيرة التي أطلقتها لجمع التبرعات تحت مسمى «حملة أم البنين للإمداد» في 27 فبراير 2017.

وبخصوص الهيكلية التنظيمية، فقد جاءت كالتالي: عبد الرحمان بنشرفي (ولقبه «أبو الفضل المغربي»)، رئيس مكتب التوجيه والإرشاد العقائدي، الأمين العام للمؤسسة؛ الشريف الصديقي: رئيس فرع المؤسسة بتنسيقية تطوان؛ محمد الحسني: تنسيقية مراكش؛ محمد أبو باقر: تنسيقية الدار البيضاء؛ أنس الحمدي: المدير الإعلامي، والمسؤول عن تنسيقية بيروت لبنان، كما أعلنت المؤسسة عن قسم آخر يعنى بالشق الحقوقي يتزعمه المحامي أبو زهراء الطنجي<sup>(1)</sup>.

(1) طارق بنهدا، شبيعة مغاربة يطالبون من لبنان والعراق بحرية المعتقد في المملكة، موقع «هسبريس»، 26 فبراير 2017، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/340387.html](http://www.hespress.com/orbites/340387.html)

أعلنت المؤسسة على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» في 20 مارس 2017، عن مرجعيتها الدينية، وجاء فيها تبني «المؤسسة سماحة المرجع الديني آية الله الشيخ محمد جميل حمود العاملي حفظه الله كمرجعية معتمدة للمؤسسة»، ليكون «أول مرجع معتمد لنهج المؤسسة، ومعلوم أن الشيخ محمد جميل حمود العاملي، مرجع شيعي إثنا عشري لبناني معاصر، مشهور بمواقفه التكفيرية ضد أغلب الصحابة، وهو صاحب كتاب «خيانة عائشة بين الاستحالة والواقع»، ومن الرافضين لما يُصطلح عليه بـ«التقريب بين المذاهب»، بخلاف آية الله التسخيري أو محمد حسين فضل الله، أي المراجع الشيعية المصنفة في خانة الاعتدال والوسطية. وبخصوص عقائد المؤسسة فهي نفسها عقائد التيار الشيرازي الذي انبثقت منه.

## الخط الرسالي

يُعتبر هذا التيار الذي أسسه عصام احمدان<sup>(1)</sup> في 19 يناير 2012، امتداداً للخط الرسالي الشيعي الذي ينشط في بلجيكا وقبله «الحركة الرسالية» التي ظهرت في العراق 1967، وهو امتداد أيضاً لما وضعه اللبناني محمد حسين فضل الله الذي يُعتبر مرجعية الشيعة المغاربة «الرسالين».

يتمركز أتباع هذا الخط في العديد من المدن المغربية، ويتفاعلون رقمياً من خلال موقعهم الرسمي، أي موقع «الخط الرسالي»<sup>(2)</sup>، والعديد من صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، التي يبثون فيها عقائدهم وآراءهم الدينية ورؤاهم السياسية، وكذا العديد من المنتديات، من قبيل «منتديات غرفة الغدير المباركة» و«منتديات العترة الطاهرة»، بله لائحة من المجموعات المغلقة والمفتوحة في مواصل التواصل الاجتماعي.

استطاع أتباع هذا التيار بعد سنوات من العمل السري، الخروج للعلن بعدما تمكنوا من الحصول على ترخيص من المحكمة التجارية بمدينة فاس لإنشاء مؤسسة

(1) رابط مدونته الشخصية: <https://ahmidan.wordpress.com>

(2) رابط موقع «الخط الرسالي»: [www.ressali.com](http://www.ressali.com)

اقتصادية تجارية خاضعة لقانون الشركات باسم «مؤسسة الخط الرسالي للدراسات والنشر»، بتاريخ 17 مارس 2014، تحمل السجل التجاري رقم 43423، يديرها خالد بن تحايكت، من منطلق أنها مؤسسة ثقافية قبل نقل مقرها إلى مدينة طنجة، وقد انتدبت المؤسسة حسب بلاغ صادر عنها بتاريخ 13 غشت 2015، عبدو الشكراني لتشكيل المرصد الرسالي لحقوق الإنسان، التابع تنظيمياً للمؤسسة، والذي قالت عنه بأنه «سيشكل خطوة نوعية في مجال رصد الخروقات التي تطال حقوق الإنسان المغربي وتولي أهمية استثنائية لقضيتي «حرية المعتقد» التي صادق المغرب على البروتوكول الإضافي المتعلقة بها في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، ومناهضة كافة أشكال التمييز على أساس المعتقد، وهو ما نص عليه تصدير دستور 2011»، كما أعطت الرئيس صلاحية ومهمة إعداد التقارير التي ينجزها بمعية فاعلين وحقوقيين مهتمين ورفعها إلى الجهات الخارجية المعنية بهذا الملف.

وقد كلفته أيضاً بقيادة المحاولة التأسيسية الثانية لجمعية «رساليون تقدميون» في 16 من أبريل 2016، التي عقد جمعها التأسيسي ضدّاً على الدولة المغربية وقوانينها التنظيمية بمقر الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، قبل أن تتدخل السلطات وتمنعها.

وقد خرج عن هذا التيار تنظيم «المواطن الرسالي»، الذي يقوده كمال الغزالي ومحمد الوالي من وجدة، له موقع رسمي بالإسم نفسه<sup>(1)</sup>، كما صدر العدد الأول من جريدة ورقية اسمها «صوت المواطن»، في 24 فبراير 2016<sup>(2)</sup>، وهي جريدة شهرية، مديرها كمال الغزالي، وهو أيضاً صاحب موقع «المواطن الرسالي» الشيعي، بينما يرأس التحرير محمد الوالي، أحد أعضاء اللجنة التحضيرية للمحاولة الأولى لجمعية

(1) على الرابط: [www.almowatenarrissali.net](http://www.almowatenarrissali.net)

(2) جدير بالذكر أن مؤسسة «سابريس»، إحدى مؤسسات توزيع الصحف والمجلات والكتب في المغرب، والتي كانت مكلفة بتوزيع جريدة «صوت المواطن»، امتنعت عن توزيع هذه الجريدة الشيعية بالمغرب بتاريخ 22 مارس 2016، بعدما أخبرت إدارة الجريدة بأن طلب التوزيع لم يعد مقبولاً، كما أشار إلى ذلك كمال الغزالي في مضمين تدوينته له على صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك».

«رسالين تقديميون» 2013، وتصدر عن دار الوطن التابعة لعبد النبي الشراط الذي اشتهر في وسائل الإعلام المغربية بالدفاع عن الشيعة المغاربة والتشيع بشكل عام، وهي الدار نفسها التي نشرت كتاباً بعنوان «التغلغل الوهابي في المغرب»<sup>(1)</sup>، لإعلامي محسوب على المرجعية الشيعية، والكتاب عبارة عن حوار جرى بين المؤلف والباحث إدريس هاني سالف الذكر، ينتقد فيه الحركات الإسلامية، الإخوانية والسلفية.

### النسبة العددية للشيعة المغاربة

لقد شكل العمل السري، وعقيدة التقية أهم العوامل التي ساهمت في استمرار الغموض حول ملف الشيعة والتشيع في المغرب، ولذلك يصعب إحصاء العدد الحقيقي للشيعة المغاربة، وقد أقر أغلب الباحثين المتابعين لهذا الملف بصعوبة اقتراح عدد الشيعة المغاربة بالتحديد.

وهكذا، يرى الباحث في العلوم السياسية محمد بوشيخي: «لا أحد يستطيع الجزم برقم محدد حتى الشيعة أنفسهم لا يعرفون عددهم»، ويوافقه رأي آخر جاء فيه أنه «لا توجد دراسات دقيقة عن عدد الشيعة في المغرب، وإن وُجدت بعض الأرقام أو التوقعات فلن تخرج عن دائرة التكهن والتخمين لعدة اعتبارات»<sup>(2)</sup>.

في حين حصر تقرير الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية في العالم، عدد الشيعة المغاربة فيما بين 3 آلاف (3000) و8 آلاف (8000)، بزيادة ألف شيعي سنوياً ابتداءً من سنة 2009.

كما أفاد التقرير الذي صدر في 14 يناير 2014، بأن المغاربة مسلمون سنيون بنسبة تقارب 99 في المائة، منهم ما بين 3 آلاف و8 آلاف شيعي، يتحدر أغلبهم من شيعة لبنان وسوريا والعراق، يشكلون مع باقي الطوائف نسبة 1 في المائة المتبقية،

(1) إدريس عدار، التغلغل الوهابي في المغرب، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، الرباط، ط 1، 2015.  
(2) حسن الأشرف، محللون يرصدون حقيقة عدد وقوة الشيعة في المغرب، موقع «هسبريس»، 24 أبريل 2015، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/261559.html](http://www.hespress.com/orbites/261559.html)

واعتبر باحث في الدراسات الأمنية، أن العدد أكثر من ذلك بكثير، حيث قال في تصريح تلفزيوني لقناة الميادين، بتاريخ 23 فبراير 2014، أن هناك 600 ألف شيعي بالمغرب<sup>(1)</sup>، وهو رقم اعتبره كثير من المراقبين مبالغاً فيه بشكل كبير، في إشارة إلى محدودية الوجود الشيعي بالمغرب.

وعلى هامش «أحداث الحسيمة» التي اندلعت بعد وفاة محسن فكري في 28 أكتوبر 2016، واستمرت لأشهر حتى صيف 2017، انخرطت بعض وسائل الإعلام المحلية والأوروبية في الإحالة على الحضور الشيعي وعلاقته بتطورات الأحداث، ولو أن الأحداث في الواقع لا علاقة لها بتشيع محلي، دون التفرقة من حضور الحسابات الإيرانية في توظيف الأحداث لخدمة مشروعها الشيعي في المنطقة، وفي هذا السياق، انخرطت بعض المواقع في التضخيم من الحضور الشيعي في منطق الريف، من خلال الحديث عن تعرض أكثر من 10 آلاف شيعي ريفي للخطاب الجمعي العنصري في المغرب<sup>(2)</sup>.

أحداث الحسيمة كانت مناسبة لدخول عدة أصوات شيعية في الخارج، محسوبة على الخطاب الشيعي الطائفي المتشدد، للإدلاء بمواقف وآراء في الموضوع، نذكر منها على الخصوص الداعية الشيعي ياسر الحبيب، والذي عبّر عن «تفاؤله من الحراك الذي تشهده الساحة المغربية، قائلاً: لعل هذا الحراك الذي تشهده الساحة المغربية يفضي إلى خير، ولماذا نميل إلى أنه يفضي إلى خير؟ لأننا نعلم أن مستوى الرقي لدى المغاربة يمكن التعويل عليه، مثلما حدث في تونس، فهي البلد الوحيد الذي خرج مما يسمى ثورات الربيع العربي على الجادة الصحيحة، فلم يتدهور الأمن تدهوراً فاحشاً ولم

(1) رابط المقطع: [www.youtube.com/watch?v=HNTwazWABJo](http://www.youtube.com/watch?v=HNTwazWABJo)

(2) انظر:

Belgique: Plus de 10.000 rifains chiites «soumis à un discours associatif séparatiste», 4 mars 2017, in : <http://maroc-leaks.com/belgique-plus-de-10-000-rifains-chiites-soumis-a-un-discours-associatif-separatiste/>

تتحول البلاد إلى ميليشيات كما هو الحال في ليبيا. لا نقول إن هناك استقراراً سياسياً كاملاً؛ لكن هناك أمن نسبي لا بأس به يحقق الاطمئنان»<sup>(1)</sup>.

## أداء الشيعة المغاربة في العام 2015

مع بداية العام 2015، بدأت دوايب الملف تتحرك نسبياً، وبدأ «الخط الرسالي» وذراعه المؤسساتي يستقطب ويعلن انضمام أعضاء جدد ممن تم تكوينهم في الحوزات الشيعية في الخارج، حيث أعلن عصام أحمدان الحسني في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» بتاريخ 31 يناير 2015، عن انضمام المأمم الشيعي من أصل مغربي باسل بنخضرا الحسني، الذي أصبح عضواً بالهيئة المركزية للخط الرسالي في انتظار عودته إلى أرض الوطن حسب عصام أحمدان، إضافة إلى بعض الكتاب والباحثين من داخل المغرب.

وبدأ التيار في إصدار البيانات بنبرة أقوى، كالبيان من أجل دولة الإنسان الذي أصدره في 20 من مارس 2015، والذي طرح فيه تصورات الشيعة المغاربة للدولة التي يريدون العيش تحت ظلها.

لتأتي أحداث «عاصفة الحزم» في الخليج العربي، التي انطلقت في 26 مارس 2015، وهي العملية العسكرية التي قادت فيها السعودية تحالفاً دولياً يضم عشر دول من بينها المغرب، للتصدي لمشروع الحوثيين «أنصار الله» في اليمن، وقوات الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، بهدف إعادة الشرعية لقيادة البلد، والوقوف في وجه تقسيمه واحتلاله من طرف جهات خارجية.

أظهرت هذه الأحداث جانباً كبيراً من ولاء الشيعة المغاربة للخارج، وارتباطهم الوثيق بمنع مشروعهم ومصدر تشيعهم، ليعلموا رفض مشاركة المغرب في هذه

(1) أنظر: شيخ شيعي «ينصح» محتجي الريف: لا تبدّلوا الفاسد بالأفسد، موقع «هسبريس»، 19 يونيو 2017، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/354710.html](http://www.hespress.com/orbites/354710.html)

العملية، معتبرين ذلك «عدواناً»<sup>(1)</sup>، مصرحين بوقوفهم مع الحوثيين والمشروع الإيراني باليمن، عبر تنظيم مظاهرات ومسيرات احتجاجية، وقد قوبلت هذه المواقف الشيعية المغربية بمبادرات علمية، من قبيل تنظيم أيام دراسية ومحاضرات توقفت عند المشروع الشيعي في المنطقة، نذكر منها اليوم الدراسي الذي نظمته جمعية «الصفوة لحماية السائح والدفاع عن حقوق التجار والمهنيين» بالمرح الملكي، بمدينة مراكش، يوم 26 أبريل 2015، أو اليوم الدراسي الذي نظم تحت شعار «التشيع: الخطر القادم» بعنوان فرعي جاء فيه: «الخصوصية المغربية والحفاظ على المكاسب رهينة بمحاربة ظاهرة التشيع»، يوم الأحد 26 أبريل 2015، وتميز بمشاركة نخبة من الدكاترة والباحثين والمشايخ والأساتذة، والذين أثروا النقاش بمدخلاتهم النافعة والتي تمحورت حول مجموعة من القضايا والمسائل توزعت كالآتي: الشيعة وإمارة المؤمنين؛ الولاء عند الشيعة؛ الشيعة والمرأة؛ الشيعة والإعلام؛ عقيدة الشيعة في الأئمة الأربعة؛ مواجهة التشيع مسؤولية الجميع؛ المشروع الصفوي في بلاد الإسلام؛ خطورة فتح المجال الدعوي للشيعة»، وقد خرج المجتمعون بقرارات وتوصيات نذكر منها ما يلي:

- 1 - التأكيد على سنية المغرب، ووجوب الحفاظ على هويته السنية من أن تمس.
- 2 - التأكيد على المنهجية العلمية في مواجهة الشيعة، والتي تقوم على ضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- 3 - إقامة دورات تأهيلية لإعداد دعاة متخصصين في كشف شبهات الشيعة.
- 4 - إقامة دورات تحصينية تستهدف قطاعات الطلاب والإعلاميين وغيرهم من شرائح المجتمع<sup>(2)</sup>.

موازاة مع هذه اللقاءات، شنّ عبد الكريم الشاذلي، أحد الوجوه البارزة في التيار السلفي هجوماً على منظر إيراني، يسعى إلى نشر التشيع بالمغرب، وقال، في لقاء فكري

(1) كما عاينا ذلك في مواقفهم التي نشرها في صفحاتهم الرقمية على مواقع التواصل الاجتماعي.  
(2) هشام بلشير، تغطية اليوم الدراسي المنظم بمراكش تحت شعار: «التشيع... الخطر القادم: موقع «هوية بريس»، 28 أبريل 2015، على الموقع: <http://howiyapress.com/8274> -2



رعاه حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية: «لن أسمح بانتشار بدع التشيع إلا على جثتي، وستصدي لأحد المنظرين الإيرانيين، الذي اعتقد أن التشيع لا بد أن ينتشر بالمغرب، وأنا أرد عليه أن إيران ستصبح سنية»<sup>(1)</sup>.

وقد قوبلت أشغال هذا اللقاء بانتقادات التيار الشيعي، ولكن صدرت انتقادات عن مرجعيات سياسية وحقوقية يسارية، من قبيل ما أفصح عنه فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمراكش، والذي أعرب عن استهجانها مما اعتبره «خطاباً تحريضياً على الكراهية والتعصب»، مدافعاً عن «الآراء والمعتقدات المخالفة للتوجه الرسمي»<sup>(2)</sup>.

كما استطاع شيعة «الخط الرسالي» تأسيس «مرصد رسالي لحقوق الإنسان للدفاع عن حقوق الشيعة» بتاريخ 16 غشت 2015 من رحم مؤسسة «الخط الرسالي للدراسات والنشر» وجعله تكتلاً تابعاً لها، مستقلاً تسييراً وتوجهاً، وانتدبوا رئيس اللجنة الحقوقية في الخط الرسالي عبد الرحمان الشكراني لترأسه.

في ما يشبه جس نبض صناع القرار، صرح زعيم الشيعة الرساليين عصام احمدان لموقع «بديل» الرقمي بتاريخ 19 غشت 2015، حيث كشف فيه العديد من الحقائق عن ملف الشيعة والتشيع بالمغرب، من قبيل إشارته إلى أن «خطاب العرش الأخير» لا يعنيه وشيعته، وأنه «يتبع قراءة علي بن أبي طالب للدين لأنها أصح من قراءة غيره من الصحابة»، كما انتقد حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي، ونوّه في المقابل بجماعة «العدل والإحسان» المحظورة وبعض الأحزاب اليسارية التي تشاركه التصورات والرؤى نفسها على حد تعبيره، مضيفاً أن «الشيعة المغاربة متغلغلون في جميع الأحزاب المغربية وداخل جماعة العدل والإحسان، وغيرها»<sup>(3)</sup>.

(1) الشاذلي: لن يتشيع المغاربة، مها فعلت إيران، الصباح، الدار البيضاء، 12 يوليو 2015.

(2) على الرابط: [www.hespress.com/permalink/262330.html](http://www.hespress.com/permalink/262330.html)

(3) رابط الحوار على موقع «يوتيوب»: [www.youtube.com/watch?v=VNI977YKGJI](http://www.youtube.com/watch?v=VNI977YKGJI)

أنظر أيضاً: تحليل مثير لزعيم الخط الرسالي الشيعي في المغرب لطبيعة الخلاف الإيراني المغربي، موقع «بديل» [badil]، 19 غشت 2015، على الرابط: [goo.gl/i0wyc9](http://goo.gl/i0wyc9)

كما أعلن شيعة الخط الرسالي بشراكة مع جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، عن تنظيم ندوة فكرية تحت شعار «العيش المشترك ومناهضة العنف» يوم 26 دجنبر 2015، مع استدعاء لائحة من الفاعلين الحقوقيين، ينهل أغلبهم من مرجعية يسارية، إلا أن السلطات تدخلت لمنع الندوة والتي كانت تترجم ما يُشبه الخروج الحقوقي للشيعة المغاربة.

### أداء الشيعة المغاربة في العام 2016

إلا أن الحدث الرئيس الذي ميّز أداء الشيعة المغاربة خلال العاميين الماضيين، وبالتحديد في مطلع العام 2016، جاء من خلال لقاء سري جمع قياديين في «الخط الرسالي»، بمسؤولين من السفارة الأمريكية في الرباط، أعلن عنها في وسائل الإعلام في 5 ماي 2016، بينما تم اللقاء في الأيام الأخيرة من دجنبر 2015، حيث كشفت أسبوعية «الأيام» عن لقاء امتد لساعات طوال جمع مسؤولي السفارة الأمريكية بالرباط بقياديين من تنظيم «الخط الرسالي» الشيعي بالمغرب، وحسب الأسبوعية ذاتها، فقد تسلمت السفارة الأمريكية تقريراً من قيادات الشيعة خلال اللقاء، ورغم أنه لم يُعرف الكثير عمّا حمله التقرير من معطيات، إلا أن الأنباء تحدثت، عن تقرير رصد فيه شيعة المغرب ما يعتبرونه انتهاكات يتعرضون لها، وما يعتبرونه تمييزاً ضدهم.

تميزت سنة 2016 عند بعض الشيعة المغاربة بتسطير برامج لمشروعهم التبشيري، والتمهيد له بخطوات علمية، مع رهان جلي على المنابر الإعلامية، الرقمية على الخصوص، بله مواقع التواصل الاجتماعي، كما جرى عملياً مع إصدار جريدة «صوت المواطن» (عدد 25 فبراير 2016)، قبل إيقاف التوزيع كما سلف الذكر.

في سابقة أمنية من نوعها، تحدثت وسائل إعلام مغربية عن «تلقي الشيعة المغاربة تدريبات عسكرية على يد الحرس الثوري الإيراني قبل الزج بهم في الحروب التي يشارك فيها الحرس الثوري في عدد من البلدان»، وأن «أغلب هؤلاء الشيعة المغاربة قدموا من الدول الأوروبية (بلجيكا وهولندا بالخصوص)، ويحمل أغلبهم جنسيات مزدوجة

سهلت تنقلهم من القارة الأوروبية»، كما أوردت اليومية التي انفردت بالخبر، معلومات مفادها أن «عشرات الشيعة المغاربة خضعوا لتدريبات عسكرية في معسكرات الحرس الثوري الإيراني، قبل انضمامهم إلى جبهات القتال، التي تشارك فيها قوات الحرس الثوري في اليمن حيث يواجه الحوثيون قوات التحالف العربي بقيادة السعودية، وفي سوريا لدعم قوات نظام بشار الأسد في مواجهة التنظيمات المعارضة. وكشف القائد العام للحرس الثوري الإيراني اللواء محمد علي جعفري عن تدريب إيران لما يناهز 200 ألف مقاتل يرتبطون بالحرس الثوري، ويتشرون في عدد من بلدان المنطقة، حيث يتم تدريبهم في معسكرات توجد في مناطق متفرقة من العاصمة طهران»<sup>(1)</sup>.

وفي 22 يناير 2016، اعتقلت السلطات المغربية المواطن البلجيكي من أصل مغربي، جلال العطار بمدينة المحمدية، وبناءً على ذلك، اتهمت فضائية «فدك» المغرب بنشر ما أسمته «الإرهاب»؛ كما راسل بعض الشيعة المغاربة ملك البلاد عبر الديوان الملكي في 27 فبراير 2016، لنفي التشيع والطائفية عن جمعية «رسالين تقدميون» التي يعتزمون تأسيسها أياماً قبيل المحاولة الثانية في 16 أبريل 2016.

مراسلات الشيعة المغاربة واستنجادهم بالمنظمات والهيئات الدولية، أتت أكلها أكثر من مرة، حيث عبرت أغلب من جهة أجنبية عن دعمها ومساندتها لهم، فيما يعتبرونه اضطهاداً من صميم عقيدة المظلومية التي يؤمن بها الشيعة عموماً.

وفي هذا الإطار يأتي تقرير منظمة «شيعة رايس ووتش» [H.R.W] التي يوجد مقرها بواشنطن والتي تقدم نفسها بأنها أول منظمة شيعية تعنى بالدفاع عن حقوق الشيعة في العالم، وذلك في فاتح مارس 2016، حيث تحدثت فيه عن «انتهاكات لحقوق الإنسان تطال الشيعة في العديد من الدول» بما فيها المغرب.

كما تفاعل العديد من الشيعة المغاربة مع مصادقة دول مجلس التعاون الخليجي على تصنيف حزب الله منظمة إرهابية، بتاريخ 7 مارس 2016، خاصة بعد تأكيد موافقة

(1) صحيفة «المساء»، الدار البيضاء، عدد 15 يناير 2016.

المغرب على القرار، حيث كشف العديد منهم عن التأييد المطلق لـ «حزب الله»، مقابل نقد وسب وشتم أنظمة المنطقة، بما فيها المغرب، بالصيغة التي جاءت في لائحة من التدوينات في مواقع التواصل الاجتماعي.

في إطار تكريس الحضور العلني أمام الدولة والمجتمع، نظم «الخط الرسالي» جمعه العام التأسيسي لجمعية «رساليون تقدميون» في 14 أبريل 2016، بمقر جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، في محاولة ثانية بعد محاولة سنة 2013 الفاشلة، التي منعت السلطات جمعها التأسيسي العام، حيث نشر عبدو الشكراني مقالا على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» تطرق فيه لحيثيات الحدث، إلا أن السلطات أجهضت هذه المحاولة كسابقتها، مما دفع أعضاء التيار إلى جر رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران للقضاء<sup>(1)</sup>.

وعلى هامش الحدث، أجرت أسبوعية «الأيام» حواراً مطولاً مع رئيس الجمعية المحظورة، عبدو الشكراني، تحت عنوان: «لأول مرة بوجه مكشوف: حوار مطول مع عبدو الشكراني رئيس أول تيار شيعي منظم في المغرب»، مرفق بعنوان آخر جاء فيه: «الإعلان عن تأسيس «حزب الله» مغربي»<sup>(2)</sup>، حيث تطرق فيه إلى واقع التدين الشيعي في المغرب، ولم تمض إلا خمسة عشر يوماً على هذا الحوار حتى اعتقلت السلطات المغربية الشكراني في مدينة فاس، وتم تقديمه للقضاء بتهم تتعلق باختلاس أموال من وكالة بريدية كان يديرها في تاوانات، يوم 27 ماي 2016، وعلى إثر ذلك، أصدر الناطق باسم الجمعية عصام احمدان الحسني، بياناً بتاريخ 27 ماي 2016، اتهم من خلاله السلطات بـ«محاولة فبركة ملفات وتلفيقها ضد الشكراني»؛ ولم يتأخر بيان مديرية الأمن في الكشف عن مغالطات بيان احمدان الذي اعتبر الأمر اختطافاً، حيث أصدرت المديرية العامة للأمن الوطني بياناً تكذب فيه بيان عصام، وتكشف للرأي العام سبب اعتقال الشكراني، حيث أكد البيان أنه تم توقيفه بأمر قضائي،

(1) تطرقت صحيفة «المساء» للموضوع في عدد 2 ماي 2016.

(2) نشر الحوار في أسبوعية «الأيام»، الدار البيضاء، 12 ماي 2016.

للاشتباه بتورطه في قضية اختلاس أموال عمومية، موردة جميع الإجراءات المتعلقة بالضبط والاستجواب والوضع تحت الحراسة النظرية كانت تحت إشراف النيابة العامة المختصة.

ضمن تطورات القضية، سلطت الضوء على الانتماء السياسي / الحزبي للمعتقل المغربي الشيعي، حيث أثير موضوع انتماء عبدو الشكراني إلى «الحزب الاشتراكي الموحد» [حزب يساري المرجعية]، وقد صرح محمد بولامي، عضو المكتب السياسي للاشتراكي الموحد، «أن عبد الرحمن الشكراني طُرد من الحزب منذ سنة لسببين: أولهما مالي، والآخر لأنه ينتمي لتيار سياسي طائفي»، مضيفاً أيضاً أن الحزب «رفض طلب الانخراط في الحزب كتيار رسالي»<sup>(1)</sup>.

وبعد جلسات متعددة تم الحكم على الشكراني بالسجن سنة نافذة في 2 نونبر 2016، وهذا منعطف دفع بالناشط الشيعي عصام امحمدان إلى مغادرة أرض الوطن والرجوع إلى بلجيكا، حيث يشتغل حالياً [2017] إماماً بمركز الرضا ببروكسيل، ليدخل تنظيم الخط الرسالي فيما يُشبهه مرحلة كمون من جديد.

## أداء الشيعة المغاربة في العام 2017

نأتي لأهم معالم أداء الشيعة المغاربة في غضون العام 2017، ونتحدث عن الشيعة الذين خرجوا للعلن، ونتوقف عند ثلاث محطات أساسية:

- الخروج الإعلامي الذي يُزكي مراسلة بعض الشيعة المغاربة للملك محمد السادس، وهذه مبادرة تمت في غضون 2016، ولكن لم يتم الكشف عنها إعلامياً إلا في العام 2017<sup>(2)</sup>.

(1) في تصريح لجريدة الصباح المغربية، بتاريخ 1 يونيو 2016، نشر أيضا في الرابط التالي:

<http://assabah.ma/119172.html>

(2) أنظر مثلاً: الشيعة المغاربة يرسلون الملك، موقع ماروك بلوس [marocplus.info]، 20 يوليو، 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/W9n9Fx](http://goo.gl/W9n9Fx)

- تمكن بعض شيعة المغرب من ولوج مجلس حقوق الإنسان بجنيف، إذ كشف عبد الحفيظ بلقاضي، أمين مال جمعية «تقدميون رساليون»، أن أعضاء الجمعية، نقلوا معركتهم مع السلطات المغربية إلى «أروقة الأمم المتحدة، وبالضبط لدى مجلس حقوق الإنسان التابع لها، بعدما قالوا إن مضايقات في الحقوق المدنية والدينية طالتهم من لدن السلطات المغربية»<sup>(1)</sup>.

- أما أحدث المناسبات التي أسالت بعض المداد بخصوص النشاط الشيعي في المغرب، فجاءت مع محاضرة للباحث المغربي الشيعي إدريس هاني، المعروف بزياراته إلى سوريا وإيران والعراق ولقائه بقيادات مرجعية شيعية، ضمن ندوة ثقافية نظمها حزب النهضة والفضيلة، وهي محاضرة أثارت موجة من الجدل في أوساط عدد من السلفيين المغاربة الذين انهالوا على الحزب وضيغه باتهامات بـ«نشر التشيع وسط المغاربة من خلال العمل السياسي».

ففي إحدى الصفحات الإسلامية الفيسبوكية، التي يُسيرها نشطاء سلفيون ويتابعها أزيد من 137 ألف شخص، نشرت صورة من اللقاء وأرفقتها بتعليق يقول: «حزب النهضة والفضيلة استضاف قبل يومين العميل الإيراني المتشيع إدريس هاني ليحاضر حول أوضاع الأمة ومستقبلها»، على حد نعتها، مضيفاً أن الأمر يتعلق بـ«مصيبة و كارثة بكل المقاييس».

وانتهزت التعليقات المتابعة للندوة، خاصة من قبل سلفيين مغاربة، الفرصة للهجوم من جديد على الشيعة المغاربة، ووصفهم بأن غايتهم «زعزعة استقرار البلاد من أجل المال»، فيما ذهب البعض إلى القول إن الخطوة ترمي إلى «إشعال الفتنة وانتشار الطائفية والقبلية في المغرب»، على حد تعبيرهم؛ أما محمد خليدي، الأمين العام لحزب النهضة والفضيلة، فكشف أن الموعد يندرج ضمن سلسلة من الندوات الفكرية التي يحتضنها الحزب، وتناولت في وقت سابق قضايا مثل الاتحاد الإفريقي والبنوك

(1) أنظر: الشيعة المغاربة ينقلون صراعاتهم مع السلطات إلى الأمم المتحدة، موقع كشك [qushq.com]، 7 غشت 2017، على الرابط المختصر: goo.gl/XybRYp

الإسلامية، وقال: «استضافة ادريس هاني جاءت لمناقشة موضوع الربيع العربي ومآلاته من رؤيته كباحث مغربي وليس كشيوعي»<sup>(1)</sup>.

بعد هذه الجولة البانورامية في واقع الشيعة والتشيع في المجال التداولي المغربي، وبالتحديد خلال السنين الأخيرة، نورد بعض المقترحات ذات الصلة بالتفاعل النوعي مع الظاهرة، انطلاقاً من مقترحات ذاتية، ومقترحات موازية توقف عندها المصطفى شنضيف، الباحث والداعية المغربي المقيم في الدنمارك<sup>(2)</sup>، ونلخصها في النقاط التالية:

- دعوة المؤسسات الدينية إلى القيام بواجبها في التحذير والتصدي لهذا الفكر الدخيل، وعدم ترك الساحة للفراغ، والاعتبار بما يجري في الدول التي استهانت بحضوره وأهدافه.

- مطالبة الدولة بسن قوانين زجرية لكل من يسب الصحابة ويطعن في عرض رسول الله ﷺ، والثوابت الدينية والوطنية للمملكة.

- تنظيم دورات علمية في المساجد ودور الشباب وقاعات المحاضرات، بهدف التأكيد على المذهب المالكي، وبيان الفروق الجوهرية بين عقائد السنة والشيعة.

- مراقبة الزوايا والطرق الصوفية وتنبيه شيوخها إلى مأزق التغلغل الشيعي في صفوفها.

- توجيه الإعلام العمومي وخطباء الجمعة إلى نقد التشيع وبيان بطلان معتقداته والرد عليه بالتّي هي أحسن.

- انخراط المراكز البحثية الوطنية في مناقشة ونقد الخطاب الشيعي، وبيان تهافت الخطاب وتحدياته على الأمن الروحي والوحدة الدينية والوطنية للمغرب.

(1) طارق بنهدا، اتهام «النهضة والفضيلة» بنشر التشيع، وخليدي: افتتاح على الجميع، موقع «هسبريس» [hespress.com]، 5 غشت 2017، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/360218.html](http://www.hespress.com/orbites/360218.html)

(2) المصطفى شنضيف، بيان عن أمر التشيع في المغرب، موقع «إسلام مغربي» [13]، [islammaghribi]، مارس 2015، على الرابط المختصر: [goo.gl/pTyqsv](http://goo.gl/pTyqsv)

- تنسيق وتوحيد الجهود بين الباحثين والمهتمين بظاهرة التشيع في المغرب، وتنظيم مؤتمرات لتسليط الضوء على المشروع الإيراني الصفوي في أبعاده الدينية وأجنداته السياسية.

- ديمومة الجامعات الشرعية المغربية ومدارس التعليم العتيق وعلى رأسهم القرويون على تخريج الأفواج من العلماء المحافظين على الأصول الدينية للمغرب واختياراته المذهبية، وهذا أكثر من كاف لتمتين الانتماء الديني وترسيخ الاتباع السني المتزن.

- تعميم الخطب في المساجد حول بعض المواضيع الدينية ذات الصلة بظاهرة التشيع، في سياق الوعظ والإرشاد والتوجيه، بالتالي هي أحسن، بعيداً عن خطاب التكفير والشيطنة.

- عدم التخرج من النقد الذاتي حول بعض المواقف التاريخية، بشكل هادئ غير مشير للفتن، لتقوية النفس البحثي للأساتذة والطلبة الباحثين، مع تمكينهم من المادة العلمية والإمكانات المادية المناسبة لذلك.

- إعادة النظر في أداء بعض دور القرآن، حتى تنسجم مع الخصوصية الدينية المغربية، وتصد باب الاختراقات التي يمكن أن تطاها.

- التعامل بحكمة وأخلاقية ودراية علمية مع المعتنقين الجدد للتشيع، عبر تبني خيار الحوار والحجاج العلمي الرصين والنافع.

## خلاصات تركيبيّة

تبقى الظاهرة الشيعية في المغرب حاضرة أكثر في الواقع الإعلامي وعبر حالات فردية، ولكنها تحظى بمتابعات محلية وإقليمية ومشرقية، وخاصة من طرف الإعلام اللبناني والإيراني والأوروبي، بمقتضى الارتباط الديني والعقدي والوجداني للشيعية المعنيين بهذه المواكبة الإعلامية مع شيعة المشرق، بينما نعاين العديد من الشيعة المغاربة



الذين يشتغلون في صمت، ويرفضون هذه التوظيفات أو الحملات الدعائية، المحلية أو الخارجية.

كما نعاين أن صوت بعض الشيعة المغاربة، وخاصة عبر نافذة «التيار الرسالي»، ارتفع بشكل أكبر خلال السنين الأخيرة، بمقتضى مساحة الحرية التي وفرتها أحداث «الربيع العربي».

وأخيراً، نعاين أن التفاعل النقدي مع الحضور الشيعي، حاضر بشكل أكبر مع الخطاب السلفي، وبدرجة أقل مع الخطاب الديني في المؤسسات الدينية.





# الرافد العبري في الدستور والهوية المغربية: عناصر معرفية

|| محمد المدلاوي ||

المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس بالرباط، [elmedlaoui@yahoo.fr](mailto:elmedlaoui@yahoo.fr)



## الرافد العبري في الدستور والهوية المغربية: عناصر معرفية

### لمحة عن تاريخ اليهودية بالمغرب

تظل مسألة بداية ظهور الجماعات اليهودية و/أو الجماعات المتهودة في شمال إفريقيا عامة وفي المغرب خاصة موضوعاً لكثير من الفرضيات التاريخية. فبعض النصوص والروايات، التي تتداخل مع ما يتخلل بعض تفاسير ديوان التلموذ اليهودي من تأويلات إسقاطية بعدية، تُرجع تلك البدايات إلى فترة تخريب الهيكل الأول للملة اليهودية الذي تحدث عنه العهد القديم، وذلك على يد نبوخذ نصر البابلي في منتصف القرن السادس قبل الميلاد (أنظر Laredo 1954؛ المدلاوي 2012، ص: 243-273<sup>(1)</sup>). لكن هناك إشارات في نصوص أخرى أكثر جدية من الواجهة التاريخية (تيرتوليان اللاتيني مثلاً، في القرن 2 ق.م) تشير إلى أن بعض الجماعات الأمازيغية في شمال إفريقيا لعهد الإمبراطورية الرومانية «كانوا يمارسون طقوس يوم السبت، ويصومون، ويراعون مسائل الحرام والحلال من الأطحمة والأشربة» (أنظر Chouraqui 1998)،

(1) عنوان النص المحال عليه في الكتاب: «صورة المغرب في بعض المكتوبات العبرانية واليهودية» (نشر عدة مرات منذ سنة 1995).

أي ما يشكل أهم ما كان مشتركاً بين مختلف أوجه اليهودية الأولى في عهد الهيكل الثاني (515 ق م - 71 م) على اختلاف لغات معتنيها (عبرية، آرامية، إغريقية) حسب الدراسة التاريخية، الديموغرافية، والسوسيو- ثقافية واقتصادية لبوتيتشيني وأبشتاين (ص: 31-36 من الترجمة الفرنسية: Botticini & Eckstein 2016). كما أن من بين حوالي 50 كلمة التي يتضمنها نص الإهداء المنقوش على ضريح الملك الأمازيغي النوميدي ما سينيسا، الذي عاش في القرن الثالث قبل الميلاد (La dédicace de Massinissa، انظر Galand 2002)، وهو إهداء منقوش بلغتين (الأمازيغية القديمة بالحرف الليبيكي الذي تفرع عنه حرف تيفيناغ، والبونيقية بالحرف البونيقى المتفرع عن الحرف الفينيقي)، قد وردت الكلمة الكنعانية-العبرية שופט بلفظها (شوفيط) في النصين معا وبالحرفين المذكورين، كلقب وظيفه سوسيو-سياسية لأسلاف ذلك الملك المذكورة أسماؤهم في ذلك الإهداء (أنظر Elmedlaoui 2013). والمعروف أن لفظ «شوفيط» يعني في العبرية معنى «القاضي»، وأن الفترة الأولى للحكم الشوقراطي اليهودي بعد عهدي كل من موسى ويوشع بن نون كانت معروفة بحقبة «حُكم القضاة» (תקופת שופטים).

كما أن مؤرخي الإسلام، ومن بينهم ابن خلدون، قد تحدثوا في نوع من الغموض والإبهام حول الملكة الأمازيغية الجراوية التي تصدت بقوة لجيش الفاتح الإسلامي حسان بن النعمان، قبل أن ينتهي قومها بالدخول في الإسلام، والتي أطلق عليها الفاتحون لقب «الكاهنة» وسموها «داهية»، واختلفوا كما اختلف المؤرخون من بعدهم في نوعية وطبيعة ملة قومها ما بين الوثنية واليهودية كما يستشف ذلك من إطلاق لقب «كاهنة» عليها.

غير أن قول بعضهم «إنها كانت وثنية تعبد صنماً من خشب، وتنقله على جمل، وقبل كل معركة تبخره وترقص حوله»، قولٌ يثير في الذهن سؤالاً حول علاقة ذلك بوجه بارز من أوجه اليهودية الأولى التي انطلقت من مصر الفكر التوحيدي لعهد أخناتون وأمينحوطيب (أنظر Lichtheim 1976)، تلك اليهودية الأولى التي يصنفها

مقارنو تطور الملل والنحل التوحيدية كمرحلة «الوثنية التوحيدية» Monolatry (انظر Lichtheim 1976) والتي تعود عند العبرانيين إلى فترة سيناء وما بعدها، ومن بين ميزات الأساسية تنقل كهنتهم الترحالي عبر سيناء ثم في فلسطين بتابوت خشبي يسمى «تابوت العهد»، أو «تابوت الحضرة [الإلهية]»، أو «تابوت السكينة» (אֲרוֹן הַעֲדוּת Arche de l'Alliance)، الوارد الحديث عنه في سفر تثنية التشريع من التوراة، والذي أشار إليه القرآن الكريم في الآية 248 من سورة البقرة.

ومن بين الجماعات والقبائل التي كان على أول دولة إسلامية بالمغرب عُنِي بها تاريخ الإسلام، أي الدولة الإدريسية، أن تحاربها من أجل توسيع رقعة حكمها في شمال المغرب، كان هناك، حسب المؤرخين «بعض القبائل الوثنية وبعض القبائل اليهودية وبعض القبائل النصرانية».

أما إمارة البرغواطيين المسناويين (Baccuates mmacenites) التي دامت من القرن 8 إلى القرن 11 الميلاديين في سهول تامسنا ما بين جنوب طنجة ومدينة آسفي، والتي يتحاشى المؤرخون المعاصرون البحث في تاريخها، فلا يمكن، بسبب ذلك التحاشي، تكوين فكرة واضحة عما يشار إليه في اقتضاب من بعض عناصر الملة اليهودية في بناء مذهبها الديني، الذي يبدو أنه كان تلفيقاً توليفياً من عدة مرجعيات دينية ومذهبية (إسلامية خوارجية، يهودية، وثنية) غايته الحصانة ضد نفوذ كل من المشرق والأندلس (أنظر Talbi 1973).

وحتى في البدايات الأولى لقيام الدولة العلوية، كان من بين الخطوات التأسيسية الاستراتيجية التي قام بها السلطان مولاي رشيد من أجل بسط حكم الدولة، الناشئة حينئذ، نحو سهول المغرب الأطلنטיكي هو القضاء على القوة العسكرية والنفوذ السوسيو - اقتصادي لليهودي هارون بن مشعل في ناحية تازة التي يعتبر مضيقها البري الممر الطبيعي نحو السهول الغربية من البلاد.

وعلى مر القرون المتأخرة للعهد الإسلامي، وبموازاة واستمرارية فيما بعد الجلاء من الجزيرة الأيبيرية لما كان قائماً بالأندلس كذلك، برز كثير من مشاهير البيوتات

والشخصيات اليهودية التي لعبت أدواراً بارزة ونافذة في ميادين الاقتصاد والعلم والثقافة والسياسة في ظل الدولة المغربية إلى يومنا هذا.

### يهودية اليهود المغاربة، واليهودية التاريخية، والصهيونية الحديثة

خلافاً لما كان عليه الأمر بالنسبة لبعض الجماعات اليهودية أو المتهودّة في شرق إفريقيا أو في جنوبها مثلاً، التي لبثت منقطعة منبّة لحين من الدهر عن مراكز المرجعيات اليهودية، حافظت الجماعات اليهودية عبر التاريخ، في المغرب والغرب الإسلامي عامة (شمال إفريقيا والأندلس)<sup>(1)</sup>، على روابط متينة وملتصدة في الزمان والمكان مع اليهودية الشرقية بفلسطين وبابل التي ظلت تشكل بالنسبة لتلك الجماعات مرجعاً مثالياً لأساس الشرعية الدينية وحتى العلمية واللغوية، إلى درجة أن البعض من تلك الجماعات كان يؤلف الكتاب فينحله إلى اسم من أسماء المشاركة ليكتب له الرواج كما حصل لكتاب «الزوهار» في القبالة والتصوّف (ספר הזוהר) الذي نحله صاحبه إلى الربّي شمعون بار - يوحاي الصفوي بينما مؤلفه الحقيقي هو موسى بن ليئون الأندلسي.

كانت تلك الروابط تتم عن طريق رفع أسانيد مختلف أوجه الاجتهادات الدينية والمعرفية (علوم اللغة على الخصوص) إلى الأقطاب الشرقية، وذلك بالرغم من أن حجة اليهودية الذي أرسى صرح العقيدة ووفقه العبادات بدون منازع هو موسى بن ميمون الذي عاش ودرّس ما بين قرطبة وفاس وانتهى إلى القاهرة (بخصوص

(1) ثمة عدة أسماء تشغل عن بعد عن واقع الطائفة اليهودية في المغرب، ونذكر منها الباحث المغربي المقيم في أمريكا، عمر بوم، وهو باحث مساعد في عدة جامعات أمريكية، وتتمركز أبحاثه حول مواضيع الأقليات الدينية والعرقية في شمال إفريقيا والعالم العربي، والإسلام واليهودية، والمسيحية والبهائية، ومن أعماله: «يهود المغرب وحديث الذاكرة»، ترجمة خالدة بن الصغير، الناشر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم 18، ط 1، 2015. [المحرر] أنظر:

Pablo Munoz, Associate professor explores history, reality of Moroccan Jewish community, September 22, 2017, in: <http://dailybruin.com/2017/09/22/associate-professor-explores-history-reality-of-moroccan-jewish-community/>



هذه التبعية، انظر Elmedlaoui 2008). بل إن تلك الروابط كانت تتم باستمرار حتى على مستوى الحركة البشرية، حركة حج بعض اليهود المغاربة إلى الأراضي المقدسة وحركة المبعوثين الدعاة المعروفين بالشدّاريم (שדדריים) الذين كانوا يفدون من فلسطين والشام في بعثات دعوية يوزعون خلالها تراب تلك الأمكنة للتبرك، ويجمعون من خلالها في الوقت نفسه الزكوات والتبرعات.

وتبعاً لذلك، فإن أبرز الأحداث والتطورات الدينية والفكرية التي تحصل في أوساط اليهودية المشرقية (القرائية، الظواهر المهدوية، إلخ)، تجد لها دائماً أصداء في صفوف جماعات اليهود المغاربة. من ذلك مثلاً، صدى حركة المنتبئ اليهودي ساباطاي تصفي שיטתו יבדי الذي عاش في تركيا (1626-1676) حيث ادعى أنه المسيح المنتظر (قبل أن ينتهي باعتناق الإسلام) والذي وُجد له صدى مكتوب في أعماق قرية إليغ بالأطلس الصغير على سبيل المثال (بعض التفاصيل حول حركة هذا المنتبئ: Elmedlaoui 2008). وعلى العكس من ذلك، فلم تكن هنالك علاقة من ذلك القبيل مع يهود أوروبا، وخصوصاً أوروبا الشرقية، وما كان يستجد لديهم من تطورات (مختلف المذاهب الحديثة، مما عدا المذهب الحاسيدي «حباباد» Chabad الذي وُجد له صدى متأخر بالدار البيضاء ابتداءً من منتصف القرن العشرين)، وذلك إلى ما بعد عقدين أو ثلاثة من ظهور الصهيونية السياسية الحديثة بعقود (Sionisme politique) في مقابل Sionisme messianique «الصهيونية المهدوية» الدينية القديمة). وحتى هذه الحركة العالمية نفسها كانت قد فشلت في البداية في أن يكون لها أثر ذو بال في أوساط جماعات المغاربة اليهود لعدة أسباب، منها أسباب تاريخية، ومنها حاجز اللغة نظراً لأن مؤتمرات وأدبيات حركة الصهيونية السياسية لذلك العهد كانت تتم إما بالألمانية وإما بالييديش (Yiddish)، بينما المتعلمون من اليهود المغاربة تعليماً عسرياً لذلك العهد يتراوحون في معرفتهم باللغات ما بين الإسبانية، واللادينو (Ladino) والفرنسية لاحقاً بعد إقامة شبكة مدارس الرابطة اليهودية العالمية بالمغرب ابتداءً من ستينيات القرن التاسع عشر.

## دور مدارس الرابطة اليهودية العالمية

تأسست أول مدارس الرابطة اليهودية العالمية بمدينة تطوان سنة 1862، وكانت ذات اتجاه فكري فرانكوني يعتمد اللغة الفرنسية كلغة للتكوين قصد فتح أذهان المتعلمين فيها على آفاق الأزمنة المعاصرة من خلال «فكر الأنوار» بدل الاستمرار في نظام الحيدير والبيشيفا (חידור / שיבה) التقليدي الذي كان يناظر نظام «المسيد» والمدارس العتيقة عند المسلمين المغاربة. ثم إنه قد انتشرت تلك المدارس، بعد ذلك، في كبريات الحواضر ثم امتدت مع بدايات منتصف القرن 20- لتتوغل في المغرب القروي العميق في الجبال وتحوم الصحراء (دمنات، إيلنج، أولاد برحيل، الخ).

ولقد شكّل خريجوا تلك المدارس، إلى جانب ما كان قد عرف بعد إبرام عقد الحماية بـ«مدراس الأعيان»، معيناً لتوفير الأطر الصغرى من الأهليين العارفين بوسطهم، في الإدارة والمصالح والمرافق والمهن الحرة الحديثة التي أصبح يستلزمها نمط «تحديث البلاد» من طرف سلطات الحماية.

وبموازاة مع ذلك، وعلى صعيد آخر، مكن توفير أجيال من نخبة يهودية عصرية منخرطة في قضايا العصر من خلال الثقافة واللغة الفرنسية من توفير قنوات تبليغ ما بين حركة الصهيونية السياسية الأوربية وبقية فئات وطبقات الجماعات اليهودية المغربية، خصوصاً بعد سماح سلطات الحماية لليهود المغاربة بالانخراط في تلك الحركة عبر فروعها الفرنسية. كل ذلك، مجتمعاً ومتصافراً، جعل لتلك المدارس في النهاية مفعولاً حاسماً في إحداث هوة سوسيو-ثقافية وسوسيو-سياسية عميقة في المجتمع المغربي تميزت، من بين ما تميزت به، حصول شرح تاريخي نوعي بين المغاربة اليهود ومواطنيهم المسلمين وبداية فقدان الثقة من الجانبين؛ وهو شرح ما فتى يتعمق عبر مرحلة العمل الوطني من أجل الاستقلال تحت شعار الإسلام والعروبة من جهة، وما وازاه من تنامي التأويل النوعي الجديد، في أذهان الجماعات اليهودية، عبر مضامين التربية والإعلام والنشرات الداخلية، لتقاليد الصهيونية المهودية الدينية القديمة، تأويلاً سياسياً على شكل انخراطات خلوية في الحركة الصهيونية السياسية القومية المنظمة من جهة ثانية.

هذا الشرخ زاد من تغذيته وتعميقه بدايةً وفود، ثم انتشار، ثم تجذّر خطاب الأيديولوجية القومية المضادة، أي القومية العربية، في أوساط المغاربة المسلمين عبر قنوات «مكتب المغرب العربي» بالقاهرة أولاً، وخصوصاً بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، ثم بعد حرب السويس التي تزامنت مع حصول المغرب على الاستقلال، وأخيراً بعد حربي 1967 و1973. لقد استتبّت بذلك ديناميةٌ قويّةٌ للقطيعة تغذّي أليتها نفسها بنفسها، مهينةً بذلك المغاربة اليهود لتحريك موجة الهجرة الكبرى، إلى فلسطين خاصة بعد إعلان قيام دولة إسرائيل<sup>(1)</sup>، ولكن كذلك إلى أوروبا وأمريكا، لأن تلك الهجرة لم تكن في النهاية كلها من أجل قناعات إيديولوجية (قلق سوسيو-اقتصادي، وعدم اطمئنان سوسيو - سياسي بعد كل ما حصل من تحولات). وقد تواصلت حركية الهجرة وتقوّت بُعيد الاستقلال بفعل تدخل أجهزة خارجية أخرى، إسرائيلية هذه المرة، في تعاملها المعقد وغير الواضح المعالم والقنوات لحدّ الآن مع أطراف داخلية من خلال ما سمّاه المؤرخ والمحقق الصحفي الإسرائيلي ذو الأصل المغربي سامويل سيغيب (Segev 2008) بـ«الرابط المغربي» لجهاز الموساد، وذلك في كتابه الذي يحمل العنوان نفسه، أي: «الرابط المغربي» (הקשר המרוקני).

(1) على هامش احتفال إسرائيل بالذكرى السنوية الـ56 لهجرة اليهود المغاربة إلى الدولة العبرية، صدرت تصريحات رسمية عن خارجيتها، مفادها أن المملكة المغربية كانت عقب حصولها على الاستقلال منعت اليهود من الخروج عن حدودها، قبل أن تورّد بأن المغرب كانت «الدولة الأساسية التي قدم منها اليهود في شمال إفريقيا». ونشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية، على صفحتها الرسمية بموقع «فيسبوك»، تقريراً مختصراً أوردت فيه أنه في مثل يوم الثلاثاء، 28 نونبر عام 1961، بدأت ما وصفتها بـ«عملية ياخين» لاستقدام يهود المغرب إلى إسرائيل، حيث أورد المصدر أن المغرب كان تضم أكبر جالية يهودية في البلدان الإسلامية، «التي بلغ تعدادها في ذروة ازدهارها نحو 260.000 يهودي في منتصف سنوات الـ50»، مضيفاً أنه في بداية العام 1961 كان في المغرب نحو 164.000 يهودي «جرى تنفيذ «عملية ياخين» بين السنوات 1961-1964، وقدم خلالها إلى إسرائيل من المغرب نحو 80.000 يهودي». [المحرّر] أنظر: طارق بنهدا، إسرائيل تصنف المغرب أبرز مُصدّري اليهود منذ استقلال المملكة، موقع «هسبريس»، 28 نونبر 2017، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/372993.html](http://www.hespress.com/orbites/372993.html)

## اليهود المغاربة، والمغاربة اليهود اليوم

على الرغم من الضمور الديموغرافي الحادّ الذي أصاب جماعات المغاربة اليهود بسبب سلسلة المهجرات الجماعية المذكورة إلى أن أصبحت اليوم تلك الجماعات تشكل نسبة 1% فقط مما كانت عليه في بداية الخمسينيات، حيث كانت تمثل 250.000 نسمة من أصل ما يقل عن تسعة ملايين مواطن مغربي، فإن هذه الفئة من المواطنين، التي تغيرت بالطبع وضعيتها المدنية عما كانت عليه في الأجيال السابقة بحكم الدستور من الذمّية إلى المواطنة وذلك منذ زمن، ظلت محتفظة بظهورية مُعتبرة ومتنامية في مختلف قطاعات الاقتصاد والسياسة والدبلوماسية الرسمية والموازية. أما في ما وراء البحار، فإن دياسبورة اليهود المغاربة تعد أكثر الدياسبورات تنظيماً وهيكلية في العالم عبر مختلف فيدرالياتها وكونفيدرالياتها التي تحتفظ بروابط قوية مع الوطن الأم، أي المغرب، وذلك من خلال ما تنظمه من أنشطة ومناسبات إحيائية للثقافة المغربية في بلدان الاستقبال عبر المعمور، ومن ملتقيات علمية حول تاريخها وتراثها المغربي (آداب مختلفة، علوم، مهارات تقليدية، فنون موسيقية، مطبخ، لباس، عادات وتقاليد)، وكذلك من خلال ما تنظمه دورياً من زيارات تبرّكية واحتفالية إلى مقرات رموزها الدينية والثقافية العديدة المنتشرة عبر مختلف ربوع البلاد حواضر وبوادي (مواسم أولياء، أضرحة، بيع، مقابر، إلخ).

ولقد جاء دستور 2011 ليكرس كل هذه الأبعاد بما هو كامن وراءها من تاريخ ضارب في القدم كما تمت الإشارة إلى بعض أبعاده أعلاه، وذلك من خلال التنصيص على «الرافد العبري»<sup>(1)</sup> كُبعد من أبعاد الهوية المغربية التاريخية والحاضرة الغنية بتعددية

(1) جدير بالذكر، أن مؤسسة أرشيف المغرب، تسلمت يوم الخميس 16 نوفمبر 2017، وثائق عن ذاكرة اليهود المغاربة الموجودة في مراكز أرشيف فرنسية، ويتعلق الأمر بنسخ من الوثائق تروم إثراء أرشيف المغرب، وتم ذلك عبر تسليم وفد فرنسي هذا الرصيد خلال حفل أقيم بمؤسسة أرشيف المغرب. وتأتي هذه المبادرة تفعيلاً لمقتضيات القانون المنظم للأرشيف (القانون رقم 69/30 نونبر 2007) الذي يضع على كاهل مؤسسة أرشيف المغرب مهمة جمع مصادر الأرشيف المتعلقة بالمغرب والموجودة في الخارج، ومعالجتها وتيسير الاطلاع عليها، كما تأتي انسجاماً مع روح الدستور المغربي لسنة 2011، الذي يكرس التعددية في البلاد في إطار الوحدة، ويعتبر الرافد العبري ضمن مكونات المغرب وهويته. [المحرر] =

مقوماتها «التي لا تقبل التجزيء». هذا التكريس جاء منطقياً مع نوعية مختلف صيغ الدستور المغربي، الذي هو من النوع الذي تنص ديباجته على عناصر الهوية، مع التطورات التي حصلت في فضاء الفكر المغربي في تصور تلك المقومات خلال العشرين سنة الأخيرة.

فمع الضمور الديموغرافي المذكور للمكون اليهودي المغربي في عين المكان، أصبح اليوم التراث المغربي اليهودي، المادي منه وغير المادي، محط اهتمام الجميع، باعتباره شأناً من الشؤون الوطنية. فالتعهد به لم يعد مقصوراً بحكم العرف والعادة على هياكل الجماعات اليهودية، التي أسست، على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، «متحف التراث اليهودي المغربي» بالدار البيضاء، الذي يُعتبر المتحف الوحيد من نوعه في كامل شمال إفريقيا والشرق الأوسط. فلقد تم كذلك إنجاز كثير من البرامج وتم الشروع في برامج أخرى من طرف مختلف الوزارات (خصوصاً وزارة الثقافة، والأوقاف والشؤون الإسلامية) من أجل ترميم وإعادة تأهيل كثير من الأماكن ذات الرمزية السوسيو - ثقافية مما له تعلق بمقوم الرافد العبري (بيع، مقابر، أضرحة، الخ.). كما أن الجامعة كانت قد دخلت على الخط منذ عقود فكانت اليوم ثلاثة أجيال من الباحثين المتوفرين على الأداة اللغوية (اللغة العبرية) اللازمة للتعرف المتخصص على مختلف أوجه هذا التراث بما في ذلك امتداداته الحية في الزمن الحاضر، وللتعريف بها على نطاق واسع بعدما طالها الإهمال ثم النسيان منذ أجيال بينما كان قد حال حاجز اللغة منذ البداية دون دخول أوجه كثيرة من ذلك التراث إلى حيز الوعي المشترك في أبواب كثيرة من أبواب الفكر والثقافة والفنون والعادات. (أنظر المدلاوي 2006؛ و Elmedlaoui 2012).

كما أن المجتمع المدني قد بدأ بدوره يكتشف هذا الميدان من ميادين الفعل الثقافي وينخرط فيه، وذلك بظهور مجموعة من الجمعيات الثقافية التي تضع نصب أعينها

= أنظر: المغرب يتسلم مجموعة من الوثائق عن ذاكرة اليهود المغاربة، موقع «إسلام مغربي» 14 نوفمبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/kX7J5V](http://goo.gl/kX7J5V)

العناية بالتراث الثقافي المغربي اليهودي<sup>(1)</sup>، وآخرها، على سبيل المثال فقط، هي «جمعية أصدقاء متحف التراث الثقافي اليهودي المغربي» (رابط موقعها الإلكتروني: www.aamjm.org) وهي جمعية نصف أعضاء مكتبها التأسيسي مسلمون ونصفهم يهود وقامت سنة 2016 بنشاطين ثقافيين كبيرين في المغرب ونشاط ثالث بالعاصمة الألمانية.

(1) من اللحظات التي أثرت في الباحثة الإسرائيلية عينات ليفي [باحثة إسرائيلية في المجال السياسي والاجتماعي، ومهتمة بتوثيق التراث اليهودي المغربي]، لقاءها بمجموعة من الشباب المغاربة المسلمين، الذين أسسوا سنة 2007 جمعية سموها «ميمونة»، بهدف تعريف جيل الشباب في المغرب بقصة اليهود المغاربة. وهذه التسمية هي لعيد يُحتفل به في إسرائيل، ويُعتبر بالنسبة للجيلات اليهودية المقيمة وسط أكثرية من المسلمين مناسبة للتواصل معهم ونقل رسالة الصداقة وحُسن الجوار، حسب الباحثة الإسرائيلية. وتعمل «جمعية ميمونة» على مقاومة «ظاهرة النسيان»، ويعتقد أعضاؤها، حسب ما ترويها عينات ليفي، «أنّ اليهودية تشكل جزءاً لا يتجزأ من التراث المغربي؛ ويعترف بذلك دستور الدولة منذ عام 2011»، وتضيف أنّ الهوية المغربية متعددة وكثيرة الثقافات، وزادت: «وتُعتبر التشكيلة الثقافية التي تميّز الهوية المغربية أفضلية وإحدى القيم المغربية الهامة، غير أنها تشير إلى أنّ جيل الشباب في المغرب لم يتعرّف بما يكفي على التراث اليهودي». [المحرر]

أنظر: محمد الراجي، باحثة إسرائيلية ترصد حنين المسلمين إلى التراث اليهودي في المغرب، موقع «هسبريس» [hespress.com]، 30 يونيو 2017، على الرابط:

<http://www.hespress.com/societe/355974.html>

## المراجع

- المدلاوي، محمد (2006) «من عناصر الثقافة اليهودية في التمازج الثقافي المغربي محاكاةً وحكياً؛ نماذج للتناص بين العبرانية والأمازيغية والعربية». الحكاية الشعبية في التراث المغربي. موضوع لجنة التراث؛ بالمشاركة مع الجمعية المغربية للتراث اللغوي. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية - الرباط. سلسلة «الندوات». ص: 229-264.
- المدلاوي، محمد (2012) رفع الحجاب عن مغمور الثقافة والآداب؛ مع صياغة لعروضي الأمازيغية والملحون. منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي - الرباط.
- Botticini, Maristella et Zvi Eckstein (tr. fr. 2016). La poignée d'élus. Comment l'éducation a façonné l'histoire juive. 70-1492. Tr. Fr. par Pierre-Emmanuel Dauzat. Albin Michel.
- Chouraqui, André (1998) Histoire des Juifs en Afrique du Nord. En exil au Maghreb. Tome 1. Editions du Rocher.
- Elmedlaoui, Mohamed (2008) «Les deux 'al-maghribi', Ben Quraysh et as-Samaw'al (un souvenir refoulé par une mémoire sélective)». Etudes et Documents Berbères. 27 (2008). pp. 27-46.
- Elmedlaoui, Mohamed (2012) «Le patrimoine immatériel, lieu de mémoire et de dialogue interculturel» in Abecassis Frédéric, Direche Karima et Aouad Rita (sous la direction de). La bienvenue et l'adieu. Migrants juifs et musulmans au Maghreb (XVe-XXe siècles) ; volume II. Coédition Karthala / La Croisée des Chemins (Casablanca - Maroc).
- Elmedlaoui, Mohamed (2013) «Les judéo-berbérophones revisités à la lumière du lexique et de la philologie berbère ». Etudes et Documents Berbères; Paris. N° 32 / 2013: 165-192.
- Galand, Lionel (2002) Etudes de linguistique berbère, Collection linguistique publiée par la Société de Linguistique de Paris; t. LXXXIII, Paris, Peeters,
- Laredo, Abraham I. (1954) Berberes y hebreos en Marruecos: sus orígenes, según las leyendas, tradiciones y fuentes hebraicas antiguas; Instituto de Estudios Africanos, Consejo Superior de Investigaciones Científicas; Madrid 1954.
- Lichtheim, Miriam (1976) Ancient Egyptian Litterature. Volume II. The New Kingdom. University of California ; Los Angeles ; London.
- Schroeter, Daniel J. (2008). «The Shifting Boundaries of Moroccan Jewish Identities». Jewish Social Studies. New Series, Vol. 15, No. 1, Sephardi Identities (Fall, 2008), pp. 145-164.
- Segev, Samuel (2008); en hébreu :

- רטמ תאצוה י»ע רואל אצי. וקורמל לארשי יוב מייאשחה סיעגמה. ינקורמה רשאה. (2008). לאומש, בגש 2008
- Talbi, Mohammed (1973) «Hérésie, acculturation et nationalisme des berbères Bargawata». Pp. 217-233 in Premier congrès des cultures Méditerranéennes d'influence arabo-berbère, SNED. Alger. 1973,





# السياسات العامة اتجاه تدين مغاربة الخارج

|| عبد الفتاح نعيم ||

باحث في العلوم السياسية، [Naoum.abdelfattah@gmail.com](mailto:Naoum.abdelfattah@gmail.com)



## السياسات العامة اتجاه تديّن مغاربة الخارج

### مقدمة

يقتضي الخوض في هذا المحور الخاص بواقع الأداء المؤسساتي المغربي مع تديّن مغاربة الخارج، الإحالة أولاً على سياقات الظرفية الزمنية الراهنة، ومن ذلك أن ما أصبح يُطلق عليه بـ«النموذج الديني المغربي» أو «النموذج المغربي في تديّن المسألة الدينية»، والذي بدأ يحظى بتفاعل نسبي ولكن بوتيرة متصاعدة، في المحيطين العربي والإفريقي، وأيضاً المحيط الأوربي والمتوسطي.

يرتبط هذا الاهتمام الإقليمي والدولي بمعالم تديّن الحقل الديني الذي انتهجه المغرب منذ أحداث الدار البيضاء لسنة 2003، حيث انخرط صناع القرار في إطلاق مشاريع تروم التصدي للتطرف الديني، ومشاريعه الرامية إلى غزو الفضاءات الدينية الشعبية، فكانت سياسة المغرب في هذا الصدد قائمة على إعادة تديّن العلاقة مع المسألة الدينية، وتجسير الفجوات بينهما مؤسساتياً (في الحقلين الأمني والمدني)، حيث اتجهت الدولة المغربية صوب دمج المواطنين المغاربة المقيمين في بلاد المهجر في صلب هذه الاستراتيجيات، وواضح أن الحالة الدينية لهذه الفئة هي ما يهم هذا التقرير بشكل

أدق، والذي يتفرع على محورين: حالة التدين لدى الجالية المغربية المقيمة بالخارج؛ ومعالم السياسة الدينية للمغرب خارج حدوده.

نقول هذا أخذاً بعين الاعتبار أن الإسلام اليوم في القارة الأوروبية، خاصة في أوروبا الغربية، إلى جانب كونه يمر من «دينامية أوروبية جلية»، فإننا نعاين أيضاً أن قضايا الحجاب، المطاعم «الحلال»، تشييد المساجد، وقضايا أخرى<sup>(1)</sup>، تُحوّل للباحثة الاجتماعية نيلوفر غول، التأكيد أن «مسلمي أوروبا يكشفون عن ممارسات إسلامية أكثر انفتاحاً مقارنة مع الأجيال الأولى، مُتحرعين يوماً عن يوم، ما يمكن الاصطلاح عليه بـ«الإسلام الأوربي»»<sup>(2)</sup>.

### حالة الدين والتدين لدى الجالية المغربية المقيمة بالخارج

يشكل عدد المغاربة المسلمين في الخارج حوالي أربعة ملايين، أي ما يمثل 10 % من المغاربة. وفي الفترة الزمنية الواقعة بين عامي 2007 و2014 شهدت أعداد أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج تزايداً ملحوظاً، وتبقى القارة الأوروبية المجال الجغرافي الذي يضم أكبر عدد من مغاربة المهجر، علماً بأن فرنسا لوحدها تتوفر على حوالي المليون والنصف من المغاربة، ومعلوم أن فرنسا تضم أكبر عدد من المسلمين في القارة الأوروبية، برقم يناهز ستة ملايين.

يكاد يكون تواجد الجالية المغربية في فرنسا متميزاً عن غيره في باقي بلدان أوروبا والعالم، فقد وصلت تلك الجالية إلى جيل رابع، مما يعني أن مستوى الاندماج الثقافي

(1) حضور الإسلام في التداول الأوربي، سواء تعلق الأمر بالإسلام الثقافي/ «الفطري» أو الحركي/ الفكراني [الإيديولوجي]، يقف وراء صدور كتاب يشتغل على تفاعل المقاولات في الساحة الفرنسية مع الظاهرة. أنظر:

Denis Maillard, Quand la Religion s'invite dans l'entreprise, Fayard, Paris, octobre 2017, 232 pages.

(2) انظر:

Nilüfer Göle : « L'islam est devenu un ingrédient actif des dynamiques européennes », Propos recueillis par Cécile Chambraud, Le Monde, Paris, 6 juin 2015.

للمغاربة ضمن الثقافة ونمط العيش الفرنسيين أصبح واضحاً بشكل كبير، وهذا يجعل الحديث عن صيغة تدين المغاربة في ظل ظروف كهذه آخذاً بعين الاعتبار للتطور الحاصل في السلوك الديني للمغاربة المتمين إلى الجيل المذكور، حيث إن معالم تدينهم مالت نحو الأخذ بالنمط الفرنسي للتدين عموماً، أي ذلك النمط الذي يجعل حضور الدين في الحياتين الفردية والجماعية ضئيلاً ومختزلاً في عدد قليل من السلوكات التي لا تؤثر في الاختيارات الفردية والاجتماعية للفرد.

ولأن الدولة المغربية تركت فراغاً منذ عقدين تقريباً، على صعيد تدبير الشؤون الدينية لأفراد الجالية المغربية المقيمة في الخارج، فإن هذا الفراغ شجع بعض التيارات الإسلامية الحركية، سنية وشيعية، على تعويض هذا التراجع في تدبير القطاع في أفق ما هو متاح، خصوصاً وأن بعض أجيالها المحدثّة في أوروبا لم يكن يربطها بالدين الإسلامي سوى النزr اليسير من المعرفة الممزوجة بمقومات الحياة الأوربية المعاصرة، وبالتالي نمت السلفية الوهابية<sup>(1)</sup> والحركات الإسلامية الإخوانية والتيار الشيعي في شقيه الرسالي والشيرازي، بين أوساط الشباب خصوصاً من تلك الجالية، وإلى حدود بدايات 2016، كان التطرف قد بدا ينمو وسط التنظيمات الشبابية المغربية في بلاد المهجر<sup>(2)</sup>.

يرتبط معظم المغاربة المتأثرين بالتيارات الدينية المشرقية بعلاقات وولاءات مع دول مشرقية، لأنها تسهر على تمويل وتدبير المؤسسات الدينية الخاصة ببعض أفراد

(1) يُعتبر الباحث الفرنسي جيل كيبل في مقدمة الأرقام البحثية في التداول الفرنسي التي سلطات الضوء على تأثير الخطاب السلفي الوهابي على تدين مسلمي فرنسا، وصدرت له عديد أعمال (مؤلفات ومقالات) في هذا السياق، بله ما تعج به عديد حوارات أجرتها معه المنابر الإعلامية. أنظر على سبيل المثال لا الحصر، الحوار المطول الذي أجرته معه صحيفة «لوفيغارو» على محاكمة عبد القادر مراح، شقيق محمد مراح، المتورط في اعتداءات تولوز 2015. [المحرر]

Gilles Kepel : « Le procès Merah, une radiographie de la contre-société salafiste », Le Figaro, Paris, 27 octobre 2017.

(2) محمد الإدريسي، إشكالية التأطير الديني للشباب المغربي تعود للواجهة بإيطاليا، موقع هسبريس الإلكتروني، الاثنين 29 فبراير 2016.

الجالية المغربية سواء تعلق الأمر بمساجد أو مراكز ثقافية إسلامية. ولهذا فإنه ليس من السهل تحديد المسجد المغربي من غير المغربي. فقد نصادف مساجد أغلب المصلين والمترددین عليها مغاربة، بينما ينتمي أئمتها والقائمون على إدارتها إلى جنسيات أخرى<sup>(1)</sup>، وربما من مذاهب أخرى غير المذهب الذي يعتنقه المغاربة، كما قد نصادف مساجد ذات أقلية مغربية، لكن أئمتها من المغاربة.

## السياسة الدينية المغربية خارج الحدود

في مرحلة سابقة، على الأقل قبل اعتداءات نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001، لم تكن الدولة المغربية مهتمة كثيراً بحالتي الدين والتدين لدى الجالية المغربية المقيمة بالخارج، بقدر ما كانت مهتمة بجعل مسألة التعاون في الحقل الدين حاملاً من حوامل السياسة الخارجية المغربية، وهذا ما سنعاينه بشكل لافت خلال السنين الأخيرة، وخاصة بعد اعتداءات شارلي إيبدو الفرنسية في 7 يناير 2015، حيث انخرط المغرب في التنسيق الأمني<sup>(2)</sup>، بناءً على ارتفاع الطلب الأوربي والإفريقي على هذا النوع الدقيق من التعاون، من دول أوربية وإفريقية لمكافحة التطرف في بيئاتها، على أساس أن تفعيل ذلك الدعم وتعميم ونشر النموذج الديني المغربي سيكون موجهاً للجالية المغربية المقيمة في تلك الدول، أو موجهاً لمواطني تلك الدول.

(1) ومرد ذلك إلى ما أصبح يُصطلح عليه بـ«إسلام القنصليات»، أي ولاء مساجد ومراكز إسلامية وثقافية لبعض القنصليات العربية (خاصة الجزائر والمغرب وبدرجة أقل تونس) أو التركية، بله الخليجية (السعودية مع التيار السلفي الوهابي، والقطرية مع التيار الإخواني). [المحرر]

(2) نقرأ في هذا السياق، تأكيد خوان إينياسيو زوادو، وزير الداخلية الإسباني، أن «تعاون المغرب مع إسبانيا في مجال الحرب على الإرهاب، لا يُقدر بثمن»، أما كوين غينس، وزير العدل البلجيكي، فكشف عن «عجر مصالح الاستخبارات ومصالح الأمن في أوربا، عن إحباط مجموعة من الهجمات الإرهابية منذ يونيو 2017».

أنظر: بدر الدين عتيقي، المغرب يُفكك شفرة جهاديين في بلجيكا، الصباح، الدار البيضاء، عدد 6 أكتوبر 2017؛ ويمكن الجزم في هذا السياق، أن المساهمة المغربية في صيانة تدين مغاربة الخارج، متميزة في الشأن الأمني، ولكنها لا زالت متواضعة في الحقلين الديني والثقافي مقارنة مع ما هو مطلوب أو مُنتظر.

وفي هذا السياق تأتي مبادرات بعض مؤسسات الدولة المعنية بمتابعة واقع الدين والتدين الإسلامي في أوروبا، ومنه تدين الجالية المغربية، وفي إطار سعي المغرب لمحاربة التطرف بين صفوف أبناء الجالية بالخارج، «تم رفع عدد الوعاظ من 60 سنة 1998، إلى 220 سنة 2017، وفق ما صرح به رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، خلال الجواب الذي تقدم به في فاتح غشت 2017 أمام مجلس المستشارين عن السؤال المتعلق بحصيلة السياسة العمومية المتعلقة بمغاربة العالم، مضيفاً أن المغرب حرص على انتقاء عدد من الوعاظ المشهود لهم بالكفاءة العلمية اللازمة، لمحاربة الفكر المتطرف، بالإضافة إلى دعم الجمعيات والمساجد المغربية بالخارج لتنظيم ندوات تتناول المعالجة العلمية للقضايا المستجدة التي تستأثر باهتمام الجالية المغربية (نحو 22 ندوة سنوياً)»<sup>(1)</sup>.

ومن هذه المبادرات أيضاً، المؤتمرات والندوات التي أشرف عليها مجلس الجالية المغربية بالخارج، وتفاعلاً مع التطورات الأوروبية سألقة الذكر، نظم المجلس عدة لقاءات تشاورية خلال السنين الأخيرة، نذكر منها على الخصوص اللقاء الذي احتضنته مدينة مراكش يوم السبت 30 ماي 2015 على مدى يومين حول موضوع «الإسلام في أوروبا وتحديات العيش المشترك، ودور الأئمة في أوروبا، وكان الهدف منه، حسب عبد الله بوصوف، الأمين العام لمجلس الجالية المغربية في الخارج، «محاولة بحث الإشكاليات التي يواجهها الشباب في أوروبا عامة، والشباب المغربي على وجه الخصوص، وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف وراء التحاق الشباب المغربي بؤثر النزاع في الشرق الأوسط، سواء بسوريا أو العراق، والقتال إلى جانب التنظيمات المتشددة»، كما ركز على «دراسة الخطاب الديني الذي تستعمله هذه الحركات لاستقطاب الشباب عبر الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، والعمل على دحضه، وتقديم خطاب بديل عن التعايش والسلم والعيش المشترك، واحترام الآخر حتى لا يقع شبابنا في فخ تجار

(1) سكيمة بنزين، العثماني: 220 واعظ لمحاربة التطرف بين صفوف الجالية المغربية بالخارج، الأحداث المغربية، الدار البيضاء، عدد الأربعاء 2 أغسطس 2017.



الموت»<sup>(1)</sup>، ومن الأئمة المشاركين في اللقاء، هناك من لديه خبرة 20 سنة في الممارسة، وعدد منهم يحملون جنسيات أوروبية، أو يقيمون بصفة دائمة في أوروبا، وبينهم أيضاً أئمة شباب وُلِدوا في أوروبا، وهؤلاء الأئمة، بتعبير بوصوف، لديهم مكائهم ومنابرهم، وينتمون إلى مؤسسات معروفة في عدد من الدول الأوروبية، ومنخرطون في مكافحة التطرف والإرهاب»<sup>(2)</sup>؛

ومنها أيضاً، اللقاء التشاوري حول البحث الجامعي وقضايا الإسلام والجالية المغربية في أوروبا يوم الأحد 13 دجنبر 2015 حول موضوع «البحث الجامعي وقضايا الإسلام والجالية المغربية في أوروبا»، ومن بين المبادرات كذلك، وتهم مؤسسة دينية تعنى بقضايا الجالية، وهي الوحيدة في الساحة، ما يصدر عن «المجلس الأوربي للعلماء المغاربة»، والذي نظم بالتنسيق مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، دورة علمية، تكوينية لفائدة مسؤولي المؤسسات الإسلامية والأئمة تحت عنوان: «دور المؤسسات الإسلامية في السياق الأوربي: الواقع والتحديات»، وذلك بمدينة فرانكفورت، يومي 17-18 دجنبر 2016.

كان الهاجس الأهم بالنسبة للدولة المغربية، المساهمة في تغذية صلة مغاربة الخارج عموماً بإمارة المؤمنين وبالتمسك بالشرعية التقليدية المتمثلة في شخص الملك<sup>(3)</sup>، فهي التي تعوض أي نقص في تدبير الشأن الديني للجالية المغربية المقيمة بالخارج.

- (1) في هذا السياق، نقرأ تصريحاً لعبد الله بوصوف، جاء فيه أن «التيارات المتطرفة تستقطب مغاربة الخارج بالمئات والتأطير الديني للجالية أولى أولويتنا». أنظر: 3 أسئلة على عبد الله بوصوف، الأمين العام لمجلس الجالية المغربية بالخارج، حاوره: النعمان يعلاوي، الأخبار، الدار البيضاء، عدد 2 يونيو 2015.
- (2) لطيفة العروسي، 60 إماماً مغربياً من أوروبا يبحثون في مراكش سبل مواجهة خطاب التطرف: تركيز على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتجنيد الشباب الالتحاق بـ«داعش»، موقع صحيفة الشرق الأوسط [aawsat.com]، 29 مايو 2015، على الرابط الإلكتروني: [goo.gl/7Gn47K](http://goo.gl/7Gn47K)
- (3) صدرت مجموعة من المتابعات البحثية والإعلامية ذات الصلة بهذه الجزئية، أي ثقل ودور مؤسسة إمارة المؤمنين في تأطير الشأن الديني لمغاربة الخارج، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مضامين ملتقى نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية، بعنوان: «الطموحات الدينية للمغرب»، معتبرة أن الملك محمد السادس، باعتباره أمير المؤمنين، ينتقد «الجهاديين»، ويطلب من الجالية المغربية بالخارج رفض هؤلاء. أنظر: Charlotte Bozonnet et Youssef Ait Akdim, Mohammed VI se voit en chantre de l'islam modéré, Le Monde, Paris, 24 aout 2016.





والملاحظ في هذا السياق أن الحضور المغربي «يبقى محتشماً على مستوى التأطير الديني في إيطاليا، فباستثناء جماعة العدل والإحسان، التي استطاعت أن تفرض نفسها في إطار خاص بها، فإن باقي الفعاليات الدينية المغربية لم تستطع تجاوز الصراعات، وحسب العديد من التقارير التي تم كشفها عن مضامينها<sup>(1)</sup>، فإن جُل العناصر القيادية داخل «UCOII» مصنفة في دائرة «الاحتياط في التعامل معها»، لارتباطاتها بتنظيمات إسلامية دولية، مثل الإخوان المسلمين، كما تكاد تعتبر منظمة «الشباب المسلمون بإيطاليا» المنظمة الشبابية الوحيدة العاملة في مجال التأطير الديني الإسلامي بإيطاليا، وتخصص لها إمكانيات لوجيستكية ومالية هائلة من قبل اتحاد الجاليات الإسلامية<sup>(2)</sup>، الذي تموله دولة قطر، تحت غطاء منظمة الإغاثة القطرية<sup>(3)</sup>.

نأتي لأحد هذه المبادرات التي تصب في تقوية الحضور الديني المغربي في القارة الأوروبية، تهم الأولى إيطاليا، وتهم الثانية ألمانيا؛

- فقد وقعت جامعة القرويين في فاس وجامعة سينا في إيطاليا الثلاثاء 26 سبتمبر 2017 على اتفاقية شراكة تقضي بإحداث شعبة لتكوين الأئمة بكلية العلوم الإنسانية والتواصل بين الحضارات التابعة لهذه الجامعة بمدينة أريتسو (إقليم توسكانا)، وتهدف الاتفاقية إلى إحداث الشعبة لتكوين الأئمة خلال الموسم الجامعي، والتي ستنتقل ابتداء من يناير 2018، بهدف تحصين الشباب من الوقوع في براثن

(1) حضور المسألة الدينية في شقها الإسلامي، طال حتى المؤسسة العسكرية في فرنسا، ولم يكن هذا الحضور في السابق، بهذا الهاجس القائم اليوم، والمرتبب بنزعات «التطرف العنيف». [المحرر] أنظر:

La «question musulmane» au sein des forces armées, entretien avec le capitaine Mohamed-Ali Bouharb, propos recueillis par Vincent Geisser, 2017/3 N° 169, pages 103 à 110, in: [www.cairn.info/revue-migrations-societe-2017-3-page-103.htm](http://www.cairn.info/revue-migrations-societe-2017-3-page-103.htm)

(2) [المحرر]: تأخر الغرب البحثي كثيراً في الاشتغال على الفرق بين الإسلام والإسلاموية، وفي هذا السياق، يأتي صدور كتاب يشتغل على بعض هذه الفوارق. أنظر:

Hasni Abidi, Petit lexique pour comprendre l'islam et l'islamisme, Editeur : Erick Bonnier ; Édition : 2e édition revue et augmentée, février 2017, 120 pages.

(3) كشفت تقارير إعلامية أن هذه المنظمة قد تكون حولت إلى خزائن UCOII حوالي 25 مليون أورو. أنظر: محمد الإدريسي [إيطاليا]، إشكالية التأطير الديني للشباب المغربي لتعود للواجهة بإيطاليا، موقع «هسبريس»، 29 فبراير 2016، على الرابط: [www.hespress.com/marocains-du-monde/296692.html](http://www.hespress.com/marocains-du-monde/296692.html)



التطرف ومحاربة الأفكار المتشددة، وبموجب هذه الاتفاقية، الأولى من نوعها على الصعيد الوطني والأوروبي، ستقوم جامعة القرويين بإرسال أساتذتها المتخصصين في الدراسات الإسلامية إلى هذه الكلية الإيطالية لتأطير دروس في الشريعة الإسلامية تم القرآن الكريم والسنة النبوية والأحاديث الشريفة، وكذلك فقه المعاملات والعبادات، بالإضافة إلى حوار الحضارات والديانات وتاريخها<sup>(1)</sup>.

- في اليوم نفسه الذي تم فيه التوقيع على اتفاقية مغربية إيطالية تمه أئمة جامعة القرويين هناك، تم في مدينة فرانكفورت الألمانية لقاء لتقديم حصيلة مشروع التكوين والتأهيل اللغوي والثقافي للأئمة المغاربة في ولاية هيسن الألمانية (2015 - 2017)، ونظمه مجلس الجالية المغربية بالخارج بشراكة مع معهد غوته الألماني والمجلس الأوروبي للعلماء المغاربة يوم الثلاثاء 26 شتنبر 2017، ويأتي هذا اللقاء بعد توقيع اتفاق تعاون بين المؤسسات الثلاث بالعاصمة البلجيكية بروكسيل في يناير 2015 يقضي بتنفيذ مشروع «التأهيل الثقافي للأئمة» والذي تلقى بموجبه 40 إماماً تكويناً من شقين، يتعلق الأول باكتساب معلومات حول الدولة تهدف إلى التعريف بألمانيا سياسياً واجتماعياً، بينما يركز الشق الثاني على تقديم دروس في اللغة الألمانية من أجل الرفع من المستوى اللغوي للأئمة في ألمانيا<sup>(2)</sup>، وتأتي هذه المبادرة تفاعلاً مع جلسات وندوات المكاشفة مع الأئمة والدعاة المغاربة الذين يُقيمون في القارة الأوروبية، من الذين ذهب العديد منهم إلى ثقل أعطاب ذاتية تم الخطاب الديني في القارة، ومنها عطب عدم التمكن من لغات بلدان الإقامة، وتأتي أيضاً، تفاعلاً مع التحذيرات التي كانت تصدر بين الفينة والأخرى، عن بعض المسؤولين الأوروبيين<sup>(3)</sup>، نذكر منها حالة مسؤول أوروبي

(1) اتفاقية شراكة بين جامعتي القرويين و سينا في إيطاليا بهدف تكوين الأئمة، الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، عدد 28 سبتمبر 2017.

(2) مشروع التأهيل الثقافي للأئمة: آليات علمية لمواجهة التحديات المطروحة على الإسلام في ألمانيا، موقع مجلس الجالية المغربية بالخارج، 26 شتنبر 2017، على الرابط:

[www.ccme.org.ma/ar/activites-ar/53374](http://www.ccme.org.ma/ar/activites-ar/53374)

(3) موازاة مع استراتيجيات المشاريع الإسلامية الحركية في التداول الأوربي، سواء تعلق الأمر بالتيار السلفي الدعوي أو نظيره الجهادي، أو التيار الإخواني، ومع استحضار ولاءات هذه المشاريع للخارج المشرفي،



من أصل مغربي، وهو أحمد بوطالب، عمدة روتردام الهولندية<sup>(1)</sup>، والذي يرى أن «الأئمة الأجانب غير المقيمين في هولندا ليس لهم اطلاع على ما يحدث في الأراضي المنخفضة»<sup>(2)</sup>.

وبالعودة إلى فيديو لخطاب ألقاه المستشار الملكي فؤاد عالي الهمة في مهرجان خطابي، يمكن استشفاف القدرات التي يملكها المغرب في تدبير الشأن الديني، والتي تقيه تمدد موجات التطرف والفكر الإسلامي المتشدد إلى بيئاته الدينية الشعبية المحمية، والسبب في ذلك يعود إلى ما توفره خطاطة إمارة المؤمنين من فرص وإمكانيات ثقافية وقانونية ومؤسسية لتحسين المؤسسات الدينية من التطرف، ويضرب فؤاد علي الهمة مثلاً بمسألة تدبير مساجد المدينتين المغربيتين المحتلتين، حيث إن رفض إسبانيا تأطير الشأن الديني<sup>(3)</sup> فيهما من طرف منطوق إمارة المؤمنين جعلها ملجأً للتطرف العنيف.

علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً حسابات صناع القرار الأوربي في تدبير هذا الملف، عبر توظيفه في حسابات سياسية أو ثقافية أو غيرها. [المحرر]  
أنظر في هذا الصدد: ماجد عبد الحكيم قروي، إستراتيجيات التيار السلفي في الإستقطاب وإستراتيجيات الغرب في توظيفه، موقع «ميدل إيست. أونلاين»، 13 يونيو 2016، على الرابط:  
<http://middle-east-online.com/?id=220089>

(1) الحضور الشيعي في هولندا، لا يُنافسه إلا الحضور السلفي الوهابي، كما تركز ذلك مضامين متابعة إخبارية مفصلة حول تأطير الأئمة في هولندا من طرف العربية السعودية. [المحرر] أنظر:

Les imams formés en Arabie Saoudite (Médine), retournent aux Pays-Bas et propagent le salafisme, Selon Rasit Bal du CMO. <https://2017/04/21/gratis-studeren-in-medi-na-om-hier-de-ware-islam-te-prediken-8352907-a1555564>

(2) أنظر: عزيز اجهلي، إتقان اللغات الأوروبية يضع وزارة التوفيق على المحك؛ بوطالب يتساءل عن مهمة أئمة ومرشدين في بلد لا يتقنون لفته، العلم، الرباط، عدد 22 يونيو 2015.

(3) «الإسلام في إسبانيا: الوضع القانوني، النموذج تكوين الأطر الدينية»، كتاب صدر في 2017، وهو عبارة عن إسهامات لعدد من الخبراء والباحثين الذي شاركوا في الندوات العلمية التي عقدها مجلس الجالية المغربية بالخارج حول المسألة الدينية في أوروبا. وتضمن هذا المؤلف الصادر في 130 صفحة باللغة الإسبانية، مقالات تقارب موضوع الإسلام في إسبانيا منها: التشريع الإسباني والممارسة الدينية، التشريعات الأوروبية وخصوصيات الدين الإسلامي: حالة إسبانيا، تمثيلية الإسلام في إسبانيا، وتدريس الإسلام في الدولة الإسبانية، والتجربة الإسبانية ومراكز تكوين الأطر الدينية بإسبانيا.

El Islam En España, Estatuto jurídico, modelo y formación de los dirigentes religiosos, le conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), Rabat, 2017.



ولهذا السبب وغيره، لا تتردد بعض الدول الأوروبية التي تتوفر على جالية مسلمة كبيرة لديها وضمنها جالية مغربية أعدادها في تزايد كبلجيكا وفرنسا وإسبانيا، في طلب استشارة المغرب في الشؤون الدينية، حيث إن نصائح المغرب في محاربة التطرف وتجفيف منابعه في غاية الأهمية بالنسبة لهذه الدول<sup>(1)</sup>، وهو ما يظهر من خلال أسلوب المراقبة والتوجيه المحكمين للدولة المغربية للمساجد والخطباء والخطب، مما يساهم، ولو بشكل نسبي، في التضييق النظري والعملي على أنماط مشرقية من التدين، تسببت في إثارة عدة مشاكل ثقافية ودينية واجتماعية لمسلمي أوروبا الغربية.

وباعتبار السياسة الدينية المغربية خارج الحدود تعتبر خادمة للسياسة الخارجية المغربية التي تهدف إلى تحصين ثوابت المملكة ممثلة في «الملكية والدين الإسلامي والوحدة الترابية»، فإن المغرب يقوم أيضاً بتأمين الأبعاد الدينية عن طريق إرسال الأئمة إلى أوروبا، كما نعاين على الخصوص في البعثات الدينية الخاصة بمناسبة شهر رمضان، أو إعادة النظر وإعادة الاعتبار لمساجد ومراكز ثقافية ودينية في القارة الأوروبية، كانت تابعة للدولة المغربية أو للجالية المغربية، ولكنها تعرضت للاختراق، من دول مشرقية<sup>(2)</sup> أو من مشاريع إسلامية حركية<sup>(3)</sup>، سنية أو شيعية، وفي هذا السياق،

(1) بلجيكا تطلبُ نصائح المغرب في مواجهة التطرف وتجفيف منابعه، موقع «هسبريس»، الأربعاء 29 يناير 2014. ولو أن ذلك قد لا يخلو من مشاكل في بعض الأحيان، يراجع: اللجوء إلى المغرب لتكوين أئمة المساجد يثير انقساماً ببلجيكا، موقع «هسبريس»، الخميس 19 مارس 2015.

(2) منذ عقود، وفتاوى «فقه الأقليات» تصدر عن علماء وفقهاء من المشرق، مجهولون الشيء الكثير عن السياق الأوربي، حضارةً وديناً وثقافةً وهويةً. [المحرر]

(3) لم تنتبه دول المنطقة المغاربية، المعنية بصيانة تدين الجاليات المسلمة في أوروبا الغربية، أن الجماعات الإسلامية، أصبحت تحظى بتأييد مجموعة من الفاعلين السياسيين والإعلاميين والباحثين، سواء في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان، أو في إطار الاستفادة من تبادل مصالح مالية ورمزية، بل أصبحت هذه الأصوات أشبه بورقة ضغط على حكومات وأنظمة أوروبا الغربية، توظفها تلك الجماعات في عدة صراعات وقضايا، حيث لا يتم الانتباه إلى الفوارق بين الإسلام والإسلاموية. [المحرر]  
لمزيد تفصيل حول الظاهرة، أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

Judith Waintraub, Politiques, journalistes, intellos : enquête sur les agents d'influence de l'islam, le Figaro, Paris, 6 octobre 2017, ou, in : <http://www.lefigaro.fr/actualite-france/2017/10/06/01016-20171006ARTFIG00069-politique-journalistes-intellos-enquete-sur-les-agents-d-influence-de-l-islam.php>



تولى المغرب مثلاً، تسيير بعض المساجد في أوروبا كإدارته في مطلع سنة 2016 لمسجد «عثمان» ومقره بلدية مانت لاجولي الفرنسية<sup>(1)</sup>.

نقول هذا أخذاً بعين الاعتبار أن تطورات الساحة الدينية/الإسلامية خلال السنين الأخيرة في أوروبا، أفرزت ظاهرة تورط العديد من المغاربة في عدة اعتداءات<sup>(2)</sup>، إلى درجة حديث العديد من وسائل الإعلام الأوروبية، ومعها بعض الباحثين الغربيين، عن الموضوع، وإثارة نقاش، ولو أنه كان عابراً ولكن ملحاً في صيف 2017، على هامش اعتداءات برشلونة<sup>(3)</sup>، ونقرأ في ورقة بحثية صدرت في هذا السياق عن «معهد واشنطن»، أن اعتداءات السنين الأخيرة التي عرفت تطور بعض الأوربيين من أصل مغربي، تقتضي توطيد التنسيق الأمني بين واشنطن والرباط؛ وتتطلب من الخبراء الأوربيين والأمريكيين والمغاربة الحفر أكثر لمعرفة أهم أسباب هذا التطرف المستجد، مع الاستفادة من التجربة المغربية في التعامل مع «السلفية الجهادية»<sup>(4)</sup>.

لا يمكن نفي معطيات ميدانية من قبيل أن «العمليات الإرهابية الأخيرة في فرنسا وبلجيكا وألمانيا، كانت لها آثار سلبية على الجالية المسلمة وشكلت وقفة تأملية للإنسان الأوربي استرجع فيها كل ذلك الخطاب والسلوك المملوء بالحقْد والضعينة والتكفير الذي كان يسمعه ويراه لعقود أو تنقله وسائل الإعلام، ومادام هذا الإنسان لا يملك من المعرفة والوعي من أن يُميز بين الإسلام [السلفي] الوهابي المتعارض

(1) المغرب يتولى تسيير مسجد بـ«مانتلاجولي» الفرنسية، موقع «كشك»، 27 يناير 2016.

(2) تختلف مآلات اعتناق الإسلام في أوروبا عبر بوابة العمل الصوفي، مقارنة مع اعتناقه عبر بوابة باقي أنماط التدين، ومنها التدين «الجهادي»، بل لا نجد أتباع العمل الصوفي، ضمن لائحة الأسباب المُغذية لظاهرة «الإسلاموفوبيا» [أو قل العنصرية] هناك، بينما نجد باقي أنماط التدين الحركي في اللائحة، السلفي الوهابي والإخواني. [المحرر]

(3) تعرضت مدينة برشلونة يوم الخميس 17 غشت 2017 لاعتداءات إرهابية، بعد أن صدم سائق شاحنة صغيرة حشداً ما وقع عشرات الضحايا، من القتلى والجرحى.

(4) انظر:

Sarah Feuer and David Pollock, Terrorism in Europe : The Moroccan Connection, August 24, 2017, in: [www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/terrorism-in-europe-the-moroccan-connection](http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/terrorism-in-europe-the-moroccan-connection)

مع الإسلام [التدين] المغربي والمغاربي بصفة عامة فإنه يلقي باللائمة على الجالية المغربية، خاصة إذا رأى أن المغاربة أنفسهم من يتبنون هذا التكفير والإرهاب<sup>(1)</sup> ويهارسونه<sup>(2)</sup>.

هذه الصورة نفسها تكاد تتكرر مع المغاربة في تداول أوربي مُركب<sup>(3)</sup>، مما دفع أحد الباحثين للإقرار بأن صناع القرار أو السلطات العمومية، يبحثون اليوم عن «مسلمين مثاليين»<sup>(4)</sup> [متميزين] لمواجهة الانحرافات التي تطال تدين مُسلمي القارة بشكل عام، ومُسلمي فرنسا بشكل الخاص، أخذاً بعين الاعتبار أن فرنسا تضم أكبر عدد من المسلمين في أوروبا الغربية، وأخذاً بعين الاعتبار أيضاً أن الفرنسيين «اكتشفوا فجأة أن أخبار الاعتداءات والانتحاريين التي كانت حصرًا على منطقة الشرق الأوسط، أصبحت تهم الجميع مباشرة بعد اعتداءات 13 نوفمبر 2015 بباريس، حينها أصبح كل فرد فرنسي هدفاً محتملاً، وحينها اكتشفنا جميعاً هشاشة الروابط الجماعية، تعدد

- (1) هناك عمل بحثي اشتغل على الظاهرة «الجهادية» في الحالة الفرنسية، حالت دون أن يذهب المؤلف بعيداً في تفكيك الظاهرة. أنظر: وليد كاصد الزيدي [باحث عراقي]، الإسلاموية المتطرفة في أوروبا: دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط 1، 2017. [المُحرر]
- (2) سفيان الحتاش: تفجير المغاربة وثقافتهم بالخارج وأسئلة الحقل الديني المغربي، على موقع أنفاس بريس، على الرابط: [www.anfaspres.com/index.php/en/item/37090-2016-08-05-14-21-23](http://www.anfaspres.com/index.php/en/item/37090-2016-08-05-14-21-23)
- (3) موازاة مع تسليط الضوء الأوربي على التدين الإسلامي القتالي [الجهادي] لدى الشبان المغاربة، لم يتم بعدُ تسليط الضوء على التحولات التي طالت تدين المغاربة، حيث نجد المغاربة ضمن الناشطين مع التيار الإخواني ومع الشيعة وتنظيم «الطلائع» الإسلامي الحركي، بل نجدهم حتى في طائفة «الأحباش» [في فرنسا مثلاً، بباريس ومونبوليه]، ومشروع «حزب التحرير» [في برشلونة (إسبانيا) ولندن (بريطانيا) وكوبنهاغن (الدنمارك) ومدن أوروبية أخرى]، مقابل مبادرات إيجابية محسوبة على المغاربة، ولكنها لا زالت متواضعة أمام ما هو مطلوب، نذكر منها تأسيس بعض المعاهد الدينية/ الشرعية لتأهيل الأئمة، من قبيل معهد ابن سينا للعلوم الإنسانية (ليل فرنسا)، ومعاهد أخرى في جامعة روتردام بهولندا وألمانيا. [المُحرر]
- (4) انظر:

Franck Frégosi [spécialiste du gouvernement de l'islam en France]: «Les pouvoirs publics français sont toujours en quête de musulmans idéaux», Le Monde, Paris, 18-19 septembre 2016, Propos recueillis par Cécile Chambraud.

الانحرافات الطائفية، جسامة الفوارق الاجتماعية، ومقابل ذلك، بزغ مصطلح واحد في هذا التخبط والاستفهامات المرتبطة بالمستقبل: «الإسلام»<sup>(1)</sup>.

من جهته، اعتبر عبد الحق الخيام، مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية [BCIJ]، وهي المؤسسة الأمنية المعنية بالتصدي للإرهاب باسم الدين، أن العمليات «التي هزت أوروبا تورط فيها أشخاص من أصول مغربية»<sup>(2)</sup>، تبين أنهم ترعرعوا في البلدان الأوروبية وليس في المغرب»، وأكد أن هذا «التحول يظهر أن الإرهاب لا يمكن حصره في حدود ضيقة من قبيل الوطن أو الهوية أو العرق، بل إنه لا يستثني أحداً، ما لم تكن هناك سياسات أمنية حازمة ومقاربات ناجعة»<sup>(3)</sup>.

## خلاصات تركيبيّة

واضح أن الوضعية الحالية للدين والتدين لدى الجالية المغربية تتقاسمها ثلاثة تأثيرات، الأول يتمثل في التأثير الثقافي والمؤسسي للدول الأوروبية المضيفة، حيث تكون هذه الدول معنية بإدارة التعدد الديني والثقافي الناشئ عن توالي موجات الهجرة إلى أراضيها من البلدان الإسلامية ومن المغرب تحديداً؛ والتأثير الثاني يتمظهر

(1) انظر:

Robert Bistolfi et Haoues Seniguer, Islam de France : défis collectifs, in : Confluences Méditerranée, N° 95, 4/2015, p 5.

(2) ما لم تنتبه إليه هذه القراءات البحثية والإعلامية، أن العقل الإسلامي الحركي، لا ينتصر لهاجس الوطن، بقدر ما ينتصر لهاجس «الجماعة»، الدينية أو الطائفية، بمقتضى أدبيات «الولاء والبراء» و«الطائفة المنصورة» و«المفاصلة الشعورية»، حتى إنه إلى وقت قريب، كان الحديث عن «بطاقة التعريف الوطنية»، يُترجم في الجهاز المفاهيمي الإسلامي الحركي بعبارة «بطاقة التعريف الوثنية». وبالنتيجة، عوض الحديث عن مسببات «التطرف العنيف» أوروبياً واختزاله في جنسية عربية أو أمازيغية، كان أولى الاشتغال على طبيعة التدين الإسلامي الذي يُميز مجمل الفاعلين الإسلاميين الذين تورطوا في الاعتداءات التي طالت العديد من دول المعمور، منذ منعطف 11 سبتمبر 2001، حتى خريف 2017. هذا عن الشق الخاص بالمحدد الديني في الاعتداءات، أما المحدد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فيرتبط بالحكومات الأوروبية التي ترعرع تحت ظلال سياساتها، كل شاب تورط في ظاهرة «التطرف العنيف». [المحرر].

(3) عبد الرحيم العسري، الخيام: التهديدات الإرهابية تزامنت مع «الشيبيات الإسلامية» بالمغرب، موقع «هسبريس»، 20 أكتوبر 2017، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/368627.html](http://www.hespress.com/orbites/368627.html)

في الاتجاهات الدينية المشرقية خصوصاً [من سلفية، شيعة، إخوان<sup>(1)</sup>]، جهادية.. إلخ<sup>(2)</sup>، والتي تسعى إما إلى استغلال الفجوات التي تركها سياسات البلدان المضيفة بحكم هيمنة قيم حرية الاعتقاد والتعبد في الفضاءات الثقافية الأوربية، أو الفجوات التي تركها السياسات الدينية للدول التي لديها جاليات في أوروبا والمغرب من بينها؛ أما التأثير الثالث، فإنه لصيق بالدول التي تضم جاليات في أوروبا، ومعلوم أن للمغرب سياسة دينية في هذا السياق، يتضح أنها تهتم بتجسير العلاقات مع الدول الأوربية وغير الأوربية خدمة لتحسين مبادئها الناظمة لها (الملكية، الدين، الوحدة الترابية)، موازاة مع تأطير الوعي والسلوك الدينيين (التدين) لدى الجالية المغربية المقيمة في الخارج.

ولكن في المقابل، لا تزال مقتضيات تفعيل الرؤية المغربية في تدبير تدين الجالية المغربية بالخارج، في حاجة إلى مزيد تفعيل وأجراء، أخذاً بعين الاعتبار هول التحديات المركبة والمتشعبة التي تظال تدين الجالية.

(1) انظر:

Didier Leschi, Tariq Ramadan fait «de la défense du dogme un axe politique», Le Monde, Paris, 25 mai 2016.

(2) في كتابها حديث الإصدار وعنوانه: «المرأة [هي] مستقبل الإسلام»، خلصت الباحثة الدنماركية المسلمة شيرين خانكان، (من أب سوري وأم دنماركية وزوج باكستاني) إلى أن الخطاب الإسلامي في التداول الأوربي موزع على ثلاثة اتجاهات: الخطاب الديني التقليدي، وهو السائد منذ عقود، والخطاب الإسلامي الحركي؛ ثم الخطاب الإسلامي النقدي، الذي تبناه المؤلفة. [المحرر]. أنظر: Sherin Khankan, La femme est l'avenir de l'islam, éditions Stock, Paris, octobre 2017.





# تدين الهامش في المغرب

|| فاطمة حاتم ||

باحثة وإعلامية، fatima\_s40@hotmail.com



## تدوين الهامش في المغرب

هذا محور مُخصّص لما نصلح عليه بتدوين الهامش في المجال التداولي المغربي، أي تدوين مجموعة دينية، يصعب أو يستحيل إحصاء عددها بالضبط، ولكن يمكن تقريب عدد الأرقام، والحديث عن مجموعات من بضع عشرات أو بضع مئات، ويتعلق الأمر بالأحمدية والبهاية والمغاربة الذين اعتنقوا الديانة المسيحية.

### 1 - المسيحيون المغاربة

الحديث عن المسيحيين المغاربة، حديث يخلط فيه البعد الديني بالبعد الأمني، ونتحدث عن مسيحيين كانوا مسلمين، ولكنهم اعتنقوا المسيحية، أو ارتدوا حسب المدونة الفقهية عند المسلمين، مع الإشارة إلى أن المجلس العلمي الأعلى في المغرب، حيث تبنى المجلس الذي يترأسه الملك محمد السادس بصفته أميراً للمؤمنين<sup>(1)</sup>، وثيقة

(1) صرح محمد ضريف، أحد رموز الاشتغال البحثي على الحقل الديني في المغرب، أن «مفهوم أمير المؤمنين لا يعني المغاربة السنة فقط، بل حتى المتسبين لباقي الديانات»، مضيفاً أن «المغرب ليس بلداً مغلقاً على العالم، بل هناك تأثيرات ترد من الخارج ومن المتظم الدولي الذي يدافع عن ضمان حرية المعتقد في البلاد، وأكد أن

سميت بـ«سبيل العلماء»، فهماً جديداً للردة وحكم المرتد في الإسلام، حيث ذهب المجلس إلى أن الردة التي تحدث عنها الإسلام «سياسية وليست فكرية».

لا زالت ظاهرة المسيحيين المغاربة، ظاهرة إعلامية بالدرجة الأولى، ولو أنهم خرجوا للعلن خلال السنين الأخيرة، وجاءت إحدى أهم خرجاتهم الميدانية، من خلال رسالة مفتوحة وجهتها «تنسيقية المغاربة المسيحيين»، إلى كل من رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، ووزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، ووزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان مصطفى الرميد، والمدير العام للأمن الوطني عبد اللطيف الحموشي، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس الزيمي، أوضحت فيها أن بعض مصالح وزارة الداخلية في بعض المدن أقدمت على منع بعض المغاربة المسيحيين من وثائق إدارية لا شيء إلا لكونهم معروفين أن عقيدتهم مسيحية، بالرغم من أنهم لا يعلنون عنها ولا يمارسونها علناً، حسب الرسالة، ولو أن المستهدف بالرسالة على الخصوص، الأجهزة الأمنية قبل المؤسسات السياسية والحزبية والحقوقية، إلا أن بوابة الغطاء السياسي والحقوقية تشفع للتنسيقية لطلب تأييد من الخارج.

التنسيقية أكدت أيضاً في رسالتها، أنه تم «التضييق على بعض الترخيص لأنشطة إنسانية نظراً لكون أحد أعضائها البارزين معروف أن عقيدته مسيحية»، مشيرة إلى أن هؤلاء «مشهود لهم بدورهم الإنساني والتنموي في أقاليمهم منذ سنين والجميع يعلم دورهم في مجال التعليم والصحة والأعمال الخيرية والتنمية»، مؤكدة كذلك أن أعضاءها «سواء مسلمين منهم أو مسيحيين ليس لهم أي نشاط دعوي أو تبشيري»، وقد عنونت صحيفة «العلم» لسان حزب الاستقلال هذا اللقاء كالتالي: «ظاهرة جديدة تستفز الشعور الديني للمغاربة: مغاربة غير مُخرجين من الإعلان عن مسيحتهم وهذه مطالبهم»<sup>(1)</sup>.

فلسفة الدولة الحديثة تقتضي وجود ضمانات للتنوع الديني دون المساس بالعقيدة السائدة». [المحرر] أنظر: عبد الرحيم العسري، ضريف يُدافع عن حرية المعتقد من داخل «الحقل الديني المغربي»، موقع «هسبرس»، 8 نونبر 2017، على الرابط: [www.hespress.com/orbites/370697.html](http://www.hespress.com/orbites/370697.html)

(1) أنظر: العلم، الرباط، عدد 6 أبريل 2017.

وكما أشارت إحدى المتابعات الإعلامية، فقبل لقاء «تنسيقية المغاربة المسيحيين»، بالأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحوالي شهرين، أقدم المجلس العلمي الأعلى على إصدار فتوى تضمنتها وثيقة «سبيل العلماء»، لذلك لم يتردد المغاربة المسيحيون في أن يعلنوا «إننا أصبحنا لا نجد حرجاً في الاعتراف بأننا مواطنون مغاربة نعتنق المسيحية، ولم نعد نشعر بالغرابة في وطننا، رغم التضييقات المستمرة علينا، لكننا ممنوعون من القيام بشعائنا الدينية في الكنائس التي هي حكر على الأجانب فقط»<sup>(1)</sup>.

وشهدت سنة 2017، واقعة توقيف شاب وشابة يوم الأحد 15 أكتوبر 2017 يعملان في قطاع التعليم بالرحامنة، أثناء ولوجهما مقر كنيسة بالحى الشتوي بمراكش، وحسب ما كشفت عنه صحيفة التي أوردت الخبر، فإن سبب الإيقاف هو «اعتناقهما المسيحية وأداؤهما الشعائر الدينية المسيحية بالكنيسة ذاتها»<sup>(2)</sup>.

حضور المسيحيين المغاربة، يتم إعلامياً، عبر أحد البرامج الحوارية لمسيحي مغربي يُدعى «الأخ رشيد»، ومقالات الكاتب محمد سعيد<sup>(3)</sup> في الصحف الورقية<sup>(4)</sup> ومواقع شبكة الإنترنت<sup>(5)</sup>، وهذه بعض عناوين مقالات محمد سعيد، ويصّبُّ أغلبها في التعريف بالظاهرة التي تعتبر مُستجدة في الساحة المغربية:

- رداً على اتهام المسيحيين المغاربة بالتنصير<sup>(6)</sup>؛

- (1) محمد الطاهري، 5 ملاحظات يهتمي بها «المغاربة المسيحيون» للخروج للعلن، موقع [haberler.com]، 12 ماي 2017، على الرابط: <https://ar.haberler.com/arabic-news-1058261>
- (2) إيقاف أستاذين اعتنقا المسيحية أمام كنيسة بمراكش، موقع «كشك» [qushq.com]، 14 أكتوبر 2017، على الرابط: [goo.gl/DpgyT1](http://goo.gl/DpgyT1)
- (3) باحث في مقارنة الأديان، وعضو المكتب التنفيذي لمركز الدراسات والأبحاث الإنسانية. [mada]
- (4) الأحداث المغربية على الخصوص.
- (5) خاصة موقع «هسبريس» وبدرجة أقل موقع «الإسلام في المغرب» [أو «إسلام مغربي»].
- (6) محمد سعيد، رداً على اتهام المسيحيين المغاربة بالتنصير، موقع «هسبريس»، 24 يوليو 2017، على الرابط: [www.hespress.com/writers/358824.html](http://www.hespress.com/writers/358824.html)

- شذرات من سيرتي المسيحية<sup>(1)</sup>؛

- دفاعاً عن المسيحية وليس دفاعاً عن التنصير<sup>(2)</sup>؛

مما عايناه في متابعة هذه الظاهرة التي شرعت بعض وسائل الإعلام في تسليط الضوء عليها، محاولة التضخيم ونشر المغالطات والمعطيات غير الدقيقة من طرف أفلام مشرقية أو غربية، ويصعب حصر هذه المتابعات المسيحية الصادرة في المشرق أو في أوروبا.

هذا التضخيم الإعلامي، أكدته الباحثة كريمة نور عيساوي، المتخصصة في علم مقارنة الأديان. وترى أن «الحديث عن عدد معتنقي المسيحية في المغرب لا يخلو من تهويل مبالغ فيه قد تروجه جهات معينة للإيجاء بأن الإسلام مهدد في عقر داره»، مضيفة أنه «يُخطئ من يعتقد أن المسيحية طارئة على فضاء الثقافة المغربية، وأنها وفدت إليها فقط إبان العصر الحديث تزامناً مع بداية الاحتلال الفرنسي لأجزاء من شمال أفريقيا. فالمسيحية ضاربة بجذورها في التاريخ القديم، وكانت تُشكل مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة المغربية القديمة. وليس صدفة أن يُنتج سكان هذه المنطقة مسيحية ذات صبغة أمازيغية تُعرف بالدوناتية ارتدت ثوباً احتجاجياً تمثل في إعلان تمردها على الحكم الروماني، ورفضها القاطع لتعاليم الكنيسة الرسمية. وليس صدفة أن تكون شمال أفريقيا في الوقت نفسه هي موطن بعض كبار آباء المسيحية أمثال القديس أغوستين المدافع القوي والشهير عن المسيحية الرسمية»، لولا أن «عجىء الفتوحات الإسلامية سيُسهم بشكل كبير في وضع حد لنمو وتطور وانتشار المسيحية. لا نعرف، على وجه التحديد، كيف تم هذا الأمر، ولا ندري لماذا لم يتمسك بعض السكان بهذا الدين مثلما هو الحال في الشرق العربي. هي أسئلة محيرة يصعب أن نجد لها جواباً مقنعاً.

(1) محمد سعيد، شذرات من سيرتي المسيحية، موقع «هسبريس»، 26 أبريل 2017، على الرابط:

[www.hespress.com/writers/347802.html](http://www.hespress.com/writers/347802.html)

(2) محمد سعيد، دفاعاً عن المسيحية وليس دفاعاً عن التنصير، موقع [richah.com]، 28 مارس 2016، على

الرابط المختصر: [goo.gl/MCPFwX](http://goo.gl/MCPFwX)

إن المهم بالنسبة للباحث أو المؤرخ هو أن المسيحية انسحبت تدريجياً من فضاء الثقافة المغربية إلى أن اختفت تماماً<sup>(1)</sup>.

من علامات هذا التضخيم، أن نقرأ في هذه التقارير الإخبارية ما مفاده أن «التقديرات تقدر عموماً المسيحيين المغاربة بخمسة آلاف مواطن كحد أدنى، و40 ألف مواطن كحد أقصى»<sup>(2)</sup>، ومن علامات المغالطات، أن يكون عنوان التحقيق نفسه كالتالي: «مسيحيو المغرب: مجرمون في نظر الدولة، ويجب قتلهم في نظر شيوخها»، والحال أن المتابعة لم تدقق في طبيعة هؤلاء الشيوخ، لأن الفتوى في المغرب، تصدرها مؤسسة تعنى بها، وليس أي جهة أخرى، سواء كانت سلفية أو إخوانية، كما أن المؤسسة المعنية بإصدار الفتوى<sup>(3)</sup>، أكدت في وثيقة «سبيل العلماء» سالفة الذكر، أن موضوع الردة مرتبط بمحددات سياسية بالدرجة الأولى.

مع أن المغرب بلد مسلم في غالبيته، بمقتضى التاريخ والوثيقة الدستورية، فإنه يضم بعض الطوائف الدينية، وخاصة الطائفة اليهودية، ومنذ قرون، ولكن الأمر مختلف نسبياً مع موضوع المسيحية، والذي أصبح مرتبطاً خلال العقود الأخيرة، ومن باب أولى السنين الأخيرة، بظاهرة التبشير. لذلك، كان من المتوقع أن نعاين بين الفينة والأخرى، صدور متابعات إعلامية لتفكيك خلايا مرتبط بالتبشير، ولذلك اضطرت السلطات الأمنية، في إحدى المحطات إلى الإقرار بوجود «تزايد كبير في نشاط مجموعة من شبكات التبشير التي تستهدف بشكل مكثف مناطق شعبية يكون معظم سكانها من أسر في وضعية مادية هشّة»، مضيفاً أنها «تعمل على وضع خطة

- (1) كريمة نور عيساوي: هناك تضخيم في موضوع «المسيحيين المغاربة»، حوار أجراه يوسف العزوزي، موقع «إسلام مغربي» [islamaghribi.com]، 5 أكتوبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/oEBXCt](http://goo.gl/oEBXCt)
- (2) محمد عزت، «مسيحيو المغرب: مجرمون في نظر الدولة، ويجب قتلهم في نظر شيوخها»، موقع «ساسة بوست» 5 ماي 2016، على الرابط: [www.sasapost.com/moroccan-christians](http://www.sasapost.com/moroccan-christians)
- (3) صحيح أن تاريخ صدور التقرير، جاء قبل صدور وثيقة «سبيل العلماء»، ولكن صحيح كذلك أننا لانعاين في المغرب هذا التهويل من موضوع لا يهم سوى بضع مجموعات في الساحة المغربية، وبإقرار أعضاء هذه المجموعات. [المحرر]

متكاملة للتصدي لهذه الظاهرة التي تستهدف فئة معينة من الشباب المغربي، ويجني من ورائها «الجواسيس الأجانب» الذين يقيمون في المغرب والناشطون في عمليات التنصير، مبالغ مالية كبيرة في حالة نجاحهم في استقطاب مغاربة جدد إلى الديانة المسيحية».

كما «أبانت مجموعة من المعطيات الميدانية عن وجود مجموعة من الشباب الأجانب المنتمين إلى جنسيات مختلفة، ضمنهم آسيويون ومصريون على وجه الخصوص، إضافة إلى مغاربة، يلعبون دور الوسيط بين المنصرين والشباب المستهدف ممن تقل أعمارهم عن 17 سنة، حيث تعتمد هذه الشبكات إلى توفير مساكن في الأحياء الشعبية بمدينة الدار البيضاء، عبارة عن غرف أو شقق سكنية صغيرة يتم كراؤها بمبالغ تتراوح ما بين 800 و1600 درهم في الشهر»، وأكدت المصادر ذاتها أن «المراهقين المغاربة، الذين يسقطون في شباك هذه الشبكة، يخضعون لعملية غسيل دماغ حقيقي، لأن العمل يتم بإشراف مباشر من طرف «منصرين» محترفين ناشطين بقوة في هذا النشاط الديني على المستوى العالمي»<sup>(1)</sup>.

## 2 - البهائيون في المغرب

تعرف الباحثون المغاربة على البهائية في المغرب خلال السنوات الأخيرة، من بوابة المقالات التي يُحررها جواد مبروكي، ويُعرف نفسه أنه «طبيب ومحلل نفساني كاتب وفنان تشكيلي»، وينشر في عدة صحف ورقية<sup>(2)</sup> أو مواقع إلكترونية<sup>(3)</sup>، والذي يُعبر فيها إجمالاً عن موافقه من بعض قضايا الساحة ذات الصلة بالدين والاجتماع، ونذكر هنا بعض عناوين هذه المقالات:

(1) محمد لبيب، شبكات تنصير توظف «مبشرين وجواسيس» لتغيير دين المغاربة، موقع «هسبريس»، 21 يوليو 2017، على الرابط: [www.hespress.com/societe/358412.html](http://www.hespress.com/societe/358412.html)

(2) الأحداث المغربية على الخصوص.

(3) خاصة موقع «هسبريس» وبدرجة أقل موقع «إسلام مغربي»، ومن هذه المقالات، نقرأ: «ما هي غايتي كبهائي مغربي؟»، بتاريخ 26 سبتمبر 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/4hHKe5](http://goo.gl/4hHKe5)



- خادمت مغربيات خلف قناع الحياة الزوجية.
- إعلان: قد أتى دين جديد ويجب الدخول فيه أفواجاً.
- علاقة المغاربة بالحلال والحرام: نفاق يومي وتناقض سلوكي.
- المغربي «مدمر» لذاته ومجتمعه ودينه.

كما يُراسل مبروكي الصحف الورقية والرقمية المغربية عندما يتعلق الأمر بمواقف الطائفة البهائية في المنطقة، لأنه يعرف نفسه حينها بممثل الطائفة البهائية في المغرب، أو ما يصطلح عليه بـ«الجامعة البهائية في المغرب»<sup>(1)</sup>.

كما اطلع الباحثون المغاربة على مرجعية ممثل الطائفة البهائية، وهي مجموعة من بضع أفراد، من خلال مقال رأي للكاتب نفسه، ونشره في موقع «سي. إن. إن» الأمريكي، تفاعل في مضامينه مع بيان لمنظمة العفو الدولي الصادر في 18 يناير 2017 وعنوانه «اختطاف بهائيين يمنيين، السيد حشمت الله سرفيستاني والسيد نديم السقاف واختفاؤهما بعد القبض عليهما تعسفاً يوم 11 يناير دون السماح للتواصل معها من قبل ذويهما أو محاميها»، متسائلاً: «لماذا بعض الدول العربية ترفض التعايش مع البهائيين وبعضها يضطهدهم إلى حد الساعة، ويتهمهم بخيانة الوطن وبالتجسس وزعزعة عقيدة المسلمين بينما نرى للأقليات الدينية كامل الحرية في البلدان غير العربية مثل وسط إفريقيا وجنوبها وفي أوروبا وأمريكا وآسيا وحتى في الدول الإسلامية غير العربية (ما عدا إيران). هل العرق العربي هو السبب أم الإسلام؟»، مضيفاً أيضاً: «أنا بهائي ومواطن مغربي وأعرف جيداً أن الإسلام دين التسامح والتعايش وأرضه أرض السلام، يحث على احترام الأقليات الدينية وحرية العقيدة. فكيف نفسر إذاً هذا التعامل التعسفي والظالم تجاه البهائيين في اليمن، دولة عربية وإسلامية، وفي إيران كذلك دولة فارسية إسلامية؟»<sup>(2)</sup>.

(1) رابطها الإلكتروني كالتالي: [www.bahai-ma.org](http://www.bahai-ma.org)

(2) أنظر: جواد مبروكي، رأي: لماذا ترفض بعض الدول العربية التعايش مع البهائيين؟ موقع «سي. إن. إن» [CNN]، 21 يناير 2017، على الرابط:

<https://arabic.cnn.com/middleeast/2017/01/21/jaouad-mabrouki-opinion>

ومعلوم أن البهائية تتواجد في التداول المغربي، ولكن لا توجد معطيات موثقة حول العدد الحقيقي، على غرار الحالة الشيعية، ولو أن عدد البهائيين في المغرب، أقل بكثير مقارنة مع عدد الشيعة، وحتى التحقيق الوحيد الذي صدر في موقع رقمي محلي، فبالكاد توقف عند حالة بهائي مغربي<sup>(1)</sup>، ولم يتوقف عند جماعات أو تيارات، لأن عدد البهائيين في المغرب كما أشرنا في مطلع المحور، قد لا يتجاوز بضع عشرات أو بضع مئات، على الأقل حسب ما تكشف عنه وسائل الإعلام وما توصلنا إليه، وإن كانت تقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول وضع الحريات الدينية في العالم، تفيد أن عددهم لا يتعدى ألف شخص.

وتميز أداء البهائيين المغاربة في عام 2017، بواقعة المنع التي طالت احتفالاتهم في نهاية الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر، بمناسبة مرور 200 سنة على ولادة من يصطلحون عليه بـ«بهاء الله»، حسب ما أورده الموقع الرسمي للبهائيين في المغرب على الإنترنت، وهو عين ما أكده مصدر من وزارة الداخلية، وكشف أن السلطات منعت في مختلف المدن المغربية إقامة احتفالات للبهائيين، وأشار إلى أنهم «لا يتوفرون على أي ترخيص أو تنظيم قانوني»، وأضاف أن «عددًا منهم قام بحجز قاعات للاحتفال في كل من مكناس وطنجة قبل أن تتدخل السلطات وتمنع تلك الخطوة»<sup>(2)</sup>.

### 3 - الأحمديّة في المغرب

ما قيل عن البهائية في المغرب، صالح أيضاً في معرض الحديث عن الأحمديّة في المغرب، أي أننا إزاء بضع مجموعات، حاضرة في العالم الرقمي، وقد توقف أحد المواقع الإلكترونية عند حالة هذه المجموعة، نورد هنا أهم ما جاء في التحقيق:

- (1) أنظر: إسماعيل عزام، هسبريس تنفذ إلى عمق «البهائية» في المغرب وتُحاور مُعتنقيها، موقع «هسبريس»، 15 يوليو 2014، على الرابط: <http://www.hespress.com/html.235811/زوم/>
- (2) عبد الرحيم العسري، السلطات الأمنية تمنع مغاربة من الاحتفال بذكرى ميلاد «بهاء الله»، موقع «هسبريس»، 26 أكتوبر 2017، على الرابط: [www.hespress.com/societe/369101.html](http://www.hespress.com/societe/369101.html)

- هناك أحمديون مغاربة، اعتنقوا عقيدة تؤمن بوجود رسول ثانٍ مبعوث للمسلمين بعد الرسول محمد ﷺ، يُدعى «ميرزا غلام أحمد»، الذي توفي عام 1908، يعتبرونه «المسيح الموعود والمهدي المنتظر»، بالرغم من احتفاظهم بكافة العبادات والمعتقدات الإسلامية، بما فيها نظام «الخلافة».

- وجود عدد قليل من الأحمديين في بعض المدن المغربية، الذين يعتقدون بالديانة الأحمديّة بشكل فردي دون القيام بالتعبئة لها أو نشرها وسط المجتمع المغربي، ويارسون طقوسهم سرّاً ويشتغلون في الخفاء.

- «العربي الفخاض»، أحد هؤلاء المغاربة الذي سرد قصته مع اعتناق الأحمديّة، كاشفاً أنها بدأت في صيف 2008 حين مشاهدته، إحدى الفضائيات.

- يسرد المغربي ذاته كيف أنه قبل اعتناق الأحمديّة كان «إنساناً عادياً، أصلي أحياناً وأترك أحياناً، أدخن، وأبحث عن إيجاد أي فرصة كيفما كانت لكي أعيش (...). الفكر الذي أحمله يحثني على كره كل مخالف لي في المعتقد والسلوك، وأتصور نفسي أنني على صراط مستقيم».

- تبقى الخطوة الحاسمة، بحسب الأحمدي المغربي، حين «أرسل إليّ الإخوة بالمكتب العربي، بناء على طلبي عبر الهاتف، السيد مصطفى أبو شيباء؛ فأخذ مني البيعة وأعطاني كتابين هما: القول الصريح في ظهور المهدي والمسيح ونور الحق، بالإضافة إلى عدد من مجلة التقوى»<sup>(1)</sup>.

## خلاصات أولية

لا تخرج أهم خلاصات هذا المحور عما جاء في مقدمته، من أن تدينّ الهامش في المجال التداولي المغربي، والذي يهم ظاهرة الأحمديّة والبهاية والمغاربة الذين اعتنقوا

(1) طارق بنهدا، مغاربة يعتنقون الديانة الأحمديّة، ويبيعون «المهدي المنتظر» بلندن، موقع «هسبريس»، 27 فبراير 2017، على الرابط: <http://www.hespress.com/societe/340629.html>

الديانة المسيحية، لا يعدو أن يكون تدين مجموعات دينية متواضعة الحضور الميداني،  
فالأحرى الحضور الإعلامي والجمعي، ولا زالت في مقام «أقلية الأقلية الدينية»،  
لأنها لا تتم سوى بضع مجموعات متواضعة العدد.



# التدين الشبابي: أشكاله ومصادره

|| يوسف الكلاخي ||

أستاذ باحث في الفلسفة، [elkalakhi.youssef@gmail.com](mailto:elkalakhi.youssef@gmail.com)





تهتم بدراسة النصوص المؤسسة (القرآن والسنة) والتاريخ الاسلامي. يُصبح الإسلام، في نظر هذه المقاربة، المفسر الأساسي بل الوحيد للعالم الإسلامي»<sup>(1)</sup>.

أما المقاربة الأنثروبولوجية فإنها تضع في الحسبان خصوصية الثقافة الإسلامية، ومن هنا أهمية العمل الذي قام به أرنست غيلنز [E.Gelner]، إنه يحلل فكرة «مجتمع مغربي له طبيعة دينية وصوفية تقدر الأولياء، وهذا يعود إلى طبيعة السكان الذين يأخذون صورة إيجابية للولي أو رجل الدين تتجاوز المجال الديني لتمس الجانب الاجتماعي والسياسي، المتمثل في دور التحكيم في الصراعات القبلية، هذا الشخص يُصبح محترماً جداً إلى حد التقديس. و[واضح أن] الأمية التي يعرفها هؤلاء السكان تساهم في هذه الظاهرة»<sup>(2)</sup>.

هناك مقاربة تعتمد على البعد الثقافي وعلى الهوية مُعتبرة الظاهرة الإسلامية أعقد ما نتصور، حيث تُركز على الاحتجاج القائم على التشبث بالهوية الإسلامية ومناهضة الإمبريالية.

بالنسبة لفرانسوا بورغا، فإن «الاستعمار هو السبب في إحياء هذه الهوية الإسلامية بسبب فرضه لنموذج غربي يغزو مختلف الميادين، وحتى بعد الاستقلال فإن النخب الحاكمة الوطنية لم تتميز كثيراً عن المستعمر في أنماط حياتها الاجتماعية والثقافية، لقد سرعت من مسلسل الحداثة انطلاقاً من النموذج الغربي وفرضت اللغة الفرنسية لغة الترقّي الاجتماعي ولغة الإدارة والعلمانية ومرجعاً ونمط حياة شبيه بها هو موجود في الغرب»<sup>(3)</sup>.

(1) انظر:

Olivier Roy. « Les islamologues ont-ils inventé l'islamisme ». Esprit. Aout-septembre 2001. P.116-138.

(2) عكاشة بن المصطفى، الإسلاميون في المغرب، در توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 2008. ص 9.

(3) انظر:

Burgat François. L'islamisme au Maghreb, Paris, Karthala, 1988, p 264.

هذا الخطاب الصادر منذ عقدين تقريباً، هو نفسه الذي لا زال يُكرره الباحث الفرنسي فرانسوا بورغا، رغم التحولات التي طالت المنطقة، وتُعين هذا الإصرار على تمرير نفس الخطاب، أو قل نفس «النموذج





الشعوب الأكثر تهميشاً، الهجرة القروية نحو الحواضر ومسلسل التحديث كان من وراء ظهور هذا النوع من درجات التدين. يؤدي هذا التصور بنا إلى نتيجة منطقية بتعبير أحد علماء الاجتماع، وتكمن في «زوال الظاهرة باعتبار أنها مرتبطة بعوامل وشروط تزول هي الأخرى بمجرد زوالها. وهناك تصور آخر يربط إقبال الأفراد على الدين هو الخوف من الموت والقلق والفراغ الروحي»<sup>(1)</sup>.

إن أشكال التدين مختلفة الأسباب التي تدفع الأفراد للرجوع إلى الإسلام، وكذلك الأمر مع أسباب الانتماء إلى جماعات إسلامية مختلفة، فإذا كان البعض يرى في الإسلام مبدأ الخلاص ووسيلة لتأكيد الهوية الذاتية، فإن البعض الآخر ينتمي للحركات الإسلامية من أجل التصدي للغرب والتنديد بالنظام العالمي غير العادل، والبعض الآخر يرى في الإسلام قواعد أخلاقية ضد انحراف المجتمع. وهذا ما يجعلنا نطرح العديد من الأسئلة ذات العلاقة بالظاهرة الدينية وما مدى ارتباطها بالواقع الاجتماعي والسياسي والتحويلات القيمية التي يعرفها المجتمع المغربي.

إذا كان الدين ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي عرفها تاريخ البشرية والتي تؤثر في سلوكيات الأفراد والجماعات بشكل كبير، فهذا معطى يقتضي الاشتغال على لائحة أسئلة، من قبيل: ما الدين؟ لماذا هناك عودة للديني خصوصاً لدى فئة الشباب خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين؟ هل هذا مرده إلى أزمة قيم وهوية يعرفها المجتمع المغربي، وبالتالي يصبح الدين هو الملاذ الوحيد للتعبير عن وجود الأفراد والجماعات؟ ماهي أنماط التدين لدى الشباب المغربي؟ وماهي المصادر والمراجع التي ينهل منها الشباب تدينهم؟ هل ممارسة الأجيال الحالية للدين أكبر من ممارسة الأجيال السابقة أو مُماثلة لها أو أقل منها؟ ما علاقة الدين بظاهرة التطرف والإرهاب في صفوف الشباب المغربي؟

(1) انظر:

F. Khosrokhavar. L'islam dans les prisons, Paris, Editions Balland.2004, p.22.

## 1 - في مفهوم الدين

الدين على نحو ما عرفه قاموس «روبير» [Le Robert] هو «مجموعة أفعال طقوسية تؤطر علاقة الإنسان بالقدس» أو «مرتبطة بتصور مجال مقدس متميز عما هو دنيوي وموجه إلى إقامة علاقة بين الروح الإنسانية والإله»<sup>(1)</sup>. وواضح أن هذا التعريف للدين ليس هو التعريف الذي اعتمده المسلمون في تطبيقهم للإسلام، بحيث لا يتم التمييز بين ما هو دنيوي وما هو مقدس. إذ أن الرأي [doxa] لا يريد أن يكون ديناً بالمعنى الحصري فحسب، بل مجموعة كاملة من المعتقدات والنظريات وصالح لكل زمان ومكان. وبالتالي لم يؤثر انتقال المجتمعات المسلمة من النظام الديني إلى النظام الدنيوي، في أعقاب تطوير وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعقلية، وما حدث هو العكس، بل أدى ميلاد التيارات الإسلامية الحركية [أو الإسلاموية] [Islamisme] وتطورها في تلك المجتمعات إلى تقوية هذا التوجه بإعطائه ترجمة سياسية تحملها تلك التيارات نفسها.

وتجد مشروعية هذه الحركات وشعبيتها في المجتمعات الإسلامية الحالية أسسها في ذلك الرأي الذي يكون فيه «الدين ديناً ودنيا ودولة»: هذا الشعار تلوح به الحركات الإسلامية التي ليس مشروعها الاجتماعي والسياسي شيئاً مغايراً سوى تفعيله.

ويُعرّف محمد الهرماسي الدين بأنه «مجموع العقائد والتشريعات التي جاءت من كل دين، وبالنسبة إلى دين الإسلام فهو ذلك القانون المقدس أو الشريعة، وهو مجموع كوني من الواجبات الدينية؛ أي مجموع أوامر الله التي توجه وتقنن حياة كل مسلم من كل جوانبها، وهو يحتوي على واجبات تهم طقوس التعبد وعلى قواعد سياسية وقانونية، أما التدبّين، هو ذلك التقمص من طرف الفرد أو الجماعة للدين في مستواه النفسي والطقوسي، وما يمكن أن يكون طريقة فهم الفرد الشخصية للدين والتزامه العملي به، وهنا يجب أن نُميز بين الدين والتدبّين»<sup>(2)</sup>، أما الثقافة الدينية، فهي «تراكم

(1) أنظر: [www.larousse.fr/dictionnaires/francais/religion/67904](http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/religion/67904)

(2) الهرماسي محمد، مقارنة في إشكالية الهوية بالمغرب العربي، دار الفكر المعاصر، ط 1، 2001، ص 27.

تاريخي في فهم الدين وتمثل عقائده وتشريعته، التي تُصبح لاحقاً ضمنية أكثر مما هي صريحة يتمثلها أفراد المجتمع انطلاقاً من تصورهم المشترك الضمني للطبيعة والسلوك اليومي، وإلى مجموعة من المفاهيم المحمولة لدى الأفراد يتبناها المجتمع حول الدين وتصبح جزءاً من عبادتهم وأفكارهم الدينية وعقيدتهم؛ أي جزءاً من الدين، وهي تطابق الفكر الديني في كونها أصبحت ساكنة في ذهنية العامة<sup>(1)</sup>؛ أما الظاهرة الدينية، فإنها «تلك الملازمة للمجتمع، وتشمل أنماط التدبّر والثقافة الدينية والتجربة الدينية التي تتشابه في سياقها العام بما يرى ظاهرياً، كما تضم أشكال المؤسسة والتنظيم وآليات إعادة إنتاج الجماعات الدينية، وأبعاد الدين الفردية والجماعية وروابطه بالثقافة والسياسة والاقتصاد والأخلاق والعائلة.. إلخ»<sup>(2)</sup>.

يتتمي الدين إلى حقل المعرفة الدينية، المعرفة المباشرة التي لها صلة بالوحي، حيث يقدم الدين، في المتن القرآني، تعريفاً منهجياً ومعرفياً لمعناه ومبناه. فيما يتتمي التدبّر إلى حقل المعرفة الإنسانية وحقل التجربة الاجتماعية، إنه حقل الانفعال والتمثل والعلاقات. لذلك يستعصي التدبّر على التعريف والتحديد الصارمين، لأنه ثمرة لمجمل الحياة الاجتماعية بتوتراتها والتباساتها بما يضمه الضمير وتقتضيه إكراهات العيش المشترك وما إلى ذلك من الحثيات.

ليس الدين هو التدبّر<sup>(3)</sup>، وحيث تترسخ بنية المجتمعات عن الدين في الزمان كما في التمثل، تظهر عوامل غير متوقعة في إعادة صياغة علاقة المجتمعات بالسؤال الميتافيزيقي. وكلما اعتقد المتدين أنه أكثر قرباً من إلهه المعبود، كلما ابتعد عن الدين وازدادت العلاقة بينه وبين الدين تعقداً وغموضاً. يُمثل الدين رهان جذب وساحة صراع بين القوى السياسية والاجتماعية، وهو على مدى التاريخ العربي مصدر قوة

(1) إيكلمان، ديل، الإسلام في المغرب، ترجمة محمد أعفيف، ط 1، 1989، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ج 1، ص 42.

(2) الهرماسي محمد، نفس المرجع، ص 27.

(3) للتفصيل أكثر في ثنائية الدين والتدبّر، أنظر المحور الأول من هذا التقرير، بعنوان «الدين والتدبّر: مدخلٌ نظري» واشتغل عليه الباحث عادل الطاهري. [المحرر]

وإلهام يستعمله الجميع من أجل الإطاحة بخصم ديني أو سياسي، وضخ منسوب المشروعية في رصيد هذا الطرف مقابل نزعها من الطرف الآخر: أي الخصم المفترض. والدين بهذا المعنى لا يمثل قيمة أخلاقية أو روحية بحد ذاته لدى المتنافسين، بقدر ما يُمثل زخماً ورصيماً للكتلة الاجتماعية التي تقع خارج مدارات التأطير المدني والسياسي<sup>(1)</sup>.

إن التدين المغربي «يحمل في كل جوانبه شوائب صوفية، وإن كانت بشكل غير واع، لأن الموروثات مثل البقايا التي تقبع في العقل الباطن، تحملها الثقافة البشرية ولا تشعر بها. ففي حالة دين، مثل الإسلام يقع تبادل بين الإيديولوجيات الصريحة والإيديولوجيات الضمنية التي تتعايش معاً، وتؤثر كل مجموعة منهما في الأخرى، وفي حالة الثقافة الدينية بالمجتمع المغربي فيإيديولوجية الزوايا والصلحاء ضمنية أكثر مما هي صريحة»<sup>(2)</sup>.

## 2 - عودة الديني

عودة الدين<sup>(3)</sup> بشكل لافت خلال العشرية الأخيرة من القرن الواحد والعشرين لا ترتبط فقط بالمجتمعات المتدينة التي لعب فيها الدين دوراً مركزياً ومحورياً عبر تاريخها، وإنما حتى في مجتمعات الحداثة والعلمانية التي شهد فيها الدين انحصاراً. ف«رغم تنبؤات ماركس الذي اعتبر الدين يُمثل حالة من الاغتراب الإنساني. فالدين، في نظره هو بمثابة «القلب في عالم لا قلب له»، وهو الملاذ في قسوة الواقع اليومي. ويرى ماركس أن الدين بشكله التقليدي سوف يختفي بل لا بد من أن يختفي. فالدين يربح السعادة والجزاء إلى الحياة الأخرى، ويدعو الناس إلى القناعة والرضى بأوضاعهم في

(1) محمد الغيلاني، سؤال الدين والتدين في المجتمعات العربية، ملاحظات منهجية ومعرفية، موقع مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث» [mominoun.com]، بتاريخ 17 أبريل 2014، على الرابط المختصر: [goo.gl/bMncBU](http://goo.gl/bMncBU)

(2) إيكلمان، ديل، الإسلام في المغرب، مرجع سابق، ص 41.

(3) أو قل «عودة الديني». [المحرر]

هذه الحياة. ويؤدي ذلك إلى صرف الانتباه عن المظالم ووجوه التفاوت واللامساواة في العالم، وإهلاء الناس بما يمكن أن يكون نصيبهم في عالم الآخرة. وينطوي الدين، حسب ما يرى ماركس، على عنصر أيديولوجي قوي: إذ إن المعتقدات والقيم الدينية تستخدم في كثير من الأحيان، لتبرير جوانب اللامساواة في مجالات الثورة والسلطة. إن عبارة مثل «الضعفاء سيرثون الأرض» على سبيل المثال تحمل معنى الخنوع، وعدم التصدي للقمع<sup>(1)</sup>.

خلافاً لكارل ماركس، أمضى إميل دوركهايم جانباً كبيراً من أعماله في دراسة الدين مع التركيز بصورة خاصة على الاعتقاد الديني في المجتمعات التقليدية الصغيرة. ويمكن اعتبار مؤلفه الشهير «الأشكال الأولية للحياة الدينية» [Les formes élémentaires de la vie religieuse] الذي نُشر عام 1912، أبرز الأعمال المؤثرة في علم الاجتماع الديني. ولا يربط دوركهايم الدين بالتفاوت الاجتماعي أو السلطة، بل يدرس علاقته بطبيعة المؤسسات المجتمعية. ويُشدّد دوركهايم على أن «الديانات لا تنحصر في المعتقدات فحسب، بل تتجاوزها لتشمل مجموعة من الأنشطة الطقوسية والاحتفالات الجمعية، يتأكد وترسخ الإحساس بالتضامن الاجتماعي، في مثل هذه التجمعات، ينأى أفراد الجماعة بأنفسهم إلى مرتبة عليا يشعرون معها بالتواصل مع قوى علوية»<sup>(2)</sup>.

ومن منظور دوركهايم، فإن هذه الشعائر والاحتفالات «تربط أفراد الجماعة بعضهم ببعض. ولا يمثل ذلك في تجمعات العبادة المنتظمة فحسب، بل يتجلى في مراحل الانتقال والأزمات المتنوعة التي تمر بها حياة الأفراد والتجمعات مثل الميلاد؛ والزواج؛ والموت». وفي «الثقافات التقليدية الصغيرة يتغلغل الدين في جميع جوانب الحياة. كما أن الاحتفالات الدينية تكون مجالاً لتوليد أفكار جديدة أو تكريس القيم القائمة، وليس الدين سلسلة من المشاعر والأنشطة؛ بل هو القالب الذي تتحرك فيه

(1) أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، ص 569.

(2) المرجع، نفسه، ص 570.

أنهاط التفكير لدى الأفراد في الثقافات التقليدية»<sup>(1)</sup>. ويعتقد دوركهائم أن «تأثير الدين سينحصر مع تطور المجتمعات الحديثة، وسيحل مكانه التفكير العلمي». ويشترك دوركهائم مع ماركس في الرأي بأن الدين التقليدي، أي الايمان بألهة أو قوى علوية، هو على وشك الاختفاء. ويقول دوركهائم في إحدى عباراته المشهورة: «لقد ماتت الآلهة القديمة»<sup>(2)</sup>.

تختلف كتابات ماكس فيبر عن الدين عما وضعه دوركهائم من ناحية تركيزها على الترابط بين الدين والتغير الاجتماعي - وهو المجال الذي لم يتطرق إليه دوركهائم-. كما أن فيبر يُعارض الموقف الذي اتخذه ماركس، إذ يرى أن «الدين لا يُمثل بالضرورة قوة محافظة، بل إن بعض الحركات والتوجهات الدينية التي تستلهم جانباً من تعاليم الدين قد أحدثت تحولات اجتماعية مثيرة في المجتمعات الغربية. فقد كانت البروتستانتية، المنبع الأساسي للنظرة الرأسمالية في المجتمعات الغربية الحديثة»<sup>(3)</sup>. ويشير فيبر إلى أن «الحضارات التقليدية في الصين والهند شهدت في مراحل معينة من تاريخها مستويات عالية من النمو في مجالات التجارة والتصنيع وانتشار المراكز الحضرية، لولا أنها لم تسفر عن إحداث أنماط من التغير الاجتماعي الجذري الذي نشأت في أحضانه الرأسمالية الصناعية في الغرب. لقد عملت الديانات الآسيوية الشرقية على إبطال عجلة التغير». ويرى فيبر أن الهندوسية على سبيل المثال، تمثل دين «العالم الآخر»؛ أي إن القيم العليا فيها تؤكد على ضرورة الهروب من متاعب العالم المادي والتحليق إلى مستويات عالية من الوجود الروحي. وبالمثل دعت الكونفوشية أيضاً إلى العزوف عن التنمية الاقتصادية كما يفهمها الغرب، وشددت على ضرورة الانسجام مع العالم لا إلى السعي النشط للسيطرة عليه، وعلى الرغم من أن الصين كانت تمثل لعهود طويلة الحضارة الأقوى والأغنى ثقافة في العالم، فقد كانت للقيم

(1) نفسه، ص 572.

(2) نفسه، ص 576.

(3) نفسه، ص 580.

الدينية المهيمنة فيها، الكابح الذي يلجم الالتزام القوي بالنماء الاقتصادي بوصفه هدفاً بحد ذاته»<sup>(1)</sup>.

ترى النظريات المعاصرة أنه «لا يمكن إقصاء الدين من الحياة العامة حتى في مجتمعات ما بعد الحداثة، الدين لم يختف أو لم يعاني تراجعاً في ظل الحداثة Modernité، بل ما يزال «نابضاً بالحياة» كما كان في الماضي. ويمكن القول إن المجتمعات الأوربية -التي كانت مثلاً أصيلاً لنظرية العلمانية- أصبحت تعيش الآن مرحلة عودة ظهور الدين، ومن هنا، ووفقاً لهذا المدخل، تتضح استمرارية وجود الدين وتزايد في الحياة العامة. ومن بينها المجتمعات الأوربية، التي أصبحت تعيش مرحلة عمومية الدين أي حضور الدين في المجال العام»<sup>(2)</sup>.

لقد كانت أطروحة التحول نحو العلمانية من أكثر الأطروحات قبولاً بلا منازع ضمن الدراسات والبحوث التي تناولت الدين؛ حيث سيطرت على المناقشات الأكاديمية عن الدين حتى السبعينيات من القرن الماضي. وفي سياق النقاش حول التحول نحو العلمانية، يُعد كل من بيتز. ل. بيرغر [Peter. L. Berger] وتوماس لوكمان [Thomas Luckmann] من أبرز الباحثين الذين سلطوا الضوء على مفهوم خصخصة المعتقد الديني، الذي يُقصد به وجود الدين وانحساره داخل المجال الخاص للفرد، حيث يفترض بيرغر أن «التنميتين الاجتماعية والاقتصادية سوف يترتب عليهما إبعاد الدين في المجال العام. أما بالنسبة إلى المجال الخاص فسيظل بمنزلة المجال الأخير المتاح للممارسات الدينية، فالدين عندئذ سيصبح شأنًا خاصاً». أما توماس لوكمان فقد أكد أن «الدين سوف يصبح أمراً كامناً بدلاً من تأكيده لانحسار دوره في المجتمع، ويشير إلى أن الدين أصبح ذا طابع خاص وفردى؛ أي إن ارتباطه بالفرد وليس بالمجتمع»<sup>(3)</sup>.

(1) نفسه، ص 583.

(2) أرماندو سالفاتورى، المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة، أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، 2012، ص 19.

(3) نفس المرجع، ص 21.



### 3 - مداخل الدين العام

وتصبّ العديد من الدراسات المعاصرة، باختلاف الحقول العلمية، من قبيل علم الاجتماع، والعلوم السياسية، وعلم اللاهوت، والفلسفة، في حضور الدين في المجال العام للمجتمعات الحديثة، وبالنتيجة، يمكن توحيد جميع الإسهامات تحت مظلة واحدة أطلق عليها «مداخل الدين العام» مع العلم بأن الافتراضات التي تدور حول الدين العام قد تختلف وفقاً للنظرية المطروحة، ومن تم يمكن تحديد الافتراضات المشتركة على النحو التالي:

- 1 - يمكن ملاحظة وجود الدين إمبريقياً في المجال العام للمجتمعات الغربية.
  - 2 - الحضور المتزايد للدين في المجتمعات الحديثة.
  - 3 - التأثير الكبير والفعال للدين في المناقشات السياسية العامة<sup>(1)</sup>.
- ويمكننا تصنيف مداخل «الدين العام» إلى عدة اتجاهات:

يتمثل الاتجاه الأول في تأكيد وجود الدين في المجال العام؛ حيث يزعم يورغن هابرماس أن عصرًا جديدًا قد بدأ في عصر «ما بعد العلمانية» أو كما أطلق عليه «مجتمع ما بعد العلمانية»، إذ أنه من الآن فصاعداً، سوف «يُشكل الدين شريكاً مهماً في المناقشات العامة ذات الصلة بهذه المجتمعات، وعلاوة على ذلك، يقدم هابرماس أطروحة معيارية عن الدين العام، من خلال ضرورة توضيح المجتمعات ما بعد العلمانية للإسهامات الدينية في المجال العام، حيث يُمكن للفكر الديني في الإسهام في المناقشات العامة حول القيم الأخلاقية في المجتمعات المعاصرة والمستقبلية»، ويعتقد هابرماس أن «المجتمعات الحديثة قد تجد بعض الإجابات عن أسئلة ذات صلة بالنواحي الأخلاقية في العصر الحالي من خلال الاستماع لرأي رجال الدين في المناقشات السياسية العامة»<sup>(2)</sup>.

(1) نفسه، ص 24.

(2) أرماندو سالفاتوري، مرجع سابق، ص 29.

ويتخذ عالم الاجتماع الفرنسي ويليام جان بول [William Jean-Paul] موقفاً مماثلاً لموقف هابرماس؛ معتبراً أن «المجالات العامة والسياسية ذات الطابع العلماني قد أصبحت تتخذ في الوقت الحالي اتجاهاً أكثر انفتاحاً على الدين، كما سوف تثير الاتجاهات المتزايدة للعلمانية في فرنسا إعادة التشكيل البنائي للدين، فالدين يمكن أن يُشكل مصدراً مهماً للمناقشات العامة، ويشارك في عملية بناء الهوية للأفراد والجماعات. ومجمل القول إن إسهامات أصحاب هذا الاتجاه تؤكد على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه الدين في المناقشات العامة السياسية لمجتمعات ما بعد العلمانية، وذلك على نحو منطقي»<sup>(1)</sup>.

كما يشير كازا نونفا في كتابه: «الأديان العامة في العالم الحديث» إلى أن «الدين في المجتمعات الحديثة ما يزال يحتل مكانة في المجال العام»؛ ومن ثم يرفض خصخصة الدين ويطرح في المقابل أطروحته التي أطلق عليها «عمومية الدين»؛ أي حضور الدين في المجال العام الذي يقصد به «أن التقاليد الدينية في جميع أنحاء العالم ترفض قبول فرضيات نظريات الحداثة والتحول نحو العلمانية التي تؤكد تهميش دور الدين وحصره داخل المجال الخاص بالفرد»<sup>(2)</sup>.

وقد أوضحت جريس ديفي التي تعد من أبرز علماء الاجتماع الديني، أن «هجرة الأفراد من مناطق مختلفة من العالم جعلت النموذج الأوربي للتحول نحو العلمانية موضع تساؤل، ففي الوقت الذي يروج فيه النموذج الأوربي لخصخصة الدين، يوجد لدى العديد من الوافدين الجدد أفكار مختلفة فيما يتعلق بالمكانة المناسبة للدين في المجتمع، ونتيجة لذلك، فإن الأوربيين لا يملكون إلا أن يُطلقوا نقاشاً حول الدور العام للدين، ولكن الدين أصبح حاضراً أيضاً على نحو متزايد في شعوب أوروبا،

(1) نفس المرجع، ص 33.

(2) انظر:

Jose Casanova, Public Relations in the Modern World, Chicago2, University of Chicago Press, 1994.

وتستطرد ديفي قائلة: «سوف يخترق الدين المجال العام بصورة متزايدة، وهو ما يعتبر اتجاهًا مدفوعاً بحضور الإسلام في أنحاء مختلفة من أوروبا»<sup>(1)</sup>.

هناك اتجاه واضح لتطور الأديان والممارسات الدينية، انطبع في مرحلة أولى بتراجع الدين، أو ما يسميه علماء الاجتماع بـ«علمنة المجتمع». ثم في مرحلة ثانية (خلال العقود الأربعة الأخيرة) عودة الديني. ورغم ما يبدو داخل هذين الاتجاهين من تعارض؛ فهما حاضران جنباً إلى جنب، كما يمكن تأويلهما كمؤشرين لتحول يعكس مفاعيل التدين في المجتمع، بل يمكن عدّهما من عوامل تغير اجتماعي في طور التعقيد، ولربما هذا ما كان يقصده كليفورد غيرتز [Clifford Geertz] عندما اعتبر أن «العثور على الدين أهم من تعريفه، وإن كان هذا التأويل يطرح أكثر من إشكال، ذلك أن العثور على الشيء يقتضي بالضرورة تعريفه، لأن السوسيولوجيا تنظر إلى الظاهرة الاجتماعية بوصفها شيء [Chose]»<sup>(2)</sup>.

«عودة الدين» [عودة الديني] خلال العقود الأخيرة كانت لها عدة تجليات، منها مثلاً: صعود الأقليات الدينية من جهة، وبروز الحركات الدينية من جهة ثانية. غير أن بعض السوسيولوجيين لا ينظرون إلى العودة باعتبارها ظاهرة نقيضة للعلمنة التي مست المجتمع، بل هي تأكيد لها. فالدين اليوم أصبح، أكثر فأكثر، اختياراً فردياً وخاصاً، وهو يندرج في الحياة الشخصية للأفراد. بالأمس كان للدين دور أساسي في المؤسسة الجماعية المندمجة ودور المنظم. أما اليوم، فهو أكثر فأكثر، مصدر ومورد للمعنى بتعبير كوفمان.

ففي سياق الفردنة المهيمنة في المجتمعات الغربية المعاصرة، يحاول كل شخص أن يرتجل تديناً يستند إلى عدة متنوعة من المعتقدات المتاحة. فالمبادرة الدينية اليوم تأتي

(1) انظر:

Jens Koehrsen «Haw Religious is the Public Sphere? A Critical Stance on the Debate about Public Religion and Post-secularity», Acta Sociologica, vol. 55, no.3, p.273.

(2) انظر:

Durkheim Emile «considérer les faits sociaux comme des choses». 1987, Les règles de la méthode sociologique (1895) PUF.

من الأفراد أكثر منها من المؤسسات. إن التقدم الذي حققته الفردانية يدفع الأفراد إلى البحث عن معنى لحياتهم، ما يؤدي إلى منطق هوياتي جديد، فمثلاً، لا يمكن تفسير ارتداء الحجاب في أوروبا فقط انطلاقاً من دوافع دينية.

البحث عن الهوية، أمر في غاية الذاتية، ولأنه كذلك فهو ملازم للاستقرار، وهذا بدوره يُفسر تبدل التدين، فردنة الديني لا تعني عدم مطابقته للأشكال والطقوس الدينية الجماعية التي بدأت تعرف نشاطاً وصعوداً مثيراً، لأنها تؤكد معتقداتهم الدينية. لم يعد ممكناً الآن الحديث عن «أفول الدين»، إذ هناك عدة أشكال وأنماط من التدين، بل للأديان، ولعل ما تغير هو موقع الدين ودوره في المجتمعات الحديثة.

التحليل السوسيولوجي للدين يعكس، أكثر فأكثر، مدى التعقد الاجتماعي: إذ يُصبح الانتماء إلى دين ما لا يتطابق بالضرورة مع ممارسته؛ فالمعتقدات تختلف عن الممارسات لأن هناك عدة فوارق بين المعتقد والسلوك. كما تعكس الأديان، بشكل عام، المجتمعات الإنسانية التي تحتضنها، وبهذا المعنى يمكن فهم المجال الديني بوصفه تمظهاً للتغيير الاجتماعي.

يتوقع الإنسان من الدين أن يقدم أجوبة عن تساؤلاته المرتبطة بحياته ووجوده، تساؤلات في الغالب قضايا ما وراء الطبيعة، لكنه يتوقع أيضاً تساؤلات حول التدبير اليومي للحياة، ومقتضيات العيش المشترك. هذه العودة إلى الدين، وهذا الاطمئنان إلى الغيب يكون قوياً وملحاً في كل مراحل الحياة، لكن هذه العودة لا تعني بالضرورة بحثاً عن تفسير منطقي للوجود وأسراره وألغازه، إنما يمكن أن تكون عودة تُبرر أيضاً عجز الإنسان أمام الطبيعة وإكراهاتها: حيث يتحول الدين هنا إلى ملجأ يحتمي به الإنسان، لا فقط من الضغوط التي تأتي من الخارج، بل من التوترات التي تنطلق من ضميره أيضاً، ما يُفسر دعوة ماكس فيبر إلى ضرورة «عقلنة الدين»، حتى تقود ممارسته إلى الاستقامة، وحتى يكون ممكناً للدين أن يمنح العالم والإنسان معنى بتعبير كليفورد غيرتس، لأن تفسير الدين للعالم يُيسر تنظيم المجتمع برأي بيتر بيرغز.

#### 4- التدين الشبابي

كانت الأجيال السابقة في العقود التي مضت، تعيش أشكالا من التدين مرتبطة بالمنطق الشفوي والقراءة المحلية للدين المتمثلة في المذهب المالكي والنزعة الصوفية والاعتقاد الأشعري، وفي فترة السبعينيات والثمانينيات، سوف نعاين ولادة الحركات الإسلامية، والذي كان الشكل السائد في البناء الديني لذلك الجيل.

أما اليوم، ومع كل التغيرات العميقة التي نشهدها على كافة المستويات المحلية والعالمية وعلى مستوى الحقل الديني أيضاً، فقد «طرأت الكثير من التغيرات على مستوى الخطاب الديني حيث ظهر مثلاً، «دعاة جدد» على منابر الفضائيات يحاولون تقديم خطاب ديني جديد ينسجم مع العصر، كما ظهرت مجموعات دينية جديدة كالسلفية. هناك تطور لأنماط التدين عند الشباب حالياً يتم في إطار نقشي البطالة في المراكز الحضرية والتراجع التدريجي للدولة عن التزاماتها الاجتماعية الأساسية: التعليم، التشغيل، الصحة، وقيام قوى دينية صاعدة بتأطير الأحياء الفقيرة والمناطق الهامشية لتوسيع قاعدة شعبيتها. وهذا ما يجعل وضع الشباب غير المريح يرجع بالأساس إلى استمرار التجاذب غير المحسوم بين قيم الحداثة المفروضة وقيم التراث، التقليد والمحافظة»<sup>(1)</sup>.

إن التدين الشبابي، شأنه شأن الثقافة الشبابية بصفة عامة، ينطوي على تناقضات: تنوع المرجعيات والوجهات المعيارية للفعل مع تشكيلة قيم متنافرة [cocktail de valeur] لا تأبه كثيراً بتجانس منظومتها أو البحث عن أصولها مادامت تجد هوى في النفس وحاجة ذاتية. و«يتسم التدين الشبابي بمجموعة من الخصائص:

- أولها: الارتباط القوي بالمنظومة العقيدية والقيمية وحتى الطقوسية، حيث يصير الدين المكون الأساسي للحياة الاجتماعية للشباب، وهذا ما تؤكدته مجمل الدراسات المحلية والعربية التي تناولت التدين في المجتمعات العربية والإسلامية»<sup>(2)</sup>.

(1) انظر: Hassan Rachik, Jeunesse et changement social, Rapport du cinquantenaire

(2) الدين في المجتمع العربي، عمل جماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، 1990 ص 32

- وثانيها: الحضور القوي للمكون الديني في إنتاج مجال واسع من التصورات والممارسات الدينية لدى فئة الشباب وأداء بقاء واستمرارية المؤسسات التقليدية في تأطير الشباب وأداء مهام عمليات التنشئة الاجتماعية للشباب، ومن أهم هذه المؤسسات، العائلة التي لا تزال تقوم بشكل أساسي وجوهري وحيوي بعملية التنشئة الدينية، من خلال تلقين المبادئ الأساسية للمنظومة الدينية، اعتقاداً وطقوساً.

- وثالثها: أن التدين الشبابي منفلت من رقابة المؤسسات الرسمية؛ المتدين لا يتعلم دينه: إنه يتلقاه أو يصادفه، نحن نتعلم كل شيء تقريباً إلا التدين؛ فهو نرته أو نكتشفه من خلال الآخر، ولكنه ليس في كل الأحوال نتيجة بحث أو دراسة أو علم. ينتمي تديننا للترات أكثر من انتمائه للوحي، وللتاريخ أكثر من انتمائه للعصر. إن صلة المجتمع بالدين ليست مباشرة وليست واضحة، وقد ينتمي الشخص في الوقت نفسه لأكثر من نمط تدين من دون أن يمثل له ذلك إحراجاً أو أي انفصام. وفي هذا السياق، تبدو محاولة الدولة الهيمنة على حقل التدين من دون جدوى، لأن خطاها يحمل الكثير من الغموض إلى الحد الذي تبدو فيه دولة لا دينية، ولكنها ليست ضد الدين، ولذلك نجد أن الحياء الديني الذي تمارسه الدولة، حياء غير مُصرّح به<sup>(1)</sup>.

## 5 - الدين وسؤال الهوية

في ظل التحولات التي يمر منها المجتمع المغربي، على المستوى الثقافي أو القيمي أو الاجتماعي وتصادم المد الهوياتي، يُعتبر الدين أحد أهم الأنساق والمعايير التي تجيب على سؤال الهوية، فتمسك الشباب بالهوية الدينية متقدماً بالمقارنة مع الهوية الوطنية المغربية. التقييم الإيجابي للدين الإسلامي يظهر حتى بين أوساط الشباب غير المتدينين حيث ترتبط صورة «المسلم الصالح» بأي شخص يحترم الأخلاق الإسلامية بشكل عام بدل ممارسة كافة الطقوس بشكل حرفي<sup>(2)</sup>.

(1) محمد الغيلاني، سؤال الدين والتدين في المجتمعات العربية، مرجع سابق، ص 19.

(2) انظر:

Said Nassiri « Religion et violences urbaines à Casablanca Essai sur les représentations de l'orthodoxie Religieuse parmi les jeunes », Institut d'Etudes Politiques, Aix-en-Provence.

والمقصود بالهوية الذاتية عند الأفراد هو «نتاج عمل هوياتي يستند إلى خاصيتين أساسيتين هما إعطاء معنى للأننا والقدرة التعبيرية عنها عبر مختلف الأفعال والسلوكيات التي تتجلى في علامات هوية صريحة، حيث يُصبح كل تركيب للهوية يقوم على صيرورة تفاعلية تتضمن القطيعة وإعادة البناء، حيث يقف بها صاحبها عند مفترق طرق مختلفة من وجهات إعادة صياغة الذات على غير التنشئة الأولية التي حصلت مع مؤسسات العائلة والمحيط الاجتماعي والمدرسة».

إنها صياغة جديدة في ضوء معطيات الواقع الموضوعية. فالمواظبة على الصلاة في مواقيتها قدر المستطاع والثقة في الدين -العبادات بصفة خاصة- والصوم طيلة شهر رمضان، والتخلق بالأخلاق الدينية المثلى مظهراً وسلوكاً، وأشكال التحجب وألوانه، كلها من العلامات التي تعلن عن شبه طقوسيات تنتقل بموجبها الشخصي من حال إلى حال. ولذلك التقينا بشباب لهذا الغرض، في سياق قراءة تدينهم، ومن التفاعلات، تقول مريم، طالبة بشعبة الآداب: «أصبحت أشعر بالثقة في نفسي أكثر، أصبحت عندي شخصية»؛ أما حنان، طالبة، 24 سنة، تقول: «قبل ارتداء الحجاب كنت أشعر أن كل المفاهيم مختلطة في رأسي، وكوني تافهة، وكنت كثيراً ما أسأل نفسي لماذا جئت إلى هذه الدنيا ولماذا خلقتني الله». وتقول إحدى المتحجبات، 27 سنة: «الدين عندي هو التمسك بالتعاليم القرآنية. إذا تغافلت عنها مدة من الزمن أشعر بفقدان التوازن وينعدم عندي الشعور بالراحة، فالدين هو طمأنينة القلب وقوة تدفع الإنسان لفعل الخير».

وتضيف طالبة أخرى، 25 سنة: «ارتداء الحجاب شيء مفيد في حياتي، يحميني من معاكسة الشباب وأنال به احترام الناس وقبل كل شيء، يبقى من رضا الله». كما تضيف إحدى الفتيات 23 سنة: «علاقتي بالله، علاقة محبة وطمأنينة، إنه قريب مني كلما دعوته، وأستطيع أن أناجيه مباشرة». ويقول شاب آخر، 29 سنة: «لقد تدينت من فترة كنت فيها مُحَبَّباً بسبب البطالة، فتوجهت إلى الله ليفرج عني كربى، فوجدت ما يُبعدي عن جو التوتر والضيق، وشعرت بالراحة».

توضح هذه الشهادات أن ما يُسمى «الرجوع إلى الدين» لا يأتلف تماماً مع نموذج تدين الآباء الذي تقرره التقاليد المورثة؛ في المقابل يضع التدين الشبابي عنان تدبر الهوية الذاتية بين يدي صاحبها. كما تبين أن التدين يضمن أفعال الأفراد بمضامين نفسانية، حيث يكون الفرد المتدين اليوم مستهلكاً للخيرات الروحانية مثل استهلاكه للخيرات المادية الأخرى، وهذه صفة حدائية، لأن كل سلوك مهما يكن دينياً أو فنياً أو عاطفياً سيتكثف أكثر حول الأنا. هذا الأنا، في نظر كوفمان، يسوغ لنفسه أن يحول كل ما هو متاح لاستعماله الخاص بما في ذلك «سعيه الدائم لاكتساب التعاليم الدينية وتطبيقها لصالحها الخاص». وبهذا يضع التدين الشبابي عنان تدبر الهوية الذاتية بين يدي صاحبها مادامت مؤسسات المجتمع لا تكفل له الرعاية المطلوبة والحظوظ المنشودة في تأمين المستقبل.

## 6 - المعرفة الدينية لدى الشاب المغربي

يُقر غالبية الشاب أن معرفتهم بالدين أفضل حالاً من الأجيال السابقة، وهذا ما أقرته العديد من التقارير والأبحاث السوسيولوجية التي اهتمت بدراسة التدين الشبابي؛ فقد «صرح 56% من المستجوبين أن الأجيال الشابة تعرف الدين أفضل من الأجيال السابقة. وما يُفسر سيادة هذا الرأي هو توفير المعرفة الدينية عبر تعميم التعليم في صفوف الأجيال الشابة ولا تنحصر المعرفة الدينية هنا في إعادة إنتاج الشعائر التي يرثها جيل عن جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية التقليدية أو التعلم الذي يتم بالتقليد؛ فالمعرفة الدينية التي يتعلق بها هي معرفة نظرية لا تقف عند حدود ضبط ممارسة الشعائر، وإنما هي معرفة يتم اكتسابها عبر المدرسة والكتاب ووسائل الاتصال العصرية الأخرى»<sup>(1)</sup>.

إن كل فئة تحيل إلى جيلها السابق الخاص بها من أجل تقييم معرفتها الدينية مقارنة مع المعرفة الدينية للجيل الحالي. وهنا أيضاً تترجم التغيرات المعبر عنها في تقييم

(1) محمد العيادي، حسن رشيق، محمد طوزي، الإسلام في الحياة اليومية، بحث حول القيم والممارسات الدينية بالمغرب، مؤسسة فرديش إبيرت، ك 1، 2013، ص 119.



الفئات العمرية، التفاوت الموجود بين هذه الفئات المختلفة فيما يخص اكتساب المعرفة الدينية بواسطة ما هو مكتوب وعبر المدرسة؛ إذ لم يتمكن الجيل السابق من الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق، من الاطلاع على ما هو مكتوب وعلى المعرفة النظرية التي حصلت عليها الأجيال التي ولدت بعد ذلك بسبب التعميم التدريجي للتمدرس الذي يتقاسمه الجيل الحالي مع الجيل السابق له مباشرة، والذي يقيس معرفته مقارنة معه. ويمكن أن نسجل على هذا النحو أن تقييم المعرفة للأجيال السابقة، من طرف مختلف الفئات العمرية للمجموعة التي شملها بحثنا، بتناسب مع تقدم تدرس السكان ومع الانخفاض التدريجي لنسبية الأمية في المجتمع المغربي<sup>(1)</sup>.

## 7 - مصادر التدين الشبابي

- **الدولة:** الدولة فاعل أساسي في المسألة الدينية؛ فهي التي تنتج الخطاب الديني من خلال المؤسسات التي تشرف عليها ومن خلال الأجهزة والرموز (إمارة المؤمنين، أو وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وباقي المؤسسات الدينية). هذه الرقابة تساعد إنتاج رموز دينية بالقدر نفسه الذي تعيق من خلالها نمواً طبيعياً لحقول وأنماط تدين في مستويات اجتماعية متفاوتة. وفي مقابل كل ذلك، هناك هويات دينية تتبلور على هامش المؤسسات الرسمية أو ما يسمى بـ«التدين الشعبي» الذي لا ينضبط بالضرورة إلى معايير التدين الرسمي، وله عدة مصادر ومرجعيات ومن بينها توجيهات الدولة ومؤسساتها ورموزها.

- **العائلة:** يتجلى تأثير التربية في الثقافة الدينية فيما يفعله الآباء أو الأمهات في أخذ أبنائهم معهم إلى المساجد في نوع من التعلم الديني، وتسجيلهم في دور القرآن والتي تتبع للمساجد وللمؤسسة الرسمية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، أو لجمعيات تتبع لحركات إسلامية مسموح لها بنشر تعاليمها. إن التنشئة الاجتماعية والدينية داخل الأسرة تدرج احتكاك الشباب بالمقدس وتعمل على تلقين الطاعة

(1) نفسه، ص 120.

المطلقة كقيمة، وترسيخ السلبية وانعدام الحس النقدي لدى الأطفال، تبدأ التنشئة الدينية عموماً بشكل شفوي من جانب الأم عبر الالتزام بمختلف أشكال الإسلام الشعبي: زيارة الأولياء، الارتباط بالزوايا والطرق الصوفية، وبقايا المعتقدات السابقة للعصر الإسلامي. مرافقة الأم خلال الزيارات إلى المقامات الدينية ترسخ ارتباط المقدس الغامض المخيف والمثير للتساؤلات بصورة الولي لدى الأطفال. انتشار الأمية بشكل خاص بين النساء في المغرب يبقي التنشئة الدينية الأسرية بدائية وبعيدة عن تعاليم الإسلام. وتلعب الأسرة دوراً أساسياً في نقل القيم إلى الشباب بما تمثله في إطار اجتماعي للتعليم الشفوي والتشاور والدعم المادي<sup>(1)</sup>.

- المجتمع: لأن طبيعة الإنسان تبقى اجتماعية، فقد جاء الإسلام ليُنظم مختلف العلاقات بين الناس، حتى فيما يخص العبادات: هناك دعوة إلى فعل ذلك جماعة، منها الصلاة في الجماعة، وهي أفضل من الصلاة فرادى، والحج الذي يكون موسمياً اجتماعياً، لكن الإسلام لم يدع إلى الإيمان الجماعي، إنه علاقة خاصة بين العبد وربّه، فلا توجد مناجاة جماعية، وهذا الجانب الاجتماعي في الدين هو ما جعل الباحث كلفورد جيرتر ينطلق من افتراض نظري يخص الدين الإسلامي مفاده أنه «مؤسسة اجتماعية وأن العبادة نشاط اجتماعي، وأن الاعتقاد قوة اجتماعية. وعليه، فإن دراسة الحياة الدينية لمجتمع ما ينبغي أن تبدأ من تحليل أنساق الدلالة التي يستعملها الفرد داخل الحياة الاجتماعية»<sup>(2)</sup>. وهذا ما جعل أوغست كونت يقر بأهمية الوقائع الاجتماعية وقوتها الإكراهية على الفرد<sup>(3)</sup>.

(1) انظر:

Mounia Bennani-Chraïbi, « Soumis et rebelles : les jeunes au Maroc », Le Fennec, Casablanca, 1994, p 230.

(2) عبد الغني مندوب، الدين والمجتمع، دراسة سوسولوجية للتدين بالمغرب، منشورات أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 2006، ص 17.

(3) مسلان، علم الأديان، مساهمة في التأسيس، ترجمة عز الدين عناية، ط 1، 2009، المركز الثقافي العربي وهيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ص 72.

- الزوايا والطرق الصوفية: وبجانب العامل الجماعي في العبادة، نجد العامل الطقوسي، حيث شكل الجانبان أبرز نقاط التدين الجماعي، ومن هذين العاملين «تمكنت الزوايا أن تسود تاريخياً في الساحة الدينية المغربية التي تستمر في بعض أشكالها حتى الوقت الراهن، وإذا نظرنا في تاريخ المغرب الديني، فلا يخلو أي جزء من تاريخه وتراثه من ذكر الزوايا والصوفية، لهذا كانت الممارسة الصوفية هي الشكل السائد للتدين في المجتمع المغربي»<sup>(1)</sup>. فقد أسهمت العوامل السياسية في تجذر الزوايا ضمن المجتمع، فبرز دور وفعالية كل زاوية في فترتها الزمنية ضمن الحقل الديني والسياسي للمجتمع المغربي. فالناصرية مثلاً شكلت قوة دينية وسياسية في القرن الثامن عشر. أما الزاوية الدرقاوية فأمرها يختلف عن الناصرية خصوصاً من حيث بنيتها المذهبية.

- الحركات الاسلامية: ارتبط التدين الشبابي بالمغرب بالإسلام الحركي والتيار السلفي على الخصوص، وذلك نتيجة «تصدير المشروع السلفي الوهابي من المشرق، الذي ينهل أسسه من نصوص وكتابات ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب»<sup>(2)</sup>، وقد تمكنت الأفكار السلفية من التغلغل إلى التدين المغربي، وأصبح التيار السلفي جزءاً لا يتجزأ من مظاهره، كما تمكن من التغلغل في عدة فئات اجتماعية وعلى رأسهم الشباب، كقوة اجتماعية أكثر تأثيراً وقابلية للتدين، والملاحظ أن التيار السلفي تعاطى مع مختلف الفئات. لهذا السبب اتخذ أشكال مختلفة ما بين السلفية المتشددة، والذي انتشر خاصة بين الفئات المهمشة منها وغير الحاصلة على قدر من الثقافة والعلم، وأخرى معتدلة، والذي نجده ضمن الخطاب الديني الرسمي المتجسد في فتاوى فقهاء. وعن أسباب انتشار هذا التيار ضمن التدين الشبابي، كان للإعلام عدة أدوار، ومن ذلك متابعة شيوخ السلفية والحرص على تتبع فتاواهم والأخذ بها، وهذه ظاهرة لم تلازم الفئات المهمشة أو غير المثقفة وحسب، بل طالت الفئات الاجتماعية المتوسطة والمثقفة، عبر استخدامه الخطاب العاطفي، دون إغفال الظروف الاجتماعية والمادية للفرد،

(1) محمد ضريف، الإسلاميون المغاربة: حسابات السياسة في العمل الاسلامي، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، ط 1، ص 82.

(2) منتصر حمادة، الوهابية في المغرب، ط 1، 2012، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ص 21.

فضلاً عما يعيشه العالم الإسلامي من أحداث. و«ما يجعل الشباب يُساند الحركات الإسلامية، تنامي النزعات الفردية داخل الأسر لاعتماد قيم دينية بديلة كشكل من أشكال الاحتجاج والثورة على القيم الأبوية السائدة في المجتمع والداعمة لاستمرار الاستبداد السياسي»<sup>(1)</sup>.

- الإعلام الديني: انفتاح الشباب على وسائط الاتصال والمعرفة الحديثة كالقنوات الفضائية والمواقع الدعوية على شبكة الإنترنت ومتابعة العلماء والدعاة الأجنبي خارج الحقل الديني الرسمي، يرسخ تنوع المرجعيات الثقافية والدينية. ويسهم الإعلام الديني والانتشار الكبير حالياً الذي عرفه بأدائه الزهيد في خدمة ترسيخ التدين النفسي الجاهل بحقيقة الدين وجوهره، والاقتصار على طقوسيته وأداء واجباته، لا تكفي بأدلة الدين في مذهب أو تيار فقط، بل عملت على تقزيمه وتحجيمه إلى أقصى مستوياته، فألغت العقل من منظومة الدين وجعلته جسداً بارداً لا حياة فيه، والإشكال الأكبر في هذا - أن هذه القنوات تلقى إقبالا من طرف الجمهور، فقد تم الانتباه إلى أن حتى تلك الأسر التي لا تهتم بالدين كثيراً - بإدماجها على تلك القنوات.

وقد ترسخ هذا الخطاب بفعل الفراغ الديني والروحي، وبفعل إرادة سياسية كانت تنظر إليه بعين الرضا طالما يُحافظ على السكينة السياسية والدينية، لأنه في المطاف الأخير ينتج متديناً سلبياً وعاطفياً. إنه زبون أكثر من كونه مُتدين. سطحية الخطاب الديني هي ثمرة سطحية التفكير الذي يقود العقل الديني ويوجهه. في مجتمعاتنا يمكنك أن تحصل على فتوى لمجرد ما تزور حلاقك الشخصي، أو أحد جيرانك، أو أن تضغط على زر الشاشة لتشفي غليلك الديني من الفتوى والوعظ. الفتوى على الهواء أو الفتوى الافتراضية تصنع كتلة من المتدينين تعجز السوسيولوجيا بأدواتها التقليدية عن تحليل تكويناتها وتفسيرها.

عندما يحتاج المتدين إلى فتوى فهو يحصل عليها كما يتسوق البضائع، فيحرص على اقتناص الرأي الفقهي الملائم لدوقه وانتمائه الاجتماعي، ولربما يحرص على فتوى ترضي

(1) انظر: Mounia Bennani-Chraïbi, 1994, ibid, p283.

زوجته، ونمط عيشه ومستواه المادي والثقافي، ووسطه الاجتماعي. لكن مع ذلك، لا ينبغي التورط والإفراط في تأويل تبسيطي للمسألة. إن هناك استراتيجية دينية موجهة لتكثيف الموضوع الديني في الحياة اليومية للمتدينين والمؤمنين. تقوم هذه الاستراتيجية على ملء الفراغ، وتقريب الفتوى وتبسيط الولوج الديني من خلال سيولة البضاعة الدينية ورواجها ووفرته<sup>(1)</sup>، وقد وضعت رهن هذه الاستراتيجية أموالاً طائلة لأننا أمام استراتيجيات محلية وإقليمية.

لذلك تم التعامل مع المؤمن كزبون، والإكثار من الزبائن يقتضي إخضاع الحاجات الدينية لمنطق التسويق. إنه النمط الجديد من التدين الأكثر انتشاراً ومقبولية في العالم العربي، ولا يشذ عن هذه القاعدة أياً من المجتمعات العربية على اختلاف سياقاتها الثقافية والوجدانية، أما من حيث المضمون، فقد انبنت هذه الاستراتيجية على الترويج لخطاب ديني تاريخي وطائفي، لكن من دون استعمال القاموس الطائفي دائماً.

كما تمت مسرحة التاريخ الإسلامي، وأسطرة رموزه وإحاطتهم بنوع من القداسة التي تنفي عنهم طبيعتهم البشرية. وقاد هذا الخطاب المتدينين إلى تحييد العقل النقدي الذي تقوم وظيفته بالأساس على المراجعة المستمرة للمعرفة، سواء منها الدينية أو التاريخية<sup>(2)</sup>. ومن أبرز ما يميز «الدعاة الجدد» هو القدرة على تغيير الصورة النمطية لعالم الدين على مستوى الشكل، فحرصهم على اللباس بشكل عصري، واهتمامهم باختيار الأنواع الجيدة من هذا اللباس، والظهور بشكل أنيق، وتجاوزهم لمسألة اللحية، وهي نقطة في غاية الحساسية لأنها مرتبطة حسب بعض بنصوص حديثة صريحة، والحديث أمام الجمهور لا يعكس بالضرورة مظاهر التدين بقدر ما يعكس فئات

(1) يمكن العودة لكتاب «إسلام السوق» للباحث السويسري باتريك هايني، الذي يُفصل ملياً وبشكل نوعي في موضوع «الدعاة الجدد»، ضمن ظواهر أخرى، تصب جميعاً في نهر الأسلمة [Islamisation] بشكل عام، و«إسلام السوق» بشكل خاص. [المحرر]. أنظر:

Patrick Haenni, L'Islam de marché, Editeur : Le Seuil, octobre 2005, 110 pages.

باتريك هايني، إسلام السوق، ترجمة عومرية سُلطاني، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، ط 1، 2015.

(2) محمد الغيلاني، سؤال الدين والتدين في المجتمعات العربية، مرجع سابق، ص 20.

اجتماعية تتلمس طريقها نحو الالتزام والتدين، مثل ظهور نساء غير محجبات، وقد توفق «الداعية الجديد» [Le nouveau prêcheur] إلى حد كبير في «إيصال هذه الرسالة إلى داخل البيوت التي تستقبل هذه الصورة، كما نجح في استهداف فئات اجتماعية جديدة ربما كانت في السابق بعيدة عن الالتزام والتدين، فليس من الغرابة اليوم أن نرى الكثير من العائلات المسورة في المغرب وفي العالم العربي، بدأت مسيرة التدين بواسطة التأثير الكبير للداعية الشاب عمرو خالد أو الحبيب الجفري»<sup>(1)</sup>.

## 8 - التدين الشبابي وظاهرة التطرف

كيف تصل جماعات من البشر إلى درجة قطع الجسور مع الواقع القائم، ومواجهته بأساليب عنيفة؟ هذا هو السؤال الذي تواجهه المجتمعات المعاصرة في مسألة التطرف.

لنتوقف عند نموذج تطبيقي: إن الدافع وراء بحث الشباب عن الانضمام إلى جماعة حميمية بديلة للجماعة الوشائجية المنهارة في ظل أزمة القيم التي يمر منها مجتمعنا المغربي، الانضمام إلى جماعة تمنح المعنى البديل في هذه الحالة، هو الدافع لتبني الفكر المتطرف، والتماهي مع الجماعة يُعطل الروادع عن ارتكاب أفعال متطرفة لأنهم يؤمنون بأفكارهم فقط، بحثاً عن التماسك الاجتماعي والتضامن؛ والعكس صحيح؛ بمعنى أن من ينتمي إلى حركة كهذه غالباً ما يؤمن بأفكارها حتى لو لم يكن الفكر هو الدافع للانضمام إليها. وهنا يصبح المميز الأهم لهذه الحركات هو التضامن والتماسك الداخلي الذي يؤدي وظيفة اجتماعية بالضرورة تغدو معها الجماعة مجتمعاً أخوياً مصغراً، والإيمان المشترك بأفكار «متطرفة»، سيما حين تكون الحركات «أخويات» عقائدية، أو حركات صغيرة تتبع نمط حياة محدد. في مثل هذه الحالة يهمننا طبيعة النظام السياسي الاجتماعي الذي يدفع الشاب إلى اللجوء إلى الجماعة الجديدة أكثر من طبيعة الفكر

(1) حامى الدين، رؤية من المغرب: أنماط التدين وسؤال الدعاة الجدد، كتاب المسبار، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ط 2010.

الذي تتبناه الجماعة؛ فالشباب يذهب إلى الجماعة ويتبنى فكرها، وليس [بالضرورة] إلى الفكر ليتبنى الجماعة التي تؤمن بها.

هنا يجب الفصل بين دوافع القادة في الحركات الإسلامية المتطرفة ودوافع الأتباع، فالدافع الرئيسي للاتباع هو التضامن والانتماء. وقد يصل في الحالات الانتحارية إلى درجة الذوبان الذاتي في الجماعة، وإضافة التماهي معها والتخلي عن الاستقلالية الشخصية في مقابل التضامن والانتماء إلى الجماعة، ولا شك أن توقع الفعل الذي يؤثر أو يفيد في الوصول إلى الهدف النهائي، هو من أهم الدوافع للتضحية بالنفس. وبهذا المعنى، هناك أمر ما عقلا في هذه الخطورة والعقلانية المقصودة هنا، حسابات العلاقة بين الهدف والوسيلة. ويؤدي التضامن إلى تقوية مشاعر الانتقام في حالة موت صديق أو رفيق أو قريب<sup>(1)</sup>. والقدرة على تنفيذ فعل الانتقام بدعم جماعة تدفع لهذا وتبرره.

غالباً ما يكون الدافع إلى القيام بعملية انتحارية في هذه الحالة موت صديق أو قريب أو قتله العدو الذي تنفذ ضده العملية. في هذه الحالة تعزز الجماعة القدرة على الثأر. وإيجاد معنى في الموت في الوقت عينه. ومعلوم أن «الأنظمة السلطوية، في غياب الديمقراطية، تبقى الأكثر قابلية لإنتاج الهروب إلى الجماعات المتطرفة المغلقة التي يتماهى معها الشباب، وهي الأكثر قابلية لإنتاج الإرهاب الذي يستخدم العمليات الانتحارية. ومن هنا فإن الديمقراطية هي بالتأكيد إحدى الطرق لحل مشكلة التطرف داخل صفوف الشباب»<sup>(2)</sup>.

(1) حول هذه الجزئية، اشتغل الباحث الأمريكي سكوت أتران في كتابه «الحديث إلى العدو: الدين والأخوة وصناعة الإرهابيين وتفكيكهم» للإجابة على سؤال: لماذا يؤمن الناس بقضية؟ ولماذا يموت البعض ويقتل من أجلها؟ حيث تتمثل الإجابة في أن الناس لا يقتلون ويموتون من أجل قضية. إنهم يقتلون ويموتون من أجل بعضهم البعض، كما يبين هذا العمل كيف ولماذا حصل هذا: في التطور البشري وعبر التاريخ؛ من غابات جنوب شرق آسيا ومن بعض مناطق دول الشرق الأوسط إلى نيويورك ولندن ومدريد وتطوان. أنظر: سكوت أتران، الحديث إلى العدو: الدين والأخوة وصناعة الإرهابيين وتفكيكهم، ترجمة طاهر لباسي، دار جداول، بيروت، مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث»، الرباط، ط 1، 2015. [المحرر]

(2) انظر:

Ronald Wintrob, Extremism, suicide terror, and authoritarianism, Public Choice, Vol128, 2006, No.1/2, p.170.

يرى سيمور ليبسيت أن «الديمقراطية مرتبطة بالعقلانية، وأن التطرف ينتشر حين تنخفض مستويات التعليم وتنتشر الثقافة غير العقلانية. وعليه، فإن الطبقات الفقيرة معرضة أكثر للفكر المتطرف، وأقل قدرة على استيعاب الفكر والممارسة الديمقراطية»<sup>(1)</sup>.

تتكرر في عصرنا التساؤلات بخصوص ما يدفع الشباب للتطرف والإرهاب، بما في ذلك الفئات المتعلمة والميسورة والسقوط في أحضان الفكر الراديكالي، وأحياناً الحركات المتطرفة. ويطرح هذا في العصر الراهن بشأن اكتشاف أن من نفذ عملية إرهابية هو شاب متعلم ينتمي إلى عائلة فقيرة، وأن من ينضمون إلى الحركات المتطرفة غالباً ما لا يكونون من الفقراء المسحوقين. وغالباً ما يستحضر هذا دليلاً نظرياً أن مصدر التطرف والإرهاب المرتبط به هو الحرمان واليأس والإحباط. ولا يخطر ببال من يستخدم ذلك في التنفيذ أن عوامل الحرمان واليأس والإحباط لا تكون بالضرورة مادية، أو مقصورة على الفئات الفقيرة، بخاصة حين يتعلق الأمر بقضايا مثل الهوية الذاتية والجماعية، والمعنى في الحياة. المسألة هنا متعلقة بملء الفراغ النفسي والروحي الناجم عن مقتضيات الحداثة وفقدان الغاية والمعنى في الحياة.

وهذا ما ينجم عنه تفكك الجماعة الوشائية أو عن التغيرات السريعة الكارثية غير القابلة للاستيعاب والتي يرافقها تخلخل كل ما هو معهود ومألوف، أو عن ازدياد الفجوة بين المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي الاجتماعي القائم من جهة والممارسات السائدة من جهة أخرى، فيما يمكن أن يُسمى «النفاق» والكذب العمومي. فقد يحصل الانهيار في الجماعات «العضوية» في المجتمعات التقليدية، وكذلك ابتعاد نظام سياسي معين في سلوكياته عن المبادئ الأساسية التي تربي عليها الناس مصدر شرعية النظام، ونشوء التناقض الحاد بين أسس التنشئة الاجتماعية ومبادئها والواقع الذي يعيش فيه الفرد من ناحية أخرى.

(1) انظر:

Seymour M. Lipset, Political Man, Chap4 (Garden City, N.Y : Anchor Books, 1963



ثمة حالات تنجح فيها قوى سياسية في منح شعور المعنى والانتماء إلى جماعات أكبر مثل الأمة والقومية والطبقة وغيرها، وكذلك في الأنظمة الشمولية بصورة عامة، حيث تمنح الأيديولوجية الشعبوية سعادة في مجموعات أكبر تخدم غاية أعلى من الوجود الشخصي ومن شروط إنتاجه المادية. ولا ينجذب أي شخص للحركة المتطرفة التي تقدم حلولاً جذرية قصوى للقضايا كافة. وينجذب البعض لفئة معينة دون سواها، كما يتحمس بعضهم من جراء الانفعال بالمشهد الإعلامي الذي ينتجه المشهد في النظام الشمولي، أي يجذبهم حين يخاطب غرائزهم ومخاوفهم، ويمنحها التماسك عبر بلاغته المحايثة للخطاب الشمولي.

لكن هناك أشخاص لديهم قابلية نفسية للانجذاب إلى هذه الأفكار منذ البداية، سيما من ذوي البنية النفسية «القابلة للتطرف»؛ فقد يدفع إلى التطرف عند ذوي النفوس الحساسة، سيما فئة الشباب، نفورهم من الفجوة القائمة بين القول والفعل، وغياب القدوة، ونسبية الأخلاق في تعامل الأوساط المهيمنة في المجتمع وبحث هؤلاء عن مرجعية مطلقة يستندون إليها ويتمسكون بها، وهذه حالات تنطبق على بعض الذين تربوا على أن الإسلام نمط حياة وطريقة حكم، وهو أيضاً، مصدر شرعية للنظام في السعودية أو إيران مثلاً، ثم خلصوا إلى أن الحكام يتحللون من هذه المبادئ في حياتهم الشخصية، وفي إدارة الدولة أيضاً، وفي التعامل مع الدول الغربية.

ومن أهم مميزات الموقف المتطرف الذي قد يكون براغماتياً أيضاً، تحييد الأخلاق تماماً والاعتراف بحقيقة ما يقوم به فعلاً دون تجميل أو مواربة. ولهذا يبدو المتطرف بمعنى ما غير متناقض أو غير منافق. ويبدو أن هذا أحد أهم أسباب انجذاب أوساط الشباب تحديداً للتطرف، لأنها تنفر من التناقض بين القول والفعل، وترى المواقف المتطرفة استقامة وقولاً للحقيقة وابتعاداً عن النفاق. والمتطرف دينياً يجعل فكرته مُطلقة إلى درجة رفعها فوق كل العوامل الأخلاقية، وجعلها أكثر قدسية منها. وعليه، منح الذات حق تجاوز الأحكام الأخلاقية وعدّها ثانوية، إن إطلاقية الهدف هي التي يفترض أن تحل محل الأخلاق هنا.

## خلاصات تركيبيّة

1 - يوجد الدين في جميع المجتمعات المعروفة اليوم، رغم تعدد العقائد والممارسات الدينية وتنوعها بين ثقافة وأخرى. وتنطوي جميع الديانات على منظومة من الرموز التي تستوجب الاحترام والاحلال، وترتبط بسلسلة من الشعائر الطقوسية التي تشترك فيها جماعة المؤمنين.

2 - تأثرت المقاربات السوسيولوجية لقضية الدين تأثراً كبيراً بالأراء التي طرحها ثلاثة من المفكرين الاجتماعيين هم: ماركس؛ ودوركهيم؛ وفير، حيث يرى هؤلاء الثلاثة أن الدين يمثل واقعاً موهوماً ومضلاً، رغم أنه بالغ التأثير على حياة المجتمعات. كما اعتقد هؤلاء أن العالم «الأخر» الذي يصوره الدين هو، في آخر الأمر، عالمنا الواقعي الراهن مجسداً في الرموز الدينية. ويحتوي الدين، في نظر ماركس، على عنصر إيديولوجي، لأنه يُبرر أوضاع التفاوت المجتمعي في مجالات الثورة والسلطة؛ ويؤدي الدين، في رأي دوركهيم، دوراً وظيفياً مُهماً في تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين، وبخاصة في تشديده على ضرورة التقاء الجماعة بصورة دورية لتأكيد العقائد والقيم التي يشتركون فيها؛ أما فير، فيؤكد على أهمية الدور الذي يقوم به الدين في إحداث التغيير الاجتماعي، سيما تنمية النظام الرأسمالي في الغرب.

3 - تشير العلمانية إلى تضائل الدين في الحياة العامة في المجتمعات الغربية والصناعية، ومن الصعب قياس مستويات العلمانية أو درجاتها<sup>(1)</sup>، لأن ثمة متغيرات عديدة في القضايا المتصلة بالدين والتدين، ومنها: مستوى العضوية أو الانتساب

(1) يمكن العودة إلى عمل مرجعي في هذه الجزئية الدقيقة، ذات صلة بـ«قياس» مؤشرات العلمانية في العالم، والإحالة على كتاب «المقدس والعلماني: الدين والسياسة عالمياً». [المحرر] أنظر:

Pippa Norris and Ronald Inglehart, Sacred and Secular: Religion and Politics Worldwide (Cambridge Studies in Social Theory, Religion and Politics) 2nd Edition, Cambridge University Press; 2 edition, October 17, 2011, 392 pages.

وسبق للباحث يوسف أن ترجم أحده فصول الكتاب. أنظر:

المقدس والعلمانية: الدين والسياسة عالمياً، بيبا نوريس. رونالد إنجيلهارت، ترجمة: يوسف بنشرفي، مجلة «أفكار»، الرباط، العدد 19، أكتوبر 2017.

للمؤسسات الدينية؛ ومكانة هذه المؤسسات؛ ووجود أنواع من التدين الشخصي. ورغم أن نفوذ الدين وآثاره حافلة بالتناقض [كما هو الحال مع التدين والأخلاق خلال شهر رمضان] إلا أن الدين ما زال يؤدي دوراً بالغ الأهمية في المجتمعات الغربية، كما أنه يُعتبر من المحاور المركزية التي تدور حولها الحياة الاجتماعية والسياسية في كثير من البلدان النامية.

4 - انتشرت النزعات الدينية الأصولية في أوساط الكثير من الجماعات الدينية في العالم، وانتشرت الأصولية المسيحية في الغرب رداً على القيم العلمانية وعلى ما يوصف بالأزمة الأخلاقية في مجتمعات ما بعد الحداثة. كما أن العالم الإسلامي يشهد تزايداً في النزعات التي تستلهم أصول الدين مع تعاضم الأصولية الدينية، على مستوى مؤسسات الدولة أحياناً، أو الحركات الدينية الاجتماعية والسياسية في أغلب الأحيان. كما تنامت الحركات الدينية في الحياة الاجتماعية والسياسة وفي مؤسسات المجتمع المدني في أغلب المجالات التداولية الدينية، وخاصة الإسلامية.

5 - إن انتقال المجتمعات الغربية من الديني إلى الدنيوي، وهي مجتمعات دنيوية سلفاً، مسلسل يصون ذاته بذاته عبر الأجيال في تلك المجتمعات، في حين الأمر مختلف بالنسبة لشباب المجتمعات الإسلامية، إنه تأكيد للأرضية القوية لمعتقدات الإسلام وممارساته التي تتوطد باستمرار، وقد حاولنا من خلال هذا المحور تسليط الضوء على تشبث الشباب المغربي [نموذجاً] المسلم بممارسة للشعائر الدينية بدرجة أكبر من شباب الأمس، انطلاقاً من خلاصات دراسات اشتغلت على هذه الجزئية الدقيقة.

6 - إن الهوية الإسلامية، هوية سائدة للسكان، ويصدق ذلك على الفئات الشابة والفئات الأكثر سناً معاً. ذلك أن أغلبية المغاربة يعرفون أنفسهم كمسلمين أولاً ثم كمغاربة بعد ذلك.

7 - يعتبر أغلبية الشباب الدين الإسلامي بمثابة دين ممتاز أسمى، صالح لكل زمان ولكل مكان. والمسلمون، فقهاء في الدين وأتباع على حد سواء، يقدمون دائماً

هذا التعريف للإسلام؛ فانتقال المجتمعات الإسلامية من الديني إلى الدنيوي، باعتباره انتقالاً «لا يقبل المناقشة»، لم يُغير تصور المسلمين هذا عن دينهم. وعلى العكس من ذلك، أدى ميلاد التيارات الإسلامية الحركية وتطورها في هذه المجتمعات إلى تقويته، بإعطائه تعبيراً سياسياً حملته أغلب هذه التيارات والجماعات.

8 - يُمارس الشباب المغربي اليوم الشعائر الدينية مثله في هذا مثل الفئات العمرية المتقدمة في السن. وهو في مقابل ذلك أكثر ممارسة للشعائر من شباب الأمس. وليس بإمكان العمر البيولوجي أن يُقدم مفتاحاً لفهم هذه الظاهرة لأن العمر المبكر يرتبط بالأحرى بعدم مراعاة الممارسات الدينية. وفي مقابل ذلك نجد أن تأثير الجيل وتأثير الحقبة أنسب لتوضيح عودة التدين في المجتمعات الإسلامية وفي المجتمع المغربي على وجه الخصوص، والذي يبرز فيه التدين بشكل كبير وتراعى فيه ممارسة الشعائر على نحو أكبر؛ فإحياء التدين هذا يرتبط بشكل مؤكد بالظروف السياسية للوقت الراهن. وقد تمت معاينة هذه العلاقة بين الحدث السياسي والحدث الديني سلفاً في كافة أرجاء العالم الإسلامي وفي مختلف فترات الفوران السياسي؛ إذ تبين أن الفوران الديني والفوران السياسي في أرض الإسلام وجهان لعملة واحدة.



# حالة اللادينية في المغرب

|| مراد لمخنتر ||

باحث في علم الاجتماع. جامعة محمد الخامس. الرباط، [moradcin7@hotmail.fr](mailto:moradcin7@hotmail.fr)



## حالة اللادينية في المغرب

### تمهيد

نادرة الأبحاث التي تناولت موضوع اللادينية والإلحاد في العالم الإسلامي، بحيث يجد الباحث نفسه في أرض بكر لم تطأها أقلام كثيرة، فإذا استثنينا كتب الردود التي لا يمكن أن ندخلها في إطار البحث التاريخي أو العلمي، فلا نجد سوى عناوين متواضعة العدد، لعل أهمها عمل توقف بشكل صريح عند ظاهرة الإلحاد في المجال التداولي الإسلامي، وهو كتاب عبد الرحمان بدوي «من تاريخ الإلحاد في الإسلام»، وقد نشره في الأربعينيات من القرن العشرين.

أما الأبحاث الأخرى التي نجد فيها عناوين الإلحاد والزندقة، فهي كتب ردود صنفها كتاب مسلمون للرد على شُبهات تطعن في الدين الإسلامي، وتشبه كتب الردود القديمة في التاريخ الإسلامي. في المقابل نجد أبحاثاً لأقلام محسوبة على المرجعية الإلحادية، قادمة من خلفية إسلامية، لكنها تدخل في باب النقد الديني، ولا يمكن اعتبارها كتباً في التأريخ أو في باب دراسة الظواهر الاجتماعية، ولأن أغلبها لا





الاجتماع، أنجزته جامعة «كاسل» الألمانية، اشتغل على «أول إحصائية رسمية لمعرفة عدد اللادينيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال إطلاق استمارة إلكترونية تتسم بالسرية لتشجيع اللادينيين على المشاركة، من خلال تحديد جنسهم، وعمرهم والبلد الذي يتواجدون فيه، دون تحديد هويتهم مخافة التعرض للتضييق أو الاعتداء»، حيث اختارت الدراسة «تصنيف اللادينيين لتشمل مختلف الفئات التي اختارت عدم الانتماء لأي دين، سواء كانوا ملحدين، أو لا أدرين، أو روبيين، مُعللة اللجوء إلى العالم الافتراضي بصعوبة البحث الميداني داخل الدول الإسلامية التي تضيق على اللادينيين، وإمعاناً من القائمين على الدراسة في طمأنة المشاركين، يقوم الموقع بمحو عناوين «الآي بي» [I.P] التي تعرف الحواسيب أو الهواتف المستعملة خلال الإحصاء، حتى لا يتم التوصل لهوية المصوتين في حال اختراق الموقع»<sup>(1)</sup>.

بالنتيجة، لا زال موضوع اللادينية في العالم الإسلامي من المواضيع «اللامفكر فيها»، رغم أنه موضوع يرتقي إلى مستوى الظاهرة الاجتماعية، فلم تشهد المنطقة الإسلامية صعوداً للادينيين في الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي مثل ما نشهده في السنوات الأخيرة<sup>(2)</sup>، وخاصة بعد اندلاع أحداث «الحراك» في المنطقة [بين 2011

(1) بلغ عدد المصوتين لحد نهاية أبريل 2017، 57 ألفاً و776 مشاركاً، أغلبهم من الذكور (34070)، مقابل 9562 أنثى، أما الفئات العمرية فتتوزع ما بين 17 و30 سنة، أغلبهم من العشرينيين برقم يفوق 13 ألف مصوت.

وتوزع المشاركون على 21 دولة، كان في مقدمتهم المغاربة بنسبة 11.91 في المائة، أي 6882 مشاركاً، يليه سوريا بـ4109 أصوات، العراق بـ3844 صوتاً، اليمن 3829 صوتاً، تونس 3509 أصوات، مصر 3093 صوتاً، السعودية 2766 صوتاً.

أنظر: سكينه بنزين، المغاربة يتصدرون قائمة اللادينيين في أول إحصائية رسمية بشمال إفريقيا، الأحداث المغربية، عدد 28 أبريل 2017، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.ahdath.info/285538>

(2) طبيعي جداً أن نعاين متابعات منابر إعلامية غربية لظاهرة اللادينيين والإحاد في الساحة العربية، ولو أنها تهم دول المشرق أكثر من دول المغرب، حيث لا زال الحضور الرقمي للمغاربة مثلاً، من المُصنِّفين في خانة اللادينية، متواضعاً، وإن كانت بعض المنابر الغربية تتحدث عن خلاف ذلك، كما هو الحال مع ما جاء في إحدى متابعات موقع «لاكروى» [La Croix] المسيحي الفرنسي. أنظر:

Anne-Bénédicte Hoffner, L'athéisme progresse dans le monde musulman » 4 aout 2017, in :<http://www.la-croix.com/Religion/Islam/Latheisme-progresse-monde-musulman-2017-08-04-1200867683>



و2013 على الخصوص]، ونحسبُ أن ذلك مرتبط بصعوبة تناوله في السياق الفكري والبحثي الراهن<sup>(1)</sup>، رغم أن هذا الموضوع لم يكن «طابوهاً» كما هو اليوم، بالأمس، في التراث الإسلامي، حيث نجد أن هامش الكتابة في هذا الموضوع كان كبيراً بالمقارنة مع العصر الحديث، بل إن أغلب أفكار من اصطلاح عليهم بالزنادقة والملحدون في التاريخ الإسلامي، نجدها مبثوثة في كتب الردود التي كتبها المسلمون أنفسهم، وكُتب الملل والنحل شاهدة على ذلك. بل إنهم كانوا ينقلون إلينا أفكار الزنادقة بأمانة مهما كانت تلك الأفكار تختلف مع مرجعية الكاتب، ونضرب مثال الشهرستاني، حيث يقول في مقدمة كتابه «الملل والنحل»: «وشرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم من غير تعصب لهم، ولا كسر عليهم، دون أن أبين صحيحه من فاسده، وأعين حقه من باطله، وإن كان لا يخفى على الأفهام الذكية في مدارج الدلائل العقلية لمحات الحق ونفحات الباطل، وبالله التوفيق»<sup>(2)</sup>، وتعتبر هذه الفقرة درساً في الكتابة والتأريخ الموضوعي، فالكاتب رغم أنه يعتقد أن فرقة واحدة من الفرق الإسلامية هي الناجية وصحيحة الاعتقاد، أو قل «الطائفة المنصورة»، إلا أنه ينقل لنا مئات الفرق والمذاهب بكل ما تحمل تلك الفرق من كفر وزندقة، أما رده أو رأيه الشخصي في تلك الأفكار فيؤجله إلى كتب أخرى خاصة بالنقد، مثل كتابه «مصارعة الفلاسفة»<sup>(3)</sup>.

- (1) في ظرف بضع أسابيع من صيف 2017، صدرت مجلتان في التداول العربي، قاسمهما المشترك، الاشتغال البحثي على ظاهرة الإلحاد التي تهب على المنطقة خلال العقد الأخير، بما في ذلك حقبة ما بعد أحداث «الربيع العربي»: يتعلق الأمر بالعدد السابع لمجلة «الاستغراب»، متضمناً حواراً مع المفكر المصري مصطفى النشار، بعنوان: «الفكر الغربي مزيج مضطرب بين الإلحاد والإيمان»، إضافة إلى لائحة من الدراسات والمقالات (بعضها متواضع التناول، والبعض الآخر مُتميز)؛ ثم مجلة «المحجة» (التي تصدر عن معهد المعارف الحكمية، وهي مجلة مُتخصّصة في الفكر الديني والفلسفة الإسلامية)، مع عنوان جاء كالتالي: «الإلحاد واغتراب الإنسان»، وتتميّز بمشاركة أسماء مشرقية على الخصوص، إيرانية التداول المعرفي (عقيدة ومذهباً)، على غرار عدد كبير من المشاركين في ملف المجلة الأولى. [المحرر]
- (2) الشهرستاني، عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2003. ج 2، ص 24.
- (3) من يرغب في الاطلاع على موضوعية الكتاب في التاريخ الإسلامي، معني بقراءة أدبيات «المناظرة» وقواعدها، وهي أدبيات تقدم عدة دروس علمية وأخلاقية لكتاب اليوم في مجالنا التداولي.



وفي شاهد آخر للكاتب نفسه مأخوذ من كتابه «مصارعة الفلاسفة» يقول في مقدمته: «فأردت أن أصارعه [ابن سينا الفيلسوف] مصارعة الأبطال، وأنزله منازل الرجال، فاخترت من كلامه في الإلهيات «الشفاء» و«النجاة» و«الإشارات» و«التعليقات» أحسنه وأمتنه، وهو ما برهن عليه وحققه»<sup>(1)</sup>، ويضيف «وشرطت على نفسي ألا أفوضه بغير صنعته، ولا على أعانده على لفظ توافقنا على معناه وحقيقته، فلا أكون متكلماً جدلياً أو معانداً سوفسطائياً»<sup>(2)</sup>. هذه هي قواعد المناظرة في التاريخ الإسلامي إذ كانت تقوم على احترام الخصم، رغم أن صاحبنا هنا يناظر الفيلسوف ابن سينا من خلال الكتب وليس مباشرة. وهناك كتاب مسلمون عديدون مثل الشهرستاني تميزت كتابتهم بالموضوعية والتسامح.

واقع التفكير الحر اليوم في العالم الإسلامي، يبدو أقل حظاً مقارنة مع الواقع نفسه بالأمس، أخذاً بعين الاعتبار السياق المعرفي بين الأمس واليوم، وقد أخبرنا القرآن الكريم بمواقف وآراء الكفار والمخالفين في فترة بداية الإسلام، بل عرضها كاملة، قبل نقدها، ولو كانت تعتبر خطراً على المسلم لما ضمنها القرآن أساساً، والأمثلة كثيرة، نذكر منها، على سبيل الاستئناس:

- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾. [النحل، 24]

- ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ﴾.

[الأنبياء، 5]

- ﴿فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ ۖ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾. [المدثر، 24 - 25]

لو كانت أقوال المخالفين تهدد عقيدة المؤمن، أو تهدد ما يُصطلح عليه اليوم بـ«الأمن الروحي»، ما تضمنها القرآن، ومن الطبيعي أن يكون لكل فكرة عدة مخالفين، وما هو غير سوي ألا تواجهه أي مشروع بمن يخالفه.

(1) الشهرستاني، عبد الكريم، مصارعة الفلاسفة، تحقيق: سهر محمد، ط 1، 1976. ص 16.

(2) نفسه، ص 16.

لقد أصبح تيار اللادينيين أشبه بظاهرة اجتماعية في المجتمعات الإسلامية، وقد برز إلى السطح مع ظهور وسائل التواصل الجديدة، حيث وجدوا فيها متنفساً للتعبير عن آرائهم سواء بالجهر والعلانية أو بالسرية، مع الإشارة إلى أن الأكثرية من اللادينيين في المجتمع المسلم يُجرون بطريقة سرية وبأسماء مُستعارة، حيث يعتقدون أن الجهر بالإلحاد قد يُهدد سلامتهم، وقليل من هؤلاء من يُجاهر بإلحاده.

ومن غير المستبعد أن تعرف ظاهرة الإلحاد في المجتمع الإسلامي ما يُشبه «ثورة دينية مضادة» لم يشهد لها التاريخ الإسلامي مثيلاً من قبل، إذا بقيت معالم الخطاب الديني التقليدي، والحركي على ما عليه اليوم، بل إن بعض أسباب ظهور الإلحاد في دول مشرقية، وخاصة في السعودية ومصر، ذات صلة مباشرة بانتصار الخطاب الديني التقليدي للنصوصية والتشدد، ولذلك لم يعد التيار اللاديني يتردد في القيام بدعوات مضادة للدعاة المسلمين، خاصة أن المعرفة الدينية لم تعد حكراً على الفقهاء والمتخصصين، بل أصبحت متوفرة لكل من شاء الحصول عليها، كما أن البدائل أصبحت متاحة، ولا يمكن اليوم الحديث عن تأطير الخطاب وتوحيده، فاحتكار الخطاب كان نتيجة لاحتكار المعرفة ووسائل توزيعها، أما اليوم فالخطاب لم يعد له مركز للتوزيع، بل أصبح وسيلة للتنافس وتعدد المراكز.

## من الإسلام إلى اللادينية

شتان ما بين الخطاب الديني على المستوى الرسمي أو في المثالية الجمعية عند جماعة بشرية ما وبين الممارسة الواقعية؛ فعلى مستوى الخطاب يتحدث المغربي المسلم عن الدين وما يجب أن يكون، وعن الحلال والحرام، أما في مستوى الممارسة فنجد شيئاً آخر، فالمغربي قد يُمارس من حيث يدري أو لا يدري نوعاً من الازدواجية، وتتضح على سبيل المثال في التعامل مع شهر الصيام، الذي يتميز بارتفاع جليّ لنسبة ممارسة الشعائر الدينية، والالتزام الكبير بأداء الفرائض الدينية، دون أن ينعكس ذلك بالضرورة على المعاملة في الإدارة والشارع<sup>(1)</sup>.

(1) هذه إشكالية مؤرقة، وتُحيلنا على حضور الهاجس الأخلاقي في الفرائض الدينية، ومعلوم أن المدونة الفقهية

يرى المسلم المغربي في اعتناق غير المسلم للإسلام حرية شخصية، في حين يرى في تغيير المسلم لدينه مسألة لا تتعلق بحرية شخصية، وتؤكد الدراسة التي نعتمد عليها هذا الأمر: «بالنسبة لمسألة اعتناق غير المسلم للإسلام أو العكس، فقد جاءت نتائج الأجوبة التي عبرت عنها المجموعة التي شملها البحث متغايرة؛ حيث اعتبر 68.9% أن اعتناق غير المسلم للإسلام أمر يعود إلى الحرية الشخصية، في حين لم تبلغ نسبة المجموعة نفسها ممن يعتبرون الشيء نفسه عن اعتناق المسلم لدين آخر سوى 14.6%. وتظهر بوضوح التفاوت بين الفئات العمرية بخصوص موضوع حرية المسلم في اعتناق دين آخر: 19.5% من فئة 18-24 سنة مقابل 9% من فئة 60 فما فوق»<sup>(1)</sup>.

يحتل الدين بالنسبة للمسلمين مكانة هامة فيما يتعلق بالهوية الشخصية والجماعية، وتعتبر الديانة الإسلامية من بين الديانات التي احتفظت بتأثيرها القوي على المجتمع والسياسة. بالنسبة للمغربي فهو يعرف نفسه أولاً كمسلم ثم ثانياً كمغربي، بمعنى أن الهوية الدينية سابقة على الهوية الوطنية<sup>(2)</sup>. وحسب الدراسة نفسها التي نعتمد على أرقامها، فالمغربي يعتبر المسلم الأفغاني أقرب إليه من اليهودي المغربي، حيث أن 66.3% يعتبرون أنفسهم أقرب إلى مسلم أفغاني منهم إلى يهودي مغربي أو إلى مسيحي فلسطيني 6.3%<sup>(3)</sup>.

السائدة في مجالنا التداولي، قامت بتقزيم الهاجس الأخلاقي، عبر تناول الأخلاق في مقام الفروع أو فروع الفروع. ومن هنا أهمية بعض الاجتهادات التي تدعو إلى رد الاعتبار لسؤال الاخلاق، ونذكر منها على سبيل المثال، اجتهادات الفيلسوف طه عبد الرحمن، وبالتحديد مضامين «النظرية الائتمانية: من الفقه الائتماري إلى الفقه الائتماني»، والتي جاءت مفصلة في ثلاثية «دين الحياء»، الصادرة عن المؤسسة العربية للفكر والإبداع (بيروت، ط 1، 2017، جاء الجزء الأول في 284، مقابل 383 صفحة للجزء الثاني و183 صفحة للجزء الثالث). [المحرر]

- (1) محمد العيادي - حسن رشيق - محمد الطوزي، الإسلام في الحياة اليومية، بحث حول القيم والممارسات الدينية بالمغرب، دار ملتقى الطرق، 2013 م. ص 151.
- (2) نفسه، ص 147.
- (3) نفسه، ص 184.

تتعلق الأرقام السابقة بالإسلام مقابل الديانات الأخرى، أما بالنسبة لرؤية المغاربة إلى غير المتدينين أو الملحد فإننا لا نتوفر على أرقام تزكي هذا الرأي أو آخر، لكن عموماً، فإنه من الواضح من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أن التسامح يقل كلما كان الشخص بعيداً عن معتقد المسلم، فالتسامح يكون أكثر مع المسيحيين واليهود، على اعتبار أن الإسلام يعترف بالمسيحية واليهودية كديانات مساوية، أو ديانات توحيدية، رغم أنهم يعتقدون أنها ديانات تعرضت للتحريف، كما أن جزءاً من مبادئ الشريعة الإسلامية تعامل مع اليهودي والمسيحي كمواطن من الدرجة الثانية<sup>(1)</sup>، حيث يفرض عليه الجزية، أما الملحد أو اللاديني فهو مستبعد ولا نعرف حكماً للشريعة في أمره.

يعود المد الإلحادي في المغرب إلى الفترة نفسها التي دخل فيها المد الشيوعي إلى المغرب، أما قبل ذلك فلا نعرف شيئاً عن اللادينيين المغاربة، فقد اعتنق بعض الوطنيين المغاربة الفكر الشيوعي منذ ثلاثينيات القرن العشرين، ورغم ذلك ظلوا متحفظين في الجانب الديني، كما لو أنهم كانوا يمارسون ما يُشبه «التقية» التي نجدها عند غالبية الشيعة، وحتى عند الفاعلين الإسلاميين من المجال السني، ومن الواضح أن العامل الانتخابي كان له دور أساسي في ذلك الاختيار، فالحزب الذي يطمح إلى السلطة عبر استقطاب المواطنين الذين هم في غالبيتهم مسلمين، يصعب أن يصرح لهم بلادينيته، فإذا صرح لهم بها وبمذهبه الاشتراكي أو الشيوعي فسيكون مصيره الرفض، وهذه المفارقة ظلت بدون حل منذ نشأة اليسار في المغرب، وساهمت بشكل أو بآخر، في تراجع شعبية الخطاب/ المشروع اليساري. وقد تعزز المد الشيوعي مع بداية الستينيات وخصوصاً في القطاع الطلابي، حيث ظهرت حركات سياسية جديدة تعتنق الإيديولوجية الماركسية. ومع بداية الثمانينيات صعد فاعل سياسي جديد إلى الساحة هو المد الإسلامي الحركي ودخل في صراع مع التيار اليساري على المواقع الجامعية،

(1) مضامين «صحيفة المدينة» في الحقبة النبوية، تتعارض مع هذه الخلاصة، بصرف النظر عن موضوع الجزية، لأن التطورات السياسية لاحقاً، أفضت إلى ما نعاينه اليوم مثلاً، في مصر ولبنان. [المحرر]

وقد راهن الإسلاميون بشكل كبير على الخطاب [نقطة قوتهم الأهم] من أجل سحب البساط عن الخطاب السياسي المضاد، وفي مقدمته الخطاب اليساري.

ومن المعلوم أن المد الشيوعي تراجع بقوة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، ومن خلال ملاحظتنا لمواقع التواصل الاجتماعي وحواراتنا مع الشباب المغاربة اللادينيين يتبين أن غالبيتهم ينهلون من مرجعية ليبرالية، حتى وإن لم يكن الفرد منهم يُصرح بذلك، فيصبُّ توجههم نحو المطالبة بحقوق الإنسان والديمقراطية على الطريقة الغربية الليبرالية<sup>(1)</sup>، وإن كان غالبيتهم يرفضون الجانب الاقتصادي فيها، عكس ذلك ارتبط الإلحاد في الماضي باليسار الاشتراكي والشيوعي.

ولكن في المقابل، وكما أشار إلى ذلك أحد المتبعين، فإننا نعاين أيضاً قدوم ملحدين مغاربة من تجارب إسلامية حركية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن «ما يُعرف بالإسلام السياسي، هو في طريقه إلى الانحدار»، فثمة مشكل يكمن في مصير بعض «معتنقي هذه الإيديولوجية خاصة من الشباب، إذ سيعانون من فراغ مرجعي مقلق، يُشبه ربما ما عانينا منه نحن ممن كنا مرتبطين بالمرجعة الماركسية قبل أن نستفيق على انهيار المنظومة الاشتراكية كاملة في بداية التسعينيات»، ولذلك لاحظ «البعض منا أن هناك موجة واسعة من الإلحاد بدأت تنتشر وسط الشباب العربي والمسلم كرد فعل على ما صدر عن هذه المشاريع»<sup>(2)</sup>، و«عندنا في المغرب صرنا نلاحظ تجرؤ المزيد من الشباب على

(1) في الواقع، الإحالة هنا على مرجعية مادية أساساً، أو قل نموذج معرفي مادي، قد يكون ليبرالياً، أو اشتراكياً، أو رأسمالياً، ولكن الأصل أنه نموذج معرفي مادي صرف، يأخذ مسافة من الدين، بل قد يوظف الدين، بله التدين، خدمة لمشروعه المعرفي المادي، كما هو جلي مع توظيف الرأسمالية لما يُصطلح عليه بـ«البنوك التشاركية» أو قل «البنوك الإسلامية». [المحرر].

(2) في هذا السياق، حري بنا تأمل مضامين التدوينة التالية التي نشرها المدون المغربي مؤمن صوبيي، في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» [facebook.com/mounim.souibi]، بتاريخ 11 ماي 2017، وجاء فيها:

«أغلب الملحدين الذين أعرفهم مروا من الحركات الإسلامية. السلفية والعدل والإحسان والإصلاح والتجديد. ألا يطرح هذا بعض التساؤلات؟» [المحرر]

المعتقد الديني والميل نحو الإلحاد أو على الأقل إلى القناعة الربوبية. (أي الاعتقاد في وجود قوة غيبية عليا، من دون أن يُصاحب ذلك أي طقوس دينية محددة)<sup>(1)</sup>.

### مقدمات تبني بعض المغاربة لللادينية

سنحاول في الفقرات الآتية عرض نماذج من الأسباب والظروف التي تدفع المسلمين المغاربة إلى ترك الدين<sup>(2)</sup>. سيبدو هذا الأمر عند البعض، خصوصاً بعض الفاعلين في المؤسسات الدينية، أقرب إلى الأمر غير السوي، لكننا لسنا هنا بصدد الدعوة إلى اللادينية، وإنما نروم مقارنة الظاهرة من منظور بحثي صرف، والهدف الأساسي يروم مساعدة المتلقي على أخذ فكرة عن اللادينيين المغاربة وظروفهم.

كانت مسألة المقابلات مع بعض الشباب المغربي المحسوب على المرجعية الإلحادية، مسألة مُعقدة، إذ لقيت تحفظاً وتخوفاً من طرف الكثير من اللادينيين، كنا في البداية ننوي أن نشتغل بطريقة الاستمارة الإلكترونية لكن بعد عدة محاولات تراجعنا عن ذلك، فمنهم من تحفظ على نوع الأسئلة ومنهم من رفض ملء استمارة إلكترونية على اعتبار أن ملاءها وإرسالها قد يبعث معه معلومات حول حاسوب صاحبه ومكان تواجدته إلخ، إضافة إلى عدم الثقة في الباحث وخلفياته الإيديولوجية [الفكرانية] أو خلفية الجهة التي يمكن أن تكون وراء هذا البحث. إضافة إلى عامل الإهمال، فالاستمارة الإلكترونية ليست كالاستمارة الورقية التي تسلم من يد إلى يد، مما يجعل إهمالها أو رفض ملئها ضئيلاً جداً، أما إلكترونياً، فللمبحوث الاختيار بين إهمالها أو ملئها. لهذا كان من المفروض الاستغناء عنها وتعويضها بمنهج المقابلة وتتبع المواقع والصفحات الاجتماعية الخاصة باللادينيين.

(1) حميد باجو، ما بعد أفول الإسلام السياسي: الأسئلة المحيرة، موقع «الإسلام في المغرب» [islammaghribi.com]، 27 يوليو 2017، على الرابط المختصر: [goo.gl/6YtByd](http://goo.gl/6YtByd)

(2) تعددت الأسباب والنتيجة واحدة، وتصب في أخذ مسافة من الدين، أي السقوط في مأزق الإلحاد، مع صعوبة الحسم في طبيعة هذا الإلحاد: هل هو إلحاد ديني أم إلحاد معرفي، لأنه شتان ما بين المقامين. [المحرر]



وقد شملت المقابلة والتتبع عشرات الصفحات على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، بالإضافة إلى «بروفيلات» [Profil] العشرات من الناشطين والاستماع لغرف النقاش الخاصة بالمغاربة اللاديين على البالتوك [Paltalk]. ونذكر من بين تلك الصفحات التالي:

- 1 - صفحات موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» Facebook:
  - صفحة «الملحدون المغاربة» athés marocain 2035 معجباً.
  - صفحة «الملحدون المغاربة» maroccan atheists 6929 معجباً.
  - صفحة «الملحدون المغاربة» athés marocains 1701 معجباً.
  - صفحة حائط الملحدين المغاربة 2295 معجباً.
  - صفحة مجلس المسلمين السابقين 2691 council of ex-muslims of morocco معجباً.
  - صفحة مغاربة بدون ديانة maroccans without religion 50000 معجباً.
  - صفحة مغاربة بدون ديانة maroccans without religion 6598 معجباً.
- 2 - «البالتوك» paltalk:

غرفة تحت اسم «علمانيون مغاربة من أجل الحرية» maghariba 3ilmaniyoun for liberty.

تجمع هذه الغرفة الخاصة باللاديين المغاربة من أجل النقاش الصوتي، عدداً قد يصل إلى 300 متصل يومياً، وهو العدد الأقصى الذي يمكن للغرفة أن تقبله، حيث يستمر النقاش فيها حوالي 18 ساعة في اليوم<sup>(1)</sup>، إذ يبدأ منذ الصباح الباكر ويستمر طيلة اليوم إلى حدود ساعة متأخرة من الليل، وغالباً ما يحدد موضوع للنقاش حول

(1) قضينا ثلاثة أشهر في الاستماع إلى مضامين هذه الحوارات، وبشكل يومي.

أمور الدين والتاريخ الإسلامي والنقد الديني، تنظم الغرفة من طرف مجموعة من الشباب المشرفين على الغرفة [Admin]، ويتم الكلام بالتناوب «الريزهاند» يرفع طالب الكلام يده ويبتظر دوره للكلام. وفي بعد الأحيان تنظم مناظرات بين أحد اللادينيين ومغربي مسلم المعتقد، حول مواضيع تتعلق بالدين والتاريخ الإسلامي.

## شهادات للادينيين مغاربة

قبل التوقف عند بعض الخلاصات التي توصلنا إليها من خلال هذه المتابعة الرقمية لحضور المغاربة اللادينيين في مواقع التواصل الاجتماعي، وغرف «البالتوك»، نتوقف عند بعض الشهادات الصادرة عن شباب (من الذكور والإناث) مغاربة لادينيين، كانوا ينتمون سابقاً إلى مجال المعتقد الإسلامي، وقد اقتصرنا في مقابلتنا على أسئلة محددة تخص السبب الذي من أجله ترك المبحوث الدين الإسلامي، وكذا الاستفسار عن علاقته مع أسرته، هل يعلمون بذلك أم لا؟ وكيف تعاملوا مع الأمر؟ إلخ.

- إلیاس، 18 سنة، طالب: «السبب الرئيسي في تركي للإسلام هو مطالعاتي العلمية، وبالضبط عندما قرأت نظرية التطور وقارنتها مع قصة الخلق، بدت لي قصص القرآن مجرد أساطير. أما مسألة وجود إله من عدمه فليس لي علم بهذا الأمر ولا أهتم إن كان هناك خالق أم لا، فهذا لن يُغير نظرتي إلى الدين. بالنسبة لأسرتي فوالدتي وأختي الصغيرة تعلم أني لاديني، لكن أبي لا يعلم ولا أستطيع إخباره لأنه متشدد دينياً. في البداية صدمت والدتي من أفكارني لكن مع الوقت قالت لي إنها حياتك عشنا كما تريد».

- سمية، 31 سنة، موظفة: «في البداية كنت ألاحظ أن زملائي في العمل لا يؤدون فريضة الصوم، وبدا الأمر لي غريباً، وعند النقاش معهم حول أمور الدين بدأت أبحث في التاريخ الإسلامي والسيرة النبوية، كما قرأت أيضاً بعض الأعمال المرتبطة بباقي المعتقدات الدينية [التوحيدية والوضعية]. السبب الآخر هو قراءتي للقرآن خصوصاً الآيات التي تركز على الشق المدني، فوجدت ما بدا لي أنه يتناقض مع القيم الإنسانية.

ومع ذلك أنا لا أعتبر نفسي ملحدة. يمكن القول إنني لا أدرية [Agnostique] أو لا دينية، لأنني لا أستطيع الجزم في قضية وجود إله من عدمه، وعموماً فإني أعيش حياتي ولا يهمني البحث عن الإله، ولا أعتقد أن هناك حياة بعد الموت.

بالنسبة لعائلتي فهي تعلم أنني لا دينية، وقد أخبرتهم أنني لا أصوم في رمضان، كنت دائماً صريحة معهم، في البداية صدموا بأرائي لكن في الأخير أهملوا الأمر».

- هاجر، 18 سنة، طالبة: «بدأت أشك حينما قرأت السور القرآنية وتفسيرها في كتب التفسير، خصوصاً الآيات المرتبطة بتطبيق الحدود أو الجهاد. كنت قبل ذلك متدينة، كنت أقرأ القرآن دائماً، بل كانت لدي نية حفظه.

في البداية ظللت مؤمنة رغم أنني لا أتفق مع آيات الحدود، لكن حينما قرأت السيرة وتاريخ الغزوات وقصة تحريم التبني بدأت أبتعد عن الدين شيئاً فشيئاً. إضافة إلى أنني درست في التعليم الثانوي عند أستاذ ملحد رغم أنه لا يجهر بذلك، ولكن مع النقاش معه حسمت الأمر وأصبحت ملحدة. بالنسبة لأسرتي، فإنها تعلم بالحدادي تفاجأوا في البداية ودخلت معهم في نقاش عقيم، وفي الأخير طلبوا مني ألا أناقش معهم أمور الدين».

- ملحدة مغربية، 23 سنة إجازة: «كنت متدينة جداً في مرحلة الطفولة، وقد صمت رمضان وأنا في سن صغيرة، وكنت أصلي الجمعة في المسجد، وأصوم يوم الخميس وستة أيام في شوال.

ولكن في المقابل، كنت أحب أن أبحث وأطرح الأسئلة أيضاً، لولا الخشية واعتبار ذلك أنه يقترب من الشرك بالله. كنت أريد ارتداء الحجاب وقبل ذلك بدأت في البحث عن سبب نزول آيات الحجاب، فوقعت صدفة على واقعة الإفك فصدمني الأمر، وجعلني أشك أن شيئاً ما ليس في محله.

بعد ذلك انتقلت إلى البحث في السيرة النبوية، وفي مرحلة موالية، انتقلت إلى قراءة رأي العلم في الديانات، ووجدت أن هناك أكثر من 5000 ديانة أخرى غير

الإسلام وأكثر من 2000 إله، وعرفت في تلك اللحظة أن مسألة إسلامي هي قضية وراثه فلو ولدت في الهند لكنت ربما هندوسية ولو ولدت في أوروبا لكنت مسيحية، ولو ولدت في إسرائيل لكنت يهودية.

ومن كل ما سبق عرفت أنني كنت أعبد الله لأني كنت أحبه وليس طمعاً في الجنة، وعندما تعرفت أكثر على الدين، استنتجت أنني أحترم الإنسانية ومنطق الأشياء، تركت الدين، وأنا الآن أعتبر نفسي ملحدة من الدرجة الأولى.

بالنسبة لأسرتي، فقد علم أخي الأكبر بإلحادي وخضت صراعاً معه، لكنه أصبح الآن ربوبي أو إلهي ولم يعد يهيمه اعتقادي. أما أبي وأمي فإني أعتقد أنهم في شك من أمري، وذلك بسبب المواضيع التي أتناولها معهم بالنقاش كالجهد وموضوع المرأة في الإسلام والإرث وأكون في كثير من الأحيان في الجانب الرفض لرؤية الإسلام.

باعتباري ملحدة، أشعر بنفسي في دولة حيث كل الناس يعتقدون أنهم أولياء أمرك ويتدخلون في شؤونك الدينية، ويفرضون عليك أن تكون مثلهم، فإنك تشعر أنك دائماً مُهدد».

- سعيد، 54 سنة: «أصبحت ملحداً في سن السادسة عشرة لكن دون علم، فقط تقليداً للموجة السائدة في الثانويات سنة 1978، ثم عدت للدين لكن الإسلام العادي أي مسلم بالعاطفة.

وفي سنة 1992 صرتُ إسلامياً متشدداً، حفظت القرآن، بل كنت ألقى بعض الدروس والمواعظ، إلى حدود سنة 2008 حيث بدأ الشك يداخمني وكلما زاد اطلاعي على المواد العلمية خصوصاً فيما يخص الفضاء، زائد التناقضات التي كنت أعرفها وأتغاضى عنها من باب «وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً»، ازداد يقيني أنه حتى لو كان هناك إله خالق للكون يستحيل أن يكون على شاكلة الإله الإبراهيمي. فأصبحت لا دينياً لا أدرياً. بالنسبة لأسرتي، ففقط ابني البكر من يشاركني اعتقادي أما بقية الأسرة فهم مسلمون عاديون ومع ذلك نتعايش».

- إكرام، 24 سنة، طالبة: «ترعرعت في أسرة كأغلب الأسر المغربية المعروفة باعتدالها الديني، فمثلاً لم يجبرني والداي ولا إخواني وأخواتي يوماً على الصلاة أو ارتداء الحجاب، كنا نصلي أحياناً ونتوقف أخرى انطلافاً من رغبة شخصية. والدي لم يلتزم بالصلاة وقراءة القرآن كل فجر إلا في الخمسين من عمره. كنا أسرة منسجمة بسيطة وسعيدة إلى أن بدأ أخي الأكبر [كان ماركسياً] بالتأثر بالمنهج السلفي [الوهابي]. هذا التغير بالنسبة لي راجع إلى ظروف قاسية مر منها في فترة من عمره. فبدأ يتسلل ذلك التأثير إلى كل الأسرة، خصوصاً باعتباري حينها شابة صغيرة قابلة للتغير بسرعة؛ فصرت أتابع القنوات الدينية ومقاطع فيديو لبعض الشيوخ على «اليوتوب» [Youtube] بشكل مستمر. بدأت أصلي وارتديت الحجاب وكان تديني يزداد تشدداً يوماً بعد آخر. وبعد عام ونصف شاهدت بالصدفة مقطع فيديو للشيخ المصري محمد حسان يتحدث فيه عن «رضاع الكبير» فقرأت عن الموضوع ووجدت نفسي تلقائياً أبحث في مواضيع أخرى لأكتشف حقائق كانت بالنسبة لي صادمة جداً، ابتداء بتعارض النصوص الدينية مع حقائق علمية كثيرة كتكون الجنين ومع قيم إنسانية، ما يتنافى تماماً مع ما يسمى بالحدود في الشريعة الإسلامية، مروراً بورود أخطاء تاريخية عديدة في القرآن، وصولاً إلى الأخطاء اللغوية والنحوية في القرآن ما زعزعني بشكل كامل لأنه أمر لا يحتمل أي تأويل. فكيف يكون كلام الله المبين الفصيح يحتوي كل تلك الأخطاء، أو ما افترض أنه كذلك. كانت مرحلة صعبة جداً دخلت على إثرها في حالة اكتئاب.

بالنسبة للأسرة، لا علم لها وأتمنى أن يظل الحال على ما هو عليه، لأن الأمر يتجاوز تقبلهم اختلافاً ليصير تخوفاً من «سوء عاقبتي» ما قد يدفعهم إلى الجنون».

- محمد، 29 سنة، مجاز: «كانت تجربتي مع الدين جد مختلفة فقد ترعرعت في أسرة متدينة ومحافظة، قوامها الإسلام عماد الدين، ومن لا دين له لا ملة له. فكان كل الهدف في حياتي هو طاعة الله وطاعة الوالدين، لأنه هكذا حدثتنا الكتب التي كنا ندرسها والتعاليم التي كنت أتلقاها في الكتب الدراسية. أتممت قراءة القرآن مرة

وحفظت أحكام التجويد، واعتبرت نفسي من المحظوظين لأنني كنت من تلاميذ الشيخ المغراوي، وحصلت على عدة جوائز في تجويد القرآن وحفظ قواعد التجويد والبردة والهمزية والأجرومية وغيرها من الكتب الدينية.

استمر الأمر على هذا الحال إلى أن ولجت الجامعة، حيث كانت بالنسبة لي النقطة الفاصلة، لأنني بدأت أطرح العديد من الأسئلة، خاصة أنني التحقت مباشرة بفصيل إسلامي [حركي] وشهدت من ممارسته ما لا يبيث للإسلام بصلة.

غالباً ما كنت أتساءل عن دور الإله في موضوع الحروب والصراعات والفتنة، وعن ذنب من ازداد في بلاد غير إسلامية، عن حرية المعتقد، والتدين، وكنت كثيراً ما أخفي الكتب النقدية للدين عن الآخرين حتى لا أكون عرضة للازدراء.

ومما زاد من قناعاتي اللادينية، تلك الحرب التي يقام لها ولا يقعد بسبب الدين الإسلامي و«الدولة الإسلامية» والتعاليم الإسلامية التي أصبحت أعتبرها شعارات للفتنة والشر بدل التسامح والتعايش، حروب باسم الإله وموت باسم الإله، ترغيب وترهيب. أما أسرتي، فأبي وأمي لا يعلمون شيئاً عن أفكاري، فقط إخوتي هم الذين يعلمون».

- مهدي، 23 سنة، طالب: «التخلي عن الدين لم يكن أمراً صعباً، هذا ما أتذكره جيداً، مع أنني لم أطرح سابقاً على نفسي تلك الأسئلة التي تشك في الدين وحقيقته، يكفي أن تكون في مرحلة يأس وغضب لتكتشف أن الله ليس معك، غالباً ما يقال إنها مراحل لمعرفة حقيقة إيمانك ومدى صلابته، ولكن مع الوقت تجد نفسك لا تحتاجه، إن ترك الدين بالنسبة لي لا يعني عدم وجود الله أو أن الدين أكذوبة، ولكن فقط لوصولي نسبياً لمعرفة أن الدين ليس ضرورياً.

بالنسبة لأسرتي، مازالوا لحد الساعة يطالبونني بالصلاة لكنني أتهرب منهم في كل مرة، ولا أستطيع إخبارهم بما أفكر فيه».

- صفاء، 24 سنة، طالبة: «أول مسألة فكرت فيها وأنا في سن السابعة عشرة هي

مسألة القدر فلم تأتني منطقية، وكنت حينها أقرأ بعض الأفكار الفلسفية وأقرأ تاريخ الإسلام، فوجدت بعض الهفوات وقارنت الإسلام مع الديانات الأخرى فوجدت أن كل تلك الديانات هي اختراع بشري، أما فكرة الله فهي غامضة بالنسبة لي، يمكن القول إنني لا أدرية لكن قريبة من الإلحاد.

بالنسبة لأسرتي فأمي تعلم ذلك، أما أبي فهو يشك، بالنسبة لأخي الأصغر سناً مني فهو أيضاً ملحد ويعرف أي ملحدة. ولكن أسرتي تركت لي الحرية بعد صراع طويل. أما بالنسبة لمحيطي فجل أصدقائي من فئة اللادينيين والباقي مسلمين متسامحين، وبالتالي فإني لا أشعر بأي اضطهاد».

- ياسين، 31، طالب: «حدث الأمر عندما كنت أعيش في الديار الإسبانية، وذلك بملاحظتي تناقض المسلمين وكذلك بالمعاناة التي كنت أعانيها بسبب الغربة والعيش بدون أوراق الإقامة. حينها كان الدين لا يشفي غليلي، لذلك، لجأت إلى كتب التنمية البشرية ككتب صلاح الراشد، قبل أن أتصفح كتب «أوشو» و«إيكارت تول»، وتفيد أنه ليست هناك آلهة وإنما ألوهية، وأنه لا وجود للجنة والنار، وأن الدين هو شيء يلتزم به الشخص لأنه لا يستطيع فهم الحياة ومواجهتها لوحده، وبعدها أصبحت أرى الحياة من منظور آخر.

لا تعلم أسرتي بالأمر. لستُ مضطهداً من هاته الناحية، لأن لدي علاقة جيدة مع عائلتي ومع أصدقائي، وأحاول التأقلم مع الوضع والتعامل مع كل شخص على حسب وعيه».

- فاطمة، 32 سنة، طالبة: «لم أحس بأني كنت مسلمة من قبل أو بأني كنت أتبنى الدين الإسلامي وما كنت أتبعه (الصوم مثلاً) لا يعدو أن يكون مجرد عادات وجدت عائلتي تقوم بها.

لم تكن تربيتي دينية، خاصة وأن جل أفراد الأسرة لم يكونوا يتبعون التعاليم الدينية بحذافيرها، بمعنى أن أبي وأمي مثلاً، لم يكونا يُصليان وكانت لنا خاصة الإناث حرية

اللباس، مع العلم أننا نتحدر من وسط قروي. أما ما جعلني أحسم بشكل نهائي في اعتناق الإسلام فهو دراستي واطلاعي على مجموعة من الكتب لكتاب ومفكرين عديدين».

- أيوب، 30 سنة، مياوم: «كان الإسلام علامة استفهام لي منذ صغري. حيث أي ترعرعت في جو لم يكن للإسلام مكان فيه إلا بالاسم. وحين بلغت 14 من عمري بدأت أبحث فيه. في البدء أعجبت به. لكنني كلما تعمقت في شروحاته وأحكامه شككت فيه أكثر. وفي سنة 2007 حين كنت أسكن بالقرب من الجامعة تعرفت على مجموعة من الرفاق القاعديين [تيار شيوعي] وحصلت على كتب عديدة تبين تناقضات الإسلام. وبعدها أدمنت كتب ماركس ونيتشه، لتبدأ رحلتي الثانية لأدرس باقي الديانات السماوية. وكان صعباً حينها أن تحصل عليها. سنة 2008 كنت دون سابق إنذار لا دينياً إذ ألغيت الأديان من قاموسي.

لم أفتح أسرتي يوماً بالأمر. أما في العمل، فقد مررت بما يُشبه حالة اضطهاد حين علم زملائي في العمل بطريق الصدفة، أنني ملحد، فبدأت بعض المضايقات حتى قدمت استقالتني من العمل، ولكن عموماً، لا أهتم برأي الآخر مهما قال، ولا يهمني من يعلم بأفكاري».

### مقدمات التحول نحو اللادينية

إن مسألة الردة عن الدين مسألة معقدة، حيث تتم القطيعة على مستوى الذهن بين الماضي وهو التربية التي تلقاها الفرد والتي تأسست على منظور ديني إسلامي لرؤية العالم والحياة والآخر، وبين الحاضر وهو الشكوك والأفكار الجديدة، ثم يعقد الفرد مقارنة بين تلك الأفكار الجديدة وثقافته التي ورثها عبر التربية.

تحدث القطيعة كنتيجة للصراع بين الماضي والحاضر، وما هو مؤكد هنا، أن المسألة ليست هينة، بل هي نتيجة لصراع الأفكار، فإما أن تأتي النتيجة على شكل قطيعة تامة مع الماضي الديني، أو تأتي بتسوية تضمن الاستقرار النفسي والذهني للشخص.



بالنسبة لجل النماذج التي التقينا بها، لاحظنا مسألة أساسية، وهي مفارقة المثال لمثاله، بمعنى أن جل المبحوثين كانت لهم تربية دينية ورؤية مثالية عن الله وعن الدين، لكن عند مرحلة معينة من البحث وجدوا أن تلك المثالية الذهنية والقيمية لا تتطابق مع النصوص التي قرأوها عن الدين، [كما لو أنهم تجاوزوا مرحلة «الدوار الميتافيزيقي» بتعبير المفكر البوسني الراحل علي عزت بيغوفيتش].

بالنسبة للمرجعية التي تحكم نظرهم إلى الدين فهي المرجعية الحقوقية، أي حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دولياً، وبالتالي فهم يخضعون للإسلام وأحكامه لقياس حقوق الإنسان، فهم يخالفون الشريعة الإسلامية والحدود، ويرون أن الدين الإسلامي يتعارض مع تلك الحقوق، تقول هاجر: «ظللت مؤمنة رغم أنني لا أتفق مع آيات تطبيق الحدود» وتقول إكرام: «أدافع عن قيم إنسانية، تتنافى تماماً مع الحدود في الشريعة الإسلامية» وتقول ملحدة مغربية: «أنا إنسان يحترم الإنسانية».

وردت أيضاً قضية مقارنة الدين مع العلم، فبالنسبة لهؤلاء، «الإسلام يتناقض مع الحقائق العلمية» [!]. يقول أحدهم: «قرأت عن الموضوع ووجدت نفسي تلقائياً أبحث في مواضيع أخرى لأكتشف حقائق كانت بالنسبة لي صادمة جداً، ابتداءً بتعارض النصوص الدينية مع حقائق علمية كثيرة كتكون الجنين» وأيضاً: «السبب الرئيسي هو مطالعاتي العلمية، وبالضبط عندما قرأت نظرية التطور وقارنتها مع قصة الخلق، بدت لي قصص القرآن مجرد أساطير».

يرى بعض هؤلاء أن «الدين هو سبب الحروب»<sup>(1)</sup>، وأن الفرق المقاتلة المتشددة هي ترجمة لمبادئ الإسلام. وقد عاينا هجوماً يومياً على الدين الإسلامي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لكنهم يُبررون ذلك بأن الإسلام هو من يدفعهم إلى ذلك يقول

(1) واضح أن المقصود بالدين [Religion] هنا، التدين [Religiosité]، أو قل نمط من أنماط التدين، ومرد ذلك عدم التفريق بين الدين والتدين، وواضح أيضاً أن انتشار هذا الخلط، وتوظيفه، من بين أهم أسباب اختيار عنوان هذا التقرير، حيث الانتقال من الحديث عن «حالة الدين» نحو الحديث عن «حالة الدين والتدين»، ولو أن التقرير، يشغل بالتحديد عن أداء أنماط من التدين، أما واقع الدين، فأعقد بكثير من صدور تقرير وأداء مراكز بحثية، إقليمية أو عالمية. [المحرر]

سمير: «نحن لا نعادي الدين ولا يهمننا أن يعبد الإنسان الحجر أو الشجر، لكن الدين هو الذي يعاديننا فنضطر إلى انتقاده، فالإسلام يقول: «من بدل دينه اقتلوه»<sup>(1)</sup>، فهو يحث على اضطهادنا وقتلنا. نحن مضطهدون بسبب الأفكار الدينية، ولا نستطيع الإعلان عن أفكارنا بدون خوف، ولا نستطيع في رمضان العيش بحرية». يقول محمد: «ومما زاد من قناعتي اللادينية، تلك الحرب التي يقام لها ولا يُقعد بسبب الدين والدولة الإسلامية».

من بين الملاحظات التي خلصنا إليها، بعد متابعة مضامين النقاشات عبر موقع «البالتوك» أن للمتدخلين ثقافة إسلامية عالية، حيث يتم نقاش كل القضايا الدينية التاريخية، بل منهم من كانت لديه انتماءات إسلامية حركية [سلفية وهابية، إخوان]. خلصنا أيضاً إلى أن أغلب الناشطين اللادينيين هم من فئة الشباب أو المراهقين<sup>(2)</sup>، وربما يعود ذلك إلى قلة استخدام فئات أخرى لوسائل التواصل الاجتماعي، أو أنه يعود إلى أن موجة الإلحاد لم تكن بهذا الانتشار، ولكن ظهور الطفرة الرقمية، ساعدت على تسليط الضوء عليها<sup>(3)</sup>.

من بين الملاحظات أن العديد من الناشطين اللادينيين ينهلون من مرجعية أمازيغية، ويوجهون النقد للعروبة، وقد تساعدنا الفقرة التالية للجاحظ على قراءة الظاهرة، وجاء فيها: «ربما كانت العداوة من جهة العصبية، فإن عامة من ارتاب بالإسلام إنما جاءه ذلك من الشعوبية، فإذا أبغض شيئاً أبغض أهله، وإن أبغض أهل تلك اللغة أبغض تلك الجزيرة، فلا تزال الحالات تنتقل به حتى ينسلخ من الإسلام، إذا كانت العرب هي التي جاءت به وكانوا السلف والقدوة»، والعكس صحيح.

- (1) هناك اختلاف فقهي حول هذه الجزئية في الشريعة الإسلامية، والتي ترتبط باجتهاد فقهي، ولا تمثل بالضرورة «رأياً إسلامياً قطعياً، يُؤخذ منه ولا يُرد، بدليل صدور اجتهادات عن مؤسسة المجلس العلمي الأعلى في المغرب، تصب في هذا الاتجاه، أي إعادة النظر في موضوع الردة. [المحرر].
- (2) ولذلك تصب بعض القراءات التي تطرقت لظاهرة الإلحاد في المنطقة، على قلتها، إلى أن الأمر قد يكون متعلقاً بإلحاد معرفي، أكثر منه بإلحاد ديني. [المحرر].
- (3) المؤكد أننا نعاين تواضعاً في الدراسات البحثية التي تتعرض للظاهرة، بصرف النظر عن أن الأمر يتعلق بأقلية الأقليات الدينية. [المحرر].

من أشد الأمور تعقيداً بالنسبة للاديني، نجد على الخصوص علاقته بأسرته، ويزيد الأمر تعقيداً إذا تعلق الأمر بالزواج، من المتوقع أن يختار الفرد قبل الزواج الزوجة أو الزوج الذي يُناسب ويتوافق مع معتقده، أما الأمر المعقد فهو اختلاف العقائد بعد الزواج، فكثير ممن تخلّى عن الدين الإسلامي يجد صعوبة في مفاصلة زوجته بالأمر، وكذلك بالنسبة للنساء على حد سواء، حيث يحدث انفصال في القيم المشتركة وفي الخطة التي يجب تربية الأبناء وفقها.

أما بالنسبة لعلاقة اللاديني بالأب والأم، فهي معقدة أيضاً، حيث لا يقدر أغلب هؤلاء مجاهرة أسرهم بأفكارهم، لأن وصاية الآباء على الأبناء في المجتمعات الإسلامية ذات أولوية، ومفروغ منها، خصوصاً في المسائل الدينية، بل إن خروج أحد الأبناء عن دين الآباء يُعتبر فضيحة وصدمة لهم، لذلك يختار الكثير من الشباب الصمت، تقول إكرام: «بالنسبة للأسرة، لا علم لها وأتمنى أن يظل الحال على ما هو عليه، لأن الأمر يتجاوز تقبلهم اختلافاً ليصير تخوفاً من «سوء عاقبتي» ما قد يدفعهم إلى الجنون».

## آراء عينة من المغاربة حول الإلحاد

نتوقف في خاتمة هذا المحور، عند بعض آراء المغاربة، وهم في العامة والخاصة مسلمون (باستثناء الطائفة اليهودية المتجدرة في التاريخ الهوياتي للمغاربة)، وقد استخدمنا تقنية الاستمارة، حيث عملنا بداية على إنشاء استمارة إلكترونية، ثم قمنا بتوزيعها في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، لكن المرجوع منها كان ضئيلاً، فقررنا استعمال استمارة ورقية والخروج للشارع العام قصد الظفر بأجوبة<sup>(1)</sup>، حيث طرحنا عليهم مجموعة من الأسئلة سنوزع نتائجها في مقالات هذا البحث حسب موضوعها، والأسئلة هي كالتالي:

1 - هل تؤيد إقرار حرية المعتقد (أن يختار المغربي دينه أو عقيدته) في الدستور والقانون المغربي؟

(1) لقد اقتصرنا على 200 عينة شملت بطريقة عشوائية مجموعة من أحياء مدينة الرباط.



نعم: 48 % . لا: 15 % . بدون رأي: 34 % .

2 - هل تقبل أو تتقبل أن يكون أحد أفراد أسرتك ملحداً؟

نعم: 23 % . لا: 75 % .

3 - هل تقبل (ي) أن تتزوج (ي) ملحد(ة)؟

نعم: 11 % . لا: 85 % .

4 - ما موقفك من الملحدين المغاربة؟ هل يجب معاقبتهم أم هم أحرار؟

يجب معاقبتهم: 9 % . هم أحرار: 63 % . بدون رأي: 25 % .

5 - هل أنت مع قوانين علمانية في المغرب لا تفرق بين الأديان؟

نعم: 39 % . لا: 53 % .

6 - هل تؤيد فكرة فتح بعض المقاهي لغير المسلمين المغاربة في رمضان؟

نعم: 32 % . لا: 66 % .

كانت الإجابات محسومة، ولم تفاجئنا النتيجة، فقد أصبحت العينة تؤيد بعضها البعض، وقد تحكمت العينة في العدد الذي استطعنا التواصل معه، وذلك للأسباب التالية:

1 - تحولت مسألة ملء استمارة إلى ما يُشبه المقابلة، فكل مباحث يُناقش معك الموضوع ويجب أن تشرح له ما معنى «علمانية» وما معنى «الإلحاد» وماذا تعني «بحرية المعتقد»؛

2 - لم يتعود الإنسان/ الفرد المغربي على ملء الاستمارات خصوصاً إذا كانت تتعلق بالشأن الديني، بله موضوع الإلحاد، حيث لاحظنا مثلاً، أنه مع العديد من المستجوبين، كانت الأجوبة تصدر بسلاسة وعفوية عندما ترتبط بالسنن والوظيفة وما إلى ذلك، ولكن، بمجرد طرق باب الإلحاد، يرفض أغلبهم الإجابة، وقد لاحظنا على صعيد آخر، أنه كلما انخفض مستوى التعليم كلما كان الأمر صعباً.



## خلاصات تركيبية

يقوم الإلحاد في المغرب وغيره من الدول الإسلامية، من «منظور تشكليه كتصور، على أساس مركب، ذلك أن الملحد (منكر الألوهية والنبوة أو هما معا) لا يرث المعتقد كما يحصل في حالة المؤمن، بل يقوم، في الغالب الأعم، ببنائه بناءً خاصاً مبصوماً بخصوصيات تجربته الفردية فكراً ومعيشاً، وذلك بتقويض البناء الفكري-التولوجي الذي نشأ في رحابه، والذي اكتسبه منذ طفولته عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ثم تشييد بناء آخر على أنقاضه، يجيب به ومن خلاله عن أسئلته الوجودية المختلفة»<sup>(1)</sup>، وواضح أن الظاهرة، وإن كانت تُصنف في خانة «أقلية الأقلية الدينية»، لا زالت متواضعة التناول البحثي، بله المتابعة الإعلامية، ومحاطة بعدة حساسيات متوقعة، أخذاً بعين الاعتبار السياق الاجتماعي والديني للمجال التداولي المغربي، وبالتالي، لا زلنا في أولى محطات التفاعل البحثي معها.

(1) جمال أبرنوص، الإلحاد المغربي المعاصر: من الوصم الاجتماعي إلى الوصم السياسي، مجلة أفكار، الرباط، عدد يوليو - غشت 2017، ص 85.





# قضايا «التطرف العنيف» في المراكز البحثية

|| عبد القادر فلاحي ||

جامعة أوتاوا، كندا، [afila017@uottawa.ca](mailto:afila017@uottawa.ca)





## قضايا «التطرف العنيف» في المراكز البحثية

«على الرغم من مرور أكثر من عقد من التمويل الحكومي والآلاف من القادمين الجدد في مجال البحوث الإرهابية، ومع ذلك، لا زال جارياً البحث عن أجوبة مفصلة على سؤال مؤرق: «ما الذي يقود الشخص إلى اللجوء إلى العنف السياسي والإرهاب؟».

كانت هذه جملة مختصرة لكتاب عنوانه «الركود في بحوث الإرهاب» لكاتبه «مارك سيجمن» (2014). لنطرح السؤال بعباراة أخرى: إن كان «سيجمن» من يُقر بالركود والجمود في دراسات العنف والتطرف، وكان ذات يوم يعمل داخل أروقة الأجهزة الاستخباراتية، يعلم دوايب الجوانب الخفية في التعقب، المسح، التنميط والتقييم لأعقد الحالات الاستخباراتية، وهو اليوم يرتدي حُلة الباحث في ميدان الدراسات الإرهابية، فما عساه أن يقول باحث في مراكز الأبحاث أو مجموعات التفكير؟ نضيف التساؤل الأهم: إن كان هذا السياق الدولي في الجامعات ومراكز الأبحاث الغربية خاصة بدول أمريكا الشمالية يتسم بهذا التشخيص فما هو حال مراكز الأبحاث والدراسات في ظواهر الإرهاب، العنف السياسي والتطرف الديني في المغرب؟

نطرح خمس فرضيات للإجابة على جملة من هذه الأسئلة التي تروم المساهمة في إثراء حقل الدراسات، ونبدأ بسؤال إشكالي: هل نحن نحتاج حقاً لمفهوم الإرهاب؟ هل بسبب أن الإرهاب استعمل واستغل من طرف وسائل الإعلام أو من قبل النخب، أو من قبل الأفراد الفاعلين فيه أنفسهم، يعني أن نتخلى عنه كمفهوم في العلوم الاجتماعية؟

لا بد من مساءلة المفهوم والنظر إليه من زوايا مختلفة. ولتجاوز حالتنا الركود والجمود اللتين زينتنا حقل البحث في ظاهرة الإرهاب وجب معرفة المنغصات التي تفرمل أي عملية تهدف لخلخلة السكونية والراهنية في مراكز الأبحاث التي تشتغل على الظاهرة الإرهابية ونوجزها على الشكل التالي:

إختراق المراكز البحثية من قبل المؤدلجين سياسياً (يساريون مثلاً)؛ وإختراقها أيضاً من طرف المؤدلجين دينياً<sup>(1)</sup>؛ ثالثاً الباحثون الأجانب الذين تحوفوا من السقوط في الاستشرافية وسقطوا فيما هو أعقد (الدراسات النقدية)؛ رابعاً بزوغ صناعة «الخبراء في مجال الإرهاب» والإساءة للعمل البحثي (خاصة الباحثون الزائرون من قبل مراكز غربية)؛ وخامساً، إن كان تقييم «مارك سيجمن» اتسم بنوع من التشاؤمية فإن باحثين آخرين من أمثال «جون هوركن»، «جيسيكا ستيرن»، «أليكس شميد» و«ماكس تيلور» قدموا أمثلة بالأدلة على تقدم البحوث في الحقل المعرفي المعني بدراسات العنف والتطرف. فالباحثون المحليون بالمغرب كانوا مستقلين أو في مراكز «تقنوقراطية» وهم من سنفرد لهم حيزاً في هذه الورقة، يساهمون في نشر وتلطيف غبار الركود، تُجابههم هذه المنغصات الأربع فتجدهم إما مُنزوون أو هُجوميون بحثياً.

## الواقع المفاهيمي

في عملية تقويمية عامة لتطور الجسم المعرفي لدراسات التطرف والإرهاب نجد أننا لم نراوح النسقين العالمين منذ ستينيات القرن الماضي، حيث صنفها باحثون

(1) سواء تعلق الأمر بالأفلام البحثية الإسلامية الحركية، أو المراكز التي أطلقتها الحركات الإسلامية.

من أمثال «ريد 1997» و«رانستورب 2009» بين حقبة «الإقلاع: نموذج السببية للجيل الأول»، إنه جيل الباحثين الأوائل منذ السبعينيات الذين انكبوا على التركيز على المسببات، ثم فترة التسعينيات والتي عُرفت بمرحلة «المقاربات الوصفية» التي هيمنت على مبحث التطرف العنيف والإرهاب.

تجدر الإشارة هنا أنه منذ أحداث الحادي عشر ستمبر 2001، تجدد الاهتمام بدراسات الإرهاب، بل بدت غزارة المقالات والدراسات التي تجاوزت المؤلف في كل الظواهر. إلا أن السؤال الذي طُرح: هل بهذه الغزارة يمكن اعتبار حقل البحث في الإرهاب والتطرف وُضع على سكتته الصحيحة؟ قد نكون عديمين إن أكدنا أنه لم يحدث فرق، بل جاءت دراسات من مختلف التخصصات من علم الإجرام وعلم النفس، وبطبيعة الحال، خصَّ علم الاجتماع جانباً نقدياً من اهتماماته للظاهرة، حيث تمت مثلاً الاستعانة بنظريات علم الإجرام في فهم «التطرف العنيف». إلا أنه على الرغم من هذا الزخم الهائل نجد أنفسنا بين التيه في التدقيق النوعي والجامع للمُسببات المركبة التي أنتجت الجيل الأول من «الجهاديين»، ووصيفه الجيل الثاني، أو الأجيال اللاحقة، على الرغم من بروز جيل التدابير للأزمات في السياسات الأمنية.

واضح أن المهمة الملحة اليوم تروم تطوير مناهج بحثية دقيقة والابتعاد قدر الإمكان عن المقاربات التجيشية والعاطفية والإعلامية، والأهم أن يقوم الباحث أو الأكاديمي بوظيفته المنوطة به: البحث والإبداع في المنهجيات واستنباط سبل جديدة لتجاوز الاجترار.

في تحليل للنقاط الواردة في هذا التقديم تعمدنا عدم ذكر أسماء المراكز البحثية والباحثين داخل المغرب أو ارتباطاتهم بمراكز وباحثين خارج البلاد. المهم أن نجيب عن هذا التساؤل: لما لا يجب أن نصبو أن تكون لدينا مراكز مساهمة في رسم السياسات الأمنية والعمومية كبعض المراكز المؤثرة والمعتبرة؟ لماذا عزوف القطاع الخاص عن الانجذاب والاستثمار في المراكز البحثية؟ كيف نفسر أن أغلب الباحثين في قضايا العنف والتطرف لم يسبق لهم مقابلة جهاديين؟

## المراكز البحثية ذات التوجهات اليسارية

تنطق هذه المراكز البحثية من مرجعية إيديولوجية [فكرانية] يسارية مادية، تنتصر لمحدد «فكرة الصراع» كمنظور مؤسس لنظم الكون. ويستند هذا النهج على افتراض أن السلوك الاجتماعي هو أفضل تفسير وفهمه من حيث الصراع أو التوتر بين المجموعات المتنافسة. بل يرى هذا التأطير المفاهيمي أن موضوع الدين هو أداة تساعد على الحفاظ على وضع راهن ما في مجتمع ما من خلال جعل الفرد في الطبقات الدنيا يعيش وعود المكافآت الكبرى بعد الحياة.

ويرى هذا التوجه أن فكرة المكافآت التي وعد الدين بها «مجرد أوهام»، بل وتساعد على الحفاظ على عدم المساواة الاجتماعية من خلال تبرير أعباء المجتمع.

كيف يمكن «لتروتسكي» أن يمدح المسيحية، وأن يُحيلها موضوعياً على الشرط والواقع الاجتماعي من أجل إنصافها في مجتمع عاش لقرون يؤمن في معاشه اليومي بالوصايا العشر؟، فيصبح التمرين سهلاً حيث يتم التنبؤ بفحوى دراسة ما أو اسم باحث ما لتلخيص الفكرة المحورية للموضوع قيد الدراسة، فتتأث هذه البحوث في عناوين كبرى من قبيل العناصر البنيوية (الفقر، الهشاشة، البطالة، الفوارق الطبقيّة ثم الصراع).

نحن إزاء عناصر مهمة لكنها غير كافية لرؤية الزوايا الخفية، والأهم من ذلك أنه داخل العائلة الفكرية اليسارية ثار مفكرون استأثروا من التقليديّة واجترار أدبيات ماركس. فنجد على سبيل المثال «لويس ألتوسير» و«ميشيل فوكو» و«بيير بورديو» يؤسسون نسقاً بحثياً تجاوز الطرح المادي للبيان الشيوعي، وتتعدد الأمثلة التي عاشت صراعاً فريداً داخل مبحث يجعل من الصراع أساس انطلاقه.

تأتي هذه التوطئة لتعمق الفجوة التي سوف يتضح مداها في الهوة بين مراكز دراسية أخرى تشتغل على أراضيات ومنطلقات مختلفة.

مُهم وفرة وتعدد المراكز ومجموعات التفكير، لكن مُهم جداً التفكير في جودة

البحوث والدراسات خاصة تلك المتعلقة بأعقد التحاليل الخاصة بغموض التشخيص لحالة المتطرف العنيف.

تجد هذه النسخة بعض الأصداء تحت تأثير ولاية الأمر المعرفية من مراكز غربية، حيث تنسج هذه الأخيرة علاقات مهمة مع مراكز في دول الجنوب لتصبح الوصاية لصيقة بمدى رضا «العراب الأكاديمي» في جامعة غربية ما، فتتم الدعوات للندوات والنقاشات عن طريق نواة تعارفية يلعب فيها الولاء والتيار دوراً رئيساً في القبول والصكوك، حيث تعتمد كليات ومعاهد أكاديمية مثلاً دعوة شخصية من دول الجنوب للحديث عن مقاربة النوع في فهم التطرف، والخاصية العامة التي يرمقها الملاحظ أن جملة من الميزانيات رصدت لأبحاث لم تتزحزح من دائرة الحرب الباردة إلى حد الساعة.

### المراكز البحثية المؤدجلة دينياً

تقدم المراكز البحثية المنطلقة من رؤية دينية للوقوف على الإشكالات والأزمات الملحة لتحديد إمكانية معرفة الفعل العنفي والسلوك المتطرف لدى من يصطبغون أنفسهم بنصوص دينية<sup>(1)</sup>، حيث تسعى لتيان نُظُم الخطاب التي تقوم بتوليد المشروع الإرهابي أمام تناقضات الواقع الموضوعي والذاتي التي تجعل من الصعوبة بمكان الفصل بينهما وبين ما تعانیه البنى الاجتماعية من تناقضات واضحة في الاحتكاك اليومي لحظة بلحظة.

هنا نعاين إنتاج الجديد في الأبحاث بعيداً عن نمطية الدفاع والهجوم وفي أحيان أخرى قدحاً لكل مخالف، فتتوزع «صكوك الغفران» والتهم الجاهزة من قبل «الزندقة»، والمروق لكل عمل مخالف، وهي أمور تجعل من الرهان على إمكانية التغيير وإنتاج المعرفة بشكل مختلف ومتطور عن السائد في الساحة البحثية حملاً على عاتق هذه

(1) يقصد الباحث إصرار هذه المرجعيات الإسلامية الحركية، التي تشتغل في أفق بحثي، على خلع القداسة على اجتهادات بشرية نسبية، من خلال الاستشهاد بالنصوص الدينية، وفي مقدمتها النصوص القرآنية المقدسة/ المؤسسة والنصوص النبوية، وواضح أننا إزاء اجتهادات وآراء تنتصر للتدين، وتعتقد أنها تنتصر للتدين. [المحرر]

المراكز للإعلان عن القطيعة مع حالة التماهي مع الحالات الاجتماعية والسياسية التي يراد استغلالها لتمرير فكرة السمو، وعموماً، مادامت هذه المراكز أسستها حركات وجماعات إسلامية، فمن الطبيعي ألا يخرج خطابها عن الأفق الإيديولوجي [الفكراني] لهذه الجماعات.

وتبقى الوصفة الناجعة هي الإبداع ولا شيء غيره، بعيداً عن شيفرات النقية والتوجس، حيث ترتبط هذه المراكز بنظيراتها في المشرق أو الغرب، وتنسج هي الأخرى خيوط التواصل والتزكيات والولاء عبر الإغداق في المنح والتنقل.

### المراكز البحثية الأجنبية داخل المغرب: هواجس الاستشراق

هناك عدة مفارقات في أداء بعض المراكز البحثية الغربية المتواجدة في المغرب عن طريق شراكات أو عن مراكز بعينها حين التعاطي مع مبحث العلوم الاجتماعية وخاصة في فهم ظاهرة التطرف، فهي تحشى أن تقع أو أن تُنعت بـ«الاستشراقية» وتلبس ثوب «الدراسات النقدية» فيتموقع باحثوها سواء محليون أو أجانب في «الما بعديات» (نقصد بها كل المدارس النقدية من قبيل ما بعد الحداثة، ما بعد الكولونيالية، ما بعد البنيوية إلخ) فتجدها وقعت في فخ هي في غنى عنه، حيث نجد نوعاً من التباهي المعرفي حينها يصنف الباحث الفلاني بـ«الما بعدي».

من الوصايا التي منحها لنا مؤطرونا في الجامعات الغربية ونحن على أهبة ولوج البحث الميداني في أطروحاتنا في دول الجنوب، أهمية التعامل مع الأهالي والمسؤولين بـ«البلادة، والغباء أحياناً» لكي ننجح في التمويه والوصول إلى المعلومات. هذا جزء من منهجية التفكير التي في الآن ذاته تتبجح بـ«الما بعدي» وتسقط في أحضان الاستشراق.

تكمُن الخاصية الهامة هنا لمحورية اللغة في خلق علاقة جوهرية تقريباً بين المتصور الذي يقوم بعملية الإدراك والواقع عليه هذا التصور، كلمات تجدها داخل المخيلة الجماعية الغربية، وخلق كم هائل من الصور التي بدورها تنحت وتُشكل المفاهيم التي

تُقدم من هو «الآخر»، إنها صورة آلية [«روبوتية»] تقوم في عمليتها الجليدية الميكانيكية بإزالة الكيانات البشرية من إنسانيتها وتجعلها حالات للمعاينة فقط وتُظهر نفسها بهيكل عظمي ليس سوى القوالب النمطية المنسوخة عن الصور النمطية المنسوخة منذ قرون.

والملاحظ أن الأوساط الأكاديمية من دول الجنوب تنسخ بدورها هذا المنحى البحثي لدول المركز حتى تتقلد لقب «المابعدى» حيث تُملي (أي المراكز الغربية) عليهم وصفة العزف.

**مراكز صناعة الخبراء في مجال الإرهاب والباحثون العرب غير المسلمين**  
مُهم أن يُقيم باحث في مجال دراسات الإرهاب والتطرف بصفة خبير أو مختص، ولكن ثمة معضلة حينها يُصبح هذا اللقب عبئاً على صاحبه وتصبح التكلفة عالية جداً، فيضطر «الخبير» إلى تجييش ورفع وتيرة الهوس التي لا تخرج من قاموس وحيد أو حد يُردد المصطلحات نفسها من قبيل: «الاستراتيجية»، «الجيوبوليتيك»، «الأمن القومي»، «أمر خطير»، «وضع يدعو للقلق» إلخ.

قد تجد هذا الباحث لم يُجر بحثاً ميدانياً أو قابل جهادياً أو متشدداً سابقاً، فيعمد هؤلاء الخبراء إلى تتبع التقارير من هنا وهناك، كانت إعلامية أو شبه أكاديمية بغية تقديم تصريح في هذا المنبر أو ذاك، والحال أن هذا المنبر الإعلامي لا يحملهما بحثياً أو رسالة معرفية كما هو معلوم، بقدر ما يروم تزويد المشاهد وتغذية ما يريده.

من الظواهر التي نُعانيها في بعض المراكز البحثية، السقوط في «الشخصنة»، حيث تُشخصن هذه المراكز في اسم، وتصبح صكاً تجارياً، إذا جاز وصفها كذلك، مع غياب الإجابة أو الانتباه إلى مقتضى السؤال التالي: أين محل البحث والتقصي في ظل ظروف مثل هذه؟

الجانب الثاني في نوعية هذه المراكز خاصة ذات الارتباطات بمعاهد أو جامعات غربية يُؤطرها باحثون عرب غير مسلمين من دول مشرقية، ومع وجود بعض

استثناءات لبعض الأسماء، إلا أن أغلب ما كُتب في مجال الأبحاث في التطرف من قبل هؤلاء كان هجوماً وفي بعض الأحيان أسوأ من المستشرقين أنفسهم، حيث نجد المغالطات باسم «البحث الأكاديمي» التي تصدم المبتدئين في العلوم الإنسانية.

## المراكز التكنولوجية والباحثون المستقلون

على الرغم مما نسمعه بين الفينة والأخرى عن مراكز «رسمية» وعن الباحثين المستقلين وعن الانتقادات التي توجه إليهم إلا أنهم انكبوا على تطوير منهجية البحث وعملوا ويعملون على تفادي «أدلجة المعرفة»، وحتى ظهورهم إعلامياً، فإنه يتسم بالمهنية البحثية من وضع الفرضيات والأسئلة والاستدلال بمنهجية معمقة.

تعتمد هذه المراكز، على قلتها وقلة الباحثين المستقلين، على توليد معارف جديدة وتحويلها فرصاً لبحوث هامة، إلا أن تحويل نتائج هذه الدراسات وجعلها ملامسة ومؤثرة في رسم السياسات داخل الوطن عملية معقدة، كونها تشمل مجموعة واسعة من الجهات والفاعلين. نحن الآن في حاجة إلى ضمان كل الباحثين من مختلف المراكز البحثية للعمل مع قطاعات مختلفة بشكل وثيق من أجل الخروج من عنق الزجاجة والمساهمة في قاعدة المعرفة العلمية القوية وأهمية تحسين نقل المعرفة بين مؤسسات البحث سألقة الذكر والفاعلين الآخرين من رجالات الأمن وشعب العلوم الاجتماعية.

ورغم ما يُواجهها من آثار التطارد السريع لفهم ظاهرة التطرف والرقمنة غير المتوقفة والغياب شبه التام لدعم القطاع الخاص في الاستثمار في مجال البحث في التطرف، إلا أن هذه المراكز البحثية تُدرك أنها لم تعد مجرد مكاتب تقدم وصفات عن المسببات و«طرق العلاج»، بل تعيش تنافسية جهوية ودولية، حيث تطمح إلى جذب الطلاب والباحثين في المستقبل من دول الجوار، وخاصة من إفريقيا وأوروبا، ومن أجل بناء هذه الجاذبية، فهذه المراكز البحثية في حاجة إلى الانفتاح الدولي التي تعطي دفعة هامة لجودة البحوث.



ومعلوم أن حضور قضايا «التطرف العنيف» في المراكز البحثية المغربية، حضور متواضع، إما بسبب عدم التمكن النظري من الظاهرة عند بعض المراكز، وخاصة المراكز التي لا علاقة لها بالحركات والجماعات الإسلامية، وإما بسبب مقتضى القواسم المشتركة بين خطاب «التطرف العنيف» وخطاب المراكز البحثية التي أسست حركات وجماعات إسلامية.

### خلاصات تركيبيّة

دعا الملك محمد السادس في خطاب 20 غشت 2009 إلى إحداث المرصد الوطني لمكافحة الجريمة والذي يُعتبر في اعتقادنا نقطة ملحة للتفاعل البحثي مع التحولات العميقة للحكومة الأمنية بالمغرب، حيث يُشكل عموده الفقري الباحثون والأكاديميون، على أن يشمل في شقه الثاني دراسات التطرف والإرهاب<sup>(1)</sup>.

لا يهتم الجهة التي سوف تتولاه بقدر ما يهتم هو الدفع بالعملية البحثية نحو فضاءات جد فسيحة، شرط أن يكون مركزاً عملياً للتتبع الآني للجرائم والتطرف، وتتم متابعتها بلوح خرائطي لربوع المملكة، راصداً للإحصائيات ومدققاً للجرائم ودواعي التطرف، ليتحول المرصد إلى خلية أبحاث ودراسات تُغني الحقل الجنائي والأمني وتعزز مساطر المراقبة.

كما أن استحداث وزارة منتدبة مكلفة بالشؤون الإفريقية تفتح باب مراكز الأبحاث على مثيلاتها الإفريقية، وتنتعش الشراكات البحثية والزيارات المتبادلة لفهم ما يجري في منطقة القرن الإفريقي ودول جنوب الصحراء والساحل.

وبالموازاة مع ذلك، أصبح جلياً أن البحوث تحتاج دعماً للقيام بدور أكثر نشاطاً في نسج علاقات مع كل المتدخلين، وواضح أن إخراج مشروع كهذا في ظل الظروف

(1) نتحدث عن دعوة ملكية صدرت قبل اعتداءات 16 ماي 2003 في الدار البيضاء، وقبل منعطف أحداث «الربيع العربي»، ولنا أن نتخيل واقع التحديات اليوم، ذات الصلة بظاهرة «التطرف العنيف»، ونستحضر تفعيل مقتضى هذه الدعوة على أرض الواقع، من فرط تواضع عدد الأعمال البحثية التي تشتغل على ظاهرة «التطرف العنيف». [المحرر]

يُعتبر دفعة قوية للانتقال من الراهنية والسكونية نحو إنتاج المناهج التحليلية والعلاجية  
لظاهرتي الإجرام والتطرف العنيف.

## المراجع

- Marc Sageman, «The Stagnation in Terrorism Research,» *Terrorism and Political Violence* 26 (2014), pp. 565–580.
- Tore Bjorgo and John Horgan, *Leaving Terrorism Behind: Individual and Collective Disengagement* (New York: Routledge, 2008).
- Clark McCauley, and Sophia Moskalenko, «Some Things We Think We've Learned since 9/11: A Commentary on Marc Sageman's 'The Stagnation in Terrorism Research,'» *Terrorism and Political Violence* 26 (2014), pp. 601–606;
- Alex P. Schmid, «Comments on Marc Sageman's Polemic 'The Stagnation in Terrorism Research,'» *Terrorism and Political Violence* 26 (2014), pp. 587–595;
- Jessica Stern, «Response to Marc Sageman's 'The Stagnation in Terrorism Research,'» *Terrorism and Political Violence* 26 (2014), pp. 607–613;
- Max Taylor, «If I Were You, I Wouldn't Start from Here: Response to Marc Sageman's 'The Stagnation in Terrorism Research,'» *Terrorism and Political Violence* 26 (2014), pp. 581–586.

• خطاب الملك محمد السادس 20 غشت 2009.





# خلاصات أولية حول حالة الدين والتدين في المغرب

|| منتصر حمادة ||

مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث. الرباط، [Hamada71@gmail.com](mailto:Hamada71@gmail.com)



## خلاصات أولية حول حالة الدين والتدين في المغرب

بعد هذه الوقفات مع أداء أهم الفاعلين الدينيين في المجال التداولي المغربي، سواء تعلق بالأمر بالمؤسسات الدينية المكلفة بما اصطلح عليه صيانة «الأمن الروحي» للمغاربة، أو باقي الفاعلين الدينيين، من طرق صوفية وتيارات سلفية وحركات «إسلام سياسي» (في شقيها الدعوي والسياسي)، أو ما تبقى من الفاعلين، آن الأوان للتوقف عند بعض الخلاصات النقدية ذات الصلة بأداء هذه المؤسسات والمشاريع، وهذا يقتضي بداية، التدقيق في مرجعية التقييم.

### 1 - سؤال المقاربة المعرفية

بخلاف النسخة الأولى من التقرير، والتي جاءت تحت عنوان: «الحالة الدينية في المغرب» [2014-2015]، فقد جاء عنوان النسخة الثانية من التقرير، تحت عنوان: «حالة الدين والتدين في المغرب»، بما تطلب افتتاح هذا العمل الجماعي بمحور نظري، يشتمل على التعريف بالفوارق المعرفية بين مفهومي الدين والتدين، انطلاقاً من اجتهادات أعلام اشتغلت على الموضوع، لعل أهمها أعمال القاضي والمستشار عبد الجواد ياسين.

وحتى في المحور الخاص بتعامل الشباب في مجالنا التداولي مع سؤال الدين، تم التوقف عند لائحة من أنماط التفاعل البحثي الغربي على الخصوص، مع الظاهرة الدينية، من قبيل الاستشهاد باجتهادات مجموعة من الأعلام، من قبيل إميل دوركهايم وكارل ماركس وماكس فيبر، وواضح أن تفاعل أقلام التداول الغربي تختلف بشكل كلي ونوعي مع تفاعل أقلام التداول الإسلامي مع ثنائية الدين والتدين، لعدد اعتبارات، منها مقتضى الأطوار التي مرت منها مشاريع «الإصلاح الديني» في المجال التداولي الغربي، المسيحي على وجه الخصوص؛ ومنها أيضاً، مقتضى تقزيم الظاهرة الدينية، مقابل تغليب الهاجس العلماني في تدبير الشأن الديني، ولكن أيضاً بمقتضى الفوارق المعرفية في تعامل الأقلام الغربية والإسلامية مع الثنائية سالفة الذكر؛ ومنها كذلك مقتضى التفرقة بين «الدين الفطري» و«الدين الوقي»، بتعبير طه عبد الرحمن، أو قل الدين الأصلي، والتدين الظرفي المُجسد في لائحة أنماط تدين، في هذا المجال التداولي أو ذلك.

تأسيساً على ما سبق، وعلى فرض أننا حسمنا في هذه الفوارق المفاهيمية، على الأقل الفوارق السائدة في مجالنا التداولي، بين الدين والتدين، نعين معضلة منهجية أخرى، أثناء الحديث عن الأرضية المعرفية على هامش الخوض في ثنائية الدين والتدين، وتكمن في طبيعة الأرضية العلمية للتقييم، وهذه معضلة لا زالت غائبة في كثير من الأعمال التي تشتغل على الشأن الديني في مجالنا التداولي، إما لأنها متأثرة بالمقاربات الغربية، فتسقط في ما يُشبه «الاستشراق المعكوس»، وإما لأنها أعمال تنطلق من أرضية علمية ضيقة، تساهم من حيث تدري أو لا تدري في تمرير نماذج تفسيرية أقرب إلى الاختزالية منها إلى المركبة؛

وحسبنا في هذا المقام، التوقف عند ثلاث مقاربات مختلفة لنفس الظاهرة/ الثنائية: المقاربة التي تنهل من فلسفة الدين؛ المقاربة التي تنهل من العلوم السياسية؛ المقاربة التي تنهل من علم الاجتماع الديني، مع تفعيل مقتضى هذه المقاربات على النموذج المغربي، أثناء عملية التقييم والتقويم.





وأخذاً بعين الاعتبار أن التأليف الإبداعي في «فلسفة الدين»، يقتضي من الباحث المعني، أن يكون متمكناً في آن من قضايا الفلسفة وقضايا الدين، موازاة مع قابلية شيطنة الدين عند العديد من الأقسام البحثية التي تشتغل في الفلسفة، وقابلية شيطنة الفلسفة عند العديد من الأقسام البحثية التي تشتغل في الدين، فطبيعي أن نجد أنفسنا أمام تواضع علمي لا يَصُبُّ في خدمة أفق الاشتغال على «فلسفة الدين».

## 1 - 2 - الدين والتدين من منظور العلوم السياسية

لا زالت أغلب الدراسات التي تتناول القضايا الدينية في مجالنا التداولي المغربي، تصدر عن أقسام بحثية تشتغل في حقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع، وإن كان يهمننا في هذه الجزئية الحقل الأول: العلوم السياسية.

من بين خلاصات ونصائح المفكر الفرنسي إدغار موران، أن قراءة وتفسير ظواهر وقضايا الساحة، تقتضي النهل من «فكر مُركب» [Pensée complexe]، وليس من عقل اختزالي، أو قل من نموذج تفسيري مُركب بتعبير المفكر المصري عبد الوهاب المسيري، وليس من نموذج تفسيري اختزالي.

وواضح أن العديد من الإصدارات ذات الصلة بالشأن الديني، والتي تنطلق وتراهن على مفاهيم العلوم السياسية، غالباً ما تسقط في عدم الاستفادة من الخدمات المعرفية التي توفرها باقي الحقول العلمية، من قبيل «فلسفة الدين» سالف الذكر، أو علم الاجتماع الديني، أو علم النفس وغيرها من الحقول، ولذلك، غالباً ما كانت خلاصات ونتائج هذه الدراسات التي تنهل من هذا الحقل العلمي دون سواه [العلوم السياسية] قاصرة عن تناول وتفسير الظواهر الدينية المعنية بالدراسة.

ليس هذا وحسب، لا نجد في مجالنا التداولي البحثي، دراسات متخصصة تنهل من علم الاستشراف، أو علم المستقبلات، منذ رحيل المهدي المنجرة، ومعلوم أن هذا العلم يوجد ضمن أولى الانشغالات لدى صنّاع القرار في المجالات الغربية، لوعيهم بأهمية مفاتيحه في معرض التفاعل المستقبلي مع أحداث الساحة.

وبدّهي أنه إذا كانت قضايا ومفاهيم «علم الاستشراق» غائبة عن التداول البحثي في المؤسسات العلمية المغربية، فإن تغيب تطبيقاتها أولى، لأنها [أساساً] توجد في مقام اللا مفكر فيه، على أهميتها القصوى اليوم.

### 1 - 3 - الدين والتدين من منظور علم الاجتماع الديني

ثمة تراكم بحثي نوعي في مجال دراسات علم الاجتماع الديني في المجال التداولي المغربي، وأسست لهذا التراكم الدراسات الغربية منذ حقبة الاستعمار والحماية، والتي تُصنّف في خانة «التراث البحثي الكولونيالي»، ومعها الأسماء الغربية التي اشتغلت على التدين المغربي في حقبة الاستقلال، ويصعب حصر لائحة الأسماء، ولكن نذكر منها إدوارد ميشو بيلير [مؤسس «السوسيولوجيا الكولونيالية» في المغرب]، ألفرد بل، إدوارد مونتي، إدموند بورك، ديل إيكلمان، وغيرهم كثير.

أخذاً بعين الاعتبار العُدّة العلمية لهذه الأعلام، فقد كانت أعمالها أقرب للجدّة والرصانة، مقارنة مع أغلب الأعمال التي صدرت عن أقلام العلوم السياسية، خاصة أن أهل الاجتماع الديني يتميزون بالعمل الميداني، بما ساعدهم على الظفر ببعض المفاتيح المفاهيمية لقراءة و[محاولة] تفسير هذه الظواهر الاجتماعية التي تتداخل فيها مُحدّدات الدين والاجتماع والثقافة، وينطبق الأمر نفسه مع عديد أسماء بحثية مغربية رسخت اسمها، من قبيل حسن رشيق ومحمد الطوزي ومحمد ضريف وعبد الله حمودي ومحمد الغيلاني وعبد الغني منديب، وهي أسماء بحثية تنهل من عدة حقول علمية، وخاصة من علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا.

ولكن في المقابل، لازالت الساحة البحثية تعاني خصوصاً كبيراً في دراسات تشتغل على الشأن/ الحقل الديني، انطلاقاً من مرجعية «فلسفة الدين»، على قلتها كما سلف الذكر، وهذه مُعضلة نظرية وعمليّة تواجه أقلام الغد منذ الآن، أي مُعضلة التوفيق بين عُدّة منهجية دقيقة وعُدّة معرفية رصينة وأرضية مرجعية منسجمة مع مرجعية أهل المجال التداولي المعني في هذا المقام، لكيلا نسقط في مآزق إصدارات أعمال بحثية حول الدين والتدين في المغرب، تنتصر للأفق الاستشراقي أو «الاستشراق

المعكوس» كما سلف الذكر، فالأحرى الأعمال البحثية الصادرة عن الفكرانيات [الإيديولوجيات] الإسلامية الحركية أو المادية، والتي لا يتجاوز أفقها النقدي الأفق المفاهيمي للفكرانية المعنية.

## 2 - سؤال التقييم والتقويم

لقد اشتغلت محاور التقرير على عرض وجرّد أهم ما صدر عن الفاعلين الدينيين في المجال التداولي المغربي، وبالكاد توقفت بين الفينة والأخرى، عند إشارات تحليلية، وفيما يلي، قراءات نقدية تقييمية وتقويمية لأغلب الفاعلين، ونحن نترك جانباً القراءة النقدية المؤسّسة على «فلسفة الدين»، مادام الجهاز المفاهيمي الديني مُجمل الفاعلين الدينيين ينهل من فقه تقليدي يُعاني صعوبات نظرية وعمّلية في التأقلم مع التحديات العقديّة والمذهبية والسلوكية التي تواجه أبناء المجال التداولي المغربي، ومن أهم أسباب استمرار هذا «النموذج التقليدي في فهم الدين»، أنه لم يستفد بما يكفي من الآفاق المعرفية والأخلاقية التي تعج بها الاجتهادات النظرية لفلسفة الدين.

لذلك سوف نلج باب التقييم / التقويم المؤسّس على أرضية باقي الحقول العلمية، من قبيل علم الاجتماع الديني وعلم السياسة وعلم الاستشراف وغيرها، من أجل الاقتراب أكثر من نموذج تفسيري مُركّب.

## 2 - 1 - مؤسسة إمارة المؤمنين

معلوم أن مؤسسة إمارة المؤمنين تُغذي الشرعية السياسية للمؤسسة الملكية، وتُعاین بشكل جلي التأثيرات الإيجابية لدور المؤسسة في الخارج، في تعامل العديد من الطرق الصوفية الإفريقية مع المؤسسة الملكية، من منطلق أن الملك هو أمير المؤمنين، حتى إن صورة «المغرب الأقصى» في شقه الديني [الإسلامي تحديداً]، في تخيال الطرق الصوفية الإفريقية لا تخرج عن مؤسسة إمارة المؤمنين ومعها مقر الطريقة التيجانية بالعاصمة العلمية فاس، عند أتباع الطريقة التيجانية في العالم، حيث يوجد قبر مؤسس الطريقة، أبو العباس أحمد التيجاني.

كما أن لهذه المؤسسة لائحة من الأدوار المجتمعية والدينية وغيرها، وفي مقدمتها السهر على حماية الدولة والدين، أو قل المساهمة في «صيانة الدولة والدين» في زمن ارتفعت فيه مخاطر استهداف هذه الثنائية في المنطقة، كما عاينا ذلك بشكل واضح بعيد اندلاع أحداث «الفوضى الخلاقة» التي اصطلح عليها إعلامياً وبحثياً بأحداث «الربيع العربي»، ابتداءً من يناير 2011.

واضح أن صيانة أدوار مؤسسة إمارة المؤمنين، يقتضي -نظرياً- ارتفاع مؤشر الوعي بذلك لدى مجمل الفاعلين الدينيين في المؤسسات الدينية المعنية بصيانة «الأمن الروحي» للمغاربة، من باب المساهمة النظرية والعملية في تغذية الدور المحوري والإشعاعي لمؤسسة إمارة المؤمنين، محلياً وإقليمياً ودولياً.

نقول هذا ونحن نأخذ بعين الاعتبار مضامين الخطاب الديني والثقافي والسياسي الصادر عن الفاعلين في هذه المؤسسات، في الندوات والمحاضرات والإصدارات، بسبب الفوارق بين المقام القولي والمقام العملي، وبيان ذلك أن ضمان بقاء واستمرارية الدور التاريخي لمؤسسة تعتبر حامية الدين بمقتضى الوثيقة الدستورية، وضامنة للاستقرار الروحي والديني للمغاربة، بمقتضى الموروث التاريخي، يتطلب المزيد من الدفاع عن المؤسسة بما يُغذي أفعها التدبيري [في المؤسسات] والتحكيمي [في الخلافات] [في الإصلاحات] [في الاجتهادات] الذي تتميز به دون سواها في تدبير الشأن الديني، خاصة أن هذه المؤسسة أصبحت في التداول المغربي بوابة «الإصلاح الديني» في السياق الإسلامي، بحيث إن بعض المبادرات الإصلاحية التي تطل «الحقل الديني» تصدر عن مؤسسة إمارة المؤمنين، ولا تصدر عن المؤسسات الدينية المعنية بتأهيل هذا الحقل.

## 2 - 2 - المؤسسات الدينية

منذ إطلاق مشروع «إعادة هيكلة الحقل الديني» ابتداءً من أبريل 2004، انخرطت المؤسسات الدينية المعنية بصيانة «الأمن الروحي» للمغاربة، في عديد مبادرات وأنجزت عديد مهام، بصرف النظر عن التباين في الأداء والتفاعل،

واتضحت معالم الإنجازات في عدة محطات، منها ما طال الكفاءات البشرية والإمكانات المادية واللوجستية والمبادرات المفتوحة، من قبيل إدماج المرأة في التدبير، تأهيل الإعلام الديني، تكوين الأئمة والمرشدين والمرشحات للدخول والخارج، رد الاعتبار للتعليم العتيق، تفعيل محور الأمانة في المساجد، إدماج بعض الكفاءات الدينية والبحثية في التدبير، وغيرها من التجليات، وواضح أننا إزاء إنجازات نوعية مقارنة مع حقبة ما قبل أبريل 2004، وتؤكد أننا أمام تراكمات لا نجد لها مثيلاً في باقي دول المنطقة.

ولكن، أخذاً بعين الاعتبار التحديات الكبرى التي تطال الحقل الديني، محلياً وإقليمياً ودولياً، و«الضوء الأخضر الملكي» الذي تتوفر عليه مجمل هذه المؤسسات لتأهيل هذا الحقل، إضافة إلى الإمكانيات المادية الكبيرة التي وفرتها الدولة لمجمل المؤسسات، فيمكن الجزم بأن أداء هذه المؤسسات، يمكن أن يكون أحسن بكثير مقارنة مع أداءها الراهن دون التقزيم مما تحقق حالياً.

وتزكي ذلك مجموعة من المؤشرات، منها هذا الإصرار على الانتصار لقاعدة «عمل الجزر المعزولة» في أداء أغلب هذه المؤسسات، وتقزيم الثقل النوعي للعديد من الباحثين الذين تعج بهم هذه المؤسسات، ولكنهم مقيدون بالعقل الأداتي والبيروقراطي، إضافة إلى غياب النفس البحثي الاستشراقي [أو قل المستقبلية] الذي يجعل عمل هذه المؤسسة الدينية أو تلك، متصلاً بأفق إصلاحية دينية استراتيجي، على الصعيدين المتوسط والبعيد.

هذا دون الحديث عن تواضع تفاعل هذه المؤسسات مع قضايا الساحة، مقارنة مع تفاعل خطاب المشاريع الإسلامية الحركية، التي غزت ولا تزال تغزو المؤسسات الدينية والمؤسسات السياسية فالأحرى منظمات المجتمع المدني والإعلام التقليدي والحديث وشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ويكفي مقارنة حضور الخطاب الديني للمؤسسات الدينية المغربية، في مواقع التواصل الاجتماعي وفي شبكة الإنترنت، مقارنة مع خطاب المشاريع الإسلامية الحركية، الإخوانية والسلفية

الوهابية، حيث قاعدة «لا قياس مع وجود الفارق»، وتكمن أهمية القاعدة في أن الحديث هنا يهتم مؤسسات دينية، معنية بصيانة «الأمن الروحي»، وواضح أن هذه الصيانة متواضعة الأداء والأفق بمقتضى الأسباب سالفة الذكر.

تعاني المؤسسات الدينية من عدة أعطاب بنوية، ونتوقف عند عَطين منها:

- عطب البيروقراطية، ومن بين التطبيقات المباشرة لهذا العطب البيروقراطي، أنه يُفوض عمل الفاعل الديني في المؤسسات الدينية، حيث إن العديد من هؤلاء، لا بد لهم من الحصول على ترخيص من الوزارة الوصية على الشأن الديني، قبل التصريح بمواقف أو المشاركة في ندوات أو الاشتغال على إصدارات، وهذا عطب يستغله بشكل نوعي الفاعل الإسلامي الحركي، ولذلك، من الطبيعي أن نُعابن فورة في التدنّين الشعبوي والتدنّين الحركي في زمن مواقع التواصل الاجتماعي و«الإعلام السيّال».

- عطب اللامبالاة وعدم الوعي بأهمية الدور الإصلاحي المنوط [نظرياً على الأقل] بهذه المؤسسات، ومن مؤشرات اللامبالاة، أن ينتظر المتتبع سنة أو بضع سنين حتى تصدر الأعمال التي تضم مساهمات ذات صلة بندوة ما، وحتى لو حدث هذا منذ بضع عقود، لكانت مُعضلة، بله أن يصدر في زمن الثورة الرقمية وفورة شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

والأمر سيان مع معالم العمل الإعلامي الصادر عن مُجمل هذه المؤسسات، سواء تعلق الأمر بالإعلام السمعي البصري أو الورقي أو الرقمي، حيث لا زال متواضعاً جداً مقارنة من جهة مع الإمكانيات التي تتوفر عليها هذه المؤسسات، ومقارنة من جهة ثانية مع الحضور الإعلامي النوعي للمشاريع الإسلامية الحركية، بل إن بعض أتباع هذه المشاريع الإسلامية الحركية، تستغل الإمكانيات المادية واللوجستية لمؤسسات الدولة، من أجل ترويج مشروعها الديني الحركي.

هناك إشكالية معرفية كبيرة نُعابنها في أداء المؤسسات الدينية، وخاصة على صعيد هرم هذه المؤسسات، مفادها أن بعض مدراء أو رؤساء هذه المؤسسات يملكون

مفاتيح تأهيل الأداء المؤسساتي وتجديد الخطاب الديني لهذه المؤسسات، ولكن تفعيل مقتضى هذا التميّز النظري، يطال بالكاد الشق الأول، أي التأهيل النسبي والمتدرج للأداء المؤسساتي، أما الجديد النوعي للخطاب الديني، فالأمر مغاير، لاعتبارات عدة، منها أنهم محاصرون في عقر هذه المؤسسات بعقول إسلامية تقليدية أو حركية [نتحدث عن «إبستيم إسلامي»، تقليدي أو حركي]؛ أو لأنهم محاصرون بعقل جمعي أو «هوى رأي عام» يصعب عليه تقبل هذا التأهيل النوعي في الخطاب الديني، ولذلك يبقى أحد مفاتيح التسريع من وتيرة هذا الأداء المزدوج، بين أيدي صانع القرار السياسي، والمُجسّد في المؤسسة الملكية، على غرار ما عاينا في عديد محطات، منها محطة التي سبقت المصادقة التشريعية على «مدونة الأسرة» [2004]، بمقتضى الثقل الدستوري والتاريخي لمؤسسة إمارة المؤمنين.

وإجمالاً، لا زالت المؤسسات الدينية معنية بتغذية وصيانة عدتها النظرية والعملية في آن، بما في ذلك تأهيل القدرة المعرفية والتواصلية.

أما التفاعل النظري والعملية مع قضايا «التطرف العنيف»، فلا زال أداء المؤسسات الدينية متواضعاً جداً مقارنة مع ما هو مطلوب، وحتى في تجربة «المصالحة» التي أعلن عنها رسمياً في غضون منتصف العام 2017، وعرفت مشاركة مؤسسة الرابطة المحمدية للعلماء، اتضح أن الأداء الميداني للمؤسسة العلمية المعنية، وخاصة فيما يتعلق بترويج أدبيات «المراجعات»، كان دون المستوى. بل يمكن تصنيف أداء بعض الفاعلين في هذه المؤسسات الدينية، من المعنيين بـ «الاشتباك النظري» المباشر مع أدبيات «التطرف العنيف» أنه يصبُّ في إطالة عمر هذا المشروع، أخذاً بعين الاعتبار التواضع الكمي والنوعي لمبادرات «الاشتباك الفقهي» بله «الاشتباك المعرفي».

صحيح أن الملف الإسلامي الحركي ملف أمّني، لاعتبارات عدة، أهمها أنه في اللحظة التي يُعلن فيها تنظيم إسلامي حركي عن الحق في إقامة «الدولة الإسلامية» أو «دولة الخلافة» أو «أسلمة المجتمع والنظام والدولة»، في تلك اللحظة، تُصبح جميع السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية مستهدفة، بما فيها السلطة الأمنية، وبالتالي،



طبيعي أن تتفاعل هذه الأخيرة مع مقتضى هذه المشاريع والشعارات، ولكن، حضور هذا الهاجس الأمني في سياق التفاعل مع ظاهرة «التطرف العنيف»، لا يُجسد ذريعة لدى الفاعل الديني في المؤسسات، لكي يأخذ مسافة نظرية وعملية من الخوض في مواجهة الخطاب الديني المتشدد.

تفاعل المؤسسات الدينية مع ظاهرة «التطرف العنيف»، يُصنف في خانة الأعطاب البنيوية للعمل الديني المؤسساتي، وذلك إما بسبب غياب الشجاعة العلمية والأخلاقية للخوض الفقهي بله المعرفي في تفكيك الخطاب الديني المتشدد، أو بمقتضى أخذ مسافة من الهواجس الأمنية المرتبطة بالظاهرة، بما يُفيد أن المقاربة الأمنية تبقى كفيلة بالتصدي «للتطرف العنيف»، وهذا اعتقاد فاسد منطقياً وبالتالي فاسد عملياً، وبشهادة المؤسسات الأمنية ذاتها، والتي أصبحت تُقرّ بذلك، أو لاعتبارات أخرى، ولكن إجمالاً، لا زال أداء هذه المؤسسات متواضعاً في مواجهة وتفكيك المُحدّثات الدينية لمعضلة «التطرف العنيف»، رغم بعض المبادرات النسبية التي صدرت خلال السنين الأخيرة، عن الرابطة المحمدية للعلماء أو المجلس العلمي الأعلى.

بخصوص التفاعل مع تحديات «التطرف العنيف» في القارة الأوروبية، وخاصة في الدول التي تضم عدداً كبيراً من الجالية المغربية، أو أقلية مسلمة من أصول مغربية (عربية وأمازيغية)، فلا يمكن مؤاخذه المؤسسات الدينية المغربية بشكل كبير على المسؤولية المعنوية، لاعتبارات عدة، أهمها أن المأزق الذي أصابها في التداول الأوربي، والذي اتضح مع الانسحاب من التنافس على الاستجابة مع الطلب الديني، صاحبه دخول عدة مشاريع إسلامية حركية (سلفية وهابية وإخوانية وشيعية)، وهذه مسؤولية الدول الأوروبية التي فتحت الباب لهذه المشاريع، موازاة مع إغراءات ثورة الاتصالات والثورة المعلوماتية.

هذا عن المُحدّد الديني في المسؤولية النسبية التي تتحملها المؤسسات الدينية، وهي مسؤولية متواضعة جداً، مقارنة مع المُحدّثات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتحملها الدول الأوروبية.

## 2 - 3 - الطرق الصوفية

لا يختلف واقع العمل الصوفي في مجالنا التداولي عن واقع المؤسسات الدينية، بل يزداد تأزماً، على الأقل في الشق المادي الكفيل بصيانة ما تبقى من عمل صوفي، أمام الحضور المتصاعد للمشاريع الإسلامية الحركية من جهة، وصعود أسهم المشاريع المادية التفكيكية من جهة ثانية.

يُحسب للطرق الصوفية أنها تغذي مشاعر الإحساس بالانتماء للوطن، والانتصار لهاجس الدفاع عن الوطن قبل الطريقة، بخلاف السائد مع ثنائية الجماعة والوطن، أو قل «الجماعة قبل الوطن»، السائدة لدى بعض الحركات الإسلامية، الدعوية والسياسية والقتالية أو قل «الجهادية».

وبخلاف الحديث المتوقع للخطاب الإسلامي الحركي، السلفي الوهابي على الخصوص، ومعه الخطاب الإخواني، عن كون الطرق الصوفية تحظى بدعم الدولة، وأن أبواب مؤسسات الدولة مفتوحة أمامها، فإن واقع الحال يُفيد خلاف ذلك، ليس فقط لأن أدعاء الخطاب الإسلامي الحركي قائم على مغالطات متوقعة، بمقتضى الانتصار للهاجس الفكري [الإيديولوجي]، الذي يُحول لها نقد ونقض وتشويه خطاب باقي المنافسين الذين لا يشتغلون في أفق تفعيل استراتيجية العمل الإسلامي الحركي [إقامة «الدولة الإسلامية»، أو إقامة «دولة الخلافة»، أو «الخلافة على منهج النبوة»]، وإنما لأن المغرب الذي اشتهر بأنه بلد الأولياء والشرفاء والصلحاء، أو «البلد الذي يُصدر التصوف للمشرق»، لا نجد تطبيقات عملية لهذه الألقاب في المؤسسات الدينية أو المؤسسات التعليمية، باستثناء بعض المظاهر المتواضعة كماً ونوعاً، مادام التصوف لا زال واقعاً تحت طائلة التهميش.

فبعد أن تعرض التصوف للحصار والاختزال على عهد الملك الحسن الثاني، في حقبة تميزت بما اصطَلحنا عليه «استيراد التدين السلفي الوهابي» في سياق صراعات سياسية وأمنية مع بعض فرقاء الساحة من المرجعية اليسارية والإخوانية، تحسنت الأوضاع نسبياً على عهد الملك محمد السادس، ولو أن أهل العمل الصوفي استبشروا خيراً مع تعيين

وزير مكلف بتدبير الشأن الديني، وهو القادم من طريقة صوفية، إلا أنه رغم المبادرات التي أعلنت عنها الوزارة الوصية، وما يصدر بالكاد عن بعض الطرق الصوفية، فقد ازداد الوضع تعقيداً مع أحوال التصوف عند العديد من الفاعلين في هذا الحقل.

ومن ذلك، اختزال بعض تجليات التصوف المغربي في البهجة والفلكلور، وأصبحت الظاهرة الصوفية عند عديد فاعلين اليوم، مجرد ظاهرة احتفالية بعد أن التصقت بثوب التقليدية، وتحول بعضها إلى طريقة لا علاقة لها بالتصوف الأصيل، كما تكلست عن إنتاج أي ممارسات سياسية إيجابية إلا ما تستفيد منه السلطة، ناهيك عن تحملها مسؤوليات شرعية وأخلاقية في تشويه صورة الإسلام، وتغذية أدبيات الفكرانيات [الإيديولوجيات] الإسلامية الحركية التي تنتقد أو تُشيطن التصوف بشكل عام.

- التصوف في الإعلام الإسلامي الحركي غائب كلياً، وإن كان حاضراً، فمن باب النقد والنقض والشيطنة وهذا أمر متوقع، أخذاً بعين الاعتبار المرجعية الفكرانية لهذا الخطاب، سواء تعلق الأمر بالخطاب الإعلامي الإخواني، لأنه يُشيطن التصوف سياسياً، أو الخطاب الإعلامي السلفي الوهابي لأنه يُشيطن التصوف عقدياً؛

- أما في الإعلام العمومي، فلا يخرج عن تغطية بعض المهرجانات الفنية التي يُصطلح عليها بمهرجانات «الموسيقى الروحية»، وهي مهرجانات نوعية ولكنها مُوجَّهة على الخصوص إلى النخبة المحلية والأجنبية، وتكاد تكون منفصلة عن الواقع المجتمعي بإكراهاته وتحولاته وتحدياته؛ أو حاضر من خلال بعض المتابعات الإخبارية التي تسلط الضوء على ندوة أو موسم أو حفل ديني في هذه الطريقة الصوفية أو تلك، بينما لا نجد أي متابعات لما تقوم به الطرق الصوفية في العمل الجمعي، وفي التربية والإرشاد والتوجيه والتأطير الروحي، على قلة الطرق الذي تقوم بذلك اليوم، من فرط التحول الذي طالها هي الأخرى.

ونضيف فوق هذه المآزق التي طالت التصوف، ما يصدر عن عديد فاعلين، ويصبُّ في توظيف التصوف أو العمل الصوفي لأغراض شخصية أو مادية، وواضح

أن هذه المآزق التي نعانيها فعلاً على أرض الواقع، لا علاقة لها بالهاجس الأخلاقي أو التنويري المنوط بالعمل الصوفي في أصوله الإصلاحية.

## 2 - 4 - التيارات السلفية

يمرُّ التدبُّن السلفي الوهابي منذ صيف 2017، من مرحلة مفصلية ذات صلة بالتطورات الإصلاحية التي أصبحت تصدر عن السعودية، ومع أننا نتحدث عن التدبُّن السلفي في المغرب، إلا أنه لا مفر من الإحالة على تطورات الأوضاع في الخليج، حيث منبع التدبُّن، ومصدر تمويله وارتباطاته هنا في المغرب.

لا زالت أغلب المتابعات الإعلامية والبحثية حول ظاهرة التدبُّن السلفي الوهابي في المغرب، تسلط الضوء على حالات فردية، مقابل تجاهل أو عدم الانتباه إلى أداء ومعالم الطيف السلفي الوهابي بشكل عام، والذي لا يخرج إجمالاً عما يُصطلح عليه بـ«السلفية العلمية»، أما «السلفية الجهادية»، فطبيعي أن تكون حاضرة في التفاعل الإعلامي بمقتضى المتابعات المرتبطة بتفكيك خلايا «التطرف العنيف»، مع تواضع المتابعة البحثية ومن باب تحصيل حاصل، تواضع المتابعة الإعلامية في معرض تسليط الضوء على مُحدثاتها الاجتماعية والدينية والثقافية والنفسية.

يحسب لهذه السلفية أنها بعيدة عن ممارسة التقية، وبعيدة أيضاً عن تبني خيار العنف، بصرف النظر عن شعرة معاوية الدقيقة التي تفصل «السلفية العلمية» عن «السلفية الجهادية»، ولكن ما يؤاخذ عليها، تبني نموذج تدبُّني أقرب إلى التشدد، وهو نموذج يُفسر شيطنته لباقي أنماط التدبُّن، وفي مقدمتها التدبُّن الصوفي الذي يُميز المجال التداولي الإسلامي المغربي، أو قل ما يُصطلح عليه بـ«الإسلام الثقافي» وهو «إسلام فطري»، أقرب إلى «الدين الفطري» منه إلى التدبُّن الحركي.

يكن أهم تحدي يواجه صانع القرار في التفاعل مع التدبُّن السلفي الوهابي، في توسيع الهوة بين الأفق «السلفي العلمي» والأفق «السلفي الجهادي»، وهذا يقتضي الدفع بمزيد مراجعات سلفية وهابية، قد تغذيها لائحة من المبادرات السعودية سالفة الذكر، وتمر هذه المراجعات بدورها عبر تشجيع جلسات الحوار والنقاش بين الفاعل

السلفي الوهابي مع باقي الفاعلين الدينيين، وثمة قابلية لدى أتباع هذا التيار للتفاعل الإيجابي مع هذا الخيار، القائم على الحوار والانفتاح المعرفي، خاصة أن السياق الإقليمي يصبُّ في إقرار «مُصدري هذا التدبُّن»، هناك في الخليج العربي، بأنهم تأخروا كثيراً في مراجعة ضرائب هذا المشروع.

## 2 - 5 - الحركات الإسلامية

ساهم دخول الحركات الإسلامية في المعتزك السياسي، وفي دواليب مؤسسات الدولة، في تسليط الضوء على بعض المآزق التنظيمية التي طالت المشروع، والمترتبة على سبيل المثال بقلقل الصراع على الظفر بالامتيازات المادية والرمزية أو صراعات المواقع، هذا دون الحديث عن لائحة من قضايا الفساد المالي والإداري والأخلاقي، ونتحدث عن قضايا الفساد التي سُلطت عليها أضواء الإعلام، ولا نتحدث عن تلك التي لا زالت طي الكتمان.

إلا أن هذا الوجه السلبي لأداء العمل الإسلامي الحركي، لا يجنب واقعاً إيجابياً جداً من منظور أهل المشروع، عنوانه المزيد من التغلغل في مؤسسات الدولة، السياسية والدينية والتعليمية وغيرها، فالأحرى التغلغل في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، الرسمية والخاصة/ المستقلة، إلى درجة أصبح فيها يحق لنا الحديث عن وجود ما يُشبه «مجرّة إسلامية حركية» [Galaxie islamiste]، وبيان ذلك كالتالي:

إن مجرد الحديث عن مشروع إسلامي حركي واختزاله في أداء حركة «التوحيد والإصلاح» بحليفها السياسي/ الحزبي «العدالة والتنمية»، مع تغييب أو عدم الانتباه إلى أفق «المجرّة»، لن يساعد الباحث على قراءة أداء المشروع، وبالتالي لا يليق علمياً الحديث عن أداء حركة إسلامية أو حليفها السياسي، أو الفرع النقابي التابع له، أو أداء الفصيل الطلابي، أو أداء المنابر الإعلامية التابعة له، والمواقع الرقمية، و«الكثائب الإلكترونية» وما إلى ذلك، دون الحديث عن معالم المشروع برمته، وليس انفصلاً عنه، وهذا ما يتضح على سبيل المثال لا الحصر، في عديد محطات، محلية أو إقليمية أو دولية،

من قبيل تفاعل أعضاء «المَجْرَّة الإسلامية الحركية» مع الاستحقاق الانتخابي، حيث لا يمكن حينها أن نُفرق بين خطاب الفاعل الإسلامي الحركي الذي ينتمي إلى الحركة عن خطاب الفاعل الذي ينتمي إلى الحزب أو النقابة أو إلى باقي التنظيمات.

ينطبق التقييم نفسه مع المَجْرَّة الإسلامية الحركية الثانية، ونواتها جماعة «العدل والإحسان»، حيث نُعاين الانتشار المؤسسي والجمعي نفسه، ولو أن حضور أعضاء هذه المَجْرَّة في مؤسسات الدولة، أقل مقارنة مع حضور أعضاء المَجْرَّة سالفه الذكر، أخذاً بعين الاعتبار الاعتراف الرسمي للدولة المغربية بنواة المَجْرَّة الأولى.

من المشاكل التي بزغت في أداء هذه المَجْرَّات، وخاصة المَجْرَّة الإسلامية الحركية المعترف بها رسمياً، موضوع ازدواجية المواقف في التفاعل مع قضايا الوطن وقضايا الجماعة/ الأم، أي جماعة «الإخوان المسلمين»، وقد توقف المحور المُخصَّص للظاهرة، عند عديد أمثلة دالة، وتكمن أهمية هذه الجزئية الحساسة والدقيقة، في أنها تغذي أجواء عدم الثقة بين الدولة والمجتمع من جهة، وباقي المشاريع الإسلامية الحركية من جهة ثانية، لأن عقل الدولة، لم يكن يتوقع، أن المغرب سينتقل في بضع عقود، من مقام كانت بعض قيادات هذه «المَجْرَّة الإسلامية الحركية»، تطلب ود صناع القرار من أجل الحوار والتقرب، نحو مقام مغاير اليوم، تصدر فيه ردود عن القيادات نفسها، ضد أهم رموز الدولة أو التهديد بخروج أعضاء وأتباع «المَجْرَّة» إلى الشارع، ونضيف معها دلالات ومضامين الخطاب الصادر عن «الكتائب الإلكترونية» التابعة للمَجْرَّة، أو دلالات مواقف ومبادرات أعضاء المشروع في الخارج، وخاصة في المشرق وأوروبا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض المواقف المسكوت عنها لأي مشروع فكري [إيديولوجي] - بما في ذلك المشروع الإسلامي الحركي - تتضح بشكل جلي في مواقع التواصل الاجتماعي، بمقتضى الشفافية شبه المطلقة التي تكرسها خوارزميات [algorithmes] هذه المواقع.

ويحدث هذا، في ظل غياب مقاربة نقدية ومعرفية للمشروع الإسلامي الحركي، مقابل الإبقاء على المقاربة السياسية أو الأمنية وبدرجة أقل المقاربة الاقتصادية

والاجتماعية، بينما المقاربة المعرفية والعلمية أولى، لأنها ذات أفق إصلاحي طويل الأمد، مقارنة مع الأفق الإصلاحي الظرفي والمؤقت للمقاربات الأمنية والسياسية.

ثمة لائحة من السيناريوهات المستقبلية التي تهم مصير انتشار المشروع الإسلامي الحركي في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وتحدث عن سيناريوهات قابلة للتحقق طالما لم تنخرط مجمل هذه المشاريع الإسلامية الحركية في مراجعات حقيقية، من قبيل أخذ مسافة نظرية وتنظيمية صريحة من أدبيات المشروع الإسلامي الحركي، وبالتالي تأخذ مسافة من خطاب «المفاصلة الشعورية» و«دولة الخلافة» و«الجاهلية» و«التقية» و«الحاكمية» وغيرها من المفاهيم والرؤى التي تربي عليها أتباع الحركات والجماعات الإسلامية.

ولكن، قبل التوقف عند أهم السيناريوهات المحتملة، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار سلفاً أن «المَجْرَة الإسلامية الحركية» في التداول المغربي، من قبيل المَجْرَة المعترف بها رسمياً، لا يمكن اختزالها في حركة إسلامية أو حزب سياسي، بقدر ما تجسد تشابك وتحالف عدة كتل تنظيمية، يمكن تصنيفها في ثلاثة تيارات:

- هناك أولاً النواة الصلبة، وهي نواة إخوانية، تنهل من مرجعية إخوانية مشرقية، بتعبير العديد من رموز المشروع، من الذين أكدوا أن بضاعة الحركة كانت تنهل من أعمال سعيد حوى وسيد قطب وحسن البنا والسيد سابق ويوسف القرضاوي وعبد الحميد كشك ولائحة من الرموز الدعوية المشرقية؛

- هناك من جهة ثانية، فاعلون سياسيون في الحزب، مغاربة محافظون، لا علاقة لهم بالعمل الإسلامي الحركي، ولكنهم ارتأوا أن هذا الحزب هو الأقرب إلى «تمثيل الإسلام» في العمل السياسي، إما لأنهم يملكون قابلية لذلك، أو تفاعلاً مع الآلة الدعائية للمشروع، أو بمقتضى أخطاء باقي الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني، بله أخطاء السلطة؛

- وأخيراً، هناك فئة ثالثة، عبارة عن فاعلين سياسيين، ارتأوا أن المشروع الإسلامي الحركي [الإخواني حصراً] أصبح أقرب الطرق للظفر بامتيازات مادية

ورمزية، ولذلك تحالفت مع المشروع، قبل وبعد أحداث الحراك، ونجد ضمن هؤلاء، من يُصطلح عليهم مثلاً بـ«يسار الإخوان» [وهم أقلية] أو «يمين الإخوان» [وهم أغلبية لا يُتنبه إليها]، حيث نُعَين الإعلاميين والباحثين والجمعويين.. إلخ، بل طال الأمر حتى رجال السلطة الإدارية.

إذا تم إغفال هذه التعددية في تنظيم المشروع، فإن قراءة العديد من القضايا والتفاعلات التي يمر منها المشروع، ستبقى عسوية على التفسير، مع التأكيد أن النواة الأولى، أي النواة الإخوانية، تبقى المتحكم الرئيسي في أداء المشروع، وأنها تمر أيضاً من رجة تنظيمية ونظرية، بين اجتهادات تريد أخذ مسافة من خطاب «المفاصلة الشعورية» و«التقية».. إلخ، مقابل تيار مضاد لا زال مؤمناً بالذي تربى عليه في أولى مراحل اعتناق التدين الإسلامي الحركي.

بالعودة إلى لائحة السيناريوهات المتوقعة، فإنها تم سياقاً زمنياً مستقبلياً أولاً، وthem من ناحية ثانية، الحالة التي يُصبح فيها التيار الأول هو المهيمن وليس باقي التيارات، بمقتضى تحالفات التيار الأول مع مشاريع الخارج، وبقاء قلاقل «الجماعة أم الوطن؟» كما اتضح ذلك مراراً في عديد محطات، محلية وإقليمية ودولية.

نحن أمام ثلاثة سيناريوهات أساسية في حال انتشار وتغلغل المشروع الإخواني في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني: سيناريو الوصاية؛ سيناريو المواجهة وسيناريو الصدام، مع التذكير بأن التفاعل يهم مجمل «المجرات الإسلامية الحركية»، وخاصة المجرات الإخوانية وبدرجة أقل المجرة السلفية في نسختها «الإصلاحية» المُسيّسة، ومن باب تحصيل حاصل النسخة «الجهادية»:

- سيناريو الوصاية، وهو سيناريو يحظى بقابلية وحاضنة مؤسساتية على المدى المتوسط، والحديث عن «الوصاية» الدينية على المؤسسات الدينية وبالتالي تفويض رمزية مؤسسة إمارة المؤمنين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحضور الإسلامي الحركي لا يقتصر على التدين الإخواني، بل يطال أيضاً التدين السلفي الوهابي في فرعه المُسيّس.



- سيناريو المواجهة، ويقوم على التصدي الدولاتي [étatique] لواقع التغلغل عبر تبني حملات تطهير مؤسسات الدولة السياسية والدينية والتعليمية وغيرها، من الحضور الإسلامي الحركي، في تقليد مغربي -افتراضي- لما جرى في المجال التداولي التركي بين 2016 و2017.

- سيناريو الصدام، ويقوم على المواجهة الميدانية بين الدولة ومؤسساتها وأجهزتها من جهة، والمشاريع الإسلامية الحركية بمؤسساتها وأجهزتها من جهة ثانية؛ هذا السيناريو الصدامي قائم اليوم رمزياً، وفي عدة حقول مؤسساتية، دينية وسياسية وثقافية وإعلامية وجموعية وغيرها، ولكنه مُعرض لأن ينتقل من المقام الرمزي إلى المقام المادي/ الواقعي.

من المؤكد أن الوصول إلى هذه السيناريوهات مُستبعدة حالياً، ولكن لكي تُصبح مُستبعدة مستقبلاً أيضاً، فإن الأمر يفترض أن يكون الجيل المستقبلي للحركات الإسلامية، يُفكر خارج الأفق المعرفي [الإبستيمي] نفسه للجيل الحالي، أو قل النواة الإخوانية التي تُهيمن على الجيل الحالي، وهي النواة التي تشربت أدبيات «الحاكمية» و«المفاصلة الشعورية» و«الجاهلية» و«التقية».

ومعلوم أن هذه الأدبيات أسست لما يُشبه أفق أو سياج فكري/ إيديولوجي مغلق، تسبب في عدة مشاكل نظرية وميدانية للعمل الإسلامي الحركي، حالت دون الظفر بثقة مجتمعات المنطقة، فالأحرى الظفر بثقة الأنظمة والدول؛ بما يُفيد أن مستقبل الحركات الإسلامية يوجد بين أيدي شبابها، شرط أن يتجاوز هؤلاء الشباب أدبيات الأزمة التي أنتجت هذه القيادات، والتي تصب في تغذية هذه السيناريوهات أخذاً بعين الاعتبار غياب أو تواضع مراجعات حقيقية.

لكي يتفادى الجميع طرق هذه الاحتمالات، لا بد لهذا الجيل المستقبلي أن يأخذ مسافة واضحة من أدبيات الأجيال الأولى للمشروع الإخواني، في المنطقة ككل، وليس في المغرب وحسب؛ فعندما يكشف حدث إقليمي أو دولي عن مواقف إخوانية مُغايرة أو مضادة لمواقف ومصالح الدولة الوطنية، تنتصر لقاعدة «الجماعة أولاً»، فمعنى

ذلك أن «مراجعات المَجْرّة الإخوانية» ليست مراجعات حقيقية أو لم تكن في المستوى المرجو، ولو أن هذا أمر متوقع، لأنه يصعب التحرر النفسي والمعرفي من التأثير الكبير لمرحلة نهل المراهق أو الشاب الإسلامي الحركي من هذه الأدبيات، وبالتالي تبقى الآثار النفسية لمرحلة النهل واضحة على جهازه المفاهيمي، بما يُفسر عديد مواقف وتفاعلات مع عديد وقائع، ومن هنا أهمية أخذ الجيل اللاحق، وخاصة جيل الشباب، مسافة مفصلية من هذه الأدبيات، حتى لا تتكرر الأعطاب نفسها، والتي تصب في تغذية السيناريوهات سالفة الذكر.

رُبّ معترض أن هذه سيناريوهات وهمية على المدى القريب، بمقتضى ثقل السلطة الدينية والسياسية والأمنية اللصيقة بمؤسسة إمارة المؤمنين والمؤسسة الملكية، كما أن المَجْرّات الإسلامية المعنية، مجرد أقليات مجتمعية، وبالتالي أقلية إسلامية حركية، مقارنة مع ما يميز التدين المغربي؛ لولا أت الأمر مغاير من الناحية السياسية والحزبية، وأخذاً بعين الاعتبار وتيرة عمل وانتشار وتغلغل المشروع الإسلامي الحركي في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والعالم الرقمي، فإن هذه السيناريوهات الافتراضية تملك قابلية للتفعيل النسبي على المدى المتوسط، فالأحرى على المدى البعيد، وما قد يُقوض تحقيقها، أن غلبة الهاجس البرغماتي على أداء المَجْرّة ساهم في تراجع شعبية المشروع لدى الرأي العام، وكشف لائحة تناقضات بين النظري والعملي في تطبيقات المشروع الإسلامي الحركي، في نسختها الإخوانية بالتحديد.

## 2 - 6 - الشيعة والتشيع

لا زال تدين الشيعة المغاربة يهم حالات فردية، ذات ارتباطات عقدية ومذهبية مع المشرق (إيران، العراق، لبنان، سوريا)، ولا يمكن فصل أداء الفاعلين الشيعة في المغرب أو في المنطقة عن معالم المشروع الشيعي في المنطقة، وفي العالم، وخاصة في المجال التداولي الإسلامي، وهو المشروع الذي انطلق مباشرة بعد منعطف «الثورة الإسلامية» في إيران [1979]، موازاة مع مشروع «تصدير السلفية الوهابية» الذي كانت تشرف عليه السعودية إلى وقت قريب، قبل ظهور بوادر مراجعات سعودية أخيراً كما سلف الذكر.

تمر الحالة الشيعية في المغرب، رغم أنها تتم أقلية عديدة، من تفاعل إعلامي يقترب من التضخيم، أخذاً بعين الاعتبار وزنها التنظيمي، مادامت تم بضع مجموعات محلية، تتعاون وتنسق مع المركز في المشرق أو مع بعض الفعاليات الشيعية في أوروبا، سواء كانت مشرقية أو مغربية، بمقتضى حالات التشيع الكبيرة التي طالت الجالية المغربية، وخاصة في الديار البلجيكية.

اجتهد الشيعة المغاربة في طرق البوابة الحقوقية والبحثية والسياسية، بل وصل الأمر إلى طرق باب السفارات [السفارة الأمريكية بالتحديد]، ولكن لا زالت نتائج هذه المبادرات متواضعة لعدة اعتبارات منها تواضع الوزن التنظيمي، ووجود صراعات بين - شيعية، إضافة إلى تورط بعض رموز التيار في ملفات قضائية انتهت بمتابعات أمام المحاكم.

ومن المستبعد أن تتطور أحوال الشيعة المغاربة، على قلتهم، نحو وضع أفضل من السائد حالياً، بمقتضى عدم قابلية المجتمع المغربي لاحتضان أي مشروع ديني شيعي يدين بالولاء العقدي والمذهبي والاستراتيجي للخارج، في صيغة تنظيم أو جمعية، بخلاف السائد مع الحالات الفردية، لأنها تشتغل بشكل غير شبكي، ولا تمثل إلا نفسها، على الأقل محلياً.

## 2 - 7 - تدين مغاربة الخارج

لا نتحدث هنا عن حقل ديني وطني شبه مُغلق، وحتى لو كان الأمر كذلك في حقبة ما، فالوضع مختلف اليوم، بمقتضى ثورة الاتصالات الفضائية والرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي، وتداخل سياسات أنظمة ومشاريع وتيارات.

نحن اليوم أمام مجال تداولي مُركب، حافل بعدة أنماط من المرجعية العلمانية، بما في ذلك الخطاب الجديد الذي يُروج لـ«ما بعد العلمانية»، بله المرجعية الدينية (اليهودية والمسيحية والإسلامية)، وحتى في داخل المرجعية الإسلامية المحسوبة علينا، نُعاین اليوم، عدة مشاريع إسلامية، ومنها ما هو محسوب على دول أو جماعات أو تيارات.

وإذا كانت الدولة المغربية تعاني على أكثر من صعيد نظري وعملي، في معرض تدبير الشأن الديني محلياً، رغم هامش المناورة الذي تملكه، فأن تعاني في تدبير الملف الديني للجالية المغربية في الخارج أولى، بمقتضى تواضع هامش المناورة والعمل، من فرط كثرة المتدخلين، الأوربيين والمشاركة على حد سواء.

ولا تخرج معالم السياسة الخاصة بتدبير الجالية المغربية عن السقف العملي لمُحددتين

اثنين:

- أولهما أنها سياسة دينية تدرج من جهة ضمن السياسات العمومية المرتبطة بتدبير ملف الجالية المغربية بشكل عام؛

- وثانيهما أنها سياسية دينية تدرج من جهة ثانية ضمن السياسات الدينية المرتبطة بأداء المؤسسات الدينية في التداول المغربي.

يتعرض تدبير الجالية المغربية بالخارج لعدة تحديات، قديمة وحديثة:

- فأما المشاكل القديمة، فعنوانها الرئيسي تراجع نسبي للدولة المغربية عن تلبية الطلب على الدين في أوروبا، وهو التراجع الذي استغلته مشاريع دولاتية وإسلامية حركية، وطائفية [سنية وشيعية على الخصوص]؛

- وأما المشاكل الحديثة، فعنوانها الرئيسي تورط مغاربة من أبناء الجيل الثالث والرابع في قضايا «التطرف العنيف»، إلى درجة أن بعض المسؤولين الأوربيين والباحثين والإعلاميين، استغلوا هذه التطورات من أجل اتهام المغرب بتحمل «المسؤولية المعنوية» لهذه الأحداث، قبل تدخل صناع القرار في الرباط للرد على هذه الانتقادات.

ولكن ثمة وجه آخر لهذا النقد الأوربي، مفاده أن الدولة المغربية، تمر بما يُشبه مرحلة انتقالية حتى نتجاوز عدة مآزق مؤسساتية في تدبير تدبير الجالية المغربية بالخارج، ونتوقف عند عطينين اثنين على الأقل:

- على غرار ما عايناه مع أداء المؤسسات الدينية المحلية، والتي تعمل بقاعدة «الجزر المعزولة»، نُعابن المنطق التدبيري نفسه في أداء المؤسسات المغربية المعنية بمتابعة أحوال

ومشاكل الجالية المغربية، وخاصة المشاكل ذات الصلة بالحقول الديني، وفي مقدمتها موضوع تكوين الأئمة، وتعليم اللغات، وتورط الأجيال المغربية في قضايا «التطرف العنيف»، رغم أهمية المبادرات التي تمت وأنجزت خلال السنين الأخيرة، ولكنها متواضعة مقارنة مع ما هو مطلوب.

- كما نعين تواضع أداء المؤسسات الدينية المغربية في التفاعل مع الطلب المغاربي بالخارج على التعريف بالتدين المغربي، المؤسس على الثلاثية سالفه الذكر [العقيدة الأشعرية، المذهب المالكي والتصوف على طريقة الجنيد]، بحيث تنعدم في الدول الأوروبية كتيبات أو منشورات موجهة للجالية المغربية أو المتلقي الأوربي، والمحررة باللغات الأوربية، تُسلط الضوء على معالم وخصوصية التدين المغربي، مقابل الحضور الكمي والنوعي للأدبيات الإسلامية التي تُعرّف الإسلام بلغات أوربية، ولكنها صادرة عن أنماط من التدين تنهل من المشروع السلفي الوهابي أو المشروع الإخواني، وبعضها موجه للجالية المغربية بالخارج، وعائنا ذلك منذ منعطف 1978، تاريخ فتح أبواب القارة الأوربية أمام لائحة من أنماط من التدين الإسلامي المشرقي، وخاصة التدين السلفي الوهابي والتدين الشيعي بداية، ويليه التدين الإخواني لاحقاً.

يكفي أن نسأل هذه المؤسسات الدينية، عما قامت به بخصوص تعريف مغاربة الخارج -بله باقي الشعوب والمؤسسات والدول التي تطرق باب تدبير الشأن الديني- بأهم مميزات التدين المغربي المُسطرة في الوثيقة الدستورية: الولاء لمؤسسة إمارة المؤمنين، وتبني ثلاثة العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف الجنيدي؛ وهل ثمة منشورات خاصة بالأطفال والمراهقين والشباب تصب في هذا الاتجاه مُحَررة بأهم اللغات الحية؟ وهل هناك مواقع رقمية حديثة، وتفاعلية، تشتغل بأفق استراتيجي ونوعي لتسليط الضوء على هذه المميزات؟

وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن العقل البحثي الغربي تأخر كثيراً في الاشتغال على الفوارق بين الإسلام والإسلاموية [الحركات الإسلامية]، رغم ادعاء هذا العقل أنه مُتمكن معرفياً من التفريق بين الدين والتدين، ولكن واقع الحال يُفيد أن الأمر خلاف

ذلك في التفاعل مع الظاهرة الإسلامية الحركية، بمقتضى التوظيفات والصراعات التي طالت تدبير المسألة الإسلامية في التداول الأوربي، قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر: قبل الأحداث لأننا انتقلنا من «العدو الشيوعي» نحو «العدو الإسلامي» أو قل «المنافس الإسلامي» [نسبة إلى الإسلام وليس الإسلامية، بمقتضى التعامل الغربي مع الإسلام على أساس أنه فكرانية/ إيديولوجية]؛ وبعد الأحداث، لأن ملف الإرهاب أو التصدي «للتطرف العنيف»، أصبح قضية الساعة في العالم بأسره.

هذا عن التدين المغربي، كما هو مُتخيل أو مرجو أن يكون حاضراً في التداول الأوربي، من قبل صناع القرار في المغرب، ولهذا ثمة حديث عن «النموذج المغربي» في التدين، والقائم على ثلاثية عقدية ومذهبية وسلوكية، على افتراض أن هناك مجهود نظري وعملي تقوم به المؤسسات الدينية المعنية بصيانة هذا النموذج.

لكن واقع الحال يُفيد أن التدين الإسلامي في التداول الأوربي أعقد بكثير اليوم مقارنة مع هذه التفاعل المغربي المؤسساتي، حيث يمكن أن يتعايش في المجال الجغرافي نفسه لمدينة أو دولة أوربية، مسجد تشرف عليه حركة إسلامية، وهيئة رسمية مُعينة من قبل الدولة الأوربية، أو مقربة من دولة مغاربية أو محسوبة على مشروع إسلامي طائفي، إخواني أو سلفي، سني أو شيعي، من منطلق أننا نعيش تدافعاً يطال التدين الإسلامي، مرتبط بمقتضى وإكراهات «السوق الدينية المفتوحة» في زمن العولمة وثورة الاتصالات والفضاء الرقمي، حيث التفاعل الميداني بين «الطلب على الدين» و«العرض الديني»، أو قل «النموذج الديني» مقابل «السؤال الديني»: هناك طلب كبير على الخطاب الديني، بسبب تزايد عدد المسلمين بما في ذلك تزايد عدد معتنقي الدين الإسلامي، وما على الفاعل الديني المعني، سواء كان تابعاً لدولة أو مشروع إسلامي حركي أو هيئة مستقلة عن هذا الاتجاه أو ذلك، سوى التفاعل مع إكراهات الطلب على الدين.

ويمكن أن نلخص أهم معالم «العرض الديني» أوربياً في اتجاهين اثنين:

- أدبيات فقهية تتعامل مع مسلمي القارة الأوربية تأسيساً على أرضية «فقه تقليدي»، تروج وتنشر وتدافع عن تبني «فقه الأقليات» الإسلامية؛

وحتى لو كان لصناع القرار في المغرب، إرادة ترويج «نموذج مغربي في الدين»، وهذا مطلب مشروع محلياً، ومرجو بشكل أو بآخر إقليمياً وعالمياً، فالمأمول أن يكون الهدف من ترويج هذا التدوين، التأسيس لأخلاق التعايش مع باقي أنماط التدوين من جهة، والتعايش في آن، مع باقي المرجعيات الدينية وغير الدينية من جهة ثانية، وليس الرغبة في التبشير أو الغزو أو الهيمنة، لأن انتشار الإسلام منذ القرون الأولى، تميّز بغلبة هاجس «الدين المعاملة» وليس غلبة «إسلام الغزو» كما روجت لذلك بعض الأدبيات الاستشراقية، ومعها بعض الأدبيات التراثية في التداول الإسلامي.

وهناك اليوم، عدة مستجدات ميدانية، تصب في خدمة هذا الخيار، أهمها وجود ما يُشبه طلب على «التدوين الإسلامي المالكي» [malékisme]، كما عاينا ذلك في التداول الأوربي بعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001، وأيضاً بعد اندلاع أحداث «الربيع العربي»، بتداعياتها العنيفة على السياق الأوربي، بمقتضى إكراهات وإجراءات «السوق الدينية الأوربية المفتوحة»، لولا أن الاستجابة المغربية النافعة والتنوعية لهذا الطلب، تقتضي في مرحلة أولى، تأهيل وصيانة التدوين المحلي الذي تعرض لعدة تحولات وتشوهات، وهذا ما شرعت فيه المؤسسات الدينية، مع إطلاق مشروع «إعادة هيكلة الحقل الديني»، ابتداءً من أبريل 2004؛ وتقتضي في مرحلة ثانية، تأهيل السياسات المغربية الدينية المعنية بصيانة تدوين الجالية المغربية في الخارج، وهذا ما شرعت فيه المؤسسات وغيرها، ابتداءً من أكتوبر 2008، ولكن لا زلنا بالكاد في طول البداية.

- وهناك في المقابل، فقه متجدد نسبياً، يُصطلح عليه بـ «فقه المواطنة»، وهو أفضل لمسلمي القارة الأوربية مقارنة مع الفقه التقليدي سالف الذكر؛

وبالنتيجة، أصبح مُلحاً اليوم التفكير في «فلسفة دين» جديدة لمسلمي القارة الأوربية، تأخذ مسافة من أغلب النقاشات الجدلية التي لم نجد لها حلولاً عمليّة في التداول الإسلامي، وأصبح مُلحاً أيضاً، تجاوز فقه التدوين الحركي، لاعتبارات عدة، وفي مقدمتها غلبة الهاجس الديني الطائفي على هذا الفقه، عوّض الهاجس الديني المفتوح والمتسامح مع باقي المرجعيات الدينية والثقافية، وإلا سيبقى ذلك الفقه الطائفي



مُغذياً لخطاب الشباب والمراهقين من الذين يبحثون عن أجوبة نظرية وعملية على أسئلة وجودية مرتبطة بهواجس الإدماج والهوية والوطن والدين، ولا يمكن أن نجد أجوبة دينية تنتصر لروح الدين، في خطاب ديني طائفي، بما في ذلك الخطاب الديني التابع لمؤسسات دينية حركية، ذات ولايات خارجية، أو قل الانتصار إلى «فقه المواطن» عوض «فقه الأقليات»، ومع أن الأمر يبقى حلاً ترقيعياً - في انتظار ما له صلة بـ «فلسفة الدين» - إلا أنه أفضل من الواقع السائد اليوم.

هناك بديل آخر، مصدره «فلسفة الدين»، يُحول لنا الحديث عن وجود «فقه ثالث»، يتجاوز السقف التقليدي للفقه الأول والسقف الاجتهادي للفقه الثاني، لولا أن هذا السقف لا زال مُهمشاً إن لم يكن في مقام اللامفكر فيه، عند أغلب الفاعلين في الحقل الديني.

هذا عن الشق الديني في صيانة ما تبقى من «التدين المالكى» للأجيال الجديدة لدى الجالية، أما صيانة هوية الجالية، باعتبارها هوية مفتوحة على كافة المرجعيات الدينية والمادية، فيقتضي تفعيل استراتيجيات مُركبة، تتداخل فيها مُحددات دينية وثقافية وفنية وإعلامية وغيرها، مع استحضار التفاعلات التي تطال المسألة الدينية الإسلامية في التداول الأوربي، الحالية والقادمة، بمقتضى ارتفاع نسبة المواليد لدى المسلمين في أوروبا، حيرة الدول الأوربية في التعامل مع مختلف أنماط التدين الإسلامي في مرحلة ما بعد انتشار التدين الطائفي والحركي؛ توظيف دول عربية وإسلامية لورقة التدين الطائفي والحركي في ملفات سياسية وأمنية، وغيرها من المُحددات.

كانت هذه أهم الملاحظات التقييمية والتقويمية ذات الصلة بأهم الفاعلين في الحقل الديني المغربي، وتكشف عن مشهد ديني مُركب، حافل بالصراعات والتحديات والمشاريع، ويعج بالأعطاب الذاتية، موازاة مع تحديات محلية وإقليمية ودولية، ذات صلة بالسياسة أو الأمن أو الدين أو الاجتماع أو الفكر، ولا يمكن التفاعل النظري والعملية النافع مع مجمل هذه التحديات والإكراهات، إذا تمَّ إغفال أو تقزيم عديد مُحددات معرفية وميدانية، وهذا تفاعل يقتضي جلسات مكاشفة نقدية مسؤولة وصریحة.





## ببليوغرافيا

### كتب

- طلال أسد، جينالوجيا الدين: الضبط وأسباب القوة في المسيحية والإسلام، ترجمة: محمد عصفور، دار المدار الإسلامي، طرابلس، ليبيا، ط 1، 2017.
- أحمد السليمان، عثمان المنصوري، عبد الرحمن زكري (إعداد وتنسيق)، شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي: السلفية المستنيرة، مركز محمد بن سعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، سلسلة: ندوات ومحاضرات، رقم 1، طبع: أوميكا كرافيك، الدار البيضاء، ط 1، 2015.
- محمد جبرون، أزمة العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين بالعالم العربي، مطبعة طوب بريس، الرباط، ط 1، 2015.
- إيكلمان، ديل، الاسلام في المغرب، ترجمة محمد أعفيف، ط 1، 1989، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ج 1.
- أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الرابعة، 2005.

- إدمون دوتي، الصلحاء: مدونات عن الإسلام المغربي خلال القرن التاسع عشر، ترجمة محمد ناجي بن عمر، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط 1، 2014.
- ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. (بيروت: دار الجيل. 1973). ج 1.
- إدريس الكنبوري، الإسلاميون بين الدين والسلطة، مطبعة «طوب بريس»، الرباط، ط 1، 2013.
- إدريس هاني، سراق الله: الإسلام السياسي في المغرب، تأملات في النشأة والخطاب والأداء، مؤسسة دار الوطن للصحافة والطباعة، الرباط، ط 1، 2017.
- إدريس عدار، التغلغل الوهابي في المغرب، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، الرباط، ط 1، 2015.
- إدريس هاني، سراق الله: الإسلام السياسي في المغرب، تأملات في النشأة والخطاب والأداء، مؤسسة دار الوطن للصحافة والطباعة، الرباط، ط 1، 2017.
- أرماندو سالفاتوري، المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة، أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، 2012، ص 19.
- الحسين الإدريسي، الإسلام المغربي، دفاعا عن الشخصية الدينية للمغاربة، منشورات دار التوحيد، الرباط، ط 1، 2013.
- أحمد التوفيق (تحقيق)، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي لأبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي المعروف بابن الزيات (617هـ/1220م)، جامعة محمد الخامس - أكادال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة نصوص ووثائق رقم 4، الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة 2014.
- الهرماسي محمد، مقاربة في إشكالية الهوية بالمغرب العربي، دار الفكر المعاصر، ط 1، 2001.
- الشهرستاني، عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2003. ج 2.
- الشهرستاني، عبد الكريم، مصارعة الفلاسفة، تحقيق: سهير محمد، ط 1، 1976.

- باتريك هايني، إسلام السوق، ترجمة عومرية سُلطاني، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، ط 1، 2015.
- خالد التوزاني، التصوف الإسلامي: نحو رؤية وسطية، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ لبنان، ودار الفارس/ الأردن، ط 1، 2017.
- سكوت أتران، الحديث إلى العدو: الدين والأخوة وصناعة الإرهابيين وتفكيكهم، ترجمة طاهر لباسي، دار جداول، بيروت، مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث»، الرباط، ط 1، 2015.
- سعيد بنسعيد العلوي، دولة الإسلام السياسي: وهم الدولة الإسلامية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ط 1، 2017.
- سعيد بوعصاب، من فقه مدارس القرآن الكريم في المجتمع النبوي: فوائد موضوعية وضوابط منهجية، مطبعة طوب بريس، الرباط، ط 1، 2017.
- سعيدة الأشهب، زوايا عبد الله الغزواني، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، ط 1، 2015.
- عبد الجليل العلمي، في أصول التصوف بالمغرب: القرن السادس الهجري - الثاني عشر الميلادي، جامعة محمد الخامس - أكادال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة: الكتاب الجامعي، رقم 8، الرباط، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة 2014.
- شلايرماخر، عن الدين: خطابات لمحتقره من المثقفين. في كتاب جماعي بعنوان «تمهيد لدراسة فلسفة الدين»، دار التنوير، بغداد، 2014.
- طه عبد الرحمن، روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2012).
- طه عبد الرحمن، بؤس الدهرانية، النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط 1، 2014.
- طه عبد الرحمن، دين الحياء: من الفقه الائتماري إلى الفقه الائتماني، ثلاثة أجزاء، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، ط 1، 2017.

- طه عبد الرحمن، سؤال العنف بين الاثنان والحوارية المؤلف، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، ط 1، 2017.
- عبد الجواد ياسين، الدين والتدين: التشريع والنص والاجتماع، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، بيروت، 2012
- عبد السلام طويل، الدولة والدين: إشكالية العلمانية في الفكر الإسلامي المعاصر - عبد السلام ياسين نموذجاً، وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، أكتوبر، 2015.
- عبد الله بوصوف، الإسلام والمشارك الإنساني، دار «بانتيون»، باريس، ط 1، 2017.
- عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط 1، 2013.
- عمر العمري، كنت إسلامياً: عندما يتماهى الخيال مع الواقع، منشورات كيان ميديا، الرباط، ط 1، 2014.
- لحسن كرام، الذئاب الملتحية الخديعة الكبرى، دار النشر: عين السبع الدار البيضاء، ط 1، 2014.
- لحسن كرام، الذئاب الملتحية [الجزء الثاني]: تدمير البلدان الإسلامية عبر الجماعات الإسلامية، مطبعة «بريستيجيا برنت» [Prestigia Print]، 2016 .
- عكاشة بن المصطفى، الإسلاميون في المغرب، در توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 2008.
- عمر بوم، يهود المغرب وحديث الذاكرة، ترجمة خالدة بن الصغير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم 18، ط 1، 2015.
- مارسيل ديتيان، اختلاق الميثولوجيا. ترجمة مصباح الصمد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008.
- محمد العيادي، حسن رشيق، محمد طوزي، الإسلام في الحياة اليومية، بحث حول القيم الممارسات الدينية بالمغرب، مؤسسة فرديش إبيرت، ك 1، 2013.

- محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - الدار البيضاء، 1998.
- محمد عبد الله دراز، الدين: بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان، القاهرة، دار القلم. 2010.
- محمد إقبال، تجديد الفكر الديني في الإسلام. ترجمة: يوسف عدس، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2011.
- محمد المدلاوي، رفع الحجاب عن مغمور الثقافة والآداب؛ مع صياغة لعروضي الأمازيغية والملحون، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 2012.
- محمد ضريف، الإسلاميون المغاربة: حسابات السياسة في العمل الاسلامي، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، ط 1، 1999.
- محمد ضريف، الحقل الديني المغربي: ثلاثية السياسة والتدين والأمن، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، ط 1، 2017.
- محمد العيادي، حسن رشيق، محمد الطوزي، الإسلام في الحياة اليومية، بحث حول القيم والممارسات الدينية بالمغرب، دار ملتقى الطرق، 2013.
- محمد التهامي الحراق، «إني ذاهبٌ إلى ربي»، مقاربات في راهن التدين ورهاناته، دار أبي رقرق، ط 1، 2016.
- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، سيكولوجية الإنسان المقهور، بيروت، مركز الإنماء العربي، 1980.
- منديب عبد الغني، الدين والمجتمع، دراسة سوسيولوجية للتدين بالمغرب، منشورات أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط 1، 2006.
- مسلان، علم الأديان، مساهمة في التأسيس، ترجمة عز الدين عناية، المركز الثقافي العربي وهيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط 1، 2009.
- مارية جادي (تنسيق)، الدين والدولة والمجتمع، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، مطابع الرباط نت، الرباط، ط 1، 2015.

- مراد لمختر، أساطير التأسيس في التاريخ الإسلامي، مطابع الرباط. نت، الرباط، ط 1، 2015.
- منتصر حمادة، الوهابية في المغرب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 2012.
- مريم افقيهي، الفضاء الجنائزي اليهودي بمدينة الدار البيضاء، منشورات الزمن، الرباط، ط 1، 2015.
- مراد لمختر، لا دينيون مغاربة: دراسة في الإلحاد من خلفية إسلامية، دار التوحيد، الرباط، ط 1، 2017.
- نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، 2007.
- هبة رءوف عزت، الخيال السياسي للإسلاميين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط 1، 2015.
- وليد كاصد الزيدي، الإسلاموية المتطرفة في أوروبا: دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط 1، 2017.

## مؤلفات جماعية

- الدين في المجتمع العربي، عمل جماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - الدار البيضاء، ط 1، 1990.
- التقرير السنوي لحالة المغرب: 2012-2013، تنسيق: منتصر حمادة وعبد الرحمان علال، دار الوطن، الرباط، ط 1، 2013.
- تقرير الحالة الدينية في المغرب (2013-2014)، إعداد وتنسيق: منتصر حمادة - سمير الحمادي، مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث، الرباط، ط 1، 2014.
- عبد الصمد بلكبير (إعداد وتقديم)، شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي: السلفية، الوطنية والديمقراطية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 2014.
- خصائص الإصلاح في الغرب الإسلامي: مدارس ومناهج، المجلس العلمي المحلي بني ملال، مطبعة ووراقة عين أسردون، بني ملال، ط 1، 2015.

- حركة التوحيد والإصلاح المغربية: البناء والكسب، التطلعات والتحديات، محمد يتييم، مصطفى الخلفي، عز الدين العزماني، بلال التليدي، الحسن السرات، إسماعيل حمودي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، 2015.
- المغرب في سنة 2014، إشراف: إدريس شكرية، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، الرباط، ط 1، 2015.
- تقرير الحالة الدينية في المغرب 2013/2015، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الرباط، 2016.
- العقيدة الأشعرية، الإشراف العام: عبد الله اكديرة، محمد أصبان، عبد المجيد محيب، العربي المودن، الملتقى العلمي الثقافي الثامن للمجلس العلمي المحلي للرباط، ط 1، 2016.
- تقرير الحالة العلمية الإسلامية بالمغرب سنة 2015، الإشراف العام: أحمد الريسوني، مركز المقاصد للدراسات والبحوث، 2016.
- الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للربيع من شتنبر 2015، رشيد مقتدر (إشراف)، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، سلسلة كتب جماعية، الرباط، ط 1، 2016.
- التعليم الديني بالمغرب: تشخيص واستشراف، تنسيق الحسن حما، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الرباط، سلسلة أبحاث ودراسات 4، 2017.
- أنس الطريقي (إشراف)، مفهوم تطبيق الشريعة في فكر دعاة الإسلام السياسي: مقارنة نقدية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، سبتمبر 2017.
- محمد جبرون (إشراف)، تجديد التعليم الديني: سؤال الرؤية والمنهاج، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ط 1، 2016.
- Hasni Abidi, Petit lexique pour comprendre l'islam et l'islamisme, Editeur: Erick Bonnier; Édition: 2e édition revue et augmentée, février 2017, 120 pages.
- Mounia Bennani-Chraïbi, Soumis et rebelles : les jeunes au Maroc, Le Fennec, Casablanca, 1994.

- Fethi Benslama, *Un furieux désir de sacrifice : Le surmusulman*, Le Seuil, Paris, 2016.
- Abdelilah Bouasria, *Sufism and Politics in Morocco: Activism and Dissent*, Routledge Studies in Middle Eastern Democratization and Government (Book 6), February, 2015, 246 pages.
- Tore Bjorgo and John Horgan, *Leaving Terrorism Behind: Individual and Collective Disengagement* (New York: Routledge, 2008).
- Maristella Botticini et Zvi Eckstein, *La poignée d'élus. Comment l'éducation a façonné l'histoire juive. 70-1492*. Tr. Fr. par Pierre-Emmanuel Dauzat. Albin Michel, Paris, (tr. fr. 2016).
- François Burgat, *L'islamisme au Maghreb*, Paris, Karthala, 1988.
- François Burgat, *Comprendre l'islam politique, Une trajectoire sur l'altérité islamiste 1973-2016*, édition : La Découverte, octobre 2016.
- Jose Casanova, *Public Relations in the Modern World* (Chicago, University of Chicago Press, 1994).
- André Chouraqui, *Histoire des Juifs en Afrique du Nord. En exil au Maghreb. Tome 1*. Editions du Rocher, Monaco, 1998.
- Auguste Comte, *Cours de philosophie positive, introduction et commentaire par Ch. La Vernier*. Collection classique (Paris : Librairie Garnier Frères. 1926).
- Emile Durkheim, *considérer les faits sociaux comme des choses*. 1987, *Les règles de la méthode sociologique* (1895) PUF.
- Patrick Haenni, *L'Islam de marché*, Editeur : Le Seuil, octobre 2005. Farhad Khosrokhavar. *L'islam dans les prisons*, Paris, Editions Balland. 2004.
- Sherin Khankan, *La femme est l'avenir de l'islam*, éditions Stock, Paris, octobre 2017.
- Abraham I. Laredo. (1954) *Berberes y hebreos en Marruecos: sus orígenes, según las leyendas, tradiciones y fuentes hebraicas antiguas*; Instituto de Estudios Africanos, Consejo Superior de Investigaciones Científicas; Madrid 1954.
- Jens Koehrsen, *Haw Religious is the Public Sphere? A Critical Stance on the Debate about Public Religion and Post-secularity*, *Acta Sociologica*, vol. 55, no.3.
- Galand, Lionel (2002) *Etudes de linguistique berbère*, Collection linguistique publiée par la Société de Linguistique de Paris ; t. LXXXIII, Paris, Peeters.
- Denis Maillard, *Quand la Religion s'invite dans l'entreprise*, Fayard, Paris, octobre 2017, 232 pages.
- Seymour M. Lipset, *Political Man*, Garden City, N.Y: Anchor Books, 1963.
- Lichtheim, Miriam (1976) *Ancient Egyptian Literature. Volume II. The New*



- Kingdom. University of California ; Los Angeles ; London.
- Rachid El Mouacifi, Nos Enfants Piégés entre Délinquance et Radicalisation, Afrique Orient, Casablanca, 2017.
  - Said Nassiri « Religion et violences urbaines à Casablanca Essai sur les représentations de l'orthodoxie Religieuse parmi les jeunes », Institut d'Etudes Politiques, Aix-en-Provence.
  - Pippa Norris and Ronald Inglehart, Sacred and Secular: Religion and Politics Worldwide (Cambridge Studies in Social Theory, Religion and Politics) 2nd Edition, Cambridge University Press; 2 edition, October 17, 2011.
  - Faouzi Skali, Saints et sanctuaires de Fès, Marsam, Rabat, 2ème édition, 2014.
  - Emolio Spadola, The Calls of Islam: Sufis, Islamists, and Mass Mediation in Urban Morocco (Public Cultures of the Middle East and North Africa), Indiana University Press, December 25, 2013.
  - Samuel Segev, (2008) ; en hébreu :
  - תאצוה י»ע רואל אצי .וקורמל לארשי יוב מייאשחה מיעגמה .ינקורמה רשאה . (2008) לאומש ,בגש רטמ . 2008
  - Mohammed Talbi, (1973) «Hérésie, acculturation et nationalisme des berbères Bargawata». Pp. 217-233 in Premier congrès des cultures Méditerranéennes d'influence arabo-berbère, SNED. Alger. 1973.
  - Joachim Véliocas, Mosquées Radicales, éditions Dominique Morin, POITIERS, 2017.
  - Ronald Wintrob, Extremism, suicide terror, and authoritarianism, Public Choice, (2006), Vol128, No.1/2.
  - El Islam En España, Estatuto jurídico, modelo y formación de los dirigentes religiosos, le conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), Rabat, 2017.
  - Communautés juives au sud de l'Anti-Atlas, ouvrage collectif, La croisée des chemins, Casablanca, 2016.
  - United States Department of State Publication, Country Reports on Terrorism 2013, Bureau of Counterterrorism, Released April 2014.

## دراسات

- جمال أبرنوص، الإلحاد المغربي المعاصر: من الوصم الاجتماعي إلى الوصم السياسي، مجلة أفكار، الرباط، عدد يوليو - غشت 2017.

- حامي الدين، رؤية من المغرب: أنماط التدوين وسؤال الدعاة الجدد، كتاب المسبار، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ط 2010.
- محمد المدلاوي، من عناصر الثقافة اليهودية في التمازج الثقافي المغربي محاكاةً وحكياً؛ نماذج للتناص بين العبرانية والأمازيغية والعربية». الحكاية الشعبية في التراث المغربي. موضوع لجنة التراث؛ بالمشاركة مع الجمعية المغربية للتراث اللغوي. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط. سلسلة «الندوات»، 2006.
- محمد الغيلاني، سؤال الدين والتدين في المجتمعات العربية، ملاحظات منهجية ومعرفية، موقع مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث» [mominoun.com]، بتاريخ 17 أبريل 2014.
- منتصر حمادة، الغزو الإسلامي الحركي للثورة الرقمية: نموذج الإسلاميين المغاربة، مكتبة الإسكندرية، نشر سلسلة مراصد، العدد 32، 8 يونيو 2016.
- منتصر حمادة، الإسلاميون المغاربة والاستحقاق الانتخابي: الفضاء الرقمي نموذجاً، ضمن كتاب: الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابيع من شتنبر 2015، رشيد مقتدر (إشراف)، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، سلسلة كتب جماعية، الرباط، ط 1، 2016.
- عبد الصمد الديالمي، سوسيولوجيا الإلحاد في العالم العربي، موقع مؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث» [mominoun.com]، بتاريخ 21 يوليو 2016.
- يوسف بنشر في (ترجمة)، المقدس والعلمي: الدين والسياسة عالمياً — بيبا نوريس. رونالد إنجيلهات، مجلة «أفكار»، الرباط، العدد 19، أكتوبر 2017.
- Richard Barrett, Foreign Fighters In Syria, The Soufan Group, June 2014.
- Robert Bistolfi et Haoues Seniguer, Islam de France : défis collectifs, in : Confluences Méditerranée, N° 95, 4/2015.
- Mohamed Elmedlaoui, (2008) «Les deux 'al-maghribi', Ben Quraysh et as-Samaw'al (un souvenir refoulé par une mémoire sélective)». Etudes et Documents Berbères. 27 (2008.). pp. 27-46.
- Mohamed Elmedlaoui, (2012) «Le patrimoine immatériel, lieu de mémoire et de dialogue interculturel» in Abecassis Frédéric, Direche Karima et Aouad Rita (sous la direction de). La bienvenue et l'adieu. Migrants juifs et musulmans au

Maghreb (XVe-XXe siècles) ; volume II. Coédition Karthala / La Croisée des Chemins (Casablanca - Maroc).

- Mohamed Elmedlaoui, (2013) «Les judéo-berbérophones revisités à la lumière du lexique et de la philologie berbère». Etudes et Documents Berbères ; Paris. N° 32 / 2013.
- Clark McCauley, and Sophia Moskalenko, «Some Things We Think We've Learned since 9/11 : A Commentary on Marc Sageman's 'The Stagnation in Terrorism Research,'» Terrorism and Political Violence 26 (2014), pp. 601–606.
- Olivier Roy. « Les islamologues ont-ils inventé l'islamisme ». Esprit. Aout-septembre 2001. P.116-138.
- Marc Sageman, «The Stagnation in Terrorism Research,» Terrorism and Political Violence 26 (2014), pp. 565–580.
- Alex P. Schmid, «Comments on Marc Sageman's Polemic 'The Stagnation in Terrorism Research,'» Terrorism and Political Violence 26 (2014), pp. 587–595.
- Jessica Stern, «Response to Marc Sageman's 'The Stagnation in Terrorism Research,'» Terrorism and Political Violence 26 (2014), pp. 607–613.
- Daniel J. Schroeter. (2008). «The Shifting Boundaries of Moroccan Jewish Identities». Jewish Social Studies. New Series, Vol. 15, No. 1, Sephardi Identities (Fall, 2008), pp. 145-164.
- Max Taylor, «If I Were You, I Wouldn't Start from Here: Response to Marc Sageman's 'The Stagnation in Terrorism Research,'» Terrorism and Political Violence 26 (2014), pp. 581–586.

## مواقع إلكترونية

- [www.aawsat.com](http://www.aawsat.com)
- <https://ahmidan.wordpress.com>
- [www.al3omk.com](http://www.al3omk.com)
- [www.ahdath.info](http://www.ahdath.info)
- [www.alfetra.ma](http://www.alfetra.ma)
- [www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net)
- [www.alarab.co.uk](http://www.alarab.co.uk)
- [www.alfetra.ma](http://www.alfetra.ma)
- [www.alislah.ma](http://www.alislah.ma)

- [www.aljamaa.net/ar/](http://www.aljamaa.net/ar/)
- [www.almassaepress.com](http://www.almassaepress.com)
- <https://almizane.com>
- [www.almowatenarrissali.net](http://www.almowatenarrissali.net)
- [www.alquds.co.uk](http://www.alquds.co.uk)
- [www.alyaoum24.com](http://www.alyaoum24.com)
- [www.anfaspress.com](http://www.anfaspress.com)
- [www.aqaed.com](http://www.aqaed.com)
- <https://ar.haberler.com>
- <https://arabic.cnn.com>
- [www.rrabbitacademy.ma](http://www.rrabbitacademy.ma)
- [www.rrabita.ma](http://www.rrabita.ma)
- [www.rrabbitacademy.ma](http://www.rrabbitacademy.ma)
- <http://assabah.ma>
- [www.assakina.com](http://www.assakina.com)
- [www.badil.info](http://www.badil.info)
- [www.bahai-ma.org](http://www.bahai-ma.org)
- [www.bibalex.org](http://www.bibalex.org)
- [www.boutchichiya.com](http://www.boutchichiya.com)
- [www.cairn.info](http://www.cairn.info)
- [www.ccme.org.ma](http://www.ccme.org.ma)
- [www.cemeia.com](http://www.cemeia.com)
- [www.chamaly.ma](http://www.chamaly.ma)
- <https://chiatanger.wordpress.com>
- <http://dinpresse.com>
- <http://elaph.com>
- [www.facebook.com](http://www.facebook.com)
- <http://fikercenter.com>
- [www.france24.com](http://www.france24.com)
- [www.fpri.org](http://www.fpri.org)
- [www.gov.uk](http://www.gov.uk)
- [www.habous.gov.ma](http://www.habous.gov.ma)

- <http://hafryat.com>
- [www.hespress.com](http://www.hespress.com)
- <http://howiyapress.com>
- [www.islammaghribi.com](http://www.islammaghribi.com)
- <http://istiqlal.info>
- [www.jeuneafrique.com](http://www.jeuneafrique.com)
- [www.kech24](http://www.kech24)
- [www.la-croix.com](http://www.la-croix.com)
- [www.larousse.fr](http://www.larousse.fr)
- [www.lefigaro.fr](http://www.lefigaro.fr)
- [www.liberation.fr](http://www.liberation.fr)
- [www.map.ma](http://www.map.ma)
- [www.marrakeshdeclaration.org](http://www.marrakeshdeclaration.org)
- <http://maroc-leaks.com>
- [www.marocplus.info](http://www.marocplus.info)
- [www.med1tv.ma](http://www.med1tv.ma)
- <http://middle-east-online.com>
- [www.mominoun.com](http://www.mominoun.com)
- [www.nafahat-tarik.com](http://www.nafahat-tarik.com)
- [www.nrc.nl/nieuws](http://www.nrc.nl/nieuws)
- <http://partirv.com>
- <http://pjd.ma>
- [www.qushq.com](http://www.qushq.com)
- [www.rencontremondialedusoufisme.com](http://www.rencontremondialedusoufisme.com)
- [www.ressali.com](http://www.ressali.com)
- [www.saharaomran.ma](http://www.saharaomran.ma)
- [www.sasapost.com](http://www.sasapost.com)
- [www.saveurs-soufies.com](http://www.saveurs-soufies.com)
- <https://sidmennt.is>
- [www.siyassi.com](http://www.siyassi.com)
- <http://studies.aljazeera.net>
- [www.tabahfoundation.org](http://www.tabahfoundation.org)





